

اثر التحول الديمقراطي في الهوية المعمارية اقليم كردستان العراق حالة دراسية

أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الهندسة في جامعة السليمانية
قسم الهندسة المعمارية
وهي جزء من متطلبات درجة دكتوراه فلسفة
في علوم الهندسة المعمارية

من قبل
رنا فتحي فرحان الاومري

بأشراف
د. عبدالله يوسف طيب
استاذ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ
وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ

صدق الله العظيم

سورة الروم آية (22)

إقرار المشرف :

أشهد بأن إعداد هذه الأطروحة جرى تحت إشرافي في جامعة السليمانية / كلية الهندسة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في إختصاص الهندسة المعمارية.

التوقيع :

المشرف : د عبدالله يوسف طيب

اللقب العلمي : أستاذ

الجامعة : جامعة السليمانية

التاريخ: / / 2020

إقرار المقوم اللغوي :

بعد إطلاعي على الأطروحة الموسومة (اثر التحول الديمقراطي في الهوية المعمارية (اقليم كوردستان حالة دراسية)) لطالبة الدكتوراه (رنا فتحي فرحان) وتفاصيل محتوياتها أؤيد سلامتها اللغوية وصلاحيتها للمناقشة لاستيفائها كافة متطلبات هذا الجانب.

التوقيع :

المُقوم اللغوي : د هازة عباس علي

اللقب العلمي : أستاذ مساعد

الجامعة : جامعة السليمانية

التاريخ: / / 2020

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا :

بناءً على التوصيتين اللتين تقدم بهما السيدان المشرف والمقوم اللغوي أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم : د. أمجد محمد علي قرداغي

اللقب العلمي : أستاذ مساعد

التاريخ: / / 2020

إقرار لجنة المناقشة :

نشهد بأننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة والتقييم الموقعون أدناه قد اطلعنا على الأطروحة الموسومة :
(اثر التحول الديمقراطي في الهوية المعمارية - اقليم كردستان حالة دراسية) للطالبة (رنا فتحي فرحان)
وناقشناها في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، وقررنا بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه في إختصاص
الهندسة المعمارية.

التوقيع :	التوقيع :
رئيس لجنة المناقشة : د. هوشيار قادر رسول	عضو لجنة المناقشة : د. أنعام أمين البزاز
اللقب العلمي : أستاذ	اللقب العلمي : أستاذ مساعد
الجامعة : جامعة السليمانية التقنية	الجامعة : جامعة بغداد
التاريخ : 2020 / /	التاريخ : 2020 / /

التوقيع :	التوقيع :
عضو لجنة المناقشة : د. محمد حسن يونس	عضو لجنة المناقشة : د. نالان فريدون علي
اللقب العلمي : أستاذ مساعد	اللقب العلمي : أستاذ مساعد
الجامعة : جامعة السليمانية	الجامعة : جامعة السليمانية التقنية
التاريخ : 2020 / /	التاريخ : 2020 / /

التوقيع :	التوقيع :
عضو لجنة المناقشة : د. ناهض طه عبدالله	عضو لجنة المناقشة والمشرف : د. عبدالله يوسف طيب
اللقب العلمي : أستاذ مساعد	اللقب العلمي : أستاذ
الجامعة : جامعة جيهان - السليمانية	الجامعة : جامعة السليمانية
التاريخ : 2020 / /	التاريخ : 2020 / /

قرار مجلس الكلية :

اجتمع مجلس كلية الهندسة بجلسته المنعقدة في تاريخ 2020 / / وقرر الآتي :
يوصي المجلس بمنح الطالبة شهادة دكتوراه فلسفة في الهندسة المعمارية ، إختصاص (الهندسة المعمارية).

التوقيع :
عميد كلية الهندسة : د. سيروان خورشيد رفيق
اللقب العلمي : أستاذ مساعد
التاريخ : 2020 / /

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الله يوسف الطيب لتفضله بالإشراف على البحث وتقديم الدعم والإسناد علمياً ومعنوياً مما كان له الأثر القيم في إنجاز البحث.

وأتقدم بجزيل الشكر للجنة الدراسات العليا في قسم الهندسة المعمارية على كل ما قدموه من توجيه، ورئيس قسم الهندسة المعمارية الدكتور عبدالله يوسف طيب على تهيئة الظروف الملائمة لإتمام البحث، ولعمادة كلية الهندسة ورئاسة جامعة السليمانية وجامعة دهوك لدعمهم المتواصل طول فترة الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لزوجي وأهلي واصدقائي ولكل من ساهم في إنجاز هذا البحث.

فجزاهم الله عني خير الجزاء

الباحثة

الاهداء.....

الى من برضاهم اعيش..... أمي وأبي

الى زوجي وصديقي وسندي ورفيق حياتي ومن تعجز كلماتي عن وصفه..... (يوسف)

الى من أناروا حياتي وزينوها..... بناتي (سيما ولافا وفيرنا) وابني الغالي (جان)

الى أهلي وأصدقائي واساتذتي الافاضل..... والى كل من ساندني ولو بكلمة.... الى شعبي الغالي

الباحثة

أثر التحول الديمقراطي في الهوية المعمارية اقليم كردستان العراق حالة دراسية

rana.farhan@uod.ac

abdullah.tayib@univsul.edu.iq

الباحثة : رنا فتحي فرحان الاومري

المشرف : أ. د. عبدالله يوسف طيب

المستخلص

السياسة هي نظام فكري ايدولوجي يؤثر على كافة مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ومايتبعها من مجالات وحقول الحياة الاخرى ومنها العمارة . وللتحولات السياسية اثر كبير على العمارة شكلا ومضمونا ، هوية ونسقا ، حيث تعتبر السياسة إحدى المحركات المهمة التي صاغت الواجهة العمرانية لكل المناطق في العالم وعبر الازمنة والحقب السياسية المختلفة . ويتضمن التاريخ نتائج العمارة في فترات متعددة عكست كل فترة التحول الايدولوجي والفكري الذي يستهدف الجوهر مما يؤدي لاحقا الى تشكيل نمط حضاري مختلف ومتميز عن سابقه ، وضمن ظروف المنطقة المتعددة التي يكون لها تأثيراتها على كافة المستويات ، والتي لا بد ان تجد لها تمثيل في العمارة والتي اعتبرتها الحكومات اهم ماتعبر عن افكارهم وتمجدها . كما مثل النظام السياسي الديمقراطي حلما للكثير من شعوب العالم والمنطقة وتطلعا سعت من اجله المجتمعات ، وقد تعددت الاسباب وراء التحول الديمقراطي كما تعددت الأساليب وتفاوتت المراحل وبالتالي انعكست على النتائج من منطقة إلى أخرى .

ونظرا لاهمية هذه المرحلة التي اثارت الجدل ولاسباب متعددة كان اهمها عملية التحول للنظام الديمقراطي والتي بدأت منذ عام 1992 في اقليم كردستان العراق وبعد 2003 في باقي اجزاء العراق والتي مثلت تجربة قد تختلف في بداياتها ومرآحلتها ونتائجها عن تجارب دول اخرى من جهة ، وبين الجدل حول مايمكن ان يعنيه النظام الديمقراطي فعلا ومايصح ان يطبق في مكان وزمان معينين وفي مجتمع له خصوصياته التاريخية والفكرية والثقافية والاجتماعية من جهة أخرى واثرها على العمارة وبالتالي على هويتها . تلك الهوية التي بدأ المجتمع الكوردي بالبحث عنها بعد قرون طويلة من الظلم والاضطهاد مما شكل تناقضا في الازراء عما يمكن ان تكون عليه تلك الهوية في ظل التحول الديمقراطي وفي واقع تاريخي يشوبه التخبط احيانا والتعصب احيانا اخرى .

بناءً على ما تقدم ركزت الدراسة على التعريف بالنظام الديمقراطي ، وفي طريق استكشاف الواقع المعرفي للعديد من الطروحات التي تناولت مفهوم الديمقراطية واثرها على العمارة وهويتها ، تبين وجود نقص في المعرفة المتعلقة بأثر التحول الديمقراطي في تحقيق هوية العمارة لمكان وزمان معينين والتي تجعلها تتسم بملامح معينة ، حيث سيتم توضيح هذه العلاقة التي ستقودنا الى فحص واستكشاف واقع العمارة وهويتها في ظل التحول الديمقراطي في اقليم كردستان العراق والتوصل الى الاسباب والدوافع بالاضافة الى تحديد ملامحها المستقبلية ، ومن خلال الدراسات السابقة تبين قصور المعرفة فيما يتعلق بالفهم الشامل والعميق لأثر الفكر الديمقراطي على العمارة ضمن مراحل التحول الديمقراطي وضمن المجتمعات المختلفة وبالتالي تأثيره على الهوية المعمارية بشكل عام وفي اقليم كردستان بشكل خاص .

إن تحقيق هدف الدراسة تطلب تعريفاً بمفهوم الديمقراطية والنظام الديمقراطي من خلال التعرف على طبيعة المفهوم وتاريخه وانواعه واهم المبادئ التي يستند عليها بالاضافة الى المرتكزات الاساسية وانماط التحول الديمقراطي ومرآحله وتأثيراته المختلفة في كافة الحقول ومنها العمارة وهويتها - بالاضافة الى استكشاف الهوية وبنيتها وانواعها وفي ظل الظروف المختلفة المكانية والزمانية والفكرية حيث يوفر ذلك إمكانية تحديد علاقة النظام الديمقراطي واثره على العمارة لتكون عمارة ديمقراطية وماهية ذلك الأثر في تحقيق هوية العمارة في ظل تلك الظروف الخاصة ، حيث تطلب ما تقدم استكشاف الجوانب التي يمكن من خلالها دراسة تلك العلاقة في العمارة والهوية المعمارية، حيث تبين وجود مفردات ومفاهيم مهمة في تحقيقها والتي تؤدي إلى تشكيل عمارة ديمقراطية خاصة لكل مجتمع، وهذا ما شكل المدخل الخاص للدراسة وعلى هذا الاساس تمثلت فرضية الدراسة العامة بان الديمقراطية كفكر اثرت على العمارة بشكل عام وعلى الهوية المعمارية بشكل خاص ويرتبط هذا التأثير وطبيعته بنضج التجربة الديمقراطية والمرحلة التي يمر بها ضمن مراحل التحول الديمقراطي من جهة وطبيعة المجتمع وفهمه واستيعابه للفكر الديمقراطي من جهة اخرى.

بينت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ان اقليم كردستان العراق مازال يمر بمرحلة التأسيس للديمقراطية والتي تتسم بأحتمالية التخبط والارتباك في كافة المجالات الى حين استقرارها للانتقال الى المرحلة الاخرى من الديمقراطية . كما ان التطبيق الصحيح للديمقراطية في العمارة ناتج عن الفهم العميق لها والذي يؤدي بالنهاية الى تحقيق هوية معمارية خاصة بالمنطقة وخصائصها المكانية والزمانية وضمن تجربتها الديمقراطية الخاصة ، ويعكسه سيساهم الفهم السطحي للنظام الديمقراطي الى سطحية تطبيقاته في كافة المجالات ومنها العمارة والذي يؤدي بالنهاية الى تشتت وضياح في الهوية المعمارية في المنطقة .

تسلسل المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
I	اية من القران الكريم
II	اقرار لجنة المناقشة
IV	الشكر والتقدير
V	الاهداء
VI	المستخلص
VII	تسلسل المحتويات
XI	تسلسل الاشكال والجداول
XVII	هيكلية الدراسة
XVIII	المقدمة
الفصل الاول (الدراسات السابقة)	
مقدمة الفصل الاول	
1	1
1	الدراسات العامة
1	1-1 Erikson 1968 دراسة
2	2-1 دراسة ميكشيلي 1993
3	3-1 دراسة هانتجتون 1993
4	4-1 دراسة دال 2000
5	5-1 دراسة شارب 2003
6	6-1 دراسة سوميت وبيترسون 2005
7	7-1 دراسة بعلور 2010
8	2 الدراسات الخاصة
8	1-2 دراسة Bragdon 1918
9	2-2 دراسة Jascot 1995
10	3-2 دراسة Wise 2002
11	4-2 دراسة Elsheshtawy 2004
13	5-2 دراسة Findley 2005
14	6-2 دراسة Barnstone 2005
15	7-2 دراسة Jascot 2006
17	8-2 دراسة Reilly 2006
17	9-2 دراسة Waston & Bently 2007
18	10-2 دراسة الجادرجي 2007
19	11-2 دراسة Vale 2008
20	12-2 دراسة Krier 2009
22	13-2 دراسة فريدون 2010
23	14-2 دراسة Parkinson 2012
24	15-2 دراسة MacDonald 2012
25	16-2 دراسة Rai & Johnson 2014
31	ملخص الفصل الاول
مقدمة الفصل الثاني	
33	1-2 النظام السياسي
33	1-1-2 مفهوم النظام السياسي
34	2-1-2 مقومات النظام السياسي
34	اولا الفكر السياسي
35	أ النظرية السياسية
35	ب الايدلوجية السياسية

35	الدولة والمؤسسات	ثانيا
36	المجتمع	ثالثا
36	انواع النظم السياسية	3-1-2
36	انواع النظم السياسية من حيث ممارسة السلطة	اولا
36	الحكم الفردي	ا
37	الملكية المطلقة	1
37	الدكتاتورية	2
37	حكم الاقلية	ت
38	الحكم الديمقراطي	ث
38	انواع النظم السياسية من حيث الفكر	ثانيا
38	الفكر الاشتراكي	1
39	الفكر الاسلامي	2
39	الفكر القومي	3
40	الفكر الدكتاتوري	4
40	الفكر الرأسمالي	5
41	الفكر الديمقراطي	6
41	الفكر والنظام الديمقراطي	2-2
41	مفهوم الديمقراطية	اولا
42	الديمقراطية عبر التاريخ	ثانيا
51	انواع الديمقراطية	ثالثا
53	خصائص النظام الديمقراطي	رابعا
54	خامسا: مبادئ الديمقراطية	خامسا
54	الشفافية	1
55	التعددية	2
56	المشاركة	3
57	المساواة	4
58	مرتكزات الديمقراطية	سادسا
58	الاستقرار	1
59	الحرية	2
60	القانون	3
62	تأثيرات الديمقراطية	سابعا
64	الديمقراطية في المجتمعات المتعددة الثقافات	ثامنا
64	التحول السياسي	3-2
64	مفهوم التحول	1-3-2
65	التحول الديمقراطي	2-3-2
65	انماط التحول الديمقراطي	3-3-2
67	مراحل التحول الديمقراطي	4-3-2
67	مرحلة التخطيط	ا
68	مرحلة ازالة النظام الدكتاتوري	ب
68	مرحلة التأسيس للديمقراطية	ت
69	مرحلة تدعيم الديمقراطية	ث
71	ملخص الفصل الثاني	
الفصل الثالث (هوية العمارة)		
مقدمة الفصل الثالث		
73	1-3 مفهوم الهوية	1-3
73	اولا: الهوية في اللغة	اولا
73	ثانيا: الهوية في الفلسفة	ثانيا
73	ثالثا: الهوية في علم النفس	ثالثا
75	ازمات الهوية	2-3

76	بنية الهوية	3-3
76	الوحدة والاختلاف في الهوية	4-3
77	انواع الهوية	5-3
77	هوية الحضارة	1-5-3
78	صدام وحوار الحضارات	
78	هوية الثقافة	2-5-3
79	جوانب الهوية الثقافية	اولا
79	عناصر الهوية الثقافية	ثانيا
80	التنوع الثقافي	ثالثا
80	الهوية الثقافية المتجددة	رابعا
81	هوية السياسة	3-5-3
81	الهوية القومية وهوية الاقاليم	
82	الهوية المعمارية	4-5-3
82	مفهوم العمارة	اولا
83	الهوية في العمارة	ثانيا
85	العوامل المؤثرة في الهوية المعمارية	ثالثا
87	مقومات الهوية المعمارية	رابعا
87	المقوم الفكري	1
88	المقوم الفكري السياسي	ا
90	المقوم الفكري الديني	ب
92	المقوم الفكري المجتمعي	ج
93	المقوم الزماني	2
95	المقوم المكاني	3
98	مستويات التعبير عن هوية العمارة	خامسا
99	الثبات والتغير في هوية العمارة	سادسا
99	التغير التدريجي	أ
99	التغير المفاجئ	ب
100	التغير العرضي	1
100	التغير غير المقصود	2
100	التغير المقصود	3
101	الاشكال الرمزية في العمارة	سابعا
102	صناعة الهوية	ثامنا
103	الآخر الزماني	أ
103	الآخر المكاني	ب
104	الآخر الفكري	ت
105	ملخص الفصل الثالث	
الفصل الرابع (مفهوم العمارة الديمقراطية)		
مقدمة الفصل الرابع		
107	العمارة الديمقراطية	1-4
107	العمارة الديمقراطية التي تقوم على تطبيق مبادئ الديمقراطية	1-1-4
110	العمارة الديمقراطية التي تتبع المنهج الديمقراطي في التصميم والتنفيذ	2-1-4
116	العمارة الديمقراطية التي تعكس من خلال وجود الفضاءات الديمقراطية	3-1-4
119	العمارة الديمقراطية التي تقوم على اساس الحرية في التصميم والتنفيذ	4-1-4
124	العمارة الديمقراطية التي تقوم على اساس العمارة العضوية ومبادئها	5-1-4
127	مستويات التعبير عن الديمقراطية	2-4
127	مستويات التعبير عن الديمقراطية من حيث نوع الابنية	1-2-4
127	ابنية البرلمانات والابنية الحكومية والعامه	اولا
129	الابنية السكنية	ثانيا
130	مستويات التعبير عن الديمقراطية من حيث الفضاءات ومستوى التصميم	2-2-4

130	الفضاءات العامة (التخطيط والتصميم الحضري) (الموقع)	اولا
130	الكتل والواجهات (التصميم المعماري) (المبنى)	ثانيا
131	الفضاءات الداخلية (التصميم الداخلي) (المبنى)	ثالثا
135	التحول الديمقراطي وتحول الابنية	3-4
135	عوائق واشكاليات الديمقراطية	4-4
137	الهوية في العمارة الديمقراطية	5-4
139	الاية تأثير العمارة الديمقراطية على الهوية المعمارية	6-4
139	اثر مبدأ الشفافية على هوية العمارة	1
139	اثر مبدأ التعددية على هوية العمارة	2
140	اثر مبدأ المشاركة على هوية العمارة	3
140	اثر مبدأ المساواة على هوية العمارة	4
140	اثر مبدأ الاستقرار على هوية العمارة	5
141	اثر مبدأ الحرية على هوية العمارة	6
141	اثر مبدأ القانون على هوية العمارة	7
142	مؤشرات النظام الديمقراطي والعمارة الديمقراطية	7-4
142	مؤشرات العمارة الديمقراطية بشكل عام	8-4
143	تأثير مبادئ ومركزات الفكر الديمقراطي على العمارة (العمارة الديمقراطية)	1-8-4
151	مؤشرات الهوية المعمارية	2-8-4
152	تأثير مؤشري مرحلة التحول الديمقراطي (ماهية المرحلة ونمط التحول) على العمارة	3-8-4
153	ملخص الفصل الرابع	
	الفصل الخامس (الدراسة العملية)	
	مقدمة الفصل الخامس	
155	الاية تأثير التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية	1-5
156	الدراسة العملية	2-5
156	منطقة الدراسة (اقليم كردستان العراق)	1-2-5
156	اسباب اختيار منطقة الدراسة	اولا
158	نبذة تاريخية عن منطقة الدراسة (اقليم كردستان العراق)	ثانيا
160	هوية المجتمع الكوردي	ثالثا
161	العمارة في اقليم كردستان العراق	رابعا
162	الدراسة العملية (الميدانية)	2-2-5
163	حدود الدراسة وانتخاب العينات	اولا
164	منهجية الدراسة العملية واساليبها	ثانيا
164	استمارة الاستبيان	أ
167	استمارة التحليل الكرافيكي	ب
171	مناقشة النتائج	3-5
208	الاستنتاجات	4-5
223	التوصيات	5-5
226	مجالات البحث المستقبلية	6-5
226	الجهات المستفيدة من البحث	7-5
227	المصادر	
	الملاحق	

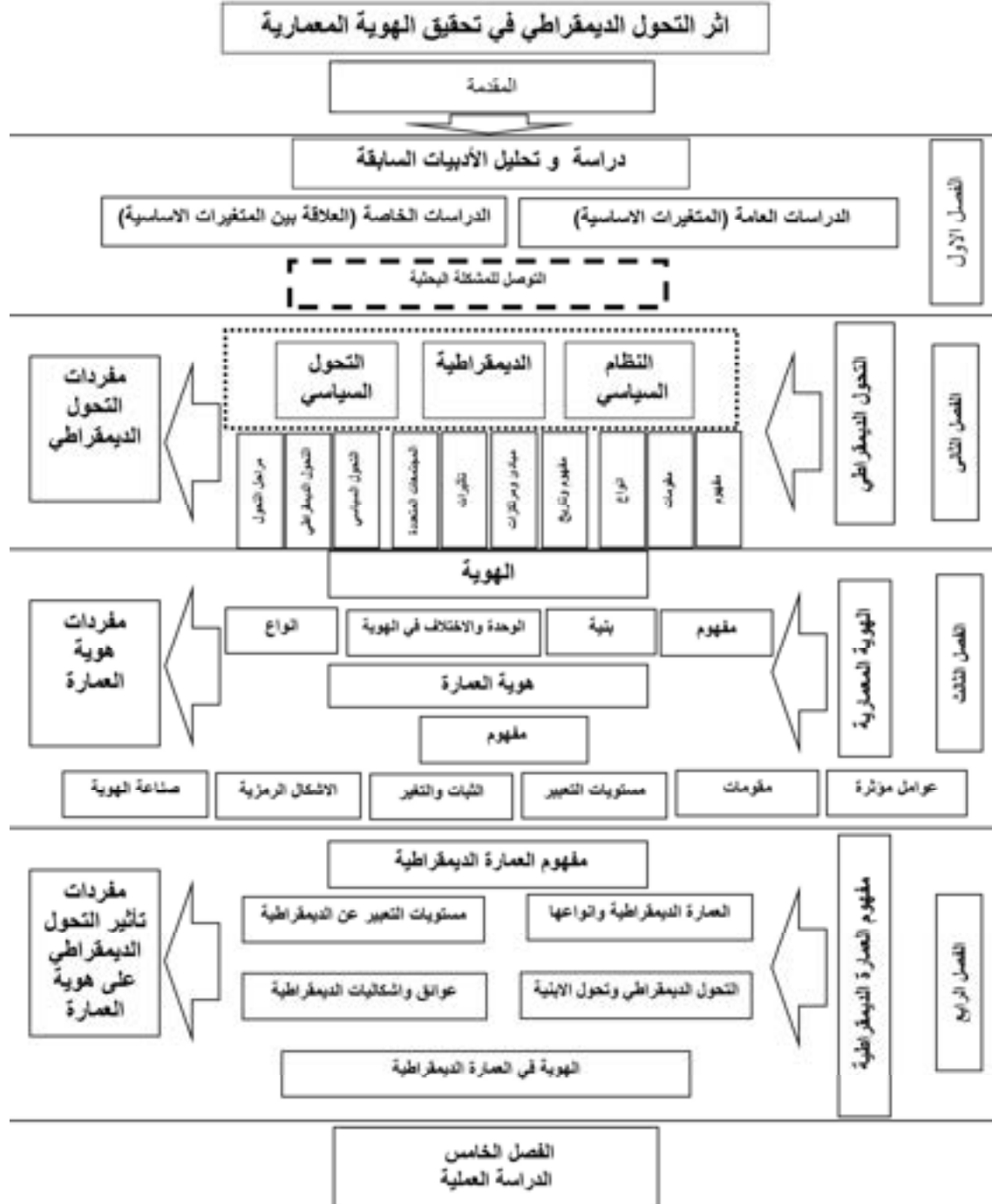
تسلسل الاشكال والجداول

رقم الصفحة	الموضوع	ت
XIV	هيكاية البحث	شكل (1)
الفصل الاول (الدراسات السابقة)		
26	ملخص الدراسات السابقة العامة	جدول (1-1)
28	ملخص الدراسات السابقة الخاصة	جدول (2-1)
الفصل الثاني (النظام الديمقراطي)		
34	النظام السياسي كمدخل ومخارج وتأثيرات	مخطط (1-2)
34	مقومات النظام السياسي	مخطط (2-2)
36	أ- مرتكزات الدولة ، ب- خصائص الدولة	مخطط (3-2)
43	معبد Erechtheum في اليونان (عمارة ذات منهجية ديمقراطية)	شكل (1-2)
44	أ- المسرح الروماني في تركيا ، ب- المسرح الروماني في الاردن	اشكال (2-2)
46	اختلاف الأشكال في مناطق العمارة الإسلامية ووحدة المبادئ (أ- مسجد دلهي في الهند، ب- مسجد اصفهان في ايران ، ج-مسجد السلطان احمد في تركيا)	اشكال (3-2)
47	العناصر في العصور الوسطى (تأثير الدين في نظام الحكم وبالتالي على العمارة)	اشكال (4-2)
47	العمارة بعد الثورة الفرنسية (الكلاسيكية الجديدة) قصر كرانف في باريس The Grand Palais (1897-1900)	شكل (5-2)
49	عكس الديمقراطية في العمارة من خلال الشفافية في المانيا (تجديد مبنى البرلمان ليتناسب مع النظام الديمقراطي) من الداخل والخارج	اشكال (6-2)
49	اثر الحرية والراسمالية في النظام الديمقراطي في امريكا (نيويورك)	شكل (7-2)
50	تطور الديمقراطية عبر العصور وتأثيرها في العمارة	جدول (1-2)
51	انواع الديمقراطية من حيث حكم الشعب	مخطط (4-2)
54	المعنى السطحي والمعنى العميق للشفافية في النظام الديمقراطي	جدول (2-2)
55	الفهم الخاطى والمعنى الحقيقي للتعددية السياسية في النظام الديمقراطي	جدول (3-2)
56	معنى المشاركة السياسية مقابل المشاركة السياسية الفعالة في النظام الديمقراطي	جدول (4-2)
57	المساواة والمساواة القانونية في النظام الديمقراطي	جدول (5-2)
58	معنى الاستقرار ومتطلبات تحقيقه في النظام الديمقراطي	جدول (6-2)
60	نتائج الحرية المطلقة مقابل المعنى الحقيقي للحرية في النظام الديمقراطي	جدول (7-2)
61	القانون في النظام الديمقراطي	جدول (8-2)
63	تأثيرات الديمقراطية المختلفة على المجتمعات	جدول (9-2)
67	انماط التحول الديمقراطي	جدول (10-2)
67	انواع الدول من حيث علاقتها بالديمقراطية والتحديات التي تواجهها	جدول (11-2)
70	مراحل التحول الديمقراطي	جدول (12-2)
71	المشكلات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي	جدول (13-2)
الفصل الثالث (هوية العمارة)		
87	مقومات هوية العمارة	مخطط (1-3)
88	المقوم الفكري في هوية العمارة	مخطط (2-3)
88	قصر الثقافة والعلوم وارسو	شكل (1-3)
88	إحدى المخططات المعمارية الستالينية التي رُفضت في مسابقة لتخطيط كييف، أوكرانيا	شكل (2-3)
89	The Bonn Bundeshaus, برلين	شكل (3-3)
89	موديل لبرلين حسب مخطط هتلر	شكل (4-3)
90	مقترح لمجمع سكني في روسيا	شكل (5-3)
90	المقوم الفكري السياسي وعلاقته بالمجتمع	مخطط (3-3)
91	تأثير الجامع على تخطيط المدن الإسلامية (أ_ بغداد ، ب- مدينة غرداية الجزائرية)	اشكال (6-3)
91	مبادئ العمارة الإسلامية	مخطط (4-3)
92	تأثير طبيعة العلاقات الاجتماعية على التشكيل المعماري وتصميم وتخطيط الابنية في المدن الإسلامية -أ- مدينة العلا في السعودية القديمة -ب- مدينة مشهد الإيرانية حديثا	اشكال (7-3)
93	متطلبات المجتمع	مخطط (5-3)
93	المجتمع والعوامل التي تؤثر فيه	مخطط (6-3)

93	مخطط (7-3)	طبيعة العلاقة بين المجتمع والعمارة
94	اشكال (8-3)	مدينة مصدر (الدمج بين التراث والمعاصرة)
95	مخطط (8-3)	مرتكزات التواصل الزمني
96	شكل (9-3)	استجابة العمارة لمتطلبات المكان (هورمان في كوردستان)
96	اشكال(10-3)	اثر العامل التكنولوجي والسياسي في خلق هويات متقاربة (أ_ نيويورك ، ب- دبي)
97	مخطط (9-3)	خصائص ومؤثرات عامل المكان
97	مخطط(10-3)	الانتماء المكاني
99	مخطط (11-3)	مستويات التعبير عن الهوية
100	مخطط (12-3)	التغير في هوية العمارة
102	مخطط (13-3)	الاشكال الرمزية في العمارة
103	اشكال (11-3)	الاستنساخ المعماري وتقليد الاخر المكاني (أ- برج الجذع في السويد -ب- برج كيان في دبي)
103	اشكال (12-3)	التقارب المعماري (أ- بوت تور في شيكاغو -ب- المجلس الاعلى للتعليم في قطر)
104	اشكال (13-3)	مشروع سيحاحي في الغردقة في مصر لميكل كريفز (تطبيق اسلوب مابعد الحدائة على العمارة المصرية)
104	مخطط (14-3)	انواع الاخر في الهوية المعمارية والتعرف من خلاله على هوية (الانا)
الفصل الرابع (مفهوم العمارة الديمقراطية)		
108	اشكال (1-4)	مبنى مجلس النواب في بون الالمانية الذي اعتمد الشفافية والانفتاح
108	اشكال (2-4)	مبنى البرلمان الالمانى الذي شهد الدولة القومية ثم النازية وبعدها تحول الى النظام الديمقراطى والذي جدد على اساس الشفافية والانفتاح
109	شكل (3-4)	Glass Pavilion في المانيا 1914
109	شكل (4-4)	Hans Schwippert 1949 (البوندستاغ) في المانيا
110	جدول (1-4)	النوع الاول من العمارة الديمقراطية والتي تقوم على الشفافية (مبررات ظهورها واليات تطبيقها في العمارة ونوع الابنية التي ظهرت فيها)
111	شكل (5-4)	مبنى البارثينون
112	اشكال (4-6)	مشروع lillington gardens والذي يعرض الاستفادة من البناء التقليدي وعرضه باسلوب معاصر وحسب النموذج الاول لجون داربورن
113	اشكال (4-7)	مشروع Louvain, The medical faculty, والذي يعرض الاستفادة من افكار (سار) بانشاء هيكل الدعم الحضري
113	اشكال (4-8)	مشروع Byker. Housing redevelopment والذي اعتبر دعوة للمشاركة ونموذج ناجحا نسبيا
114	شكل (4-9)	مشروع Shelter's Neighbourhood Action Project in Toxteth, Liverpool اعادة التاهيل بمشاركة الساكنين وبمساعدة مكاتب تقديم المشورة التقنية
114	جدول (2-4)	النوع الثاني من العمارة الديمقراطية والتي تقوم على النقاش والمشاركة في التصميم والتنفيذ (مبررات ظهورها واليات تطبيقها في العمارة ونوع الابنية التي ظهرت فيها)
115	شكل (4-10)	المتظاهرين في ساحة التحرير في مصر عام 2011
116	اشكال (4-11)	مكتبة Peckham في لندن والتي تعتبر من الابنية المتأثرة بالاحداث
116	اشكال (4-12)	خطاب باراك اوباما امام الكابيتول الامريكى 2009
116	اشكال (4-13)	قاعة الاجتماعات في البرلمان والياب المودى اليها في البرلمان الجديد في نيوزلاند واستخدام الرموز التاريخية لبعث الاحساس بالهوية والانتماء
117	اشكال (4-14)	Ottawa, The Centre Block and Peace Tower, البرلمان في اوتاوا وسهولة الوصول اليه بالمترو والمشاة
117	اشكال (4-15)	هايد بارك في لندن
118	جدول (3-4)	النوع الثالث من العمارة الديمقراطية والتي تقوم على وجود فضاءات تشجع على المشاركة حضريا ومعماريا (مبررات ظهورها واليات تطبيقها في العمارة ونوع الابنية التي ظهرت فيها)
119	اشكال(4-16)	الاحياء الصينية في امريكا (نيويورك-سياتل)
119	شكل (4-17)	البيت الابيض في واشنطن وحسب الطراز الكلاسيكي الحديث والذي يمثل الروح الديمقراطية الوطنية الامريكية
120	شكل (4-18)	اثر الحرية في النظم الليبرالية الديمقراطية على العمارة وتأثير الراسمالية وسيطرة رؤوس الاموال والشركات على التنافس في المجتمع الامريكى (نيويورك)
121	شكل (4-19)	توجيه دبي للجمهور العالمي وسيطرة رؤوس الاموال
121	جدول (4-4)	النوع الرابع من العمارة الديمقراطية والتي تقوم على اساس الحرية في التصميم والتنفيذ (مبررات ظهورها واليات تطبيقها في العمارة ونوع الابنية التي ظهرت فيها)
122	اشكال (4-20)	محطة نيويورك المركزية للويس سوليفان وتناغمها مع الوظيفة والمجاورات
123	اشكال (4-21)	BUFFALO مبنى للويس سوليفان (التاكيد على البعد الافقى للصرح الراسى)
123	شكل (4-22)	امدينة فينيسيا في ايطاليا(ملينة بالرموز والالوان وتعطي شعور بالفرح والبهجة)
124	اشكال (4-23)	بيوت من تصميم فرانك لويد رايت (تعبر عن الموقع ومواده ورموزه وعن احتياجات صاحب المنزل) Taliesin west house – Ennis house))

124	المناطق السكنية في لندن (تتسم بكونها بنية لاستخدامها الطابوق المحلي ذو اللون البني الغامق)	اشكال (24-4)
125	النوع الخامس من العمارة الديمقراطية والتي تقوم على اساس العمارة العضوية في الاندماج مع المحيط والتعبير عن الوظيفة (مبررات ظهورها واليات تطبيقها في العمارة ونوع الابنية التي ظهرت فيها	جدول (5-4)
125	برلمان مدينة Cape Town في جنوب امريكا والتي كانت مستعمرة بريطانية في 1885	شكل (4-25)
127	مجمع Taos Pueblo في سان فرانسيسكو للمصمم دونالد (التخطيط العضوي والسكن متوسط الارتفاع ومواقع للخدمات واكثر من هذا وحسب استبيان للسكانين و رغباتهم	اشكال (6-4)
129	الافقية في واجهات البرلمان Hans Schwippert 1949 (البوندستاغ) في المانيا	شكل (27-4)
130	الصالة الرئيسية في البرلمان Hans Schwippert 1949 (البوندستاغ) في المانيا	شكل (28-4)
130	الجدران الشفافة والترتيب الدائري في القاعة الرئيسية لبرلمان Bundeshaus في بون في المانيا	شكل (4-29)
130	استخدام الاضاءة الداخلية في برلمان Hans Schwippert 1949 (البوندستاغ) في المانيا	شكل (4-30)
131	استخدام الدرج في اللوبي تماثيا مع الطوبوغرافية وبمحور بصري يربط المدخل بالقاعة الرئيسية في برلمان Bundeshaus 1979 (البوندستاغ) في المانيا	اشكال (4-31)
131	استخدام الألواح الزجاجية المتناظرة والألوان في برلمان Bundeshaus 1979 (البوندستاغ) في المانيا	شكل (4-32)
131	استخدام ديكور عش الطائر في برلمان Bundeshaus 1979 (البوندستاغ) في المانيا	شكل (4-33)
132	مستويات التعبير عن الديمقراطية في العمارة	جدول (6-4)
الفصل الخامس (الدراسة العملية)		
155	منهجية دراسة علاقة التأثير بين مؤشرات النظام الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية	مخطط (1-5)
156	قياس الحرية والديمقراطية في العراق منذ عام (2002 – 2007)	اشكال (1-5)
156	قياس الحرية والديمقراطية في العراق منذ عام (2008 – 2015)	اشكال (2-5)
156	قياس الحرية والديمقراطية في العراق عام 2016	شكل (3-5)
157	قياس الحرية والديمقراطية في العراق عام 2017	شكل (4-5)
157	قياس الحرية والديمقراطية في العراق عام 2018	شكل (5-5)
157	قياس الحرية والديمقراطية في العراق مابين عامي 2002-2018	جدول (1-5)
163	المشاريع المنتخبة في الدراسة العملية	جدول (2-5)
164	استمارة الاستبانة (المحور الأول) الخاصة ببحث (اثر التحول الديمقراطي في تحقيق هوية العمارة / اقليم كردستان العراق حالة دراسية)	جدول (3-5)
165	استمارة الاستبانة (المحور الأول) الخاصة ببحث (اثر التحول الديمقراطي في تحقيق هوية العمارة / اقليم كردستان العراق حالة دراسية)	جدول (4-5)
166	التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة)	استمارة (1-5)
167	التحليل الكرافيكي للمشاريع (الموقع)	استمارة (2-5)
168	استمارة التحليل الكرافيكي للمشاريع (المبنى (المخطط))	استمارة (3-5)
169	التحليل الكرافيكي للمشاريع (الواجهة(الهوية المعمارية))	استمارة (4-5)
170	وصف البيانات الاحصائية	جدول (5-5)
170	معامل الارتباط	جدول (6-5)
171	ملخص النماذج لمعامل الارتباط	جدول (7-5)
172	ANOVA تحليل قيم التباين	جدول (8-5)
172	نتائج الاستبيان لمؤشر الشفافية في النظام السياسي الديمقراطي	جدول (9-5)
173	نتائج الاستبيان لمؤشر التعددية في النظام السياسي الديمقراطي	جدول (10-5)
173	نتائج الاستبيان لمؤشر المشاركة في النظام السياسي الديمقراطي	جدول (11-5)
173	نتائج الاستبيان لمؤشر المساواة في النظام السياسي الديمقراطي	جدول (12-5)
174	نتائج الاستبيان لمؤشر الاستقرار في النظام السياسي الديمقراطي	جدول (13-5)
174	نتائج الاستبيان لمؤشر الحرية في النظام السياسي الديمقراطي	جدول (14-5)
174	نتائج الاستبيان لمؤشر القانون في النظام السياسي الديمقراطي	جدول (15-5)
174	نتائج الاستبيان لمؤشر مرحلة التحول في النظام السياسي الديمقراطي	جدول (16-5)
175	نتائج الاستبيان لمؤشر نمط التحول في النظام السياسي الديمقراطي	جدول (17-5)
175	نتائج الاستبيان لمؤشر الشفافية في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية	جدول (18-5)
175	نتائج الاستبيان لمؤشر التعددية في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية	جدول (19-5)
175	نتائج الاستبيان لمؤشر المشاركة في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية	جدول (20-5)
176	نتائج الاستبيان لمؤشر المساواة في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية	جدول (21-5)
176	نتائج الاستبيان لمؤشر الاستقرار في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية	جدول (22-5)
176	نتائج الاستبيان لمؤشر الحرية في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية	جدول (23-5)

هيكلية البحث



المقدمة

انبثقت فكرة الأطروحة من الجدل القائم حول التحول الديمقراطي في الشرق الاوسط وخاصة في العراق واقليم كوردستان ، ومدى تأثيره على كافة شؤون الحياة ومنها العمارة وهويتها في ظل الظروف المختلفة المكانية والزمانية والفكرية .

شكل مفهوم الديموقراطية مصدرا للامل والخلص وتحقيق الذات والتخلص من المفاهيم السابقة والتي تحمل في طياتها ملامح الظلم والتهميش للمجتمع او لبعض فئاته ، ان هذا المفهوم هو قديم المصطلح والتطبيق ويعود للعهد اليوناني ، اما دخوله للمجتمعات النامية حديثة التحرر شكل انتقالا وتحول في كافة المجالات تجاوز مداه النظام السياسي وبدأ يؤثر في جميع المجالات والحياة الاجتماعية . وقد تباينت المجتمعات بمدى ادراك المفهوم بشكل متكامل مما انعكس على مجالاته تطبيقه وترجمته في تلك المجتمعات وخاصة المجتمعات المغلقة والغير مستقرة والتي شكل انفتاحها على العالم نقطة تحول مفاجئة وغير متسلسلة في تطور تقبل المفاهيم الجديدة والكثيرة في العالم الخارجي مما ادى الى انبهار ونقص في ادراك كافة جوانب تلك المفاهيم ومجالات تطبيقها والياتة للحصول على النتائج المرجوة . ومن الحقول التي تأثرت بهذا المفهوم العمارة وبشكل خاص موضوع الهوية المعمارية، حيث نشأت ردود افعال متفاوتة شكلت الرفضة منها الغالبية في ظل مفهوم الديموقراطية والحرية ، لهذا برزت الحاجة الى دراسة تتعمق في تناول مفهوم الديموقراطية بشكل موسع ودقيق وماهية تأثيرها على موضوع الهوية المعمارية في ظل الالمام بماهية المفهومين وطبيعة ادراك المفهومين في المجتمعات المختلفة والتي تعطي نتائج متباينة ، للوصول الى مدى تأثير هذه العلاقة في المجتمع الكوردي بشكل عام وفي تحقيق الهوية المعمارية على وجه الخصوص .

يتناول البحث مفهوم التحول في النظام السياسي واثره على الفكر المعماري وبالتالي على نتاجه ، حيث ان العمارة سجل للفكر السياسي والتي تجسد اهم احداثه ورموزه وتخلدها . فضلا عن كون العمارة مؤشرا تاريخيا وحقيقيا لتلك الفترة من حياة المجتمع . فالسياسة لاتقتصر على الحكم والادارة فقط وانما تشمل التوجيه العام لكل المجالات كالتخطيط والعمران والاقتصاد وحتى رعاية الثقافة والقضايا الاجتماعية وعلى كافة المستويات ويكون هذا التوجيه مباشرا وملزما احيانا او غير مباشر احيانا اخرى . وبما ان كل مرحلة سياسية تمثل توجهها فكريا وايدولوجيا معين فان تحول هذا النظام يؤدي الى تحولا فكريا شاملا مما ينعكس على المنظومة الكاملة لذلك المجتمع وقد يكون هذا التغيير كبيرا ومتناقضا مع المرحلة السابقة مما يخلق نتائج مغايرة ومختلفة تماما عما سبقه من مراحل، وهذا ماشهدته العمارة في بلدان مختلفة ومنها العراق ، الذي مر بمراحل التحول السياسي مما اثر على نتاجات العمارة.

وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات التي تناولت اثر النظام السياسي على العمارة والتي اختلفت بعضها حديثا بأثر النظام الديمقراطي على العمارة الا انها لم تكن شاملة لكل مناهجها وآلياتها وأساليب تطبيقها بالاضافة الى نقص المعلومات عن اسباب تباين المفهوم وتطبيقه وتأثير ذلك على النتائج والتطبيق في كافة حقول الحياة وخاصة على العمارة ، فضلا عن قلة المصادر وسطحيتها وعدم اكتمالها في الحديث عن علاقة التحول الديمقراطي بالهوية المعمارية . مما خلق ضرورة للقيام بالبحث في ظل التحول الديمقراطي في العراق بشكل عام واقليم كوردستان بشكل خاص ، من خلال دراسة تفصيلية لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق هوية العمارة .

من هنا ظهرت مشكلة البحث بقصور المعرفة فيما يتعلق بالفهم الشامل والعميق لأثر الفكر الديمقراطي على العمارة ضمن مراحل التحول الديمقراطي وضمن المجتمعات المختلفة وبالتالي تأثيره في الهوية المعمارية . حيث يهدف البحث الى رصد العلاقة بين الفكر الديمقراطي كمبادئ ومرتكزات والعمارة ضمن المجتمعات المختلفة وضمن مراحل التحول للديمقراطية فيها وبالتالي تأثيرها في هوية العمارة . حيث يفترض البحث ان الديمقراطية كفكر اثرت على العمارة بشكل عام وعلى هوية العمارة بشكل خاص ويرتبط هذا التأثير وطبيعته بنضج التجربة الديمقراطية والمرحلة التي يمر بها ضمن مراحل التحول للديمقراطية من جهة وبطبيعة المجتمع وفهمه واستيعابه للفكر الديمقراطي من جهة اخرى .

لتحقيق هدف الدراسة ، استلزم تشكيلها في خمسة فصول ، تتخذ خطوات متسلسلة تسير نحو الهدف ، وفقا لعملية البناء المعرفي التراكمي وبشكل منظم ، حيث يهدف **الفصل الاول** لتحديد المشكلة البحثية والهدف والفرضية من خلال استعراض لمجموعة من الدراسات العامة اولا والتي تناولت مفاهيم البحث الاساسية وهي النظام السياسي وخاصة النظام الديمقراطي او موضوع الهوية وخاصة هوية العمارة .

يهدف **الفصل الثاني** الى التعريف بالنظام الديمقراطي مفهومًا وتاريخًا وانواعًا ، بالإضافة الى التعرف على مبادئه الاساسية ومقوماته ومراحل التحول فيه وخصائص وظروف كل مرحلة ونمط التحول وتأثير عوامل المكان والزمان والمجتمعات المختلفة في اسلوب الاستيعاب للفكر الديمقراطي في الظروف المختلفة وبالتالي التأثير على النتائج وتطبيقاتها وخاصة في العمارة .

يهدف **الفصل الثالث** الى توضيح هوية العمارة من خلال دراسة مفهوم الهوية بشكل عام كمفهوم وبنية وانواع في ظل المتغيرات الكبيرة في العالم المعاصر . للدخول الى موضوع الهوية في حقل العمارة والتعرف على مقوماتها والعوامل المؤثرة فيها ومستويات تحقيقها وخاصة في ظل النظم السياسية المختلفة .

يهدف **الفصل الرابع** الى الدخول في موضوع البحث الاساسي وهو العمارة الديمقراطية من خلال دراسة المفهوم وانواعه في ظل الادبيات والدراسات السابقة . للدخول الى موضوع دراسة أثر العمارة الديمقراطية على هوية العمارة ، من خلال التعرف على مفردات ومستويات تأثير الديمقراطية على العمارة وعلى الهوية المعمارية وبيان مستويات التأثير ومفرداته للدخول في الدراسة العملية للبحث .

يهدف الفصل الخامس الى اإلى توضيح المستلزمات الأساسية للدراسة العملية، مع تعريف بمنطقة الدراسة العملية المتمثلة بأقليم كوردستان العراق، وتحديد المفردات موضوع الدراسة العملية ، وتم بذلك اعتماد نموذج افتراضي للدراسة ضمن هذه المفردات، وصولاً إلى حدود الدراسة العملية، بالإضافة الى التعريف بالدراسة العملية من حيث الأسلوب المعتمد فيها، والذي جاء نتيجة لطبيعة الدراسة وتخصصها متمثلاً بالتحليل الهندسي والتحليل الإحصائي للنماذج المعمارية بمستوياتها المختلفة، هذا إضافة الى الاستبيان اللازم لاستكمال جوانب الموضوع ، وصولاً إلى نتائج تلك التحليلات مع مناقشتها للتحقق من فرضيات الدراسة، وبالتالي طرح الاستنتاجات والتوصيات .

الفصل الاول

الدراسات السابقة

هيكلة البحث الفصل الاول

الدراسات السابقة

مقدمة الفصل الاول

الدراسات العامة

المتغيرات الاساسية (النظام الديمقراطي ، الهوية)

دراسة Erikson
1968

دراسة هانتنجتون
1993

دراسة ميكنيلي
1993

دراسة دال
2000

دراسة شارب
2003

دراسة سوميث و بيترسون
2005

دراسة بطور
2010

الدراسات الخاصة

علاقة النظام السياسي او الديمقراطي مع العمارة او هويتها

دراسة Bragdon 1918

دراسة Jascot 1995

دراسة Wise 2002

دراسة Elsbeshrawy 2004

دراسة Barnstone 2005

دراسة Findley 2005

دراسة Reilly 2006

دراسة Jascot 2006

دراسة الجبرجي 2007

دراسة Watson and Bentley 2007

دراسة Vale 2008

دراسة Krier 2009

دراسة فريديون 2010

دراسة MacDonald 2012

دراسة Parkinson 2012

دراسة Rai & Johnson 2014

ملخص الفصل الاول

المشكلة البحثية والهدف والفرضيات

الفصل الاول : الدراسات السابقة

مقدمة :

يتناول هذا البحث دراسة لموضوع التحول الديمقراطي والتأكيد بشكل محوري على اثر هذا التحول على هوية العمارة ، ويمكن استنباط الابعاد الاساسية للموضوع من خلال استقراء عدد من الدراسات الادبية السابقة وتحليلها ، ويتضمن نوعين من الدراسات محاولا بذلك استكمال الاطار العام للمشكلة البحثية ، الاولى تشمل الدراسات العامة للمواضيع الخاصة بالمفاهيم الاساسية للبحث كموضوع التحول الديمقراطي او موضوع الهوية ، والثانية ستتضمن الدراسات الخاصة وستتناول علاقة تلك المفاهيم الاساسية بالعمارة كموضوع النظام السياسي وخاصة النظام الديمقراطي واثره على العمارة او هويتها .

1- الدراسات العامة :

شكلت الدراسات السابقة التي تناولت النظام الديمقراطي والتحول اليه وتبنيه كمفهوم ومبادئ و مقومات وخصائص بالاضافة الى الاسباب والنتائج اهمية كبيرة جدا في موضوع البحث، بالاضافة الى موضوع الهوية بشكل عام كمفهوم وانماط واشكاليات ، لهذا فقد تم التطرق الى مجموعة من هذه الدراسات للوقوف على اهم النقاط التي تطرقت لها في تلك المجالات وتتمثل هذه الدراسات في :

1-1 دراسة Erik H. Erikson

" Identity : Youth and Crisis " 1968:

تبحث هذه الدراسة عن الثقافة الموجودة في جوهر الفرد والمجتمع وتغيرها ومدى تأثر الشخص بالبيئة المحيطة الى ان تتشكل هوية خاصة به تميزه عن الاخرين . حيث تكلم الكاتب عن عدة حالات ترتبط بمفهوم الهوية ، حيث سلط الضوء على مصطلح (Loss of Identity) فقدان الهوية ، ووجز صفات الشخص او المجتمع الذي يعاني منها بالعدائية والغرور والتكبر عن كل ما يعارض افكاره التي اطرها ويرفض اي شئ خارج عنها [Erikson,1968,172]. كما تطرق الباحث الى موضوع اضطراب الهوية وتحولها بالاضافة الى موضوع مقاومة الهوية ، والتي تتجسد عندما يتنكر الفرد لهويته ويقاومها ويتخلى عنها باعتبارها شئ بالي ومتدني ، حيث تكون نظرتة للامور سطحية وغير عميقة ، وبهذا هو اما يتجه الى تقليد هويات اخرى باعتبارها اكثر ريقا وحادثة ، مع انه يقلدها سطحيا ولو بحثنا في عمق الشخصية نجدها متعصبة ولا تزال تتشبث بتقديم الافكار ، او يخاف ويسقط في محيط القديم ويخشى من الجديد في كل شئ [Erikson,1968,212].

كما عرف الباحث (Identity Resistance) مقاومة الهوية ، بانها خوف المريض او الشخص الذي يعاني منها من المقابل بان يفرض هويته عليه ويدمر هويته الضعيفة اصلا ، فيرفض ذلك ويقاومه ويصبح لديه اضطراب ، وعندها يكتسب من المقابل صفات يقدر ان يحورها مع ما يتناسب وجوهه الكاذب بحيث يحافظ على هذا الجوهر مثل تقليد الشخص الذي يدعي التحرر للملابس في الغرب وهو بداخله انسان متعصب ، وفي هذه الحالة يجب فهم هذا الاضطراب لعمل العلاج اللازم بخطوات متتابعة [Erikson,1968,214].

وقد شرح الباحث جميع الاسباب التي تنتج مثل تلك الحالات وواعزها للتربية والبيئة المحيطة والتجارب الحياتية في كتابه الاول (Identity and the Life Cycle) ، والذي اكد فيه بان الشخصية الصحية هي التي تسيطر على البيئة المحيطة بحيث تصبح لديه شخصية موحدة والذي يفهم نفسه ويفهم المحيط . حيث قسم تطور الانسان الى ثمانية مراحل وهي الثقة او اللاتقة ، والاستقلالية عكس الخجل والشك ، والبادرة عكس الذنب ، والانتاج ضد الدونية ، والهوية ضد الدور المضطرب ، والمودة ضد الانعزال ، والابداع ضد الجمود واخيرا التكامل والاندماج ضد الاحباط ، وحسب المراحل العمرية للفرد وتأثيرات البيئة المحيطة [Erikson,1968,95].

أكد الباحث على موضوع الهوية وتشكلها كأسباب ونتائج بالاضافة الى اهم المشاكل التي يعاني منها الفرد والمجتمع الفتى في موضوع الهوية وربطها مع البيئة المحيطة والتربية والتجارب . ومن تلك المشاكل هي

اضطراب الهوية وفقدان الهوية ومقاومة الهوية والتي غالبا ماتنتج عن عدم ثقة الشخص او المجتمع بقدراته وعدم فهمه لمن يكون وضعف في شخصيته ومن يوجهه . وهو بذلك اما يتمسك بالقديم تمسكا اعمى او يقلد الغير بشكل سطحي باعتباره اكثر رقيا ، وان هذا التخبط ينتج عدم الالتزام بمحددات معينة وعدم وجود نظام في توجيهه . كما ان الشخصية السليمة هي التي تتمتع بالثقة والاستقلالية والمبادرة والانتاج وتكوين هوية خاصة والابداع ضمنها وبالتالي التكامل والاندماج مع المحيط وليس الذوبان والضياع فيه ، حيث تكون فاهمة لنفسها وللمحيط.

بهذا فان الدراسة اخصت بالجانب الاجتماعي والنفسي للمجتمع في تكوين الهوية او ظهور المشاكل المتعلقة بهذا الموضوع ولم تتطرق الى الجانب المعماري . لكنها شخصت تلك المشاكل واسبابها بشكل عام وعزت ظهورها الى اضطراب وضعف تلك المجتمعات .

1-2 دراسة اليكس ميكشيلي "الهوية" 1993 (ترجمة د. علي وطفة) :

ركز الباحث في دراسته على تعريف نماذج متعددة للهوية بالاضافة الى تحليل بعض المفاهيم المرتبطة بها بالاضافة الى اهم المشاكل والازمات التي تمر بها الهوية على المستوى الفردي وعلى مستوى الجماعة . [ميكشيلي، 1993، 7] . ولقد اكدت الدراسة على ان الهوية هي مجموعة من السمات التي تسمح لنا بتعريف موضوع معين وبهذا لتحديد الهوية خارجيا علينا البحث عن هذه السمات وتحديدها ، كما يقتضي العودة الى مجموعة من العناصر التي صنفها الباحث الى اربع مجموعات اولها العناصر المادية والفيزيائية ، ثانيا عناصر تاريخية ، ثالثا عناصر ثقافية نفسية ، رابعا عناصر نفسية اجتماعية [ميكشيلي، 1993، 18-20] .

كما اشار الباحث الى ان النظام الثقافي هو الذي يحدد شكل التعبير وردود الافعال وبالتالي فان درجة الاتفاق على تحديد المعايير المشتركة للتقييم تزداد كلما كان المجتمع متماسكا ، [ميكشيلي، 1993، 30-31] . وقد اكدت الدراسة ان النظام المعرفي يقوم على التجارب الانفعالية والوجودية والتي تترك اثارها على بنيته النفسية والتي تتدخل في عملية ادراكه للعالم وتحديد سلوكه ، وبالتالي فان اللاتكامل في اي مرحلة من حياة الفرد والجماعة ينمي مخاطر الاضطرابات اللاحقة للهوية [ميكشيلي، 1993، 43،47] .

وقد اكد الباحث ان تشكل الهوية تأخذ هيئتها بالاستناد الى الماضي والذي يشمل التاريخ حيث يؤكد هويته عبر التكامل الزمني بالتالي ان وعي الذات يشمل على وعي الماضي وبهذا فان ازمة المجتمعات تكمن بداية في مرض الذاكرة لديها ، وللعلاج يجب الانطلاق من مبدأ العودة الى الماضي [ميكشيلي، 1993، 67،72] .

وقد اشار الى الاستقلال وانه وجه اخر للشعور بالانتماء ، حيث يجب على الفرد ان يحاكي الاخرين وان يقف في الوقت نفسه على مسافة منهم ، لكن المعضلة هي في البحث عن المسافة الملائمة والتي تتيح للفرد ان يحتفظ بهويته ويؤكددها ومن ثم يشعر بالامن في اطار مشاركته الاجتماعية وبالاستقلال الكافي من اجل ممارسة فعالياته الخاصة [ميكشيلي، 1993، 88] .

كما ان للشعور بالقيمة امرا مهما في صمود الهوية وتماسكها والتي تعتمد على ماحققته تلك الجماعة عبر التاريخ من انجازات ، حيث تبخيس القيمة لجماعة ما يبدأ من النظرة الدونية التي تملكها هذه الجماعة عن نفسها وذلك عبر تخريب القيم الخاصة بها او من خلال عملية تدمير التقدير لما تقوم به الجماعة من نشاطات او لشخصياتها المميزة ، كما انه يرتبط بمستوى الطموح ودرجته [ميكشيلي، 1993، 83-87] .

كما اكدت الدراسة ان الهوية ليست شيئا جامدا ، بل هي حقيقة تتطور وفقا لمنطقها الخاص الذي يتجسد في عمليات التقمص والتمثل والاصطفاء ، وهي في سياق تطورها على نحو تدريجي تعيد تنظيم نفسها وتتغير من غير توقف وذلك الى حد تكون فيه قادرة على تحديد خصوصيتها ، كما ان القدرة على تجاوز المشكلات التي افرزها التاريخ وعلى تجاوز شروط الخبرة السلبية تشكل الهوية المتكاملة [ميكشيلي، 1993، 131،129] .

وقد اشار الى العالم الاسلامي والذي يعيش حالة من التخبط والحيرة ، حيث انه يشعر ان القيم الحديثة غريبة عنه وانه اذا تبنى هذه القيم يتخلى عن هويته وبنفس الوقت فان هذه القيم الجديدة تحظى باهتمامه وتشده ، فيقلدها

احيانا ويرجعون الى الماضي كحالة تعويضية احيانا اخرى ، حيث انه لم يجد حلا لحالة الانفصام الحضاري والثقافي وبالتالي فهو يعاني من ازمة هوية [ميكشيلي، 1993، 137] .

مما سبق نجد ان الدراسة اهتمت بالهوية الفردية والجماعية والثقافية من منظور اجتماعي ، كما حلت المفاهيم المرتبطة بها والمشاكل والازمات واسبابها وبعض الحلول . حيث ان الهوية قد تتعرض لتلك الازمات نتيجة لظروف متعددة تربوية واجتماعية وثقافية ومادية ونفسية وغيرها . وحدد مراحل تكون المشاعر البنائية للهوية ب(بالشعور بالوجود المادي والانتماء والاستمرارية الزمنية والشعور بالتمايز والاستقلال والثقة والوجود) ، كما ان الهوية تعرف بعدة سمات ، وعدة عناصر قسمها الى اربع مجموعات (العناصر المادية والفيزيائية ، والعناصر التاريخية ، والعناصر الثقافية ، والعناصر النفسية والاجتماعية) ، الا انه بالرغم من ذكره للابنية في العناصر المادية الى انه لم يتطرق الى تفاصيل اكثر لكون مجال اختصاصه اجتماعي . وقد اكد الباحث اهمية التجارب على البنية النفسية وبالتالي تكون الادراك المعرفي وتحديد ردود الافعال والسلوك ، حيث ان ازمات الهوية تشير الى خلل في التربية والتوجيه او للتجارب الصعبة او لمرض في الذاكرة ، حيث ان الحل يكمن في العودة الى الماضي واستمراره وتطوره، ومن تلك الازمات تقمص الاخر، والتباين والمرتبط بالهوية السلبية والذي يعمل فيه على تجنب سمات ومواصفات يرفضها نتيجة لتجربة سابقة او ما يسمى بالاستلاب الثقافي . وأشار الى اهمية الثقة بالنفس والاعتزاز وتجنب النظرة الدونية للذات واهمية الاستقلال الذي يحاكي الاخر ويضمن الاحتفاظ بالخصوصية بنفس الوقت . واكد على دور القادة والمتففين في تصفية ما يدخل حديثا وحماية الهوية والخصوصية وبما يجعلها معاصرة في نفس الوقت . واكد ان الهوية غير جامدة وهي تتطور تدريجيا وتنظم نفسها الى ان تحدد خصوصيتها ، وأشار الى ان العالم الاسلامي لم يجد حلا للانفصام ويعاني من ازمة في الهوية .

3-1 دراسة صامويل هانتجتون "الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين"

1993 (ترجمة د. عبد الوهاب علوب) :

تناولت الدراسة ظاهرة التحول الجماعي الى الديمقراطية فيما يسمى بظاهرة (الموجات) . حيث التحول من النظام الشمولي الى الديمقراطي فيما بين عامي 1974-1990 منذ انقلاب البرتغال والتحول للديمقراطية فيه ، اي منذ احتدام ازمة النفط وماترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي . والديمقراطية كما يحددها الباحث ليست نظاما للحكم وانما هي نهج يتبع في اطار نظام الحكم [هانتجتون، 1993، 5] .

وكما يتضح من عنوان الدراسة ان هناك موجتان سابقتان من التحول الديمقراطي قد حدثت سابقا ، حيث بدأت الاولى مع نشوب الثورة الامريكية عام 1776، وبدأت الموجة الثانية في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، كما تناولت الدراسة الموجات المضادة التي تحولت فيها الشعوب او عادت من الديمقراطية الى الشمولية ، حيث ان هناك صلات قوية بين مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية ووجود المؤسسات الديمقراطية . حيث يتعرض الباحث الى اسباب هذه التحولات والشروط التي ينبغي توفرها لقيام النظام الديمقراطي في دولة ما وماهية الاجراءات في تلك الدول الحديثة العهد بالديمقراطية لترسيخ دعائم الديمقراطية ، والتي تأتي بنتائج ايجابية على الحرية الفردية والاستقرار الداخلي والسلام العالمي [هانتجتون، 1993، 7] .

تكلم الباحث عن مفهوم المجتمع المدني كأطار يربط بين الديمقراطية والتنمية والتسوية السلمية للصراعات على المستويين الداخلي والاقليمي ، كما ان قوة الدولة لاتعني ضعف المجتمع المدني او العكس ، حيث نجد اشد الديمقراطيات استقرارا هي تلك التي تبدو فيها قوة المجتمع المدني وقوة الدولة واضحة ، اما في العالم العربي فالحالة الاكثر شيوعا هي ضعف المجتمع المدني والدولة معا ، حيث يعد ثالث المجتمع المدني والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من متطلبات التحول السلس والسليم للديمقراطية [هانتجتون، 1993، 10-12] .

ويشتمل التحول الديمقراطي على ابطس مستوياته على اولا : ازالة نظام شمولي ، ثانيا : اقامة نظام ديمقراطي ، ثالثا: ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي . كما ان طول كل مرحلة من المراحل تعتمد على عوامل متعددة ومتداخلة خارجية وداخلية ويعتبر الاستقرار مقياس الانتقال السلس للمرحلة التالية ونجاحها [هانتجتون، 1993، 99] .

وقد اوردت الدراسة خمسة انواع من تطور الانظمة السياسية وهي ، النمط الساخر والذي تتأرجح فيه الدولة بين الانظمة الشمولية والديمقراطية حيث ان الديمقراطية غير الممنهجة تنتج الفوضى والتطرف والفساد فياتي الجيش لينهي كل هذا ، كما ويفشل النظام العسكري في التعامل مع المشكلات الاقتصادية ، والنمط الثاني وهو المحاولة الثانية ، حيث تفشل المحاولة الاولى اما نتيجة لافتقار البلاد الى القواعد الاجتماعية والثقافية التي تقوم عليها الديمقراطية او لسوء تصرف القادة السياسيين وجر البلاد الى ازمة ، فيعود النظام الشمولي وتعاود المحاولة الثانية بمزيد من الخبرة من التجربة السابقة وتستمر ، اما النمط الثالث فهو الديمقراطية المتقطعة والتي يشهد فيها النظام السياسي الواحد فترات تعطيل للعملية الديمقراطية نتيجة عدة اسباب منها الاضطراب وعدم الاستقرار ، اما النمط الرابع هو الانتقال المباشر من نظام شمولي مستقر الى نظام ديمقراطي مستقر اما من خلال التطور التدريجي بمرور الوقت او من خلال الاحلال المفاجئ والمخطط بصورة جيدة ، واخيرا نمط جلاء الاستعمار حيث تفرض دولة ديمقراطية على مستعمراتها المؤسسات الديمقراطية وتستقل المستعمرة وتبقى المؤسسات الديمقراطية [هانتجتون، 1993، 103-105] .

كما طرح الباحث ان اكبر التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي هي في مرحلة تدعيم وترسيخ الديمقراطية حيث ان الديمقراطيين عليهم التغلب على تحديات السلطة والحكم بعد ان كانوا معارضيين ، واهمها تأسيس وتطوير هيكل مؤسساتي ديمقراطي وتدعيم الثقافة السياسية الديمقراطية . وقد واجهت الدول ثلاثة انواع من المشكلات في تنمية نظمها السياسية الديمقراطية الجديدة وترسيخ دعائمها وهي مشكلات الانتقال و المشكلات البيئية ، وتتبع هذه المشكلات من طبيعة المجتمع واقتصاده وثقافته وتاريخه واخيرا مشكلات نظامية [هانتجتون، 1993، 295-294] .

بالاضافة الى ضرورة اضعاف الصبغة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي والمحكوم بالدستور والمفصلة بالقوانين وضرورة تطبيقها ومتابعتها ومحاسبة المتجاوزين والتفريق بين الحرية والمصلحة العامة [هانتجتون، 1993، 354] .

وهكذا فان الدراسة ركزت على التحول الديمقراطي الجماعي في موجتها الثالثة بعد موجتين سابقتين ، كما درست الموجات المضادة ومسبباتها كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية ووجود المؤسسات الديمقراطية وقوتها من عدمها . واكدت على اهمية المجتمع المدني وقوته لاتعني ضعف الدولة بل العكس قوته قد تقوي من دور الدولة وفعاليتها ، حيث يعد ثلوث المجتمع المدني والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من متطلبات التحول السلس والسليم للديمقراطية . وطرح مراحل التحول بأبسط حالاته بثلاث مراحل وهي ازالة النظام الشمولي واقامة نظام ديمقراطي وترسيخ دعائم الديمقراطية . وان طول الفترة وانتقالها الى اخرى مرتبط بعدة عوامل اهمها الاستقرار . كما اكد على اهمية التخطيط ووضع استراتيجية ملائمة لنجاح التحول ، وحدد خمسة انواع لتطور الانظمة السياسية وهي (الساخر والمحاولة الثانية والديمقراطية المتقطعة والانتقال المباشر وجلاء الاستعمار) ، واعتبر اكبر التحديات في مرحلة التدعيم والترسيخ للديمقراطية واهمها تأسيس وتطوير هيكل مؤسساتي ديمقراطي وتدعيم الثقافة السياسية الديمقراطية . كما حدد ثلاث انواع من المشكلات وهي (مشكلات الانتقال والبيئية والنظامية) .

1-4 دراسة روبرت أ.دال "عن الديمقراطية" 2000 (ترجمة د. احمد امين الجمل) :

ركزت هذه الدراسة على موضوع الديمقراطية من حيث بداياتها وتطورها بالاضافة الى الفرق بين الديمقراطية الفعلية والمثالية ، كما طرح الباحث الظروف الملائمة وغير الملائمة للديمقراطية ، وختم كتابه بالتكلم عن النظم الانتخابية ومجموعة احصائيات للدول الديمقراطية . حيث ان الحكومات الديمقراطية والتي تتمتع بدرجات مختلفة من الديمقراطية توجد في اقل من نصف دول العالم [دال، 2000، 7] .

وقد اظهرت الدراسة ان الدول التي تسمي نفسها ديمقراطية اتبعت دساتير مختلفة ، فلا يوجد على ما يبدو دستور ديمقراطي وحيد ، كما ان لكل مكان ومجتمع ظروفه والتي تحدد اسلوب التعامل وتخطيط الدستور الملائم له ، لكن الباحث اكد ضرورة وجود مبدأ اساسي واحد هو ان يعامل جميع الاعضاء المؤهلين للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات بشأن السياسات التي ستتبعها الدولة [دال، 2000، 39] .

وقد اكد الباحث على اهمية الاستعانة بالخبراء والمختصين بالاضافة الى وجود المؤسسات الاساسية المطلوبة لتقديم الديمقراطية كالمؤسسات التعليمية الكفوءة ووضع التعليم في المرتبة الاولى بالاضافة الى مؤسسات التنقيف المدني والتي توفر المناقشات والتفكير والجدل والخلاف العام وسهولة الحصول على معلومات والمعلومات البديلة من خلال وجود الجمعيات المستقلة وغيرها من المؤسسات السياسية والاجتماعية والتعليمية والتي تهيئ الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها والتي تعزز تنمية هذه المؤسسات السياسية الديمقراطية والحفاظ عليها [دال، 2000، 75] .

هذا وبرزت الدراسة اهمية التعددية ، حيث ان كل دولة تحتاج الى وحدات اصغر كالمقاطعات والولايات والاقاليم والمحافظات وهكذا فالوحدات الاصغر تحتاج الى مجموعة ثرية من الجمعيات والمنظمات المستقلة اي مجتمع مدني تعددي [دال، 2000، 109] . كما اكد على اهمية الدستور من خلال عدة نقاط كالاستقرار والحقوق الاساسية والحياد والمسائلة والاجماع المطلع والحكومة الفعالة والقرار الكفوء والشفافية والوضوح والمرونة والشرعية [دال، 2000، 115] اما عن موضوع الرأسمالية والديمقراطية فان الدراسة قدمت عدة نتائج مستتبطة من التجارب في العالم ، حيث انه ملائم من ناحية النمو الاقتصادي الملائم للديمقراطية في الوقت نفسه هو مناقض لها في عدة نواحي باعتبار اغلب المشاريع تعود لأفراد او مؤسسات غير حكومية وتعمل لمصالحها الشخصية وليس للمصلحة العامة ، لكن هذه المسألة يمكن التحكم بها من خلال القوانين والتشريعات التي تحدد الحرية الشخصية بما لاتجعلها تتجاوز على المصلحة العامة والتي تتفاوت من دولة الى اخرى [دال، 2000، 151-162] .

ومن مجمل القول فان الدراسة ركزت على ديمقراطية القرن العشرين مع تسليط الضوء على بداياتها ولمحات من تاريخها لبيان انها كانت تعني اشياء مختلفة في ازمان وامكنة مختلفة . كما قدمت احصائيات وقدمت تقسيما لدول العالم وتحدياتهم الديمقراطية في دول غير ديمقراطية وتحديها في القدرة على التحول ودول ديمقراطية وقدرتها على تدعيم الديمقراطية وبالتالي استمرارها ودول قديمة الديمقراطية وتحديها في تعميها وتحديثها . كما اكد على اهمية الدستور كما انه لا يوجد دستور موحد لكل الحالات ، وحددت معايير العملية الديمقراطية ب(المشاركة الفعالة والمساواة والوعي والتنقيف والسيطرة والمتابعة) من خلال بناء دستور قوي يحقق الاستقرار والحقوق الاساسية والواجبات والحياد والمسائلة والاجماع والحكومة الفعالة والقرار الكفوء والشفافية والوضوح والمرونة والشرعية ، كما طرح اهمية الاستعانة بالخبراء والمختصين في كل المراحل واهمية التعليم بالاضافة الى اهمية بناء المؤسسات الاساسية والتي تدعم الديمقراطية وتحقق الاستقرار على كافة الاصعدة . كما طرح العلاقة بين الديمقراطية والرأسمالية واكد انها متناقضان في اكثر من وجه لكن الرأسمالية تحقق الرخاء الاقتصادي والذي يعتبر مهم للاستقرار وبالتالي تدعيم الديمقراطية ، لكنه يجب ان يحكم من خلال القوانين والتشريعات والتي تحدد الحرية الشخصية والمصلحة الفردية بما لاتتجاوز والمصلحة العامة .

5-1 دراسة جين شارب "من الدكتاتورية الى الديمقراطية" 2003 (ترجمة خالد دار عمر) :

ركزت الدراسة على كيفية القضاء على النظام الدكتاتوري ومنع قيام نظام دكتاتوري جديد ، حيث ان إنتهاء اي نظام دكتاتوري لايعني انتهاء جميع المشاكل ، حيث ان سقوط نظام معين لايلحق المدينة الفاضلة بل انه يفتح المجال امام جهود طويلة لبناء علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية عادلة والى القضاء على اشكال اللاعدالة والاضطهاد الاخرى من خلال عدة خطوات وبالمرور بعدة مراحل تدعم وتثبت هذا النظام لتجنب ظهور نظام دكتاتوري اخر او مايسمى بأشباه الديمقراطيات [شارب، 2003، 9] .

كما اكد الباحث على ضرورة التخطيط من اجل الديمقراطية ، حيث ان هدف الاستراتيجية الرئيسية في مواجهة انظمة الحكم الدكتاتورية لا يتوقف عند القضاء على الدكتاتورية ولكن يستمر حتى يتم وضع نظام ديمقراطي مدعم

وقد اشارت الدراسة الى التجربة في العراق وافغانستان حيث توصلنا الى ان الشروط السابقة تتوفر في العراق اكثر منها في افغانستان وخاصة برغبة امريكا في استثمار موارد كافية لاعادة بناء العراق ، لكنها تؤكد انها قد تفشل ان لم تتبع الخطوات المتتالية في التحول الديمقراطي لتدعيم وتثبيت الديمقراطية فيها [سوميت و بيترسون، 2005، 5] . بهذا فان الدراسة كانت نقدية لسياسة امريكا في الترويج للديمقراطية في العالم ، وذلك لعدة اسباب تتعلق بالفكر والتطبيق . كما تطرق لمقومات الديمقراطية وهي (حكم الاغلبية وحكم القانون) وحدد متطلبات رئيسية لبناء الديمقراطية وهي (الشروط الاجرائية في الدولة المستقبلية والمصدرة للديمقراطية ، والظروف العامة للدولة المستقبلية) وكان اهم مرتكزاتها بناء دستور قوي وقوانين وتشريعات مع متابعتها وعودة الامن والاستقرار وبناء المؤسسات وتقديم الخدمات والانتعاش الاقتصادي ، حيث بناء الدولة تسبق عملية بناء الديمقراطية وتضمن نجاحها . حيث كانت تلك المقدمات تبريرا لنقد سياسة امريكا لزرع الديمقراطية في بلدان قد تكون غير مؤهلة او تحتاج لفترة زمنية طويلة لتصبح ملائمة للتحول الديمقراطي ، حيث يزعم الباحث ان امريكا اولى بذلك الاهتمام وتلك التكاليف . لم تتطرق الدراسة للجانب المعماري لكونها غير مختصة بهذا الجانب .

1-7 دراسة مصطفى بلور "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية" 2010 :

ركزت هذه الدراسة على عملية التحول الديمقراطي من حيث الاسباب التي ادت الى تبني هذا التوجه ونتائجه المختلفة ، كما تناولت الدراسة النظام الديمقراطي كمفهوم وعوامل وانماط ، وقد طرحت مجموعة تجارب في الدول العربية الا انها ركزت على حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008) ، حيث ان عملية التحول الديمقراطي تشير الى تحول في الابنية والاهداف والعمليات التي تؤثر في توزيع ممارسة السلطة ، حيث انها محصلة لعوامل معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الدولة وهي تتسم بعدم التأكد كونها تمر بمجموعة من المراحل والتي قد تتضمن احدى المراحل مخاطر الارتداد الى النظام السلطوي [بلور، 2010، 17] . وقد اكد الباحث على اختلاف العوامل المسؤولة عن ازالة نظام غير ديمقراطي عن العوامل التي تؤدي الى قيام نظام ديمقراطي ، فقد تكون عوامل التحول نابعة من داخل المجتمع او قد يكون مفروضا من الخارج او قد تكون عملية التحول مقترنة بتلقي المساعدات الخارجية من الدول والمؤسسات العالمية التي تشترط هذا التحول وترتبط درجته بكمية تلك المساعدات ، وقرار التحول اما يكون صادر من النظام الحاكم او من قاعدة اجتماعية داخلية او من جهة خارجية [بلور، 2010، 62] .

كما اشار الباحث الى اهم المؤشرات التي تدل على التحول الديمقراطي وهي وجود دستور يتضمن الفصل بين السلطات وممارسة الحريات والتعددية السياسية ونظام تمثيلي وتداول سلمي للسلطة ودورية الانتخابات ونزاهتها [بلور، 2010، 28-29] . كما اكدت على اهمية التحديث السياسي الذي يؤدي الى نشوء ولاء للوطن بدلا من الولاء للانقسامات الاثنية والانفصالية ، [بلور، 2010، 44-46] .

حيث ركز الباحث على حالة التحول الديمقراطي في الجزائر والذي كان قرارا اتخذته النخبة الحاكمة والذي ادى الى حالة من عدم الاستقرار السياسي وعجز النظام السياسي المرتكز على الاحادية الحزبية منذ الاستقلال على استيعابها نتيجة عدم تجذر الثقافة الديمقراطية في المجتمع الجزائري من جهة ، ونتيجة اختلاف رؤى النخب الحاكمة في كيفية ادارة عملية التحول الديمقراطي وفهمها بصورة عقلانية من جهة ثانية الى تفاقم الاوضاع وهو ما تكشف في اعمال العنف التي لم تتوقف رغم الاجراءات بشأنها [بلور، 2010، 292] .

بهذا نجد ان الدراسة ركزت على تحولات البيئة الداخلية العربية وتحولات فرضتها البيئة الخارجية الدولية والتي ادت متفاعلة الى اقتناع النخب السياسية الحاكمة خاصة بعد ان تأكلت شرعيتها بضرورة اعادة صياغة رؤاها الفكرية والايولوجية وتحديث بنيتها السياسية والاقتصادية ، كما انه ورغم التحول المحدود في تلك الانظمة الا انه لم يحدث تجديدا في النخب الحاكمة او تشكيل نخب جديدة لها القدرة على ادارة عملية التحول الديمقراطي . كما اكدت الدراسة في اكثر من مرة على اهمية وجود دستور بصياغة قوانين دقيقة تراعي فيها الحقوق والحريات ضمن اطار المصلحة العامة والوحدة الوطنية والتي تضم مقومات نجاح التحول الديمقراطي بالاضافة الى وجود المتابعة والتنفيذ من خلال كوادر متخصصة لمجتمع تم تثقيفه وتطوير استيعابه للعملية الديمقراطية ضمن

كما اشار الباحث الى ضعف التشريعات انذاك واكد على ضرورة وضعها ومتابعتها وقدم عدة خيارات لذلك منها ، تنظيم الواجهات بالتعاقب واستخدام التدرجات لاعطاء توزيع متوازن لضوء الشمس والتهوية بالإضافة الى كسر الرتابة والملل ، مع ضبط ارتفاع المباني بتناوب صفوف المباني المرتفعة مع تلك المنخفضة [Bragdon,1918,66] . ضم الجزء الاخير من الدراسة عدة مقالات بمواضيع مختلفة كان اولها موضوع اللون والاضاءة والفنون ومن ضمنها الموسيقى ، كما اكد على موضوع الهوية ، فكما للموسيقى خصوصيتها في بلدين مختلفين فالالوان ايضا لها طابعها الخاص وحسب تغير المكان والزمان والاثنين يعبران عن الروح الداخلية [Bragdon,1918,127] . خصص الكاتب جزءا كبيرا للمعماري لويس سوليفان واعتبره نبيا للديمقراطية ، حيث تعامل مع المباني ببراعة واكد على البعد الافقي للصرح العمودي ، حيث كانت اقل صرامة واقل رتابة واكثر ارضاءا وتعكس الروح الديمقراطية الامريكية [Bragdon,1918,14] . واعتبر المبنى كائن حي ويجب التعامل معه من خلال هذا المنطلق في التعبير عن الوظيفة والمجاورات (العمارة العضوية) [Bragdon,1918,26] . حيث طرح سوليفان مسألة الثقة بالنفس والتي تؤدي الى عمارة حقيقية وليست مزورة مأخوذة من شخصيات الاخرين بمبرر الثقافة ، والنظر الى العمارة ليس باعتبارها سيئة او جيدة بقدر كونها وجها من اوجه المجتمع ، كما اندهش بالاستهانة بتأثير المنتج مقارنة بالتكلفة [Bragdon,1918,146] .

I will show you also the kind of architecture our “cultured” people believe in. And why do they believe in it? Because they do not believe in themselves.

اكدت الدراسة على موضوع الديمقراطية في العمارة كنتاج للحرب العالمية واهمية ذلك من خلال نقد الفهم السطحي لها خاصة في امريكا ، حيث اعتبر المادية هي ضد الديمقراطية وانها وحشية وضد المجتمع . كما ان الحرية الفردية يجب ان تحدد بقوانين وتشريعات عامة تصاغ فيها الاطر العامة للعمارة وحسب الافكار والوضع الجديد للمجتمع بصياغة الرموز والطرح المعماري المتفق عليه وعلى عكسه تتكون مدن بلا هوية وبلا روح . وقد اكد ان الديمقراطية تقوم على التعاون والنقاش والخدمات المتبادلة وتنظم من خلال المصلحة العامة والتفاني والاخلاق . كما اشار الى اهمية اللون والملمس والاضاءة والتزيين لكنه اكد على استخدامها بحرفية ، بالإضافة الى الاقتداء من الطبيعة بأعتبار المبنى كائن حي .

وهكذا فان الدراسة نقدت الفهم السطحي للديمقراطية واكدت على المعنى العميق لمبادئ هذا النظام من حيث استراتيجية اتخاذ القرارات واهمية الاطر العامة والتي يجب ان تتناغم مع المصلحة العامة وتكون هوية مستقلة ممنهجة ، بالإضافة الى اهمية العمل بأتقان وحرفية . ولم تتطرق الى مقومات تلك الهوية ومناهجها بشكل تفصيلي .

2-2 دراسة Paul Jascot

(Building Democracy) Graham Towers 1995:

تمثل هذه الدراسة استعراضا للعمارة المجتمعية او ماتسمى بعمارة المجتمع والتي ظهرت في بريطانيا خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر والتي اتسمت بالديمقراطية ، حيث كان الهدف من الكتاب محاولة تصحيح الخلل في العملية التصميمية وفهم العلاقة بين العمارة والمجتمع [Jascot,1995,xiv] . حيث شملت الدراسة ثلاث اجزاء رئيسية استعرض الاول منها التطورات التاريخية التي ادت لظهور هذه العمارة المجتمعية بدءا من الثورة الصناعية وما نتجتة مروراً بالحرب ونتائجها من زيادة اعداد النازحين والحاجة للبناء السريع باستخدام التكنولوجيا التي طرحتها تطورات الثورة الصناعية مما ادى الى زيادة البناء الكمي وظهور مشاكل نوعية واجتماعية متنوعة ، مما ادى الى ظهور توجهات الاصلاح والدعوة لبناء نوع جديد من المباني ومعالجة مشاكل المدن [Jascot,1995,2] .

وتناول الجزء الثاني شرحا مفصلا للهندسة المعمارية والمجتمع وطبيعة ممارستها ، وضمت كيفية بناء وتطوير الذات وانواع المشاركة كافراد ومنظمات تعاونية ونتاجية وكفريق تصميمي وتنفيذي . كما ضم استعراضا

الحقوق والواجبات ، بالإضافة الى اهمية الظروف الخاصة بكل مجتمع وصياغة نموذج ديمقراطي خاص به يشجع على الوحدة والازدهار وليس على التقسيم والانفصال وعدم الاستقرار .
وقد اشار الباحث الى ان التحول الديمقراطي يشير الى تحول في الابنية ايضا لكنه لم يذكر تفاصيل اكثر لطبيعة هذا التغيير ، نظرا لكون مجال البحث غير مختص بذلك .

2- الدراسات الخاصة :

يتناول المحور الخاص بالبحث والذي يشمل الدراسات التي تناولت النظام السياسي والفلسفة والفكر السياسي وعلاقتها بالعمارة وخاصة علاقة النظام الديمقراطي بالعمارة ، كما تناولت الدراسات التي تناولت موضوع الهوية وعلاقتها بالسياسة وانظمتها وتغيرها ، وتشمل الدراسات :

1-2 دراسة Claude Bragdon 1918

(Architecture and Democracy) Online 2004 :

تتناول الدراسة موضوع الديمقراطية من خلال مواضيع الرمز والروح والوعي في امريكا ، حيث شملت مواضيع للشكل المجرد والزخرفة وتجارب اللون والانشطة التعليمية في المدارس المعمارية ، واعتبرت العمارة انعكاسا للفكر وعلى مر العصور وتغيرها هو دليل على تغير الافكار ، حيث ان كل تغير سياسي او اجتماعي مهما كان صغيرا يؤثر على العمارة [Bragdon,1918,2] .

شملت الدراسة ثلاثة اجزاء اساسية ، تحدث في الجزء الاول عن الديمقراطية والعمارة قبل الحرب العالمية وخلالها وبعدها ، حيث اعتبر الكاتب ان الحرب لم تمثل الانتصار بقدر ماثلت ولادة الديمقراطية حيث ولد الوعي والنية للوعي ، حيث الديمقراطية الحقيقية في العمارة تقوم على التعاون والخدمات المتبادلة ، فناطحات السحاب التي ترفع نفسها عاليا على حساب المجاورات المتواضعة وتسرق الهواء والشمس منها فهي تدل على قوة شخص او مجموعة اشخاص ، حيث الشارع يتكون من مجموعة طرز واشكال وعناصر مثل الاسنان الغير منتظمة والتي يجب ان تنتظم على اساس المصلحة العامة والتفاني والاخلاق [Bragdon,1918,6] .

كما اشار الباحث الى افتقار الشوارع في امريكا الى الوحدة والهوية والسبب عدم وجود الوعي اللازم ، حيث المهندس يصمم بنيته مركزا على الكفاءة والاقتصاد والابتكار كتحفة فنية او كمعبد او كاتدرائية لا علاقة لها بالمجاورات ، واصبح من الضرورة وضع اطار عام ومحددات معينة قبل استدعاء المكاتب للتصميم لينتج مباني وتصاميم بعوامل مشتركة يمكن ان تعطيها هوية وطرز مهما كان ، وبما ان التوجه اصبح نحو التخصص في كل شئ فيجب على الفريق التصميمي بتخصصاته المختلفة المناقشة بكل التفاصيل للتوصل الى التصميم المثالي وليس العمل بمعزل عن الاخر [Bragdon,1918,11] .

تطرق الباحث للاوضاع خلال الحرب والتي طرحت اولويات اخرى مما اثر على الفن والعمارة ، فالعمارة خلال الحرب لا روح فيها ولا تقديس ولا فرح وهي تعكس المادية والتي تعتبر ضد الديمقراطية ، فالتوجه نحو الاسكان العملي قليل الكلفة والذي استمر لفترة طويلة وبقيت اثاره لحد الان كان احدها [Bragdon,1918,33] . وظهرت ردود افعال غير منتظمة ولكنها واسعة الانتشار ضد الروح التجارية الرخيصة لكنها بقيت محاولات ضد تيار كبير التأثير [Bragdon,1918,45] . حيث انه كان هناك تخدير للديمقراطية ، والمعماري الذي كان يعتز بالافكار القديمة سوف يعيد صياغتها ، فالمادية هي اعلان للفشل في تلبية احتياجات العقل والروح [Bragdon,1918,48] .

وقد اكد الباحث على ان الديمقراطية هي ليست بكون الطراز كلاسيكيا او غوطيا او غيره بل انها الحرية في انشاء وتحديد الاشكال الجديدة التي ينشئها الشباب من بين انقاض الحرب والتعبير عن الذات والروح المشتركة بينهم لتحديد مستقبل البلاد [Bragdon,1918,50] .

للتغييرات السياسية والتي جاءت استجابة للعمل المجتمعي وصورة من صور الديمقراطية المنشودة [Jascot,1995,76]. كما طرح الكاتب في الجزء الثالث من الكتاب الجوانب النظرية للعمارة والمجتمع ، كما كانت اكثر المشاريع المطروحة ضمن هذا المجال هي حضرية وخاصة تطوير المدن الداخلية في بريطانيا وعلى الخصوص مدينة لندن . [Jascot,1995,186] .

اشار الباحث الى وجود تسعة مبادئ للعمارة والمجتمع ، كان اهمها مشاركة المستخدمين لتحسين الاوضاع وتطويرها في المدن للوصول الى حلول اكثر ملائمة واكثر استدامة مما ادى الى ظهور اولويات جديدة في مجال التنمية الحضرية ، كاهمية السلامة والامن وسهولة الوصول . كما ان العمران يحتاج لفهم اكبر للمستخدم ماديا واجتماعيا . وكنتيجة اصبح التعاون هو الشكل السائد في المجتمع ، كما ان القرارات تنتج من خلال النقاش الديمقراطي وليس التسلط وهذا ادى الى تطوير المهندسين لمهاراتهم الاجتماعية كالاتصال والمشاركة . [Jascot,1995,189] .

وسلط الباحث الضوء على هذه العمارة بانها نظرة متكاملة للتصميم بدلا من النظام السائد سابقا بانفصال العمل التصميمي الى تخصصات تقدم حلولاً منفصلة عن بعضها مهملّة العلاقة التكاملية ما بينها من جهة وما بين الكل المتكامل والمجتمع والسياق وتأثيرهم من جهة اخرى ، [Jascot,1995,190] .

أكد الباحث على اهمية العمل الجماعي لتحقيق العمارة المجتمعية الديمقراطية وعلى كافة المستويات النظرية والتطبيقية والتنفيذية من خلال اشراك المجتمع بعد تطوير مهاراته بالمشاركة لوضع الاسس العامة وتحديد الاولويات واعطاء الحلول والبدائل للمشاكل . بالاضافة الى التكامل في العمل بين كافة الاختصاصات من خلال النقاش الديمقراطي والذي كان احد ثماره الاستفادة من المباني التاريخية واعادة تأهيلها بشكل عصري .

مما سبق نجد ان الدراسة ركزت على استراتيجية وضع الاطر العامة للعمل المعماري من خلال اتباع النظام الديمقراطي في المشاركة والنقاش واهمية التوعية والتدريب للمشاركين في كل المراحل . بالاضافة الى اهمية التعامل الايجابي مع الابنية التاريخية . لكنها لم تتطرق بشكل تفصيلي لموضوع الهوية المعمارية في ذلك النظام مؤشرة ضمنا الى دور المجتمع في تحديد اولوياته .

3-2 دراسة Wise

Capital Dillema, Germans Search for a New Architecture of Democracy”

2002 :

طرح الباحث موضوع " النظام الديمقراطي واثره في العمارة متخذاً مدينة برلين في جمهورية ألمانيا الاتحادية، كحاله دراسية" باعتبارها مدينة شمولية للجميع ومعبراً عن الاتحاد الفيدرالي ودراسة اثر التغير النظام السياسي على تصميم المدن الألمانية والعمارة في ألمانيا وتوجها نحو المستقبل [Wise,2002,41] .

حيث اكدت الدراسة على ان عواصم العالم تجسد الوطنية والهوية والوعي التاريخي سواء اكان ذلك في مول في واشنطن او الكرملين في موسكو او المدينة المحرمة في بكين ، واعتبر المانيا اكثر الدول انسجاما مع التغير السياسي . حيث جسدت برلين الجديدة صورة للنظام الديمقراطي الليبرالي [Wise,2002,11] .

وقد عبر مبنى البرلمان بتجنبه للتدرج الهرمي والارتفاع المتوسط والواجهة الزجاجية عن الانفتاح وسهولة الوصول اليها واعتبر توجه رسمي في تصميم الدوائر الحكومية الالمانية ، وهذه الفكرة طرحت سابقا في عهد موسوليني في مبنى كاسا ديل (بيت الفاشية) واعتبر رمز للفاشية الايطالية وهو كبيت من الزجاج للتواصل بين الشعب والسلطة. وبهذا نجد اوجه شبه اسلوبية بالرغم من تباين الانظمة السياسية وبشكل كبير [Wise,2002,16] .

وقد فضل الكثير من الديمقراطيين رؤية بلادهم نسخة من سويسرا او النمسا المسالمة والمعادية للقومية السابقة كما شهدت الحقبة التي تلت الحرب جدلا واسعا حول المباني القديمة والتي تحمل في طياتها ملامح الظلم النازي ، حيث ايد قسما من الديمقراطيين ازلتها وعارض اخرين ذلك لاسباب عديدة منها التكلفة والوقت اللازم لذلك مقارنة بتحويلها واعادة استخدامها ، وبذلك يتم الاستفادة من التاريخ وازافة ماينسي ماضي تلك المباني وبطريقة تدريجية وبطرق متعددة ، كاعادة استخدام النكنات العسكرية في نورمبرج كمسرح لسباقات السيارات عالية السرعة وحفلات موسيقى الروك [Wise,2002,91] .

ركزت الدراسة على اثر النظام الديمقراطي في العمارة وخاصة في مدينة برلين الالمانية ، حيث اعتبرها نموذجا للعاصمة التي شهدت تغييرا سياسيا وتوجها نحو المستقبل ، حيث اعتبر عواصم العالم رموزا للوطنية والهوية والتوجه الثقافي في الدول . حيث اثر النظام الديمقراطي الليبرالي عليها من خلال الانفتاح على النظام العالمي الجديد بالاضافة الى بناء مؤسسات الدولة وفق مواصفات معينة تعكس هذا النظام والمتمثلة بالارتفاع المتوسط والواجهة الزجاجية والانفتاح وسهولة الوصول .

وبهذا فان الباحث ركز على التجربة في المانيا فقط بالرغم من اشارته الى اهمية العمارة والتخطيط في العواصم ودلالاتها على نوع النظام السياسي ، كما ركز على بعض خصائص الابنية الديمقراطية في المانيا والتي تميزت بكونها شكلية وسطحية متجاهلا موضوع الهوية المعمارية في تلك الابنية .

وهكذا فان البحث ركز على استراتيجية التوصل الى القرارات المعمارية والتخطيطية في النظام الديمقراطي من خلال المشاركة واهمية دور الدولة في وضع الاطار العام متجاهلا علاقة تلك القرارات والاطر العامة بالهوية المعمارية مكانيا وزمانيا والتوصل الى خصائص شكلية وتصميمية وتخطيطية معينة تميز ابنية النظام الديمقراطي .

4-2 دراسة Yasser Elsheshtawy

Planning Middle Eastern Cities An urban kaleidoscope in a globalizing world 2004 :

تقدم هذه الدراسة قضايا الهوية والعولمة والتجهين والاستعمار والنضال والستراتيجيات والحلول والتي تقدمها مجموعة من مدن الشرق الاوسط ، حيث استند اختيارها على مجموعة عوامل ، حيث تراوحت بين المدن الغنية بالتراث كالقاهرة وبغداد والمدن المنسية كالجزائر وصنعاء ومدن الخليج الغنية بالنفط كالامارات الناشئة حديثا . وقد تم استبعاد العمارة الاسلامية من معظمها ويعتبروها شيئا عفا عليه الزمن بدلا من اعتبارها الحل لاستكشاف الهوية في ظل العولمة وضمن سياق من الصراعات والتي ادت الى تغيير البيئة العمرانية على مر الزمن وتحت تاثيرات مختلفة [Elshashtawy,2004, 9]

وقد بدأ الباحث دراساته بمدينة الجزائر وهي مدينة معقدة وتواجه التغيير المستمر اداريا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، حيث سكنها الفينيقيين ثم البربر مع الغزو الروماني وبعدها العرب ثم الاسبان وتلاههم العثمانيين وتوج بالاستعمار الفرنسي ، وبهذا شهدت استنساخ مجموعة متنوعة من الاشكال ضمن تاريخها المستعمر [Elshashtawy,2004, 33] . حيث كانت بخصائص عسكرية كالحصون والقلاع ، وبمجيئ الاحتلال الفرنسي ولدت المدينة الاوربية ففتحت الشوارع الجديدة والساحات والبناء خارج الاسوار ، حيث اصبحت بعدها مركزا تجاريا وتطور العمران على اساس ذلك واصبح المدينة عبارة عن جزء تقليدي واخر اوروبي ، كما ازداد النمو السكاني والهجرة من الريف للمدينة وظهر السكن الجماعي والعشوائي [Elshashtawy,2004, 35-37]

وقد اشار الباحث الى بداية انشاء الجزائر لسياسة التخطيط العمراني والتي تركز على التنمية الاقتصادية وتقييم الاحياء وتطويرها وحفظ وحماية البيئة وتحديث المؤسسات العامة ، لكن حدثت انتكاسات نتجت عن الية التنفيذ المتبعة . حيث ان كل الجهود سعت لجعل الجزائر عاصمة اقليمية والذي تطلب تخطيط منهج واضح والتأكيد على سياسة الحفاظ على التراث واعادة تأهيله وتحسين البنية التحتية والنقل وتحسين المؤسسات المالية والتسهيلات المصرفية بالاضافة الى تشجيع الاستثمار الاجنبي وتطوير السياحة والترويج للمدينة واصدار قانون حماية البيئة [Elshashtawy,2004, 52]

وقد خصص الباحث الفصل الرابع لموضوع العولمة والبحث عن العمارة المحلية الحديثة في بغداد و اكد على التعلم من التجربة في بغداد ، حيث تعتبر من اقدم الحضارات والتي شهدت عمليات للسيطرة عليها ضمن مناورات الحرب والسلام ، وقد كان للاستعمار البريطاني اثره في ولادة الدولة العراقية الجديدة وادخال الثقافة الغربية اليها بالاضافة الى ادخال الشركات الاجنبية في البناء والعمران ومايتبعه من مواد وتقنيات جديدة ، حيث لم تشهد مشاركة من قبل

المصممين المحليين قبل 1930، وبعدها عادت وجبة من المعماريين الذين تدربوا في الخارج والذين ساهموا في زيادة التأثير الغربي ، وقد شهدت مرحلة الخمسينات ازدياد الحركات الوطنية والتي تشجع المعماريين المحليين للبحث عن الهوية المعمارية الوطنية الحديثة حيث شهدت ظهور اساليب متميزة في الفن والعمارة ، حيث شهدت فترة السبعينات والثمانينات نشاط واسع للبناء نتيجة للطفرة الاقتصادية الناتجة عن زيادة عائدات النفط ومثلت العمارة التقليدية المحلية الحديثة . كما كان لشركة دكسيادس التي تم تكليفها لوضع خطة لبغداد اثرا مهما فقد راعت النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجغرافية المحلية [Elshashtawy,2004, 57].

وقد لعبت العمارة التقليدية دورا كبيرا كمصدر للمعرفة وتشكيل المفاهيم المحلية ، حيث حددت تجارب الجيل الجديد من المعماريين المحليين مبادئ الهندسة المعمارية المحلية الحديثة والذي اعتمد على استيعاب المعارف المعمارية الحديثة وامكانياتها والاستفادة من التصميم والمواد المحلية [Elshashtawy,2004, 65] . حيث كان لكل دوره في صياغة النسيج الحضري والمعماري من مهندسين محليين وشركات محلية وسكان ، وقد كان ابرز المعماريين المحليين رفعت الجادرجي ومحمد مكية ، حيث تكلم الكاتب عن اسلوبيهما وخصائصه ونتاج كل منهما وتأثيراته . [Elshashtawy,2004, 66]

وقد اشار الباحث الى انه وبالرغم من ان العراق تعرض الى حركة معمارية دولية قوية خلال السبعينات والثمانينات الا ان العملية كان مسيطر عليها من قبل السلطة المركزية الحاكمة والتي تحكمها الدوافع الايدولوجية والسياسية للحزب الحاكم [Elshashtawy,2004, 70] . وقد شهدت المنطقة بعد 1980 ثلاثة حروب اقليمية كبرى بالاضافة الى العقوبات الدولية بعد 1991 والتي كانت نتيجته تباطؤ كبير في البناء ومنعت البلاد من المشاركة بظهور وتطور العولمة ، حيث انه وبعد 2003 ومع تغير السلطة الحاكمة فتحت المنطقة نحو العالم الخارجي وبشكل مفاجئ وسريع ، ومع الاتار المدمرة للحرب لتغير النظام السابق وضياح العديد من الاتار وتدمير المباني المهمة . تحاول الحكومة المحلية الجديدة اعادة بناء العراق وتأسيس نظام ديمقراطي والتي من المبكر الحكم على نتاج تلك المرحلة لكن من الضروري الاستفادة من الماضي القريب وتجاربه في التعامل مع العمارة المحلية واعادة ازدهارها، حيث يتم الاعداد الى ديمقراطية العمارة ومنهجها في الوقت الحالي لجعلها تستجيب للمتطلبات المحلية والعولمة [Elshashtawy,2004, 76]

كما كانت صنعاء ضمن الدراسات التي تطرق لها الكاتب والتي تحولت العمارة فيها من التوجه العمودي التي اعطت العمارة اليمنية هوية فريدة من نوعها الى التوجه الافقي والذي ليس له جذور او هوية ، ومن استخدام المواد والتقنيات المحلية الى المجهول ، حيث شهدت الاربعةين سنة الاخيرة تغييرات نتجت عن تأثير لعدد من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهامة [Elshashtawy,2004, 77] . هذا بالاضافة الى ان العمارة الحديثة في صنعاء افتقرت للوحدة وعلى جميع المستويات كما انها لا تتناسب مع المجتمع وتقاليد ولاثراعي نواحي الراحة الحرارية وغيرها . [Elshashtawy,2004, 78]

ناقش الباحث موضوع الهوية في ثلاث مجموعات من مدن الشرق الاوسط (الغنية بالتراث والمنسية والغنية بالنفط) ، حيث عاش الشرق الاوسط عقودا طويلة من التخلف نتيجة الاستعمار وبهذا انقطع عن العالم ولم يطور ماوصلت اليه العمارة الاسلامية . وبعدها اتت العولمة لتشهد تقبلا اعمى ومنقطع عن الجذور مما انتج ضياعا للهوية في اغلب تلك المدن ، كما اشار الى وجود محاولات لتعزيز الهوية في بعض تلك المدن لكنها تعرضت لانتكاسات اما بسبب ضعف المنهج التخطيطي في السياسة العمرانية او عن الية التنفيذ . كما ان هناك مدن نجحت في تلك المحاولات بسبب وضع القوانين والحزم في تطبيقها والاستمرار في تطويرها وتحديثها . كما سلط الضوء على التجربة في بغداد وما شهدته من تأثيرات نتجت عن الاستعمار والحكم القومي والحروب والتي توجت بالتحول الى النظام الديمقراطي والذي اعتبره في مراحله الاولى ، واكد على اهمية الاستفادة من الماضي والذي شهد ظهور التوجه المعماري التقليدي المحلي الحديث بعد السبعينات والذي كان مسيطرا عليه وممنهجا مما افرز اعمال محلية معاصرة ناجحة .

وبهذا فان الدراسة وضحت اثر السياسة من خلال وضع القوانين ومتابعة تطبيقها واثار ذلك على نجاح او فشل محاولات تعزيز الهوية وحسب . كما انه لم يتطرق الى اثر الديمقراطية في موضوع الهوية المعمارية .

5-2 دراسة Lisa Findley

" Building Change: Architecture, Politics and Culture Agency "2005 :

اعتبر الباحث دراسته مهمة في احياء دور الهندسة في الممارسة الثقافية والمكانية ويناقش ديناميكية العلاقة بين السلطة والبناء بالاضافة الى تأثير الاستعمار والعولمة على المكان ، كما يحلل الباحث عدة مشاريع ويعتبرها جزءا لا يتجزء من الظروف التاريخية والسياسية الثقافية والمكانية المعقدة والمتنوعة [Findley,2005, 1].

حيث اكد الباحث ان هذه العلاقة قديمة ، حيث اعتبر برج بابل مثلا مهما يعكس القوة والسلطة والنفوذ . [Findley,2005, 2] . وقد اثار الباحث سؤالا عن الدافع وراء بناء الحكومات لمثل تلك المباني ، حيث ان الكثيرين يعزون السبب الى عكس القوة البدنية من خلال المباني لبيان قوة السلطة وقدراتها ، كما عزا الاخرين السبب للرغبة في ترك علامة باقية للعظمة والخلود [Findley,2005, 3] . حيث ان حجم المبنى وارتفاعه وموقعه ضمن مشهد المدينة ومواد البناء والمساحة التي يحتلها ، كلها تعكس السلطة وماهيتها ، كما ويعطي مفاهيم متعددة قد تكون الامن او الخوف او قد تكون السلامة او السجن [Findley,2005, 8] .

كما اكد الباحث على اهمية العمارة والتخطيط في تعزيز سياسة الدولة تجاه كافة الامور ، فقد تشجع على الاندماج الاجتماعي او على العكس تعمل على الفصل والتهميش لبعض فئات المجتمع . كامريكا التي تعمل عدة مقاطعات على تشجيع العيش والاندماج معا للبيض والسود ضمن نفس المنطقة او نفس المسكن او حتى في غرفة مشتركة ، على عكس ذلك فان وضعهم بمناطق منفصلة تشجع على النزاع والشعور بالتفرقة والتهميش ، كما قد يخلق الفصل احساس بالتميز والفوقية على باقي اعضاء المجتمع وهكذا [Findley,2005, 14] .

وقد خصص الباحث جزءا من كتابه لتأثير الاستعمار على المكان ، بوجود ثلاثة وسائل للتغيير المكاني في المستعمرة ، اولها تمثل بادخال النباتات والحيوانات الجديدة الخارجية وادخال طرق البناء والمواد والانماط البنائية الجديدة والغريبة عن المنطقة ، كما تمثلت الخطوة الثانية بتحقيق هدف الاستعمار الرئيس الا وهو تحقيق المكاسب الاقتصادية وبهذا يمكن تحويل المشهد بالكامل من اجل الربح ، ومن خلال الخطوتين السابقتين يتمهد الطريق لتحقيق هدف اكبر بتحويل المستعمرة وجعلها كمسكنهم الثاني بحيث لا تبدو غريبة عن امبراطوريتهم وما يترتب عن ذلك من الهجرة والنزوح وتحويل المشهد الحضري والنباتي وكل ما يتعلق به [Findley,2005, 17] . فالمستعمر يستخدم الناس المحليين والمنطقة كأداة اقتصادية فقط مهملين المشهد الاصلي والطبيعة المحلية بكل جوانبها ، وبهذا تحولت المناطق وتحول طابعها العام وبدرجات متفاوتة [Findley,2005, 19] .

كما اشار الباحث الى دور العولمة والذي اعتبره استعمارا بشكل جديد ، حيث انها لا تمثل خطرا مباشرا على الولاء الوطني كما كان الاستعمار ، فمن خلالها تنتشر الافكار اسرع وبشكل مقنع اكثر بفضل التكنولوجيا الحديثة والاعلام وتروج لعالم متصل وواحد وبذلك تمحو الحدود الوطنية وكله لصالح القوى الكبرى في العالم ، وقد شهدت تقبلا واسعا حتى من قبل الشخصيات الوطنية . وقد شمل تصدير الانماط الغربية من البناء وتنظيم الفضاء الى كافة البلاد دون مراعاة الفروق الثقافية والاجتماعية والتقنية وغيرها في تلك البلدان [Findley,2005, 22] .

وقد اشار الباحث الى تورط العمارة والتخطيط في العمل السياسي اراد ذلك ام لم يرد ، لكنه بنفس الوقت اكد على دور المهندسين المعماريين كمبدعين ومساهمين فعالين في توخي سوء عواقب المشهد الحضري في بلدانهم ، من خلال الحلول الابداعية ومحاولة الرجوع الى المكان بالاضافة الى مواكبة التطور ، وبالتالي تكوين هوية جديدة بين القاعدة الشعبية والعالمية وبهذا تكون ذات مغزى ضمن مشروع التحول المكاني [Findley,2005, 31] . كما اكد على اهمية اختيار المصممين حيث ان المهندس من خارج البيئة الثقافية قد يكون غير قادر على استيعاب خصائص المكان الثقافية والاجتماعية وغيرها لترجمتها في المشروع ويساهم مساهمة ايجابية في التغيير الاجتماعي [Findley,2005, 34] . حيث ان كل عمل يساهم في تغيير المكان وتاريخه كالحجر الذي يرمى في بركة فهو لا يتغير

لكن البركة لا تبقى كما كانت [Findley,2005, 200] .

كما سلط الضوء على تغير الحكومة والسلطة الذي يؤدي الى تغير جذري في السياسة العمرانية وغالبا ماتخذ الحداثة كتوجه لظهور انها مع التقدم والتطور بالاضافة الى فصل اي ارتباط مع الماضي وكذلك الاستعداد للاندماج مع العالم ، كأعمال اوسكار نيماير في البرازيل ولي كوربوزيه في الهند [Findley,2005, 32].

يؤكد الباحث على اهمية العلاقة بين السلطة والبناء من جهة والثقافة العامة من جهة اخرى ، حيث اعتبر المباني الحكومية تعبيراً صريحا عما يمكن ان تمثله تلك القوى الحاكمة من خلال حجم ومساحة المبنى وارتفاعه وموقعه ضمن المدينة ومشهدا ومواد وعناصر البناء بالاضافة الى اثر استخدام العمارة والتخطيط في عكس سياسة معينة كالفصل والتهميش او تشجيع الاندماج الاجتماعي . كما سلط الضوء على الاستعمار واساليبه في تحويل المشهد الحضري لمصالحهم الخاصة ، كما ان الحكومات الجديدة تسعى الى الحداثة بحجة رفض الماضي وتشجيع التقدم والانفتاح وبهذا تفقدهم الخصوصية المكانية . حيث اعتبر العولمة اسلوبا جديدا للاستعمار والذي شهد تقبلا واسعا مما يزيد مسؤولية المهندسين في تجنب فقدان الهوية المكانية وبهذا يتوجب البحث عن هوية معاصرة تدمج بين ثقافة العصر وخصوصية المكان .

وهكذا فان الدراسة تكلمت عن علاقة السلطة بالعمارة ولم تتطرق الى الديمقراطية ، كما انه ربط التوجه الى الحداثة في الحكومات الجديدة بالميل الى التناقض مع الماضي والتوجه الى العالمية والانفتاح بعد انغلاق ثقافي طويل . بهذا فانها مسألة عاطفية اكثر من كونها ناتج فكري منطقي للمكان والزمان ، مما انتج ضياع او فقدان للهوية المعمارية .

6-2 دراسة Deborah Ascher Barnstone

" The Transparent State : Architecture and Politics in Postwar Germany "

2005 :

مثلت الدراسة مصدرا مهما عن اسلوب الهندسة المعمارية والذي ساد بعد الحرب في المانيا والمتمثل بالشفافية ، حيث وباعتبار الديمقراطية منهجا شفافا فانه يجب ان يكون مبنى البرلمان الاتحادي في المانيا تجسيد لتلك الشفافية والتي مثلت هدفا مثاليا يسعى الجميع لتحقيقه [Barnstone,2005, 1].

وقد اشار الباحث بان الشفافية تدعم الايدولوجية الديمقراطية وترمز للمجتمع المفتوح وتناقض المباني التاريخية والتي ارتبطت بالنازية والظلم ، على الرغم من ان المانيا اليوم تجسد المجتمع المفتوح والديمقراطية الناجحة لكنها ليست شفافة لا بديمقراطيتها ولامجتمعا . وربما كانت هذه الشفافية هي املا وضمانا كاذبا للتخلص من الماضي والرغبة للبدء من جديد ، فالشفافية هي الاسطورة الالمانية الجديدة (فالبناء بشفافية يعني البناء بديمقراطية) [Barnstone,2005,]

[2]. "he who builds transparently, builds democratically,"

وقد لمح الباحث في اكثر من مكان في مؤلفه الى انه هل هذا هو شرط الديمقراطية ؟ ، حيث انه توجد في العالم مباني تتميز بالصلادة وغير شفافة ولكنها تمثل النظام الديمقراطي كالكونكرس الامريكي ، كما ان هناك عدة مباني مثلت تحفا شفافة واستخدمت كرموز للاستبداد كمبنى كاسا ديل في كومو لدعم الفاشية الايطالية [Barnstone,2005,]

[3]. واعد ليسأل سؤاله المتكرر باستمرار لكن بطريقة اخرى ، وهو هل ان البناء الديمقراطي يختلف عن الدكتاتوري؟ ففي بعض الاحيان استخدمت المواد او الاشكال او نمط البناء لعكس ذلك ، فالزجاج اكثر انفتاحا وديمقراطية من الكونكريت والتماثل يعطي انطباعا اكثر للسلطة القمعية وهكذا ، وقد اعتبر الكاتب هذه التصنيفات سطحية ، حيث ان الهندسة المعمارية يجب ان تكون متجاوبة اكثر مع القيم والمجتمع والمواقف وليس في نوع خاص من المباني كالبرلمانات ، ولكن ايضا في المدارس والمستشفيات والسجون والمتاحف والمكاتب وقاعات المدينة وغيرها . حيث ينبغي لها ان تتجاوب اكثر مع ماهو مهم للعملاء والبناء الديمقراطي وعكس الحرية والانفتاح والتواضع وسهولة الوصول والمسألة عن القرارات والمشاركة للمستخدمين والناس وهو جزء من العملية الديمقراطية وهو اكثر تفصيلا ويستغرق وقت اطول [Barnstone,2005, 233].

وقد اعتبر الباحث الشفافية في العمارة استعارة زائفة لكل من الدولة والعمارة ، حيث انها تستند الى العاطفة اكثر من الوقائع بوجود تلك الرغبة الجماعية بالتغيير والانفتاح والديمقراطية والتخلص من الماضي [Barnstone,2005, 4]. كما اكد ان الشفافية سوف تبقى الاسطورة الشائعة والاكثر شعبية في المانيا مادامت تلك الرغبة الجماعية ضمن الذاكرة في ترك الماضي ورفضه مازالت قائمة ، حيث ان رغبة المهندسين والحكومة في البناء بشفافية لعكس السياسة المنشودة ولتناقض المباني التاريخية القديمة ، [Barnstone,2005, 234] .

وسلط الباحث الضوء نحو التجربة في فرنسا ، حيث انه وبعد الثورة الفرنسية والتي شكلت رمزا للحرية والمساواة وعلى الرغم من ذلك لم تشعر بالحاجة لهدم الهياكل القديمة او لابتكار حلول رسمية ومكانية جديدة للدولة ، ف نماذج الكلاسيكية الجديدة تعكس الهوية الثقافية للمدينة بغض النظر عن نوع النظام السياسي ، وبهذا اعتبر التجربة الالمانية للسعي وراء اظهار هوية الدولة الديمقراطية واظهار نمط خاص لمباني الدولة الديمقراطية توجه فريد من نوعه [Barneston,2006,9]. ومن ضمن ما ذكر حول الماضي والذاكرة مقولة لفايستبكر حيث اكد ان الاجيال القادمة عليها استخدام الذاكرة لتشكيل المستقبل وبالرغم من قسوة الماضي فانه جزء من الذاكرة الجمعية والفردية الالمانية ويجسد هويتها [Barneston,2006,209].

ووفقا لجورج سميل في " متروبوليس والحياة الروحية " والذي اشار فيه الى الشخصية السلبية والانفصال عن الماضي لقسوته كألية للدفاع من اجل النقاء [Barneston,2006,210]. كما انهى الباحث دراسته بتساؤل مهم عما اذا كانت العمارة الديمقراطية هي سطحية لدرجة ربطها بالزجاج للتعبير عن الشفافية بدلا من الخرسانة الصلدة واللاتناظر ، وأشار الى ان الديمقراطية هي اكثر عمقا وتحتاج الى وقت اطول لعكس مبادئها في الشفافية وسهولة الوصول والمشاركة الجماعية [Barneston,2006,233].

نقد الباحث فترة مابعد الحرب في المانيا بأعتبار الشفافية في البناء انعكاسا للشفافية في النظام الديمقراطي . حيث اكد بان الديمقراطية هي اعمق واكثر تفصيلا ولا يخص مجموعة محددة من المباني كالبرلمانات وانما كل انواع المباني العامة وغيرها بالتجاوب مع ما هو مهم للعملاء وللبناء الديمقراطي وعكس الحرية والانفتاح والتواضع وسهولة الوصول والمسألة والمشاركة . واعتبر الشفافية استعارة زائفة وترتبط بالعواطف لرغبة المجتمع بالتغيير ورفض الماضي بأبنيته الصلدة . وقد اكد الكاتب على ضرورة استخدام التراث والتاريخ لصناعة المستقبل للحفاظ على هوية المكان والتخلص من عقدة الماضي والتصالح معه .

نستنتج بان دراسته كانت ناقدة اكثر مما كانت تفصيلية لماهية العمارة الديمقراطية وعلاقتها بالهوية المعمارية . لكنها اكدت على ان العمارة في هذا النظام هي ليست مقتصرة على نوع معين من المباني ، حيث انها اعمق واكثر تفصيلا .

7-2 دراسة Paul Jascot

" The Architecture of Oppression :The SS forced Labor and Nazi "

" Monumental Building Economy 2006 :

تمثل هذه الدراسة اعادة تقييم للتاريخ المعماري لالمانيا النازية وكيف ان السياسة والثقافة تلتقي لينتج النتاج المعماري ودور المهندسين والمعماريين في اظهار ذلك الدور ، كما يتحدث الباحث عن الأهداف الاقتصادية والسياسية للعمارة حيث ان هذه الأهداف ظهرت واضحة بعد الحرب العالمية الثانية، فمن خلال دراسة سياسات التغيير نعرف مدى التغييرات التي جاء بها هتلر للسلطة عام 1933 حيث أكد على الخدمات العامة والطرق وقليل من المباني النصبية، وعمل النظام السياسي آنذاك على تمييز العمارة الرمزية والتي كانت ترمز إلى قوة السلطة وقوة الشخصية. وتتوصل الدراسة الى أن وجود فكر سياسي معين يؤثر على الشكل المعماري وعلى وظيفة المباني وطرازها [Jascot,2006,73] .

حيث اشار الباحث بان المباني المعمارية تمثل تحف فنية وكائنات تعبر عن الثقافة والعلاقات الاجتماعية في ذلك المكان . وقد تم استغلال السجناء وخاصة السياسيين واعداد هائلة في تصنيع واعداد مواد البناء فالمحاجر وصناعة الطوب مما حقق فائدة اقتصادية بالاضافة الى انه ادى الى انتاج عمارة اثره بهوية متميزة تعبر عن

واقع الايدلوجية السياسية وسياسة القمع وثقافة المجتمع حينها ، كما اصبحت الاحداث السياسية علامات في ذلك الفن [Jascot,2006,2] .

ولقد كان لتحديد العمارة بمتطلبات اقتصادية نصبيه الأثر الأهم على النتاج المعماري والتأثير على البيئة الثقافية للمجتمع الألماني حيث كانت العمارة النصبية المعبرة عن قوة الشخصية للقائد والنظام السياسي من أولويات النظام الاقتصادي على الرغم من المعاناة الاقتصادية للمجتمع وظروف الحرب العالمية الثانية [Jascot,2006,5].

يؤكد البحث على أهمية النظام السياسي في البناء والعمارة من خلال العلاقة بين النظام والمجتمع مركزا على فترة حكم هتلر والتميز بالقمع والاستبداد ، حيث المباني النصبية التي تعبر عن قوة ذلك النظام شكلا ومضمونا .

نستنتج ان الدراسة ركزت على فترة معينة من التاريخ الألماني وتأثيره على العمارة متجاهلا باقي الحقب التي تلتها كالنظام الديمقراطي واثره على العمارة والهوية المعمارية .

8-2 دراسة Benjamin Reilly

" Democratic And Diversity : Political Engineering in the Asia - Pacific "

2006 :

تناولت الدراسة التحولات السياسية التي حدثت في اسيا والمحيط الهادي في القرن العشرين والتي كانت متعددة ومتوجهة نحو الاصلاح والديمقراطية ، حيث كانت استجابة الانظمة الحاكمة في تلك المناطق لواقع التنوع العرقي والطائفي في مجتمعاتهم بطرق مختلفة ، وصلت في بعضها حد القمع ، وبالتالي ظهرت نماذج مايسمى بـ (شبه الديمقراطية) من الحكومات [Reilly,2006, 71] .

وقد اشار الكاتب في كتابه الى ظهور الدراسات التي بدأت تهتم بالمؤسسات وتطورها والاسباب وراء نجاحها او فشلها من الناحية السياسية ، حيث ان الديمقراطية لاتعتمد فقط على الظروف الاقتصادية والاجتماعية ولكن ايضا على تصميم المؤسسات [Reilly,2006, 73] .

كما ان الباحث اكد على ان تغيير المؤسسات السياسية الرسمية يؤدي الى تغييرات في السلوك السياسي والممارسة السياسية ، وتعتبر المؤسسات السياسية الحل لمسألة الديمقراطية ودعمها بالاضافة الى تعزيز الديمقراطيات الهشة [Reilly,2006, 75] . كتصميم وازافة اماكن النقاش والاقامة والتي تشجع على التوافقية والتكامل بين الطوائف العرقية بدل الانقسام ، بالاضافة الى وجود الساحات والمنتديات البرلمانية والتنفيذية التي تشجع اللقاء والمناقشة واداء النشاطات المشتركة وربما محاولة كسب الاصوات من اعراق مختلفة وبهذا يتم العمل على اذابة الحدود العرقية والتوصل الى اهداف وطنية اسمى ، حيث ان وجود احزاب على اساس طائفي او عرقي يحفز على الصراعات والانقسام بدل الوحدة الوطنية [Reilly,2006, 72,84] .

واخيرا طرح الباحث منهجا لبناء ديمقراطية مستقرة في المجتمعات العرقية المنقسمة ، الا وهو التأكيد على الهوية الجماعية في السياسة والبحث عن المصلحة الوطنية العامة من خلال طرحها على كل المستويات ومنها العمارة [Reilly,2006, 85] .

اكد الباحث على الاستجابات المختلفة للانظمة الحاكمة والتي ظهرت في القرن العشرين في اسيا والمحيط الهادي والتي كانت موجهة نحو الاصلاح والديمقراطية والتي تميزت بالتنوع العرقي والطائفي ، حيث نتج في بعضها بما يسمى بأشباه الديمقراطية او الديمقراطية الزائفة . واكد على أهمية المؤسسات الرسمية في الاداء السياسي . وقد اعطى حلا لمثل تلك المجتمعات وهو اللجوء الى الهوية الجماعية والمصلحة الوطنية العامة لاذابة الفوارق والحدود العرقية نحو هدف اسمى.

بهذا فان دراسته مثلت نقدا لما حدث ويحدث في اسيا والمحيط الهادي من فهم سطحي للديمقراطية والذي لا يعبر عن المعنى الحقيقي لها . بالاضافة الى التأكيد على الهوية الوطنية كحل لمثل تلك المجتمعات المتنوعة . دون ذكر مناهج او تفاصيل عن هذا الموضوع .

9-2 دراسة Georgia Butina Watson and Ian Bentley

"Identity By Design" 2007:

شملت الدراسة مجموعة دراسات لاماكن مختلفة من العالم في كيفية التعامل مع هوية المكان ، وكان التركيز على الاستمرارية التاريخية من اهم النقاط التي تم مراعاتها ، حيث يستخدمها السياسين لتمنحهم قوة بين الناخبين بالاضافة الى استخدامها في السياحة والتي تعد اليوم من اكبر الصناعات في العالم. حيث ارتبطت الدراسات بظهور تيار نما داخل الحركة الحديثة وهو (التقليد الحداثي البديل) [Watson&Bently,2007, 1,14] .

وقد تطرق الباحث الى موضوع الهوية باعتباره مايميز مكان عن اخر ومجتمع عن غيره من المجتمعات . كما اكد ان مسألة الهوية الاقليمية اصبحت اليوم مسألة اختيار وليست فرض ، وذلك لعدة اسباب منها التقدم التقني والامكانيات الحديثة المتوفرة وسهولة النقل وازدياد عدد المصممين بالاضافة الى دور العولمة بانتشار خيارات متعدد ومتوفرة للجميع [Watson&Bently,2007, 1] .

اكد الباحث في كتابه على ان مفهوم الهوية هو مفهوم فضفاض ، لكنه بنفس الوقت ركز على مجموعة من المتطلبات لتحقيقها ومنها الارتباط المكاني مع البيئة الطبيعية من جهة ومع البيئة المبنية والثقافية من جهة اخرى لتحقيق التكامل بشكل او باخر ، بالاضافة الى اهمية تصميم اعمال التجديد وبرؤية منهجية ، هذا واكد على الارتباط بالحدثة والتوجه نحو المستقبل [Watson&Bently,2007, 4] .

وقد اشار الباحث الى دور المجتمع في تحديد انتماءاته حيث يوجد لديه صورة للتواصل (الصورة التخيلية) ، فبعضها يكون مستقرا نسبيا وطويل الامد مثل الدولة القومية وغيرها مرتبط بالحياة البشرية كالعرق والجنس والتي تتعارض حدوده مع الواقع وتبدأ الهوية عندها بالاضطراب اذا لم تكن ممنهجة ، وهناك نوع اكثر ضحالة حيث يرتبط بأمور نسبية قصيرة الامد كضحايا الموضة من جميع الانواع وعلى جميع المستويات والتي تضع الهوية فيها او تنعدم [Watson&Bently,2007, 8,9] .

وقد طرح الباحث عدة توجهات في العالم للتعبير عن هوية المكان ، حيث يوجد مايسمى (بتحول عقارب الساعة الى الورا) والاصرار على مبدأ (حفظ في حفظ) وتشجيع التعصب ، لانه يؤيد الرأي القائل بان الماضي افضل من المستقبل وهذا ماسماه فرانك لوفوريدي (ثقافة الخوف) كما في بعض مناطق العالم العربي . من جهة اخرى توجد الهوية الاكثر تفاؤلا بالنظر الى المستقبل والعمل مع (هم) وبالتالي كل منا يعمل افضل ماعنده ، حيث ان المناظر الطبيعية والثقافية لا يجب ان تشير فقط للماضي وانما مفتوحة نحو المستقبل ، حيث انها تكون متجذرة بالماضي لكنها ليست سجينته وانما اكثر انفتاحا وتفاؤلا . اي البحث عن هويات جديدة دون الحاجة الى التخلي عن الجذور ولكن من خلال تطويرها وجعلها مناسبة لمتطلبات العصر وبشكل مبتكر [Watson&Bently,2007, 12] .

واكد الباحث على انه ومابين (حفظ في حفظ) و (اللعنة على السياق) يوجد سلبيات وايجابيات متعددة ، كما ان العولمة عملت على محو الاختلافات المحلية والتي تعتبر هامة جدا بالنسبة لهوية المكان. وان افضل طريقة هي وضع منهج منظم بعد دراسة عميقة لهوية المكان ، حيث تنوعت مناهج التصميم في العالم نظرا لتنوع الثقافات في الاماكن المختلفة [Watson&Bently,2007, 14] .

لقد اكد الباحث على الدور الذي تلعبه الاماكن العامة والتي تحوي المباني العامة والرمزية في عملية تشكيل الهوية ، واهمية الاهتمام بكل تفاصيلها والحصول على انماط نموذجية من قبل اعضاء تلك المجتمعات لها . فتخطيط وتصميم الاحجام والاشكال من الكتل بحد ذاته له طابع موضوعي خاص بمكان معين ويميزه كبصمة خاصة به [Watson&Bently,2007, 266] .

كما تكلم الباحث عن المجتمعات التي تعاني من الضغط السياسي والتي تعمل على ابعاد المباني المهمة والرمزية عن الشوارع الرئيسية والساحات العامة لتوفير الخصوصية والامن لتلك المباني [Watson&Bentley,2007, 267]. حيث ان المباني التي تعتبر هامة ورمزية في المجتمع اما تكون ايجابية او سلبية [Watson&Bentley,2007, 268]. وعن الحداثة كتب الباحث بأنها ليست مجرد استخدام الطرق الجديدة بقدر مايمكن فعله واستخدامه والذي يساهم في بناء عالم افضل ، كما ان الابتكار لديه هو معالجة المشاكل الحالية بأفضل السبل وليس بالضرورة احدثها ، كما ان اعادة تصميم المشاهد الطبيعية والثقافية في المدينة يساعد على اعادة تصميم انفسنا [Watson&Bentley,2007,] . [271]

أكد الباحث من خلال تحليله لعدة اماكن وطبيعة تعاملها مع هوية المكان ووجود عدة مناهج لذلك وهي منهج (حفظ في حفظ) ومنهج (رفض السياق) وما بين هذين المنهجين المتعصبين والذي يطور الماضي ويرتبط به ويتوجه نحو المستقبل . كما اشار الى ماورته التكنولوجيا والعولمة من خيارات مفتوحة واعتبر الهوية مفهوم فضفاض مؤكدا بنفس الوقت على اهمية التكامل مع البيئة الطبيعية والبيئة المبنية كشرط اساسي في كل خيارات الهوية . واكد على دور المجتمع في تحديد انتماءاته ومايريد تحقيقه . بالاضافة الى اهمية الاماكن العامة والرمزية والتي قد تعطي تصورا سلبيا او ايجابيا من خلال توزيع الكتل ومواقعها واحجامها وما يظهر من واجهاتها . واعتبر مفاهيم الحداثة والابتكار مفاهيم مهمة في خلق بناء جيد بأفضل الطرق وليس بالضرورة احدثها . وهكذا فان الدراسة اعطت دورا للمجتمع في تحديد ماهية الهوية بشرط تكاملها المكاني مع البيئة والعمران ، واهمية الاماكن العامة والرمزية والتي عادة ماتحدد خصائصها السلطة الحاكمة . لكنه لم يتطرق الى اثر السياسة والديمقراطية على كل هذا .

2-10 دراسة الجادرجي " في سببية وجدلية العمارة " 2007 :

يرى الباحث أن المعماري الحديث من خلال الفصل التجريدي والوصل التكويني المتداخل معه في العمارة المحلية ، يكون قد استحدث رؤية لوظيفة جديدة للعمارة من خلال إرضاء متطلبات حاجات وجدانية لدى المجتمع ، وذلك يتخطى لديه إرضاء متطلبات محددة في جغرافية محددة او خصوصية مكانية مغلقة مثلاً ، حيث عبرت الدراسة عن دور السلطة والحكم في عمارة عصر النهضة والتحول في المجتمع من مجتمع الصيد الى المجتمع الزراعي وظهور السلطة المركزية والطبقات البرجوازية وأثره في التطور الثقافي وفي ظهور المعماري المتشخص والعمارة المتميزة لتلك الفترة متمثلة بالشكل المعماري والمباني النسبية المتميزة والمتأثرة بالسلطة الحاكمة لتلك الفترة [الجادرجي،2007،72] .

ويتناول الباحث الحضارة ودور المجتمع والسياسة في بناء أطرها العامة وثقافتها وهو ما يعني أن التقدم الذي يحصل ضمن الحضارة في مختلف المجالات الاجتماعية والإنتاجية، بما في ذلك أشكال طرز العمارة والمصنّعات الأخرى كالملبس وغيرها، هو دلالة على أن المجتمع هيأ الظروف المناسبة للقدرات الابتكارية لتقوم بابتكار التقدم الذي يحصل في تلك الحضارة. وخلاف هذا، هو دلالة على عجز قدرة الحضارة على تفعيل القدرات الابتكارية [الجادرجي،2007،79] .

لقد ظهرت العمارة المعاصرة والحديثة في أوروبا محصلة إلى تطور متدرج ، ولذا لا يجد المعمار الاوربي ضرورة لنظرية تقوده ، فقيادته حدسية متأثرة بالعمارة القائمة في البيئة المعمرة ، ولكن لا وجود لهذه البيئة في العالم العربي ، ولذا يجد المعماري العربي نفسه في فراغ معرفي وحسي ، فالبيئة المعمرة في أحسن حالاتها هي عمارة تقليدية فاتها الزمن وتجمد تطورها منذ نشوئها . فالفكر المعماري العربي يحتاج إلى نظرية علمية فنية تقوده في تعامله مع العمارة ؛ فالتعامل مع الحداثة سواء في مجال العمارة أم الفنون أم العلوم يفترض مسبقاً حرية التفكير ، هذا ما لم يمتلكه الفكر العربي عامة . [الجادرجي،2007،30].

أكدت الدراسة على دور السلطة والحكم في العمارة والفرق بين ماحدث في اوربا وما يحدث في العالم العربي من خلال التعامل مع الحداثة في العمارة . حيث انها نتيجة لتطور متدرج في اوربا للنظام السياسي من عصر

النهضة ولحد الان والذي انعكس تدريجيا على عمارتها ، اما في العالم العربي يوجد انقطاع بين مباني عفا عليها الزمن وحدائث مستوردة لاترتبط بالواقع السياسي والثقافي والاجتماعي والذي يفترض وجود حرية للفرد والتفكير .

ومن هنا يظهر ان الدراسة مثلت نقدا لما يحدث في الشرق الاوسط والعالم العربي من الاستخدام الاعمى والمفرط لابنية الحداثة والتي لا ترتبط مكانيا وزمانيا وفكريا بالمجتمع والمنطقة . حيث انها تقليد سطحي لها وليست نابعة من عمق الشخصية في مجتمعاتنا ، مما ادى الى فقدان الهوية وضياح الشخصية في العالم الواسع ، كما ان الدراسة لم تتطرق الى دور النظام الديمقراطي وتأثيراته .

11-2 دراسة Lawrence Vale

"Architecture, Power and Identity" 2008:

ركزت هذه الدراسة على التصميم الحضري والعمارة في عواصم عدة دول وخاصة المناطق الحكومية فيها ، حيث يتم من خلالها توضيح هيكلية السلطة السياسية في تلك المجتمعات من خلال ترميز القيم السياسية في التصاميم الناتجة سواء بشكل ضمني او صريح ، بالاضافة الى ان المشاريع المهمة والكبيرة تخضع لمراقبة واشراف الحكومة سواء بشكل مباشر او غير مباشر ، وبهذا يمكن التوصل للمثل العليا في الحكومة كالديمقراطية والحرية او السيطرة والاستبداد او غيرها [Vale,2008, viii] .

كما تطرق الكاتب الى ان هناك اربعة طرق للترميز السياسي والذي يتحقق في الابنية وخاصة الحكومية كالبيرلمان وهي الاول عن طريق الدلالة والثاني من خلال التمثيل المباشر او من خلال التعبير المجازي واخيرا من خلال استخدام المراجع [Vale,2008, 4] .

كما ركز الباحث في دراساته للعواصم على نوعين اساسيين من المدن اولها التي تطورت عن مدن او عواصم قديمة كلندن وباريس وفيينا وبرلين ، حيث ان تلك المدن لا يوجد فيها نموذج مسيطر في التنظيم المكاني وهي متعددة المراكز وبعقد متعددة مقدسة وعلمانية [Vale,2008, 18] . وهناك عواصم مصممة من اجل الاستقلال كواشنطن وانقرة وشانديغار وبرازيليا ، وهي تثير مفاهيم واسعة حول السلطة والهوية . ففي واشنطن رمز التحول الى الديمقراطية الدستورية ، حيث تحرر رأس المال من السلطة الاستبدادية وفتحت الساحات العامة لكسب ثقة الناس [Vale,2008, ch.3,p.2] .

اما في شانديغار وبالرغم من كون المدن الهندية محافظة فقد استخدمت الهندسة المعمارية الحديثة لخلق رأس المال الذي يرمز للتقدم ، مثل مفاعل اتاتورك ، فهم يعتبرون الحداثة هي نصر للنخبة المتتورة على المتشددين السابقين [Vale,2008, ch.4,p.3] . وقد مثلت شانديغار الديمقراطية الناشئة حيث بقي التسلسل الهرمي والعزل بالرغم من اشارات لي كوربوزيه عن الحرية والديمقراطية في تصاميمه ، لكنه وفي النتيجة تم فصل العاصمة كسلطة عن رأس المال في التخطيط العام ، كما حاولت ان تضع رمزية جديدة للمباني الحكومية والتي تهدف ان تكون حديثة ومتفاعلة مع المناخ والتقاليد [Vale,2008, ch.4,p.4] .

كما سلطت الدراسة الضوء على مدينة برازيليا والتي كانت عكس الهند والتي نتجت عاصمتها عن الانقسام ، فان برازيليا نتجت عن التكامل الجيوسياسي البرازيلي ، وقد كانت اغلب مدن البرازيل متركزة على الساحل كنتيجة لتوجه الاستعمار السابق والتركيز على التجارة البحرية مع العلم ان هناك مساحات كبيرة من البرازيل غير مستغلة ، ونتيجة لهذا ولعدة اسباب اخرى اختير موقع العاصمة الجديدة قريبا من الوسط وعلى مرتفع وبالقرب من عدة انهار لتكون رمزا للاستقلال الوطني [Vale,2008, ch.4,p.13] . حيث اعتزمت الحكومة الكشف عن مدينة مبنية جديدا ولامعة ليس لها علاقة بتاريخ الاحتلال ، حيث كانت رمزا للديمقراطية واتبعت مبدأ المساواة في التخطيط والتصميم بنفس الواجهة ونفس الارتفاع ونفس التسهيلات . لكن سرعان ما ظهرت المشاكل الاجتماعية والاعتراضات مما ادى الى توسع المدينة وظهور المدن التابعة ، كما ان اوسكار نيماير والذي ساهم بشكل فاعل في التصميم ، صمم المباني الحكومية بشكل استعراضي نقي وكلاسيكي حالم واكد على العلاقات الرسمية بين المباني فيها لاطهار قوة السلطات

الثلاثة وخاصة التشريعية [Vale,2008, ch.4,p.20]. وقد اعتبرت تلك المراكز الحكومية مفصولة نوعا ما عن بقية اجزاء المدينة ومسيطر عليها وكأنهم فصلوا الجماهير عن مقر السلطة [Vale,2008, ch.4,p.23]. وقد اعتبر الباحث برازيليا من اكبر الاماكن التي شهدت تدفق للعمارة الحديثة في مكان واحد لكن سرعان ما بدأت تتخلل المدينة طرز تقليدية برازيلية وعلى مر الزمن، حيث ان العمارة الحديثة والعمران في برازيليا يعتبر فاصل رمزي مع الماضي وقفزة الى المستقبل والكل يتفق على هذا لكن الاختلاف ظهر في الاولويات، حيث ان المعمارين والمخططين ركزوا على العمارة الحديثة في اوربا والتي تعتبر رمزا للرأسمالية واستخدامها يؤدي الى استعمار من نوع جديد للرأسمالية [Vale,2008, ch.4,p.22].

كما اشار الباحث الى اسلام اباد، حيث اختير موقعها بالاضافة الى التصميم والتخطيط على اساس المراجع الاسلامية لتعزيز هويتها كدولة اسلامية، حيث كان هناك رغبتين فيها الاولى عبارة عن توجه داخلي بالرغبة بالتغريب وهي من رواسب الاستعمار باعتبارها علامة للتقدم والحداثة، ورغبة اخرى بالتمسك بالجذور الباكستانية والمتمثلة بالاسلام، وقد اعتمد التسلسل الهرمي في تخطيط هذه المدين وعلى كافة المستويات [Vale,2008, ch.5,p.2].

أكد الباحث على استخلاص المثل العليا في الحكومة من خلال التصميم الحضري والعمارة في العواصم وخاصة في المباني الحكومية، حيث توجد اربعة طرق للترميز السياسي في المباني وهي (الدلالة والتمثيل المباشر والتعبير المجازي واستخدام المراجع)، كما ركز على مرحلة ما بعد الحرب حيث اكتسبت معظم الدول استقلاليتها وحاولت بناء عواصم جديدة او برلمانات جديدة واغلبها ركز على الحداثة باعتبارها نصر للنخبة المنفتحة على المتشددين السابقين. حيث ظهرت المشاكل في معظمها وخاصة تلك التي بنت عواصم جديدة وحديثة كبرازيليا والتي اكدت فيها على المساواة في التخطيط والتصميم والتي افرزت مشاكل اجتماعية وظهور المدن التابعة ودخول الاساليب التقليدية ضمنها وبشكل عشوائي وغير ممنهج.

بهذا فان الدراسة وصفت حالة التوجه للحداثة في الدول التي شهدت تحولا سياسيا بانه مجرد رمز للانفتاح وتناقض مع الماضي، وبهذا فقدت انتماؤها المكاني وهويتها. حيث انه لم يتطرق الى الحل الامثل للتعامل مع تلك الحالة.

2-12 دراسة Leon Krier

" The Architecture of Community" 2009 :

تناولت الدراسة موضوع العمارة التي تعبر عن المجتمع، حيث تكلم عن الحنين الى الماضي وانه لايعني الرجوع الى الوراء بقدر الشعور بالانتماء، وان الحداثة لاتعني العيش في مدن غريبة عنا. وهو يسعى في كتاباته الى ادماج التراث ضمن الممارسة الحديثة وتطويرها ضمن مدينة انسانية تطور العلاقة بين الناس والاماكن العامة والمباني والرموز الموجودة فيها. واعتبر المؤلف كتابه بمثابة تشخيص للمشكلة بالاضافة الى تقديم العلاج [Karier,2009, 5].

كما اشار الباحث الى وجود نوعين في العمارة الحديثة، الاول هو الرسمي والموحد والذي يرمز للدولة وهو نتيجة اللجان العامة والمسابقات ويرمز للبنية التحتية العامة والمؤسسات (كالمباني الادارية والمدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية والسكن المنظم)، والثاني هو نتيجة المبادرات الخاصة كالمنازل الفردية للقرى والمدن والتي عادة تتبع مناطقهم، وبهذا نجد خلط للاشكال التقليدية والحديثة وينتج عن ذلك نتائج متنافرة وفوضى اعتبرها البعض نتيجة لامفر منها للديمقراطية، كما يمكن الاستثمار بذكاء في هذه الظاهرة الاجتماعية والسياسية من خلال الانتقاء الذكي والتعليم، حيث ان الكثير من البلدان الديمقراطية المتقدمة تهيمن العمارة التقليدية على عمارة السكن والترفيه كتلك التي في فرنسا وانكلترا [Karier,2009, 9].

وتناولت الدراسة موضوع انتقال التعددية من السياسة الى العمارة. واكد ان حرية الاختيار وحرية التعبير واحترام القانون هي شروط مسبقة للديمقراطية السياسية، كما وبما انه لايمكن ان يكون هناك (حزب ديمقراطي واحد) فانه لايمكن ان يتواجد (اسلوب ديمقراطي واحد)، والبعض يجعل التعددية الديمقراطية مسؤولة عن الفوضى في مدننا،

لكنه يمكن ان يحل النقاش المتحضر بدلا من الاضطراب العام . كما ان تعدد الرؤى الحضريّة والمعماريّة يمكن توجيهها لانتاج وافر من المدن والقرى مع بنية مختلفة بالإضافة الى التجانس الذي يعم كل منها . والتعددية لاتعني بالضرورة الخط بين الاساليب ، وبدلا من احترام الاختلافات اصبح هناك تقاوم للخلافات . وهذا مايجب تجنبه بالديمقراطية ، حيث انها تعطي فرصة العيش المشترك والتطور الحر ضمن سياق التسامح ، كقبول وجود الاحزاب المعارضة والذين لايعتبرون انفسهم اعداء للدولة وانما ممثلين فيها يسعون لتحقيق اهداف سياسية لصالح البلد دون وضع النظام السياسي في خطر . كما ان التسامح لايعني التخلي عن الفئات بل انه يوفر مجموعة متنوعة من الخيارات السياسية وهذا ينطبق على العمارة ، حيث ان شكل مدننا مسألة اختيار وليس مسألة مصير . حيث رد الكاتب على اولئك الذين يزعمون ان شكل مدننا هو نتيجة للديمقراطية بأنهم خاطئون ، لانها نتيجة لايدلوجية تخطيط خاطئة وفهم خاطئ للديمقراطية [Karier,2009, 11] .

حيث اشار الباحث الى انه وبعد اكثر من خمسين سنة من غسل الدماغ برونق العمارة الحديثة نجد ان معظم الناس يفضلون العيش وقضاء العطل في منازل تقليدية ، حيث اعتبرها ازدواجية ونفاقا، حيث يمكن الحصول على خيارات متعددة ولكنها منظمة ضمن المجتمع الواحد [Karier,2009, 19] .

ويؤكد الكاتب على ضرورة اعطاء السلطة للمهندس المعماري والمخطط لاعطاء رمزية موحدة للمقاطعة والتي يجب ان تعكس العدالة والمسؤولية الاخلاقية والضمير . وشبه عبقرية المعماري بعبقرية الشاعر التي لاتمكن باختراع كلمات ولغة جديدة وانما من خلال ترتيبات جديدة لعبارة مألوفة [Karier,2009, 22] .

وقد كانت دراسة الباحث مصدرا مهما للتخطيط والتصميم الحضري ، حيث اكد على اهمية ورمزية المباني العامة والتي يجب ان تحتل مواقع مهمة وعلى الساحات والطرق الرئيسية والتي يجب ان تكون ذات وضوحية عالية . والتي يجب ان لاتكون عبارة عن تعبير عن نزوة مهندس معماري او مالك او ضرورة تقنية او مادية ، حيث انها يجب ان تتميز من ناحية الحجم والمواد والنوع والنمط [Karier,2009, 161] . حيث يجب ان تحكمها نفس القوانين واللغة فهي اساس التمدن والحضارة ، ودون وجود تلك القوانين هو بمثابة غياب الدستور في الدولة والذي يحافظ على الحياة المتحضرة ، ونحن جميعا بحاجة الى مكان يشعربنا بالانتماء له ، وان العمارة الجميلة هي ليست العمارة المثالية وانما هي التي ترتبط بها روحيا ، وان جمال مدننا يكمن بجمال النتيجة وليس جمال الافكار ، كما ان مشهد المدينة يعكس الدولة ، فاذا كان هشا وفوضويا دل على هشاشة الدولة وتفشي الفوضى في مؤسساتها [Karier,2009, 439] .

اكد الباحث على اهمية العمارة في التعبير عن المجتمع والدولة في محاولة لادماج التراث ضمن الممارسة الحديثة وتطويرها ضمن مدن اكثر انسانية تلبى المتطلبات الروحية والمادية ، كالكثير من دول العالم الديمقراطي والتي تركز على العمارة التقليدية على عكس ما موجود في امريكا . وذلك من خلال نقد العمارة الحديثة وهدفها المادي . وقد اكد على الاستفادة من مبادئ الديمقراطية السياسية في العمارة الديمقراطية كالتعددية بتوفير عدة خيارات وبدائل والتي قد تنتج وافر من المدن والقرى والمقاطعات المتنوعة مع بعضها والموحدة ضمن الوحدة الواحدة . حيث ان الفوضى في المدن هي ليست نتيجة الديمقراطية وانما تعكس ايدولوجية تخطيط خاطئة وان غياب التشريعات والقوانين في البناء بمثابة غياب الدستور في الدولة ودلالة على فوضى مؤسساتها . بالإضافة الى اهمية الرموز وقوتها التعبيرية والمرتبطة روحيا بالمكان والتي تجعل المدن اكثر جمالا .

ومن هنا يظهر ان الدراسة مثلت نقدا لما اتبع في امريكا من فهم سطحي للديمقراطية والذي مثل تعبيرا عن المادية المتناقضة مع مبادئ الديمقراطية ، كما ركز على اهمية التراث والرموز في تعزيز الديمقراطية والارتباط الروحي بالمكان وتحقيق الهوية . وقد انتقد تحميل الديمقراطية ذنب الفوضى المعمارية في بعض المدن واعرزا الى ضعف القوانين والتشريعات وضعف تطبيقها وتطويرها .

ومحصن ويجعل من نشوء دكتاتورية جديدة امرا مستحيلا . [شارب، 2003، 42] . وقد اشار الباحث الى ان مخططي الاستراتيجية الرئيس يضعون الخطوط العريضة لسير النضال بالاضافة الى تعديلها بعد عملية التقييم للوضع في كل مرحلة ، [شارب، 2003، 44، 43] .

اعطت الدراسة اهمية كبيرة لكتابة الدستور ، حيث يتطلب النظام الديمقراطي الجديد دستورا يعمل على تأسيس اطار الحكومة الديمقراطية المرغوب فيها ، كما يجب فصل السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) عن بعضها بشكل واضح لكي تبقى الحكومة ديمقراطية كما يجب تقييد اعمال الشرطة والمخابرات والجيش بشكل قوي يمنع اي تدخل قانوني سياسي . ويفضل مشاركة الجماهير عند عمل الدستور وعند تعديل فقراته بشكل يضمن اطلاع الجمهور وموافقتهم ووعيهم بما يحدث ، هذا لاهمية الدستور في تحديد الحقوق وصونها وتحديد الواجبات ومتابعتها لضمان الاستقرار والحرية والامن [شارب، 2003، 58] .

وعليه فان الدراسة ركزت على كيفية القضاء على النظام الدكتاتوري مع تجنب قيام نظام دكتاتوري اخر من خلال عدة خطوات وبالمروء بعدة مراحل تدعم وتثبت النظام الديمقراطي ، وقد اعطى الكاتب اهمية كبيرة للتفكير والتخطيط بوضع الاستراتيجية الملائمة لظروف كل دولة حكومة وشعبا والتي تتيح الوصول للامن والاستقرار على كافة الاصعدة من خلال مؤسسات النظام الديمقراطي . وقد اشار الى تلك المراحل والتي تبدأ بالتخطيط الجيد واسقاط النظام الدكتاتوري والتي تعتبر نقطة البدء ، حيث يتم تفكيك الهيكلية الدكتاتورية وتبدأ مرحلة التأسيس للديمقراطية من خلال بناء الاسس الدستورية والقانونية ومعايير السلوك الديمقراطية وبشكل محكم ، ومن ثم انشاء هيكلية مؤسساتية قوية تدعم هذا النظام ، مع اعطاء الاهمية لمشاركة الجمهور في وضع الدستور واهمية نشر الوعي الديمقراطي من خلال التثقيف . حيث اعتبر الدستور ووضع القوانين والتشريعات ضمان للاستقرار والحرية والامن والمصلحة العامة .

1-6 دراسة البرت سوميت وستيفن بيتر سون "فشل بناء الامم الديمقراطية" 2005 (ترجمة علاء بيومي) :

هدف الدراسة الرئيس هو نقد سياسة بناء الامم الديمقراطية التي تتبناها امريكا في العراق وافغانستان وتصويرها على انها غير منطقية لاسباب فكرية وعملية مختلفة . [سوميت وبيترسون، 2005، 2] . وقد لخصت الدراسة مقومات الديمقراطية في دعامين اساسيين من خلال طرحها في نقد السياسة الامريكية لبناء الامم الديمقراطية وهي ، اولاً حكم الاغلبية (ويتحقق من خلال انتخابات حرة مباشرة تضمن الفصل بين السلطات مع وجود رقابة متبادلة بينها والقدرة على محاسبة المؤسسات الحكومية ، هذا بالاضافة الى التداول السلمي للسلطة لفترة زمنية كافية) ، وثانياً حكم القانون (ويتحقق من خلال صياغة دستور وقوانين مدنية تحمي حرية المواطنين من التدخل التعسفي للسلطة كما تحمي حقوقهم المدنية عند التعامل مع بعضهم البعض ، على ان تمنح السلطة القضائية والتنفيذية السلطة المناسبة لتنفيذ القوانين [سوميت وبيترسون، 2005، 3] .

كما يجب ان تتوفر عدد من الظروف المؤهلة للتحوّل الديمقراطي . اولها هو وجود نظام حكم قادر على القيام بوظائف الدولة الاساسية مثل الحفاظ على الامن والنظام وحماية البنية التحتية وتقديم الخدمات الرئيسية كالصحة والتعليم . وثانيها تمتع الدولة المستقبلية بمستوى مناسب من الرخاء الاقتصادي ، حيث ترى الدراسة ان الشعوب الفقيرة تفضل لقمة العيش على الديمقراطية ، كما انها تفقد الامل في المستقبل والدافع للتضحية من اجل الديمقراطية . وثالثاً هو تمتع ابناء الدولة بمستوى مناسب من التعليم بما يمكنهم من الوعي بالعملية الديمقراطية وممارستها . اما رابعاً فهو توفر ظروف سياسية مناسبة مثل قدر مناسب من الحريات المدنية والفصل بين الجيش والحياة المدنية ووجود نخب وطنية مساندة للديمقراطية ووجود رغبة شعبية في التحوّل الى الديمقراطية . حيث يرى الباحثين ان الديمقراطية لا تزرع ، لكنها تحتاج لعقود طويلة من الكفاح والتنظيم والعمل لكي تتطور وتتضح [سوميت وبيترسون، 2005، 5] .

2-13 دراسة علي، الان فريدون "اثر النظام السياسي في الهوية المعمارية" 2010:

تناولت الدراسة بشكل اساسي علاقة النظام السياسي بالعمارة من جهة وبالهوية المعمارية من جهة اخرى، حيث اكد الباحث على تاثير النظام والفكر السياسي في فكر المجتمعات ونظرتهم للعمارة، وان النظام السياسي يستخدم العمارة كأحد النواتج المعبرة عن فكره، واعتبر ان الفكر السياسي مقوما رئيسي في تحقيق الهوية المعمارية من خلال الية التطبيق الملائمة [علي، 2010، 2].

وقد توصل الباحث الى نتيجة مفادها ان الهوية المعمارية والثقافية تحتاج إلى فكر واسع وشامل في المقياس الزماني والمكاني لغرض فهم علاقاتها الجديدة ضمن العالم وإن هذه العلاقات تتمثل في تفهم التواصل الزماني والمكاني للهوية بين الماضي والمستقبل وبين المحلية والعالمية، أي أصبحت الهوية تعتمد التجدد والانفتاح على الهويات والثقافات الأخرى لتؤمن تواصلها في الأزمان والأماكن لتعبر الهوية عن التواصل بين عوالم الثقافات المختلفة فالهوية ليست تعبير عن الحفاظ على الهوية القديمة بقدر ما هو تعبير عن استمرارية الهوية وتواجدها وانتشارها ضمن الفكر العالمي الحديث، كما اكد الباحث على ان الهوية الذاتية تمثل الهوية المعبرة عن العلاقة بين الروح والمادة، أما الهوية المطلقة فهي الهوية المعبرة عن التواصل بين المتقابلات في جدلية التعبير عن الهوية [علي، 2010، 270].

كما تعمل التغيرات المكانية والسياسية الثورية المفاجئة إلى عدم تحقيق الهوية، ويمكن تحقيق الهوية المعمارية من خلال التعبير عن المجتمع وتطلعاته، اما التغيرات المبنية على اسس فكرية وعلمية فانها تؤدي الى التغير مع الحفاظ على مقومات الهوية [علي، 2010، 270].

كما اشار البحث الى الفكر الديمقراطي حيث اكد على ان الديمقراطية وخاصة الليبرالية تقتض بالضرورة وجود حس بالقيم المشتركة بين أفراد الشعب، لانه بخلاف ذلك ستسقط الشرعية السياسية، أو بمعنى آخر أنها تقتض بان الشعب وحدة واحدة. كما ان النظام الديمقراطي يمثل نظام القوانين المتغيرة باستمرار والسماح بالتغيرات الدورية في الحكومات، الا أن خلق نظام يستطيع فيه الشعب أن يستبدل الإدارة الحاكمة من دون تغيير الأسس القانونية للحكم من خلال الديمقراطية يؤدي إلى تقليل الغموض ودعم الاستقرار السياسي. كما ان الديمقراطيات قد اختلفت في آلية التطبيق ونوع السلطة السياسية التي يمنحها الشعب لنوابه، إلا إن هذه الديمقراطيات لا تمنع الشعب من المشاركة وصنع القرار بصورة مباشرة او غير مباشرة مع وجود القوانين والداستير التي تحمي السلطة والقانون والمجتمع [علي، 2010، 170].

كما ان العلاقة بين السلطة والنظام السياسي من جهة والمجتمع والفرد من جهة اخرى، فان القرار السياسي يحدد من قبل المجتمع نفسه من خلال الإقرار بالمحددات التي ينصها القانون والحقوق والواجبات التي تقع على عاتق الفرد، أي إن النواتج الثقافية والفنية تكون من صنع المشاركة الجماعية في السلطة والمجتمع، كما إن النظام الديمقراطي مع اعطاء الحريات الفردية فانه يعمل من اجل تحقيق الوحدة الوطنية للمجتمع على الرغم من الاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الأفراد، وبما يعطي الحرية في التعبير والانتماء، أما الهوية والانتماء السياسي فهي للوطن [علي، 2010، 171].

حيث اكد الباحث على ان العمارة الديمقراطية ظهرت للتعبير عن "العلاقة بين الفرد والية التطبيق" و" دور مؤسسات الدولة" المعبرة عن "المشاركة الجماعية والحرية الفردية" وقد عملت الديمقراطية الليبرالية لتأكيد أحادية الهوية المعمارية لخلق عامل الجذب والانبهار في كل مكان في العالم والتعبير عن الهوية المعمارية في مستوى "الأنا الفردية" [علي، 2010، 271].

حيث ان النظام الديمقراطي يعطي الحرية للفكر المعماري للإبداع والتواصل مع المجتمع، على الرغم من أن هذه الحرية تحتاج الى تدخل النظام السياسي بفكرها الديمقراطي لوضع الأطر العامة للعمارة لتنظيم العملية البنائية والإشراف عليها [علي، 2010، 173].

بهذا فان هذه الدراسة تشكل اطارا عاما لعلاقة النظام السياسي بالعمارة بشكل عام وهويتها بشكل خاص ، مؤكدة على اهمية الانظمة والقوانين لتنظيم العلاقة بين الافراد من جهة وبين المجتمع والنظام من جهة اخرى ، واعتبر الاستقرار السياسي امرا ضروريا لازدهار العمارة وتكوين هوية لها . كما اشارت الدراسة الى النظام الديمقراطي في جزء منها وخاصة الليبرالي واهمية ثبات الاطر العامة للقانون وسيادته بالرغم من امكانية تغير الحكومات لضمان الاستقرار السياسي ، مؤكدة ان العمارة الديمقراطية هي العلاقة بين الفرد والية التطبيق وبالتالي التأكيد على الهوية المعمارية في مستوى (الانا الفردية) ، مما قد ينتج تنوعا معماريا قد يؤدي في بعض الحالات غير الممنهجة وغير المحددة باطر عامة منتجة فوضى معمارية غير مسيطر عليها .

وبهذا نجد ان الدراسة ركزت على وجه من اوجه التأثير الديمقراطي على العمارة وبالتالي على الهوية المعمارية والذي كان سائدا في امريكا والنتائج عن تأثير الرأسمالية أكثر من كونه ناتجا عن النظام الديمقراطي والذي يناقض المادية بأكثر من جانب .

14-2 دراسة John R. Parkinson

" Democracy & Public Space" 2012 :

تناولت الدراسة موضوع الفضاءات العامة ودورها في تحقيق الديمقراطية في زمن مترابط عبر الأنترنت حيث اهل العالم المادي باتجاه العالم الالكتروني سواء في السياسة او في باقي المجالات ، فالديمقراطية تعتمد بشكل كبير على توفر تلك المساحات العامة ، حيث يوجد خطر على اهم شروط الديمقراطية [Parkinson,2012, 2] .

اكّد الباحث على الدور المتميز للهندسة المعمارية في اعادة تشكيل الفضاء استجابة للتغييرات السياسية والثقافية الجديدة . ذكرا طريقة التعامل مع النصب والرموز للانظمة الدكتاتورية ، حيث ان اغلب الدول عملت على ازالتها بينما نجحت برلين في التعامل مع الذكريات لضمان (ان التاريخ لايعيد نفسه) [Parkinson,2012, 191] .

كما اشار الباحث الى اهمية الفضاءات الخارجية مقارنة بتلك التي داخل الابنية ، لان المدينة توفر موقعا اكثر فعالية لزيادة مستويات تشكيل الهوية والمشاركة الوطنية ، حيث اكّد على اهمية وجود الرموز للتواصل مع المجتمع في تلك الفضاءات [Parkinson,2012, 194] .

وتبعاً لبعض الأدوار والمواصفات التي يجب ان تتمتع بها الفضاءات العامة والتي تصلح للاداء الديمقراطي ، قام الكاتب بتقييم الاداء الديمقراطي من خلال المقارنة والملاحظة لعواصم عدة دول في العالم ، حيث قام بترتيبها من الافضل الى الاسوء ، وكانت برلين على رأس القائمة وواشنطن في وسطها ولندن قريبة من النهاية من اصل احدى عشرة مدينة [Parkinson,2012, 216] .

اكّدت الدراسة على موضوع الفضاءات العامة واهميتها في تحقيق الديمقراطية السياسية ، بأعتبرها مواقع اكثر تأثيرا في مستويات تشكيل الهوية والمشاركة الوطنية من خلال المشهد الحضري الملئ بالرموز الموحية والمشجعة على الاداء الديمقراطي والتواصل . ووضع شروطا لنجاح تلك الفضاءات ديمقراطيا كتوفر المباني والمرافق العامة والخدمات وسهولة الوصول والبنية التحتية الجيدة ومساحات النشاط الديمقراطي بالاضافة الى اهمية البنية العمرانية التي تحفظ الذكريات والتراث ، ودور الابنية الحكومية فيها ، كما حدد مواصفات الفضاءات الداخلية من خلال الحجم والموقع والنمط والرموز والطرز .

بهذا فان الدراسة ركزت على الجانب التخطيطي لتعزيز النظام الديمقراطي بذكر بعض خصائصه ومواصفاته ، بالاضافة الى اهمية الرموز وتحقيق الهوية الوطنية للتشجيع على المشاركة الفعالة ، دون وضع منهاج لتحقيق تلك الهوية .

2-15 دراسة Donald MacDonald

" Democratic Architecture" 2012 :

أكدت الدراسة على المهمة الانسانية التي يجب ان تتحلى بها الهندسة المعمارية في زمن الديمقراطية ، حيث انها ركزت سابقا على الابنية الضخمة والمساكن الفخمة مقارنة بقليل من الاهتمام لاحتياجات غالبية السكان ، حيث اعتبر الكاتب كتابه بمثابة تصحيح لهذا الخل .

وقد اشار الباحث الى ثلاثة مبادئ مهمة يجب مراعاتها في العمارة الديمقراطية ، واولها ان لكل انسان حق بان يكون له منزل خاص وآمن وملائم للعيش بتكلفة تناسب وضعه المادي ، واثار بنقطته الثانية الى الهدف الاساسي من تصميم المسكن الا وهو تلبية احتياجات ورغبات الناس الذين سوف يعيشون في المبنى ، حيث ينتقل اغلب الناس للعيش في منازل مصممة وفقا لمواصفات شخص اخر ومن ثم يضطرون الى التكيف قدر المستطاع مع الفضاء وظروف اخرى قد تكون خارجة عن قدرتهم بالتغيير . حيث انه يجب ان يستطيع الناس قدر الامكان بالمشاركة بتصميم منازلهم والقدرة على تغيير تفاصيلها حسب احتياجاتهم المتغيرة . اما النقطة الثالثة والتي اكد عليها الكاتب هو ان يكون البناء بشكل يمنع الضرر الذي قد يلحق بالبيئة ، حيث ان الكثير من المناطق الزراعية يوميا تزال وتمتد الطرق السريعة والابنية الخرسانية المضافة لتلك المواقع وبقسوة مما يزيد من تلوث وتشويه تلك البيئة [Donald,2012, 5] .

وقد اكد الباحث على ان العمارة يجب ان تعبر عن المجتمع بكافة طوائفه معبرة عن التنوع والاختلاف فيه ، حيث لا يجب ان يكون هناك نوع واحد مثالي كما انه لا يوجد حزب سياسي واحد ، وهذا ما اكدته فرانك لويد رايت بوجود وجود اساليب متعددة من الابنية والتصاميم للمنازل تعبر عن اختلاف الناس ، حيث يجب ان يكون كل مبنى فريد من نوعه ، وبالتالي اتباع العمارة العضوية هو الحل من خلال تكامل وظيفة المبنى مع متطلبات واحتياجات الساكن والبيئة حولها (كيان متناغم) وبالتالي تعبر المباني عن مجتمع ديمقراطي حقيقي . كما يجب ان يستمد الالهام الابداعي من الناس بدل النظريات وحسب ، حيث تكون هناك استجابة حقيقية ومن اجل عمارة انسانية [Donald,2012, 6] .

وقد ضمت الدراسة مجموعة من المقترحات لحل تلك المشاكل وللحد من الزحف العمراني على البيئة وتدميرها ، وقد اكد الباحث على وجوب وجود خليط متنوع يستجيب لتنوع المجتمع ومتطلباته ، اما بالنسبة للقبح ، فانه بوجود المهندس المعماري الذي يجب ان يلبي تلك الاحتياجات والتنوع فيها بشكل ابداعي ، حيث يخلق التنوع والاختلاف الهادف ضمن النظام الذي تفرضه المحددات والقوانين الوظيفية والبيئية والاقتصادية [Donald,2012, 18] .

مما سبق نجد ان الباحث اكد على المهمة الانسانية للعمارة الديمقراطية من خلال تحقيق عدد من المبادئ كحق الفرد في امتلاك مسكن خاص آمن ومناسب لامكانياته الاقتصادية ، مع امكانية مشاركته في التصميم والتغيير حسب احتياجاته وبمساعدة جهة مختصة ، بالإضافة الى مراعاة البيئة وعدم الاضرار بها . حيث اعتبر العمارة العضوية حلا مناسباً لعمارة ديمقراطية اكثر انسانية . ولتجنب الفوضى والتنوع القبيح اكد على دور المهندس المعماري لاعطاء حلول مبدعة ضمن النظام المحدد بالقوانين والتشريعات في البناء والتخطيط .

وهكذا فان الدراسة ركزت على الجانب الانساني في اعطاء الحق للجميع في امتلاك مسكن بالإضافة الى حق الفرد في تحديد خصائص التصميم ومواصفاته بالإضافة الى امكانية اتخاذ القرار في التغيير لكن بشرط تلقي المساعدة من جهة مختصة . كما تطرق الى دور المعماري في تجنب حدوث فوضى معمارية بدلا من تحميل الدور الاكبر للقوانين والاطر العامة التي تضعها الدولة والتي تكون عاملا متحكما في ماسوف تؤول اليه العمارة في تلك المدن . كما اهملت الدراسة الجوانب الاخرى لتأثير الديمقراطية على العمارة والتخطيط وبالتالي على الهوية المعمارية .

16-2 دراسة Shirin M. Rai & Rachel E. Johnson

" Democratic in Practice : Ceremony and Ritual in Parliament " 2014 :

تركز هذه الدراسة على البرلمانات ودورها الديمقراطي المهم في الدولة ، ويعتبرها نقطة البداية لاستكشاف التسلسلات الهرمية السياسية والاجتماعية داخل البرلمانات من خلال القواعد الرسمية وغير الرسمية والاحتفالات والطقوس والفن والعمارة [Rai&Johnson,2014, 1] .

كما ناقش الباحث في جزئه الثالث الفضاء والرموز في البرلمانات في المانيا وجنوب افريقيا ، فكانت مبانيها البرلمانية جزء من الجهود الرامية الى بناء الديمقراطية الشاملة الجديدة وللتصالح مع الماضي كجزء من التحول السياسي بعد فترات طويلة من الاضطرابات السياسية والانقسام والصراع . حيث تم استخدام المباني القديمة في بعضها كمبنى الرايخستاغ في المانيا ، وبالتالي استخدام هذا المبنى القديم الذي له علاقة بتاريخ سابق من الصراع والحكم غير الديمقراطي هو محاولة لاعادة تشكيل المحتوى والمعنى الرمزي لهذا المبنى كجزء من خلق ديمقراطية جديدة وشاملة بشأنها ان تدير ظهرها لماضي مضطرب ولأتصال معه ، حيث ان الشفافية في المبنى لاتعبر عن الديمقراطية بقدر ماتعبر على التصالح مع التاريخ ومواجهة الماضي ، بالاضافة الى وجود مباني جديدة بنيت واعتبرت رموز للديمقراطية كمبنى الكونغرس الامريكي [Rai&Johnson,2014, 211] .

وقد اشار الباحث الى ظهور حديث للدراسات التي تربط وتدرس العلاقة بين السياسة والمكان واهمية الدور الرمزي للفن والفضاء ، وهذا مانجد تطبيقاته في استخدام القوى الاستعمارية للمباني للتعبير عن السلطة والقوة بالاضافة الى مباني المانيا النازية وروسيا الستالينية والعراق في عهد صدام حسين وكذلك في دول بعد الحرب العالمية الثانية لتشكيل الهويات القومية [Rai&Johnson,2014, 212] .

بهذا فان الباحث اكد على دور البرلمانات والمباني العامة في تعزيز الديمقراطية سواء اكانت مباني تعود لحقب سابقة حورت ضمن محاولة اعادة تشكيل تلك الرموز لخلق ديمقراطية جديدة وشاملة كما في بعض مباني المانيا او مباني جديدة اصبحت رموزا للديمقراطية كمبنى الكونغرس الامريكي . واكد في تحليل النماذج المعمارية والحضرية على مدى التعبير والتوصل الى تحقيق الديمقراطية والهوية الوطنية معا ومن خلال عدة نقاط اهمها وجود الفضاءات والساحات وتنظيمها والبيئة المحيطة والعناصر التكميلية والتحف والرموز والديكور والواجهات . نستنتج ان الدراسة ركزت على نوع من المباني واهملت باقي الانواع ، لكنها في نفس الوقت اكدت على موضوع تعزيز الديمقراطية من خلال تحقيق الهوية الوطنية من خلال وجود بعض الفضاءات والخصائص والرموز .

جدول (1-1) : ملخص الدراسات السابقة العامة (اعداد: الباحثة)

الرقم	المجال العام	العنوان	المجال الخاص	المكان	الزمن	الطروحات	النقد
1	الهوية للفرد وللمجتمع	Identity: Youth and Crisis	ازمة الهوية في المجتمعات وخاصة الفتية	العالم	الحديث	طرح موضوع الهوية كاسباب ونتائج ومشاكل يعاني منها الفرد أو المجتمع بشكل عام وربطها مع البيئة المحيطة والتربية والتجارب . طرح موضوع اضطراب وفقدان ومقاومة الهوية والتي غالبا ماتنتج عن عدم الثقة بالقدرات وعدم فهم الذات وضعف في شخصية من يوجه الفرد او المجتمع وعدم وجود نظام يتبعه .	اقتصت بالجانب الاجتماعي والنفسي للمجتمع في تكوين الهوية بشكل عام ولم تتطرق الى الجانب المعماري.
2	الديمقراطية	الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين	التحول الديمقراطي	العالم	1974-1990	ركزت على التحول الديمقراطي الجماعي في موجتها الثالثة ، كما درست الموجات المضادة ومسبباتها كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية ووجود المؤسسات الديمقراطية وقوتها من عدمه . واكدت على اهمية المجتمع المدني ، حيث يعد ثالث المجتمع المدني والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من متطلبات التحول السلس والسليم للديمقراطية . وطرح مراحل التحول بأبسط حالاته بثلاثة مراحل وهي ازالة النظام الشمولي واقامة نظام ديمقراطي وترسيخ دعائم الديمقراطية . واهمية الاستقرار . كما أكد على اهمية التخطيط ووضع استراتيجية ملائمة ، وحدد انواع لتطور الانظمة السياسية (الساخر والمحاولة الثانية والديمقراطية المتقطعة والانتقال المباشر وجلاء الاستعمار) ، واعتبر اكبر التحديات في مرحلة التأسيس والترسيخ للديمقراطية واهمها تأسيس وتطوير هيكل مؤسسي ديمقراطي وتدعيم الثقافة السياسية الديمقراطية . كما حدد ثلاث انواع من المشكلات وهي (مشكلات الانتقال والبيئية والنظامية) .	لم يتطرق للعمارة لكون الدراسة لم تخصص بهذا المجال .
3	الهوية	الهوية	الهوية الفردية والجماعية والثقافية من منظور اجتماعي ونفسي وثقافي	العالم	المعاصر	حللت المفاهيم المرتبطة بالهوية والمشاكل والازمات واسبابها وبعض الحلول . حيث ان الهوية قد تتعرض لتلك الازمات نتيجة لظروف متعددة تربوية واجتماعية وثقافية ومادية ونفسية وغير ها . وحدد مراحل تكون المشاعر البنائية للهوية ب(بالشعور بالوجود المادي والانتماء والاستمرارية الزمنية والشعور بالتمايز والاستقلال والثقة والوجود) ، كما ان الهوية تعرف بعدة سمات ، و عدة عناصر قسمها الى اربع مجموعات (العناصر المادية والفيزيائية ، والعناصر التاريخية ، والعناصر الثقافية ، والعناصر النفسية والاجتماعية) . ان ازمات الهوية تشير الى خلل في التربية والتوجيه او للتجارب الصعبة او لمرض في الذاكرة ، حيث ان الحل يكمن في العودة الى الماضي واستمراره وتطوره ، ومن تلك الازمات تقمص الآخر ، والتباين والمرتبطة بالهوية السلبية والذي يعمل فيه على تجنب سمات ومواصفات يرفضها نتيجة لتجربة سابقة او مايسمى بالاستلاب الثقافي . وأشار الى اهمية الثقة بالنفس والاعزاز وتجنب النظرة الدونية للذات واهمية الاستقلال الذي يحاكي الآخر ويضمن الاحتفاظ بالخصوصية بنفس الوقت . واكد على دور القادة والمتفنين في تصفية مايدخل حديثا وحماية الهوية والخصوصية وبما يجعلها معاصرة في نفس الوقت . واكد ان الهوية غير جامدة وهي تتطور تدريجيا وتنظم نفسها الى ان تحدد خصوصيتها ، وأشار الى ان العالم الاسلامي لم يجد حلا للانقسام ويعاني من ازمة في الهوية .	بالرغم من ذكره للابنية في العناصر المادية الى انه لم يتطرق الى تفاصيل اكثر لكون مجال اختصاصه اجتماعي نفسي ثقافي وليس معماريا.
4	الديمقراطية	عن الديمقراطية	الديمقراطية	العالم	القرن العشرين	ركزت الدراسة على الديمقراطية . وقدمت تقسيما لدول العالم وتحدياتهم الديمقراطية في دول غير ديمقراطية	كانت الدراسة استعراضا واحصائيات

								استنتج منها عدة نتائج بعيدا عن العلاقة مع العمارة لكونها غير مختصة بذلك المجال .
5	شارب 2003	من الدكتاتورية الى الديمقراطية	الديمقراطية	تجنب عودة الدكتاتورية	العالم	المعاصر	ركزت الدراسة على مجموعة خطوات لتجنب قيام دكتاتورية جديدة بعد اسقاط دكتاتورية معينة وانشاء نظام ديمقراطي ، من خلال الوعي والتفكير والتخطيط الجيد والذي يكون ملائما لكل حالة على حدة . حيث تراعى فيها كافة الظروف حكومية حالية وشعب وثقافة واتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم للتحول الديمقراطي وتدعيمه . و اشار الى تلك المراحل حيث تبدأ بالتخطيط واسقاط النظام الدكتاتوري وتفكيك الهيكلية الدكتاتورية ، ومحاولة تجنب الفوضى التي قد تحدث ، ومن ثم مرحلة التأسيس للديمقراطية والتي تتميز ببناء الدستور والقوانين والتشريعات وبعدها مرحلة التدعيم ببناء هيكل مؤسساتي قوي بنعش الاستقرار والامن والاقتصاد . مع أهمية المشاركة والوعي والتثقيف الجماهيري	ودول ديمقراطية حديثة ودول قديمة الديمقراطية. كما أكد على أهمية الدستور كما انه لا يوجد دستور موحد لكل الحالات ، وحددت معايير العملية الديمقراطية ب(المشاركة الفعالة والمساواة والوعي والتثقيف والسيطرة والمتابعة) من خلال بناء دستور قوي يحقق الاستقرار والحقوق الأساسية والواجبات والحياد والمسألة والاجماع والحكومة الفعالة والقرار الكفوء والشفافية والوضوح والمرونة والشرعية ، كما طرح أهمية الاستعانة بالخبراء والمختصين في كل المراحل وأهمية التعليم بالإضافة الى أهمية بناء المؤسسات الأساسية والتي تدعم الديمقراطية وتحقق الاستقرار على كافة الأصعدة. كما طرح العلاقة بين الديمقراطية والرأسمالية و أكد انهما متناقضان في أكثر من وجه لكن الرأسمالية تحقق الرخاء الاقتصادي وبهذا يجب ان يحكم من خلال القوانين والتشريعات لصالح المصلحة العامة .
6	سوميت و بيترسون 2005	فشل بناء الامم الديمقراطية	الديمقراطية	فشل بعض الديمقراطيات	العراق و أفغانستان و امريكا	بعد زوال الانظمة السلطوية في العراق و أفغانستان	تمثلت الدراسة نقد اتباع امريكا لسياسة الترويج للديمقراطية لاسباب فكرية وعملية . وطرح مقومات الديمقراطية (حكم الاغلبية وحكم القانون) كما حدد متطلباتها ب(الشروط الاجرائية والظروف العامة) وكان اهم ما ذكر هو ابناء دستور قوي وحفظ لامن والاستقرار وبناء المؤسسات والخدمات والاقتصاد بالإضافة الى تعليم الشعب ووجود وعي للعملية الديمقراطية من خلال التثقيف ، واحترام ثقافة الشعب المستقبل للديمقراطية. وقد أكد الباحث ان امريكا اولي بهذا الاهتمام وتكاليفه	كانت دراسة نقدية لسياسة امريكا في زرع الديمقراطية في العالم ولم تتطرق لجانب العمارة وهويتها نظرا لكونها غير مختصة بذلك ، مع انه اشار الى احترام ثقافة وموروث الدولة المستقبلية للديمقراطية
7	بلور 2010	التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية	الديمقراطية	التحول الديمقراطي في المنطقة العربية	الدول العربية وخاصة الجزائر	1988-2008	لقد ذكر ان عملية التحول الديمقراطي تشير الى تحول بالابنية ايضا لكنه لم يذكر تفاصيل أكثر نظرا لكون مجال البحث غير مختص بذلك	

جدول (2-1) : ملخص الدراسات السابقة الخاصة (اعداد: الباحثة)

الكتاب والسنة	العنوان	المجال العام	المجال الخاص	المكان	الزمن	الطروحات	النقد
1	Bragdon 1918	Architecture and Democracy	العمارة الديمقراطية	امريكا	بعد الحرب	نقد الفهم السطحي للديمقراطية في العمارة الديمقراطية هي ضد المادية والراسمالية الوضعية الحرية الفردية يجب ان تحدد بقوانين وتشريعات عامة تحدد الاطر العامة والرموز لتجنب ضياع الهوية والفوضى المعمارية ان الديمقراطية تقوم على النقاش والمشاركة والخدمات المتبادلة وتنظم من خلال المصلحة العامة اهمية اللون والملبس والأضواء والتزيين بشرط استخدامها بحرفية الاقتداء من الطبيعة باعتبار المبنى كائن حي	اكد على صياغة الاطر العامة واهميتها في تحديد الهوية حتي في النظام الديمقراطي لكن تلك الاطر لم يذكرها تفصيلا ولم يطرح منها موصلا لتحقيق الهوية في العمارة الديمقراطية
2	Jascot 1995	Building Democracy: Graham Towers	العمارة الديمقراطية والعمارة المجتمعية	بريطانيا	نهاية القرن 19	طرح التدرج التاريخي للوصول الي تلك العمارة اكد على اهمية العمل الجماعي لتحقيق العمارة المجتمعية او الديمقراطية وعلى كافة المستويات النظرية والتطبيقية والتنفيذية اهمية تطوير مهارات المجتمع للمشاركة الفعالة اهمية التكامل في العمل بين كل التخصصات من خلال النقاش اهمية التعامل الايجابي مع الانبئية التاريخية	ركز على ستر اتيجية وضع الاطر العامة واتخاذ القرارات وتنفيذها ومهملا موضوع الهوية وتحققها مؤشرا الي دور المجتمع في تحديد اولوياته
3	Wise 2002	Capital Dillema, Germans search for a new Architecture of Democracy	العمارة الديمقراطية والعمارة	برلين في المانيا	بعد الحرب وخاصة مابعد الدول القومية والتوجه نحو الديمقراطية	اكد ان العواصم يجب ان تستجيب لتغير النظام السياسي والتوجه نحو المستقبل كما في ابنية برلين اعطى بعض مواصفات مؤسسات الدولة الديمقراطية (الارتفاع المتوسط والواجهة الزجاجية والانفتاح وسهولة الوصول	ركز على التجربة في المانيا والتي لم تكن شاملة لكل مبانيتها وطرح بعض خصائص الانبئية الديمقراطية والتي اغلبها كانت سطحية وغير شاملة متجاهلا موضوع الهوية في مثل تلك الانظمة
4	Elsheshtawy 2004	Planning Middle Eastern Cities an Urban Kaleidoscope in a Globalizing World	العمارة	ثلاث مجموعات من مدن الشرق الاوسط (الغنية بالتراث والمنسية والغنية بالنفط)	الحديث	نقد التقبل الاعمي للحداثة والعلومة بعد عقود من الانغلاق في الشرق الاوسط والذي لا ينتمي الي المجتمع فكريا ومكانيا مما انتج ضياع في الهوية رصد وجود العديد من المحاولات لتعزيز الهوية وعزا نجاحها الي وجود القوانين والحزم في تطبيقها والاستمرار في تطويرها اما تلك الفاشلة كانت اما بسبب ضعف المنهج العمراني والتخطيطي في تلك الدول او ضعف بالية التنفيذ اشاد بالمحاولات الناجحة في بغداد في السبعينات لتحقيق هوية محلية معاصرة واكد على الاستفادة منها في مرحلة التحول للديمقراطية حاليا	لم يركز على اثر السياسة على العمارة الا من خلال وضع القوانين ومتابعتها واثرها علي نجاح او فشل محاولات تحقيق الهوية ولم يذكر اثر النظام الديمقراطي على العمارة وهويتها
5	Findley 2005	Building Change: Architecture, Politics and Culture Agency	السياسة والعمارة	بعض الدول منها البرازيل والهند	الحديث قبل وبعد الحرب	دور السياسة في العمارة والتخطيط فقد تشجع على الفصل او الاندماج ذكر مواصفات الانبئية في الانظمة القوية والمتسلطة ذكر كيفية تأثير الاستعمار على المكان وهويته	لم يتطرق تفصيلا عن علاقة الديمقراطية بالعمارة وهويتها

لم يترك الحل للتوجه الأعمى نحو الحداثة وعلاج المشكلة النفسية للمجتمع والحكومات والتي تتعلق بالماضي	أثر العولمة باعتباره استعمار جديد أكثر تقبلاً حتى من الوطنيين نفذ التوجه الأعمى للحداثة باعتبارها مؤشراً للتقدم والانفتاح ومناقضة الماضي واعتبرها مسألة عاطفية أكثر من كونها نتاج فكري منطقي للزمان والمكان							
لم يقدم منهاجاً واضحاً لتحقيق الديمقراطية في العمارة ولم يقدم أسلوباً واضحاً لتجاوز مشاكل الشخصية السلبية عن الماضي	نقد الفهم السطحي للعمارة الديمقراطية وتحولها إلى خصائص شكلية كالشفافية والانفتاح وسهولة الوصول والمشاركة أكد أن الديمقراطية أكثر عمقاً اعتبر أسلوب التعامل مع الأبنية الديمقراطية هو رغبة للهرب من قسوة الماضي ومناقضته أهمية استخدام الذاكرة في صنع المستقبل وتجاوز عقدة الماضي	بعد الحرب	ألمانيا	الديمقراطية والعمارة	السياسة والعمارة	The Transparent State: Architecture and Politics in Postwar Germany	Barnstone 2005	6
ركز على فترة الحكم النازي ونظامه مهمل تأثير النظام الديمقراطي الذي تلاه	أهمية العلاقة بين النظام والمجتمع ودور السياسة في العمارة والتخطيط التعبير عن قوة النظام الدكتاتوري من خلال الأبنية النصبية شكلاً ومضموناً	فترة الحكم النازي	ألمانيا	سياسة هتلر والنظم الدكتاتورية وعلاقتها بالعمارة	السياسة والعمارة	The Architecture of Oppression: The SS Forced Labor and Nazi Monumental Building Economy	Jascot 2006	7
لم يذكر تفاصيل عن تلك الهوية الجماعية والوطنية التي اقترحتها تلك المجتمعات	وجود استجابات مختلفة للنظام الديمقراطي وظهور الديمقراطية الزائفة أهمية المؤسسات الرسمية في الأداء السياسي أكد على اللجوء إلى الهوية الجماعية والمصلحة الوطنية في مثل تلك المجتمعات	بعد الحرب	آسيا والمحيط الهادي	النظم الديمقراطية في المجتمعات ذات التنوع العرقي والطائفي والعمارة	الديمقراطية والعمارة	Democratic and Diversity: Political Engineering in the Asia & Pacific	Reilly 2006	8
أكد على دور المجتمع في تحديد ماهية الهوية لديه بشرط تكاملها المكاني لكنه لم يذكر تفصيلاً دور السلطة السياسية وأثرها وخاصة النظام الديمقراطي	وجود عدة مناهج للتعامل مع هوية المكان (حفظ في حفظ ورفض السياق وما بينهما) ركز على إيجابيات التكنولوجيا والعولمة بتوفير خيارات وبدائل متعددة اعتبر الهوية مفهوم فضفاض بشرط التكامل المكاني مع البيئة العمران أكد على دور المجتمع في تحديد انتمائه وما يريد تحقيقه أهمية الأماكن العامة والرمزية لإعطاء تصور للسلطة سواء إيجابياً أو سلبياً من خلال (توزيع الكتل ومواقعها وأحجامها وواجهاتها) اعتبر الابتكار خلق بناء جيد بأفضل الطرق وليس بالضرورة أحدثها	الحديث	عدة أماكن في العالم	الهوية في العمارة والتخطيط	الهوية والتصميم	Identity by Design	Waston&Bentley 2007	9
لم يتطرق إلى منهج واضح لمعالجة المشكلة الموجودة في العالم العربي للتعامل مع الحداثة وتكوين هوية محلية	نقد العمارة في العالم العربي وأسلوب التعامل مع العمارة الحديثة (سطحي) أهمية الارتباط الفكري والزمني والمكاني للعمارة (عمارة محلية) ذات هوية معاصرة	بعد الحرب	أوروبا والعالم العربي	السياسة والعمارة كسبب ونتيجة	السياسة والعمارة	في سببها وجدلية العمارة	الجادري 2007	10
نقد التوجه للحداثة ونقد مبدأ المساواة والتشابه بالتخطيط والعمارة في	استخلاص المثل العليا للسلطة من خلال التخطيط والعمارة خاصة في المباني الحكومية في العواصم انتقد التركيز على الحداثة في معظم الدول التي اكتسبت	بعد الحرب	عواصم بعض الدول بعد الاستقلال	السياسة والهوية المعمارية	السلطة والهوية المعمارية	Architecture, Power and Identity	Vale 2008	11

تلك العواصم لكنه لم يقدم منهاجاً أو حلاً لها ولدعم هويتها	استقلالها بعد الحرب باعتباره نصر للذخبة المفتوحة والانفتاح نحو العالم والتناقض مع الماضي المتشدد نقد كيفية البناء على مبادئ المساواة في التخطيط والتصميم والذي افرز مشاكل اجتماعية وعمرانية ادت الى فوضى وفقدان للهوية							
لم يذكر منهاجاً واضحاً لتحقيق الهوية المعمارية في العمارة الديمقراطية	نقد العمارة الديمقراطية في أمريكا اكد على جمال النتيجة وليس جمال الأفكار لتحقيق مدن ذات هوية واهمية التراث والرموز لتحقيقها اكد على تحقيق احتياجات المجتمع الروحية والمادية الفوضى وهشاشة لعمارة والتخطيط دليل على هشاشة الدولة والنظام وبالتالي اهمية القوانين ومتابعة تنفيذها التعددية في الديمقراطية لاتعني الفوضى وانما تعدد الخيارات والتحكم في تنسيقها وانتقائها لإعطاء رمزية موحدة لكل مقاطعة مع امكانية انتاج مقاطعات متعددة بطابع مميز لكل منها اكد على الفهم العميق للديمقراطية	بعد الحرب	أمريكا وبعض الدول الأخرى	الديمقراطية و عمارة	العمارة المجتمعية	The Architecture of Community	Krier 2009	12
ذكر وجه من اوجه الديمقراطية في العمارة والذي كان سائداً في أمريكا والذي يعتبر ناتج عن الرأسمالية اكثر منه عن الديمقراطية	اهمية الاستقرار السياسي لازدهار العمارة وتكوين الهوية اهمية الانظمة والقوانين في كل الانظمة ومنها النظام الديمقراطي لضمان الاستقرار	مختلف العصور وخاصة الحديث	مناطق مختلفة من العالم وكوردستان العراق	السياسة والهوية المعمارية	السياسة والعمارة	اثر النظام السياسي في الهوية المعمارية	علي 2010	13
ركز على الجانب التخطيطي يضع منهاجاً واضحاً لتحقيق الهوية في الابنية الديمقراطية	اهمية الفضاءات العامة في تحقيق الديمقراطية السياسية واهميتها في تشكيل الهوية والمشاركة الوطنية شروط نجاح تلك الفضاءات (توفر المباني والمرافق العامة والخدمات وسهولة الوصول والبنية التحتية الجيدة ومساحات النشاط الديمقراطية والبنية العمرانية التي تحفظ الذكريات والتراث) اما الفضاءات الداخلية (الحجم والموقع والنمط والرموز والطرز)	بعد الحرب	11 اوعاصمة اوها برلين	الديمقراطية في الفضاءات العامة	الديمقراطية والعمارة	Democracy & Public Space	Parkinson 2012	14
اهمل تحقيق الديمقراطية في الابنية الأخرى لم يتطرق الى موضوع الهوية المعمارية	اكد على المهمة الانسانية للعمارة الديمقراطية والمساواة والحق في الامتلاك مع الحق في وضع التصميم والتغير للمسكن بشرط الاستعانة بجهة مختصة اهمية العمارة العضوية واحترام البيئة دور المهندس في تجنب حدوث فوضى معمارية	المعاصر	أمريكا ومناطق أخرى من العالم	الديمقراطية في ابنية السكن	العمارة الديمقراطية	Democratic Architecture	MacDonald 2012	15
التركيز على الابنية الحكومية واهمال باقي الانواع	اهمية تلك الابنية في عكس الديمقراطية والهوية من خلال عدة نقاط : (وجود الفضاءات والساحات وتنظيمها والبنية المحيطة و العناصر التكميلية والتحف والرموز والديكور والواجهات)	بعد الحرب	المانيا	ابنية البرلمانات والابنية الحكومية	الديمقراطية في العمارة	Democratic in Practice: Ceremony and Ritual in Parliament	Rai&Johnson 2014	16

ملخص الفصل الاول :

من خلال الدراسات السابقة العامة والمتعلقة بالمتغيرات الاساسية بالبحث (الديمقراطية ، الهوية) نجد بان الدراسات التي تكلمت عن الديمقراطية او التحول الديمقراطي اكدت وبالدرجة الاولى على التخطيط الذي يسبق عملية التحول واهمية الاستراتيجية والتي تتناسب مع ظروف كل مجتمع وحكومته ، حيث لا توجد خطة موحدة لكل الدول ، كما اكدت الدراسات على اهمية الاستقرار للتحول للمرحلة التالية من مراحل التحول للديمقراطية . حيث قسمت اغلب الدراسات تلك المراحل الى ثلاثة ، اولها مرحلة ازالة النظام الدكتاتوري او الشمولي ، وثانيا مرحلة التأسيس للديمقراطية ، واخيرا مرحلة تدعيم الديمقراطية . بالاضافة الى اهمية الدستور والقوانين والتشريعات ومتابعتها في حفظ الامن والاستقرار والحقوق والواجبات والحريات في ظل المصلحة العامة . كما اعطت دورا مهما للتثقيف ونشر الوعي الديمقراطي لتفعيل دور المجتمع في المشاركة . كما ان بناء الدولة يسبق بناء الديمقراطية من خلال بناء هيكلية مؤسساتية قوية تقدم الخدمات الاساسية وتؤمن الانتعاش الاقتصادي المطلوب لنجاح الديمقراطية . بهذا نجد ان تلك الدراسات وفرت قاعدة معلوماتية لمراحل ومقومات ومرتكزات الديمقراطية والمشاكل التي تواجهها ، على الرغم من عدم وجود دراسة شاملة لكل ماورد . اما بالنسبة للدراسات العامة والمتعلقة بالهوية فقد ركز بعضها على ماهية الهوية وانواعها وخصائصها ومقوماتها ، كما ركز البعض الاخر على المشاكل والازمات التي تواجهها تفصيلا . حيث انها اكدت على اهمية وجود الهوية سواء فريدة او ثقافية او جماعية ، كما اكدت ان اغلب المشاكل والازمات كانت لاسباب مختلفة تربوية وبيئية وثقافية واجتماعية لكن السبب الرئيس يعود الى مرض بالذاكرة وقلة بالثقة وتقدير الذات ، حيث ان الاستمرارية الزمنية هي مهمة لمعالجة اغلب المشاكل كتمص الاخر والتباين والشخصية السلبية ، كما اكد بعضها على دور الزعماء والمثقفين في حفظ الهوية والسيطرة على مايرد حديثا من خلال التصفية وبما يتناسب مع المجتمع بحيث يؤمن التمازج مع الاخر ويحفظ الهوية بنفس الوقت . بهذا نجد بانه لم تكن هناك مصادر شاملة لهذا الموضوع ، لكنها مجتمعة قدمت قاعدة معلوماتية يمكن الاستفادة منها في موضوع البحث .

اما فيما يتعلق بالدراسات الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات الاساسية فيما بينها (علاقة النظام السياسي او الديمقراطي بالعمارة او هويتها) ، فانها كانت متنوعة في التعبير عن ماهية الديمقراطية في العمارة ، وانحصرت في خمسة توجهات اساسية ، كان اولها يؤكد على اهمية الاستراتيجية الديمقراطية واتباعها في كل المراحل ، ابتداء من تحديد الخطة العامة ووضع القوانين والتشريعات التي تتعلق بالبناء كعمارة وتخطيط الى وضع التصاميم والتنفيذ ، حيث اكدت على اهمية المشاركة للمجتمع والمشروط بالتثقيف والتدريب لتطوير مهارات المشاركة لديهم وبالتعاون مع المختصين ، بالاضافة الى المساواة والتي شملت مستويات مختلفة في تطبيقها . اما التوجه الثاني والذي ذكرته مصادر اخرى فأكدت ان الديمقراطية تعكس معماريا وتخطيطيا من خلال مجموعة من الخصائص الشكلية والتخطيطية كالشفافية والتعددية وسهولة الوصول ، ثالثها يؤكد على وجود بعض الفضاءات لممارسة النشاط الديمقراطي وتقديم الخدمات الاساسية فيها سواء داخل المبنى او خارجه وعلى مستوى التصميم الحضري . اما التوجه الرابع كان يتبنى توجهات العمارة العضوية في الشفافية والوضوحية من خلال الصدق في التعبير عن الموقع ماديا وروحيا والاندماج معه والتكامل مع خصائصه الطبوغرافية والمناخية والمواد المتوفرة بالاضافة الى تاريخ المنطقة ورموزها . اما التوجه الاخير اكد على مفهوم الحرية واهميتها في عكس الديمقراطية وربطها بالتجربة الامريكية من خلال تبني الرأسمالية واستخدام التكنولوجيا ، حيث تعرض هذا التوجه للكثير من الانتقاد واعتبار الرأسمالية متناقضة مع الديمقراطية بأكثر من وجه بالرغم من انها توفر الانتعاش الاقتصادي اللازم لنجاح الديمقراطية ، حيث اشترط وجودها بعملية السيطرة والتحديد من خلال الحكومة والقوانين والتشريعات وبما لا يتعارض والمصلحة العامة .

وبهذا نجد قلة المصادر التي طرحت موضوع التحول الديمقراطي وعلاقته بالهوية المعمارية ، حيث ان بعض المصادر تكلمت وبشكل سطحي عن الموضوع ومن خلال اشتراط وجود عناصر التراث والتاريخ والذاكرة في الواجهات وخاصة المباني الحكومية والعامة لتقوية الشعور بالوطنية والذي يعزز بناء الديمقراطية . حيث انه لم نجد دراسة شاملة تقدم الفهم العميق للديمقراطية والتحول الديمقراطي وعلاقته بالعمارة وبالتالي بهويتها .

وعلى ضوء ماورد يمكن ان نحدد مشكلة البحث وهدفه وفرضية البحث بما يلي :

- المشكلة البحثية :

ماهي العلاقة بين الديمقراطية كفكر ومبادئ والعمارة كنتاج خلال عملية التحول للديمقراطية وضمن المجتمعات المختلفة وبالتالي تأثيره على الهوية المعمارية بشكل عام وفي اقليم كردستان العراق بشكل خاص ؟

- هدف البحث :

رصد علاقة التأثير لمؤشرات الفكر الديمقراطي على العمارة للتوصل الى المفردات التفصيلية لقياس العمارة الديمقراطية وتأثيرها على الهوية المعمارية ضمن عملية التحول للديمقراطية وبالتالي مفردات قياس الهوية في تلك العمارة ، بالإضافة الى توضيح تأثير مؤشرات الفكر الديمقراطي على هوية العمارة وبالتالي استنباط العلاقة بين العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية بشكل عام وفي اقليم كردستان العراق بشكل خاص.

وهذا يمكن تحقيقه من خلال عدد من الاهداف الثانوية :

- طرح الفكر الديمقراطي وفلسفته ومبادئه ومرتكزاته وانواعه ومراحلها واليات تحقيقه في العمارة وضمن المراحل التاريخية لظهور المفهوم . بالإضافة الى توضيح مفهوم التحول السياسي والتحول الديمقراطي ومراحلها وخصائصه وتأثيراتها
 - وضع اطار عام للابعد المفاهيمية للهوية ضمن انواعها ومبادئها ومفرداتها لمعرفة خصائصها ومؤثراتها للاستفادة منها بالفصل اللاحق في كشف العلاقة بين العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية.
 - تحديد طبيعة تأثير الفكر الديمقراطي سلبي او ايجابا على العمارة وهويتها ضمن المجتمعات المختلفة وضمن مراحل التحول لمعرفة الاسباب والنتائج . وبالتالي قياسها في مجتمع معين ومكان معين وضمن مرحلة من التحول الديمقراطي المعينة لمعرفة واقعها وتأثيراتها .
- حيث سيتم اختبار الدراسة في العراق وبالتحديد اقليم كردستان ، وذلك للاستفادة منه في المرحلة الراهنة من التحول الديمقراطي ، من خلال التعرف على الخيارات والبدائل لما يمكن ان تؤول اليه العمارة وهويتها ، لتجنب الاحتمالات السيئة وتوضيح الخطوات الاساسية لدعم الخيار الافضل ووضع قاعدة معلوماتية لترسيخ عمارة بهوية ضمن النظام الديمقراطي .

- فرضيات البحث :

تؤثر الديمقراطية كفكر على العمارة في اقليم كردستان العراق ويتناسب هذا التأثير والمرحلة التي يمر بها من مراحل التحول الديمقراطي ، كما تؤثر على الهوية المعمارية ويرتبط هذا التأثير وطبيعته سواءا كان سلبي او ايجابا بنضج التجربة الديمقراطية والمرحلة التي يمر بها ضمن مراحل التحول للديمقراطية وطريقة ظهور الديمقراطية فيه من جهة وطبيعة المجتمع وفهمه واستيعابه للفكر الديمقراطي من جهة اخرى ، ومن خلال الفرضيات الثانوية:

- تؤثر مرحلة التحول السياسي واسلوب ظهور الديمقراطية فيها على العمارة ومسيرتها وتطورها بشكل مباشر وبالتالي تحول في مفهوم الهوية المعمارية .
- يعد الفكر الديمقراطي مؤثرا اساسيا في تحول مفهوم الهوية في العمارة ضمن مجتمع ما وفي مكان وزمان معينين .
- يرتبط هذا التحول في مفهوم الهوية بنضج التجربة الديمقراطية وتقبل المجتمع لها وطبيعة فهمه العميق لمبادئها ومرتكزاتها وما يمكن ان يدعمها من دور النظام السياسي والذي يعد اساسيا في توجيهها ووضع الاطر العامة ومتابعتها ، والا سيصبح التغيير غير ممنهج وسطحي وينتج نتائج فوضوية وسلبية .
- تؤثر الديمقراطية من خلال تأثير مرتكزاتها الاساسية (الاستقرار ، الحرية ، القانون) ومبادئها في (الشفافية والتعددية والمشاركة والمساواة) على العمارة وبالتالي على هويتها .

الفصل الثاني

التحول الديمقراطي

هيكلية البحث
الفصل الثاني

التحول الديمقراطي

مقدمة الفصل الثاني

النظام السياسي

انواع

مقومات

مفهوم

الفكر والنظام الديمقراطي

انواع

تاريخ

مفهوم

مرتكزات

مبادئ

خصائص

الديمقراطية في المجتمعات المتعددة الثقافات

تأثيرات

التحول السياسي

التحول الديمقراطي

مفهوم التحول

مراحل التحول الديمقراطي

انماط التحول الديمقراطي

ملخص الفصل الثاني

الفصل الثاني : التحول الديمقراطي

مقدمة :

نظرا لاهمية النظام السياسي في تنظيم حياة المجتمعات وتحديد السلوك العام لها في جميع الحقول ومنها العمارة ، تناول الفصل الثاني دراسة النظام السياسي كمفهوم عام فلسفي وفكري بالإضافة الى الية التحول السياسي من نظام الى اخر وخاصة الى النظام الديمقراطي . حيث سيتم التطرق الى الديمقراطية والنظام الديمقراطي بشكل تفصيلي للتوصل الى مفردات التحول الديمقراطي ، والذي سيتم دراسة تأثيره على العمارة وهويتها لاحقا .

2-1 النظام السياسي :

2-1-1 مفهوم النظام السياسي :

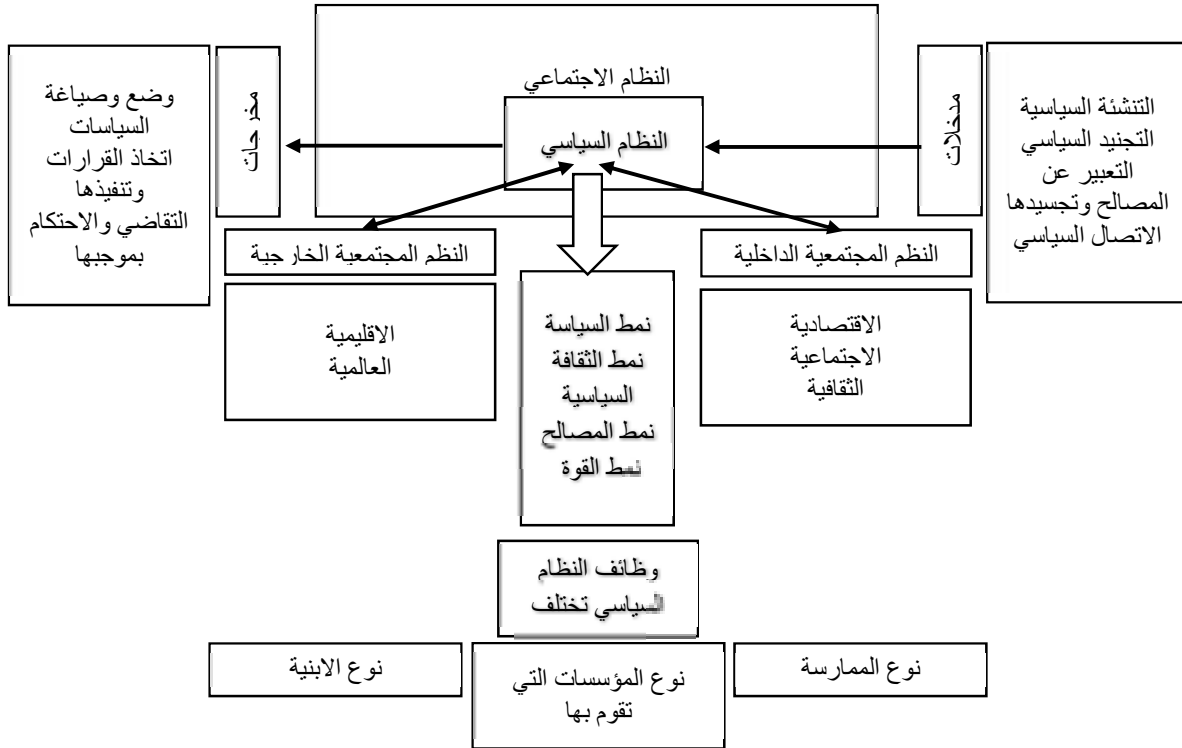
الأصل في مصطلح "النظام" أنه ظهر في مجال العلوم الطبيعية ، بيد أنه سرعان ما انتشر وشاع استخدامه في مختلف فروع المعرفة [عبد المطلب 1985، ص45] . أن محاولات الفقه الدستوري تحديد مدلول النظام السياسي أدى إلى اختلاف وتباين تلك المحاولات التي يمكن تصنيفها إلى معينين .

المعنى الضيق التقليدي "الدستوري" يعرف النظام السياسي بأنه نظام الحكم في الدولة وهو يتطابق مع مدلول القانون الدستوري الذي يتضمن القواعد المتعلقة بنظام الحكم في الدولة ، دون الاهتمام بأهداف السلطة وغايتها ، و مجالات نشاطها ، ولا بالقوى الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في كيفية سير السلطات العامة [محمود 1985، ص4] . فالمدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية أي السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية [مال 1987، ص39] .

أخذ مفهوم النظم السياسية أبعادا جديدة حيث أن تحديد طبيعة النظام السياسي لبلد معين لم تعد تتوقف على تحليل النصوص الدستورية المنظمة للسلطة بل البحث في كيفية تطبيقها الفعلي ومدى تأثير مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، و معرفة دور مختلف القوى الفاعلة فيه وخاصة النظام السياسي [محمود 1985، ص7] . ويتوقف بقاء النظام واستقراره على مدى كفاءة النظام في أدائه لوظائفه . وتأتي النظم السياسية إما معبرة عن تاريخ طويل لواقع سياسي تسوده صراعات قوى فعلية ، و أن هذا الواقع هو الذي يفرز الدساتير ، وإما أن تأتي النظم السياسية نتيجة قوى اقتتعت وأمنت بفلسفة سياسية معينة [عادل 2001، ص256] .

تأسيسا على ما سبق يمكن أن نستنتج مجموعة من الملاحظات حول مفهوم النظام السياسي وهي:

- 1- أن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من التفاعلات والعلاقات والأدوار المرتبطة بظاهرة السلطة ، كما أنه جزء من نظام كلي هو النظام الاجتماعي.
 - 2- تقوم النظم السياسية بتأدية عدد من الوظائف المتشابهة غير أنها تختلف في مدى ممارسة كل وظيفة وأنواع الأبنية والمؤسسات التي تقوم بها [الخرجي 2004، ص56].
 - 3- أن كل نظام سياسي يتكون من عدد من الأبنية و المؤسسات السياسية و يمكن المقارنة بين النظم السياسية على أساس مدى تعقد البناء السياسي و مدى تمايز المؤسسات السياسية.
 - 4- تستند أغلب النظم السياسية إلى أربعة عناصر أساسية هي (نمط المصالح ، نمط القوة ، نمط السياسة و نمط الثقافة السياسية:)
 - 5- لا تتواجد النظم السياسية في فراغ وإنما في بيئة تتأثر بها و تؤثر فيها ، ورغم تناوله كنظام مستقل ، إلا أنه يتفاعل مع النظم المجتمعية الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومع النظم الخارجية سواء الإقليمية أو العالمية [الخرجي 2004، ص67].
- بهذا يتضح أهمية النظام السياسي في تنظيم حياة المجتمعات وتحديد السلوك العام في كافة الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، وتعتبر العمارة احد الحقول التي تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بنوع النظام السياسي ، فتعقيد الابنية وتمايزها وطرازها وهويتها تحدها وجود القوانين والتشريعات بالإضافة الى متابعتها والية تطبيقها ، كما يصوغ خطوطها العامة طبيعة الفكر السياسي ونوع النظام السياسي .



مخطط (1-2) : النظام السياسي كمدخلات ومخرجات وتأثيرات (اعداد: الباحثة)

2-1-2 مقومات النظام السياسي :

النظام السياسي يقوم على العلاقة بين الدولة ومؤسساتها من جهة والجانب الفكري من جهة أخرى ومدى تفاعلها مع المجتمع بصيغة تشريعات وقوانين . ويعتمد النظام السياسي على مجموعة هامة من المؤسسات الاجتماعية التي تعتني بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما والعمل على تنفيذها عن طريق دعم قراراتها بالشرعية القسرية [الموند،2005،ص16] . ان النظام السياسي يقوم على ثلاثة مقومات ، وهي الفكر السياسي حيث يمثل الفكر السياسي المقوم الرئيسي للنظام السياسي والخلفية الايدولوجية للنظريات السياسية والتي يمكن ترجمتها إلى قوانين وتشريعات وآلية للتطبيق ، وثانيا مؤسسات الدولة وآلية تطبيقها للقوانين والتشريعات ، أما المقوم الثالث فيتمثل في المجتمع المتفاعل مع النظام السياسي وحسب الفكر السياسي لذلك النظام [علي،2010،ص31] .



مخطط (2-2): مقومات النظام السياسي (المصدر: علي،2010،ص31)

اولاً: الفكر السياسي :

الفكر "Idea" هو مجموعة الآراء والأفكار التي صاغها العقل البشري لتفسير الظاهرة السياسية، وعلاقتها بالعالم والمجتمع من حيث قوتها ووجودها وعدمها ووظائفها وخصائصها والقائمين بها [الجاور،2004،ص19]. ان الفكر السياسي قد يكون مستقاة من التصورات المثالية، او من واقع التجارب السياسية، ويتحدد الفكر السياسي بالظروف الزمانية والمكانية والأديان والمذاهب والعقائد المختلفة، ويتسمى بها من حيث الزمان كالقول بالفكر السياسي القديم او الوسيط او الحديث والمكان كالقول بالفكر السياسي الأوروبي ، او الفكر السياسي المصري ، الناحية

الدينية والمذهبية كالقول بالفكر السياسي الإسلامي ، الناحية العقائدية كالقول بالفكر السياسي الاشتراكي أو الفكر السياسي الصهيوني [الحمداي، 2003، ص19] .

يكون الفكر السياسي النظرية والأيديولوجيا السياسية التي تمثل تصورا واضحا للأطر العامة للفكر السياسي والفلسفة السياسية وبذلك تعمل النظم لتطبيق النظريات السياسية إلى أشكال مادية وقرارات وتشريعات تضمن تطبيق الفكر السياسي ، حيث تتكون العلاقة بين الفكر العميق والفكر السطحي والبنية النهائية للفكر السياسي من خلال وجود تصور واضح لهذه العلاقة [علي، 2010، ص32] .

حيث يتأثر الفكر السياسي بعوامل فكرية جوهرية وعوامل زمانية ومكانية ، وان الفكر السياسي له الأثر الكبير على القرارات السياسية للأنظمة المختلفة والتي تتأثر بالخلفية الفكرية للمجتمع مما يؤثر على نتائجها الفكرية والمادية ومنه عمارة هذه المجتمعات في ذلك الزمان والمكان [إسيوني، 1984، ص28] .

وبهذا فان العمارة تتأثر بشكل مباشر بالفكر السياسي من خلال النظرية والأيديولوجية التي يتبعها والتي تجسد على شكل قوانين وتشريعات ، بالإضافة الى الية تطبيقها ومتابعتها ، فكل هذا يحدد النتائج المادي لهذا الفكر ، وتعتبر العمارة الواجهة المادية للفكر السياسي وطبيعته واسلوب عمله .
أ - النظرية السياسية :

ترتبط النظرية السياسية مع الفكر السياسي بعلاقة فكرية تمثل فيها النظرية السياسية الجانب الموضوعي والظواهر الأكثر وضوحا في معالمها وتتأثر بعوامل الزمان والمكان والفكر السياسي للوصول إلى الأيديولوجيات السياسية ومن ثم آلية تطبيق الفكر والنظرية [علي، 2010، ص33] . حيث يمكن تعريفها بأنها البناء التصوري الذي يبينه الفكر السياسي ليربط بين مبادئ ونائج سياسية معينة [الحمداي، 2003، ص28] . يحتاج الفكر إلى تمثيل وجملة تحولات ضمن تسلسل يمكن الفكر من الوصول إلى هدفه ضمن آليات تابعة من أصول الفكر [إسماعيل، 1979، ص12] .

ب- الأيديولوجيا السياسية:

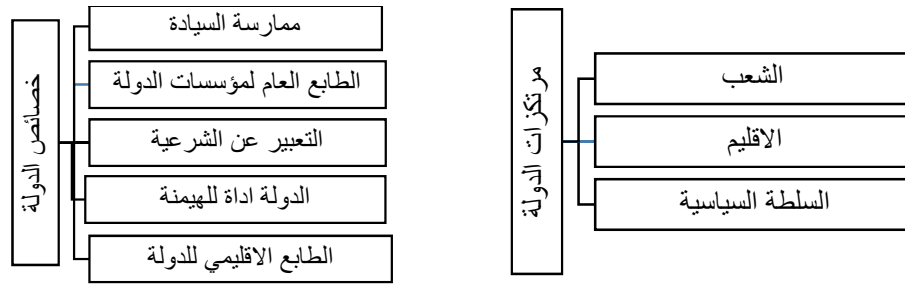
انتشر استعمال هذا المصطلح بحيث أصبح لا يعني علم الأفكار فحسب بل النظام الفكري والعاطفي الشامل الذي يعبر عن موقف الأفراد حول العالم والمجتمع والإنسان ، بحيث يؤثر على هويتهم وسلوكهم السياسي وتحدد إطار علاقاتهم السياسية بالفئات والعناصر والأيديولوجيات السياسية [الحمداي، 1996، ص60] . يمكن تمييز الأيديولوجيا عن مجموعة الأعراف والتقاليد في المجتمع من خلال الرغبة القوية لدى معتقيها لتغيير او تحويل العالم طبقاً لقيمهم السياسية ، وبهذا فإن الأيديولوجية تقوم بدور رئيس في تحديد الحاكم ونوع الحكم وكيفية ممارسة السلطة . كما ان هناك علاقة قوية ما بين الثقافة السياسية والأيديولوجية المهيمنة التي تتوجه الى الجماهير لنشر هذه المفاهيم والأفكار والقيم الأيديولوجية ،ومن خلال تفاعل الأفراد معها يشكلون الإسناد الرئيس للنظام السياسي [علي، 2010، ص34] .

ثانيا: الدولة والمؤسسات :

تمثل الدولة احد اركان النظام السياسي ومقوماتها فالدولة هي جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة (الشعب) في مكان جغرافي محدد (الاقليم) ويخضعون لسلطة سياسية معينة (السلطة السياسية) [إسيوني، 1984، ص19] . وتكون هذه السلطة ضمن أنظمة ومحددات تكون الاطر العامة للنظام السياسي وتؤكد الدراسات ضرورة وجود ثلاثة مرتكزات للدولة هي الشعب والاقليم والسلطة السياسية ، مخطط (2-3) ، [ثروت، 1970، ص23] . يمثل مقوم الدولة ومؤسساتها ، الإطار القانوني التنفيذي للفكر السياسي والذي يتكون من خلال العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع وان نوع العلاقة مع المجتمع والتفاعل معها يمثل الية تطبيق الفكر السياسي من خلال مؤسسات الدولة ، وتبرز أهمية الدولة ككيان سياسي اجتماعي معبر عن الفكر السياسي ومتفاعل مع تطلعات ورغبات المجتمع ، [علي، 2010، ص60] .

وتتسم الدولة بخمس خصائص أساسية تميزها عن المؤسسات الأخرى:

- 1- ممارسة السيادة : فالدولة هي صاحبة القوة العليا غير المقيدة في المجتمع.
- 2- الطابع العام لمؤسسات الدولة: وذلك على خلاف المؤسسات الخاصة للمجتمع المدني. فأجهزة الدولة مسؤولة عن صياغة القرارات العامة الجمعية وتنفيذها في المجتمع .
- 3- التعبير عن الشرعية : فعادة (وليس بالضرورة دائما) ما ينظر إلى قرارات الدولة بوصفها ملزمة للمواطنين حيث يفترض أن تعبر هذه القرارات عن المصالح الأكثر أهمية للمجتمع.
- 4- الدولة أداة للهيمنة : حيث تملك الدولة قوة الإرغام لضمان الالتزام بقوانينها، ومعاقبة المخالفين.
- 5- الطابع "الإقليمي" للدولة: فالدولة تجمع إقليميا مرتبط بإقليم جغرافي ذي حدود معينة تمارس عليه الدولة اختصاصاتها. كما أن هذا التجمع الإقليمي يعامل كوحدة مستقلة في السياسة الدولية.



مخطط (3-2) : أ- مرتكزات الدولة ، ب- خصائص الدولة اعداد: الباحثة

اذن فالدولة هي مؤسسة ذات سيادة وتتكون من مجموعة من المؤسسات المسؤولة عن صياغة القرارات ومتابعتها ضمن اقليم جغرافي معين وفي فترة زمنية معينة .

ثالثا: المجتمع :

وهو مجموعة من الأفراد تعيش في موقع معين تتربط فيما بينها بعلاقات ثقافية واجتماعية، يسعى كل واحد منهم لتحقيق المصالح والاحتياجات .والى حد ما هو متعاون ، فمن الممكن أن يُتيح المجتمع لأعضائه الاستفادة بطرق قد لا تكون ممكنة على مستوى الأفراد [سليمان ،1989،ص23]. ويمكن القول بان ليس هناك نشاط سياسي او غير سياسي ، "فجميع النشاطات الإنسانية يمكن تسييسها" [سليمان ،1989، ص31]. ان المجتمع يعمل كمقوم للنظام السياسي من خلال التفاعل مع مؤسسات الدولة وذلك بعد ان اصبح المجتمع جزءا اساسيا في العملية السياسية وتسييس الفعاليات الإنسانية المختلفة الثقافية والفنية والعمرانية والتخطيطية ويؤثر المجتمع المنظم في القرار السياسي من خلال تكوين المجتمع السياسي الذي يمثل وحدة اصغر من المجتمع وعلاقة التفاعل بين النظام السياسي والمجتمع والذي بدوره يحدد مدى تعبير النظام السياسي عن المجتمع ومدى تعبيره عن الفكر المجتمعي من خلال المنتجات المادية الفيزيولوجية والفنية وتمثل العمارة والمباني الخدمية جزءا منها [علي،2010،ص63].

2-1-3 أنواع النظم السياسية:

اولا: انواع النظم السياسية من حيث ممارسة السلطة :

آ- الحكم الفردي (المونوقراطية) :

يقوم الحكم الفردي على قاعدة اساسية هي انفراد شخص واحد بممارسة السلطة ، بوصفها حقا شخصيا ، فيعد الى حصر جميع السلطات بين يديه وبياسرها بنفسه ، حتى وان كان محاطا بالمساعدين والمستشارين . فسلطة الدولة

تحدد بمميزات ذاتية يتمتع بها الحاكم الفرد ، وهذه المميزات تكون وراثية او مكتسبة ، وتأخذ المونوقراطيات التقليدية واحدة من صورتين : الملكية المطلقة او الدكتاتورية [المشهداني، 1990، ص110].

1- الملكية المطلقة :

تستند النظم الملكية المطلقة على الوراثة ، اي انتقال السلطة من السلف الى الخلف حسبما تقرره القواعد المعمول بها في انتقال الملك . ورئيس الدولة في ظل هذا النظام - سواء ا سمي اميرا او ملكا او غيره ، هو مصدر السلطات ، وصاحب الارادة المسيرة لنظام الحكم . فسلطاته غير محدودة ، يعمل بلا معقب او رقيب ، لان السلطة لاتصدر عن الشعب ، بل يستمده الملك من الاله ومن اسلافه بموجب قواعد الوراثة ، ولكونه فيما يزعم معصوما من الخطأ ، فهو لا يكون مسؤولا امام احد وعلى الجميع اطاعته والخضوع الى ارادته.

وقد سادت الملكية المطلقة في جميع انظمة الحكم في العصور القديمة والوسطى ، الا انها اختفت او تحولت الى ملكية دستورية مقيدة في كثير من البلدان في العصور الحديثة . ومع ذلك فما تزال بعض الممالك تأخذ بالحكم المطلق الى اليوم ، كما هي حال مملكة ال سعود [المشهداني، 1990، ص11] .

ان بعض الفقهاء حاول ان يميز بين الملكية المطلقة والملكية الاستبدادية ، على اساس خضوع الملك المطلق للقانون - الذي وضعه بنفسه - وعدم خضوع الملك المستبد له [خليل، 1956، ص125] .

2- الدكتاتورية:

ان الدكتاتورية صورة من صور الحكم الفردي ، حيث ان القوة والعنف هي اساس السلطة في الدكتاتورية . ان الدكتاتورية نظام شخصي لايرتكز على الشعب ، ولا يعترف بالارادة العامة ، وان كان يميل الى اضعاف الطابع الشعبي على تكوينه وعلى اعماله ، وعلى الرغم من كونه لايمثل الشعب فهو يلجأ الى تشكيل المجالس النيابية ، وتقرير نظام الانتخابات ، وكثيرا مايعمد الى اسلوب الاستفتاء السياسي . والحقيقة ان هذه الاساليب ليست الا للتظاهر بان الدكتاتور يحكم بارادة شعبه ، والصحيح ان هذا الشعب مغلوب على امره ، ومسير [المشهداني 1990 ص12]. حاول البعض تقسيم الدكتاتوريات الحديثة الى نوعين :

الاول : الدكتاتوريات المذهبية : وهي الدكتاتوريات التي تستند الى ايدلوجية شمولية ، تلف المجتمع في جميع نواحي حياته وتتدخل في تفكير الافراد والجماعات ونشاطهم واتجاههم لتجعلهم خاضعين لحياة (توتاليتارية) كما هو حال العقيدة النازية والفاشية والفرانكوية وبعض دكتاتوريات العالم الثالث [رباط، 1971، ص681-682]. اما الثاني : الدكتاتوريات التجريبية : وهي الدكتاتوريات التي لا تستند الى منهج علمي او عقيدة معينة ، بل تلجأ الى التجربة والخبرة الشخصية والممارسات الانية ، ومن ابرز امثلتها الدكتاتوريات التي يقيمها العسكريون بعد نجاح انقلاباتهم . ولانزاع ان الدكتاتورية اسرع في تحقيق سياستها من الديمقراطية - لتركيز السلطات في يد الدكتاتور ، وانعدام اية رقابة عليه- لذلك فمن المحتمل ان تتحقق في ظلها بعض الانجازات التنموية التي تخلده وخاصة في مجال العمارة . كما انه نظام استثنائي مؤقت يختلف عما سبقه وما سيأتي بعده . وهو يعتمد على شخص الدكتاتور يبقى ببقائه ويزول بزواله [العصفور، 1980، ص144] .

نستنتج بان النظم الدكتاتورية وخاصة المذهبية حققت انجازات تميزت بطابع خاص في مجال العمارة ، وعادة ماتمثل طبيعة النظام الدكتاتوري القاسي والمتسلط ، بالاضافة الى كونها تعبر عن طبيعة فكر القائد وانتماء آتة واولوياته ومبادئه .

ت- حكم الاقلية :

في حكم الاقلية يتولى السلطة عدد محدود من الافراد ، بحيث لايتفرد بها حاكم واحد كما هو الحال في النظام الفردي ، ولاتكون بين ايدي الشعب كما هو الحال في النظام الديمقراطي . وحكومة الاقلية تعني ان زمام السلطة بين ايدي فئة قليلة ، سواء تمثلت هذه الفئة في طبقة متميزة على اساس نبل الاصل او العلم او الفروسية او في الذين يملكون ثروة محددة او نصابا ماليا معيناً . فاذا كانت السلطة محصورة في طبقة من المتميزين من حيث

الاصول او العلم او غيره ، سميت بالحكومة الارستقراطية . وقد كان يراد من الارستقراطية عند الاغريق حكومة افضل الناس من الحكماء ، اما الاوليجارشية الاقلية من الاثرياء والتي لاتعمل عادة الا لصالحها [يديوي1962ص154]. وحكم الاقلية يعد حلقة وسطى ، تمهد للانتقال من الحكم الفردي الى الحكم الديمقراطي ، مرت بها معظم الدول الغربية ، وتفاوت طول تلك الفترة واستقرارها في الدول المختلفة ، فانجلترا مثلا تحولت السلطة فيها من الملكية المطلقة التي تركز جميع السلطات في يد الملك الى حكم للاقلية من اعضاء البرلمان ، سواء في ذلك الارستقراطية المتمثلة في مجلس اللوردات المكون من النبلاء ورجال الدين او الاوليجارشية المتمثلة في مجلس العموم ، المكون من بين البرجوازيين ، وذلك لان الانتخاب مقيد بنصاب مالي . ولم تكن هذه المرحلة الا توطئة للانتقال الى الحكم الديمقراطي ، حيث تقلصت اختصاص مجلس اللوردات الى حد كبير ، واصبح مجلس العموم اكثر تمثيلا للناس بالغاء شرط النصاب المالي ، وقرار مبدأ الاقتراع ، وجعل الشعب مصدرا لجميع السلطات [المشهداني1990،ص17]. بهذا فان تلك الفترات اختلفت بطبيعة تأثيرها على جميع الحقول ومنها العمارة من خلال علاقة ذلك بطول فترة الحكم ودرجة الاستقرار فيها قبل تحوله للحكم الديمقراطي .

ث- الحكم الديمقراطي :

على خلاف الحكم الفردي حيث تكون السلطة في يد فرد واحد ، وحكم الاقلية حيث تباشر السلطة من قبل فئة محدودة من الافراد ، ويتولى الشعب في الحكم الديمقراطي السلطة المباشرة ، او بواسطة ممثلين ، بوصفه صاحب السلطة ومصدر السيادة . والديمقراطية اصطلاح اغريقي الاصل ، يعني حكم الشعب ، وقد مر عليها ادوار عديدة كان لها في كل دور مفهوم يختلف عن مفهومها في الادوار الاخرى ، وتختلف في مفهومها باختلاف البلاد المطبقة فيها ، ومن ثم صار لها تعريفات عديدة ، لعل اكثرها شيوعا هو تعريف الرئيس الامريكى ابراهام لنكولن ، ان الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب ، [رسلان1971،ص33].

ولقد عرف الاغريق القدماء الديمقراطية وكتب عنها فقهاءهم ، هيرودوت ، افلاطون وارسطو وغيرهم . ووصف الكثير من مدتهم السياسية بانها ديمقراطية ، على الرغم من انها لم تكن الا تعبيرا عن تحكم الارستقراطية ، وان ممارسة الديمقراطية فيها كانت محدودة ، لان السلطة لم تكن الا بايدي فئة محدودة من الافراد هم المواطنون الاحرار فقط [المشهداني1990،ص17]. اما الديمقراطية بمعناها الحديث فهي وليدة العصر الراهن ، وتطبيقها فيه يعد معيارا لمشروعية النظام السياسي . اذ يتجه عالم اليوم على اختلاف كتله السياسية والمذهبية ، شرقية وغربية وجنوبية ، نحو اقامة انظمة حكم ديمقراطية ، او التطلع اليها ، او العمل على وضع الاسس اللازمة للانتقال اليها [المشهداني1990،ص18].

ثانيا: انواع النظم السياسية من حيث الفكر :

يتناول البحث الانظمة السياسية المعاصرة والتي استندت إلى أسس علمية وإنسانية في بلورة فكرها وتطبيقه ومنها :

1- الفكر الاشتراكي :

يعد الفكر الاشتراكي من الأفكار التي تعاملت مع الإنسان والمجتمع والنظام السياسي ، فالفكر الاشتراكي يؤمن بضرورة عدم الفصل بين المادة والفكر في تطور الحياة والواقع البشري . فقد أكد "انغلز" " Engels " بأن الشكل يعرف من خلال مظاهره الحسية وواقعه المادي والتاريخي ، فالشيء هو مانراه من أشكال وأوصاف وعلامات ، وبذلك فإن الفكر الاشتراكي يرفض الجوانب الروحية والميتافيزيقية [مفرج،2006،ج13،ص16]. كان للفلسفة الاشتراكية الأثر في كيفية التعامل مع الطبقات الاجتماعية والسلطة الدينية وعلاقتها بالسلطة السياسية وكانت الافكار الاشتراكية لها دور كبير في انفجار الثورات الأوروبية والتعبيرات الفكرية الجديدة في العالم المعاصر وظهور طبقة العمال كمكون رئيس للمجتمع [مفرج،2006،ج13،ص16].

ويؤكد المذهب الاشتراكي على تحقيق العدالة عن طريق القضاء على النظام الرأسمالي وسيطرة طبقة معينة على رؤوس الاموال وذلك عن طريق تقليل الفجوة بين طبقات الشعب وسيطرة النظام السياسي على وسائل الانتاج والملكية الخاصة واعلاء مصلحة المجتمع على المصلحة الفردية الخاصة ، مما يعطي للنظام السياسي امكانية تحقيق انجازات يعجز الفرد عن تحقيقها [يدوي، 1970، ص335] .

ان هذا الاسلوب في الادارة وتنظيم الامور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أدى بالدولة الى اتباع النمطية والنظام الواحد في الادارة واتخاذ القرارات مما أدى الى نمطية النتائج الثقافية والاقتصادية والمرتبطة بنظام واحد والذي اثر على عمارة الدول الاشتراكية في العصر الحديث وخلق فيها النمطية والتوحد في الشكل المعماري على الرغم من اختلاف المكان والفكر الاجتماعي والانتماء القومي غير ان الفكر الاشتراكي سيطر على النتائج المعمارية واثر على هويتها المعمارية لتعبر عن الطبقية الواحدة في المجتمع وبرزت أهمية المجتمع على الفرد وعملت الى الغاء القرارات الفردية والحرية الانسانية في تعبيرية العمارة مما أدى إلى نوع من النمطية والتشابهة في المنهج الفكري للقرارات التصميمية [علي، 2010، ص28] .

فبغض النظر عن الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، وبالحد _ الى درجة كبيرة _ من الحرية الفردية ، فقد طغى التصميم الموحد للأبنية في النظم الإشتراكية ، لنشر المساواة وإزالة الفوارق في أغلب المجتمعات الإشتراكية .

2- الفكر الاسلامي

أمتازت الدول في العالم الاسلامي بكونها تعبر في فكرها وسلطتها السياسية عن تعاليم الدين والسنة النبوية ، الا ان التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وتفاعل المجتمعات والثقافات مع بعضها أدى الى ظهور الانظمة السياسية المعاصرة في العالم الاسلامي والتي تبنت في فكرها توجهات سياسية مختلفة اشتراكية وديمقراطية أو توجهات سياسية اخرى فأثرت هذه التغيرات على سياستها وعمارتها ، لم تمنعها هذه التغيرات من التفاعل مع الارث التاريخي الاسلامي والعمارة الاسلامية في بلدانها [عزب، 2007، ص7] .

يتفاعل النظام السياسي في الاسلام مع الفكر الديني الاسلامي وتعاليمه الروحية والفقهية مع الانتماء الزماني والمكاني للعمارة للتعبير عن الهوية المعمارية واستخدام العناصر التاريخية والتراثية واعادة بلورتها وتصويرها في الفكر الاسلامي، أما المجتمع اسلامي فيمتاز بالتزامه بتعاليم الدين والسلطة السياسية التي تمثل ولي الأمر . " الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر " . لذا تمتاز آلية التطبيق في السلطة السياسية في الاسلام بشرعية اولي الامر واحتكامهم بتعاليم الدين الإسلامي والالتزام بها، وأن تطبيق الفكر السياسي للدولة يكون من خلال مؤسسات الدولة الدينية والسياسية والتي تكون مجتمعه معاً [علي، 2010، ص181] .

نستنتج ان النظام السياسي يعبر عن الفكر السياسي الاسلامي والتي تعمل على تنظيم الحياة المادية والإنسانية فيها وتمثل العمارة جزءا اساسيا فيها من خلال القوانين والتشريعات المستمدة من الدين الاسلامي بشكل اساسي اضافة الى التأثيرات الفكرية المعاصرة الاخرى والتي افرزت الانظمة الاسلامية المعاصرة والتي تختلف فيما بينها حسب تلك التأثيرات وحسب العوامل الزمكانية وبالتالي اختلف نتاجها المادي المعماري .

3- الفكر القومي :

ظهرت النظم السياسية القومية في العالم بعد التغيرات السياسية والاجتماعية والفكرية وظهور المجتمعات المتعددة الانتماءات العرقية والدينية والفكرية ، فعملت الدول والنظم السياسية لتوحيد مجتمعاتها من خلال الانتماء القومي للدولة ، والتأكيد على الهوية القومية الوطنية للمجتمع [مفرح، 2006، ج16 ص78] .

امتازت الدول الاوربية بتغيرات في الفكر السياسي واثر الحروب العالمية ، التي كانت نابغة من منطلقات سياسية واقتصادية ، فظهرت الحركات القومية والاشتراكية والديمقراطية كنتيجة لهذه التحولات وظهرت النظم السياسية ذات الافكار والايديولوجيات المختلفة ، ففي فرنسا كانت الثورة الفرنسية وتغير النظام السياسي الى النظام الجمهوري الديمقراطي [علي، 2010، ص184] .

ويمثل التوجه القومي في العمارة ، توجهها اجتماعيا سياسيا من خلال ترجمة الفكر السياسي الحدائفي في العمارة فظهرت في العمارة الحديثة عدة توجهات قومية ومحلية وعلى المستويين الفردي والجماعي، نادت الى ابتكار عمارة تحمل سمات قومية ضمن الحركة الحديثة في العمارة بجانب عدد من التوجهات والحركات المعمارية والفنية التي أكدت على بعض الجوانب القومية في العمارة [احمد، 1999، ص87].

ومن مجمل القول فان العمارة تأثرت بالنظم السياسية القومية من خلال التأكيد على المراجع القومية والتاريخية والمكانية ، وباتباع مبدأ الابداع والتجديد لما هو معبر عن الجانب القومي في المجتمع للتعبير عن القومية والعالمية ، ومن خلال استخدام المعاني الرمزية القومية في العمارة .

4- الفكر الدكتاتوري :

الدكتاتورية ، هي شكل من الحكم المطلق لفرد واحد دون التقيد بالدستور أو القوانين أو أي عامل سياسي أو اجتماعي داخل الدولة التي يحكمها [الموند، 1999، ص309] . حيث ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ، عدد من الأنظمة السياسية التي وصفت من قبل أصحاب المذهب الليبرالي بالدكتاتورية مثل الأنظمة الفاشية في إيطاليا وألمانيا والنظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي السابق ، حيث اتسمت تلك الأنظمة حسب الليبراليين بسمات الدكتاتورية مثل نظام الحزب الواحد ، تعبئة الجماهير بايدولوجيا النظام الحاكم ، السيطرة على وسائل الإعلام وتحويلها إلى بوق للدعاية لصالح النظام ، توجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي للجماهير توجيهاً ايدولوجيا لصالح النظام الحاكم والاستخدام التعسفي لقوة الأجهزة الأمنية من اجل ترويع المواطنين ، يرى أصحاب المذهب الليبرالي ان الدكتاتورية فيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت ملمحا بارزا في العديد من دول العالم الثالث حديثة الاستقلال والتي غلب على اشكال الحكم في معظمها الطابع العسكري كما ان الدول ذات انظمة الحكم الشيوعية والاشتراكية اعتبرت دكتاتوريات أيضا من وجهة نظر الليبراليين [الموند، 1999، ص318].

تعاملت السياسات الفردية الدكتاتورية مع العمارة والهوية المعمارية من منطلق فردي شمولي في الفكر ، وقد اثر هذا المفهوم على صيغة تعامل الحاكم مع العمارة ، وذلك بالاعتماد على القرارات الفردية وعدم إشراك المجتمع في القرار السياسي وفرض الرموز المعمارية على المجتمع بصورة معاني "حسية فردية" مع الاعتماد على آلية التطبيق الملائمة للفكر الدكتاتوري المعتمد على التفرد بالفكر والقرار السياسي [علي، 2010، ص198] .

نستنتج ان النظم الدكتاتورية افرزت عمارة تمتاز بطابع مميز وصارم يعكس مبدأ التفرد في القرار وفرض قوانين ورموز معينة والصرامة في تطبيقها ومتابعتها .

5- الفكر الرأسمالي :

تُعرف الرأسمالية في اللغة الإنجليزية بمصطلح (Capitalism) ؛ وهي من الأنظمة الاقتصادية العالمية، والتي تعتمد على فكرة الملكية الخاصة لكافة العناصر الإنتاجية، مما يساهم في تحقيق الأرباح المالية [Business-2017] .، وتُعرف الرأسمالية أيضاً بأنها النظام الاقتصادي والسياسي الذي يتحكم في كافة مكونات اقتصاد دولة ما، والذي يساهم في توفير أدوات التحكم المناسبة في الأسواق التجارية المتنوعة [Oxford 2017] ، ومن التعريفات الأخرى للرأسمالية: هي البيئة الاقتصادية التي تعتمد على استثمار الملكية الخاصة، لوسائل الإنتاج، وتبادل الثروات، وتوزيعها على المالكين من الأفراد، والمؤسسات، والدول.

كما ويحصر المذهب الفردي نشاط الدولة في اضيق الحدود، وهي اقامة العدل بين الناس وصيانة الأمن في الداخل ، ورد أي عدوان يقع عليها من الخارج، ويحرم عليها التدخل في اية أنشطة أخرى خارج هذا النطاق التقليدي للدولة الحارسة ، وبناءاً على ذلك يحظر على الدولة التدخل في الميدان الاقتصادي او إنشاء المشروعات الاقتصادية والعمرانية المختلفة، او التدخل في مجالات التعليم او الثقافة او الصحة العامة. وذلك لأن هذه المجالات خاصة بالنشاط الفردي الحر لايجوز التدخل فيها، وإلا اعتبر ذلك اعتداء من جانب الدولة على الحقوق والحريات الفردية. [متولي، 1964، ص106].

ان فتح الطريق امام الحرية الفردية ادى الى ظهور تعدد طبقي بين مجتمع تختلف فيه المواهب والقدرات مما ادى الى سيطرة طبقة مالكة ومسيطرة على اخرى فقيرة تاركة الابداع والتميز الى الطبقة المسيطرة فقط معبرة عن افكارهم وتطلعاتهم وادى ذلك الى سيطرة رؤوس الاموال واحتكارها لسوق العمل وسن القوانين والتشريعات بل واصبحت معبرة عن الثقافة والازدهار واحد مظاهرها الثقافية هي العمارة فاصبحت العمارة المعبر الثقافي عن الحرية الفردية والرغبة في التميز فظهرت العمارة المتميزة بأشكالها وارتفاعاتها وموادها البنائية ومعبرة عن الجانب الفردي في الفكر الانساني [علي،2010،ص27].

وبهذا فان الفكر الرأسمالي انتج عمارة فردية ومتنافسة فيما بينها ، مهملة الهوية العامة للمنطقة .

6- الفكر الديمقراطي

سيتم تناول الفكر الديمقراطي والنظام الديمقراطي بالتفصيل

2-2 الفكر والنظام الديمقراطي :

اولا : مفهوم الديمقراطية :

ان مصطلح الديمقراطية ، يعود الى ما قبل (2500 عام) تقريبا ، وان الترجمة الحرفية للمصطلح الاغريقي يتكون من شقين (Demos) ومعناه الشعب و (Kratos) ومعناه الحكم ، فيكون المعنى حكم الشعب لجلال،1959، ص386.

والديمقراطية كانت تعني اشياء مختلفة لأقوام مختلفة في ازمنا وامكنا مختلفة إبدال، 2000، ص9.

بهذا فان الديمقراطية بمعناها الحرفي هو حكم الشعب [مفرد،2006، جص12،15] ، وبمفهومها العام هي العملية السلمية لتداول السلطة بين الأفراد أو الجماعات، التي تؤدي إلى إيجاد نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية ، ويمكن استخدام مصطلح الديمقراطية بمعنى ضيق لوصف دولة قومية أو بمعنى أوسع لوصف مجتمع حر [جمال،2003، ص83]. والديمقراطية كشكل من أشكال الحكم هي حكم الشعب لنفسه بصورة جماعية، وعادة ما يكون ذلك عبر حكم الأغلبية عن طريق نظام للتصويت والتمثيل النيابي والحديث عن المجتمع الحر فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه بصورة منفردة من خلال حق الملكية الخاصة والحقوق والواجبات المدنية (الحيات والمسؤوليات الفردية) وهو ما يعني توسيع مفهوم توزيع السلطات من القمة إلى الأفراد المواطنين [جمال،2003، ص83]. والسيادة بالفعل في المجتمع الحر هي للشعب ومنه تنتقل إلى الحكومة وليس العكس ، أي إن المفهوم الأساسي للديمقراطية يعتمد مشاركة المجتمع في الحكم والقرار والتطبيق.

و تختلف الديمقراطية في أساليب التطبيق والتعبير والعلاقة مع المجتمع ، فوجود المجتمع الديمقراطي قد لا يعني وجود حكومة ديمقراطية والعكس ، فالفكر الديمقراطي الداعي لمشاركة الشعب في الحكم دفع الحكام الدكتاتوريين الشموليين للتشدد بدعم "الديمقراطية" [مفرد،2006، ج15، ص15]. كما إن معظم الأيديولوجيات السياسية المعاصرة اشتملت ولو على دعم بالاسم لنوع من أنواع الديمقراطية بغض النظر عما تناهى به تلك الأيديولوجيات ، حيث كانت التوجهات الديمقراطية بعد النظام العالمي القديم والحرب العالمية الثانية بسبب توجه المجتمعات نحو دولة المؤسسات الديمقراطية على الرغم من سقوط بعضها نتيجة الانقلابات العسكرية أو سيطرة الحزب الواحد .

قد تكون كلمة (الديمقراطية) معروفة لدى معظم الناس ، الا ان مفهومها لايزال يساء استعماله وفهمه ، عندما تدعي الانظمة الدكتاتورية والعسكرية ادعاء انها تتمتع بتأييد الشعب ، وغالبا ماتستخدم كلمة الحرية والديمقراطية وكأنهما تعنيان الشيء نفسه، لكن الواقع غير ذلك ، فالديمقراطية هي مجموعة افكار ومبادئ عن الحرية . ان تعريف الديمقراطية فيه شئ من الصعوبة والغموض لان لكل بلد شكله المناسب من الحكم الديمقراطي وعليه لايمكن ان يكون هناك تعريف محدد لكل المجتمعات العالمية ، لانها شكل غير جامد وليست مضمونا عقائديا ثابتا ، فالديمقراطية لا تنفي عقائد الشعوب وقيمها ، بل ان الديمقراطية تساعد على تنمية الثقافات الوطنية مما زاد الطلب عليها من قبل الشعوب في العالم لبيهارت،2006، ص15]. لذا فان تعريف الديمقراطية من خلال مفهومها يتحدد بجوهر الديمقراطية وقيمها ومبادئها الاساسية ، اما اشكالها وتعبيراتها فانها تخضع لخصوصيات الامم والشعوب والظروف الخاصة بالمجتمعات [الجد،2009، ص92]. كما ان الديمقراطية بجوهرها العميق ممارسة يومية تظال جميع مناحي الحياة ، وهي اسلوب للتفكير وليست اشكالا مفرغة الروح او مجرد مظاهر [منيف،2007، ص9].

واهم التعريفات التي ظهرت للديمقراطية هي : تعريف لبيست بانها (نظام سياسي يقدم فرص دستورية دورية لتغيير مسؤولين الحكومة ، وميكانيكية اجتماعية تسمح لأكثر جزء ممكن من السكان للتأثير على القرارات الرئيسية من خلال اختيارهم للمتنافسين للفوز بالمناصب السياسية) [الجدة، 2009، ص19]. كما عرفها جورج بيردو بأنها (فلسفة ونمط عيش ومعتقد وتكاد تكون عرضا شكلا للحكم) [بيلي، 2004، ص91]. كما عرفت دائرة المعارف البريطانية بأنها (شكل من اشكال الحكم يمارس فيه مجموعة من المواطنين مباشرة حق اختيار القرار السياسي تطبيقا لحكم الاغلبية) ، كما عرفها جوزيف شوميتير الاقتصادي النمساوي بانها (ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف الى الوصول الى القرارات السياسية ، والذي يمكن من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الاصوات عن طريق التنافس) كما عرفها ايضا بأنها (مجموعة من الاجراءات والمؤسسات التي يستطيع الفرد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن الطريق التنافس في انتخابات حرة) [عبدالله، 1997، ص16]. ويرى (بورو) ان الديمقراطية تهدف الى التوافق بين ترتيب السلطة وحقوق الانسان وحرياته وتحقيق مشاركة بينهما في اطار الدولة [مجنوب، 1986، ص118].

وقد وضعت وحدة المعلومات في مؤسسة الايكونوميست البريطانية عام 2006 قائمة تضم دول العالم ، مصنفة الى اربعة اصناف هي : الديمقراطية الكاملة والديمقراطيات المنقوصة والانظمة الهجينة واخيرا الانظمة الشمولية ، ويتم تصنيف دول العالم على اساس خمسة معايير وهي: العملية الانتخابية التعددية ، الاداء الحكومي ، المشاركة السياسية ، الثقافة السياسية والحرية المدنية [Popper، 2009، ص15].

ان النظام الديمقراطي يرتبط بمقومات الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في اشكالها ومظاهرها وفقا للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، ولكن جوهرها يبقى واحد بتحقيق اعلى قدر من الشفافية في الحياة العامة . حيث تتكيف كافة القوى السياسية الفاعلة داخل المجتمع بكافة اشكالها ومستوياتها من خلال عملية ديناميكية وزمنية طويلة مع معطيات البيئة السياسية الداخلية واقليمية ودولية ، لتقرز نموذجا سياسيا له خصوصياته من حيث الشكل والمضمون . ويرتبط هذا المضمون بثلاث حقائق ، الاولى: الاختلاف بين نموذج سياسي واخر بناءا على الاختلاف في التجربة السياسية التي خاضها كل مجتمع ، ثانيا: التغيير السياسي السليم والحقيقي لا يكون تدريجيا حتى تنضج مقوماته داخل المجتمع ، ثالثا: ان تقييم النموذج السياسي على مقياس الديمقراطية ، يكون بناءا على القيم المطلقة التي يتضمنها هذا المفهوم ، ومدى توافر القيم والمقومات العامة للديمقراطية في هذا النموذج ، وليس بمقارنته بالتجربة الديمقراطية في نموذج اخر [الخطيب، 2007، المقدمة].

ثانيا : الديمقراطية عبر التاريخ :

1- الديمقراطية في الفلسفة اليونانية :

برزت في القرنين السادس و الخامس قبل الميلاد و أستمرت حتى القرن الرابع قبل الميلاد حيث ظهرت الفلسفة الرومانية، كانت الفلسفة الأغريقية الرائدة في تحرير الفكر عبر تساؤلاتها عن طبيعه الواقع وحقيقه العقل و العديد من القضايا ذات الطابع المعرفي الشمولي. و يبرز كل من افلاطون و ارسطو كمحور اساسي لهذه الفلسفة ألا أنهما كانا مكملين لعدد من الفلاسفة الذين وضعوا أسس هذا الفكر و منهم :

أ- ديمقريطس:

الفيلسوف المادي الذي قال " ليس في هذا العالم ألا الخلاء و الذرات تتألف منها كل الموجودات " و أرجع ظهور الكائنات الحية الى الظروف الطبيعية عبر توحيد الذرات و كان نصيرا لديمقراطية العبودية .
ب- سقراط:

على عكس ديمقريطس وقف سقراط " رائد الفلسفة الارستقراطية النخبوية" بعناد ضد الديمقراطية في اثينا باعتبار انها تؤدي -كما يقول- الى الفوضى عبر تحكيم الجماهير الدهماء في هذه العملية ، ونتيجة موقفه حكم بالموت رافضاً طلب الرحمة من الجماهير ، من أهم اقواله " أي شيء اشد سخرية من هذه الديمقراطية التي تقودها الجماهير التي تسوقها العاطفة " ليس من الغرابة ان يحل مجرد العدد محل الحكمة"

ت- أفلاطون (427-347 ق.م):

كان أفلاطون تلميذاً نجيباً لأستاذه سقراط مستكملاً رسالة العداة للديمقراطية وفقاً لأسس مغايرة (، حيث انه فيلسوف الفردي الاستقراطي الذي نشأ في جو استقراطي مريح . "ان التغير عند افلاطون معناه الاضمحلال ، بينما الكمال معناه انعدام التطور " ، لقد اراد مجتمعاً ثابتاً (اسبرطيا لا يتحرك بالديمقراطية كما في اثينا) يتولى ادارته نخبة مختارة من الاستقراط الذين يمتلكون القدرة على التفكير و التأمل للاشراف على ضبط "المجتمع الثابت " الذي يجب ان تقتلع منه تلك القوى التي تعمل من اجل التغيير ، هذه الافكار طبقتها الاستقراطية الأوروبية فيما بعد طوال اكثر من الف عام تحت راية الكنيسة او النخبة اللاهوتية . و يبين أفلاطون في كتابه " الجمهورية " أنواع أنظمة الحكم و جعل أفضلها دولته المثالية ثم تليها التيمقراطية و هي الدولة المثالية عند فسادها ثم تتحول الى الأوليجاركية أو حكومة الأغنياء وتمثل التيموقراطية حين تنحط ثم تتحول الأوليجاركية الى ديمقراطية ثم الى حكم الطاغية و هو أسوأ أنواع الحكم. حيث انه إذا تحدثت عن الديمقراطية ستسود الفوضى و سيصبح المجتمع قطع واحد دون راعي في ظل الديمقراطية (. فالعدالة عند أفلاطون هي مصلحه الاقوى ، والقوة هي الحق ، اعجب به "ثيتشه " الذي سخر كثيراً من الضعفاء الذين يفكرون انفسهم صالحين ، "ثم "شتيرنر" الذي كتب قائلاً " إن الحق ليس سوى مسألة بين دول متساوية في القوة ."

ث- أرسطو طاليس (384-322 ق.م):

يوجد رسم مشهور للفنان روفائيل "حيث يقف افلاطون مشيراً بيده الى السماء ، بينما يقف ارسطو مشيراً بيده الى الارض ، الى الارض ، إنه الاتجاه الارسطي الذي يبقى على صله بالواقع و التجارب العملية و التفاصيل في مقابل الاتجاه الافلاطوني في التفكير الذي يبتعد عن العيني الملموس ويركز على المثل . بالرغم مما تقدم فالتمييز ارسطو لا يختلف جوهرياً عن استاذه افلاطون ، فإذا كان افلاطون فيلسوف الفردية الاستقراطية فإن ارسطو هو الفيلسوف الرسمي لامبراطورية اوتوقراطية ، انه القائل " منذ المولد هناك اناس مُعدون للعبودية واناس معدون للإماره ، وكان ارسطو يقدر العقل وهو القائل " كل من كان بمقدوره ان يتبأ بعقله هو بطبيعته معد ليصبح سيداً أفضل أشكال الحكم عنده النظام الأرسطراطي الذي يعتمد حكم القلة من النخبة المختارة ، وأطلق عليه أسم الحكومة الدستورية (وهذا النوع من الحكم لا يعدو كونه الشكل العملي المتوسط الناشيء نتيجةً لتجنب التطرف في الديمقراطية أو في الأوليجارية . فقد كان أرسطو رافضاً للديمقراطية لأنها كما يقول تقوم على افتراض كاذب بالمساواة ، من آرائه ، ان الانسان ينتمي الى مجموعة واحدة من الحيوانات الولود ذات الثدي ، والمرأة ناقصة عقل وهي مرتبه دنيا عن الرجل و الانسان الفاضل عنده هو الذي يختار الوسط بين الافراط والتقتير .

ج- الفكر الأغرريقي ما بعد أرسطو:

تطور الفكر السياسي الأغرريقي بعد أفلاطون و أرسطو حيث أوضحوا ان أساس دولة المدينة هو الاكتفاء الذاتي و ان اصلاح عيوب الدولة أو الحكومة هو مسألة داخلية بحتة وان الحكام قادرون على اصلاح هذه العيوب (أهملوا أهمية العلاقات الخارجية في حياة الدول) و استحالة تحقيق أكتفاء ذاتي في أقتصاد هذه الدولة وهذا كان واضحاً حتى في أواخر ايام ارسطو الذي صمم دولته على العيش بمعزل عن العالم الخارجي مما أدى الى الركود و الجمود في الثقافة و الحضارة و الأقتصاد مما أدى الى ضعفها بالأضافة الى تضارب المصالح بين طبقات المجتمع الواحد و النزاع الداخلي الناشيء عن هذا التضارب. مما أدى الى ضعف الحس الوطني و انفصال الفرد عن الدولة مما أدى الى ضعفها وزوالها بعد استيلاء الرومان عليها .

أول من مارس الديمقراطية كنظام حكم هم الإغريق في مدينتي أثينا وإسبارطة خلال القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد وذلك بعد تطور سياسي طويل استغرق حوالي سبعة قرون، حيث كانت تقوم في المدينة حكومة، يطلق عليها اصطلاحاً: اسم حكومة المدينة ، لقد كان أفراد الشعب من الرجال يجتمعون كلهم في المدينة، ويشاركون جميعاً في حكمها، أي يجتمعون في هيئة جمعية عمومية، يتشاورون فيها في كل أمور الحكم، مثل: انتخاب الحاكم وإصدار القوانين، والإشراف على تنفيذها، ووضع العقوبات على المخالفين، وربما ساعد على هذا الاجتماع العام: قلة عدد السكان، وبساطة الحياة، وسهولة المشاكل ويسرها، وقد توزعت الاختصاصات التشريعية والتنفيذية

والقضائية على الهيئات التالية: الجمعية الشعبية "العمومية"، والمجلس النبائي، والمحاكم الشعبية.

فحكم الشعب في هاتين المدينتين كان مطبقاً بصورة مباشرة، وكانت التسمية (حكم الشعب) مطبقة بصورة مباشرة، ومنطبقة على الواقع انطباقاً كاملاً. ولكن هذه الصورة من حكم الشعب (الديمقراطية) قد انتهت بانتهاء حكومة المدينة في أثينا وإسبارطة اليونانيتين، وهذا الشكل من الحكم الديمقراطي الذي كان معمولاً به في أثينا القديمة يسمى بالديمقراطية المباشرة. وبمرور الزمن تغير معنى "الديمقراطية" وارتقى تعريفها الحديث كثيراً منذ القرن الثامن عشر مع ظهور الأنظمة "الديمقراطية" المتعاقبة في العديد من دول العالم [جونز، 1976، ص121].

وقد أثر الفلاسفة على جميع الحقول بأفكارهم ومنها التي تتعلق بالديمقراطية فبالإضافة الى كونها أسلوباً للحكم ومنهج للتوصل الى القرارات فقد أثرت على باقي الحقول ومن ضمنها العمارة، حيث انه وفي اليونان (المدرسة الكلاسيكية)، صممت المباني ومنها البارثينون بمنهجية ديمقراطية، لا بعناصرها المعمارية ولكن بالعملية التي اتبعت في تصميمها وبناءها [Bragdon,2004,34].



شكل رقم (1-2) : معبد Erechtheum في اليونان (عمارة ذات منهجية ديمقراطية) (المصدر: الانترنت رقم 2)

2- الديمقراطية في الفلسفة الرومانية (فلسفة القوة و حلم الدولة العالمية) :

أ- فلسفة العصر الهلنستي (ما بعد الاسكندر - توفي 323ق.م) في هذا العصر الذي امتد حتى القرن الثالث الميلادي بدأت ملامح أنحلال مجتمع الرق، فبعد ان ضم الرومان الدولة الأغرريقية الى امبراطوريتهم حاولوا الحفاظ على تفوق الاخيرة من خلال تطوير الافكار الاغريقية الخاصة بدولة المدينة ففضوا اولاً على النزاع و الصدام الداخلي كما قضوا على التفرقة بين الافراد والشعوب ثم وضعوا مبدأ مساواة جميع الأفراد امام القانون و تعاونوا مع الشعوب الأخرى.

ب- فلسفة المذهب الرواقي: من اهم المذاهب الرومانية ومن أشهر فلاسفته زينون الفينيقي، حيث دعوا الى الأستسلام والسكون ورفضوا مبادئ أبيقور الأحادية، وقالوا بأن الانسان الحكيم هو الذي يؤثر مصلحة الدولة على مصلحته الخاصة، اعتبروا أن الناس كلهم مواطنوا العالم وهذه خطوة تقدمية من حيث المبدأ، لكنها في الحقيقة جاءت انسجاماً مع حلم تشييد الدولة الرومانية "العالمية" وهي في كل الاحوال ضد افكار افلاطون وارسطو القائلة بافضلية الاغريق على الشعوب الاخرى بل وحقهم في استرقاقها.

بهذا امتدت الامبراطورية الرومانية على مساحة واسعة وكونت أحد أكبر الامبراطوريات القديمة وكانت عاصمتهم روما، واعتمد الرومان اللغة الخارجية للعمارة اليونانية وناسبوا لاحتياجهم، كما ان رؤيتهم الفضائية، كانت جذرياً مختلفة عن العمارة اليونانية وشكل البناء عكس تماماً هذا الإختلاف، الفرق الرئيسي هو الطابع السياسي والإجتماعي. ان العمارة الرومانية كانت فنا ديكتاتوريا ينتشر في جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية بمعنى أن ما كان ينفذ في روما كان ينفذ في جميع ولايات الإمبراطورية. وبالرغم من هذا نجد بعض الاختلاف في بعض المعابد والتي اضطرتها الظروف إن تتخذ هذا الشكل إما بسبب تغير الزمن أو المكان، كما هو موجود في بعض المعابد الرومانية بسوريا ومصر حيث اهتم المعماري المصري والسوري بهيئة التقطيع عن مثيله في أي مكان آخر. كما ذكرنا فالعمارة الرومانية قد اشتقت كل عناصرها تقريباً من الحضارة الإغريقية ولكن الرومان أضافوا

طابعهم الخاص الذي لا يخطئه أحد ، وأهم ما يميز العمارة الرومانية هو الطريق الجديد الذي انتهجته هذه العمارة بحيث إنها اتجهت إلى الاهتمام بالمباني الدنيوية عن الدينية وعن الأماكن العامة عن الخاصة وأيضاً استخدام العقود بأشكالها المختلفة والتي اتخذت عدة أشكال جميلة. حيث انه في العهود الإمبراطورية من الحكم الروماني أصبح التوجه الديني نحو الإلهة اقل تأثير ، حيث اتجه الخط الديني نحو (ذات الإمبراطور نفسه) ، بالإضافة الى القدرة على التوجيه المنظم للخدمات العامة وتنظيم الوسائل التقنية والتكامل المتدرج للأفكار والتقنية سواء كانت علمية أم عملية ولهذا برزت العمارة والعلوم والفنون التطبيقية خدمة لأهداف نفعية خالصة .



-ب-

-أ-

شكل رقم (2-2) : العمارة الرومانية متشابهة باختلاف المكان أ- المسرح الروماني في تركيا ، ب- المسرح الروماني في الاردن (المصدر: الانترنت رقم 14 ، 4)

3- الديمقراطية في المذاهب الإسلامية:

أ- مارس المفكرون الإسلاميون نوعاً شجاعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة هذا الاجتهاد بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا، ومن المعروف أن الاجتهاد قد توقف منذ القرن الثاني عشر الميلادي تقريباً، أو ما يمكن أن نطلق عليه حالة الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر كما يقول د. سمير أمين في مدارس المذاهب المذكورة وضاق هامش التفسير الحر للشريعة، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها ، وكانت المحصلة أن "إنجازات العرب في اللغة والفقه والتشريع شكلت قيوداً للعقل الذي أصبح سجين هذا البناء من الركود والتخلف) .

ب- فكر و عقيدة الدولة الأموية (661 م. _ 750 م .): أشاع الأمويون في الحياه الفكرية آنذاك عقيدتي " الجبر والأرجاء " تبرر بالأولى مظالمها وما أحدثته من تحول بالسلطة السياسية ، خاصة استبدال الخلافة الشورية بالملك الوراثي، وتحاول أن تقلت بالثانية _ الإرجاء _ من إدانة المعارضة وحكمها على إيمان هذه الدولة وعقيدة حكامها بعد أن ارتكبت تلك المظالم .

ت- المعتزلة :

جذورهم تعود إلى تيار أهل العدل والتوحيد الذي كان من أبرز قاداته الحسن البصري المعروف بعقائده للنظام الأموي ، تصدى هذا التيار لعقيدة " الجبر/ التي أظهرها الأمويون " وعارضها بإظهار موقف الإسلام المنحاز إلى حرية الإنسان واختياره وقدرته ، ومن ثم مسؤوليته عن أفعاله ، ثم جاء " واصل بن عطاء " الذي حدد الأصول الفكرية الخمسة للمعتزلة وهي: العدل _ التوحيد _ الوعد والوعيد _ المنزلة بين المنزلتين _ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . اختلف المعتزلة عن السنة في عرضهم للأدلة، فهي عند أهل السنة ثلاثة: الكتاب _ السنة _ الإجماع ؛ بينما هي أربعة عند المعتزلة يضيفون العقل إلى هذه الأدلة الثلاثة ويقدمونه عليها جميعاً ، بل يرون أن العقل هو الأصل فيها جميعاً ، وكان طبيعياً أن يقدموا العقل في أمور الدنيا كما قدموه في أمور الدين وجعلوه حاكماً تعرض عليه المأثورات كي يفصل في صحتها رواية ودلالة . و أزهده المعتزلة في الفترة من عصر المأمون 813م الى أن أنقلب المتوكل عليهم في

عام 850 م حيث نفاهم و قلعهم من مناصبهم وتأثيرهم الفكري . لقد كانت المعتزلة من أصدق الفرق في الإسلام الذين جمعوا بين النص والممارسة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأعتبروها فروض كفاية وهي أهم في مذهبهم من الفروض العين . ، وأن الإنسان متفرد بين مختلف الكائنات تميزه الحرية في الاختيار لأفعاله ، وأن امتلاكه خاصة العقل هو المصدر والأصل في تفرد به بتلك الميزة ، وأن مفهوم العدل الدنيوي ، الأرضي عند المعتزلة لا ينفصل أيضاً عن حرية الإنسان ، أنهم يرفضون الحتمية القدرية التي تسلب الإنسان اختياره فيما يفعل”

اثر الفكر الاسلامي على العمارة الإسلامية والتي مثلت الخصائص البنائية التي استعملها المسلمون لتكون هوية لهم، وقد نشأت تلك العمارة بفضل المسلمين وذلك في المناطق التي وصلها كشيء جزيرة العرب والعراق ومصر وبلاد الشام والمغرب العربي وتركيا وإيران وخراسان وبلاد ما وراء النهر والسند بالإضافة إلى المناطق التي حكمها لمدة طويلة مثل الأندلس (أسبانيا حالياً) والهند . وتأثرت خصائص العمارة الإسلامية وصفاتها بشكل كبير بالدين الإسلامي من خلال مبادئه وما يتبعه من حلال وحرام ، بالإضافة إلى النهضة العلمية التي تبعتها . وتختلف من منطقة لأخرى تبعاً للطقس وللإرث المعماري والحضاري السابق في المنطقة ، حيث ينتشر الصحن المفتوح في الشام والعراق والجزيرة العربية بينما اختفى في تركيا نتيجة للجو البارد وفي اليمن بسبب الإرث المعماري . وكذلك نرى تطور الشكل والوظيفة عبر الزمن وبتغير الظروف السياسية والمعيشية والثقافية لسكان اعتمد الفن الإسلامي على الرمزية والتجريد كوسيلة في التعبير المعماري . فالرقش (الأرابيسك) مثلاً هو حالة تعبيرية تفسيرية معينة للكون والوجود ، حيث استطاع فن الرقش أن يصور الإنسان بشكله ومضمونه بما يمثله هذا المخلوق الصغير من عالم كبير ليس له نهاية ، وبفلسفة صوفية تلاقى مع مبدأ تحريم التصوير والتشبيه في الإسلام [إبراهيم، 1999، ص3]. لم يكن هناك مئة عام من هجرة الرسول ﷺ حتى توسعت الدولة الإسلامية في أراضي شاسعة من العالم من أندونيسيا وحتى أسبانيا . كانت هذه الرقعة الواسعة تحوي شعوباً مختلفة من العرب والفرس والأتراك وغيرهم ، وكان كل شعب من هذه الشعوب يمتلك تراثه وعاداته وتقاليده الخاصة به . لم يكن بالأماكن في هذه الفترة القصيرة الوصول إلى طريقة موحدة للمبادئ التصميمية لتلك العمارة . ولكن بالرغم من ذلك فقد جاء الدين الإسلامي بأفكار ومبادئ خاصة وجديدة في مجال العمارة والبناء ، مستندة على مبادئ الدين في البناء ومرتبطة بحصيلة الفقه والشرع الإسلامي . كما شاركت الشعوب التي اعتنقت الإسلام ، في تشكيل وتطوير طراز العمارة الإسلامية برغبة شديدة وبقوة كبيرة من الخيال والإبداع . يمكن التعرف على المبادئ التصميمية للعمارة الإسلامية من خلال المميزات الرئيسية لها وهي: (الانخفاض ، الانطوائية ، الاستمرارية الفضائية ، الأفقية) . كما ان نظام الحكم في الإسلام كان قائماً على أربعة قواعد أساسية وهي (الحاكمية لله تعالى ، العدل والمساواة ، الطاعة والشورى) وان الشورى فيها تتم بمجلسين مجلس منتخب من قبل الشعب وآخر من قبل الخليفة ويمثل نخبة من العلماء والمختصين والذين يقدمون المشورى والمقترحات للمجلس الأول من الشعب ، وهذا النظام اثر على العمارة فكانت نتيجة لمبادئ اسلامية موحدة واشكال نابغة من خصوصية المناطق المختلفة وبهذا ظهرت الطرز المعمارية المتنوعة بأشكالها والموحدة بروحها النابع من الإسلام [إبراهيم، 1999، ص21] .



-ج-



-ب-



-أ-

شكل رقم (2-3) : اختلاف الاشكال في مناطق العمارة الإسلامية ووحدة المبادئ (أ- مسجد دلهي في الهند ،ب- مسجد اصفهان في ايران ، ج- مسجد السلطان احمد في تركيا) (المصدر: الانترنت رقم 26، 11، 39)

4- الديمقراطية في العصور الوسطى :

عرفت أوروبا نظام الإقطاع الذي ظل يحكمها أكثر من ألف عام في ظل الإمبراطورية الرومانية والقانون الروماني، ولما آمنت أوروبا بالديانة المسيحية، لم تغير المسيحية من واقع الحياة في الجانب التشريعي والقانوني شيئاً بل مارس رجال الدين النصارى ظلماً وطغياناً تجاه الشعوب الأوربية، وفي ظل النظام الإقطاعي والطغيان الكنسي لم يكن للشعب قيمة أو وزن، بل كان يتعرض لأبشع أنواع الظلم والطغيان، [الشريف، 2011، ص21].

حيث انه وفي العصور الوسطى معظم الديمقراطيات القديمة نمت في مُدنٍ صغيرة ذات ديانات محلية أو ما يسمّى بـ المدينة-الدولة . وهكذا فإنَّ قيام الإمبراطوريات والدول الكبرى مثل الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية الهلينية-الرومانية والإمبراطورية الصينية والإمبراطورية العربية-الإسلامية والإمبراطورية المغولية في العصور الوسطى وفي معظم البلاد التي كانت تضمُّ الديمقراطيات الأولى قد قضى على هذه الدويلات الديمقراطية بل على فرص قيامها أيضاً. لكنَّ هذا لا يعني أنَّ تطوُّراً باتجاه الديمقراطية لم يحصل في العصور الوسطى. ولكنَّ معظم هذا التطوُّر حصل على مُستوى القِيم وحقوق الأفراد الذي نتج عن قِيم الليبرالية التي نشأت مع فلاسفة التنوير **توماس هوبز** 1588 و**جون لوك** 1632 و**إيمانويل كانط** 1724 ، قبل تحقيق تقدم ملموس في الديمقراطية وهو الذي أدى إلى ازدهار نموذج الديمقراطية الليبرالية دون غيرها من الديمقراطيات في الغرب. وقد ساهمت الديانات الكبرى كالمسيحية والبوذية والإسلام في توطيد قِيم وثقافاتٍ ساعدت على ازدهار الديمقراطية فيما بعد. ومن هذه القيم ، [راضي، 2014، ص14] :

- فكرة شرعية الدولة.
- فكرة المساواة الكاملة بين القبائل والأعراق بشكلٍ عام.
- فكرة المساواة ولو جزئيةً بين الأفراد ولا سيما بين الجنسين وبين الأسياد والعبيد.
- أفكار عن المسؤولية والمساءلة والتعاون والشورى.
- الدفاع عن حقوقٍ عديدة مثل افتراض البراءة وحرية التنقل وحقوق الملكية وحق العمل.

وقد اثرت تلك الايديان وسيطرت بقوة على كافة المجالات وخاصة نظام الحكم ، والذي كان مسؤولاً عن ادارة وتسيير امور الدولة في كافة الحقول ومنها العمارة ، فظهرت العمائر المرتبطة بالدين الاسلامي في الدولة الاسلامية والعمائر المرتبطة بالكنيسة وقوة سيطرتها الواضحة في الامبراطورية الرومانية وماارتبط بها ، بالاضافة الى عمائر الديانة البوذية واثرها الواضح في منطقتها .



-ج-



-ب-



-أ-

شكل رقم (2-4) : العمائر في العصور الوسطى (تأثير الدين على نظام الحكم وبالتالي على العمارة) (المصدر: الانترنت رقم 34)

أ- كنيسة وبرج بيزا المائل في ايطاليا ، ب- معبد الازوبري في الصين ، ج- المسجد الجامع في قرطبة

5- ديمقراطية مابعد الثورة الفرنسية :

ونتيجة المظالم المتراكمة تفجرت الثورة الفرنسية، ورفع شعار: اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس. ولقد تخلصت أوروبا من ظلم الإقطاع والأمراء والملوك ورجال الكنيسة، ولكنها استبدلت نظام الحكم الظالم الذي كان جاثماً على صدرها لقرون بنظام حكم ديمقراطي أخذته من تراثها الإغريقي الروماني [راضي، 2014، ص15].

والأساس الذي استندت إليه أوروبا الحديثة في أخذها بمبدأ سيادة الشعب هو نظرية العقد الاجتماعي التي صاغها كل من توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو. وجوهر هذه النظرية: أن الناس في أول أمرهم كانوا يعيشون حياتهم الفطرية البدائية حياة غير منظمة، تخلصوا من التشريع الذي يحكمهم، وليس هناك دولة أو مؤسسة تنظم معاملاتهم وأمور حياتهم، ثم نتيجة تطور الحياة احتاج الناس إلى دولة وتشريع حاكم، لأجل ذلك عقدوا فيما بينهم عقداً تنازلوا بمقتضاه عن جميع حقوقهم أو بعضها للمجموع، من أجل إقامة السلطة التي تحكمهم وتنظم شؤون حياتهم وتحفظ حقوقهم وحررياتهم. والسلطة حسب هذا التصور قامت بناء على الإرادة الشعبية، فالشعب هو صاحب السيادة والسلطة [راضي، 2014، ص15].

كما انه وبعد الثورة الفرنسية والتي شكلت رمزا للحرية والمساواة وعلى الرغم من ذلك فانه وعلى المستوى المعماري والتخطيطي فانه لم تشعر بالحاجة لهدم الهياكل القديمة او لابتكار حلول رسمية ومكانية جديدة للدولة ، فمناذج الكلاسيكية الجديدة تعكس الهوية الثقافية للمدينة بغض النظر عن نوع النظام السياسي ، وهذا عكس مانجده في المانيا والسعي وراء اظهار هوية الدولة الديمقراطية واظهار نمط خاص لمباني الدولة الديمقراطية [Barneston,2006,9].



شكل رقم (2-5) : العمارة بعد الثورة الفرنسية (الكلاسيكية الجديدة) قصر كراندي في باريس (1897-1900) The Grand Palais (المصدر: الانترنت رقم16)

6- الديمقراطيات الحديثة :

وبعد نضال وكفاح استمر فترة طويلة من الزمان استقرت الديمقراطية في أوروبا على صورتها الحالية، مع وجود اختلاف بينها في الجزئيات لا يؤثر في صورتها العامة ومبادئها الرئيسية [قطب، 1983، ص178-180].

والديمقراطية المعاصرة اليوم هي ممارسة تجري وفق شرعية دستور ديمقراطي يرتكز على المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي ، كما يقيم المؤسسات والآليات ويوفر الضمانات القانونية وضمانات الرأي العام الواعي والمستنير الذي تعبر عنه منظمات المجتمع ابتداء من الاحزاب السياسية والنقابات والروابط والجمعيات واجهزة الاعلام الحرة النزوية ذات الاهتمام بالشؤون العامة [الكواري، 2005، ص31].

ان هذه المضامين لم تستقر في اوروبا الا من خلال توافقها مع التغييرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية التي سايرتها . فالديمقراطية في الغرب تنامت ثم نضجت بفعل تزامنها مع ثلاث فترات شهدت المجتمعات في تاريخها : الثورة الاولى سياسية ادت الى بلورة الدول القومية منذ عام (1684) والثورة الثانية ثقافية حققت عصر النهضة ، اما الثورة الثالثة فهي اقتصادية اثمرت الثورة الصناعية ، وهذه الثورات قد ادت الى كفالة حقوق الانسان وحرياته الاساسية وخضعت السلطة للتداول السلمي . اي ان الشكل الديمقراطي الذي استقرت عليه الدول الغربية لم يولد نتيجة اتفاق فكري بين افراد الشعب ، او حدث دون صراع ، بل تطور في ظل بيئته تطورا بطيئا حتى وصل الى

صورتها المعاصرة ، وهذا يتفق مع تعريف (برهان غليون) للديمقراطية بأنها تجربة حية وليست نموذجاً نظرياً ، فهي خاضعة للتاريخ وتتكيف مع معطياته [العبيدي، 2003، ص 39-41] .

لم يتخذ توسع الديمقراطية في القرن العشرين شكل الانتقال البطيء في كل بلد على حدة، بل شكل "موجات" ديمقراطية" متعاقبة، صاحب بعضها حروب وثورات .وفي بعض الدول تم فرض الديمقراطية من قبل قوى عسكرية خارجية. ويرى البعض ذلك تحريراً للشعوب. لقد أنتجت الحرب العالمية الأولى الدول القومية في أوروبا والتي كان معظمها ديمقراطياً بالاسم فقط كجمهورية فايمار مثلاً. في البداية لم يؤثر ظهور هذه الدول على الديمقراطيات التي كانت موجودة حينها كفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وسويسرا التي احتفظت بأشكال حكوماتها. إلا أن تصاعد المد الفاشية في ألمانيا النازية وإيطاليا موسوليني ونظام الجنرال فرانكو في أسبانيا ونظام أنطونيو دي أوليفيرا سالازار في البرتغال ساهمت كلها في تضيق نطاق الديمقراطية في ثلاثينيات القرن الماضي وأعطت الانطباع بأنه "عصر الحكام الدكتاتوريين" بينما ظلت معظم الدول المستعمرة على حالها لقد تسببت الحرب العالمية الثانية بحدوث انتكاسة شديدة للتوجه الديمقراطي في أوروبا الشرقية. فاحتلال ألمانيا ودمقرطتها الناجحة من قبل قوة الحلفاء العليا خدمت كنموذج للنظرية التي تلت والخاصة بتغيير النظام، ولكن نصف أوروبا الشرقية أرغم على الدخول في الكتلة السوفيتية غير الديمقراطية. وتبع الحرب إزالة الاستعمار، ومرة أخرى سادت في معظم الدول المستقلة الحديثة دساتير لا تحمل من الديمقراطية سوى التسمية فقط. في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية امتلكت معظم الدول الديمقراطية الغربية اقتصاديات السوق الحرة والتي نجم عنها دول الرفاهية وهو ما عكس إجماعاً عاماً بين الناخبين والأحزاب السياسية في تلك الدول أما في الخمسينات والستينات فقد كان النمو الاقتصادي مرتفعاً في الدول الغربية والشيوعية على حد سواء، ومن ثم تناقص ذلك النمو في الدول الشيوعية. وبحلول عام 1960 كانت الغالبية العظمى من الدول أنظمة ديمقراطية بالاسم فقط، وهكذا فإن غالبية سكان العالم كانت تعيش في دول شهدت انتخابات معيبة وأشكالاً أخرى من التحايل (وخاصة في الدول الشيوعية).

لقد أسهمت الموجات المتعاقبة من الديمقراطية في تسجيل نقاط إضافية للديمقراطية الليبرالية للعديد من الشعوب. أما الضائقة الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي فقد ساهمت إلى جانب الامتعاض من قمع الأنظمة الشيوعية في انهيار الإتحاد السوفيتي وإنهاء الحرب الباردة ودمقرطة وتحرير دول الكتلة السوفيتية السابقة. وأكثر الديمقراطيات الجديدة نجاحاً كانت تلك القريبة جغرافياً وثقافياً من دول أوروبا الغربية، وهي الآن إما دول أعضاء أو مرشحة للانتماء إلى الإتحاد الأوروبي، [راضي، 2014، ص 16].

معظم دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا مثل تاوان وكوريا الجنوبية وبعض الدول العربية والأفريقية مثل لبنان والسلطة الفلسطينية - فقد تحركت نحو تحقيق المزيد من الديمقراطية الليبرالية خلال عقد التسعينات و عام 2000. إن عدد الأنظمة الديمقراطية الليبرالية الآن أكثر من أي وقت مضى وهو يتزايد منذ مدة دون توقف. ولهذا يتوقع البعض بأن هذا التوجه سيستمر في المستقبل إلى الحد الذي ستصبح فيه الدول الديمقراطية الليبرالية المقياس العالمي لشكل المجتمع البشري. وهذا التنبؤ يمثل جوهر نظرية فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ"

ركز الألمان على مبدأ الشفافية في الديمقراطية ونقلوه الى العمارة ، باعتبار الديمقراطية منهجا شفافا فانه يجب ان يكون مبنى البرلمان الاتحادي في المانيا تجسيد لتلك الشفافية والتي مثلت هدفا مثاليا يسعى الجميع لتحقيقه ، حيث ان الشفافية تدعم الايدولوجية الديمقراطية وترمز للمجتمع المفتوح وتناقض المباني التاريخية والتي ارتبطت بالنازية والظلم ، [Barnstone,2005, 2] .



-ب-



-أ-

شكل رقم (2-6) : عكس الديمقراطية في العمارة من خلال الشفافية في ألمانيا (تجديد مبنى البرلمان ليتناسب مع النظام الديمقراطي)
أ- البرلمان من الخارج ب- البرلمان من الداخل (المصدر: الانترنت رقم 19)

اما عن التجربة الديمقراطية الأمريكية والتي قامت على الحرية والرأسمالية والتي تأتي في مقدمة التجارب الديمقراطية في العصر الحديث، حيث بدأت مع قيام الثورة الأمريكية عام 1776 والتي وضعت نهاية للاستعمار البريطاني ولعقود من الاستبداد وضمنت المشاركة في الثروة والسلطة انطلاقاً من مقولة "لاضرائب بدون تمثيل" كما تضمنت الثورة الكثير من القيم والمبادئ والمؤسسات مثل، إعلان الاستقلال، وثيقة الحقوق، الدستور ، كما كانت الحرية مطلباً أساسياً فيها [راضي، 2014، ص17].

أثر الفكر الليبرالي الديمقراطي في أمريكا على العمارة من خلال الاعتماد على الجانب الاقتصادي ورؤوس الأموال الضخمة في تكوين عمارة معبرة عن الجوانب الاقتصادية السياسية في المجتمع وحرية التنافس /بين رؤوس الأموال وحرية الفرد في اختبارها او رفضها. ظهرت عمارة عالمية معبرة عن الفكر العالمي تعتمد عناصر الجذب المعاصرة والمعبرة في التطور الاقتصادي في العالم [علي، 2010، ص176].



شكل رقم (2-7) : اثر الحرية والرأسمالية في النظام الديمقراطي في أمريكا (نيويورك) (المصدر: انترنت رقم 32)

جدول (1-2): تطور الديمقراطية عبر العصور وتأثيرها على العمارة (اعداد: الباحثة)

ت	العصر	الوصف	طبيعة الفكر السياسي في ذلك العصر واثره على تطور مفهوم الديمقراطية	عوامل استمرارها	تأثيرها على العمارة
1	الاعريقي	(أثينا واسبارطة) القرنين 5 و 4 ق.م نتيجة تطور سياسي استمر 7 قرون	-حكومة المدينة (حكم الشعب) حيث جميع الرجال يشاركون في مناقشة أمور الحكم -انتخاب الحاكم واصدار القوانين والإشراف على تنفيذها ووضع العقوبات على المخالفين -الاكتفاء الذاتي (دون الحاجة الى الشعوب الأخرى وحق الأسترقاء لغير اليونانيين)	قلة عدد السكان بساطة الحياة سهولة المشاكل ويسرها	اتباع منهجية ديمقراطية في تصميم وتنفيذ المباني ، من خلال المناقشة والمشاركة وتلبية رغبات المجتمع .

2	الروماني	فلسفة القوة وحلم الدولة العالمية	<p>-طورو الافكار الاغريقية</p> <p>-قضوا على التفرقة بين الافراد والشعوب ووضعوا مبدأ المساواة امام القانون وتعاونوا مع الشعوب الاخرى لاجضاعهم تحت السيطرة بالإضافة الى استخدام القوة.</p> <p>-تأثير مصلحة الدولة على المصلحة الخاصة (من اجل الدولة العالمية)</p> <p>-كان حكما استبداديا دكتاتوريا واقطاعيا تحكمه القوة مع بعض الافكار المطورة عن الديمقراطية اليونانية والتي تخدم هدفهم بالدولة العالمية .</p>	<p>انتساع رقعة الدولة وزيادة عدد السكان وتنوع البقع الجغرافية التي اصبحت تحت سيطرتها ، وكلها اصبحت تابعة للحاكم الدكتاتوري والامبراطورية العظمى</p>	<p>- طوروا العمارة الاغريقية واهتموا بالمباني الدنيوية اكثر من المباني الدينية ، وطوروا استخدام العقود والقباب .</p> <p>- تميز بكونه فنا دكتاتوريا ينتشر في جميع اجزاء الامبراطورية الرومانية .</p>
3	العصور الوسطى	<p>ظهور الامبراطوريات الكبرى</p> <p>(الفارسية والرومانية الهلينية والصينية والاسلامية والمغولية)</p>	<p>-كانت امبراطوريات تحكم بالقوة والسيطرة على الاراضي وتتصارع فيما بينها .</p> <p>-ظهور ديمقراطيات في مدن صغيرة ابتلعتها غالباً تلك الامبراطوريات</p> <p>-ساعدت الديانات الكبرى (المسيحية والاسلامية والبوذية) على توطيد قيم وثقافات عملت على ازدهار الديمقراطية فيما بعد ك (فكرة شرعية الدولة وفكرة المساواة الكاملة بين القبائل والأعراف بشكل عام وفكرة المساواة ولو جزئية بين الأفراد ولا سيما بين الجنسين وبين الأسياد والعبيد وافكار المسؤولية والمساءلة والتعاون والشورى بالإضافة الى الدفاع عن حقوق عديدة مثل افتراض البراءة وحرية التنقل وحقوق الملكية وحق العمل.</p>	<p>زيادة اقطاب القوى في العالم والصراع فيما بينها للسيطرة .</p>	<p>- تأثير الدين على نظام الحكم وبالتالي على العمارة ، فكان نظاما متسلطا يفرض سيطرة الكنيسة وتعاليمها في المناطق المسيحية ، مما برزت عمارة الكنائس في وقتها.</p> <p>- اهتم الاسلام ايضا في المباني ذات الصيغة الدنيوية ، وكانت اشكالها متنوعة بحيث تتبع المناطق المختلفة وموادها وتراثها ، لكنها توحدت في مبادئها التابعة من الدين الاسلامي .</p>
4	العصر الحديث	<p>بدأ مع الثورة الفرنسية في القرن 18 م في اوربا</p> <p>نتيجة للمظالم المتراكمة لقرون تفجرت الثورة الفرنسية ، للتخلص من ظلم الاقطاع والحكام والامراء ورجال الكنيسة</p>	<p>-هي ممارسة تجري وفق شرعية دستور ديمقراطي يرتكز على المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي</p> <p>-يقم المؤسسات والايالات ويوفر الضمانات القانونية وضمانات الرأي العام الواعي والمستنير الذي تعبر عنه منظمات المجتمع ابتداء من الاحزاب السياسية والنقابات والروابط والجمعيات واجهزة الاعلام الحرة النزيهة ذات الاهتمام بالشؤون العامة</p>	<p>الديمقراطية في الغرب تنامت ثم نضجت بفعل تزامنها مع ثلاث ثورات شهدتها المجتمعات في تاريخها :</p> <p>1- سياسية ادت الي بلورة الدول القومية منذ عام (1684)</p> <p>2- ثقافية حققت عصر النهضة</p> <p>3- اقتصادية اثمرتها الثورة الصناعية</p> <p>وهذه الثورات قد ادت الى كفاية حقوق الانسان وحرياته الاساسية وخضعت السلطة للتداول السلمي .</p>	<p>- بداية في فرنسا برزت (الكلاسيكية الجديدة) والتي تعبر عن الهوية الثقافية بغض النظر عن نظام الحكم ونوعه.</p> <p>- اما في المناطق التي عانت من ظلم الحكم النازي ، وكرد فعل حاولت ان تنشئ عمارة تعبر عن الابدولوجية الديمقراطية الجديدة وتناقض الابنية التاريخية المرتبطة بالظلم النازي .</p> <p>- اما في امريكا اعتمدوا الحرية والاستثمار للتعبير عن الديمقراطية في العمارة .</p> <p>- كما توجد تجارب اخرى في العالم تعكس الديمقراطية في العمارة سيتم التطرق لها تفصيلا في الفصل الرابع .</p>

ثالثا: انواع الديمقراطية :

تصنف الديمقراطية من حيث كيفية حكم الشعب الى ثلاثة انواع ، كما تقسم من حيث الفكر الى عدة انواع ، وسيتم التطرق لها بالتفصيل وكما يلي :

أ - اتخذت الديمقراطية صوراً شتى في واقع الحياة العملية من حيث كيفية حكم الشعب لنفسه، وهذه الصور هي:

- الديمقراطية المباشرة:

من أقدم صور الديمقراطية حكم الشعب لنفسه مباشرة دون وساطة برلمان أو غيره، بحيث يمارس الشعب كله الحكم في كافة مجالات الحياة (من الناحية التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وهذا أمر عسير، إذ يستحيل جمع الشعب كله في صعيد واحد، إلا إذا كان عدد أفراد الشعب محدوداً للغاية، وفي عالمنا المعاصر لا وجود لها إلا على نطاق محدود جداً كما في بعض المقاطعات السويسرية الصغيرة [يدوي، 1962، ص 201].

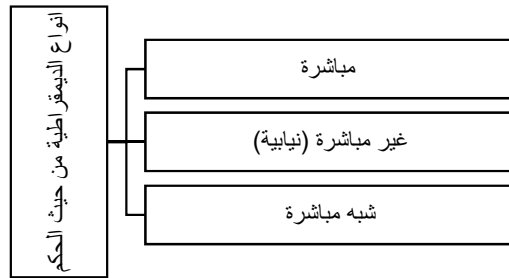
- الديمقراطية غير المباشرة (النيابية):

في هذه الصورة يختار الشعب نواباً عنه يمثلونه في برلمان أو مجلس نيابي، والنواب يمارسون السلطة كوسيط عن الشعب، وأما الشعب نفسه فلا يمارس الحكم من حيث إصدار التشريعات وسن القوانين، إنما يمارس العمل السياسي مرة واحدة، وهي المرة التي يختار فيها الشعب نوابه لممارسة السلطة بالنيابة عنه. ووظيفة النواب إصدار التشريعات باسم الشعب الذي اختارهم، والموافقة على الميزانية العامة [يلة، 1969، ص 525].

- الديمقراطية شبه المباشرة:

وهي صورة متطورة توفيقية من الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، ففي هذه الصورة توجد هيئة نيابية، ولكن الشعب هنا يحتفظ لنفسه ببعض مظاهر السيادة والسلطة، التي يمارسها دون وسيط كما في الديمقراطية المباشرة. حيث يمكن أن يقترح مشروعاً قانونياً، أو فكرة يقدمها إلى البرلمان، أو يقدم الشعب اعتراضاً على قانون ما يصدره البرلمان، فيوقف القانون ويلغيه، أو يستفتي الشعب في موضوع سياسي، أو دستوري، أو تشريعي، ثم تنفذ رغبة الشعب. وأحياناً يملك الشعب سلطة حل البرلمان، أو عزل رئيس الدولة [يلة، 1969، ص 511].

ومن المفيد أن نذكر هنا: أن كثيراً من الدول تأخذ بمبدأ تعدد الأحزاب، والحزب الذي يفوز بأغلبية أصوات الناخبين هو الذي يحكم، ويكون التصويت داخل الهيئة النيابية -البرلمان- بالأغلبية كذلك. **والأغلبية نوعان:** **الأغلبية المطلقة:** وهي تتحقق بتوافر نصف الأصوات مع زيادة واحد، وهذا تأخذ به كثير من الدساتير في أغلب أعمال البرلمان. **والأغلبية الساحقة:** وتتحقق بتوافر ثلثي الأصوات أو أكثرها، ويعمل بذلك في المسائل المهمة مثل: عزل رئيس الدولة أو محاكمته، أو إجراء تعديل دستوري [جريشة، 1998، ص 123]. كما ان لا ديمقراطية بدون معارضة، بحيث تكون ممثلة داخل البرلمان ويمثلها عدد من المرشحين، حيث يضفي صفة رسمية على عملها، حيث يتوافر المنبر الذي يسمح بالنقد البناء للحكومة [غزوي، 2000، ص 52].



مخطط (2-4): أنواع الديمقراطية من حيث حكم الشعب (اعداد: الباحثة)

ب- اتخذت الديمقراطية اشكالا متعددة من ناحية طبيعة الفكر الديمقراطي وهي كالاتي :

1- الديمقراطية الليبرالية :

الديمقراطية الليبرالية تكون فيها السلطة الحاكمة خاضعة لسلطة القانون ومبدأ فصل السلطات وفي نفس الوقت تضمن للمواطنين حقوقاً لا يمكن إنتهاكها [الحاج، 1997، ص 15]. الديمقراطية وخاصة الليبرالية تفترض بالضرورة وجود حس بالقيم المشتركة بين أفراد الشعب، لأنه بخلاف ذلك ستسقط الشرعية السياسية، أو بمعنى آخر أنها تفترض بان الشعب وحدة واحدة. كما ان النظام الديمقراطي يمثل نظام القوانين المتغيرة باستمرار

والسماح بالتغيرات الدورية في الحكومات ، إلا أن خلق نظام يستطيع فيه الشعب أن يستبدل الإدارة الحاكمة من دون تغيير الأسس القانونية للحكم من خلال الديمقراطية يؤدي إلى تقليل الغموض ودعم الاستقرار السياسي [علي، 2010، ص 176]. كما ان هذا الشكل يولي اهتماماً فائقاً للحريات الفردية المدنية بجانب الحريات السياسية ، ويشير هذا المفهوم الى تطبيق فكرة الديمقراطية الصحيحة التي تعني حكم الشعب ، ويقوم على مبدأ التوازن حيث يتم تقييد حكم الاغلبية بواسطة مجموعة من الضوابط العامة الدستورية ومن مميزات هذا الشكل من الديمقراطية هي اولاً: وجود حكومات مقيدة ، ثانياً: حكم الاغلبية يقوم على مبدأ الاعتراف بحقوق الافراد والاقليات (وجود حكومة دستورية) ، ثالثاً: وجود حكومة تعددية [بيهارت، 2006، ص 244] .

كما يوجد الديمقراطية التوافقية ، وهي شكل من اشكال الديمقراطية الليبرالية ، خاص بالدول الاوروبية الصغيرة (النمسا ، سويسرا، هولندا ، بلجيكا) ، وهو يشير الى تقاسم السلطة في المجتمعات ذات البنين المتعدد الاثنيات او الطوائف او اللغات كونها وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي ، حيث يقول (ارنت ليهارت): (ان التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة ، ويؤديان اليها ، وبالعكس فان الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعه عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات) [بيهارت، 2006، ص 11] . وعلى هذا الاساس التجأت الدول ذات التعددية الاجتماعية الى الديمقراطية التوافقية بدلا عن الديمقراطية النيابية ، ويعرف (دايفيد أ.أبتر) الديمقراطية التوافقية بأنها (نوع من النظام السياسي بأعتبره جمعا لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من اشكال الاندماج) [بيهارت، 2006، ص 244] .

وللديمقراطية التوافقية اربع خصائص رئيسة وهي ، اولاً: حكومة ائتلاف واسع يعتمد فيها مفهوم التراضي او التوافق السياسي . ثانياً: نسبة في التمثيل بدلا من قاعدة الاكثرية ، حيث يتم فيها اقتسام السلطة على مستوى المؤسسات . ثالثاً: الفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الاقلية ضد القرار الاكثري . رابعاً: درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع ، وتلعب النخبة دوراً رئيسياً واستراتيجياً في هذا الشكل [الكعي، 2011، ص 40-47] .

كما توجد الديمقراطية التفويضية ، حيث تقوم على انتخاب رئيس ما لشخصه ، او قائد قومي يفوض للقيام بمهمة تولي السلطة لحراسة الامة ، ويظهر هذا النظام في الدول المتحولة للديمقراطية حديثاً ، ويحدث هذا من قبل احزاب او جماعات ضعيفة ومشتتة ليس لها وسائل فعالة في تمثيل المصالح العامة ، الامر الذي يحصر السلطة او يفوضها لدائرة واحدة ، وخير مثال على ذلك الرئيس الارجنتيني (مينما) والذي انتخب عن طريق الديمقراطية التفويضية [داموند، 2014، ص 32] .

اما الديمقراطية غير الليبرالية فهي شكل من أشكال الديمقراطية لا توجد فيها حدود تحد من سلطات النواب المنتخبين [الحاج، 1997، ص 15].

2- الديمقراطية الاشتراكية :

الديمقراطية الاشتراكية فهي مشتقة من الأفكار الاشتراكية والشيوعية في إطار تقدمي وتدرجي ودستوري وان العديد من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في العالم تعد نسخاً متطورة من الأحزاب الثورية التي تبنت لأسباب "أيديولوجية أو براغماتية" إستراتيجية التغيير التدريجي من خلال المؤسسات الموجودة أو من خلال سياسة العمل على تحقيق الإصلاحات قبل إحداث التغييرات الاجتماعية الأعمق، عوضاً عن التغيير الثوري المفاجيء. ولا تنادي الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية بإلغاء الرأسمالية، بل تنادي بدلاً من ذلك بتقنينها بشكل كبير ، مع التأكيد على التعددية الثقافية وفصل الدين عن الدولة [موسوعة ويكيبيديا العالمية-الديمقراطية].

ان الديمقراطيات قد اختلفت في آلية التطبيق ونوع السلطة السياسية التي يمنحها الشعب لنوابه ، إلا إن هذه الديمقراطيات لا تمنع الشعب من المشاركة وصنع القرار بصورة مباشرة او غير مباشرة مع وجود القوانين والسياسات التي تحمي السلطة والقانون والمجتمع ، وقد كان للإرث الفكري والزمني الاشتراكي الدور الكبير على فكر الديمقراطية بظهور التوجهات الفكرية المعاصرة للتعبير عن الحاجات الرمزية والمادية والنفعية للمجتمعات فاختلفت التوجهات والايديولوجيا الديمقراطية حسب حاجة المجتمع ، كما ان القرار السياسي يحدد من قبل

المجتمع نفسه من خلال الإقرار بالمحددات التي ينصها القانون والحقوق والواجبات التي تقع على عاتق الفرد ، أي إن النواتج الثقافية والفنية تكون من صنع المشاركة الجماعية في السلطة والمجتمع ، كما إن النظام الديمقراطي مع اعطاء الحريات الفردية فإنه يعمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية للمجتمع على الرغم من الاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الأفراد ، وبما يعطي الحرية في التعبير والانتماء ، أما الهوية والانتماء السياسي فهي للوطن . [علي، 2010، ص 176].

رابعا: خصائص النظام الديمقراطي:

تقوم الديمقراطية على أعمدة ثلاثة، بحيث لا يكون النظام السياسي نظاماً ديمقراطياً إلا إذا وجدت هذه الأعمدة، وهي:

1- مبدأ سيادة الأمة: تُعرّف السيادة بأنها: تلك السلطة العليا التي تملك حق سن التشريع وإصدار القوانين، والتي لا تعرف بجانبها أو فوقها -فيما تنظم من علاقات- سلطة عليا أخرى، فهي سلطة تسمو فوق الجميع، وتفرض نفسها على الجميع بما تملك من سلطة الأمر والنهي العليا. ولتوضيح مبدأ سيادة الأمة أو سيادة الشعب قيل: الشعب مصدر جميع السلطات، أو الأمة مصدر جميع السلطات، والمراد بالسلطات:

أ - **السلطة التشريعية: ومهمتها:** تشريع الأحكام و سن القوانين وتعديلها وإلغاؤها، ومراقبة تنفيذها، ويقوم بذلك المجلس النيابي الذي اختاره الشعب لممارسة السلطة بالنيابة عنه.

ب - **السلطة التنفيذية: ومهمتها:** القيام بتنفيذ القوانين والأحكام التي صدرت عن السلطة التشريعية. وهذه السلطة تعين من قبل رئيس الدولة الذي يختارهم من أعضاء البرلمان أو خارجه أو من أعضاء البرلمان أنفسهم ومن خارجه معاً.

ج - **السلطة القضائية: ومهمتها:** القضاء في كل ما يعرض عليها وفق الأحكام والقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، ووفق القانون الأساسي للدولة -الدستور- فالشعب إذاً هو مصدر السلطات الثلاث، بمعنى أن الحكم بمدلوله الشامل للتشريع والتنفيذ والقضاء إنما هو للشعب [الشريف، 2011، ص 15].

2- مبدأ المشروعية: معناه سيادة القانون، أي خضوع الحاكم والمحكوم للقانون على السواء. والضمان لها وجود دستور قوي وبتفاصيل واضحة ، حيث يكون حدوث التغيير في القانون أو التغيير المفاجئ يتطلب أغلبية خاصة وبشروط معينة ، كما يتطلب الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة تحد السلطة، كما ان الرقابة القضائية تستخدم كضمان لأعمال دستورية القوانين، وشرعية اللوائح لإبطال أو إلغاء أو الامتناع عن كل نص يخالف النص القانوني الأعلى منه [جریشه، 1998، ص 127].

3- الحقوق والحريات للأفراد: تقوم الديمقراطية على مبدأ تقرير الحقوق والحريات للأفراد، ووجوب ضمانها وصيانتها وحمايتها، ولقد ظهرت هذه الحقوق والحريات في البداية لحماية الأفراد في مواجهة سلطة الدولة، واستمدت دعائمها من النظريات التي أوردت قيوداً على سلطان الدولة كنظريتي القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي، ولقد استقرت أخيراً هذه الحقوق والحريات وأصبحت جزءاً من النظام الديمقراطي، إذ قررتها من قبل إعلانات الحقوق المختلفة عقب الثورات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية، وظهرت في شكل نصوص دستورية في صلب القوانين الأساسية، وهو ما أخذت به أغلب الدساتير. وقررها أيضاً ميثاق هيئة الأمم، والميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 15 ديسمبر 1948م.

وتتلخص حقوق الإنسان الطبيعية في المساواة والحرية، وهما دورهما يتفرعان إلى أقسام وأنواع.

أ - **المساواة: وأقسامها أربعة:** المساواة أمام القانون، والمساواة أمام القضاء، والمساواة أمام الوظائف، والمساواة أمام الضرائب.

ب - **الحرية: وتشمل:** الحرية الشخصية، والحرية الاقتصادية، والحرية السياسية، ويندرج تحت كل قسم أنواع.

1- الحرية الشخصية، وأقسامها:

أ - **الحرية المادية:** حق الحياة، والتنقل، والأمن، وعدم الاسترقاق، وحرمة المسكن، وسرية المراسلات.

ب - الحرية المعنوية: وتشمل حرية التفكير العلمي، وحرية الاعتقاد، والتعبير عن الرأي، وحرية الشكوى وتقديم العرائض، وحرية التعليم.

ج - الحرية الاجتماعية: وتشمل حرية عقد الاجتماعات وحضورها، وحرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها.

2- الحرية الاقتصادية: وتشمل حق التملك والعمل والأجر وحق الراحة.

3- الحرية السياسية: وتشمل حق الانتخاب والترشيح والتشريع، وحق مراقبة الحاكم وعزل رئيس الدولة، وحق تولي الوظائف العامة، وحق تكوين الأحزاب السياسية والانتماء إليها

كما ان من اهم خصائص الديمقراطية هي السيادة من خلال سن القوانين والتشريعات والتي تستمد قوتها من غالبية الشعب ، ومن خلال تنظيم شؤون الدولة وتوزيع المهام على السلطات الثلاثة ومتابعة الاعمال والرقابة المتعددة والمتبادلة ، بالإضافة الى المساواة امام تلك القوانين واعطاء الحقوق والحريات والتي لا تتعارض مع المصلحة العامة ، وهذا يشمل جميع المجالات ومنها العمارة والتخطيط. [يدوي، 1962، ص 419].

خامسا: مبادئ الديمقراطية (الشفافية ، التعددية ، المشاركة ، المساواة)

1- الشفافية :

مصطلح الشفافية هو ترجمة حرفية قام المتعلمون بنقلها من الإنكليزية من كلمة . Transparency . وقد أخذت الشفافية بمعناها المستعار من علم الفيزياء وتعني المادة الشفافة الواضحة الزجاجية بحيث يمكن رؤية الطرف الآخر من خلالها. وبهذا يكون لها في الثقافة الإنسانية معاني الانفتاح والصدق والاتصال والمحاسبة ، كما ان معياري الشفافية والوضوح من معايير الحكومة الديمقراطية ، والذي يجب ان تتمتع به دساتيرها ، وهذا يعني ان عمل الحكومة مفتوح بشكل كاف لاطلاع الجمهور ، وبسيط بشكل كاف في اساسياته ، بحيث يستطيع المواطنون ان يفهمو بيسر كيف وماذا تعمل . وعلى ذلك يجب ان لا يكون مركبا بشكل معقد بحيث لا يستطيع المواطنون فهم ما يجري ، ولأنهم لا يفهمون حكومتهم فهم لا يستطيعون محاسبة قادتهم بسهولة وخاصة عند الانتخابات [دال، 2000، ص 117].

جدول (2-2): المعنى المباشر والمعنى العميق للشفافية في النظام الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

المعنى العميق لمبدأ الشفافية في الديمقراطية (الثقافة الإنسانية)	المعنى المباشر للشفافية (علم الفيزياء)
الوضوحية (ان يكون مفتوح وواضح بشكل كافي لاطلاع الجمهور)	المادة الشفافة الواضحة الزجاجية (بحيث يمكن رؤية الطرف الاخر من خلالها)
الاتصال (سهولة التواصل والوصول والقدرة على الحوار والمناقشة وبالتالي المحاسبة)	
بسيط وغير معقد (مفهوم بشكل كافي للقدرة على الاستيعاب والمحاسبة)	

بهذا نجد ان طبيعة التطبيق لمبدأ الشفافية يرتبط بمستوى الفهم وطبيعته، فكلما زاد نضج التجربة الديمقراطية استوعبت مفاهيمها وادركت بشكل اعمق وبالتالي ينعكس على مجال التطبيق وخاصة في العمارة ، حيث يفرز الفهم المباشر للشفافية استخدام الزجاج والواجهات الشفافة ، بينما بينت الكثير من التجارب الاخرى في دول تعمقت لديها التجربة الديمقراطية لتؤكد على هذا المبدأ من خلال حلول تخطيطية وتصميمية تشجع على الممارسة الديمقراطية وبشكل اكثر فعالية من خلال الوضوح والانفتاح .

2- التعددية :

وهي التعددية السياسية (ديمقراطيات تعددية او تعددية الاحزاب)، او تعددية ثقافية حيث يمتلك فيها الافراد هويات عديدة تنتمي الى مجموعات متعددة. وقد تعني التعددية العرقية كالتعدد بالقوميات وهي التعايش بين اثنتين او اكثر من المجموعات القومية المنغلقة او المتحفظة داخل نظام حكم ما ، كما تطلق على مجتمع متعدد الاطياف وهو الذي يجمع بين صور تناقض عرقية مختلفة ، كما تشير للتعددية الدينية . ومن الناحية السياسية فانه قد يقع

الالتباس احيانا بين تعدد الاحزاب ، وعدم وجود احزاب . فالبلد الذي ينقسم في الرأي بين جماعات ، متعددة غير ثابتة مؤقتة وغير معرفة سياسيا ومائعة ، لا ينطبق عليها المفهوم الحقيقي للتعددية الحزبية ، لانه يكون في مرحلة ما قبل التاريخ حزبيا اي في مرحلة تطويرية لا يمكن فيها تطبيق الضوابط المميزة الثنائية الحزبية والتعددية [ديفريجيه، 2011، ص 236].

ان تحديد نمط التعددية الحزبية صعب لحد ما ، فمن الثلاثة الى اللانهائية يمكن وجود العديد من الاشكال وكثير من المعاني [ديفريجيه، 2011، ص 237]. ان الثنائية الاساسية في الرأي تحولت الى ثلاثية نتيجة تطور الاحزاب الاشتراكية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وانها لظاهرة عامة تقريبا ان يصبح حزب اصلاحي او ثوري محافظا عندما تتحقق الاصلاحات او الثورة التي كان يدعو اليها ، فينتقل من اليسار الى اليمين ، تاركا فراغا يملأه حزب يساري جديد يتبع المسار نفسه [ديفريجيه، 2011، ص 242]. حيث تظهر الاحزاب الاخرى اما نتيجة لانقسام في حزب موجود او اقامة احزاب جديدة يكون لها تمثيل نسبي [ديفريجيه، 2011، ص 255، 259].

ان حرية تعدد الاحزاب السياسية هي المظهر الجوهري للديمقراطية ، اذ تلعب الاحزاب السياسية دورا اساسيا في تقويم السلطة وكشف اخطائها وردھا الى جادة الصواب ، كما ان الاحزاب السياسية تعد مدارس حقيقية لتثقيف الشعب وتثويره وتبصيره [نوفل والظاهر، 2008، ص 35]. والمجتمع الديمقراطي يتميز عن غيره بأنه مجتمع واقعي لا يكتب بالقوة ولا ينكر حق التعدد ، حيث ان النظام الديمقراطي يحرص على تجنب الاحتقان السياسي-الاجتماعي ، الذي يؤدي في بعض الحالات الى صراعات عنيفة او دموية مسلحة [مينا، 2001، ص 287]. ذلك ان التعدد والتنوع لا ينبع من طبيعة هذا الكون والوجود فحسب، بل ينبع ايضا من ممارسة الحرية ، ذلك ان قيام الافراد بممارسة حرياتهم يفرضي الى ظهور اراء مختلفة باختلاف ظروف هؤلاء الافراد وحاجاتهم ، والذين يتوحدون من خلال الدستور والاطر العامة [ين طلال، 1989، ص 11].

ومما لاجدال فيه ان افضل سبل التعبير السليم عن التعددية في مجتمع ما هو الاعتراف بوجودها وفتح سبيل العمل السياسي المشروع امامها ، وهذا الاعتراف يقتضي قبول التعددية التقليدية والحديثة والاعتراف بوجود القوى التي تمثلها ، حكم الاغلبية ، وفتح سبل العمل السياسي المشروع امامها ، وبشكل منظم وضمن اطر قانونية محددة [الباز، 2006، ص 206].

جدول (2-3): الفهم الخاطي والمعنى الحقيقي للتعددية السياسية في النظام الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

الفهم الخاطي عن التعددية السياسية	المعنى الحقيقي للتعددية السياسية
انقسامات وجماعات متعددة غير ثابتة ومؤقتة وغير معرفة سياسيا ومائعة (مرحلة ما قبل التاريخ حزبيا ، مرحلة تطويرية)	احزاب موجودة مؤسسة لها ركيزتها وهيكلتها ومبادئها واهدافها منظمة ومنضبطة وموحدة من خلال الدستور (تعدد ووحدة) ضد النزعات الفردية والفوضوية تعتبر مدارس حقيقية لتثقيف الشعب وتثويره وتبصيره

اذن قد تعكس التعددية في المجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية من خلال العمارة على شكل تعدد طرز ورموز واجتهادات فردية مما قد تفرز فوضى معمارية غير منظمة ، وهذا قد يعكس الفهم الخاطي للتعددية الديمقراطية، فالتعددية المعمارية كما في السياسية تنسب الى وجود طرز متعددة موجودة في المنطقة ولها مبادئها وخصائصها وتعتبر عن مدارس معمارية لها اهدافها، ولا تمثل نزعات فردية وفوضوية غير منظمة ، فتعدد الخيارات لا يشمل الخيارات المؤقتة والمائعة والتي لا تنتمي للمنطقة فهي تمثل التعدد الموحد من خلال الاطر العامة .

3- المشاركة :

تجعل الديمقراطية من المشاركة في الحياة السياسية حقا لكل مواطن، وهي التمثيل العملي للممارسة الديمقراطية في الحكم ، فالمشاركة السياسية تعمل على تعزيز دور المواطن في اطار النظام السياسي ، عن طريق ضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية او التأثير بها بصورة مباشرة او غير مباشرة ، فانها تعكس جوهر العملية الديمقراطية ، واحدى وسائل تدعيم الشرعية للحكم [العبيدي، 2003، ص 44] . يساهم من خلال المشاركة في الوصول الى حكم الاغلبية الذي تستلزمه الديمقراطية [تندر، 1993، ص 108]. ويشترط للمشاركة الفعالة الحصول

على الفهم المستنير مع مراعاة الحدود المعقولة بالنسبة للوقت، حيث يجب ان يكون لكل عضو فرص متساوية وفعالة ليتعرف على بدائل السياسات الملائمة واثارها المحتملة [دال 2000، ص39].

حيث ان الانسان الذي لا يستطيع ان يشارك في اختيار ممثليه بكل حرية في النظام السياسي ، يتولد لديه الشعور بعدم فعاليته كمواطن ، ولهذا فمن الطبيعي ان يمنح المواطن في النظم الديمقراطية الحق في المشاركة السياسية . كما تقوم فكرة المشاركة السياسية على ضرورة امتلاك المواطنين افرادا وجماعات الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي والتصرف الاجتماعي والفعل السياسي ، وذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية ، الى جانب حقوقهم القانونية ، وبواسطة ممارستهم على ارض الواقع حرية التعبير والتنظيم ، وهذه تتطلب بدورها بناء مجتمع مدني وتنمية رأي عام مستنير تعبيرا عن نمو القدرة على تنظيم الافراد والجماعات لأنفسهم ، اضافة الى حق وامكانية وصولهم الى مصادر المعلومات البديلة التي تساعدهم على المشاركة السياسية الفعالة الواعية المستنيرة لما فيها من تحقيق لمصالحهم ، ان امتلاك مصادر ووسائل المشاركة الفعالة ، هو الوجه الاخر للديمقراطية والضمانة الفعلية لوضعها موضع التنفيذ ، ذلك لان التجربة الديمقراطية تبقى مجرد حبر على ورق ونصوص دستورية ، وشكل ظاهري ، الى ان تتوفر للمواطنين افرادا وجماعات مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة والقدرة على ممارسة الحقوق واداء الواجبات التي ينص عليها الدستور الديمقراطي ، والتي لا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة دون ممارستها على ارض الواقع من قبل الكثرة من المواطنين على الاقل [رحو، 2010، ص335].

جدول (4-2): معنى المشاركة السياسية مقابل المشاركة السياسية الفعالة في النظام الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

المشاركة	المشاركة الفعالة
حق لكل مواطن في ضمان مساهمته في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية او التأثير فيها بصورة مباشرة او غير مباشرة	بناء مجتمع مدني واعى من خلال الحصول على الفهم المستنير مع مراعاة الحدود المعقولة بالنسبة للوقت ، من خلال التوعية والتثقيف والممارسة
	فرص متساوية وفعالة للتعرف على بدائل السياسات الملائمة واثارها المحتملة
	حق وامكانية الوصول الى مصادر المعلومات البديلة التي تساعدهم على المشاركة السياسية الفعالة الواعية المستنيرة لما فيها من تحقيق مصالحهم

نستنتج ان المشاركة الفعالة تكون مستندة الى بناء مجتمع واعى ومستنير من خلال التوعية والتثقيف والتعرف على البدائل والاثار والنتائج بالاضافة الى الوصول الى مصادر المعلومات ، ليكون المجتمع او العينة المجتمعية المختارة لسن بعض القوانين ومتابعتها واعى لما هو افضل للمصلحة العامة والتي تحدث دائما بمساعدة الخبراء في التثقيف ووضع البدائل ، وهذا ينطبق على جميع الحقول ومنها العمارة .

4- المساواة :

وهي تعني تكافؤ الفرص وضمان المجتمع لحد ادنى من الحقوق والخدمات لكل المواطنين على حد سواء ، كما ان الحصول على تلك الفرص والخدمات يتناسب مع الحاجة اليها [العبيدي، 2003، ص43] . اما المساواة أمام القانون المعروف أيضًا باسم المساواة القانونية ، وتتص المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن " كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعًا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا". ووفقًا للأمم المتحدة، يعتبر هذا المبدأ على وجه التحديد في غاية الأهمية للأقليات والفقراء . وبالتالي، يجب أن يعامل القانون والقضاة كل فرد من خلال القوانين ذاتها بغض النظر عن النوع، أو العرق، أو الدين، أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية إلخ، دون تمييز. وتعد المساواة أمام القانون إحدى المبادئ الأساسية لليبرالية الكلاسيكية، وقد قسم (اسمان) المساواة الى اربعة : المساواة امام القانون ، المساواة امام القضاء ، والمساواة في تولي الوظائف العامة ، ثم المساواة امام الضرائب [عبد الوهاب، 2007، ص504]. اعتبر الكثير من الباحثين ان المساواة هي حجر الزاوية لكل

الحريات وهي اساس تلك الحريات ، واذا انهار مبدأ المساواة فلا مجال للقول بوجود حريات عامة [بوراس، 1984، ص529].

فالمقصود اذن بالمساواة كأساس من اسس الديمقراطية هي المساواة القانونية ، التي تعني عدم التفرقة او التمييز بين الافراد في تمتعهم بالحقوق والحريات التي يكفلها الدستور والقانون ، وان خرق المساواة لايحوز ، الا لسبب متعلق بالمصلحة العامة وبمقتضى نص قانوني [عبد الوهاب، 2007، ص185]. ان القاعدة القانونية تتضمن شروطا عامة ، وعليه فان تطبيق القاعدة القانونية لا يكون الا في الحالات التي تتطابق مع الشروط المحددة في القاعدة القانونية ، وهنا تتجلى المساواة في تطبيق النص بصورة مستمرة ومتكررة في كل حالة تتوفر فيها شروط تطبيقه دون تمييز ، وهذا لان القواعد القانونية تخاطب الافراد بصفاتهم لا بذواتهم . اذن الحرية والمساواة حتى تكون فعلا دعامة من دعائم قيام ديمقراطية حقيقية لا بد من حمايتها بنصوص قانونية كفيلة بضمان تكريسها [بوراس، 1984، ص532].

جدول (2-5): المساواة والمساواة القانونية في النظام الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

المساواة	المساواة القانونية
التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون التمييز بسبب الدين او اللون او العرق او الجنس او الرأي السياسي او المستوى الاجتماعي	ان كل الناس متساوون امام القانون بتطبيق (القاعدة القانونية) (اهمية القوانين لتطبيق المساواة) والتي تطبق في الحالات التي تتطابق مع الشروط المحددة في القاعدة القانونية ، وهنا تتجلى المساواة في تطبيق النص القانوني بصورة مستمرة ومتكررة في كل حالة تتوفر فيها شروط تطبيقه دون تمييز اي تناسب القاعدة مع الشروط كتناسب الحلول مع الحاجات وتناسب الفرص مع الامكانيات

وبهذا فان المساواة القانونية تشمل جميع المجالات ومنها العمارة ، وتطبيقها يتم الحصول على عمارة منظمة وخالية من الفوضى والاجتهادات الفردية والتجاوزات، من خلال تناسب العمارة والظروف المكانية والزمانية والانسانية ، وبالتالي الحصول على عمارة بهوية تمثل الظروف الزمكانية والفكرية للمنطقة والتي تحدد وتتابع من قبل النظام والمجتمع .

سادسا: مرتكزات الديمقراطية (الاستقرار ، الحرية ، القانون)

1- الاستقرار :

يشير مصطلح الاستقرار (Stability) الى الثبات والتوازن ويعبر الاستقرار في المجال السياسي عن استقرار النظام ، ويعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية تشير الى عملية التغيير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي من خلال قدرته على ادارة الصراعات والازمات داخل المجتمع دون استخدام العنف [الرشواني، 2003، ص34]. وهو وسيلة وهدف في وقت واحد يستطيع بواسطته تحقيق الانجازات المراد تحقيقها في المجتمع [العاني، 1986، ص170].

لقد تعددت تعاريف الاستقرار السياسي واختلفت من باحث لآخر ومن مدرسة لأخرى ، وذلك نظرا لأختلاف خصوصيات كل دولة فالاستقرار السياسي في دولة اوروبية مثلا يختلف عن الاستقرار السياسي في دولة افريقية ، ولا يقتصر هذا الاختلاف على التعريف فقط بل يشمل الاختلاف في الاليات والمؤشرات . ومن بين التعاريف للاستقرار السياسي تعريف حسن موسى الصفار حيث عرفه بأنه (وجود نظام مقبول ومتوازن من العلاقات بين قوى الامة واطرافها ، ويقابل ذلك حالة الاضطراب، حين تختل علاقة الاطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والاحتراب) [الصفار، 2005، ص15]. حيث يؤدي ضعف العلاقة بين مكونات الدولة الى عدم استقرار سياسي ويشير هذا الاخير الى عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الازمات التي تواجهه بنجاح وعدم قدرته على ادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع [نجي عزو، 2008، ص1]. ويرى البعض ان الاستقرار السياسي يعني استمرار النخبة الحاكمة او النظام السياسي في السلطة لفترة طويلة دونما تحولات او انقلابات [عدوي، 2009، ص5].

يعتمد استقرار الانظمة الديمقراطية ولا وقبل كل شئ على قدرة النخب السياسية الرئيسي على التكاتف في التعامل مع المشكلات التي تواجه مجتمعاتهم والتعفف عن استقلال هذه المشكلات لتحقيق مزايا مادية او سياسية خاصة ، بالإضافة الى ان عملية الاستقرار الديمقراطي تعتمد كذلك على قدرة الجماهير على التمييز بين النظام والحكومة او

الحكام ، بالإضافة الى تكيفها مع مبادئ الديمقراطية بجعلها ممارسة يومية . كما ان هناك ارتباط شديد بين مستوى التنمية الاقتصادية وبين قيام واستقرار النظم الديمقراطية ، بالإضافة الى طبيعة المؤسسات وعملها . كما ان لصياغة الدستور والقوانين وتطبيقها تأثيره الواضح بزرع الثقة ودعم الحكومة واستقرارها [هانتجتون 1993، ص347، 360].

جدول (2-6): معنى الاستقرار ومتطلبات تحقيقه في النظام الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

معنى الاستقرار	متطلبات تحقيقه
الثبات والتوازن (عام)	عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي والقدرة على ادارة الصراعات والازمات داخل المجتمع دون استخدام العنف ، فهو التوازن المنضبط
استقرار النظام السياسي يعني استمرار النخبة الحاكمة او النظام السياسي لفترة طويلة في السلطة دونما تقلبات وتحولات	قدرة الجماهير على التمييز بين النظام والحكومة والحكام
تعددت تعاريف الاستقرار والياته ومؤشراته تبعا لأختلاف خصوصيات كل دولة	تكيف الجماهير مع مبادئ الديمقراطية بجعلها ممارسة يومية
	مستوى جيد من التنمية الاقتصادية
	طبيعة المؤسسات وعملها
	صياغة الدستور والقوانين ومتابعة تطبيقها لزرع الثقة ودعم الحكومة

نستنتج ان لاستقرار السياسي اثره الكبير في العمارة وازدهارها، وعلى عكس ذلك فان العمارة تتأخر وتتخبط ضمن التخبط السياسي الذي تعيشه المنطقة، والامثلة في التاريخ كثيرة، حيث ان العمارة في اليونان كانت ايجابية نظرا لسيطرة الايجيين، غير ان سقوط المينيين بيد البرابرة سنة 1300ق.م واجتياحهم لليونان وبقاءهم فيها ادى الى ركود العمارة واقتصار البناء على العمارة الشعبية المحلية من دون اي طابع متميز الى ان بدأ الحكم اليوناني بالظهور فأكتسبت العمارة اليونانية آنذاك ميزات الخاصة ابتداء من القرن السابع قبل الميلاد [شيرزاد، 1987، ص19] .

وبهذا عملت الانظمة السياسية المستقرة الى بناء عمارتها المعبرة عن فكرها من خلال تحقيق التطور الطبيعي والنمو لمؤسسات الدولة وقوة القوانين ومتابعتها ، واعتبار العمارة انعكاسا مباشرا للجوانب الحضارية للمجتمع والنظام السياسي المتوازن فيها فيها . وبهذا يتم تشييد عمارة متوازنة من جميع النواحي .

2- الحرية :

غالبا مايقترن مفهوم الديمقراطية كسلطة ، بقدر ضمان هذه السلطة لقيم الحرية ، بأعتبرها مبدأ وقيمة عليا ، مهما تعددت اجراءاتها ومجالاتها الوظيفية . والحرية تعني حرية الفرد في تحديد سلوكه وحرية المحكومين في تحديد مصيرهم الجماعي بأنفسهم [العبيدي، 2003، ص42] . ان التعددية في البدائل هي من الشروط التي تؤدي توفرها الى تحرك الحرية (حرية الاختيار) ، كما تنتقص الحرية حين يفرض عليها الالتزام القبلي او العلاقات الاجتماعية او الالتزام الديني او الوضع الاقتصادي [Popper، 2009، ص14].

ان الحرية في الميدان السياسي تتحول الى مشكلة ، حيث ان الحرية المطلقة لكل فرد مستحيلة ، فان كنت حرا في فعل كل ماتريده ، فأن هذا يعني انك حر في سلب حريات الآخرين . ولحل هذه المسألة يتم تقييد الحرية الفردية من قبل الدولة الى الدرجة التي يتطلبها الاجتماع الانساني وان هذا التقييد الضروري يجب ان يشمل كل المواطنين وبصورة متساوية ما امكن ذلك [Popper، 2009، ص44]. فالحرية هي الطبيعة الاولى للانسان حيث يولد الناس احرارا ومن ثم تنشأ القيود والاغلال التي تقيد هذه الحرية ، وان القانون من القيود ، لكنه ينظم الحرية ، ولا يصادرها . بشرط ان يكون الانسان الحر هو مصدر شرعية سلطة القانون ودخوله حيز التنفيذ [Popper، 2009، ص13].

ان حرية الفرد لا تكون بمعزل عن المجتمع ، اذ تتداخل حرية الفعل والتصرف ، وفق ماتسمح به القوانين ، اي بمعنى ان يتنازل الفرد عن جزء من حريته للمجتمع ليستطيع هذا المجتمع حماية الجزء الباقي من الحرية ، بما يبعد سيطرة القوي على الضعيف وابعاد الاستغلال والقهر [العبيدي، 2003، ص42] .

وقد قسم (اسمان) الحرية العامة الى قسمين رئيسيين هما المساواة المدنية والحرية الفردية حيث تنقسم كل منها الى عدد من الحقوق والواجبات [عبد الوهاب، 2007، ص504]. كما ان الحرية في النظام الديمقراطي لاتعني ان يفعل الانسان كل مايريد

، لان اشد الدول ديمقراطية تضع حدودا لحرية الافراد دون ان يقصد من ذلك القضاء على الحريات او التقليل من شأنها ، بل تنظيمها بغية الحفاظ على مصالح الجماعة وحقوق الآخرين والنظام العام [الباز، 2006، ص203].

ان الحرية المطلقة تقود للفوضى المطلقة ، فلا بد من وجود ضوابط صارمة لممارسة الحرية بالطرق الصحيحة ، فالحرية لاتعني الانفلات ، فالمجتمعات المتخلفة لاتحسن بالغالب ممارسة الحرية بالطرق الصحيحة ، ولا بد من وجود قيود قانونية واخلاقية لضبط الحرية . حيث لا بد من ايجاد صيغة مقبولة وعادلة لحماية الحرية والحفاظ عليها وفي الوقت ذاته حماية الحرية من خطر الحرية التي يمارسها البعض بطريقة خاطئة ، فالحرية لاجل الانسان وليست للأساءة للانسان ، والحرية لأجل الاستقرار الاجتماعي وليس لتهديد الاستقرار . كما ان الحرية تحتاج الى دولة قوية ، فالدولة الضعيفة تنهار في ظل الحرية غير المنضبطة . وكل مجتمع له مكوناته وخصائصه ، وهو أقدر على اختيار الحرية التي تصلح له وبالضوابط التي لاتهدد الصالح العام من خلال التنظيم ، حيث التنظيم هو الذي يعطي المناخ الملائم لممارسة الحرية وحمايتها وحماية الافراد والمجتمع ، وبدون التنظيم ، تضحي الحرية فوضى لا يمكن للفرد ان يحيا بحريته في نطاقها [الباز، 2006، ص204].

جدول (2-7): نتائج الحرية المطلقة مقابل المعنى الحقيقي للحرية في النظام الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

معنى الحرية (بشكل عام)	نتائج الحرية المطلقة	الحرية في النظام الديمقراطي (حرية منظمة ومحددة)
امكانية الفرد دونما جبر او شرط او ضغط خارجي على اتخاذ قرار	تفود الى الفوضى المطلقة والانفلات	الحرية في اتخاذ قرار او تحديد خيار من عدة امكانيات موجودة (خيارات ومعايير يحددها المختصون)
	لاتحسن المجتمعات المتخلفة ممارستها بالطرق الصحيحة والدولة الضعيفة تنهار في ظل الحرية غير المنضبطة	وجود قوانين وقيود قانونية واخلاقية لضبط وتنظيم الحرية بغية الحفاظ على مصالح الجماعة وحقوق الآخرين والنظام العام

ومن مجمل القول فانه وكما في الجوانب السياسية في النظام الديمقراطي فان الحرية في العمارة هي حرية منظمة ومحددة من خلال عدة خيارات ومعايير محددة ومرسومة على اساس المصلحة العامة والاعتبارات المهمة الاخرى والتي يحددها الخبراء والمختصين ، والتي تقوم الدولة بضبطها وتنظيمها ومتابعتها بغية الحفاظ على الصالح العام والنظام والاستقرار.

3- القانون :

اساس القانون في الدولة هو الدستور ، ويقوم الدستور الديمقراطي على خمسة مبادئ ديمقراطية تميزه عن غيره من الدساتير ، وهذه المبادئ الديمقراطية يتم تجسيدها في مؤسسات دستورية تكفل امرين جوهريين ، اولهما تنظيم السلطات في الدولة ووضع قيود دستورية على ممارسة السلطة ، وثانيهما كفالة الحقوق والحريات العامة للافراد ، وهذه المبادئ الخمسة يلاحظ وجودها جميعا في صلب كل دستور ديمقراطي وتتمثل هذه المبادئ في : مبدأ لاسيادة لفرد او لقلّة من الشعب على سيطرة احكام القانون ، مبدأ الفصل بين السلطات ، ضمان الحقوق والحريات العامة ، تداول السلطة ، فوجود هذه المبادئ هو القاسم المشترك بين دساتير نظم الحكم التي استقرت بها الممارسة الديمقراطية [الكواري، 2002، ص44].

ان المحور الاساسي لنظام الحكم الديمقراطي ، هو التأطير الدستوري للممارسة الديمقراطية ، بغية تحديد اسس العمل المشترك ، ويسمح من خلالها السيطرة على الصراعات الجانبية ، وضبط السلطة واخضاعها الى اعتبارات المصلحة العامة ، بأعتبار ان الممارسة الديمقراطية هي عقيدة دستورية ، وهذا الدستور يصبح مرجعا تحتكم جميع الاطراف الى شرعيته ، وذلك لما يحمله من ضمانات لأستمرار العملية الديمقراطية ، وهذه الضمانات تتمثل بمحاسبة الحاكمين والتي تتم وفق قواعد و شروط لايملك الحاكمون حرية تغييرها متى شاءوا ، كما تتطلب وجود منافسة حرة ودورية لغرض كسب السلطة ، وبالتالي فان الدستور هو الذي يضمن منافسة منصفة ومشاركة حقيقية حرة من خلال قواعده الثابتة ، بما لايعطي اي طرف ميزة حاسمة ، كما يوفر الدستور ضمانه دستورية للاقليات والطوائف المتعددة [العبيدي، 2003، ص46] .

اتبعت جمعيات ومنظمات وحكومات مختلفة وممن تسمى نفسها ديمقراطية ، دساتير كثيرة مختلفة ، فليس هناك على ما يبدو، دستور ديمقراطي وحيد ، حيث يختلف باختلاف الزمان والمكان وطبيعة المجتمع ، لكنها جميعها تتسم بمجموعة سمات مشتركة ، أهمها ان يعامل جميع الاعضاء في ظل الدستور كما لو كانوا جميعا مؤهلين بشكل متساو للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات بشأن السياسات التي تتخذ [دال، 2000، ص39].

تختلف تصنيفات النظم السياسية من حيث تركيبة المؤسسات السياسية الموجودة في الدولة ، حيث ان معظم الانظمة السياسية توجد فيها ثلاث سلطات رئيسية ، هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وقد اهتم الباحثين بدراسة علاقة هذه السلطات ببعضها ، فكلما كانت السلطات الثلاثة متداخلة ويرأسها جهاز واحد كلما كانت اقرب الى الدكتاتورية ، واما اذا حدث فصل بين تلك السلطات فان النظام السياسي يكون اقرب الى النظام الديمقراطي ، اذ يعني مبدأ فصل السلطات توزيع اختصاصات الدولة بين هيئات منفصلة تمارس كل هيئة وظائف معينة ومحددة وتكون كل سلطة مستقلة عن الاخرى ، مع تعاون السلطات فيما بينها [الكوري، 2000، ص54]. حيث لا يقصد بالفصل بين السلطات بالفصل التام لانه غير ممكن وغير مرغوب فيه ، فلو تم الفصل دون مراعاة ضرورات التعاون بينها وتكامل ادوارها بالقدر الذي يمكن للدولة من اداء دورها الفعال ، لضعفت الدولة وتفككت اوصالها عندما يحل التناحر مكان التعاون اللازم ، فكل السلطات الثلاث لا يمكن ان تمارس اختصاصاتها بشكل مشروع ولا تضع سلطاتها موضع التنفيذ ، الا بقبول ذلك طوعيا من السلطات الاخرى ، تعبيراً عن قبول الشرعية الدستورية والخضوع الى احكامها . حيث يهدف هذا المبدأ الى فصل البرلمان عن الحكومة من جهة وفصل القضاء عن الحكام من جهة اخرى ، لضمان استقلالية واضعاف سلطة الحاكم ، كما يهدف الى المحافظة على الحرية ومنع الاستبداد ، حيث ان الحرية تنفي اذا لم تكن سلطة القضاء منفصلة عن التشريع [حجوح، 2010، ص338].

ان الدساتير في الحكومات الديمقراطية هامة من عدة اوجه كما ذكرها الباحث (دال) ، وهي اولا تساعد على الاستقرار ، وتحمي الحقوق الاساسية ، وتضمن الحياد بين المواطنين ، وتمكنهم من حق المسائلة . خامسا يوفر الاجماع المطلع بشأن القوانين والسياسات ، بالاضافة الى انه يجعل الحكومة فعالة ، بحيث ان الحكومة تتخذ اجراءات تتعامل مع مايعتبره المواطنين اهم المواضيع والمشاكل التي يواجهونها ، والتي على اساسها يعتقدون ان اجراء الحكومة ملائم . بالاضافة الى القرار الكفوء والحاسم ، كما يجب ان تكون الدساتير شفافة و واضحة لدرجة يفهمها ويطلع على كل تفاصيلها المواطنون ليكونوا قادرين على محاسبة قادتهم ، كما يجب ان يكون الدستور مرنا ودرجة معينة بحيث يمكن ان يتكيف مع الامور المستجدة ، واخيرا الشرعية التي يكتسبها الدستور من خلال استيفاء المعايير العشرة السابقة الى جانب ولاء المواطنين والصفوة السياسية بما يضمن بقائها [دال، 2000، ص116-117].

جدول (2-8): القانون في النظام الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

القانون في النظام الديمقراطي		
نظام من القوانين والنصوص التي تحكم العلاقات بين الناس من خلال مجموعة من قواعد التصرف التي تجيز وتحدد حدود العلاقات والحقوق بين الناس والمنظمات والعلاقات التبادلية بين الفرد والدولة بالاضافة الى العقوبات لأولئك الذين لا يلتزمون بالقواعد المؤسسة للقانون	الدساتير في الدول الديمقراطية مختلفة باختلاف المكان والزمان والمجتمع	وجود دستور
التاثير الدستوري للممارسة الديمقراطية تحدد اساس العمل المشترك ويسمح من خلالها السيطرة على الصراعات الجانبية ، وضبط السلطة واخضاعها الى اعتبارات المصلحة العامة (مرجع تحتكم كل الاطراف الى شرعيته)	يجب ان تكون الدساتير شفافة وواضحة لدرجة يفهمها ويطلع على تفاصيلها كل المواطنين ليكونوا قادرين على المحاسبة والمناقشة وان يكون مرنا لدرجة نسبية بحيث يتكيف مع الامور المستجدة	
تضمن اهمية الدساتير في الحكومات الديمقراطية كونها (تساعد على الاستقرار ، تحمي الحقوق الاساسية، تضمن الحياد بين المواطنين، تمكنهم من الحق المسائلة، يوفر الاجماع المطلع بشأن القوانين والسياسات ، يجعل الحكومة فعالة بالتعامل مع اولويات المواطنين ، بالاضافة الى القرار الكفوء والحاسم ، الشرعية وكسب الثقة والولاء)	ثلاث سلطات رئيسية (تشريعية ، تنفيذية وقضائية)	وجود مؤسسات دستورية
تنظيم السلطة في الدولة ، ووضع قيود دستورية على ممارسة السلطة كغالة الحقوق والحريات العامة للأفراد	الفصل بين السلطات الثلاثة بغية توزيع اختصاصات الدولة بين هيئات منفصلة تمارس كل هيئة وظائف محددة ومعينة وتكون كل سلطة مستقلة عن الاخرى ، مع تعاون تلك السلطات فيما بينها ورقابة الواحدة على الاخرى في نفس الوقت	

بهذا فان النظام الديمقراطي يقوم على القانون واحترامه والذي ينظم الحياة العامة ويضمن حقوق الجميع ويصون المصلحة العامة ، والمساواة في تطبيقها ومتابعتها تضيف الشرعية لها وتؤدي الى تحصيل الثقة والولاء .

سابعا: تأثيرات الديمقراطية :

طرح الكثير من المفكرين سؤالاً مهماً وهو (لماذا نختار الديمقراطية؟) او لماذا ندعمها؟، وهل يكون نظام الحكومة غير الديمقراطي افضل؟ . حيث انه وحتى القرن العشرين كان اغلب العالم ينادي بتفوق النظم غير الديمقراطية ، حيث كان اغلب الدول تخضع لنظم غير ديمقراطية . وقد حاول رؤساء النظم غير الديمقراطية ان يبرروا حكمهم بالاستشهاد بالدعوى القديمة بان اغلب الناس غير اكفاء للمشاركة في حكم الدولة، وسيكون اغلب الناس في حالة افضل اذا اكتفوا بترك امور الحكم المعقدة لمن هم احكم منهم [دال 2000، ص46].

ولمواجهة هذا التاريخ الطويل ، ولماذا يجب علينا ان نعتقد ان الديمقراطية طريقة افضل اكثر من اي بديل غير ديمقراطي ، فيجب معرفة نتائجها واجاباتها . حيث قدم (دال) عشرة نتائج مرغوب فيها من تطبيق الديمقراطية وهي (تجنب الاستبداد ، وتضمن لمواطنيها عدداً من الحقوق الاساسية والتي لا تقدمها تلك الغير ديمقراطية ولا تستطيع ان تقدمها ، كحق المشاركة والحرية في التعبير والمساواة ، كما تعطينا الديمقراطية ضماناً للحرية العامة والحرية الشخصية التي لا تتعارض مع المصلحة العامة ، بالاضافة الى تحقيق الذات من خلال حماية المواطنين لمصالحهم الشخصية وان يعيشوا في ظل قوانين من اختيارهم ، كما تقدم الديمقراطية فرصة لممارسة المسؤولية الاخلاقية ، حيث وانه اذا كانت العملية الديمقراطية تعظم فرصك للحياة بأن تعيش في ظل قوانين من اختيارك ، فأنها تمكنك ايضا من التصرف كشخص مسؤول اخلاقياً الى مدى لا يستطيع اي بديل غير ديمقراطي ان يحققه . كما تعزز الديمقراطية من التنمية البشرية ، كتنمية بعض الصفات المرغوبة كالاعتماد على الذات والشعور بالمسؤولية ومراعاة حقوق وواجبات الاخرين الى جانب مراعاتهم لانفسهم ، بالاضافة الى القدرة على المشاركة والمناقشة ومواجهة المشاكل وحلها . بالاضافة الى ان الديمقراطية تشجع على المساواة السياسية . كما ان الديمقراطية تدعو دائماً الى التماس السلام وعدم اللجوء الى المواجهات العنيفة سواء على المستوى الداخلي او الخارجي ، وحل المشاكل من خلال المناقشة وطرح البدائل السلمية . بالاضافة الى ان الدول الديمقراطية تتجه لتكون اكثر رخاء من الدول ذات الحكومات غير الديمقراطية ، من خلال اتباع اقتصاد السوق ، بالاضافة الى تعزيز التعليم والتثقيف والتي تساعد على الابتكار والنمو الاقتصادي ، بالاضافة الى حكم القانون ، بحيث يجعل الحقوق مصادرة والاستقرار هدف ، مما يشجع على الاستثمار) [دال 2000، ص46-58].

ان الدعوى بان الحكومة يجب ان تعطي للخبراء ذوي الالتزام العميق بالحكم لصالح الجميع ، والافضل من غيرهم في معرفة اساليب تحقيق ذلك (الاصياء) كما سماهم افلاطون ، كانت دائماً المنافس الرئيس للأفكار الديمقراطية ، فهم ببساطة ينكرون ان الناس العاديين يصلحون لحكم انفسهم ، فهم لا ينكرون بالضرورة ان الناس متساوون ، وكما في جمهورية افلاطون المثالية ، فقد يكون الاوصياء ملتزمون بصالح الجميع ومتساوون في نظرهم ، حيث سيكون الاوصياء افضل في علمهم بالصالح العام وافضل السبل لتحقيقه . ان الديمقراطية لا تنكر وجود الدور المميز للخبراء او كما سماهم افلاطون (الاصياء) ، حيث وجودهم جوهرى من خلال تفويضهم في طرح بدائل لحل مشاكل معينة وضمن اختصاصاتهم ، حيث لا يمكن للحكومة ان تتخذ قرارات مقبولة بدون مساعدة المختصين، لكن هذا لا يساوي التنازل عن السيطرة النهائية للقرارات الكبرى والحاسمة ، حيث يبقى القرار النهائي بيد الحكومة الديمقراطية والتي تراعي الصالح العام وباقي الاعتبارات السياسية والتي لا يمكن للمعرفة والخبرة العلمية وحدها ان تكون كافية في حسم الموضوع المتعلق بالدولة ككل [دال 2000، ص67-74].

ان رأسمالية السوق مرتبطة عادة بالدول الديمقراطية وهناك فهم خاطئ للحرية فيها من قبل المجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية ، حيث ان رأسمالية السوق والديمقراطية في الحقيقة مرتبطتان في نزاع دائم يقوم كل منهما بتغيير الاخر وتحديده . حيث كانت رأسمالية السوق بدون تدخل وتنظيم حكومي مستحيلة لسببين على الاقل ، الاول: المؤسسات الاساسية لرأسمالية السوق نفسها تحتاج الى تدخل وتنظيم حكومي كبير ، كالاتساق والملكية والعقود ومنع الاحتكار

وحماية كل هذا وغيرها لا تكون الا من خلال الحكومة والقانون ، ثانيا: بدون تدخل او تنظيم حكومي قد يتسبب بضرر بالغ لبعض الاشخاص او المجموعات [دال 2000،ص159].

في الدول الديمقراطية التي حدثت بها مخالفات صارخة لحقوق الانسان وغيرها من مخالفات قانونية دار جدل حول ما ينبغي على النظام الديمقراطي ان يفعله ، فقيل ان مرتكبي هذه الخروقات يجب انزال العقاب عليهم لعدة اسباب اهمها ، لان الحق والعدل يقران ذلك ، وعلى النظام الجديد واجب اخلاقي لعقاب مرتكبي الجرائم والخروقات القانونية . كما ان العقاب يعد التزاما اخلاقيا تجاه الضحايا او المتضررين من تلك الخروقات والجرائم . ولان الديمقراطية تقوم على القانون ويجب اثبات ان لا احد مهما علت رتبته ، فوق القانون، حيث يقول احدي قضاة الارجواي ، ان الديمقراطية ليست قاصرة على اجراء انتخابات وعلى حرية الرأي ، انها سيادة القانون . ولان العقاب ضرورة لترسيخ النظام الديمقراطي ، وضرورة لردع اي انتهاكات مستقبلية ، وبهذا يجب ان يكون القانون ضمانا للحقوق والواجبات اضافة الى ضمانه للحقوق والحريات والتي تضمن استمراره واستقراره وثقة المواطنين به [هانتجتون 1993،ص298].

جدول (2-9): تأثيرات الديمقراطية المختلفة على المجتمعات (اعداد: الباحثة)

ت	ماتحققه الديمقراطية	المأخذ على الديمقراطية	الحل لتلك المآخذ من وجهة نظر الديمقراطية
1	تجنب الاستبداد	ان اغلب الناس غير اكفاء للمشاركة في حكم الدولة وسيكون اغلب الناس في حالة افضل اذا اكتفوا بترك امور الحكم المعقدة لمن هم احكم منهم	انتخاب مجموعة كفوءة منهم لتمثيلهم في التشريع والحكم وادارة الدولة ومؤسساتها
2	تضمن للمواطنين الحقوق الاساسية (كحق المشاركة والحرية في التعبير والمساواة)	ان الحكومة يجب ان تعطي للخبراء ذوي الالتزام العميق بالحكم لصالح الجميع والافضل من غيرهم في معرفة تحقيق ذلك (الاصحاء)	لا تنكر الديمقراطية الدور المتميز للخبراء ، حيث وجودهم جوهري من خلال تفويضهم في طرح بدائل لحل مشاكل معينة وضمن اختصاصاتهم ، حيث لا يمكن للحكومة ان تتخذ قرارات مقبولة دونهم ، لكن يبقى القرار النهائي بيد الحكومة الديمقراطية والتي تراعي الصالح العام وباقي الاعتبارات
3	تعطي ضمان للحرية العامة والحرية الشخصية والتي لا تتعارض مع المصلحة العامة		
4	تحقيق الذات من خلال حماية المواطنين لمصالحهم الشخصية وان يعيشوا في ظل قوانين من اختيارهم		
5	تعزيز من التنمية البشرية ، كتنمية بعض الصفات المرغوبة كالاتحاد على الذات والشعور بالمسؤولية ومراعاة حقوق وواجبات الآخرين الى جانب مراعاتهم لانفسهم بالاضافة الى القدرة على المناقشة ومواجهة المشاكل وحلها وطرح البدائل السليمة		
6	تدعو الى التماس السلام وعدم اللجوء الى المواجهات العنيفة سواء على المستوى الداخلي او الخارجي	هناك جدال حول مبدأ العقوبة او التسامح والسلام الذي تدعو له الديمقراطية	تؤكد الديمقراطية على انزال العقاب بالمخالفين وحسب النصوص القانونية المنطق عليها ولعدة اسباب (فالحق والعدل يقران ذلك ، وعلى النظام الجديد واجب اخلاقي لعقاب المخالفين بالاضافة الى الالتزام امام الضحايا والمتضررين من المخالفات ، ولان الديمقراطية تقوم على القانون فيجب اثبات انه لا احد يعلو فوق القانون ، والعقاب ضرورة لترسيخ الديمقراطية وردع اي مخالفات مستقبلية وبهذا يكون القانون ضمانا للحدود والواجبات بالاضافة الى ضمانه للحقوق والحريات والتي تضمن استمراره واستقراره وثقة المواطنين به
		ان نشوء واستمرار المؤسسات الديمقراطية هي اقل في دولة بها ثقافات شديدة الاختلاف ومنتازعة	طرح الديمقراطية مجموعة اليات للتعامل مع تلك المجتمعات كاسلوب التضمين كما في امريكا او اتباع المنهج التوافقي الديمقراطي والتي تنجح في وجود وتطوير ظروف خاصة ، اما في حالة الاختلاف الشديد فيلجا للانفصال وبشكل يضمن استقلال ذاتيا يكفي للمحافظة على هويتهم وتحقيق اهدافهم الثقافية الرئيسية
		ان رأسمالية السوق مرتبطة بالديمقراطية وبشكل حر ومفتوح	هناك فهم خاطئ للحرية من قبل المجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية ، حيث ان الديمقراطية ورأسمالية السوق في نزاع دائم ، ويحاول كل منهما تغيير الاخر وتحديدده ، حيث انها بدون تدخل حكومي مستحيلة ولاسباب عديدة منها التنظيم والحماية ومنع الضرر وغيرها

ثامنا : الديمقراطية في المجتمعات المتعددة الثقافات :

ان نشوء واستمرار المؤسسات الديمقراطية اكثر احتمالا في دولة متجانسة الى حد كبير ، واقل في دولة بها ثقافات شديدة الاختلاف ومتنازعة . والثقافات تكون عادة مختلفة في اللغة والدين الجنس والهوية العرقية والاقليم وفي بعض الاحيان الايدلوجية ، والاعضاء يشتركون في هوية عامة وروابط عاطفية ، ويفرقون بشدة بين (نحن) و (هم) ويلجأون الى الاعضاء الاخرين في مجموعتهم في علاقاتهم الشخصية [دال 2000،ص137]. ومن الملاحظ ان اقدم الدول الديمقراطية المستقرة سياسيا قد امكنا تجنب المنازعات الثقافية الشديدة الى حد بعيد ان كانت باقي الظروف في الدولة ملائمة لبناء الديمقراطية ، فأنها بإمكانها ان تتغلب على العواقب السياسية الضارة للتنوع الثقافي ، حيث انه توجد دول تعاملت معه بنجاح ويمكن الاستفادة من خبراتها في التعامل مع هذا التنوع وتأثيراته . ومن ضمن اليات التعامل مع التنوع الثقافي ، اولا: اسلوب التضمين ، وقد كان هذا الحل الامريكي ، حيث ان اعداد هائلة من المهاجرين وفدو الى امريكا ومن ثقافات مختلفة وقد تكون متناقضة فيما بينها احيانا ، حيث انه وبعد جيل او جيلين تم استيعاب اولادهم في الثقافة الغالبة بشكل كامل الى درجة وانه على الرغم من ان الامريكيون يحتفظون او يقيمون ارتباطهم بدولة او ثقافة اجدادهم الا ان ولاءهم السياسي هو الغالب وهويتهم امريكية ، ومما ساعد على ذلك رغبة الامريكيين للحصول على حياة افضل [دال 2000،ص139].

اما الالية الثانية في التعامل مع المجتمع متعدد الثقافات هي اتخاذ الاراء بتوافق الاراء ، وكما في التجربة بسويسرا وبلجيكا وهولندا ، حيث ابتكروا تنظيمات سياسية تستلزم الاجماع او توافق عريض للاراء ، حيث حل الموافقة بالاجماع محل الموافقة بالاغلبية (لدرجات متفاوتة) ، وعلى ذلك فان قرار الحكومة قد يؤثر بشكل كبير على مصالح واحد او اكثر من الثقافات الفرعية لا يتخذ الا بالموافقة الصريحة من ممثلي هذه المجموعة ، بالاضافة الى استخدام حق الرفض (الفيتو) ، وتسمى مثل هذه الديمقراطية بالتوافقية ، وهذه تنجح فقط في ظل ظروف خاصة ، كوجود موهبة التوفيق والقدرة على كسب الثقة والمناقشة وامكانية الوصول الى الحل الوسط بالاضافة الى الانفتاح حول هوية قومية لا تشجع المطالبة بالانفصال ، بالاضافة الى تشجيع الطرق السلمية والابتعاد عن الوسائل العنيفة والثورية [دال 2000،ص140].

وقد تكون النظم الانتخابية الحل في مثل تلك المجتمعات من خلال تصميم نظم الاقتراع بحيث تغير دوافع السياسيين بجعل التوافق اكثر فائدة من النزاع ، حيث لا يمكن للمرشحين ان ينتخبوا بدعم مجموعة واحدة ، حيث يكون محتاجين للفوز بأصوات مجموعات كبرى عديدة . اما في حالة الفوارق الثقافية العميقة والتي لا يمكن التغلب عليها بأي من الحلول السابقة ، قد يصبح الحل الوحيد الباقي امام المجموعات الثقافية هو فصل انفسهم الى وحدات سياسية مختلفة ، يملكون في اطارها استقلالاً ذاتياً يكفي للمحافظة على هويتهم وتحقيق اهدافهم الثقافية الرئيسية [دال 2000،ص141].

بهذا فانه لدى المجتمعات متعددة الثقافات خيارين يعكس على جميع المجالات ومنها العمارة، ويعتمد على نضج التجربة الديمقراطية واستيعابها ، فاما ان تفرز عمارة تعددية تعكس تعدد الثقافات ولكن بشكل منظم وممنهج يغني هويتها المعمارية وضمن ظروف الدولة الملائمة وخيارات التضمين والولاء القومي والتوافق ، او العيش ضمن نزاعات وفوضى قد تنتهي بالانفصال او قد تستمر معه لتشمل نزاعات لفئات اصغر ضمن الثقافة الواحدة.

2-3 التحول السياسي :

2-3-1 مفهوم التحول :

يدل لفظ التحول على التغيير أو النقل [الوسيط1960، ص216]، و تقابل كلمة التحول في اللغتين الفرنسية و تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو Transition والإنجليزية كلمة مرحلة أو مكان آخر [Lepetite1994، 96p]. فالتغيير سواء إلى الأحسن أو إلى الأسوأ يبقى ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع ظواهر الكون، كما أن الواقع و التاريخ يشهدان أن المجتمعات لا تثبت على حالة واحدة دائما بحيث أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، الأولى تعمل على الحفاظ عليه و ضمان استمراره كالتنشئة الاجتماعية مثلا، و الثانية تعمل على تغييره و تبديله ابتداء بالتعديل و انتهاء بالثورة [الزعيبي1982، ص34]. و يعتبر

علم الاجتماع من أولى ميادين البحث العلمي التي أخضعت مفهوم التحول و التغيير للدراسة بحيث يعرف مصطفى الخشاب التغيير الاجتماعي بأنه ((كل تحول يحدث في النظم و الأنساق و الأجهزة الاجتماعية سواء ذلك كان في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة.)) [الخشاب 1987، ص188]

كما أن عملية التحول و التغيير تحدث في العلوم الأخرى و منها علم السياسة إذ نجد أن النظام السياسي يخضع لعمليات تغيير مستمرة سواء كان التغيير سلميا في إطار النظام القائم أو تغييرا بالعنف و الثورة مما يؤدي إلى قلب النظام و تغييره و قد ارتبطت هذه التحولات بمفهوم التغيير السياسي الذي يشير إلى ((التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع و ممارسة القوة السياسية بمشتملاتها السلطة و الإيجار و النفوذ السياسي)) [موسوعة، ص4]. خضع هذا المفهوم إلى مجموعة من الدراسات أفرزت مجموعة من النظريات في التغيير السياسي . حظيت العوامل المسؤلة عن تحول النظم باهتمام الباحثين و المهتمين السياسيين حيث يرى " جابرييل الموندو " و "باول بينغهام" ((أن المبادرة من أجل التغيير السياسي يمكن أن تتبع من ثلاث مصادر ، من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة و من الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية .و من النظم السياسية في البيئة الدولية ، و عادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاث مع بعضها البعض. [الموندو 1966، ص185] كما تصنف احتمالات حدوث هذا التغيير الى : تغيير في الشكل أو المظهر أو تغيير في الطبيعة والخاصية ، ويشير هذا إلى جوانب أحداث التغيير متعلقة في المظهر أو الهيئة أو الجوهر والمضمون [كسفرود 1957]. ويرتبط التحول بالتغيير الذي يعرف بحال الشيء الذي لم يكن عليه قبل انتقاله إليه ويكون في مجالات عدة ، فهناك تغير في الجوهر ويعرف التحول المطلق أو يكون في الكيف ويدعى استحالة أو بالكم ويعرف بالنمو أو النقص أو بالمكان فيكون انتقالا ومنه ما يكون في الزمان فيدعى تتابعا [الامام 2002].

2-3-2 التحول الديمقراطي :

يقصد بالتحول الديمقراطي مجموعة من الاجراءات والاصلاحات والسياسات التي تهدف الى تغيير اسلوب الحكم نحو فتح المجال امام المشاركة السياسية وفسح المجال امام التنافس السياسي . حيث عرفه صموئيل هانتجتون بأنه محاولة تبني النهج الديمقراطي في الحكم والذي يتضمن تبني الانتخابات الحرة والتداول السلمي على السلطة بين الاحزاب السياسية في ظل تكافؤ الفرص بين الاحزاب السياسية وحرية الاختيار بالنسبة للناخبين ومؤسسات سياسية مستقرة وثابتة ترعى هذا التحول [هانتجتون 1993، ص69].

ان مفهوم التحول الديمقراطي يشير الى تغير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية الى صيغة اخرى اكثر ديمقراطية ، والتحول الديمقراطي عملية تدريجية تتحول اليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات واجراءات شتى ترتبط بطبيعة الاحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية [لغور 2010، ص25].

ان اي تغيير لتحقيق الديمقراطية لا بد له ان يأخذ في اعتباره ضرورة نضج القاعدة المجتمعية لتصبح قابلة للدخول في مجرى التطور الديمقراطي ، اي لا بد من استقرار سياسي واجتماعي طويل الامد لنجاح التجربة الديمقراطية . كما يرى (هنتنغتون) بأنه بالرغم من الضغط العالمي لخلق بيئة خارجية تقتضي التحول الديمقراطي ، فإنه من غير الممكن توفر الشروط والظروف الضرورية نفسها لعملية التحول الديمقراطي داخل بلد معين او تحديد نمط ديمقراطي ثابت ، وذلك لعدة اسباب منها عدم وجود عامل واحد كاف لتفسير نمو الديمقراطية في كل الدول ، كما ان التحول الديمقراطي ذاته يكون نتيجة لعدة اسباب متداخلة وتتفاوت من دولة لأخرى ومن مرحلة زمنية الى اخرى في الدولة نفسها [العبيدي 2003، ص53].

2-3-3 انماط التحول الديمقراطي :

تتخذ عملية التحول من نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي اربعة انماط اساسية ، وتمثل الاجراءات التي يتم اتباعها للوصول الى هذا التحول . وهي اولاً: التحول من أعلى ، وهو عندما تقوم النخبة الحاكمة بادخال عدد من الاصلاحات والتعديلات الديمقراطية في النظام لشعورها بتزايد عدم الرضا والسخط الشعبي ، وتناقص قوة النظام

مقارنة بقوة المعارضة ، لذا يأخذ النظام المبادرة بالتحول لأمتصاص الازمة وليس بالضرورة ايمانها العميق بمبادئ الديمقراطية [ثابت 2015، ص43]. ثانيا: التحول عن طريق التفاوض (الاحلال التحولي) ، حيث تأتي المبادرة مشتركة من قبل قيادة النظام والقوى الاجتماعية المختلفة فيه ، بهدف التوصل الى اسس مشتركة ، من خلال الحوار المثمر والوصول الى ميثاق يحافظ على مصالح كل القوى ومن ثم الوصول الى نظام ديمقراطي . ثالثا: التحول من اسفل (التحول الاحلالي) ، ويعد هذا التحول اكثرهم اتساما بالعنف ، فيأتي في اعقاب صراعات ومظاهرات شعبية عنيفة ومطالبات من قبل الشعب بأنجاز الاصلاحات المنشودة ، ومن غير المحتمل ان يؤدي هذا النمط الى من الانتقال الى عملية ديمقراطية مستقرة او قد تستغرق وقت طويل لاستقرارها ، كما انها قد تكون اكثر عرضة للانتكاسة وظهور نظام السلطوي ، وهذا مرده الى عدم وجود اتفاقات ومواثيق خلال مرحلة الانتقال يمثل عقبة كبيرة امام بروز اجواء الاعتدال والتصالح الضرورية لعملية ترسيخ الديمقراطية والمميزة لها . رابعا: نمط التدخل الاجنبي ، ويحدث نتيجة لتدخلات وضغوطات اطراف اجنبية ، وقد يكون تدخل عسكري او ضغوطات اقتصادية ان الفاعلين الخارجيين ، ومهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية ولمدة طويلة ، على دول لاترغب في ذلك ، فقد يؤدي التدخل الاجنبي الى تغيير التوازن لصالح عملية الديمقراطية ، غير ان الديمقراطية لن تترسخ وتزدهر الا عندما تتوفر اشتراطات وعوامل داخلية محددة [عبدالله، 2011، ص33-35]. ان التجربة في العراق ورغم طغيان العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي ، فانه لايمكن اتمامه بدون وجود نخب قادرة على قيادة هذا التحول من داخل الشعب ، وتقوم هذه النخب بأيجاد الثوابت وتقويتها والقفز فوق الاختلافات والشكوك التاريخية ، وبناء جسور من الثقة والتعاون المتبادلين والمساهمة بصنع الهوية المشتركة ، كما ان هذه الالية ستحتاج الى مدة تجتاح من خلالها منعطفات من الشك والبلبله والفوضى والصراعات المتمحورة حول الرؤى التاريخية او المشاكل الآنية او الامال المستقبلية الطموحة . [رحيم، 2016، ص46]. كما يجب الاتفاق بين المكونات ، وهذا لا يتم الا عن طريق ائتلاف واسع يشارك فيه الجميع عبر التوافق على مساواة دستورية جديدة قاعدتها مبدأ المواطنة ونظام الخدمة العامة ، وبناء دولة على اساس المؤسسات ، مؤسسات المواطنة ، ولا يمكن الحديث عن المواطنة مالم يعالج الفقر والتفاوت الاجتماعي ، والاعتماد على مبدأ المساواة وعلى اسس مبدأ الكفاءة وفي كل الميادين . [رحيم، 2016، ص57].

ان تكريس وفرض الشكل الديمقراطي على الدول الاخرى ، بما يتناسب مع المصلحة القومية للدول الكبرى ، قد يؤدي الى حدوث فوضى وتشوهات بشعة للبنية الاجتماعية للدول التي تستجيب لهذا النمط التحديثي ، والتي تنطلق من رؤيا مفادها ، مسابرة الخطاب الايدلوجي الغربي لتعزيز مركزها الدولي ، ومن ثم الاستفادة من مميزات من دون تكييف البناء الداخلي للمجتمع على اسس صحيحة للديمقراطية تتسجم مع خصوصية المجتمع ، وفق بنیان قانوني مستقر يخلق توازنا موضوعيا بين اليات العمل ومتطلبات العصر [العبيدي 2003، ص55].

لقد صنف (دال) الحكومات الى ثلاثة اصناف وهي حكومات غير ديمقراطية وحكومات ذات ديمقراطية حديثة وتلك التي لديها حكومات ديمقراطية ذات تاريخ طويل ومستقرة نسبيا ، كما ان كل مجموعة تواجه تحديا مختلفا ، فبالنسبة للدول غير الديمقراطية ، يكمن التحدي فيما اذا كانت تستطيع التحول الى الديمقراطية . اما الدول ذات الديمقراطية الحديثة فالتحدي الذي يواجهها هو عما اذا كان من الممكن تأسيس ودعم الممارسات والمؤسسات الديمقراطية الحديثة وكيفية هذا الدعم ، وبالتالي ترسيخها كي تتحمل اختبار الزمن والصراع السياسي والازمات ، اما بالنسبة للديمقراطيات الاقدم فان التحدي هو اتقان وتعميق ديمقراطيتها [دال 2000، ص8].

كما تتسم عملية التحول الديمقراطي بعدة سمات اهمها : انها عملية معقدة للغاية وتشير الى تحولات في الابنية والاهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية ، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . بالاضافة الى انها عملية تتسم بعدم التأكد وتتضمن مخاطر الارتداد مرة اخرى الى النظام السلطوي [بلور 2010، ص27].

جدول (2-10): انماط التحول الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

ت	نمط التحول الديمقراطي	الكيفية	الوصف
1	التحول من اعلى	عندما تقوم النخبة الحاكمة بادخال عدد من الاصلاحات والتعديلات الديمقراطية في النظام	لشعورها بتزايد عدم الرضا والسخط الشعبي ، وتناقص قوة النظام مقارنة بقوة المعارضة ، لذا يأخذ النظام المبادرة بالتحول لامتصاص الازمة وليس بالضرورة ايمانها العميق بمبادئ الديمقراطية
2	التحول عن طريق التفاوض (الاحلال التحولي)	حيث تأتي المبادرة مشتركة من قبل قيادة النظام والقوى الاجتماعية المختلفة فيه	تهدف الى التوصل الى اسس مشتركة ، من خلال الحوار المتمم والوصول الى ميثاق يحافظ على مصالح كل القوى ومن ثم الوصول الى نظام ديمقراطي
3	التحول من اسفل (التحول الاحلالي)	يأتي في اعقاب صراعات ومظاهرات شعبية عنيفة ومطالبات من قبل الشعب بأتجاز الاصلاحات المنشودة	ويعد هذا التحول أكثرهم اتساما بالعنف ، ومن غير المحتمل ان يؤدي هذا النمط الى من الانتقال الى عملية ديمقراطية مستقرة او قد تستغرق وقت طويل لاستقرارها ، كما انها قد تكون أكثر عرضة للانتكاسة وظهور نظام السلطوي ، وهذا مرده الى عدم وجود اتفاقات وموثيق خلال مرحلة الانتقال يمثل عقبة كبيرة امام بروز اجواء الاعتدال والتصالح الضرورية لعملية ترسيخ الديمقراطية والمميزة لها
4	نمط التدخل الاجنبي	ويحدث نتيجة لتدخلات وضغوطات اطراف اجنبية ، وقد يكون تدخل عسكري او ضغوطات اقتصادية	ان الفاعلين الخارجيين ، ومهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية ولمدة طويلة ، على دول لا ترغب في ذلك ، فقد يؤدي التدخل الاجنبي الى تغيير التوازن لصالح عملية الديمقراطية ، غير ان الديمقراطية لن تترسخ وتزدهر الا عندما تتوفر اشتراطات وعوامل داخلية محددة

بهذا فان التحول الى الديمقراطية يكون ضمن هذه الانماط وفي كافة المجالات ومنها العمارة ، والتي تحتاج فهما واعيا لمبادئ ومرتكزات الديمقراطية للتحول الصحيح والمدروس .

جدول (2-11): انواع الدول من حيث علاقتها بالديمقراطية والتحديات التي تواجهها (اعداد: الباحثة)

ت	انواع الدول وحكوماتها	التحدي الذي يواجهها
1	حكومات غير ديمقراطية	تحديها يكمن فيما اذا كانت قادرة على التحول للديمقراطية
2	حكومات ذات ديمقراطية حديثة	اذا كانت من الممكن تاسيس ودعم الممارسات والمؤسسات الديمقراطية وكيفية هذا الدعم وبالتالي ترسيخها كي تتحمل اختبار الزمن والصراع السياسي والازمات
3	حكومات ديمقراطية ذات تاريخ طويل ومستقرة نسبيا	التحدي يكمن في اتقان وتعميق ديمقراطيتها

2-3-4 مراحل التحول الديمقراطي : أ. مرحلة التخطيط :

يعتبر التخطيط ووضع الاستراتيجية الملائمة للتحول الديمقراطي اللبنة الاساسية نحو الديمقراطية، من اجل زيادة فرص النجاح وتزويد من قدرة الشعوب على تعزيز مواقفهم في النضال الطويل وبالمقابل تضعف وتقضي على نظام الحكم الدكتاتوري وتعمل على بناء نظام ديمقراطي قوي . وللوصول الى هذه الخطة نحتاج الى عمل تقييم جيد للوضع ولخيارات العمل المؤثر والمتاحة . ويتطلب التخطيط الاستراتيجي ان يكون لدى المخططون فهم عميق لجميع نواحي الصراع التي تشمل العوامل المادية والتاريخية والحكومية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والنفسية والاقتصادية والدولية حيث انه لا يمكن تطوير الاستراتيجيات الا في اطار النضال المحدد وخلفياته إشراب 2003،ص41].

ان هدف الاستراتيجية الرئيسية في مواجهة انظمة الحكم الدكتاتورية لانتوقف ببساطة عند القضاء على الدكتاتورية ولكن يستمر حتى يتم وضع نظام ديمقراطي ويجعل من نشوب دكتاتورية جديدة امرا مستحسلا ، من خلال زيادة الوعي وتطوير قدرات المواطنين في المشاركة والحرية والنضال اللاعنيف ، حيث تشمل وضع الخطوط العريضة لسير النضال بعد عمل تقييم للوضع ، حيث تغطي هذه الخطوط الحاضر وتمتد الى التحرر في المستقبل والى مؤسسات النظام الديمقراطي [إشراب 2003،ص42].

كما انه لا يوجد هناك خطة استراتيجية موحدة لكل حركة من حركات التحرر ضد انظمة الحكم الدكتاتورية ، لان كل حركة تسعى من اجل القضاء على نظام حكم دكتاتوري معين وتسعى لبناء نظام ديمقراطي يختلف عن حركات التحرر الاخرى ، ولا يوجد وضعان متشابهان تماما ، حيث لكل نظام دكتاتوري خصائصه الفردية كما وتختلف قدرات كل شعب يسعى للحرية عن قدرات الشعوب الاخرى ، حيث يجب ان يتمتع مخططو الاستراتيجية بالفهم

العميق ليس فقط للوضع العام وإنما لاساليب النضال المختارة والمتاحة، كما يتم التقييم المستمر للعمل والبدائل والتعديل حسب المستجدات لضمان التحول السلس للديمقراطية ونجاحه [شارب، 2003، ص44].

كما يجب ان توجد نخب وطنية مساندة للديمقراطية وتكون هناك رغبة شعبية للتحول الى الديمقراطية ، حيث ان الديمقراطية لا تزور ، وقد احتاجت لعقود طويلة من الكفاح لكي تتطور بالمجتمعات الغربية ذاتها ، كما يجب ان يتمتع ابناء الدولة بمستوى مناسب من التعليم بما يمكنهم من الوعي بالعملية الديمقراطية وممارستها ، كما يمكن زيادة الوعي من خلال التثقيف والممارسة المستمرة لتعميق الفهم بالديمقراطية والا سيكون تطبيقها سطحيًا وستكون نهايتها الفشل ، وهذا مايجب حسابه في عملية التخطيط للتحول الديمقراطي [سوميت وبيترسون 2005، ص5].

ب- مرحلة ازالة النظام الدكتاتوري :

بعد عملية التخطيط المتقن ومعرفة الخيارات الملائمة يتم البدء بتدمير النظام الدكتاتوري وضمن الخطة المرسومة والملائمة لذلك النظام وحسب الامكانيات المتوفرة ، ان سحب الدعم يعتبر اهم عمل مطلوب لتفكيك الدكتاتورية ، وذلك من خلال التأثير على مصادر القوة من خلال التحدي السياسي [شارب، 2003، ص53]. كما ويؤثر حصول الحكام الدكتاتوريين على مصادر مادية بشكل مباشر على قوتهم ، وعند سيطرة القوى الديمقراطية على المصادر المالية والنظام الاقتصادي والاملاك والمصادر الطبيعية والمواصلات ووسائل الاتصالات يصبح مصدر كبير من مصادر القوة للحكام الدكتاتوريين عرضة للزوال [شارب، 2003، ص53].

ان امكانية الحكام الدكتاتوريين على التهديد وتنفيذ العقوبات ضد الجماعات التي لاتتعاون وتمارس العصيان هو المصدر الرئيس لقوة هؤلاء الحكام والذي يزرع الخوف من المبادرة والعصيان ، ويمكن اضعاف مصدر القوة هذا بطريقتين ، الاولى من خلال تقليص فعالية العقوبات بشكل كبير اذا كان المواطنين مستعدون كما هو الحال بالحرب لدفع ثمن التحدي والتضحية من اجل الحصول على النتائج المطلوبة ، الثانية ، اذا قامت الشرطة والقوات العسكرية بسحب ولائها ، سواءا اكان فرديا او جماعيا او القيام بتجنب او رفض مباشر لأوامر الاعتقال او الضرب او اطلاق النار على المقاوميين ، وبهذا نرى اهمية التخطيط المسبق للبدء بتفكيك النظام الدكتاتوري والذي يتطلب استهداف اهم مصادر القوة للحكام الدكتاتوريين سواء الموارد البشرية وتعاونها او الامكانيات المادية وبالطريقة المناسبة لجميع الظروف والامكانيات المتاحة [شارب، 2003، ص54].

وبعد النجاح بتفكيك نظام الحكم الدكتاتوري ، لابد من اتخاذ اجراءات وقائية حذرة وذلك لمنع او لتقليل اثر حالة الفوضى التي تلي مرحلة القضاء على نظام القمع القديم والتي قد تهيئ لظهور نظام دكتاتوري جديد [شارب، 2003، ص57]. ويرتبط نجاح التحول الديمقراطي بسرعة عودة النظام والامن بعد اسقاط النظام الدكتاتوري ، بالاضافة الى التعامل بعقل وتواضع مع جميع اطراف الصراع الدائر بالدولة وابعاد جميع العناصر المساندة للنظام القديم للسلطة [سوميت وبيترسون 2005، ص4].

ت- مرحلة التأسيس للديمقراطية :

بعد تفكيك الهيكلية الدكتاتورية يجب بناء الاسس الدستورية والقانونية ومعايير السلوك لديمقراطية قوية ، وهذا مايسمى بمرحلة التأسيس للديمقراطية ، حيث يتطلب النظام الديمقراطي الجديد دستورا يعمل على تأسيس اطار الحكومة الديمقراطية المرغوب فيها ، حيث يضع هذا الدستور اهداف الحكومة ومحددات سيطرتها واساليب واولقات الانتخابات التي تمارس من اجل اختيار الموظفين الحكوميين والمشرعيين وحقوق المواطنين الطبيعية وعلاقة الحكومة الوطنية بمستويات الحكومة الادنى الاخرى . ويجب فصل السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها وبشكل واضح لكي تبقى الحكومة المركزية ديمقراطية ، ويجب تقييد اعمال الشرطة والمخابرات والجيش بشكل قوي يمنع اي تدخل قانوني سياسي ، ويفضل ان ينص الدستور على انشاء نظام فيدرالي مع وجود امتيازات هامة تمنح للمستويات الاقليمية وعلى مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي للحكومة وذلك من اجل الحفاظ على النظام الديمقراطي ومنع ظهور توجهات دكتاتورية ، كما في حالة النظام السويسري والذي يعطي مناطق صغيرة نسبيا امتيازات كبيرة مع بقائها جزءا من الدولة ككل . كما انه في حالة وجود دستور قديم يتمتع بمجموعة من هذه

الخصائص في حقبة سابقة من تاريخ البلد فانه من الحكمة اعادة استخدامه مع اجراء التعديلات الضرورية المطلوبة ، اما في حالة عدم وجوده فانه يتم العمل بدستور مؤقت الى ان يتم اتمام عمل دستور جديد والذي يتطلب الكثير من الوقت والجهد والخبرة ، هذا بالإضافة الى انه من المفضل ان يتم مشاركة الجمهور عند عمل الدستور ، كما يجب ان تكون لغة الدستور سهلة وواضحة لكافة شرائح المجتمع [شارب، 2003، ص58] .

فسقوط الحكم الدكتاتوري بمثابة نقطة البدء والتي تتيح المجال للعمل بحرية ولبذل جهود طويلة الامد لتطوير المجتمع وتلبية حاجاته الانسانية بشكل افضل ، حيث انه ستستمر المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لسنوات طويلة مما يتطلب تعاون الكثير من الناس والجماعات ليجاد حل لها، بالإضافة الى تشكيل لجان من ابناء الدولة والمختصين لتشخيص المشاكل وطرح البدائل والحلول المناسبة لها من خلال تشريع القوانين ومتابعتها [شارب، 2003، ص57] . كما يمكن الاستعانة بالمختصين من الدول الداعمة للتحول الديمقراطي والتي لها الرغبة في استثمار موارد بشرية واقتصادية كافية لبناء الديمقراطية في ذلك البلد ولفترة كافية للحفاظ على النظام ولضمان نجاح التحول السلس للديمقراطية وبقدر الامكان [سوميت وبيترسون 2005، ص4] . حيث يعتبر حكم القانون وحكم الاغلبية من مقومات الديمقراطية ، ويتحقق حكم القانون من خلال صياغة الدستور وقوانين مدنية تحمي حرية المواطنين من التدخل التعسفي للسلطة كما تحمي حقوقهم المدنية عند التعامل مع بعضهم البعض ، على ان تمنح السلطة القضائية والهيئات التنفيذية السلطة المناسبة لتنفيذ القوانين [سوميت وبيترسون 2005، ص3] . اما حكم الاغلبية يتحقق من خلال انتخابات حرة مباشرة تضمن انتخاب حكومة تمثل الشعب على ان يتم الفصل بين السلطات المختلفة مع وجود رقابة متبادلة بينها والقدرة على محاسبة المؤسسات الحكومية ، كما يرتبط نجاح التحول الديمقراطي بمستوى مناسب من الرخاء الاقتصادي حيث يرى سوميت وبيترسون ان الشعوب الفقيرة تفضل لقمة العيش على الديمقراطية ، كما ان الفقر يفقد الشعوب الامل في المستقبل والرغبة في التضحية من اجل الديمقراطية ، وبهذا فان الاعداد لمستوى اقتصادي مناسب يقوي ويحفز ويدعم التحول الى الديمقراطية [سوميت وبيترسون 2005، ص5] .

ث- مرحلة تدعيم الديمقراطية :

تتعلق هذه المرحلة بالاستقرار او الهشاشة التي يتميز بها النظام السياسي الديمقراطي ، والذي يرتبط بالمدى التي يضل قائما بها النظام الديمقراطي والذي ينعكس من خلال الهيكلية المؤسساتية وقوتها واستقرارها ، فقد يكون النظام ديمقراطيا لكنه غير مستقر او قد لايدوم طويلا ، حيث يختلف طبيعة النظام عن استقرار النظام [هانتجتون 1993، ص69] . حيث يضل مستقبل الديمقراطية متأرجحا الى ان تتحول تدريجيا الى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا [بلور 2010، ص27] . وتتضمن هذه المرحلة عمليتان مستقلتان لكن مترابطتان وهي الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية الى جانب الديمقراطية السياسية حيث انه هناك عدة متغيرات تسهم في اقامة وتدعيم الديمقراطية من ضمنها النمو الاقتصادي المناسب من خلال وجود مستوى جيد من الثراء الاقتصادي والتوزيع المتساوي نسبيا للدخل والثروات ووجود اقتصاد قوي للسوق بالإضافة الى التحديث الاجتماعي وغياب الاقطاع من المجتمع ووجود طبقة متوسطة قوية ، وارتفاع نسبة التعليم وانخفاض الامية ووجود ثقافة تقوم على الوسيلة وليس الهدف ووجود التعددية الاجتماعية والفئات الوسيطة القوية وانخفاض مستوى العنف المدني وانخفاض مستوى الاستقطاب السياسي والتطرف السياسي ، ووجود زعماء سياسيين ملتزمين ومؤمنين بالديمقراطية ، ورسوخ تراث التسامح والتفاهم ورسوخ فكرة احترام القانون وحقوق الافراد ، بالإضافة الى التجانس الطائفي سواء(عرقيا او عنصريا او دينيا) ووجود اجماع حول المبادئ السياسية والاجتماعية [هانتجتون، 1993، ص98] .

وقد واجهت الدول ثلاث انواع من المشكلات في تنمية نظمها السياسية وترسيخ دعائمها . كانت مشكلات "الانتقال" تتبع مباشرة من ظاهرة تغيير النظام ، وكانت تشمل مشكلات اقامة نظم دستورية وانتخابية جديدة وتعديل القوانين التي لا تلئم الديمقراطية وتغيير الهيئات الشمولية تغييرا شاملا او الغائها كليا ، والفصل بين ما يخص الحزب وما يخص الحكومة من ممتلكات ومناصب واطقم موظفين في حالة التحول من نظام الحزب الواحد ، وكيفية الحد من التدخل العسكري في السياسة [هانتجتون، 1993، ص294] .

وهناك نوعية اخرى من المشكلات يمكن ان نطلق عليها مشكلات "بيئية" وتتبع هذه المشكلات من طبيعة المجتمع واقتصاده وثقافته وتاريخه وكل ما يميزه ايا كان شكل الحكم فيه . وهي تختلف من دولة الى دولة . ومن بين هذه المشكلات ، حركات التمرد والصراع الطائفي والخصومات الاقليمية والفقر واللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية والتضخم والديون الخارجية

والمعدلات المتدنية للنمو الاقتصادي . وبهذا فان عدد هذه المشكلات البيئية وحدثها مرتبط بنجاح الدولة او فشلها في ترسيخ دعائم الديمقراطية [هانتجتون، 1993، ص294] .

وبرسوخ دعائم الديمقراطية الجديدة وتحقق بعض الاستقرار لها تواجهها مشكلات "تظامية" نابعة من تطبيق النظام الديمقراطي ، حيث عانت النظم الشمولية من تركيز القرار بيد واحدة وقلة التواصل بين الزعيم والشعب ، بينما ما يواجه النظام الديمقراطي قد يكون الصعوبة والعجز في التوصل الى القرار ، والحساسية تجاه الغوغائية وسيطرة المصالح الاقتصادية [هانتجتون، 1993، ص295] .

جدول (2-12): مراحل التحول الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

ت	مراحل التحول الديمقراطي	ما يجب تحقيقه في كل مرحلة	متطلبات النجاح في كل مرحلة
1	مرحلة التخطيط	- عمل تقييم جيد للوضع ولخيارات العمل المؤثر والمتاحة - تمثل اللبنة الأساسية ومرحلة التأهب للتحول الديمقراطي الناجح - ان هدفها لا يتوقف على القضاء على النظام الدكتاتوري لكنه يستمر حتى يتم وضع نظام ديمقراطي ويجعل من نشوء دكتاتورية جديدة امرا مستحيلا من خلال عدة نقاط محددة توضع لها الخطط وتنفذ ، حيث تغطي هذه الخطوط الحاضر وتمتد الى التحرر في المستقبل والى مؤسسات النظام الديمقراطي	- ان يكون لدى المخططين فهم عميق لجميع نواحي الصراع التي تشمل العوامل المادية والتاريخية والحكومية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والنفسية والاقتصادية والدولية حيث انه لا يمكن تطوير الاستراتيجيات الا في اطار النضال المحدد وخلفياته - تختلف قدرات كل شعب عن الآخر وبهذا يجب اختيار اساليب النضال المختارة - يجب ان تكون هناك نخب شعبية مساندة للديمقراطية ورغبة للتحول لها ، بالإضافة الى مستوى ملائم من التعليم والوعي بالعملية الديمقراطية لممارستها ، كما يمكن زيادة الوعي من خلال التثقيف والممارسة المستمرة والاسيكون تطبيقها سطحيا وفاشلا - يجب التقييم المستمر للعمل والبدائل والتعديل حسب المستجدات لضمان التحول السلس للديمقراطية ونجاحه
2	مرحلة إزالة النظام الدكتاتوري	بعد عملية التخطيط المتقن ومعرفة الخيارات الملائمة يتم البدء بتدمير النظام الدكتاتوري وضمن الخطة المرسومة والملائمة لذلك النظام وحسب الامكانيات المتوفرة اولها سحب الدعم من خلال التأثير على مصادر القوة المختلفة ومن خلال التحدي السياسي والتي تتوج بأسقاط النظام الدكتاتوري	- يستمد النظام قوته من الطاعة والتعاون فيجب سحبهم - كما يعد عدد ومواقع الموارد البشرية الداعمة للحكومة مهم ويجب كسبهم لصالح التحول - يجب السيطرة على المصادر المالية والنظام الاقتصادي والاملاك والمصادر الطبيعية والمواصلات ووسائل الاتصال - يجب محاولة سحب الجيش والشرطة لولانهم للنظام الدكتاتوري وكسبهم لصالح التحول او دفع ضريبة التحول والحرية واعطاء التضحيات وتحملها كضريبة - سرعة عودة النظام والاستقرار بعد اسقاط النظام الدكتاتوري مهمة لانجاح التحول وعدم عودته بالإضافة الى التعامل بعقل وتواضع مع جميع اطراف الصراع وابعاد المساندين للنظام السابق
3	مرحلة التأسيس للديمقراطية	بعد تفكيك الهيكلية الدكتاتورية يجب بناء الاسس الدستورية والقانونية ومعايير السلوك الديمقراطية	- وضع دستور يوضح اهداف الحكومة ومحددات سيطرتها واساليب وافات الانتخابات ، وحقوق المواطنين الطبيعية وعلاقة الحكومة الوطنية بمستويات الحكومة الأدنى الأخرى و الفصل بين السلطات الثلاثة(التشريعية والتنفيذية والقضائية) مع التعاون المستمر بينهم والرقابة المتبادلة ، و في حالة وجود دستور قديم يحتوي بعض مبادئ الديمقراطية فمن الحكمة اعادة استخدامه مع اجراء التعديلات الضرورية المطلوبة على ان يتم مشاركة الشعب في كلا الحالتين ، كما يجب ان يكون الدستور سهل وواضح لكافة المستويات - تعتبر هذه الفترة حرجة لذا يتطلب تعاون الكثير من الناس والجماعات لاجاد حل للمشاكل والازمات التي قد تظهر ، بالإضافة الى تشكيل اللجان من ابناء الدولة والمختصين لتشخيص المشاكل وطرح البدائل والحلول من خلال تشريع القوانين ومتابعتها (حكم القانون وحكم الاغلبية) يرتبط نجاح هذه المرحلة بمستوى مناسب من الرخاء الاقتصادي يقوي ويحفز ويدعم الديمقراطية
4	مرحلة تدعيم الديمقراطية	بناء هيكلية مؤسساتية قوية ومستقرة	- حيث تعتمد الفترة الزمنية التي يبقى بها النظام الديمقراطي ونجاحه على قوة واستقرار مؤسساته بكافة انواعها (كالجيش والشرطة والمحاكم والبنوك والصحة والتعليم ودعم مشاريع البنى التحتية وباقي الخدمات الضرورية) لتتعم بالامن والاستقرار والتي تعتبر اهم من نوع النظام الحاكم عند الشعب - يجب تحويل الديمقراطية الى ممارسة يومية الى ان تصبح عرفا اجتماعيا وهذا مايسمى بتحقيق (الديمقراطية الاجتماعية) - تحقيق مايسمى ب(الديمقراطية الاقتصادية) الى جانب الاجتماعية والسياسية ، بتحقيق النمو الاقتصادي المناسب من خلال وجود مستوى جيد من الثراء والتوزيع المتساوي نسبيا للدخل والثروات ووجود اقتصاد قوي للسوق وغياب الاقطاع ووجود طبقة متوسط قوية - ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض الامية ووجود ثقافة تقوم على الوسيلة وليس الهدف ووجود التعددية الاجتماعية والفئات الوسيطة القوية وانخفاض مستوى العنف المدني وانخفاض مستوى الاستقطاب السياسي والتطرف السياسي - وجود زعماء سياسيين ملتزمين ومؤمنين بالديمقراطية - رسوخ تراث التسامح والتفاهم ورسوخ فكرة احترام القانون وحقوق الافراد بالإضافة الى التجانس الطائفي ووجود اجماع حول المبادئ الاساسية

جدول (2-13): المشكلات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

التطور السياسي			نوع المشكلة
النظام الديمقراطي	المرحلة الانتقالية	النظام الشمولي	
			بيئية
			انتقالية
			نظامية

نستنتج ان التحول الديمقراطي الناجح يتطلب المرور بتلك المراحل الاربعة وسلاسة الانتقال من مرحلة لاخرى وتحقيق الاستقرار لكل مرحلة لضمان تلك السلاسة ، وهذا يتضمن الانتقال والتحول الى الديمقراطية وجعلها كمارسة يومية في كل المجالات ومنها العمارة . كما يتضمن استيعاب مشاكلها وايجاد الحلول المناسبة ضمن البدائل المتوفرة وبمراعاة المصلحة العامة وتحت اشراف المختصين والخبراء وبزيادة الوعي والتثقيف لجعل المشاركة المجتمعية فعالة.

ملخص الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل يتضح اهمية النظام السياسي في تنظيم حياة المجتمعات وتحديد السلوك العام في كافة الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، وتعتبر العمارة احدى الحقول التي تتأثر بشكل مباشر اوغير مباشر بنوع النظام السياسي ، فتعقيد الابنية وتمايزها وطرازها وهويتها تحدها وجود القوانين والتشريعات بالاضافة الى متابعتها والية تطبيقها ، كما يصوغ خطوطها العامة طبيعة الفكر السياسي والايولوجيا السياسية ونوع النظام السياسي . تؤثر انظمة الحكم بأشكال مختلفة على المجتمع وعلى النتاجات الفكرية والمادية ومنها العمارة وتبعاً لنوع النظام السياسي من حيث طبيعة الفكر .

اول من مارس الديمقراطية كنظام حكم هم الاغريق ومن خلال تطور افكارها لسبعة قرون عن طريق الفلاسفة وافكارهم ، وقد انعكس كمنهجية ديمقراطية في تصميم وتنفيذ الاعمال المعمارية . الى ان اتى الرومان الذين تبناوا مبدأ القوة للسيطرة على باقي البلاد فظهر العمران المرتبط بالدنيا والانتصارات وعبر عنها . بعدها ظهر النظام الاقطاعي بكل قسوة ثم تلاها سيطرة الكنيسة وبشكل اساسي في اوربا والذي تمخض عنه تفجير الثورة الفرنسية (ثورة سياسية) وماندت به من اسس الديمقراطية ، كما تلاه انفجار ثورة ثقافية توجت بعصر النهضة وبالتالي ثورة اقتصادية بما سمي بالثورة الصناعية ، مما ساعد على انضاج التجربة الديمقراطية فيها .

ان تجارب الديمقراطية تؤكد على الاختلاف بين نموذج سياسي واخر بناء على الاختلاف في التجربة السياسية التي خاضها كل مجتمع ، كما ان التغيير السياسي السليم والحقيقي لا يكون الا تدريجياً حتى تتضح مقوماته داخل المجتمع . كما ان للديمقراطية مبادئ اساسية وهي (الشفافية ، التعددية ، المشاركة والمساواة) ، كما ان للديمقراطية ثلاثة مرتكزات اساسية وهي (الاستقرار ، الحرية والقانون) ولكل منها دلالاته ومؤشراته المباشرة والعميقة في الفكر الديمقراطي

تواجه المجتمعات متعددة الثقافات مجموعة تحديات وصعوبات وامامها خيارين ينعكس على جميع المجالات ومنها العمارة، ويعتمد على نضج التجربة الديمقراطية واستيعابها ، فاما ان تفرز عمارة تعددية تعكس تعدد الثقافات ولكن بشكل منظم وممنهج يغني هويتها المعمارية وضمن ظروف الدولة الملائمة وخيارات التضمين والولاء القومي والتوافق ، او العيش ضمن نزاعات وفوضى قد تنتهي بالانفصال او قد تستمر معه لتشمل نزاعات لفئات اصغر ضمن الثقافة الواحدة.

ان التحول الديمقراطي الناجح يتطلب المرور بأربع مراحل اساسية اهمها مرحلة التخطيط والتي تشمل التخطيط لازالة النظام القديم وتأسيس نظام ديمقراطي جديد ، كما يستمر التخطيط الى باقي المراحل وتكون دائمة التجديد من خلال اعادة التقييم وحسب المستجدات في كل مرحلة لضمان النجاح وتقليل الخسائر وللوصول الى الاستقرار الذي يضمن الانتقال الى مرحلة اكثر تقدماً ونضجاً من الديمقراطية ، اما المرحلة الثانية وهي مرحلة ازالة النظام والتي تراعى فيها عدم حدوث فوضى وسرعة العودة الى النظام والاستقرار والتوازن للانتقال الى المرحلة الثالثة وهي

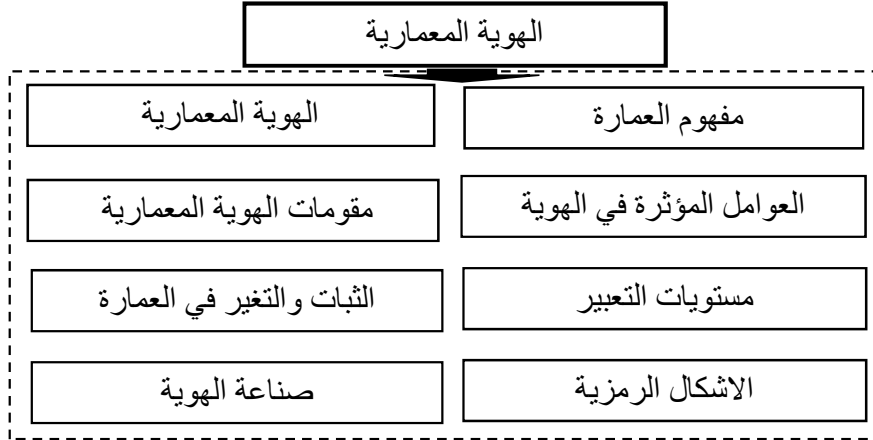
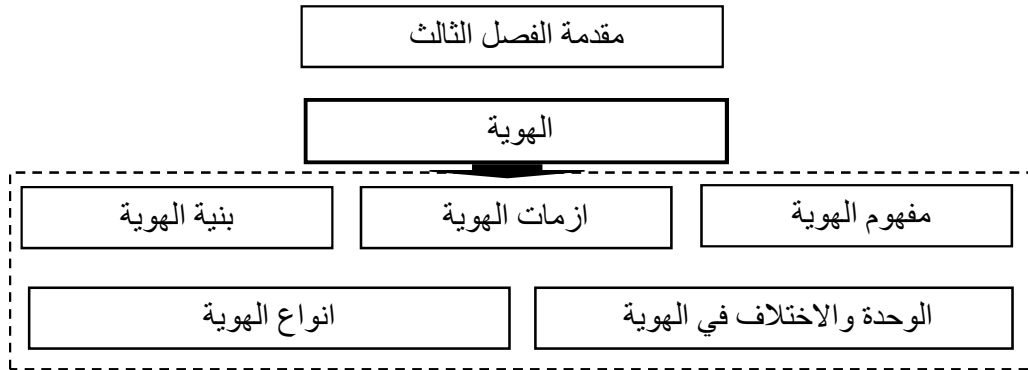
التأسيس للديمقراطية بأثناء الدستور والاسس القانونية ومعايير السلوك الديمقراطي لجعلها قدر الامكان ممارسة يومية في المجتمع ، ورابعا الانتقال الى مرحلة تدعيم الديمقراطية ببناء هيكلية مؤسساتية قوية ومستقرة تضمن الحقوق والخدمات للمواطنين وتصونها بالاضافة الى متابعة المخالفين وضمان تطبيق القانون وسيادته والذي يضمن الديمقراطية ووجودها. كما ينتج التحول الديمقراطي بعض المشاكل والازمات والمعوقات في كل مرحلة من مراحلها ولكل منها اليات للتعامل لحلها وضمن خصوصيات المجتمع وامكانياته للتوصل الى الاستقرار المنشود وتحقيق الديمقراطية . ان نجاح التحول الديمقراطي مرتبط بسلاسة الانتقال من مرحلة لآخرى وتحقيق الاستقرار لكل مرحلة لضمان تلك السلاسة ، وهذا يتضمن جعل الديمقراطية ممارسة يومية في كل المجالات ومنها العمارة . كما يتضمن استيعاب مشاكلها وايجاد الحلول المناسبة ضمن البدائل المتوفرة وبمراعاة المصلحة العامة وتحت اشراف المختصين والخبراء وبزيادة الوعي والتثقيف لجعل المشاركة المجتمعية فعالة.

الفصل الثالث

الهوية المعمارية

هيكلية البحث
الفصل الثالث

الهوية المعمارية



ملخص الفصل الثالث

الفصل الثالث : الهوية المعمارية

مقدمة :

يتناول الفصل الثالث من هذا البحث موضوع هوية العمارة من خلال دراسة مفهوم الهوية بشكل عام كمفهوم وبنية وأنواع في ظل المتغيرات الكبيرة في العالم المعاصر . للدخول الى موضوع الهوية في حقل العمارة والتعرف على مقوماتها والعوامل المؤثرة فيها ومستويات تحقيقها .

3-1 مفهوم الهوية :

أولاً: الهوية في اللغة:

الهوية هي وسيلة التعرف على الأشياء وابتسوط طريقة لذلك هي بمعرفة المظاهر الخارجية لها ، والهوية في اللغة كلمة قديمة مولدة اشتقتها المترجمون القدامى من (هو) لينقلوا بواسطتها الى العربية ، وهي تؤدي فعل الكينونة في اللغات الهندو-أوربية ، المعنى الذي تعطيه كلمة (هست) الفارسية وكلمة (ستين) الإغريقية [التيمي 2007، ص2]. والهوية بطاقة يثبت فيها اسم الشخص ومكان وسنة ولادته وعمله وجنسيته وهي وسيلة تعريفية لإثبات حاملها أمام الجهات الأخرى [البستاني، 1956، ص362]. أما في اللغة الانكليزية فهي تترادف لفظة (Identity) وتعرفها المعاجم بانها تعني حقيقة الشئ التي يكون فيها متطابقاً ومتماثلاً مع ذاته ومحدداً ، [البديري 2003، ص1]. بهذا فان الهوية هو تعبير عن وجود الشئ وحقيقته وما يظهره من صفات خارجية والتي تعكس صفاته الداخلية .

ثانياً: الهوية في الفلسفة :

بالرغم من ان كلمة (الهوية) مشتقة الا انها فرضت نفسها في الاصطلاح الفلسفي العربي القديم لتدل على (ما به) الشئ هو بوصفه وجوداً منفرداً متميزاً عن غيره ، وورد في الموسوعة استعمالها للتعبير عن خاصية المطابقة ، وبهذا المعنى تكون اما مطابقة عددية او شخصية وفي هذه الحالة تعبر عن كون الشئ يظل مفرداً وحيداً على الرغم من تعدد اسمائه وعلى الرغم من التغيرات التي تطرأ على زمن وجوده [التيمي 2007، ص2]. كما يعرف ((النعيم)) الهوية بأنها مجموعة من القرارات الجماعية التي يتبناها مجتمع ما في زمن محدد للتعبير عن القيم الجوهرية ((العقائدية والجمالية والاقتصادية والتقنية)) والتي بمجموعها تشكل صورة متكاملة تعبر عن ثقافة المجتمع . إلا إن النعيم يميز بين تأويلين لمعنى الهوية الأول هو (التأويل الماهوي) الذي يرى إن الهوية شيء اكتمل وانتهى وتحقق في الماضي في فترة معينة أو نموذج اجتماعي معين وإن الحاضر هو محاولة إدراك هذا المثال وتحقيقه أما الثاني وهو ((التصور التاريخي والديناميكي)) فيرى إن الهوية شيء يتم اكتسابه وتعديله باستمرار وليس أبداً ماهية ثابتة فالهوية الأصلية تتغير باستمرار كتكتسب صفات وترفض أخرى [التيمي 2007، ص3]. اما من ناحية الخطاب الفلسفي الغربي الحديث فان الهوية بمفهومها المعتمد على العلاقة بين العقل والمادة توضح لنا دور الفكر في الهوية ودور الجانب العقلي المنطقي والمتضمنة الجانب الذاتي (الانا) في الفكر الإنساني وفي صياغة الهوية المعبرة عن المادة ، كما ان الهوية تعتمد على العلاقة بين الفكر والمنطقي والذي يمكن التعبير عنه بالإحساس وطريقة الفهم للعلاقات الشكلية والمادية مع الجانب الجوهري وقد أعطت هذه الخاصية الهوية القابلية للتغير والانفتاح [علي، 2010، ص69].

بهذا فان الهوية هي الصورة النهائية الناتجة عن موقف المجتمع تجاه الامور المختلفة والتي تعكس الجانب الحسي والعقلي للمجتمع بما هيته ومعاناته وازماته وما حققه وبالتالي تأثير تلك الصورة على المتلقي وما تتركه من انطباع يعكس تلك الحقائق .

ثالثاً: الهوية في علم النفس :

هي الطراز الفريد للشئ التي تميزه عما عداه بمعنى خصائصه المرئية وغير المرئية المتحكمة بالسلوك والتي تحقق للشئ خاصية الصمود والثبات في جوهره دون حصول تغير فيه وإن عدم التغير في الشئ هو الذي يعطي الشئ هويته [التيمي 2007، ص2].

أ- الهوية الشخصية :

الهوية الشخصية تعبير عما هو محدد ومميز للشخص وتشتمل على كل الصفات التي تميزه عن الآخرين وتجعله مدركاً بصورة كينونة محددة. وتعني الحالة التي يكون فيها الشيء نفسه [التمييز 2007، ص2]. وهي تعني ثلاثة معاني، كيان الفرد وشخصية الفرد وثبات الخصائص الرئيسية ، أي :- **الهو هو** : وتعني بقاء ومحافظة الشيء على خصائصه الجوهرية له رغم الاختلافات السطحية . **والذاتية الشخصية** : وتعني استمرار وجود كيان مادي أو معنوي معبر عن الشخصية طول فترة الزمن **والطرز الفريد لصفات شخص ما** : الذي يميز الشخص عن سواه [الجرجاني، 1987، ص676] .

وبذلك تقترب لفظتا الهوية والشخصية في إعطاء نفس المدلول مما يتطلب التعرف على الشخصية للتعرف على مجالات الاختلاف بينهما.

ب- الشخصية (personality) :

لا تتحدد الشخصية بالاعتماد على تحديد الاختلافات بالصفات المظهرية الخارجية للشيء فحسب بل تعرف الشخصية على أنها الظواهر المميزة الدالة على الشيء والتي تميزه عن غيره من الأشياء أي أنها تهتم بالسلوك الظاهر وكوامن الشخصية تلك التي تتضمن مدركات الفرد واتجاهات تفكيره وقيمه ودوافعه [الفارابي، 1986، ص215] . وبذلك يمكن الإقرار بان كل شخص يكون منفرداً وفريداً من حيث هو شخص لاستحالة تطابق الصفات المظهرية والصفات الكامنة لدى شخصين بصورة متطابقة . وفي دراسة البورت (Allport) توصل إلى أن هناك خمسين تعريفاً للشخصية وأهمها [التمييز 2007، ص3] :

1- التعريف المستند على السلوك :

وفيه يتم التركيز على الجانب الظاهري للسلوك أو السمات المظهرية وفضل من يمثل هذا الاتجاه أصحاب المدرسة السلوكية .

2- التعريف المزدوج (الظاهر- الباطن) للشخصية :

فيه يتم التأكيد على العمليات الداخلية حيث يشير العلماء إلى أن الشخصية نظام ديناميكي من الأنظمة النفسية المحددة لتوافقه مع الظروف البيئية .

3- الهوية العاكسة لهوية المجتمع :

وذلك بالاعتماد على فكرة التوافق الاجتماعي وهو ما أشار إليه عالم النفس باودن (Bowden) إلى أن للشخصية ميول ثابتة تنظم عملية التكيف مع البيئة حيث تهمل فيها التمايزات بين أفراد المجتمع باعتبار أن هوية أي فرد في ذلك المجتمع مشابهة إلى هوية غيره في نفس المجتمع.

4- الهوية الشخصية من وجهة نظر علم النفس الظاهراتي :

يعرف علم النفس الظاهراتي الشخصية بأنها ما يعبر به الفرد عن سلوكه الخاص بغض النظر عن صحة ودقة ملاحظات هذا الشخص بل هي ما يقرره الشخص عن نفسه . [التمييز 2007، ص3] .

ج- عوامل الشخصية :

يرى علماء النفس أن هناك عدداً كبيراً من العوامل والمتغيرات التي تنتج الشخصية وتؤثر في طبيعتها وطبيعة ردود أفعالها تجاه المؤثرات الطارئة عليها والتي تظهر ذاتها دون رغبة الشخص أهمها:-

- العوامل الوراثية :

إن الوراثة هي العامل الأساس المحدد للسمات الجسمية للكائن الحي لكن ما هو غير معروف هو دور هذه الجينات في تحديد السمات السيكولوجية للإنسان وبالتالي تحديد شخصيته [التمييز 2007، ص4] .

- العوامل البيولوجية :

تلعب الغدد الصم بما تفرزه من هرمونات دوراً أساسياً في تحديد المظهر الخارجي لجسم الشخص وبنيته وطوله ومزاجه وسمات كثيرة لشخصيته . وإن أي اختلال في إفرازات هذه الغدد يؤثر على الاستقرار الانفعالي للشخص [التمييز 2007، ص4] .

- العوامل الاجتماعية والحضارية :

تشير دراسات علماء النفس والاجتماع إلى أن الإنسان نتاج بيئته الاجتماعية فحضارة المجتمع تتطبع فيه على الدوام سواء أدرك ذلك أم لا ، فتعده وتنظمه حتى يفكر ويسلك ويشعر بصورة تتفق مع ما يراه ذلك المجتمع وهذا يفسر لنا تشابه ميول ورغبات وأخلاق أبناء المجتمع الواحد دون أن يكون هناك تباين كبير في القيم الاجتماعية وحتى الجمالية [التسمي،2007،ص4] .

فهي أن مجموعة من الصفات والسلوك الظاهرة والناجئة عن مجموعة من العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية للفرد والمجتمع ويشترط وجود الهوية وجود كيان مادي ومعنوي لفترة من الزمن بالإضافة الى ثبات وتوازن في الخصائص رغم الاختلافات السطحية ، حيث تثبت الاطر العامة وتتغير التفاصيل تبعاً لتغير الظروف المختلفة .

3-2 ازمات الهوية :

هناك عدة حالات تمثل ازمات ترتبط بمفهوم الهوية ، ومنها (Loss of Identity) فقدان الهوية ، ويتصف الشخص او المجتمع الذي يعاني منها بالعدائية والغرور والتكبر عن كل ما يعارض افكاره التي اطرها ويفرض اي شئ خارج عنها [Erikson,1968,172]. بالإضافة الى موضوع اضطراب الهوية وتحولها بالإضافة الى موضوع مقاومة الهوية ، والتي تتجسد عندما يتنكر الفرد لهويته ويقاومها ويتخلى عنها باعتبارها شئ بالي ومدني ، حيث تكون نظرتة للامور سطحية وغير عميقة ، وبهذا اما يتجه الى تقليد هويات اخرى باعتبارها اكثر رقياً وحدائة ، مع انه يقلدها سطحياً ولو بحثنا في عمق الشخصية نجدها متعصبة ولا تزال تثبتت بقديم الافكار ، او يخاف ويسقط في محيط القديم ويخشى من الجديد في كل شئ [Erikson,1968,212]. كما عرف اريكسون (Identity Resistance) مقاومة الهوية ، بأنها خوف المريض او الشخص الذي يعاني منها من المقابل بان يفرض هويته عليه ويدمر هويته الضعيفة اصلاً ، فيرفض ذلك ويقاومه ويصبح لديه اضطراب ، وعندها يكتسب من المقابل صفات يقدر ان يحورها مع ما يتناسب وجوهره الكاذب بحيث يحافظ على هذا الجوهر مثل تقليد الشخص الذي يدعي التحرر للملابس في الغرب وهو بداخله انسان متعصب ، وفي هذه الحالة يجب فهم هذا الاضطراب لعمل العلاج اللازم بخطوات متتابعة [Erikson,1968,214].

وقد اشارت الدراسة لمجموعة من الظواهر المتعلقة بالهوية كتمص الاخر والتي عرفها على انها عملية نفسية يتمثل الفرد او الجماعة من خلالها جانباً او خاصية من جوانب الاخر او خواصه وسماته وقد يكون جزئياً او كلياً بحيث يسعى لتحقيق التكامل مع ذلك النظام الثقافي فرداً او جماعة، حيث ان الشخصية وجهة بطريقة سيئة وفي مناخ مشحون بالصعوبات خلال فترة او فترات حياته والذي يؤدي الى التمرد احياناً والذي يشير الى نقص يعتري الثقة بالنفس والى نرجسية من طابع خاص [ميكشيلي، 1993، 60] .

ان ازمة الهوية وخاصة عند الشباب وبعد البلوغ والتي تشابه المجتمعات الفتية ، تصبح لديهم احساس بعدم الامان والاضطراب ويصبح يخاف من دوره في المجتمع فلا يستطيع ان يسهم مساهمة فعالة ويدخل في حالة من عدم الاستقرار وعدم الاستعداد وعدم الثقة بالنفس وبقدراتها وبالتالي عدم الفهم الكامل لماهية وقدرات شخصيته ومن هو بالضبط . كما اوعز الكاتب السبب الى عدم اتباع نظام معين في تربيته فيحدث هذا التخبیط كنتيجة لذلك التسبب وعدم الالتزام بمحددات معينة ، وبهذا لا يمكن لهذا الفرد ان يبني له هوية شخصية (Ego Identity) فتحدث هناك ازمة في الهوية [Erikson,1968,15-19].

ان تشكل الهوية تأخذ هيتها بالاستناد الى الماضي والذي يشمل التاريخ حيث يؤكد هويته عبر التكامل الزمني بالتالي ان وعي الذات يشمل على وعي الماضي وبهذا فان ازمة المجتمعات تكمن بداية في مرض الذاكرة لديها ، وللعالج يجب الانطلاق من مبدأ العودة الى الماضي . كما ان لا وجود للهوية الا من خلال مجموعة من الاحاسيس كالشعور الذاتي بوحدة الشخصية والشعور بالوحدة والاستمرارية الزمنية والشعور بالمشاركة العاطفية والشعور بالاختلاف والشعور بالثقة الوجودية والاستقلال والمراقبة الذاتية والشعور بالتقدير وذلك بالقياس للاخرين والشعور بعمليات التفاعل والتكامل وقيم التعمص والتوحد [ميكشيلي، 1993، 67-72].

نستنتج ان ازمت الهوية ومنها اضطراب الهوية وفقدان الهوية ومقاومة الهوية والتي غالبا ماتنتج عن عدم ثقة الشخص او المجتمع بقدراته وعدم فهمه لمن يكون وضعف في شخصيته ومن يوجهه . وهو بذلك اما يتمسك بالقديم تمسكا اعمى او يقلد الغير بشكل سطحي باعتباره اكثر رقيا ، وان هذا التخبط ينتج عن الالتزام بمحددات معينة وعدم وجود نظام في توجيهه . كما ان الشخصية السليمة هي التي تتمتع بالثقة والاستقلالية والمبادرة والانتاج وتكوين هوية خاصة والابداع ضمنها وبالتالي التكامل والاندماج مع المحيط وليس الذوبان والضياح فيه ، حيث تكون فاهمة لنفسها وللمحيط .

3-3 بنية الهوية :

البنية اصطلاح يراد به التعبير عن الكيان الداخلي لظاهرة ما، أو ما يكمن وراء الصورة الخارجية للشيء وما هو الكيان الداخلي الذي تبني عليه الصورة الخارجية للظاهرة [الجادري،1995،ص222]. ويعرف (Lynch) بنية الهيئة الحضرية من خلال دراسة الصورة الحضرية على أساس إن كل صورة يجب أن تمتلك نمط العلاقات الفضائية للمشاهد وللأشكال الأخرى [Lynch,1960,p160]. اما البنية المعمارية فتشير إلى دراسة الشكل المعماري من الناحية التركيبية، وهي تركيب بنائي يعبر عن الهيكل الفيزيائي للعمارة [الحكاوي،2004،ص70].

ولمعرفة كيفية ادراك البنية فمن الضروري التمييز بين (البنية السطحية) و(البنية العميقة)، حيث أنه عادة ما يعي المرء البنية السطحية المادية مباشرة، أما إدراك البنية الكامنة فهو أمر أكثر صعوبة، إذ يتطلب استخدام الحواس وإعمال العقل والخيال والحدس. لذا عادة ما يعيش البشر داخل بُنى اجتماعية وتاريخية واقتصادية يستنبطونها فتؤثر في سلوكهم وتشكيل رؤيتهم للكون وتحدد خطابهم الحضاري دون وعي منهم وتحدد هويتهم التي تميزهم [عزب،2006،ص32] ، إن العلاقة بين البنيتين السطحية والعميقة في الهوية تتجلى في هوية العقل والمادة حيث ان هذه العلاقة تتمثل في وجود المعاني الفكرية والروحية في الهوية المادية وتعبير للوجود الإنساني في هذه الهوية من خلال البنية العميقة في البنية السطحية [علي،2010،ص87].

ان العلاقة بين البنية السطحية والبنية العميقة يمكن مشاهدتها في النتاجات المادية لهذه البنية ، فالعمارة هي نتاج لفكر إنساني قد يكون اجتماعياً او دينياً او قومياً أو سياسياً ، ومن هنا نجد ترجمة البنية من العميقة الفكرية الى المادية السطحية . وتحدد العلاقة بين البنية السطحية والعميقة في عدة مستويات من البنى وتتمثل في (الشكل الفيزيائي المعماري ، والفكر الإنساني السياسي فتعتبر العمارة كشاهد سياسي وتمثل البنية السطحية حيث تكون العمارة سجلاً للعديد من الأحداث السياسية التي مرت عليها ، أو حدثت في المنشأ المعماري، أو تركت أثرها عليها ، أما المستوى الآخر فيمثل الرمزية السياسية للعمارة فهو يمثل أحد جانبي البنية العميقة وفي هذا المستوى تجسد العمارة قوة الدولة وتوجهاتها السياسية [عزب،2006،ص52]. وتكتسب العمارة هنا كنتاج مادي وبنية سطحية مقومات ومفردات تعبر عن البنية الفكرية العميقة وهي التي تجعل للبنية السطحية هوية والتي تكون هوية المادة والبنية [علي،2010،ص87].

وهكذا فان الهوية تمثل خصائص النتاج المادي والمعنوي ببنيتها السطحية والتي تكون انعكاسا للبنية العميقة له والتي تنتج عن تأثيرات نفسية واجتماعية وتاريخية وسياسية واقتصادية تؤثر في السلوك وتشكل الرؤى لمختلف الامور بوعي او بدون وعي .

4-3 الوحدة والاختلاف في الهوية:

ارتبط مفهوم الهوية دائما مع مفهوم الوحدة ، والمقصود بمفهوم الوحدة ، ليست الفراغ الذي يدوم في انسجام فاتر بعيدا عن كل علاقة ، بل هي العلاقات المتغيرة ضمن ذلك الوسط لتكون الوحدة المتجانسة مع الاختلاف ، فلا يمكن طرح مفهوم الوحدة التي مهد لها كل من ليينترز وكانت في فلسفتهم المثالية بعيدا عن الاختلاف [عبد السلام،1991،ص90] .

يكسر قانون الاختلاف رؤية جديدة للاختلاف والذي أصبح مفهوما متجاوزا لمفهوم الهوية ، فالتجاوز الجوهري بين الهوية والاختلاف لا يطرح نفسه كونه تعارضا أي إن الاختلاف في الهوية تعني ابتعاد يقارب ما بين الأطراف المختلفة [عبد السلام، 1991، ص96]

إن العلاقة بين الهوية وذاتها يبدأ بالتصدع مع افتراض الاختلاف ، فحين يمارس الاختلاف عمله داخل الهوية يمارس الابتعاد عن كينونته ليس بصورة مطلقة ولا بصيغة الاختلاف المطلق لأن ذلك يولد هوية أخرى ، وإنما بقصد توليد حركة وعلاقات بين الهوية وكينونتها ومما يؤدي إلى توليد دلالات جديدة داخل الهوية عن طريق اغناء وإثراء كينونة الهوية ، وإن مفهوم الاختلاف والتغير في الهوية هو عملية فهم أكبر للعلاقات الشكلية والتكوينية للشيء ليكون الهوية ليتم من خلال فهم هذه العلاقات فهم أكبر لمعنى الهوية ، إن الهوية تمثل العلاقات المتغيرة بين العقل والمادة لتكون الهوية الروحية والمادية وهي ترجمة للفكر الإنساني بجميع مستوياتها الفردية والجماعية ، وتحقق الهوية من خلال مبدأ المتقابلات والوحدة والاختلاف ضمن الوسط المتجانس والذي يتفاعل مع الفكر المتولد من التفاعل بين الوعي الإنساني والبيئة المحيطة وبذلك فإن الهوية تمثل ترجمة للفكر الإنساني الذي يمثل احد أركان الحضارة [علي، 2010، ص72].

وبناء على ماسبق فإن الهوية تعني الوحدة في الخصائص والصفات والتي تميزها عن غيرها ، لكنها لاتعني التناقص التام والذي يولد الملل وفقر الأفكار ، وإنما يتميز بوجود الاختلافات والتي يتجنب وصولها لحد التناقض والذي بدوره يولد هوية جديدة بل يقصد به الاختلاف النسبي الذي يغني الهوية نفسها ويعطيها دلالات جديدة ، فهي وحدة للاختلافات المتجانسة (الوحدة والتنوع).

3-5 أنواع الهوية :

3-5-1 هوية الحضارة :

إن الحضارة هي كيان من صنع الإنسان بكل ما فيه من تناقض وعجز وقوة وبكل ما يتحلى به من ذكاء وعقل وخيال ورهافة ويشكل جوهر الحضارة مجموع المعتقدات والعقائد والأفكار الفلسفية والانجازات والقيم والتطبيقات التي رافقت حضارته وهي بذلك مكون من مكونات هويته ومعيير عنها . و تمثل الحضارة هوية الشعوب وثقافتها وتحدد بعناصرها المتمثلة في الدين والقومية واللغة والعادات والتقاليد والجانب السياسي وإدارة الدولة من خلال التعبير عن الحضارة في مستويات مختلفة داخل الدولة والمجتمع ، وإن هذه العناصر هي التي تميز الحضارة عن غيرها وتعطيها الخصوصية والتميز ، وتمر هذه العناصر بمراحل من التكون والتطور داخل الحضارة تتشابه إلى حد ما مع غيرها من الحضارات وتتشترك الحضارات بمراحل التطور والنمو وتكون الهوية وتتمايز بعناصرها المكونة للهوية الحضارية ، كما وتمثل الحضارة النتاج المادي والفكري للمجتمع والذي يكون النظام العام لإدارة الدولة والحضارة وأنماط السلوك الإنساني والمجتمعي [علي، 2010، ص74].

ان الحضارات ذات خواص وسمات مشتركة بين معظم او جميع أفراد المجتمع وذات عناصر يتعلمها الناس أي عناصر مكتسبة وغير وراثية او بيولوجية تنتقل عبر الأجيال أي إنها ذات طبيعة تراكمية ومبنية على الرمز بمعنى قدرة الإنسان على استخدام الرموز الصالحة لتمثيل الآخر، وذات خواص تؤثر في السلوك والقواعد الأخلاقية والأعراف [جواد، 12، 1999].

يرى اشبنجلر Oswald Spengler الحضارة كتيار مستمر متواصل من العصر القديم فالعصور الوسطى فالعصر الحديث ، على أساس انه مؤلف من دوائر حضارة مختلفة ، أي إن الحضارة تمر بدورات متعاقبة الازدهار والانحسار حسب درجة تفاعل المجتمع مع حضارتها وانجازاتها الإنسانية [شبنجلر، 1995، ص154].

كما ان لكل حضارة اسلوبها المتمايز من أسلوب غيرهما تمام التمايز، أسلوب نستطيع ان نتلمسه في كل مظهر من مظاهرها فتجده واضحا فيه كل الوضوح من فن ودين وعلم وسياسة وتركيب اجتماعي وهذا ما يمايز الحضارات وما يوحدنا في نفس الوقت [شبنجلر، 156، 1995]. كما ان للعامل الزمني دورا مهما في تكون الحضارات وبلورة هويتها وإمكانية اعادة التعبير عن هوية الحدث في ذلك الزمن ، وإن الجانب الفكري والثقافي لهذه الحضارات

هو وليدة تراكم فلسفتها الفكرية زمانيا مع ثبوت عامل الاستقرار المكاني لخلق التواصل والاستدامة [عبد السلام، 101، 1991]

صدام وحوار الحضارات :

ظهر مفهوم صدام الهويات للتأكيد على الاختلافات الفكرية بين الحضارات المختلفة وصعوبة تقارب هذه الهويات والحضارات ضمن الإطار الفكر الإنساني جاعلا العلاقة الحتمية بين الهويات هو الصراع إلا إن الفكر الإنساني الاجتماعي يعمل إلى تقارب الحضارات وتواصلها ضمن مبدأ الوسط المتجانس لتقارب الأقطاب المختلفة للهوية والفكر الإنساني فظهرت علاقة الحوار بدلا من الصراع للهويات والحضارات الإنسانية [علي، 2010، ص75].

ظهرت مفاهيم الحوار والصدام نتيجة تفاعل تلك الحضارات، وتتحدد طبيعة التفاعل تبعاً لطبيعة الفكر السائد الممثل لفكر المجموع أي الفكر السياسي ودور المجتمع فيها [العروي، 1998، ص71]. يبدأ مبدأ الحوار من إرادة الاعتراف بالآخر بهدف الإقناع أو الاتفاق، وفق الأيمان بوحدة الإنسانية، ويرتقي إلى مستوى الوعي بضرورة الحوار بصفته قانوناً أساساً في حياة البشر [إبراهيم، 1998، ص12].

أصبح الحوار من الضرورات المهمة للحضارات المختلفة في عصرنا الحاضر فالحوار وعلى الرغم من صعوبة تحقيقه الى انه أصبح هدفا مهما لتحقيق التواصل الحضاري وتحقيق الهوية الثقافية للشعوب وخاصة في الفكر الغربي الحديث الذي اعتمد مبدأ الوحدة والاختلاف في الهوية [رسول، 2002، ص40].

كما ان الحوار يمثل حالة من التواصل الفكري بين الماضي والحاضر والحوار مع الماضي بصيغة تجعل من عملية سحبه إلى الحاضر ممكنة دون أن نغفل إمكانية انسحاب الحاضر إلى الماضي وبالعلاقة تواصلية متطلعة نحو المستقبل [جواد، 28، 1999].

إن ما نتمتع به اليوم من حضارة إنما جاء هدية من شعوب كثيرة " [الحمد، 114، 1998]. حيث ان التواصل الزماني والمكاني للفكر الإنساني وتعاقب الحضارات ومرورها بمراحل النمو والتطور المختلفة هي نابعة من علاقة هذه الحضارات مع بعضها وتجاذبها الخبرات والامكانيات وان الاستعداد للحوار الحضاري قائم في داخل الطبيعة الإنسانية للإنسان والمجتمع وهو استعداد عبر عن نفسه من خلال عناصر التشابه بين مكونات الحضارات، ومن خلال الانتشار والتفاعل والرغبة في تحقيق الجديد والإبداع [مفرح، 2006، ج3، ص23].

نستنتج ان الحضارة تمثل المنتج التراكمي المادي والمعنوي والذي يتحدد من خلال عدة عناصر اساسية كاللغة والقومية والدين والتاريخ والعادات والتقاليد والموقف الفلسفي والتوجه السياسي وطبيعة المؤسسات وادارة الدولة، كما تقوم الحضارة على مبدأ الرمز وتتحدد من خلال قوانين داخلية في طبيعة الانسان وطبيعة المجتمع والذي يعود لدولة او لعدة دول. كما تتحدد طبيعة التفاعل بين الحضارات من خلال طبيعة الفكر السائد والذي يتجسد عادة بطبيعة الفكر السياسي.

3-5-2 هوية الثقافة :

الثقافة هي القواعد الرئيسية لسلوك أبناء مجتمع ما والشكل الأساس للنظام الاجتماعي والاقتصادي والبيئي له، وهي بذلك المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه و شخصيته ويعود اصل الكلمة الإنكليزية (Culture) إلى القرون الوسطى مشتقة من لفظة (Cultivation) التي تعني الغراس أو الزراعة أي أن الكلمة تشير إلى دور الإنسان في السيطرة على البيئة المحيطة [Rapport، 1984، ص36].

كما ان الثقافة تشكل روح الحضارة وتمثل أهم الأسس التي تقوم عليها الأيديولوجية، وهي الجانب الحي المتجدد للمعرفة والتجارب الإنسانية، إضافة إلى كونها تمثل الموقف النظري والعلمي من الحياة، وهي تمثل رؤية للحياة [الاسود، 2001، ص60]. فالثقافة تمثل الجانب الجوهري من الحضارة واحداً اركان تكوينها وترتبط الثقافة بالجانب المعرفي العلمي

للإنسان باعتباره مركز الجانب الفكري والفلسفة الحضارية والثقافة تتألف من الجانب المعرفي للإنسان والجانب الفلسفي الروحي من الجانب المعرفي [الدجاني، الجزيرة نيت]. حيث ان الثقافة ذلك الكل المركب من مفردات الفكر التي تعمل مع العوامل الحضارية لبناء مفردات الحياة الحضارية والثقافة الإنسانية المتكونة من المعرفة الإنسانية والفلسفة الفكرية وبما يعطي الحضارة الإنسانية الهوية والتميز [علي، 2010، ص81]. كما أنها ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ بها جماعة بشرية تشكل أمة بهويتها الحضارية [الجابري، 1999، 228]. وتختلف النظرة إلى الثقافة باختلاف عوامل الثقافة التي يتم التركيز عليها فالمدرسة الغربية ويمثلها عالم الأجناس (Boas) ترى أن كل ثقافة هي حصيلة تجارب تاريخها . وان الثقافة نتاج فكر أبناء ذلك المجتمع . أما المدرسة الوظيفية والتي يمثلها ايميل دوركهيم (Dorkheim) فأنها ترى أن الثقافة مجموعة من الأجزاء المتكاملة و المترابطة والتي تحقق وظيفة استمرار المجتمع .بينما ترى المدرسة المادية أن الظروف الاقتصادية للمجتمع وثقافته مترابطتان وان المستوى التقني الذي تمتلكه أية ثقافة يحدد العوامل الاقتصادية لذلك المجتمع والتي بالمقابل تنعكس على معتقداتها [البري، 2003، 9].

أولاً: جوانب الهوية الثقافية :

أن الثقافة تشتمل جميع جوانب المعرفة المكتسبة اجتماعياً من معتقدات وفنون وقانون وأخلاق وعادات وتقاليدها .فيما اشرف جورج ماردوخ (1930م) أن هناك 637 مجالاً وحقلاً تشتمل عليها الثقافة يمكن تقسيم الثقافات بموجبها . بينما حاولت الأبحاث المتأخرة التبسيط واختارت أن تقسم الثقافة إلى أربعة حقول رئيسة هي:-

- 1- **الجوانب المادية :** وتشمل النتاج الفيزيائي للثقافة كالرسم والنحت والعمارة والنتاج الصناعي بما في ذلك التكنولوجيا التي يمتلكها المجتمع .
- 2- **الجوانب الاجتماعية :** وتشمل طريقة انتقال المعلومات و التفاهم بين أبناء المجتمع وطبيعة النظام الاجتماعي ويشمل كذلك الاسلوب الاقتصادي المنظم لحياة المجتمع .
- 3- **الجوانب الفكرية:** وتشتمل على الطريقة التي بها يفكر أبناء المجتمع و طبيعة القيم والمعتقدات المشتركة بين أبناء المجتمع ويدخل الدين ضمن هذه الجوانب المشتركة لآبناء المجتمع .
- 4- **الجوانب الفنية :** وتشمل الفعاليات الامتاعية المادية كالرسم والنحت والعمارة والأثاث أو الفعاليات التعبيرية الأدائية كالرقص والغناء والموسيقى والتمثيل و الذي يمثل نتاجاً صادق التعبير عن المستوى الثقافي [البري، 2003، 9] .

ثانياً: عناصر الهوية الثقافية :

تمتاز الثقافة بأنها تقوم على أربعة عناصر أساسية هي:-

- 1- **الرمزية :** الرمز لفظ يشير إلى مدلول ما و قد يكون له ارتباط مباشر أو غير مباشر مع المدلول وقد لا يكون هناك أي علاقة مع ما يشير إليه [Rapport، 1984، ص36]. ويمكن بواسطته الإشارة إلى الأشياء المادية ، وكلما تعقدت ثقافة المجتمع فأنها تحتاج أفكاراً جديدة وبالتالي تبتكر ثقافته رموزاً جديدة .
- 2- **العمومية :** حيث يشترك أبناء المجتمع الواحد بسلوك مشترك ولهم طريقة تفكير واحدة تعبر عن نظرتهم المشتركة إلى مختلف جوانب الحياة .
- 3- **الاكتساب :** يرى علماء الاجتماع أن الثقافة تكتسب اجتماعياً و ذلك من خلال تبادل الافكار والمشارع والمعتقدات بين أبناء المجتمع ففي الوقت الذي يرث فيه الإنسان الصفات الجسمية والغرائز فان الثقافة تنتشر بين أبناء المجتمع و تصبغهم بصبغتها والتي تعني الهوية الذاتية للمجتمع. بالرغم من وجود التباينات الفردية العالية فيما بينهم والتي تجعل لكل منهم شخصيته المنفردة ، بمعنى وجود تميز داخل التشابه في طابع الشخصية العام المميزة لثقافة المجتمع .
- 4- **الانتقال :** يعتمد أبناء المجتمع على الثقافة في عملية إعادة التنظيم للتغيرات الحاصلة في العالم ، إن انتشار الأجهزة والمعدات والتكنولوجيا واستعمالها من قبل أبناء مختلف الثقافات يعني استحالة بقاء أية

ثقافة بعيدة عن التأثير المتولد من غيرها من الثقافات . كما أن اعتماد أفكار ثقافة مجتمع ثانٍ يسبب تغيرات ثقافية للمجتمع الأول بسبب انتقال بعض أو كل العوامل الثقافية إلى ذلك المجتمع وإحداثها تغييرات في قيمه و أفكاره [البديري، 2003، ص10].

ثالثا: التنوع الثقافي :

ولقد كتب المؤرخ الإغريقي هيروdotus أثناء تجواله في القرن الرابع قبل الميلاد عن التنوع الثقافي للأمم الساكنة في مناطق متشابهة جغرافيا" [Rapport، 1984، ص36]. أما الفيلسوف هيبوقراط فقد رأى أن الاختلافات تعود إلى أسباب جغرافية و مناخية [فتحي، 1985، ص23]. أي إلى ما توفره البيئة لذلك المجتمع من مواد بنائية طبيعية ومن أراض زراعية خصبة ومياه للسقي والزراعة وظروف مناخية، أما ابن خلدون ففي مقدمته التي افتتح بها علم الاجتماع رأى أن للهواء أثراً في تغيير طباع البشر وكذلك تأثير الزراعة في طباع و أخلاق و أبدان سكان تلك المناطق [البديري، 2003، ص11].

إن الرغبة بامتلاك هوية خاصة تميز كل مجموعة (و إن كانت بدائية) عن غيرها كان السبب وراء بدء ظهور التمايزات و الفوارق الثقافية و الاجتماعية بين تلك القبائل حيث وجد علماء الاجتماع أن الفوارق في اللهجات و التقاليد وحتى تقاليد الأكل والأواني والأدوات وتقاليد البناء والعادات لدى القبائل البدائية المتجاورة لم تكن وليدة أسباب طبيعية بل كانت أسبابا" ذاتية برغبة التمايز على الغير و التميز عنهم ووسيلة لتحقيق الانعزال للتعبير عن (نحن) و(هم) [البديري، 2003، ص11].

كما أن علماء الاجتماع وجدوا أن الصفات الرمزية للشيء لا تنتقل من أمة إلى أمة ثانية ولا تتفاعل رمزية حضارة مع حضارة ثانية ما لم تكن بين الأمتين و بين الحضارتين قيم عقائدية أو اعتبارية مشتركة أو كلتاها وبنفس المعنى فان مفهوم الرمز لا ينتقل من حضارة إلى أخرى بنفس المعنى ما لم يكن لدى الحضارة الثانية نفس الشكل الدلالي للمعنى المتضمن بالرمز [رزوقي، 2000، ص57].

رابعا: الهوية الثقافية المتجددة:

اصبحت الهوية تعتمد التجدد والانفتاح على الهويات والثقافات الأخرى لتؤمن تواصلها في الأزمان والأماكن لتعبر الهوية عن التواصل بين عوالم الثقافات المختلفة ، ومع هذا التجدد يبرز الدور الكبير لأهل الهوية أو الثقافة لتقهم الهوية وتجدها واستمرارية تواصلها مع المجتمعات والثقافات المختلفة [علي، 2010، ص82].

ان للهوية معاني جديدة تعتمد التغير المستمر المبني على التغيرات الخارجية وان الهوية القوية والمزدهرة هي الهوية " القادرة على التوسع والانتشار عبر عمل نقدي فعال يطول المسلمات والثوابت ويكسر القوالب والنماذج [علي حرب، 2000، ص25] وعلى هذا الأساس فان الهوية تحتاج الى تغيير نمط التعامل معها عن طريق اقامة علاقة متحولة مع الأصول والثوابت تدفعنا الى تغيير ما نحن عليه من خلال التعامل مع الحقائق ونتاجها وبناء الهوية المتغيرة في بنيتها والمتجددة في معانيها . وبذلك فاننا لا نحتاج الى الدفاع عن هويتنا بقدر ما نحتاج الى عمل منتج نتجدد فيه بقدر ما نزداد تجذرا " [علي حرب، 2000، ص24].

ان الشرط الاساس في اعادة النظر من جديد باشكالية الهوية هو نفي المعطيات الميتافيزيائية واعادة النظر في الثنائيات التقليدية واعادة ابتكار الهوية في اطار الاحداث والمتغيرات [علي، 2010، ص84].

ومن مجمل القول فان الثقافة تمثل الجانب الروحي للحضارة والذي يشكل موقفها النظري والعلمي من الحياة ورؤيتها لها ، بكل اشكالها المادية والاجتماعية والفكرية والفنية ، كما تشمل التاريخ وتأثيره من خلال رموزه وانجازاته وقيمه ، وبالتالي الرؤية المستقبلية له في ضوء الظروف العامة للمجتمع من سياسة واقتصاد . كما تقوم على عناصره الاساسية وهي الرمزية والعمومية والاكتساب والانتقال . حيث ان الرغبة في تحقيق هوية

خاصة دفع المجتمعات للاختلاف وخلق التمايز فيما بينها ، حيث ان الحضارات والمجتمعات لا تشترك في الصفات الرمزية الا في حالة وجود تشابه واشترك عقائدي او اعتباري فيما بينها . ولدعم الهوية وازدهارها تحتاج ان تكون متجددة من خلال الانفتاح على الثقافات الاخرى والتعامل مع معطيات العصر الفكرية والمادية .

3-5-3 هوية السياسة :

يتم التعبير عنها بتجمعات ومنظمات سياسية واجتماعية تشكل تنظيمات وأحزاب وهيئات شعبية وتتجسد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية قانونية على يد الحكومات والأنظمة ، وتمثل هذه التجمعات الهوية السياسية للوطن والمجتمع إن الهوية الجمعية Collective Identity تمثل هوية مجموعة بشرية ، أو شعب كامل ما ، [الjasور،2004،ص384].

وبما أن الدولة لا بد لها أن تتبلور في نظام سياسي يعمل على إدارة شؤونها ، لذلك فأن النظام السياسي يمكن ان يؤدي الدور الكبير في بلورة الهوية الجماعية للأمة ، من تجمع عناصر الثقافة والانتماء المكاني والدين والعقيدة ومؤسسات الدولة وتكوين العلاقات الفكرية والحوار الحضاري مع الهويات والثقافات للحضارات الاخرى ومن خلال علاقة هوية الأنا بالآخر في أطر الزمان والمكان [علي،2010،ص79].

حيث تلعب عوامل عديدة لتأكيد الهوية السياسية فالثقافة تعتبر كعامل لتحديد هوية الفرد والجماعة ، وهنا تبرز اللغة كأهم عنصر من العناصر المكونة لظاهرة الثقافة وتلعب دورا في توحيد الانتماء الجماعي ، اضافة الى ذلك فإن للمكان الجغرافي (الأرض) يعتبر كعنصر مهم من مفردات الشعور بالانتماء الى هوية جماعية واحدة . بالاضافة الى الدين ، وكل هذه العوامل والعناصر الاساسية في تشكيل الهوية الجماعية لا يمكنها الا ان تتبلور الا في اطار الدولة لتلعب دورا مباشرا ومؤثرا في ملامح الهوية الجماعية لشعوبهم ، واحيانا تعمل على طمس وتهميش بعض الهويات الجماعية (الدينية والعرقية) الامر الذي يؤدي الى تقجير البركان واندلاع الحرب الاهلية كما حصل في البلقان والقوقاز [الjasور،2004،ص386]. وبهذا يجب التطرق الى موضوع الهوية القومية وهوية الاقاليم :

الهوية القومية وهوية الاقاليم :

وتمثل الهوية الاقليمية جانبا من الاختلافات والتقابلات الثنائية في الهوية السياسية والقومية حيث ان هذه التقابلات قد تؤكد وجود الهوية نفسها ، فالهوية القومية تتكون من مفردات تعمل بصورة مختلفة عن الهوية الاقليمية وتعتمد قوة هذه الهوية على مدى الترابط للهوية الاقليمية مع المقومات المكانية والزمانية للهوية لتعطيها صفة التواصل [علي،2010،ص79].

تؤكد الهوية السياسية على مكونات الهوية الفكرية والمادية ، فالجانب الديني القومي والاجتماعي والثقافي اضافة الى عوامل الزمان والمكان هي من مكونات الهوية لكل مجتمع وان هذه المكونات تتفاعل فيما بينها ضمن النظام الاجتماعي والسياسي ومؤسسات الدولة وطرق ادارة الدولة والقوانين ، لتكون الهوية السياسية للمجتمع ، لذا فان تكوين علاقات ادارية مختلفة ضمن الوسط السياسي الواحد يعمل على تأكيد الهويات ، فالنظام المركزي قد يعمل لتأكيد الجانب القومي او الديني او السياسي وحسب نوع النظام السياسي والهيكل الاجتماعي الديني القومي للدولة ، اما الإدارات المحلية فهي تعبر عن رغبات وثقافات المجتمعات الإقليمية وتعمل على ابراز دور هذه الثقافات المتميزة والمختلفة ضمن الوسط المتجانس الواحد ، فتتقارب الثقافات وتعمل من اجل فهمها لبعضها الاخر وتزداد اغناء في مقوماتها [علي،2010،ص80].

ان جدل المفاهيم الخاصة بالهوية السياسية في الثقافة الأمريكية خلال العقد الاخير من القرن العشرين لم يكن هو الوحيد في جغرافية الغرب ففي اوربا شهدت الهوية جدلا اخر ياتي تحت عنوان العودة الى الاقاليم او الهوية السياسية ، حيث يتحدث (Huntington) في دراسة " من نحن ؟ التحديات للهوية القومية لأمريكا " عن الخوف على الهوية الأمريكية بعد الهجرة الكبيرة الى امريكا واهمية المراكز القومي للهوية باعتبارها المحدد الرئيسي للهوية الشخصية وخوفه من ان تنقسم امريكا الى شعبين بثقافتين ولغتين وافكار مختلفة مثل صراع الحضارات [سيليلا،2004،ص32].

حيث يقول (Huntington): "ان الهويات المحلية اصبحت ذات خطورة على الهوية العامة لامريكا وذلك لضعف مرتكزاتها العنقادية والقومية والدينية وان الهويات الثقافية المتعددة في امريكا قد تؤدي الى ظهور المناطق والاقاليم المستقلة وان الحل يكون عن طريق التأكيد على الهوية القومية للولايات المتحدة من خلال تقوية الجانب القومي والشعور بالانتشار لتعزيز الهوية الخاصة بأمريكا" [علي، 2010، ص79].

وكان ظهور الهوية الاقليمية بعد الدراسات التي رفضت الهويات المركزية ، فقد تناولت دراسات "دوران وفوكو" (Duran and Focko) الهوية الاقليمية من خلال مغادرة مركز الاهتمام التقليدي الى الهامش فيه وغادرا المأهول التقليدي الى الفاعل المهمش في السلوك والثقافات والحضارات والمعارف ، لقد ذهب الى الأقاليم في المعرفة والى الهوامش في انماط العيش والى الهويات المتاخمة في مساق الهويات المركزية ، ما يعني تكريس فك مركزية الهوية والحد من هيمنتها [رسول، 2002، ص57]. وقد تبلور هذا المفهوم في فلسفة جاك دريدا (Deride) الذي تبنى مشروع تفكيك هيمنة المركزية ومنها مركزية الهوية وطبيعة العقلانية المكرسة لها ، عقلانية التمركز حول الذات وحول العقل [رسول، 2002، ص58].

وبهذا فانه يعبر عن هوية المجتمعات من خلال الدولة والنظام السياسي والتي تتجسد من خلال المؤسسات والابنية والقوانين وطبيعة التطبيق . حيث تعتبر الدولة من العوامل الرئيسية التي تحدد هوية الشعوب بالاضافة الى العرق واللغة والثقافة والدين والارض . وتعتمد قوة الهوية الاقليمية على مدى الترابط للهوية الاقليمية مع مقومات الزمان والمكان لتعطيها صفة التواصل والتماسك ، فالنظام المركزي يعمل على تأكيد الجانب القومي او الديني او السياسي بينما تعمل الادارات المحلية على تحقيق رغبات وثقافات المجتمعات الاقليمية والتي تعمل على اغناء مقوماتها في حالة وجود الوسط المتجانس بينما تشجع على الانفصال في حالة تضارب وتناقض المعطيات الثقافية للمجتمعات في تلك الاقاليم من اجل تحقيق هويتها الخاصة .

3-5-4 الهوية المعمارية :

اولا: مفهوم العمارة :

ان المصطلح العربي " عمارة " يعد مرادفاً للمصطلح الانجليزي " Architecture " او أي من المصطلحات المتماثلة في لغات أخرى- للدلالة على المفهوم نفسه وان مصطلح "Architecture" ذات دلالات مادية عملية جاءت أصلاً من طبيعة المهنة او عملية البناء أو أسلوب البناء الموسوعة الفلسفية العربية، 1986، ص38].

وقد عرف العمارة فيتروفوس (Vitruvius) بانها : " فن التعامل مع مادة ثابتة وذات بهجة " ، وعرفها (ميس فان دوروه): " العمارة هي إرادة العصر المترجمة إلى فضاء " ، ويذكر (Bonta) " إن اي شكل يمكنه التعبير ونقل المعلومة حال إدراكه، حتى تلك الأشكال المعمارية او الفنية التي يراد لها ان تكون محايدة او خالية من المعنى أو التعبير حسب ادعاء مصمميها، فأنها تعبر عن الحياذ وتنقل رسالة معنوية رمزية مهمة وواضحة تجسد الفكر الذي انتجها والواقع الثقافي والاجتماعي او الاقتصادي الذي ينتمي إليه " [Correa، 1993، ص10، 9].

ان العمارة هي المعبر عن المجال الثقافي والاجتماعي للمجتمعات وهويتها الثقافية والتي تكون في شكلها النهائي الهوية المعمارية ، وهي المعبر عن زمان ومكان معينين وجانب فكري يؤدي إلى التميز والخصوصية من خلال تجسيد العلاقات الفكرية والإنسانية في أشكال ذات معاني مادية وروحية [علي، 2010، ص92].

اذن العمارة هي فن صياغة الاشكال بروحية معينة تعطيها جانب الخصوصية والتعبير الصادق عن ذلك المكان ، وتحقق مبدا المتانة والمنفعة الوظيفية من خلال تشكيل فني ، ينقل رسالة معنوية رمزية تعكس فكر المجتمع والواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي له ، وبهذا فان العمارة تتعامل مع جانبيين مادي ملموس وروحي يمكن الاحساس به ، كما ان العمارة هي تواصل حضاري صادق لأية امة من الامم باتجاهين المكاني والزمني .

ثانياً: الهوية في العمارة :

إن الهوية المعمارية هي الصورة المعبرة عن شخصية وهوية الشعوب باعتبارها المعبر عن فكر وثقافة المجتمعات من خلال إيصال معاني حضارية وثقافية . وتعمل الهوية المعمارية إلى التعبير عن الجوانب المكانية والزمانية من خلال التجدد والديناميكية أي التغيير صيغ التعامل مع مفرداتها وتكوينها لعواملها الحضارية مع التأكيد على العلاقة الفكرية بين الهوية المعمارية كشكل والإنسان كمتلقي [علي، 2010، ص92].

يشير ((الجادري)) إلى الهوية بأنها مفهوم متبلور في العمارة من خلال الشكل وخصائصه والهوية الكلية مفهوم مرتبط بالعمارة من خلال كيانات مادية مرتبطة زمانياً ومكانياً [الجادري، 1995، ص296]. والهوية هي واحدة من خصائص البنية العميقة المؤثرة في عملية التوليد والتي تؤدي إلى تحديد هوية الشكل من خلال توليدها للخصائص البصرية السطحية للهوية [الجابري، 2005].

وفي ظاهرة إبداعية مثل العمارة فإن موضوع الهوية المعمارية يركز بقوة على مبدأ نظري يرى أن العناصر والتركيبات والأشكال المعمارية تعكس المستوى الحضاري و الثقافي للمجتمع الذي أبدعها [عكاش، 2000، ص18]. موضحة نمط حياته بضمونها العادات و التقاليد وأسلوب التفكير والمبادئ الأخلاقية و المعتقدات الدينية وغيرها من الأمور التي يتضمنها المصطلح الغربي (culture) ومرادفته العربية (الثقافة) باعتبار العمارة محصلة مركبة للثقافة المادية و الروحية للشعب الذي أبدعها [صخر، 1982، ص84].

كما " إنها تتمثل في كون الشيء مسموعاً من قبل المتلقي، يحمل معنى خاص، وهذا يتحقق من خلال استخدام المفردات التي تنبع من البيئة أو السياق الخاص، والتي يقترن تغييرها بتغييره، ثم الرجوع الى مستوى البنية الجمعية في اختصار المعنى ثانياً ، وبالتالي فأنها تعرف انتماء معنى خاص لمكان وزمان معينين لا يمكن أن يتحقق حضوره عند تغير أي منهما " [شكارة، 1999، ص109]. كما أنها مجموعة الصفات التعبيرية الناتجة عن التنظيم المكاني والفعاليات والأحداث الحاصلة في المكان، وهي نتاج تفاعل الخصائص المكانية مع القيم الإنسانية [الحيري، 1996، ص235].

و تمثل الهوية المعمارية مجموعة من القرارات والمعاني الفكرية الجماعية التي يتبناها مجتمع ما في زمن محدد للتعبير عن المبادئ والقيم الجوهرية ، الفكرية وكذلك الجمالية والمكانية والتقنية ، والتي بمجموعها تشكل صورة متكاملة تعبر عن ثقافة المجتمع وأفكاره [رزوقي، 1998، ص25].

والهوية في نظر ((شولز)) هي التكوينات والبنى الشكلية مضافاً إليها الظروف الموقعية وتحدد الهوية من خلال الموقع والتشكيل الفضائي العام والتمفصل والترابط العام . في حين عرفها ((Able)) بأنها امتلاك العمارة لجوهر خاص [الجابري، 2005]. ويضيف ((Able)) في تعريف آخر للهوية المعمارية بأنها تهتم بهوية المكان كعلاقات متبادلة بين فعاليات اجتماعية وصفات شكلية وإن إثبات الشخصية الإنسانية مع المكان تقتض مسبقاً إن الأماكن لها شخصيات وهي عبارة عن الخواص التي تميز مكان عن آخر والتي تقود إلى وضع هياتها الفريدة وقريب من ذلك يرى ((Portoges)) بأن الهوية المعمارية هي شخصية المكان المتوافقة مع البيئة المحيطة وهي ما يجعل المكان متميزاً عن غيره من الأماكن ومألوفاً في نفس الوقت ، ذلك لأن الهوية هي لغة المكان [الجابري، 2005].

ان الهوية المعمارية ليست شيئاً جامداً ثابتاً ، بل هي تتحول مع الزمن بديناميكية ، كما انها ليست شيئاً ملموساً ، بل ترتبط بالأثر الذي تتركه الحضارة عبر التاريخ او نجدها من خلال فهمنا انفسنا وبيئتنا ، وأية محاوله لاختصار هذه الأسلوبية في التعامل انما يعني " فبركة هوية " وفي ذلك خطر كبير ، فلا بد من فهم المبادئ ومن ثم تطبيقها في محيطها ضمن مجموعة متكاملة من العادات والتقاليد والمواد البنائية المتوفرة والمواعمة المناخية [المالكي، 1998، ص9].

ولابد ان نؤكد هنا على العلاقة الوثيقة بين العمارة كهوية و حياة المجتمعات فكلما كانت أمله مرحله متميزة حضارياً كانت لها هوية معمارية متميزة ، حيث انه لم يشهد التاريخ وضعاً اجتماعياً نعت بالحضارة دون أن يخلق ويطور لنفسه هوية معمارية متميزة ، حتى إن بعض المؤرخين يعتقدون أن

العمارة مؤشر غير قابل للخطأ في تقويم أية مرحله تاريخية لأن دراما الحضارة تسجلها العمارة [Abel، 1997، ص52].

ويعتمد قيام الهوية في العمارة في أساسه على ثلاثة مستويات :

القصدي : فكرة يعي المرء وجوب تحقيقها لحاجة مادية أو روحية لأداء فعالية منشودة.

الأداء : عملية نقل الفكرة إلى الواقع وهو فعالية اجتماعية وتراكم خبرة وممارسة عملية لتحقيق متطلبات التشييد .

التقبل : التفاعل المباشر بين الإنسان و النتائج (العمارة) والمرتبطة بقدرة المرء على استعادة المعلومات وإعادة تركيبها .

و بالتالي فإن الهوية في العمارة هي نتاج قدرة المهندس المعماري على تحقيق القصد أو الهدف المنشود من المبنى وتسهيل عملية تقبله من قبل الإنسان العادي وهذا يتطلب منها أن يمتلكا وعياً مشتركاً وكاملاً بالقيم المادية والروحية للمجتمع المراد تضمينها في ما يبده من عمارة ومقدرة على تمثيل تلك القيم بصورة يمكن فهمها و تقبلها من قبل الإنسان العادي متخذاً تقنية بنائية لتحقيق متطلبات الإنشاء [البدي، 2003، ص13].

ان العمران لأي مجتمع واي زمن وهو وسيلة مادية تعبيرية صادقة عن ماهية ومستوى تقدم ونضج المجتمعات والشعوب . ولا خوف من تفاعل الشعوب مع بعضها على انه تكون واعية وقادرة على تحليل المعطيات الوافدة لها والتبصر بها بدقة بهدف انتقاء النافع منها , كما لا بد من التواصل الحضاري افقياً (عبر المكان) وعمودياً (عبر الزمان) وهذا على مستوى النظرية المعمارية والممارسة المهنية , وكل ممارسة تستهدف الانتماء والتواصل لابد لها من تطوير صيغ التفاعل مع الماضي لتستثمره في توليد نتاجات الحاضر , لقد انقسم المعماريين في طريقة معالجتهم للعمارة من حيث الربط بين الماضي وارثه الفني بالتراث وبين الحاضر وامكانياته المغرية توجها الى المستقبل , ويمكن تلخيص هذه التوجهات وكما يلي :

أ- المنهج المحافظ :

وهو منهج متزمت ورافض للعصر بكل ما يحمله من غنى والرافض للتغيير والمتقيد بالتقاليد , وهنا ينظر الى الارث العمراني باعتباره نتاجا ماديا وخصائص شكلية تتم استعارتها واستنساخها وتكرارها مما نتج عنه في الغالب نتاجات معمارية بعناصر تراثية مفتعلة , وهذا يعطي بالنتيجة عمارة واجهات , [نقابة المهندسين الاردنيين 1998 ص94] .

ب- المنهج المتحرر :

الذي فسر التقاليد بمنظور اكثر تقنحاً , على اعتبارها نتاجا فكريا وماديا يعكس الماضي او بالامكان تطويرها وتكييفها مع مستجدات العصر , فيكون اساس هذا النهج التعايش مع الحاضر والارتباط الفكري بالماضي حتى نسير باتجاه المستقبل , والعمارة هنا تعتبر اسلوب للتفاعل مع الحاضر وهو يمثل نظرة ديناميكية متحركة اعطت توجهات ثانوية اخرى تنوعت في تفسيرها لمفهوم الارتباط بالماضي واسلوب التعايش مع الحاضر , باستحداث الاشكال مع الحفاظ على رمزية وروح الماضي , كما في طروحات ونتاجات (رفعة الجادرجي) , حيث يرى ان الاشكال ينبغي ان تستحدث استحداث وليس نقلها من بعض المعالم التقليدية ودمجها في هيكل المعاصرة [نقابة المهندسين الاردنيين 1998 ص95].

ج- التوجه الرافض للماضي بكل مضامينه واشكاله :

وينقسم الى :

1- التوجه الذي يتبناه مؤيدي الانتماء الحضاري للغرب , حيث يرى مؤيدي هذا التوجه عدم اهمية او

ضرورة الارتباط بالامكانيات المحلية والتمسك بلغة العصر من اكتشافات واختراعات في ميدان

المواد المصنعة والتكنولوجيا الحديثة, فهم بذلك يرجحون كفة التكنولوجيا على الهوية (بالاحرى كفة

الهوية التكنولوجية - (الهوية العمومية للقرية الكونية) - على كفة الهوية المحلية او الاقليمية .

2- التوجه الذي يؤمن مؤيدوه بأن المعاصرة تكمن في تبني احدى المدارس المعمارية لرواد العمارة

الحديثة مثل الوظيفية والعضوية الخ , [نقابة المهندسين الاردنيين 1998 ص96].

ان هوية العمارة هي ذلك الاطار العام الذي يضم بداخله مجموعة من الصور المعمارية والتي تشترك بعدد من الخصائص والصفات التي تعكس فكر وثقافة المجتمع والمرحلة التي يمر بها بالإضافة الى امكانياته وقدرته على التواصل الفكري والزمني والمكاني وعلى المستويين المادي والروحي .

ثالثاً: العوامل المؤثرة في هوية العمارة :

اتفقت اغلب الدراسات انه هناك عوامل ثابتة وأخرى متغيرة تلعب دوراً في هوية العمارة ، وان الهوية المعمارية وليدة هذه العوامل وهي :-

عوامل بيئية : وهي عوامل ثابتة نسبياً و بطيئة التغير بشكل يصعب على المرء أن يحس بالتغير ، وهي أما متعلقة بالمناخ أو متعلقة بالمكان. و **عوامل حضارية :** و تكون متغيرة بسرعة شديدة و تتأثر مباشرة بالخصائص الوظيفية للمبنى و المعطيات التكنولوجية و المؤثرات الدينية و التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية و القيم الفنية الجمالية و سيكولوجية الرموز المعمارية في معالجة الكتلة و الفراغ في أية فترة زمنية [فتحي،1985،ص19]. كما قسمت الى عوامل فكرية واخرى زمانية ومكانية . حيث اكد على دور وأهمية الجانب الفكري كعامل مؤثر في العمارة واثر الجانب السياسي ضمن الجانب الفكري ودور المجتمع والفكر الاجتماعي في بناء الهوية المعمارية وكذلك اثر العامل الزمني في تحقيق الهوية ، وهنا تبرز أهمية الرموز والمؤثرات الفكرية السياسية على الهوية المعمارية بالإضافة إلى المؤثرات المكانية والرموز والمراجع الفكرية الزمانية لتختلف النتائج المعمارية في المدن الألمانية عن المدن الأمريكية في عمارتها وبيتها الحضري على الرغم من التقارب في التوجهات الفكرية السياسية [Krieger، 1999، ص12].

كما أن هناك بيئتين أساسيتين تتولد منهما الهوية المعمارية في أية مدينة وهي **البيئة الطبيعية :** و تشمل المناخ و العوامل الجغرافية و الطبوغرافية . و **البيئة الثقافية:** و تشمل الخلفية الثقافية و الحضارية والتكنولوجية المستوى الاقتصادي و طبيعة العلاقات الاجتماعية و العادات و التقاليد و الشرائع و الأديان و تأثير كل منها قد يتغير خلال الزمن تبعاً لحاجات و مطالب المجتمع [Al kaisy، 1984، ص237].

أن العوامل التي تؤثر بشكل محدد على تركيز و تحديد شكل الهوية المعمارية لأية منطقة هي **عوامل دائمة التأثير :** وهي العوامل التي لا تتبدل بسهولة كالظروف الطبيعية و الجغرافية و المناخ و المواد البنائية المتوفرة في المنطقة و التي يتم استعمالها محلياً بكثرة. و **عوامل وقتية التأثير :** و تشمل الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و التراث الفني و الإنشائي و عوامل أخرى تبرز في النتاج الفني و كذلك طبيعة الشعب و نفسيته التي تشمل الأذواق و العادات و المقاييس الخاصة بتقويم النتاج المعماري [البديري، 2003، ص16].

وبهذا يمكن تصنيف العوامل المؤثرة في هوية العمارة بعوامل متغيرة وأخرى ثابتة .

1- العوامل المتغيرة :

و تشمل متغيرات ذات تأثيرات قصيرة الأمد تؤثر فيها على العمارة و تصيغها بصيغتها أي أنها متغيرات زمانية ممثلة بأسلوب البناء و تقنياته والنظريات المعمارية و المواد البنائية المستعملة التي تتغير و تتطور بمرور الأيام و خاصة منذ القرن العشرين حيث أدخلت الاختراعات العلمية و الاكتشافات مواداً بنائية جديدة و أنتجت تقنيات بنائية غيرت الهويات المعمارية للأمم بصورة كلية و يدخل في ذلك التغيرات الاجتماعية و السياسية حيث تبرز الحاجة إلى الهوية المعمارية في المجتمعات المتحررة من الاستعمار كتعبير عن الاستقلالية . و تؤثر التبدلات الاقتصادية و الاجتماعية على الهوية المعمارية للمدن و قد تؤدي إلى تغييرها و استبدالها كما في مدن الخليج العربي حيث غابت الهوية المعمارية للمدن و حلت محلها هويات مستعارة لا تمثل الطبيعة الاجتماعية أو المناخية لسكان المدينة . أو في عملية الهجرة من الريف إلى المدينة كالتالي حصلت في النصف الأول من القرن الماضي إلى مدينة بغداد [البديري، 2003، ص18].

2- العوامل الثابتة :

و يمكن حصرها بصنفين ثوابت مكانية و ثوابت عقائدية و كآلاتي :

أ- **الثوابت المكانية** : وتمثل العوامل المناخية و الجغرافية و البيئية وهذه الثوابت من أهم العوامل المؤثرة في العمارة حيث تؤثر على القرارات المعمارية من مكان لآخر كما أن البيئة الجغرافية و توفر المواد المستخدمة في البناء المتوفرة محليا (الطبيعية وغير المصنعة) " تصبغ عمارة المنطقة بهوية محددة ناتجة عن وحدة الناتج المعماري من حيث المادة البنائية [البدي، 2003، ص17].

ب- **الثابت الفكري العقائدي** : وتمثل طريقة إدراك المجتمع للحياة و كيفية تمثيلها معماليا " فتأثير العقيدة الدينية للمجتمع و نظرتها للدين و الحياة كمنهج الدين الإسلامي مثلا" بقيمه و سلوكياته التي توجب الالتزام بتعاليمه و تجنب نواحيه والتي جعلت الفرد لبنة بسيطة من لبنات المجتمع والتي أنتجت عمارة متناغمة إنسانية اجتماعية لا تطاول فيها و قد تطورت الزخرفة حتى صارت تجريدية نتيجة لا إدراك المعمار المسلم أن تصوير كل ما له روح حرام ، فيما انعكست فكرة تاليه الملوك و جعلهم فوق البشر بصورة أبنية نصبية ذات مقاييس غير إنسانية أو فكرة العدالة و المساواة و التي تم تمثيلها بالقطاعات المتماثلة و أن اعتبار هذه الأفكار ثابتة هي بسبب استمرارها لمدد طويلة أو لأنها تشريعات ربانية دينية كتعاليم الإسلام مثلا [البدي، 2003، ص17].

الا ان بعض العوامل الثابتة قد تتغير في زمان ومكان معينين وتؤدي الى تغييرات في الهوية ومن هذه العوامل هو العامل الفكري ، حيث تتغير الهوية عند حدوث أية تغيرات اجتماعية أو ثقافية أو حضارية أو علمية أو دينية أو سياسية تستدعي حدوث تغييرات فكرية تؤثر على ثقافة الشعوب وشخصيتها المكونة للهوية، وتفسر عملية الاستقلال السياسي للدول وظهور أنظمة ثورية عملية وسعيها لامتلاك الهوية الثقافية والحضارية الخاصة بها ومنها الهوية المعمارية متميزة عما وجدت في الأنظمة الرجعية لان عملية التغير السياسي تستدعي لها تمثيلاً ثقافياً مترجماً في عمارتها، حيث ان لكل حضارة هوية تعكس مفاهيمها على الرغم من ثبات الظروف الطبيعية والمناخية فعمارة الفراغة في مصر تختلف جذرياً مع العمارة الفاطمية فيها على الرغم من ثبات المكان إلا ان العامل الزمني والتغيرات الفكرية أدت إلى تغييرات كبيرة في الهوية يمكن مشاهدتها في الهوية الحضارية والثقافية والمعمارية ، فالهوية ترتبط بتغير الفكر والزمن [عزب، 2007، ص121].

والتغير هو التحول من حاله إلى أخرى نتيجة لفاعل ما يقتضي تحويل أو إزاله أو إضافة عنصر أو أكثر موجود ضمن تكوين ما [النزار، 1998، ص13]. مما يولد علاقات جديدة بين العناصر الموجودة أصلاً وبين العناصر المسببة للتغير سواء كانت هذه العناصر ذات طبيعة مادية أم معنوية . ولا يشترط أن تدوم الحالة الجديدة المتولدة بعد التغيير طويلا ، اما الثبات هو بقاء الشيء على حاله دون تغير [صليب، 1978، ص103].

إن تغييرات الهوية المعمارية تكون في حالتين، اما تغييرات سريعة مفاجئة: فيكون الناتج ابعده عن ما كان عليه قبل التغيير، أو التغيير التدريجي : الذي يمثل حاله اقرب إلى الحالة القديمة كون الناتج هو وليدة عوامل تدرجية زمانية وفكرية مع ثبوت عامل المكان لفترة طويلة ، وإن طريقة التغيير الناتجة عن جانب فكري مخطط له يكون اقرب إلى تكوين الهوية المعمارية باعتبار ان العامل الفكري هو احد العوامل المؤثرة في الهوية المعمارية ، أما التغييرات الناتجة عن التغييرات الفطرية وتكوين عمارة البناء العشوائي فهي لا تعبر عن هوية معمارية (إلا إذا كانت معتمدة جانباً فكرياً معيناً مع استمرار وجود تأثيرها لفترة زمنية طويلة) ، أما التغييرات الطبيعية فهي تغييرات تعطي هوية للمكان من خلال ثبوت عامل الزمن أي إن التغيير في الطبيعة المكانية ومع مرور الزمن تعطي هوية جديدة نتيجة التغييرات الحاصلة في البيئة المكانية [علي، 2010، ص98].

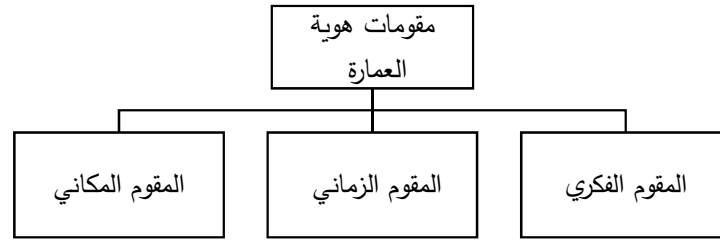
وتؤدي عمليات التغيير التدريجية الى حالات جديدة للهوية تمتاز بتكون هويات ذات قدرة على التفاعل والتواصل مع الهويات الأخرى فالتغير الناتج عن تغير الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمتفاعل مع التغييرات الحاصلة في العالم تؤدي إلى تفاعل الفكر الثقافي للهويات الجديدة مع الهوية ، هذا التفاعل والتغير يؤدي إلى هوية معمارية تحمل خصائص الجديد وتحفظ بمقومات ومفردات الهوية [علي، 2010، ص98].

بهذا فان هوية العمارة هي تلك الصورة المتكاملة والتي تعبر عن شخصية المكان والتي تمثل مجموعة من القرارات والمبادئ والمعاني الفكرية الجماعية التي يتبناها مجتمع ما في زمن محدد للتعبير عن طبيعة التفاعل

الحاصل بين المواقف الانسانية والفعاليات والاحداث الحاصلة في المكان من جهة ومن خلال استخدام مفردات تعبر عن ذلك التفاعل ، وعن مدى توافقها مع البيئة المحيطة والسياق العام لذلك المكان ورموزه من جهة اخرى . وتبعا للتوجه المتبع في التعامل مع الماضي سواءا اكان محافظا متزمتا بالثراث وعناصره او معاصرا متحررا يعرض التراث بشكل معاصر او سواءا اكان رافضا للتراث ومتوجها للعالمية والتكنولوجيا ونظريات العمارة ، فكل توجه يمثل قرار ورد فعل من مجموعة اوضاع وعوامل كالعوامل سياسية وتاريخية واجتماعية واقتصادية والتي قد تكون عوامل متغيرة او ثابتة.

رابعا: مقومات الهوية المعمارية :

تعتمد هوية العمارة على مقومات ثلاث رئيسة وهي المقوم الفكري والزمني والمكاني ، وتعتمد الدراسة على التوجهات الفكرية السابقة التي تناولت هذه المقومات وكالتالي :



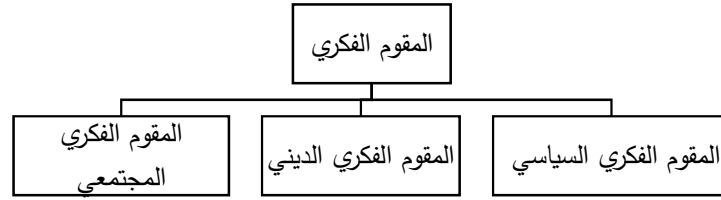
مخطط (1-3): مقومات هوية العمارة (اعداد: الباحثة)

1- المقوم الفكري :

يبرز المقوم الفكري وصيغة الفكر الانساني كمقوم لهوية العمارة مع تفاعلها مع المقومين الاساسيين الزمان والمكان ، " ان هوية العمارة تعتمد على مقومين اساسيين الاول متمثل بالجانب الفكري (الاجتماعي والسياسي والثقافي) والثاني الجانب الطوبوغرافي والجغرافي للمكان مع التفاعل مع التابع الزمني للأحداث والتاريخ " [David،1985،ص40].

ان العلاقة بين الفكر والعمارة هي علاقة بنيوية ، بين البنية العميقة الفكرية والبنية السطحية وتعتبر الهوية المعمارية عن هذه العلاقات بين الفكر والجوهر من جهة والأشكال المادية من جهة . ولتغير العلاقة بين البنيتين العميقة والسطحية وتباين العلاقة فيما بينها حسب قربها الى الجانب الفكري العميق والجانب الشكلي السطحي [علي،2010،ص107].

ان الفكر الانساني يمثل العلاقة التوافقية والتفاعلية للمجتمع مع الفكر السياسي والديني لتتمكن آلية التطبيق من تحقيق الهوية المعمارية وتحويل الفكر الإنساني إلى فكر منظور على شكل مادي ، فالدين والقومية في تفاعل تام مع المجتمع والفكر المجتمعي للتعبير عن الجانب الجوهري الإنساني الثابت للمجتمع والذي يتحقق بتجانس التركيبة الاجتماعية للمجتمع ومكوناته ، أما الفكر السياسي فإنه يتفاعل مع المستوى الاجتماعي لتحقيق الهوية المعمارية من خلال تواصل المجتمع مع النظام السياسي وآلياته لتكون آلية التطبيق المعبرة عن المجتمع والنظام السياسي معا ، والتعبير عن المعاني الرمزية الجماعية للعمارة والهوية المعمارية المعبرة عن الفكر الإنساني ، وهنا يصبح المجتمع العنصر الرابط لتحقيق الفكر الإنساني والهوية المعمارية ، ويصبح النظام السياسي الممثل للفكر السياسي والمجتمعي قادرا على تمثيل الهوية المعمارية وتحقيقها من خلال تحقيق العلاقة التكاملية بين النظام السياسي والمجتمعي [علي،2010،ص123].



مخطط (2-3): المقوم الفكري في هوية العمارة (اعداد: الباحثة)

أ- المقوم الفكري السياسي :

ان النظام السياسي يمثل التطبيق العملي للفكر والقرار السياسي لزمان ومكان معينين ويتفاعل متفاوت مع المجتمع حسب الفلسفة السياسية والفكر السياسي لهذه الأنظمة وبالتالي يؤثر بصورة ملموسة مادية ومعنوية متمثلة بنتاج فيزيائي وأشكال حضرية ومعمارية . إن تأثير السياسة المسيطر لا يمنع من مشاركة المجتمع في صياغة القرار المعماري . فالثقافة المجتمعية تتأثر بنوعين من الثقافات ، العادات والتقاليد المجتمعية ودرجة الانتماء لها بالإضافة الى تأثيرات الفكر العالمي والعالمية في العمارة وان الهوية المعمارية تتكون من صياغة الشكل المعماري من هذه العلاقة واثر ودور الفكر السياسي فيها والذي بدوره يحدد مستوى المشاركة المجتمعية واساليب التعبير عنها [Blake،2004،ص52]. ان تأسيس "الأكاديمية المعمارية للاتحاد السوفيتي" الدور الكبير لتطبيق الافكار السياسية والايولوجيا الاشتراكية الشيوعية في تلك الفترة ، وقد كان معماري الاكاديمية يتميزون بدرجة عالية من الانتماء السياسي ، ونتيجة لهذا التأثير فقد برزت نتاجات ورموز ونصب معمارية متميزة لتعبير عن الفكر السياسي لتلك الفترة وللتعبير عن ايولوجيا الحرب ، بغض النظر عن سلبياتها تجاه المجتمع وحرياته [Blake،2004،ص51].



شكل رقم (3-1): احدى المخططات المعمارية الستالينية التي رُفضت في مسابقة لتخطيط كييف، أوكرانيا (المصدر: انترنت رقم [37])

شكل رقم (1-3): قصر الثقافة والعلوم/وارسو (المصدر : انترنت رقم 36)

إن العمارة المعبرة عن الفكر السياسي تكون معبرة عن الفلسفة السياسية والتطلعات الانسانية للمجتمع وهي تمثل ترجمة للعلاقة المتبادلة بين المجتمع المتلقي والعمارة والبيئة المحيطة والتي تؤثر على النواحي السلوكية للمجتمع وكيفيه تفسير المعاني الرمزية للعمارة المعبرة عن الفكر السياسي [كمونه،1990،ص12] .

لا بد للعمارة وهويتها ان تكون معبرة في فكرها الانساني والسياسي وبالتالي معبرة عن هوية المجتمع وليس في حاله تناقض معها ففي المانيا تآثر الشكل المعماري بمفهوم التحول في شفافية الشكل وتأثر هذا الشكل بالفكر السياسي لبناء العمارة الديمقراطية ، اي تأثير الفكر السياسي على القرارات السياسية ، وآلية تنفيذ هذه القرارات في جميع المجالات الثقافية والفنية ومنها العمارة كأحد هذه المخرجات "

لنتتج شكلاً معمارياً معبراً عن الفكر السياسي لتلك الفترة وهي الشفافية والوضوح" [Barnstone, 2005, ص42].



شكل رقم (3-3): The Bonn Bundeshaus، برلين (المصدر: Barnstone, 2005, p4)

ان العمارة ذات التوجه القومي عبرت عن العلاقة بين الفكر القومي للنظام السياسي والمجتمع ، وقد كانت العمارة المعبرة عن توجهات المجتمع القومية أكثر تعبيراً عن المجتمع من خلال التعبير عن الرموز القومية المجتمعية ، أما العمارة القومية المعبرة عن الفكر والنظام السياسي وتوجهها القومي فلا يعبر عن الفكر القومي للمجتمع [علي، 2010، ص113] .

وقد اوضحت الدول القومية وحدات سياسية فاعله في المحيط الدولي حيث ظهرت في هذا المجال النظرية الالمانية ذات التأثيرات الفكرية والسياسية والتي اعتمدت الفكر السياسي القومي المعتمدة على اللغة كركن من اركان القومية والنظرية الفرنسية للمفكر ارنست رينان والتي اعتمدت مفهوم العيش المشترك ، اما النظرية الايطالية فاعتمدت التاريخ والعيش المشترك كاساس للقومية [الجاسور، 2006، ص294].

حيث كانت العمارة القومية في المانيا معبراً عن النظام السياسي القومي النازي في فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية لذلك فقد عملت الى جعل العمارة معبراً عن الفكر النازي وبالتالي التأثير في فكر وثقافة المجتمع ، وقد اثرت هذه التوجهات على الشكل المعماري في الفترة النازية في صلاتها وحدتها [Lane, 2005, 19].



شكل رقم (3-4): موديل لبرلين حسب مخطط هتلر (المصدر: Jascot, 2006, p70)

ان العمارة القومية والعالمية تعمل ضمن الاطر العامة نفسها ، فكانت تدعو الى المنفعة والتمازج مع المتطلبات الاجتماعية والبيئية كما كان الحال في الدول الاسكندنافية حيث حاول المعماريون التواصل مع المتطلبات البيئية والمحلية والوصول الى اهداف العمارة المحلية [النعمان، 2002، ص38]. وقد اثر هذا التوجه على فكر العمارة القومية في اقترابها من العمارة العالمية والامتزاج معها مما جعل من العمارة المحلية القومية معبراً عن متطلبات المجتمع وتعبيراً عن فكر العمارة العالمية وقد كان السبب في التقاء العمارتين هو التقاء الفكر السياسي والاقتصادي آنذاك بين الفكر القومي والعالمية [Lane, 2005، ص39] .

و ظهرت في روسيا مناقشات أيديولوجية حادة في عدة اتجاهات متضاربة مع سيطرة واضحة للتوجهات التي مثلت العقلانية ، إذ كان على الفنانين الروس بناء مجتمع جديد وتهديم القديم، فعملوا على ابتكار الأشكال المعمارية الجديدة ورفض الأشكال القديمة، حيث ظهرت هنا مشكله واجهت معظم معماريي روسيا مفادها أن العمارة الروسية الجديدة عليها ان تهدف الى إبراز الاشتراكية السوفيتية الجديدة [Blake،2004،ص15]. وظهر توجه في العمارة الروسية يدعو الى الاستخدام المفرط للمنفعة والتكنولوجيا [Blake،2004،ص19].



شكل رقم (3-5): مقترح لمجمع سكني في روسيا (المصدر: الانترنت رقم 35)



مخطط (3-3): المقوم الفكري السياسي وعلاقته بالمجتمع (اعداد: الباحثة)

وعليه فان المقوم الفكري السياسي يؤثر معنويا وماديا على العمارة وبشكل متفاوت واعتمادا على قوة ذلك النظام ومبادئه ومايسمح به من مشاركة للمجتمع والذي يتأثر بمحورين هما العادات والتقاليد من جهة والتأثير العالمي من جهة اخرى .

ب- المقوم الفكري الديني :

الدين في اللغة هو العادة التي يعتاد على طقوسها، والحال والسيرة، والسياسة والرأي والحكم والطاعة والجزاء، ويطلق لفظ الدين ايضا على الشريعة، وهي السنة، أي ما شرعه الله لعباده من السنن والاحكام. ومن معاني الدين عند الفيلسوف الاجتماعي (دور كهايم) انه مؤسسة اجتماعية قوامها التفريق بين المقدس وغير المقدس، ولها جانبان احدهما روحي مؤلف من العقائد والمشاعر الوجدانية، والآخر مادي مؤلف من الطقوس والعادات [صليبا،1979،ج1،ص562].

ويمثل الدين الجانب الروحي للفكري للمجتمعات والتي تعمل إلى إعطاء مجتمع ما الخصوصية والتميز من خلال الأحكام والتعاليم والشرائع الدينية [الجادجي،1989،ص91]. ويعتبر الدين من احد أهم المرتكزات والمفردات الفكرية الإنسانية والتي تؤدي دورا في بلورة الفكر الإنساني على المستوى الفردي والجمعي [علي،2010،ص121].

فقد اثرت انواع العبادات وطرق ممارستها على تحديد شكل ومساقط ابنية العبادة بالاضافة الى التأثير الغير مباشر على باقي الابنية [شيرزاد، 1987، ص10]. فالتكوينات الشكلية المختلفة في العمارة ترتبط بمعان دلالية تمثل حقائق دينية وكونية عالية عند الانسان، ويتم التعبير عنها من خلال الخصائص التجريدية للتكوينات الشكلية [علي، 2004، صXIII].

إن دعوة الإسلام للتوحيد وعبادة الله وحده والدعوة إلى مفاهيم وقيم تجعل الإنسان المسلم يعيش في مجتمعه الكبير، أثر بصورة كبيرة على عمارة المدينة الإسلامية تمثلت بعمارة المساجد والوحدات السكنية المحيطة بها بصورة متلاحمة ومجتمعة حول المسجد عكست صفة التلاحم والتعاطف بين أفراد المجتمع، [ابراهيم، 1998، ص20]. ان الفكر الإسلامي يعمل الى فهم مبادئ العمارة الإسلامية وذلك من خلال التأكيد على الجوهر مع تحقيق التواصل الزمني للتوصل الى عمارة اسلامية معاصرة ذات هوية وخصوصية متميزة والمحافظة على جوهرها (الفكر والفلسفة الإسلامية) [علي، 2010، ص123]. تتفاعل وتتوافق العمارة الإسلامية مع متطلبات العصر مع التأكيد على العلاقات الجوهرية للعمارة الإسلامية والمعبرة عن فكر وتعاليم الدين متمثلة بعلاقات شكلية ، كالمقياس الإنساني، الانفتاح نحو الداخل، المرونة وقابلية التغيير والإيقاعية والهندسية ، حيث إن العمارة الإسلامية هي توظيف للفكر الإسلامي والتأكيد على مبادئ الإسلام والتجريد والرمز [المالكي، 2000، ص10].



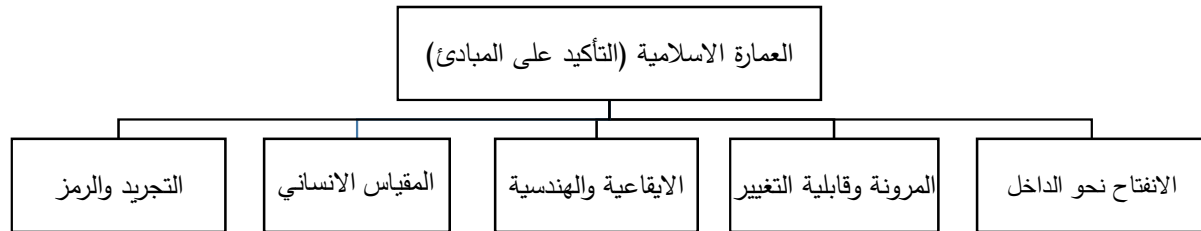
-ب-



-أ-

شكل رقم (3-6): تأثير الجامع على تخطيط المدن الاسلامية (أ- بغداد ، ب- مدينة غرداية الجزائرية) (المصدر: الانترنت رقم 20، 25)

يمثل الفكر الديني عاملا مؤثرا واساسيا في الفكر الاجتماعي والنظام السياسي ، الا ان الفكر السياسي المعاصر قد عمل من اجل ملائمة هذا الفكر مع التغيرات العالمية والمعاصرة فاصبحت الهوية المعماري كعنصر متأثر واقعة ، بين المؤثرات الفكرية الجوهرية للفكر الديني وبين التغيرات المعاصرة للحاجات الاجتماعية والعصرنة متأثرة بالعوامل الفكرية السياسية والزمانية والمكانية والية التطبيق [علي، 2010، ص123].



مخطط (3-4): مبادئ العمارة الاسلامية (اعداد: الباحثة)

نستنتج مما سبق ان المقوم الفكري الديني يعكس الجانب الروحي للمجتمعات ويؤثر على العمارة والتصميم الحضري وبشكل متفاوت وتبعاً لقوة تأثير الدين في مكان وزمان معينين .

ج- المقوم الفكري المجتمعي :

ان المجتمع يمثل عاملاً رئيساً في القرار السياسي وان طبيعة العلاقات الاجتماعية مع النظام تعبر عن طبيعة النظام السياسي وتؤثر على الصيغ المادية للتعبير عن العمارة من خلال طريقة المشاركة المجتمعية في القرار السياسي ومؤسسات الدولة ، [علي،2010،ص114].

فالمجتمع وعاداته وتقاليده وراثه الفكري الإنساني كيان ناتج عن العوامل المتغيرة التي يمر بها عموم المجتمع لتترك بصمتها على شرائح كبيرة منه، وبالتالي تبدأ برسم هويتها من خلال علاقتها مع العوامل الفكرية السياسية والعقائدية [عزب،2007،ص14]. كما تعطي العمارة والنسيج العمراني مؤشراً عن دورة الحياة، ذلك أنه إحدى ركائز العوامل الثقافية التي يمكن ان تؤثر في نواتج العمارة وان طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع والتماسك والترابط تظهر في طبيعة تشكيل وتركيب نواتج العمارة [علي،2010،ص113] .



شكل رقم (3-7): تأثير طبيعة العلاقات الاجتماعية في الماضي والحاضر على التشكيل المعماري وتصميم وتخطيط الابنية في المدن الاسلامية
 أ- مدينة العلا في السعودية القديمة ب- مدينة مشهد الإيرانية حديثاً (المصدر: الانترنت رقم 38،40)

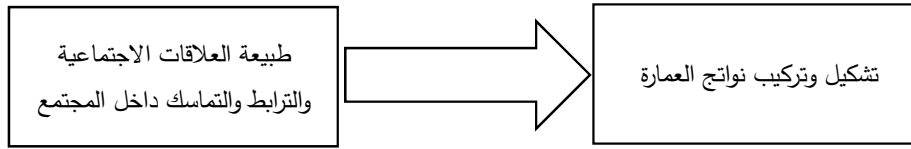
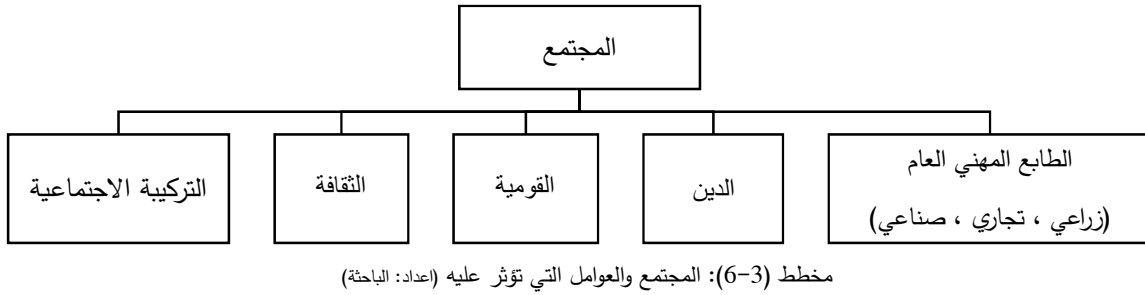
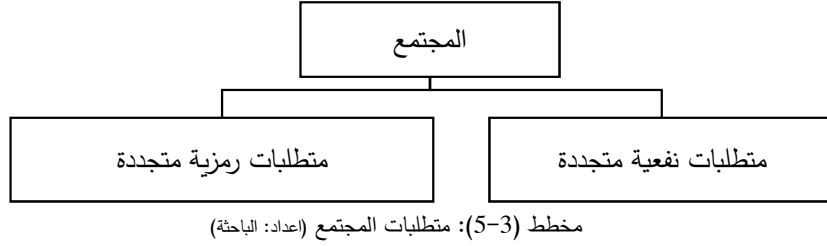
ويمتاز المجتمع بعدة خصائص تتمثل كونه مجتمع تجاري - زراعي او صناعي ، وتبعية التجمعات وانتماءاتها ، وعلاقتها فيما بينها واثار ذلك في هويتها وولاءها للمجتمع والقومية والدين ، ويؤثر في المجتمعات ايضا التركيبة الاجتماعية والتنوع القومي والديني ، اضافة الى التنوع الثقافي وعلاقته مع النظام السياسي والفكر والايديولوجيا والعادات والتقاليد ، مع وجود الموارد وإمكانيات استثمارها ضمن المجتمع ، وتحدد الايديولوجيا السياسية دور الفرد والمجتمع في صناعة القرار السياسي وبناء مؤسسات أدوله ، وبالتالي حجم المشاركة المجتمعية في صياغة الهوية والقرار السياسي [الجادجي،2007،ص17].

تعبر العمارة عن المجتمع من خلال التعبير عن صيغ المشاركة الجماعية في القرار السياسي والتي تعتمد على الفكر والايديولوجيا السياسية والتي تعبر عن الحاجة الرمزية والنفعية للعمارة من خلال العناصر والرموز المعمارية الجمعية وبما يحقق تطور العمارة ومواكبتها لمتطلبات المجتمعات المعاصرة [علي،2010،ص115] .

إن الفكر السياسي يتعامل مع الفضاءات العامة التي تعتبر كمعبر عن فكر المجتمعات وهنا تكون العلاقة بين العمارة والمجتمعات والفكر السياسي وتمثل هذه العلاقة نوعاً من انواع المواطنة ، والمواطنة هنا بمعنيين المشاركة السياسية ، والمشاركة الجماعية من خلال تعبيرية العمارة في الفضاءات العامة " [Beiner،2005،ص58].

تمثل المعاني الرمزية للتعبير عن الهوية المعمارية احد مرتكزات المجتمع والفكر الإنساني للتعبير عن الهوية المعمارية ، كما إن الرمزية الفكرية للعمارة جزءاً من الفكر المجتمعي والذي يعبر عن الفكر السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي للعمارة ، وللمجتمع متطلبات رمزية ونفعية تتحكم في تعبيرية المنتج المعماري ، ولذا فان التنظيم الاجتماعي والمشاركة الجماعية ضمن المنظومة السياسية له الدور الكبير

في التعبير عن الحاجة الرمزية والنفعية للعمارة والحاجة الدائمة للإنسان في التجدد والذي يتمثل في الحاجة الستاتيكية المتغيرة [علي، 2010، ص115] .



بناءً على ماسبق فإن المقوم الفكري المجتمعي يقوم على طبيعة العلاقات الاجتماعية وقوتها من خلال مدى مشاركتها في صنع القرار السياسي في كافة الحقول ومنها العمارة ، والذي يتأثر بنوع النظام السياسي اولا وطبيعة ذلك المجتمع من ناحية الطابع المهني وانتماءاته وولائه القومي والديني والسياسي ثانيا .

2- المقوم الزماني :

يتمثل العامل الزمني كمقوم للهوية المعمارية في مجموعة مفردات هي التراث والمعاصرة والمستقبلية والتواصل الزمني لتحقيق الهوية المعمارية وان صفة التجدد والمعاصرة في الهوية المعمارية تتحقق من خلال التعامل مع المقوم الزمني [علي، 2010، ص125] .

حيث يؤكد " الجادرجي " على اهمية المرجع الزمني والمكاني لتكوين الشكل المعماري ، ويؤكد في فلسفته التصميمية الحرية في التأثر بالأنماط والطرز المعمارية المختلفة ولازمان مختلفة وقد وضح ذلك بقوله " ان راحة البال التي تاتي نتيجة الارتكان الى الأشكال التقليدية القديمة لا تخفف من حدة الارتباك النفسي بسبب عدم فهم الظواهر الجديدة " [الجادرجي، 1995، ص49].

ان مفهومي التراث والمعاصرة تعد من اهم المفردات المتعلقة بالهوية المعمارية والتي تحتاج الى عملية الربط والتواصل بينهما لغرض تحقيق الخصائص التراثية والمتطلبات المعاصرة ، فالخصائص التراثية تمثل الخصائص والحاجة الإنسانية الرمزية من الهوية والجوهر وما ينتج عنها من الانتماء ، أما المتطلبات المعاصرة فتتمثل الحاجة الإنسانية في التغير والتطور والتلائم مع البيئة العالمية ، وبعبارة أخرى فان الهوية المعمارية تتحقق في

التواصل والربط بين المتطلبات الانسانية والناتج المادية للعمارة ليصبح الشكل الناتج في العمارة معبرا عن التراث في جوهره وبنيته العميقة ومحققا لمتطلبات العصر في بنيته المادية السطحية [علي، 2010، ص127].



شكل رقم (3-8): مدينة مصدر (الدمج بين التراث والمعاصرة) أ- المنطقة التجارية ب- المنطقة الوسطية (المصدر: الانترنت رقم 23)

حيث ان التراث من اكثر المفاهيم تجدداً واثارة فحنن لا نستخدم التراث بمعنى واحد، فالتراث تارة الماضي وتارة الحضارة وتارة اخرى التاريخ بكل ابعاده ووجوهه. فالتراث (هو كل ما ورث من موروث في مجتمع معين عن الاجيال الماضية العادات، الاخلاق والتعبير والفكر والفلسفة والفن ...) [الملاح، 1999، ص17]. إن هذا المفهوم فيه نوع من العمومية فهو يشمل التراث المعنوي فكر وسلوك والتراث المادي (الآثار وغيرها) والتراث القومي (الحاضر فينا من ماضيينا) اما ما هو حاضر فينا من ماضي غيرنا فهو التراث الانساني وهو يولد حاله ربط بين التراث والحاضر فالتراث لا يشير هنا الى الماضي البعيد حسب بل الماضي القريب ايضاً، إلا ان هناك اختلافاً في المعنى بين التراث والماضي، فالماضي يشير الى حاله قد مضت وتحمل صفة الانتهاء اما التراث فيشير الى حاله التنامي مع مرور الزمن وبتغير مراحل التاريخ، فالتراث يحمل صفة الديمومة [ابو عبيد، 1999، ص129].

تختلف الآراء حول المعاصرة كمفهوم، فهناك تباين للنظرة على ما هو معاصر او حديث وسبب ذلك هو التداخل بينهما (الحداثة والمعاصرة) اذ يرى البعض أن المعاصرة تعبر عن العصر او مناقضة التراث او هناك من يرى الحداثة مرادفة التراث، فهناك من يرى في الحداثة ليست رفضا للتراث ولا القطيعة مع الماضي بقدر ما تعني الارتفاع بطريقة التعامل مع التراث الى ما نسميه بالمعاصرة ويعني مواكبة الحاصل على الصعيد العالمي وان الحداثة ليست حاله مطلقة وإنما مختلفة من وقت لآخر ومن مكان لآخر [الجابري، 1999، ص16].

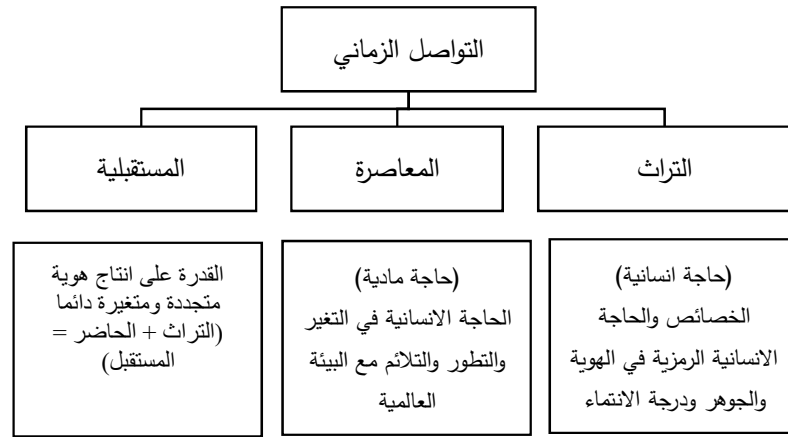
اما مفهوم التواصل في العمارة يتحقق مع العلاقة الجدلية للتواصل مع التراث والتاريخ، حيث تمتاز هذه الجدلية بالتغير وتباين العلاقات بين القديم والجديد والتراث والمعاصرة، ودور الفكر والتطبيق في بلورة الأفكار والايديولوجيا الإنسانية ومنها السياسية والاجتماعية، إلى أشكال فيزيائية متمثلة في العمارة ضمن حيز المكان ومع التغير الزمني للأحداث وقد تناولت الدراسات العلاقة التواصلية للعمارة والهوية المعمارية من خلال دراسة التواصل بين ما هو قديم وتراثي وما هو معاصر وإن هذا التواصل يمثل الأرضية الخصبة للربط بين مفاهيم التراث والمعاصرة والتكيف مع تغير الفكر الإنساني وتكوين الهوية المعمارية ذات القيم الجوهرية التراثية والعناصر المعاصرة والمستقبلية [علي، 2010، ص127].

حيث ان التواصل هو كون الشيء او بقاءه في حاله من الاستمرارية والامتداد في المستقبل، كما ان هناك ثلاثة أنواع من التواصل مرتبطة فيما بينها، هي التواصل الرياضي والتواصل الإدراكي والتواصل الفيزيائي [البستاني، 1996، ص4].

كما ان التواصل المعماري يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الموقف من التاريخ فقد كان الموقف من التواصل لغاية القرن الثامن عشر مسألة ظاهراتية وكانت العمارة متواصلة ومعتمدة على الامتداد الطبيعي للحضارات القديمة الى الحاضر، وأدت عمارة عصر النهضة والمدارس المعمارية بعد ذلك إلى طروحات فكرية اختلفت في تعاملها مع التاريخ والتراث المعماري، وظهرت في فترة العمارة

العالمية المواقف النابذة للماضي والتراث والمطالبة بتحقيق الوحدة والتجانس بين شعوب العالم كافة أعقبها بعد ذلك ظهور التيارات والحركات الداعية للتمسك بالماضي مع التواصل مع المتطلبات الحديثة في الحياة الإنسانية [عبد الرزاق، 2003، ص82].

كما ويكمن مفهوم الهوية المعمارية في المستقبل في " القدرة على إنتاج هوية متجددة متغيرة دائماً، وهويتنا المتجددة يمكن إنتاجها بتفاعلها مع الآخرين، هوية متحولة في جوهرها يساهم الثابت التراثي فيها في صنع الحاضر ليكون الحاضر جزءاً من التراث في المستقبل، ويصبح المستقبل في هذه الحالة معبراً عن الهوية الجديدة وامتداداً لها أي مفهوماً متواصلًا بين الماضي والمستقبل لتكون الهوية دائماً الحاضر المتجدد المعبر عن ثقافة الشعب وتطلعاته " ، وان التواصل الفكري المعماري يعتمد على قابلية التغير والتجدد مع الأحداث المعاصرة وثبات الجوهر وعامل الانتماء المكاني للهوية [علي، 2010، ص130].



مخطط (3-8): مرتكزات التواصل الزمني (اعداد: الباحثة)

ومن هنا يظهر أهمية المقوم الزمني في صياغة الهوية من خلال التواصل عبر مفاهيم التراث والمعاصرة والمستقبلية واستجابة للمتطلبات المتجددة على المستويين النفعي والرمزي ، بهذا تتوحد من خلال الاطر العامة الثابتة نسبياً وتتجدد من خلال التفاصيل التي تستجيب للتغيرات الزمانية المتطورة باستمرار.

3- المقوم المكاني :

ان المكان هو الحاوي للفعاليات الفكرية الإنسانية وبالتفاعل مع مقوم الزمن وباعتبار ان المكان يعد محددًا ماديًا للبنية السطحية في الهوية المعمارية وقرار مبدأ التواصل في المقوم الزمني . ويتفاعل الفكر الإنساني مع الزمان والمكان والتغيرات التي طرأت عليها نتيجة تطور الفكر المعاصر والحاجات الاجتماعية المعاصرة فاصبح الزمان يعبر عن التواصل مع الماضي والمستقبل اما المكان فانه يعبر عن التواصل بين الانتمائية المحلية والإقليمية للمكان ومع المتطلبات المعاصرة للحياة الإنسانية [علي، 2010، ص131].

ويمثل عامل المكان من اكثر العوامل المؤثرة في الجوانب الشكلية للعمارة أي في البنية السطحية ، فيتفاعل المكان مع المتطلبات الاجتماعية والبيئية والجغرافية والتكنولوجية لتعمل من اجل تحقيق عنصر المكان او الانتماء المكاني للعمارة . كما ان للعامل التكنولوجي الأثر الكبير في صياغة هويات متقاربة للمدن من خلال نتائجها المعمارية ودور أنظمتها السياسية والمجتمعات وتوجهاتها الفكرية في صياغة سبل التطور العمراني وتوجيه هوية عمارتها بين المحلية والتوجهات العالمية مع الحفاظ على جوهرها، فتتفاعل المتطلبات المكانية مع التكنولوجية لتعطي خصائص جديدة معبرة عن المكان ومتفاعلة مع متطلبات العصر [Agha Khan، 1983، ص163].



شكل رقم (3-9): استجابة العمارة لمتطلبات المكان (هورمان في كردستان) (المصدر: الانترنت رقم 6)



-ب-



-أ-

اشكال رقم (3-10): اثر العامل التكنولوجي والسياسي في خلق هويات متقاربة (أ- نيويورك ، ب- دبي) (المصدر: الانترنت رقم 21، 15)

يتمثل التواصل المكاني في التواصل بين الانتماءات المختلفة للعمارة من الجانب المحلي الاقليمي الى التوجهات العالمية للعمارة معتمدة تواصلا فكريا وشكليا ، ويمكن صياغة الانتماء المكاني للعمارة على مستويين : الانتماء المكاني للهوية المعمارية على المستوى المكاني Zone Spatial (الانتماء المحلي الإقليمي) ، والتوجه العالمي ، فعلى المستوى الإقليمي يطرح "جين" الإمكانيات الكبيرة التي وفرتها العلم والتكنولوجيا لكيفية فهم المكان والتعامل معه فتحت الخيار للإنسان الحديث إمكانية التواجد وبحرية في مكان معين محدد، في عصر عبرت فيه سرعة الاتصال والمواصلات عن رغبة الإنسان المتجذرة في الانتقال والتواصل وخلال انتقاله في مناطق مختلفة عليه (الإنسان) احترام المكان والمناخ والتهيؤ للخصوصية التي يمتاز بها الإقليم من الناحية الاجتماعية والمناخية [Ottam،1985،ص81].

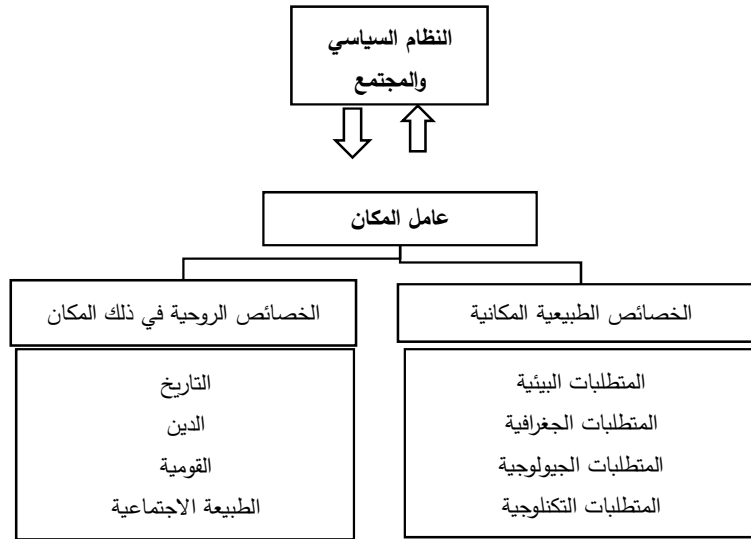
إن انتماء العمارة هو للبيئة التي تعيش فيها بالاستفادة من الصيغ التراثية والأخذ بنظر الاعتبار النجاحات المرموقة للعمارة العالمية وأساليب إنشائها والتي نراها في الأعمال المعمارية الحديثة الرصينة [السلطاني،2000،ص653]. وأن العمارة كحاجتها للهوية والانتماء فهي بحاجة إلى الربط والتواصل بين التراث والمعاصرة من خلال الربط بين الهوية والخصائص المكانية المحلية والإمكانات المعاصرة للعمارة ، فما من عمارة عالمية الا ويحدها تاريخ وعوامل اجتماعية وطبيعية مكانية ضمن الحيز المكاني فتتأثر العمارة وتتواصل مع محيطها [السلطاني،2007،ص2].

ان العلاقة بين المكان والإنسان تتجلى من خلال المنطلقات الفكرية للمجتمع الإنساني الذي يمثل أيضاً المتلقي لهذا الفكر ، والتي تولد حاله التواصل بين المكان والجانب الفكري ويبرز المعاني الروحية فيها وان آلية فهم المعاني الروحية . كما ان الخصائص المكانية للهوية تتولد من الارتباط مع المكان فكريا ومحليا وتحقيق التواصل مع المتطلبات الاجتماعية والإنسانية المعاصرة ضمن الحيز المكاني الإقليمي (المحلي) وتوليد المجتمع الرموز المعمارية المعبرة عن هذه العلاقة بين القديم والمعاصر من خلال تطبيق الآليات الصحيحة لأسلوب الربط والتواصل بين الإقليمي والعالمي ، مما

يعطي الخصائص المكانية للعمارة خاصية التجدد والتواصل مع الفكر الإنساني والتغيرات الاجتماعية [علي، 2010، ص137] .

ان مفردة الإقليمية (المحلية) ، تعني العمارة المكانية المعبرة عن خصائص المكان والمعنى الكامن فيه ، وتتولد من العلاقة بين الخصائص الطبيعية المكانية مع الخصائص الروحية في ذلك المكان، وقد اثر العامل المكاني بصورة كبيرة في البنيتين العميقة والسطحية للهوية المعمارية من خلال هذا التفاعل [الجادري، 163، 2007]. ويتجاوز المكان المعنى المادي المجرد ، كونه ظاهرة كلية لا يمكن تقليص صفاتها ، اذ هناك أحداث مختلفة في بيئات مختلفة وبشكل مقنع ، فعملية حدوث " الشيء " عملية كمية وظيفية لها تطبيقاتها مثل التوزيع المكاني للأشياء وأبعادها ، وان هذه السمات الوظيفية غير متشابهة في كل الأماكن ولا عند كل البشر [Shulz, 1996, 21].

كما يمكن الإبداع في تكوين الهوية وروح المكان في الروحية الجديدة للمكان من تمازج المحلية والمعاصرة، اذ ليس من الضروري استخدام عناصر محلية، إنما يمكن استخدام عناصر عالمية يعطى لها تعريف محلي [الجادري، 2007، ص211]. وهنا تكمن أهمية تقصي الحلول العقلانية للتوصل الى عمارة تعمق الإحساس بانتمائها إلى محيطها وقربها وفهمها من لدن شاغليها ومتلقي رسالتها والموجهة لهم اساسا مما يزيد الخبرة الانسانية في هذا المجال ويزيدها ثراءً وتلوينا [السلطاني، 2000، ص420].



مخطط (3-9): خصائص ومؤثرات عامل المكان (اعداد: الباحثة)



مخطط (3-10): الانتماء المكاني (اعداد: الباحثة)

وهكذا فان تأثير المقوم المكاني يرتبط بتأثير الخصائص الطبيعية للمكان من جهة (كالطوبوغرافية والمواد المحلية والمناخ) وتأثير الخصائص الروحية له من جهة اخرى (كتاريخ المنطقة ورموزها وتقاليدها ومعتقداتها) ، وبشكل يتبع طبيعة المجتمع والنظام السياسي من حيث تحديد طبيعة الانتماء المكاني سواء المحلي او الاقليمي او الانتماء للعالمية .

خامساً: مستويات التعبير عن الهوية المعمارية :

ان الهوية تختلف في انتماءها فتكون فردية تعبر عن الأنا او جمعية او قد تكون محلية ، إقليمية او عالمية ، او قومية او دينية وقد تكون هوية سياسية ، فانها تعمل وتؤثر ضمن مستويات تكون ذات علاقة مع بعضها او قد يحدث تداخل في مستوياتها [عكاش،2000،ص6].

ان للهوية ثلاثة مستويات تتحرك في ثلاث دوائر متحدة المركز حيث ان مستوى الهوية الفردية والتي تمثل هوية الفرد داخل الجماعة الفرعية ، قبيله كانت ام طائفة او جماعة مدنية ، وهي هوية مستقلة ومتميزة تضع نفسها في مركز الدوائر عندما تكون معبرة عن الهوية ، ومستوى الهوية الجماعية وتمثل الجماعات داخل الأمة كالأفراد داخل الجماعة ، لكل منها ما يميزها داخل الهوية الثقافية المشتركة ، ولكل من هذه الثقافات هوية منفردة واخرى معبرة عن الهوية الجماعية . ومستوى هوية الأمة وتمثل الأمة مقابل الأمم الأخرى ، غير أنها اكثر تجريداً وأوسع نطاقاً واكثر قابلية للتمدد والتنوع والاختلاف [الجابري،1999،ص13]. ان العلاقة بين المستويات المذكورة غير نهائية ، فهي في مد وجزر دائمين ، يتغير كل منها في ظروف الصراع واللاصراع ، كما انها تتحدد أساساً بنوع الهوية التي تقابلها وموقعه وطموحاته. فان كان المقابل داخلياً ويقع في دائرة الجماعة فالهوية الفردية هي التي تفرض نفسها ، وان كان يقع في دائرة الأمة ، فالهوية الجماعية القبلية او الإيديولوجية هي التي تحل محلاً للهوية الفردية . اما ان كان يقع خارج الأمة او الدوله او الوطن ، فأن الهوية الوطنية او القومية هي التي تعبر عن الهوية الجمعية [الجابري،1999،ص15].

ان التعبير عن الهوية الفردية في تفاعل دائم مع عملية التعبير عن الهوية الجماعية وان مستويات الهوية تكمن في مستويات تجمع الهوية والتعبير عن تلك الهوية والتي تتغير مع كفيته التفاعل مع الثقافة الإنسانية والهويات والثقافات الأخرى لتخلق حاله التواصل بين الهوية المحلية والهويات الأخرى العالمية ، لذا فان الهوية الفردية تتغير في تعبيرها من الهوية الذاتية (الأنا) الى الهوية الجماعية لمجموعة من الأفراد والتجمعات المجتمعية كالتنظيمات السياسية والاجتماعية إلى الهوية السياسية الوطنية أتمثله في هوية أدوله والنظام السياسي ومن ثم تفاعل الهوية مع الثقافة العالمية لتعبر عن نفسها والتفاعل مع العالمية دون إهمالها المستويات الأخرى للهوية ، وتتبلور هذه المستويات في العمارة والهوية المعمارية كاحد النواتج الثقافية للإنسان والمجتمع [علي،2010،ص101] .

وللهوية المعمارية أربعة مستويات للتعبير والتفاعل الفكري وهذه المستويات الأربعة هي ، الهوية الفردية ، الهوية المعنوية الفردية ،الهوية الحسية الجماعية والهوية المعنوية الجماعية [الجابري،1999،ص17] . إن هذه المستويات الأربعة للهوية مرتبطة بمسار زمني - مكاني ، تنتقل فيه الأشياء والأشكال من الهوية الفردية الحسية إلى الهوية المعنوية الجماعية عبر تفاعل معقد وتاريخي بين الإنسان والأشياء المحيطة به ، ويهدف هذا الإطار إلى تفسير ظاهرة تحولات الهوية في البيئة العمرانية والظواهر المرتبطة بها مع تتبع تطور الأشكال العمرانية عبر تفاعلها مع الإنسان والتهديب المستمر الذي تعرضت له جراء هذا التفاعل [التعيم،1999،ص10] .

ان تكوين الهوية المعمارية ناتج عن عمليات تدريجية (حسية ولاحسية) وعلى المستوى الجماعي ومستوى الترابط مع الأشكال والمعاني التاريخية التي يمكن اعتبارها كمستويات متداخلة فيما بينها ، ان الهوية تمتاز بتأثرها بالمعنى الذي تحمله ضمن هذه المستويات المختلفة وان المستوى الجماعي المعنوي والمستوى الجمعي الذي يعبر عن هوية المجتمعات تتمثل بمؤسسات الدوله ونظامها السياسي والقرارات المجتمعية . حيث تعبر الأنظمة السياسية عن حاجة المجتمعات ضمن البيئة المحيطة ، وتكون الهوية الجماعية اقرب الى مفهوم الهوية المعمارية وأكثر تعبيراً عن علاقة الأشكال والفراغات المعمارية بالمعاني الثقافية للمجتمعات المختلفة وعلاقتها مع فكر الأنظمة السياسية وحسب اختلاف الأيدولوجيات والفكر السياسي لتلك الأنظمة [علي،2010،ص103] .

كما تبدأ فاعليه الخلق من الأفكار القادمة من التجربة والانطباع الحسي ، ومن ثم يقوم الجانب العقلي بترجمتها إلى الواقع ، حيث ان هناك علاقة تكاملية بين الأفعال الذهنية الحاصلة في عملية التلقي مع الأفعال الحاصلة في عملية الإرسال مع تغيير اغنائي في إدراك المتلقي ومحيطه الثقافي [رزوقي،2000،ص72].



مخطط (3-11): مستويات التعبير عن الهوية (اعداد: الباحثة)

ومن مجمل القول فان الهوية تختلف بطبيعة انتماءاتها الفردية او الجماعية او الانتماء لهوية الامة ، وتتحدد بطبيعة الهوية التي تقابلها . كما ان قوة الدولة ونظامها السياسي يظهر في هوية الامة والهوية الجماعية بشكل مباشر ويؤثر على الهوية الفردية بشكل غير مباشر .

سادسا: الثبات والتغير في الهوية المعمارية :

الثبات هو بقاء الشيء على حاله دون تغير والتغير هو التحول من حالة إلى أخرى نتيجة لفعل ما يقتضي تحويل أو إزالة أو إضافة عنصر أو أكثر موجود ضمن تكوين ما. مما يولد علاقات جديدة بين العناصر الموجودة أصلاً وبين العناصر المسببة للتغير سواء كانت هذه العناصر ذات طبيعة مادية أم معنوية . ولا يشترط أن تدوم الحالة الجديدة المتولدة بعد التغيير طويلاً [علي&رزوقي،1989،ص26]. ويمكن دراسة أنواع التغير وتصنيفها تبعاً إلى سرعة حصول التغير ومن حيث المدة الزمنية التي يأخذها التغير في حدوثه إلى:-

أ- التغير التدريجي:

وهذا النوع من التغير هو جزء من عملية التطور الطبيعي (Natural Evolution) للأشياء كالتغيرات الناتجة من خلال عوامل الزمان أو استقرار العادات والتقاليد أو ثبات ونجاح النموذج المعماري في معالجة الظروف البيئية و بالتالي تكراره وتحوله إلى طراز معماري وبالتالي إلى نمط [الموسوعة،1986،ص42] . وقد يأخذ هذا النوع من التغير مدة زمنية طويلة ، ويعد تطور طراز العمارة التقليدية قبل القرن العشرين من هذا النوع من التغيرات وطالما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية مستقرة كانت التغيرات تدريجية [علي&رزوقي،1989،ص26].

حيث تؤدي عمليات التغيير التدريجية الى حالات جديدة للهوية تمتاز بتكون هويات ذات قدرة على التفاعل والتواصل مع الهويات الأخرى فالتغير الناتج عن تغير الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمتفاعل مع التغيرات الحاصلة في العالم تؤدي إلى تفاعل الفكر الثقافي للهويات الجديدة مع الهوية ، هذا التفاعل والتغير يؤدي إلى هوية معمارية تحمل خصائص الجديد وتحفظ بمقومات ومفردات الهوية [علي،2010،ص98] .

ب- التغير المفاجئ:

ويمتاز بطابعه الانقلابي الجذري السريع والذي يصعب تقبله في البداية والذي يجئ غالباً بعد انقلاب فكري أو تطور علمي أو تغير اقتصادي ، وتعتبر عمارة الحداثة وما أحدثته من تغير في الفكر المعماري على صعيد العالم من هذا النوع حيث أدت أفكارها إلى تبديل الأنماط والطرز والأساليب البنائية التي كانت سائدة متخذة من البساطة والاختزالية العالية والأشكال والألوان الأساسية منهجاً لها ورافضة للتواصل المعماري والزخرفة كنقاط أساسية لفكرها [النبري،2003،ص21] . كما تصنف من حيث القصد من وراء التغير ، تبعاً إلى الغاية أو القصد الذي جرت بموجبه عملية التغيير وكالاتي :-

1- التغير العرضي :

وهو التغير الذي ينتج بدون قصد لأحداثه وكنتيجة لسلسلة من تغيرات أو تداعيات أخرى وتدخل التغيرات التي تحصل في البيئة الحضرية الناتجة من أعمال الطبيعة كالرياح والأمطار أو الأفعال الأشد عنفاً كالهزات الأرضية والزلازل والانفجارات البركانية التي ينتج منها زوال مناطق حضرية كاملة تغيرات فجائية ذات طابع عرضي [علي&رزوقي،1989،ص26].

2- التغيير غير المقصود :

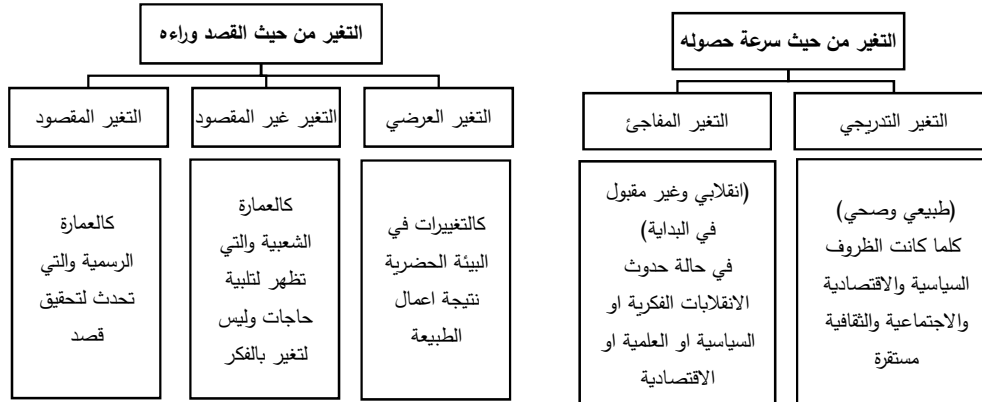
وهو ما ينتج بدون نية لأحداثه أو بصورة فطرية وتدخل العمارة الشعبية والتغيرات التي تحدث في مناطقها من هذا النوع . وهو تغيير غير مخطط له ويسمى (**Adaptive change**) وغالباً ما لا تحدث هذه التغيرات أية تغيير محسوس في الهوية المعمارية للبيئة الحضرية كونها تحدث لتلبية حاجات لم يطرأ تغيير فكري عليها بصورة تدريجية وبسبب عدم وجود قصد من ورائه فإنه لا يغير الهوية المعمارية [البدي،2003،ص21] .

3- التغيير المقصود :

ويمثل عملية التغيير التي تجري لغرض تحقيق قصد من ورائها وتمثل العملية التصميمية المصحوبة بالمعرفة للأسباب والنتائج عملية تغيير مقصودة . وتمثل ما سماه د. عبد الباقي إبراهيم (العمارة الرسمية والمشروعات المتكاملة) ، النماذج المثلى لهذا النوع بما يعني أن اتخاذ القرار بأحداث التغيير وتقرير صيغة التغيير تتم قبل المباشرة بها . وغالباً ما تحدث التغيرات المقصودة انعكاسات فكرية ومادية على البيئة [البدي،2003،ص21] .

حيث ان تغيرات الهوية المعمارية تكون في حالتين، اما تغيرات سريعة مفاجئة: فيكون الناتج ابعده عن ما كان عليه قبل التغيير، أو التغيير التدريجي : الذي يمثل حاله اقرب إلى الحالة القديمة كون الناتج هو وليد عوامل تدريجية زمانية وفكرية مع ثبوت عامل المكان لفترة طويلة ، وإن طريقة التغيير الناتجة عن جانب فكري مخطط له يكون اقرب إلى تكوين الهوية المعمارية ، أما التغيرات الناتجة عن التغيرات الفطرية وتكوين عمارة البناء العشوائي فهي لا تعبر عن هوية معمارية (الا إذا كانت معتمدة جانباً فكرياً معيناً مع استمرار وجود تأثيرها لفترة زمنية طويلة) ، [علي،2010،ص98] .

كانت الرغبة باللاحق بركب الحضارة الغربية وما تبعها من تغيرات اجتماعية محلية السبب في تغيير الهوية المعمارية المحلية ، ولأول مرة خلال التاريخ تحصل تغيرات بمثل هذه الوتيرة السريعة حيث انه في خلال اقل من ربع قرن تبدل الطراز المعماري المحلي الذي استمر وجوده وتطوره عدة قرون تبديلاً جذرياً وغير تدريجي ، وما كان ملائماً تم اعتباره غير ملائم وامتد التغيير ليشمل النسيج الحضري والوحدة السكنية . كما أن دخول مقاطع الحديد إلى حقل العمارة ولد ثورة في توسيع البحور (Spans) على المستوى الأفقي وإمكانية زيادة عدد الطوابق وزيادة ارتفاع الأبنية وتنفيذ ناطحات السحاب التي ترتفع عمودياً عشرات الطوابق . أن الصفة التي تمنحها مواد البناء المستعملة لعمارة أية منطقة وطبيعة التغيير الذي تحدثه المواد البنائية ودرجة تأثيره في الهوية المعمارية له يتطلب منا دراسة العلاقة بين الهوية المعمارية ومواد البناء لمعرفة طبيعة العلاقة بينهما [البدي،2003،ص23] .



مخطط (3-12): التغيير في هوية العمارة (اعداد: الباحثة)

صفوة القول ان التغيير ضرورة وواقع ، حيث لا يمكن ان نصل الى حالة من الثبات المطلق . لكن التغيير في الهوية المعمارية قد يكون طبيعي وصحي كالتغيير التدريجي للوصول الى الانماط المعمارية والتي تتجدد وتتطور باستمرار ولكن بشكل تدريجي ، او قد يكون انقلابي ومفاجئ والتي ينتج عن انقلابات فكرية او سياسية او علمية او اقتصادية والتي قد تظهر رفض في اولها يتحول ايجابيا او سلبيا فيما بعد وحسب طبيعته وطبيعة تفاعله مع الفكر السائد في مكان وزمان معينين . كما ان التغيير في الفكر يؤثر بشكل مباشر على العمارة وهويتها وخاصة ان كان مقصودا .

سابعا: الاشكال الرمزية في العمارة :

ان مصطلح الرمز يعتبر مؤشر إلى مقوم في الهوية ، او مركبها العام ، ومصطلح الحاجة الرمزية يشير إلى حاجة الفرد والجماعة الى تركيب الهوية وتكوين مقوماتها ، وصياغة دعمها ، والإعلان عنها ، ومقارنتها مع ما عند الآخر [الايكابي،1991،ص8].

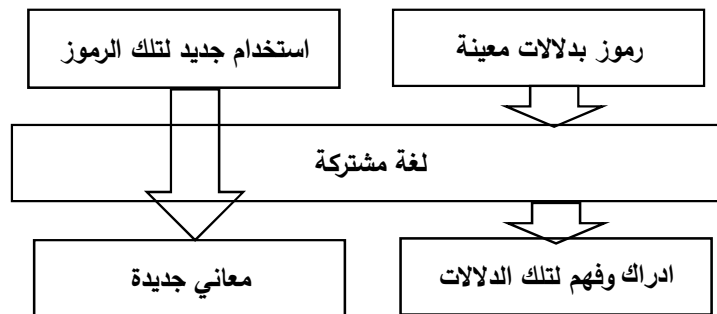
وتظهر في عملية إنتاج العمارة مقومات ، فتؤلف ثلاثة مقررات: الحاجة الاجتماعية التي تتضمن الحاجة النفسية، والحاجة الرمزية، والحاجة الاستاتيكية وان كلا من هذه الحاجات متصلة في وجودية حياة الإنسان، كما إنها متصلة في سيكولوجيته [الجادجي،2007،ص21].

يمثل أي نتاج إنساني رمزا أو دلالة لإظهار المعنى في علاقات بين الإنسان والبيئة المتمثلة بالمكان [Shultz،1975،ص42]. ويتطلب وجود لغة مشتركة بين الفرد والمجموعة تساعد في فهم تلك الدلالات والرموز ومعانيها فضلا عن إدراكها [الحيدري،1996،ص33]. ويرتبط تحقيق المعنى في البنية المعمارية من خلال الوجود المادي (الفيزيائي) والارتباط الثقافي والحضاري ، وقد عبر عنها (Bonta) بالحقيقة الفيزيائية والحقيقة الحضارية، حيث أظهر أن الحقيقة الحضارية التي ترتبط بالمعنى قد تكون بعيدة عن الحقيقة الفيزيائية [Bonta،1979،ص27] .

ان الاشكال المعمارية هي نتاج الاشكال الرمزية والتاريخية للمجتمعات والخطاب والتواصل الفكري بين المستويات الزمنية لهذه المجتمعات ، وتلعب التوجهات الفكرية وتغيرها عبر الزمن دورا في تغيير استخدام هذه الاشكال لتعطي معاني جديدة . وان هناك أشكال معمارية لكل مجتمع قادرة على مخاطبة الذاكرة الجمعية لذلك المجتمع ، وذلك باستخدامها كقيمة بصرية رمزية ، وبتوظيف بصري يبرز قدرة المرسل لاتخاذ معان جديدة غير التي كانت تؤدي سابقاً ، خاصة إذا ما كان يتسم بالمرونة في التشكيل وبصور مختلفة لاعطاء معنى واحد مستمر [النعم،1999،ص118].

وتتمثل المعاني الرمزية للعمارة في المعاني الجماعية التي تعبر عن فكر المجتمع وهي تعبر عن الجانب الإنساني في الفكر وقد تكون الرموز سياسية او اجتماعية او دينية الا انها تحمل صفة المعاني الجماعية في تعبيرها عن الهوية المعمارية وهي التي تكون الهوية نفسها في تفاعلها مع المفردات الأخرى للمقوم الفكري ومفردات المقومين الزماني والمكاني [علي،2010،ص119] .

كما يعد مقوم المكان ضمن المعاني الرمزية في العمارة والتصميم الحضري ، حيث تؤدي الفضاءات الحضرية وعمارته الدور الكبير للتعبير عن المعنى والحدث في المكان والذي يعمل في تقوية الانتماء المكاني للعمارة والهوية المعمارية ، وهنا يؤثر العامل الفكري والسياسي على العمارة عن طريق التفاعل مع المشاركة الجماعية في تحقيق الهوية المعمارية باعتبار إن المجتمع يعبر عن رغباته من خلال الفضاءات الحضرية وبالتالي تبرز أهمية هذه الفضاءات ذات الرموز المعمارية أحامله لمعاني وأفكار المجتمع والفلسفة السياسية والإنسانية [Rhode،2003،ص5]. ان العمارة ترتبط مع المكان بعلاقة إدراكية فكرية ومكانية مع فهم الأصول الزمانية للمكان ويمكن فهم المعاني الرمزية المكانية للعمارة من خلال إدراك الحدث ومدى تعبير العمارة والإشارات والرموز المعمارية عن الأعراف والجوانب الاجتماعية للمجتمع لتحقيق المشاركة الجماعية للتعبير عن الرموز المكانية للعمارة [علي،2010،ص134].



وعليه فإن الأشكال الرمزية التاريخية تعتبر جزءاً مهماً في تلبية الحاجة الرمزية للعمارة والتي لا تقل أهمية عن تلبية العمارة للحاجة أو المتطلبات النفسية . فالعمارة نتاج انساني يعبر عن فكر المجتمع وتطلعاته المستقبلية ، وتغير التوجهات الفكرية عبر الزمن تؤثر على استخدام هذه الرموز التاريخية بشكل جديد لتعطي معاني جديدة من خلال استخدام لغة مشتركة ليست غريبة عن المجتمع . كما ان لتلك الأشكال الرمزية دور كبير في الفضاءات الحضرية اولا وفي العمارة ثانيا .

ثامنا: صناعة الهوية :

إن الهوية المعمارية جزء من الهوية الثقافية لمجتمع من المجتمعات وصناعتها لا يمكن أن تحدث إلا من خلال تفاعل جماعي تاريخي يتداخل فيه كثير من العوامل التي لا يمكن حصرها ، وبهذا تصبح الهوية نتيجة لهذا التفاعل لا موجهة له [بودماغ، 2001، ص27] .

يربط (النعيم) عملية صناعة الهوية لعملية الإدراك البشري فيوضح إن المبدأ هو إن الإنسان لا يولد ولديه استراتيجيات واضحة للتعامل مع الوجود على عكس المخلوقات الأخرى ، لذلك فهو يحتاج إلى أن يتعلم كي يستطيع بناء هذه الاستراتيجيات ، وحتى يتعلم يحتاج إلى وقت طويل وغالبا ما يكون تعلمه ضمن بيئة محلية لها قيمها وأعرافها ونظام حياتها الخاصة ، وهو ما يجعل الهوية دائمة الحضور والتوارث والاستمرار [بودماغ، 2001، ص28] .

يرتبط مفهوم الهوية بالرغبة في التعبير عن روح العصر ففي كل حقبة تاريخية يقوم بعض الأشخاص بإبراز عنصر من هويتهم على حساب العناصر الأخرى ، وعليه فإن مسألة صناعة الهوية هي مسألة وقتية ، أي إن الهوية ظاهرة تتشكل باستمرار وكل وقت هناك درجة من الهوية تختلف عن سابقتها ولاقتها ، وهذا التصور ربما يتعارض مع الذهن التقليدية التي تتطلع إلى هوية ثابتة ، هذه الذهنية الغالبة على نمط التفكير العربي تحتاج إلى إعادة التفكير بالمتغيرات المتسارعة التي يعيشها العالم والتي لا بد لها من أن تساهم بشكل جوهري في صناعة الهوية [النيمي، 2007، ص10] .

إن الحديث عن الهوية المعمارية هو حديث عن هوية المتلقي للعمارة والذي يكون له دور كبير في صناعة تلك الهوية ، إن مفهوم التلقي وتشكيل هوية المتلقي يعد من المفاهيم غير الثابتة فليس هناك آلية واحدة للتأثير على شخصية المتلقي وليس هناك هدف محدد يمكن جعله هدفاً للمتلقي ، فالإشكالية تكمن في تجربة المتلقي نفسه الذي يستنبط المعنى من النص (العمل المعماري) لذا فإننا أمام ظاهرة متغيرة لا يمكن حصرها في صورة أو صور معينة [النيمي، 2007، ص11] .

فمسألة تشكيل هوية المتلقي هي مسألة تحاول أن تستحضر المقولة المعروفة (العمارة الجيدة بحاجة إلى عميل جيد) أي حتى تكون لنا عمارتنا المتميزة نحن بحاجة إلى مجتمع يعي قيمة التميز في العمارة ، لأنه في النهاية هو الذي يبني وهو الذي يجعل المعماريين يبحثون عن تلك العمارة المتميزة [بودماغ، 2001، ص28] .

إن التلقي لا يكون إلا من خلال التطبيق الذي هو تصوير الغريب من خلال العرف وذلك ليتشكل عرف جديد . وتعرف الهوية بأنها (أنا إجتماعية) أي الفردية مضافاً إليها الارتباط بالغير والانتماء الاجتماعي ، وبما إن الهوية هي (الأنا) فـ (الأنا) لا يتعرف على نفسه إلا عبر الآخر ولا يمكن أن يكون هناك شعور بالهوية دون مقارنة (الأنا) بـ (الآخر) ، وهذا الآخر يكون على مستويات ثلاثة تتباين في أثرها في تشكيل الهوية وهي (الآخر الزمني والآخر المكاني والآخر الفكري) [النيمي، 2007، ص12-13] .

أ - الآخر الزمني:

إن من بين السبل للتفكير في الزمن وتصور أبعاده ، الوعي باختلاف الأجيال ، معرفة الآخر ، المختلف عنا بانتمائه إلى زمن غير زمننا وإلى جيل غير جيلنا وعلى نمط غير نمطنا ، والعمارة تعنى بكل أوجه الزمنية سواء كانت فنية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية ، وفي حديثنا عن الزمن بما فيه التاريخ نتعرض غالباً لنقيضين مهمين هما (الزائل والسمدي) إنهما أكثر زوج كرر في الخطاب القائم على الجدال بين التراث والمعاصرة . لقد تقطن المعماري ، إن الزمن لا يعني البلاء والزوال

فقط بل يعني أيضا الحياة وخصوبتها بإعادة تكوين الأشياء وتطويرها وإن هذا يتم في صورة تراودنا وتدفعنا دوما لمحاولة التحكم في صيرورتها . ومن هذه الحيثية لازمت عملية استقراء التاريخ والعمارة التاريخية إشكالية الخصوصية من جانب تكوينها وعملية تفعيلها لإنتاج خصوصية معاصرة ذات رسوخ زمني ومكاني ، الأمر الذي يصب مباشرة في تيار إشكالية التعريف ومفهوم الهوية [التميمي،2007،ص15] .

ب- الآخر المكاني :

إن حضور الآخر المكاني أمر ضروري من حيث إغناء الذات والتفاعل معها ، وأمر واقع لا مفر منه ولكن حضوره بالصيغة (الاستبدادية) ومحاولة نفيه للذات يثير ردود الفعل والتحفظات تجاهه. وأحد أهم الأسباب وراء ذلك هو هشاشة مخزون المرجعية الثقافية وافتتان دارسي الحضارة الغربية بتقديمها العلمي ، مما أدى إلى معرفة الآخر أكثر من معرفة الذات مما يضعف الانتماء إلى الهوية العربية أو قد يلغيه [التميمي،2007،ص16] .

ترتبط الصورة الذهنية (للآخر المكاني) بصورة الجديد لتصل في بعض الأحيان إلى حد التوافق والتطابق ، فالآخر المكاني يمثل التطور والتقدم ويمثل المشروع الذي لا مفك من اللحاق به (إلى حد تقليده أو استنساخه) و عن طريق مقارنته لنماذج معروفة . والمقارنة هذه لا تتم بالرفض المطلق بل يثير في كثير من خصائصها للوعي الذاتي النقدي الذي يتميز بقيام الأفراد والجماعات عند الاستعارة من الثقافات الأخرى بتفكيك وفهم الجديد وتكييفه أو التكيف معه حسب تصورهم وحسب منظومة القيم التي تجمعها [التميمي،2007،ص16] .



-ب-



-أ-

شكل رقم (3-11): الاستنساخ المعماري وتقليد الآخر المكاني
(-أ- برج الجذع في السويد -ب- برج كيان في دبي) (المصدر: الانترنت رقم 9،10)



-ب-



-أ-

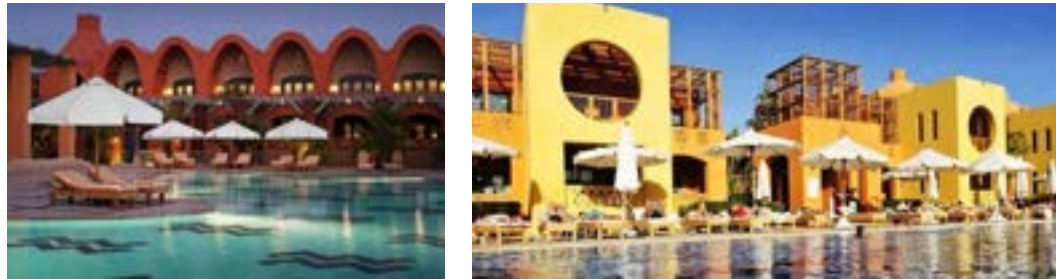
شكل رقم (3-12): التقارب المعماري
(-أ- بوت تور في شيكاغو -ب- المجلس الاعلى للتعليم في قطر) (المصدر: الانترنت رقم 18،24)

ت- الآخر الفكري :

وهو المتعلق بصيغ المعالجة والخطاب في تناول كل من (الآخر المكاني) و (الآخر الزماني) ودوره لا يقل عن دور كل منهما ولكن بصورة مستترة من حيث تشكيله لصيغ تحاور الخطاب بين أطراف (الآخر) وتهويله للقضية التي يحملها كل منهما .

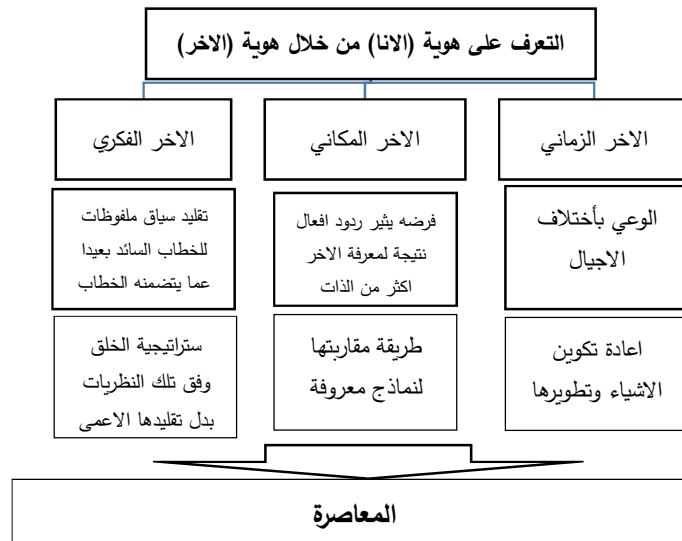
يتمثل هذا الآخر بصفة استتاره خلف أشكال الصراع وظهوره في صيغ ومفاهيم وملفوظات مثل (الحدائة / الأصالة - التغريب / السلفية - القومية / الأممية - التنمية / التخطيط - التكنولوجيا / الاستراتيجية - القومية / الإسلام)

. والتي تؤلف أرومات لتفريغ رمزية كثيفة ، فما دامت هذه الملفوظات موضوع تبادل عبر رسائل الاتصال الجماهيري فإنها تفقد تدريجيا مدلولاتها المفهومية. وبناء على هذا الأمر صار الهدف هو الاتساق مع سياق الملفوظات للخطاب السائد ، بعيدا عما يتضمنه هذا السياق وما يعنيه وتحول البحث عن الذات فرارا دائما إلى وجوه وأقنعة الآخرين أو كسرا وتراجعا نحو مسميات الذات التاريخية ، ولم يقتصر الأمر على استعارة تقليد مادة الخطاب الغربي واسقاطه على المشروع العربي بل تعداه إلى نقد هذا الخطاب لارتباطه بالغرب بما يقوله الغرب ذاته [التيمي، 2007، ص17] . ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية مستوى الطرح من حيث العمومية حيث يتضمن خطاب الهوية طرفا عاما بعيدا عن خصوصية التطبيق وهنا تكمن أهمية إزاحة التفكير المعماري ليشمل ستراتيجية الخلق وفق النظريات المعاصرة بدلا من الاقتصار على ترديد عموميات هذه الطروحات [التيمي، 2007، ص18] . وبرز مثال هو تصميم المشروع السياحي في الغردقة لمايكل كريفز شكل (3-13) .



شكل رقم (3-13): مشروع سياحي في الغردقة في مصر لمايكل كريفز (تطبيق اسلوب مابعد الحداثة على العمارة المصرية) (المصدر: الانترنت رقم 1)

وهكذا فان صناعة الهوية لا يمكن ان تحدث الا من خلال تفاعل جماعي تاريخي لعدد كبير من العوامل ، كما ان الانسان يحتاج لوقت طويل ليتعلم بناء استراتيجية ضمن بيئة محلية لها قيمها واعرافها ونظام حياتها الخاص لتتشكل معاني ضمنية للاشكال قد تختلف عما يراه غيره من المجتمعات فيها . كما ان الهوية ظاهرة متجددة تعتمد على العصر واولوياته ضمن مكان وزمان معينين . فهي تعتمد وبشكل اساسي على هوية المتلقي فقوتها من قوته وتشتتها من ضعفه وتشتته .



مخطط (3-14): انواع الآخر في الهوية المعمارية والتعرف من خلاله على هوية (الانا) (اعداد: الباحثة)

ويعتبر التطبيع الالية الاكثر تأثيرا في صناعة الهوية . وان التعرف والاحساس بالهوية لا يتم الا من خلال الآخر (الزمني) من خلال الوعي باختلاف الاجيال بأعادة تكوين الاشكال وتطويرها ، والآخر (المكاني) من خلال معرفة الآخر المكاني ولكن بشكل لايتعدى معرفة الذات حيث يطغى الآخر ويصبح نسخا لأماكن اخرى ، حيث يمكن الاستفادة منها من خلال المقاربة والاستفادة منها بتطويرها لتلائم المجتمع والمكان والزمان ، والآخر (الفكري) من خلال المعرفة العميقة

بالنظريات الحديثة وإعادة تطبيقها على واقع ذلك المجتمع وما يلائمه من تلك النظريات دون التقليد الاعمى واستنساخ نتاجاتها .

ملخص الفصل الثالث:

تعتبر الهوية عن وجود الشئ وحقيقته وما يظهره من صفات خارجية والتي تعكس صفاته الداخلية . كما انها الصورة النهائية الناتجة عن موقف المجتمع تجاه الامور المختلفة والتي تعكس الجانب الحسي والعقلي للمجتمع بماهيته ومعاناته وازماته ومآحقه وبالتالي تأثير تلك الصورة على المتلقي وما تتركه من انطباع يعكس تلك الحقائق . حيث انها مجموعة من الصفات والسلوك الظاهرة والناتجة عن مجموعة من العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية للفرد والمجتمع ويشترط وجود الهوية وجود كيان مادي ومعنوي لفترة من الزمن بالاضافة الى ثبات في الخصائص رغم الاختلافات السطحية.

كما ان المجتمعات تمر بمراحل حضارية مختلفة ، وكلما تميزت المرحلة حضاريا كانت الهوية اكثر حضورا وتميزا ، والعكس صحيح . ان الاكرد مجتمع عانى من كثير من الظلم والاضطهاد ، والان يمرون بمرحلة التأسيس لكيان مستقل وبالتالي بداية مرحلة تكوين الهوية من خلال تأكيد كيانهم ماديا ومعنويا ، وبهذا فانهم عرضة للوقوع بعدد من الازمات في التعبير عن هويتهم والتي عادة ما تقع بها المجتمعات الفتية كأضطراب الهوية وفقدانها ومقاومتها.

بهذا فان الهوية تمثل خصائص النتاج المادي والمعنوي ببنيته السطحية والتي تكون انعكاسا للبنية العميقة له والتي تنتج عن تأثيرات نفسية واجتماعية وتاريخية وسياسية واقتصادية تؤثر في السلوك وتشكل الرؤى لمختلف الامور بوحي او بدون وعي . كما ان الهوية تعني الوحدة في الخصائص والصفات والتي تميزها عن غيرها ، لكنها لاتعني التطابق التام والذي يولد الملل وفقر الافكار ، وانما يتميز بوجود الاختلافات والتي يتجنب وصولها لحد التناقض والذي بدوره يولد هوية جديدة بل يقصد به الاختلاف النسبي الذي يغني الهوية نفسها ويعطيها دلالات جديدة ، فهي وحدة للاختلافات المتجانسة . تمثل الحضارة المنتج التراكمي المادي والمعنوي والذي يتحدد من خلال عدة عناصر اساسية كاللغة والقومية والدين والتاريخ والعادات والتقاليد والموقف الفلسفي والتوجه السياسي وطبيعة المؤسسات وادارة الدولة ، كما تقوم الحضارة على مبدأ الرمز وتتحدد من خلال قوانين داخلية في طبيعة الانسان وطبيعة المجتمع والذي يعود لدولة او لعدة دول . كما تتحدد طبيعة التفاعل بين الحضارات من خلال طبيعة الفكر السائد والذي يتجسد عادة بطبيعة الفكر السياسي.

اما الثقافة فتمثل الجانب الروحي للحضارة والذي يشكل موقفها النظري والعلمي من الحياة ورؤيتها لها ، بكل اشكالها المادية والاجتماعية والفكرية والفنية ، كما تشمل التاريخ وتأثيره من خلال رموزه وانجازاته وقيمه ، وبالتالي الرؤية المستقبلية له في ضوء الظروف العامة للمجتمع من سياسة واقتصاد . كما تقوم على عناصره الاساسية وهي الرمزية والعمومية والاكتساب والانتقال . حيث ان الرغبة في تحقيق هوية خاصة دفع المجتمعات للاختلاف وخلق التمايز فيما بينها ، حيث ان الحضارات والمجتمعات لا تشترك في الصفات الرمزية الا في حالة وجود تشابه واشتراك عقائدي او اعتقادي فيما بينها . ولدعم الهوية وازدهارها تحتاج ان تكون متجددة من خلال الانفتاح على الثقافات الاخرى والتعامل مع معطيات العصر الفكرية والمادية . يعبر عن هوية المجتمعات من خلال الدولة والنظام السياسي والتي تتجسد من خلال المؤسسات والابنية والقوانين وطبيعة التطبيق . حيث تعتبر الدولة من العوامل الرئيسية التي تحدد هوية الشعوب بالاضافة الى العرق واللغة والثقافة والدين والارض . وتعتمد قوة الهوية الاقليمية على مدى الترابط للهوية الاقليمية مع مقومات الزمان والمكان لتعطيها صفة التواصل والتماسك ، فالنظام المركزي يعمل على تأكيد الجانب القومي او الديني او السياسي بينما تعمل الادارات المحلية على تحقيق رغبات وثقافات المجتمعات الاقليمية والتي تعمل على اغناء مقوماتها في حالة وجود الوسط المتجانس بينما تشجع على الانفصال في حالة تضارب وتناقض المعطيات الثقافية للمجتمعات في تلك الاقاليم من اجل تحقيق هويتها الخاصة .

ان العمارة هي فن صياغة الاشكال بروحية معينة تعطيها جانب الخصوصية وتحقق مبدأ المتانة والمنفعة الوظيفية من خلال تشكيل فني ، ينقل رسالة معنوية رمزية تعكس فكر المجتمع والواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي له ، وبهذا فان العمارة تتعامل مع جانبيين مادي ملموس وروحي يمكن الاحساس به ، كما ان العمارة هي تواصل حضاري لاية امة من الامة باتجاهين المكاني والزمني.

كما ان هوية العمارة هي ذلك الاطار العام الذي يضم بداخله مجموعة من الصور المعمارية والتي تشترك بعدد من الخصائص والصفات التي تعكس فكر وثقافة المجتمع والمرحلة التي يمر بها بالاضافة الى امكانياته وقدرته على التواصل الفكري والزمني والمكاني وعلى المستويين المادي والروحي .

تستند الهوية الى ثلاثة مقومات اساسية وهي المقوم الفكري (السياسي ، الديني والمجتمعي) بالاضافة الى التواصل الزمني بمرتكزاته الثلاث (التراث ، المعاصرة والمستقبلية) ، واخيرا مقوم المكان بخصائصه الطبيعية والروحية . كما يعتبر المقوم الفكري السياسي والمتمثل بالنظام السياسي المحور الرئيسي الذي يحدد اطر التعامل مع جميع تلك المقومات من خلال التفاعل مع المجتمع والذي يكون على اساس طبيعة مايسمح به النظام السياسي من تفاعل ومششاركة مجتمعية ، حيث تقاس على اساسه درجة التجاوب مع متطلبات المجتمع النفعية والرمزية المتجددة باستمرار ، والتي تتأثر بطبيعة ذلك المجتمع (كالطابع المهني العام والدين والقومية والثقافة والحضارة والتركيبة الاجتماعية) بالاضافة الى طبيعة انتماءاته وموقعه من الاخر (الاخر الفكري والزمني والمكاني) .

حيث ان تشكيل وتركيب الاشكال والخصائص في العمارة ما هو الا انعكاس لطبيعة العلاقات الاجتماعية والترابط والتماسك داخل المجتمع ، وهذا يتحدد بطبيعة المتلقي ، والتي يمكن تطويرها من خلال زيادة الوعي والتطبيع كآلية يمكن اتباعها لجعل المتلقي اكثر تميزا وبالتالي الارتفاع بالمستوى التعبيري للعمارة وصناعة هوية معمارية متجددة .

ان التجدد والديناميكية في هوية العمارة وعلى كل مستويات الهوية (الفردية والجماعية وهوية الامة) هو شئ جوهري لأستمرارها وخاصة في حال كونه تغيرا تدريجيا نابع من بيئة مستقرة ومن قرارات مدروسة ، اما في حالة التغيرات المفاجئة والتي تنتج عن انقلابات قد تكون فكرية سياسية او علمية او ثقافية او اقتصادية فانها تحمل في طياتها خطر على الهوية مالم يتم صقلها واعادة تشكيلها بخطوات تجدد من الهوية وبنفس الوقت تحافظ على اصالتها وعلى عكسه فان القرارات السريعة والمبنية على ردود افعال سطحية ورافضة للواقع السابق سوف تتسبب بتدمير الهوية وفقدانها او جعلها تابعة ومهمشة .

الفصل الرابع

مفهوم العمارة الديمقراطية

هيكالية البحث
الفصل الرابع

مفهوم العمارة الديمقراطية

مقدمة الفصل الرابع

العمارة الديمقراطية

انواع العمارة الديمقراطية

مستويات التعبير عن الديمقراطية

التحول الديمقراطي وتحول الابنية

عوائق واشكاليات الديمقراطية

الهوية في العمارة الديمقراطية

آلية تأثير العمارة الديمقراطية على الهوية المعمارية

مؤشرات النظام الديمقراطي والعمارة الديمقراطية

ملخص الفصل الرابع

الفصل الرابع : مفهوم العمارة الديمقراطية

مقدمة :

يتناول الفصل الرابع من هذا البحث موضوع العمارة الديمقراطية من خلال دراسة المفهوم وانواعه في ظل الأدبيات والدراسات السابقة. للدخول الى موضوع دراسة أثر العمارة الديمقراطية على هوية العمارة ، بالإضافة الى التعرف على مفردات ومستويات تأثيرها للدخول في الدراسة العملية للبحث .

1-4 العمارة الديمقراطية :

لقد تفاعل الفكر السياسي الديمقراطي مع الفكر الإنساني الاجتماعي ومفردات الانتماء القومي والديني مع تغير آلية التطبيق حسب المراجع السياسية للأنظمة الديمقراطية ورغبات المجتمع، وأعطت الحرية الاجتماعية القدرة على التغيرات والتطورات الكبيرة والتعبير عن الحاجات الإنسانية الرمزية والوظيفية في العمارة ، حيث هيأ الفرصة للقدرة على الإبداع والخلق وقد أثرت هذه التوجهات على تكوين عمارة معبرة عن الشعوب وثقافتها وعن التطور التقني والمتطلبات المعاصرة للمجتمع [علي،2010،ص173].

كما ان الديمقراطية ونجاحها لاتعتمد فقط على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقط ولكن ايضا على تصميم المؤسسات [Reilly,2006, 73] . وللتعرف على مفهوم العمارة الديمقراطية بشكل تفصيلي ومن خلال الدراسات والأدبيات السابقة ، يمكن تصنيفها الى خمسة انواع رئيسة ، قد تنفصل احيانا وتتداخل فيما بينها احيانا اخرى :

1-1-4 العمارة الديمقراطية التي تقوم على تطبيق مبادئ الديمقراطية من خلال الاشكال

المستخدمة وتشكيلها والمواد المستخدمة في التنفيذ (الشفافية والبساطة والتنوع والتعددية والمشاركة).

حاول المهندس المعماري الالمانى التعبير عن المعاصرة من خلال فهم الهوية السياسية كمصدر لتصميم مبتكر [Barnstone,2005, 3] . حيث مثلت تلك العمارة بتوجهها الحديث رغبة الاغلبية الساحقة في ان تكون مفتوحة وان تكون اي شئ سوى ماسبق ، حيث مثلت الشفافية الامل الجماعي في ان يحقق الالمان التجديد الوطني ونسيان الماضي [Barnstone,2005, 4] .

حيث ساد هذا التوجه بعد الحرب في المانيا والمتمثل بالشفافية ، وباعتبار الديمقراطية منهاجا شفافا فانه يجب ان يكون مبنى البرلمان الاتحادي في المانيا تجسيد لتلك الشفافية والتي مثلت هدفا مثاليا يسعى الجميع لتحقيقه [Barnstone,2005, 1] . والتأكيد على قيم الوضوح والشفافية . وقد عبر مبنى البرلمان الالمانى بتجنبه للتدرج الهرمي والارتفاع المتوسط والواجهة الزجاجية عن الانفتاح وسهولة الوصول اليها واعتبر توجه رسمي في تصميم الدوائر الحكومية الالمانية [Wise,2002,16] .

حيث القت (ادولف ارندت) الخبيرة القانونية الاولى في الحزب الديمقراطي الاشتراكي خطابا عام 1960 عن الديمقراطية ، وبعدها تتالت الخطب والمقالات والتي كان اهمها ل (ارندت) في عام 1961 (مبنى من اجل الديمقراطية) في المانيا الغربية ، كما فسر واعيد نشره وتحليله مرارا وتكرارا عن مايمكن ان يكون جديد الدولة الالمانية . حيث رأت (ارندت) ان المجتمع الديمقراطي الجديد في المانيا الغربية يقوم على الشفافية وانه مجتمع مفتوح للجمهور بين الناخبين والمنتخبين والاجراءات البرلمانية والفردية وحرية التعبير والمشاركة الشعبية في الحكومة ، وبهذا دعت الى الشفافية في بنية الدولة ايضا ، فيجب ان تكون هناك علاقة بين المبادئ العامة للديمقراطية وبنية الدولة ومبانيها والشفافية ، والوضوحية الداخلية والخارجية وامكانية الوصول في مبانيها العامة ، وبهذا تحتاج الى نوع من التعبير المعماري الفريد [Barnstone,2005, 5] .

ان طلب (ارندت) جاء بعد 11 عاما من تحديد المهندس المعماري (هانز شويرت) العمارة الشفافة بأعتبرها التمثيل الانسب للحكومة الالمانية الغربية والبرلمانيين ، حيث كان كل من شويرت وارندت يعنيان هياكل زجاجية توفر

امكانية التواصل البصري بأعتبره مقياس للانفتاح ، بالإضافة الى امكانية الوصول والمساواة التي تطمح اليها الجمهورية الاتحادية الجديدة والتي من شأنها التشجيع على زيادة المشاركة الجماهيرية في الحكومة بالإضافة الى مساعدة الالمان في التعرف اكثر على الديمقراطية [Barnstone,2005, 6].



شكل رقم (4-1): مبنى مجلس النواب في بون الألمانية الذي اعتمد الشفافية والانفتاح أ، ب صور من الخارج ج- قاعة مجلس النواب من الداخل (المصدر : Barnstone,2005, 4)

ان حجج كل من (شويبرت و ارندت) كان جزءا من نقاش اكبر بعد الحرب على النمط المعماري المناسب لألمان ما بعد النازية . نزاع ينقسم الى معسكرين ، اولئك الذين يفضلون العودة الى الانماط التاريخية او التقاليد الاقليمية كوسيلة لإعادة بناء الثقة والاستمرارية التاريخية ، مقابل اولئك الذين دافعوا عن اعتماد اسلوب معاصر من شأنه ان يمثل انقطاعا واضحا عن الماضي وربطه مع العمارة العالمية الشفافة [Barnstone,2005, 6].



شكل رقم (4-2): مبنى البرلمان الألماني الذي شهد الدولة القومية ثم النازية وبعدها تحول الى النظام الديمقراطي والذي جدد على اساس الشفافية والانفتاح أ- البرلمان من الخارج ب- قبة البرلمان (المصدر : Barnstone,2005, 5)

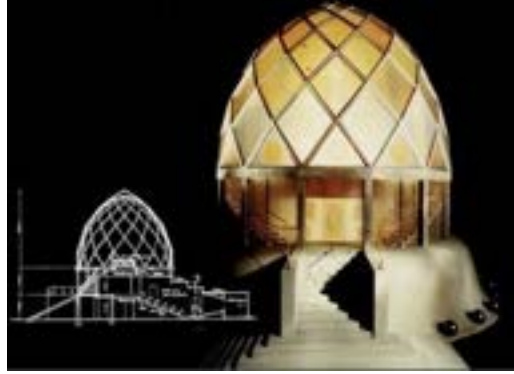
ان الشفافية تدعم الايدولوجية الديمقراطية وترمز للمجتمع المفتوح والواضح وتناقض المباني التاريخية والتي ارتبطت بالنازية والظلم ، على الرغم من ان المانيا اليوم تجسد المجتمع المفتوح والديمقراطية الناجحة لكنها ليست شفافة لا بديمقراطيتها ولامجتمعا . وربما كانت هذه الشفافية هي املا وضمانا كاذبا للتخلص من الماضي والرغبة للبدء من جديد ، فالشفافية هي الاسطورة الألمانية الجديدة (فالبناء بشفافية يعني البناء بديمقراطية)، على الرغم من انهم في مشاريع التطوير عملوا على الحفاظ على الاجزاء التاريخية كجزء من هوية الشعب الألماني وإضافة عناصر شفافة كقبة البرلمان [Barnstone,2005, 2].

لقد استمر استخدام الشفافية لتجسيد الديمقراطية في الجمهورية الاتحادية منذ عام 1949 وعلى مدى 50 سنة ، حيث كانت استعارة لحالة مرغوبة جماعيا ، وخاصة عند انشاء مانيا الغربية والحاجة الملحة لوجود وسيلة لتمثيل الدولة معمريا [Barnstone,2005, 13].

حيث ان الديمقراطية في ألمانيا كانت تتسم بكونها ديمقراطية اشتراكية وكان لها الدور الكبير على العمارة ومؤسساتها فظهرت العمارة المتمازجة بين الفكر الاشتراكي والديمقراطي ، فكانت العمارة معبرة عن المجتمع ومشاركته في الحكم وشفافية النظام السياسي مع وجود المحددات الاشتراكية للتفاعل بين النظام السياسي

والمجتمع والمتمثلة ببناء الدولة هذه المؤسسات والاشراف عليها فظهرت عمارة ديمقراطية بروح اشتراكية [Krieger,1999,3].

كما يعود استخدام الالمان للبناء الشفاف الى القرن التاسع عشر في اجنحة المعارض والفلورا وغيرها من المباني التي شيدت من الزجاج والصلب ، ويعود ازدياد تشييد المباني الزجاجية في تلك الفترة الى التطورات المادية والتقنية في انظمة البناء الجديدة وتطور صناعة الزجاج ، واعتبرت تلك المباني كجواهر تزين الارض وتحولها الى جنة متأققة، وهذا ماراه ششيريبارت باعتبارها كقطع الماس جميلة ، حيث تعاون كل من برونوتوت وششيريبارت على تصميم غلاشاوس 1914 [Barnstone,2005, 36].



شكل رقم (3-4): Glass Pavilion في المانيا 1914 (المصدر: [Barnstone,2005, 36])

في العام 1949 انتقل البرلمان الالمانى الى منزل مؤقت تم تجديده حديثا في حرم جامعة بون ، وفي غضون 9 اشهر تمكن المهندس المعماري للمشروع هانز شويبرت من تجديد الجزء القديم في المبنى بالكامل وايضا بعض الاجزاء الجديدة له ، وبهذا كشف عن اول مبنى لبرلمان حديث والذي بني على اساس الشفافية والتي استخدمها في كافة اجزاء المشروع ووصفها بانها تعكس اهداف الديمقراطية الالمانية الغربية الجديدة . حيث حاول اعطاء معنى للنظام الجديد من خلال البناء [Barnstone,2005, 106].



شكل رقم (4-4): Hans Schwippert 1949 (البونستاغ) في المانيا (المصدر: [Barnstone,2005, 106])

وبعد توحيد الالمانيتين في 1989 اخذت الشفافية معاني تناظرية اخرى وحسب ظروف قبل وبعد التوحيد فأصبح ينظر الى الذات من خلال سطح شفاف او مرآة لرؤية الذات الاخرى لتصبح الامور في الالمانيتين شفافة [Barnstone,2005,63]. حيث حاولوا ان يؤسسوا للانفتاح والشفافية بين الشرق والغرب ، حيث انه وبعد هدم جدار برلين لتوحيدهم مازال بما يسمى بـ (جدار في الرأس) حيث انه وجدت الوحدة السياسية لكنه مازالت هناك شكوك على المستوى الاجتماعي والنفسي والثقافي وحتى بعد مرور اكثر من 14 سنة [Barnstone,2005, 87].

ان مفهوم المجتمع الشفاف والذي يشار اليه مؤخرا بـ (المجتمع المفتوح) في كتابات يورغن هابيرماس ورفل داهرنودورف في ألمانيا او (المؤسسات المفتوحة) من قبل شارل ديغول واندريه مارلو في فرنسا ، وهو يمثل الانفتاح والمساواة في المجتمع الديمقراطي والذي اعتبر اول تصور سياسي وضعه فلاسفة التفكير الليبرالي ، حيث توسع المفهوم في القرن العشرين وخاصة في فترة مابعد الحرب واصبحت الشفافية هدفا سياسيا للمجتمع الديمقراطي [Barnstone,2005, 31] .

جدول (4-1): النوع الاول من العمارة الديمقراطية والتي تقوم على الشفافية (مبررات ظهورها واليات تطبيقها في العمارة ونوع الابنية التي ظهرت فيها (اعداد: الباحثة)

ت	العمارة الديمقراطية التي تقوم على الشفافية	مبررات ظهورها
1	<ul style="list-style-type: none"> - اعتبار الديمقراطية منهجا شفافا وواضحا والتأكيد على قيم الوضوح والشفافية - الشفافية كأمل جماعي للتجديد الوطني ونسيان الماضي - عمارة مفتوحة وواضحة واي شئ عدا ماسبق 	مبررات ظهورها
2	<ul style="list-style-type: none"> - الشفافية سواء بالواجهة الزجاجية وغالبا استخدام هياكل زجاجية توفر امكانية التواصل البصري في الخارج والداخل ، باعتباره مقياس للانفتاح ، او من خلال المواد العاكسة والمرايا أو من خلال الفتحات والتخريجات . - تجنب التدرج الهرمي والتوجه نحو الارتفاع المتوسط - الانفتاح والوضوح وسهولة الوصول لامكانية المشاركة من الجميع وسهولة التعريف بالديمقراطية - غالبية مشاريع التطوير للمباني التاريخية كانت تحافظ على اغلب اجزائها التاريخية كجزء من الهوية المكانية مع اضافة عناصر حديثة وشفافة كرمز للتحويل الديمقراطي المعاصر والحديث 	اليات تطبيقها في العمارة
3	<ul style="list-style-type: none"> - اصبح التوجه الرسمي في تصميم الدوائر الرسمية الحكومية في ألمانيا 	نوع الابنية التي ظهرت فيها

نستنتج ان هذا التوجه ظهر بشكل اساسي في ألمانيا والمناطق التي عانت من الحكم النازي ، حيث اعتبرت الشفافية والوضوحية الامل في التغيير السياسي ونسيان الماضي كردة فعل تجاه الظلم النازي وكل مايرتبط به ، مع محاولات الابقاء على الاجزاء التاريخية في بعض مشاريع التطوير والاكتفاء بأضافة بعض العناصر الحديثة الشفافة كرمز للتحويل الديمقراطي الشفاف . حيث برز التوجه للعالمية والانفتاح والوضوح وخاصة في تصاميم البرلمان والدوائر الحكومية .

4-1-2 العمارة الديمقراطية التي تتبع المنهج الديمقراطي في التصميم من خلال استراتيجية تتبنى النقاش والمشاركة في التصميم والتنفيذ (العمارة المجتمعية) .

يفتح الفكر الديمقراطي الأبواب امام المجتمع للإبداع والتطلع نحو المستقبل من خلال المشاركة في القرار والتفاوض بالمستقبل الأفضل ، وقد أعطى هذا التفاوض القوة الخارقة للناس ليصبحوا جزء من هذا العالم الديمقراطي حيث يقول أنصار الديمقراطية " بأن العمارة الأفضل مازالت أمامنا " [Bragdon,2004,34].

ويعتمد هذا التوجه النظرة المتكاملة للتصميم بدلا من النظام السائد سابقا بانفصال العمل التصميمي الى تخصصات تقدم حولا منفصلة عن بعضها مهمة العلاقة التكاملية ما بينها من جهة وما بين الكل المتكامل والمجتمع والسياق وتأثيرهم من جهة اخرى. حيث يجب على الفريق التصميمي بتخصصاته المختلفة المناقشة بكل التفاصيل للتوصل الى التصميم المثالي وليس العمل بمعزل عن الآخر [Bragdon,1918,11] .

كما انها تنفذ المجتمع من مساوئ التطور من خلال الحفاظ على البيئات التقليدية واعادة تطويرها وتأهيلها بمشاركة المجتمع بعد تطوير مهاراته بالمشاركة وكانت اغلب مشاريعهم صغيرة كرد فعل للمشاريع الضخمة والتي عكست التكنولوجيا وتحت شعار (الصغير هو الجميل) حيث يكون مندمجا مع السياق ومتواضعا وفعالا حيث كانت الجودة قبل الابتكار والابهار بمشاركة المستخدمين وتلبية احتياجاتهم وبشكل جيد وفعال [Jascot,1995,190] .

ان العمارة المجتمعية او ماتسمى بعمارة المجتمع ظهرت في بريطانيا خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر والتي اتسمت بالديمقراطية ، والتي تحاول فهم العلاقة بين العمارة والمجتمع [Jascot,1995,xiv] . حيث وبعد الثورة الصناعية وما انتجته مروراً بالحرب ونتائجها من زيادة اعداد النازحين والحاجة للبناء السريع باستخدام التكنولوجيا التي طرحتها تطورات الثورة الصناعية مما ادى الى زيادة البناء الكمي وظهور مشاكل نوعية واجتماعية متنوعة ، مما ادى الى ظهور توجهات الاصلاح والدعوة لبناء نوع جديد من المباني ومعالجة مشاكل المدن [Jascot,1995,2]. ان ما حدث في برازيليا والتي كانت رمزا للديمقراطية حيث اتبعت مبدأ المساواة في التخطيط والتصميم بنفس الواجهة ونفس الارتفاع ونفس التسهيلات ، حيث سرعان ما ظهرت المشاكل الاجتماعية والاعتراضات مما ادى الى توسع المدينة وظهور المدن التابعة ، وذلك كان دليلاً على فشل اتباع مبدأ المساواة في التصميم لعدم تساوي الجميع في المتطلبات والامكانيات وغيرها [Vale,2008, ch.4.p.20] .

اشار جاسكوت الى وجود تسعة مبادئ للعمارة والمجتمع ، كان اهمها مشاركة المستخدمين لتحسين الاوضاع وتطويرها في المدن للوصول الى حلول اكثر ملائمة واكثر استدامة مما ادى الى ظهور اولويات جديدة في مجال التنمية الحضرية ، كاهمية السلامة والامن وسهولة الوصول والعمارة البيئية الخضراء . كما ان العمران يحتاج لفهم اكبر للمستخدم مادياً واجتماعياً . ونتيجة لذلك اصبح التعاون هو الشكل السائد في المجتمع ، كما ان القرارات تتخذ من خلال النقاش الديمقراطي وليس التسلسل وهذا ادى الى تطوير المهندسين لمهاراتهم الاجتماعية كالاتصال والمشاركة [Jascot,1995,189] .

ان هذا النوع من العمارة الديمقراطية كان سائداً في اليونان (المدرسة الكلاسيكية)، حيث يرى المفكرين ان البارثينون يمثل العمارة الديمقراطية لا بعناصره المعمارية ولكن بالعملية التي اتبعت في تصميمه وبنائه ، فالناظر الى البارثينون بعظمته ودقة زخارفه يظن انه قد صمم بكل تفاصيله قبل الشروع ببنائه من قبل مصممه (بركليز) وخاصة الافريز الذي يحتوي اجمل الزخارف ويمثل اهم عناصر المبنى ، الا ان المبنى وخاصة الافريز خضع لعمليات تعديل وتبديل في التصميم على طول مرحلة بناءه الى ان اكتمل وذلك يرجع الى عملية التشاور والتفاوض بين عناصر الديمقراطية في اثينا وتلبية لمتطلبات ورغبات المجتمع ، ولهذا يرى البارثينون مثالا للعمارة الديمقراطية من خلال العملية والاسلوب المتبع في تصميمه وانشاءه لا بالعناصر المعمارية النهائية الناتجة عن هذه العملية (وهذا يشبه الى حد كبير مفهوم المشاركة) [Bragdon,2004,34].



شكل رقم (4-5): مبنى البارثينون (المصدر : انترنت رقم 30)

ان العمارة المجتمعية هي حركة واسعة شملت العديد من التخصصات ذات الاهتمام ، واحدى اهم تلك التخصصات هو التصميم البيئي (العمارة الخضراء) والذي يعتمد على المشاركة والبحث عن حلول تقنية بديلة . وتسعى هذه الحلول الى خلق المباني وانماط الحياة التي هي في توازن مستدام مع البيئة . وهي تسعى الى الحفاظ على الموارد

الطبيعية في العالم من خلال كفاءة الطاقة وإعادة تدوير المواد والنفايات . كما ان احد اهم الامور الرئيسية للعمارة المجتمعية هي الحفاظ واعادة استخدام المباني القديمة . كما شملت وبشكل واسع المساكن في المناطق الريفية والمناطق العشوائية في المدن [Jascot,1995,18] .

شهد اواخر الستينات احداثا مميزة في اوربا الشرقية ، حيث حاول ربيع براغ اعادة تشكيل الشيوعية "ذات الوجه الانساني" ، وفي اوربا الغربية نظم الطلاب مظاهرات كالتى حدثت في باريس في ايار 1968 وكذلك في الولايات المتحدة الامريكية قام الشباب بالاعتراض والانتفاض ضد الحرب في فيتنام . كانت الاسباب لتلك التحركات كثيرة ومختلفة لكنها في الجذور واحدة وتكمن في رفض التنظيم القمعي والادارة عن بعد ، ونداء لمزيد من المشاركة والمسؤولية في صنع القرار . شهدت هذه الفترة من الاضطرابات الفكرية ولادة حركة العمل المجتمعي في بريطانيا في اواخر الستينات وبداية السبعينيات ، وكانت تدعم من قبل المؤسسات الخيرية او الحكومة المحلية ، كما انضمت اليها العديد من الفئات وكان اولهم المهندسين المعماريين ، حيث عملو كمستشاريين وطورو من امكانيات المشاركة وتقديم الحلول والبدائل نظريا وعمليا ، ومهدوا لتقديم جيل متميز من المهنيين وانضاح نهج جديد في تصميم وتطوير المباني وعرف بأسم "البناء المجتمعي" [Jascot,1995,46] .

بدأ في القرن 19 عصر جديد من الوعي البيئي وفي الوقت نفسه كان هناك قلق متزايد حول ما يحدث في المدن في جو يتسم بغزو التكنولوجيا وتحدي للنظام القديم . وبدأت الانتقادات والاسئلة وكان اهمها مسألة ارسال الناس للعيش في مساكن جماعية ضخمة وضمن وحدات متشابهة ومملة ، حيث افتقدت تلك المجمعات للحس الانساني وحرم الناس من التعبير عن هويتهم وذوقهم الخاص . وهل من الممكن ان يشاركوا في تشكيل بيئتهم الخاصة وهل من المناسب تقريب المجتمعات وتدمير المناطق الحضرية القديمة لأفصاح المجال للطرق السريعة وكتل المكاتب الضخمة وكتنات الاسكان الجماعي [Jascot,1995,47] .

بعدها ظهر مصطلح (الحركة الشعبوية في العمارة – Populist in Architecture) من قبل معهد ستراسبورغ للهندسة المعمارية وال عمران ، حيث اعتبرها اعادة تقدير لما بعد الحرب للانتاج المعماري العادي اليومي ، وهي عمارة غنية بصريا وفقيرة نظريا ، حيث بدأت بالانتشار الواسع بين الناس وبين المصممين . و بدأت تظهر ضمن مفهوم (التصميم التشاركي) . كتصميم المساكن منخفضة الدخل والاسكان الجماعي . حيث يتم قلب الاسباب التصميمية المتعارف عليها سابقا من عملية التصميم من اعلى الى اسفل (غير الديمقراطي) الى نشاط يتمحور حول احتياجات المستخدم الفردي ، حيث انه سيصبح المرشد الرسمي ان لم يكن سيد قرار التصميم [Tzonis,2005,47] .

في تلك الفترة من الانتقادات والتساؤلات ظهرت نماذج جديدة في الظهور منبئة بمستقبل حضري بديل ، فظهرت اربعة نماذج رئيسية ، **ركز الاول على الاستفادة من التقاليد** ، حيث استوحى من سكن فينا العديد من المبادئ والاشكال وليس فقط على مستوى السكن وانما المحلات والممرات والمناطق المفتوحة والاندماج مع الطبيعة ، فعرضت الواجهات التقليدية بأسلوب معاصر ومتنوع ومتعدد يتوحد من خلال نظام خفي ، يحفظ للمكان هويته ويجعلها معاصرة ومتطورة بنفس الوقت، بدلا من الواجهات الحديثة الرتيبة والمملة ، كان صاحب المقترح جون داربورن وهو طالب في مدرسة هارفرد في عام 1961 والذي فاز بمقترح تصميم عقار ل2000 شخص في وستمنستر ، وعلى الرغم من انه لم يقدم المزيد من الخيارات او المشاركة لأولئك الذين سيعيشون فيه ، لكنه عرض نموذجا جديدا للاسكان الحضري ويشكل اكثر انسانية وبدمج للتقاليد والحداثة وبأسلوب جذاب ، كما ساعد على نشر توجهات مماثلة من قبل السلطة المحلية ازاء الاسكان منخفض الكثافة [Jascot,1995,47] .



-ب-



-أ-



-د-



-ج-

شكل رقم (4-6): مشروع lillington gardens والذي يعرض الاستفادة من البناء التقليدي وعرضه بأسلوب معاصر وحسب النموذج الاول لجون داربورن أ- الدخول للمشروع ب- المشروع كامل ج- صورة مقربة للمجمع السكني (المصدر: Jascot,1995,48)

اما النموذج الثاني كان موجها للتعبير عن الذات ، حيث نشر جون هابراكن عام 1961 في هولندا نقدا لاسكان الجماعي والمنازل التي لايمك شاغليها وسائل لتشكل بيئتهم الخاصة والتعبير عن حاجاتهم الخاصة ، وقد اقترح هابراكن فصل الهيكل والخدمات ، حيث يمكن بناء هياكل الدعم الحضري لتوفير الطوابق المخدومة المتعددة الطوابق والتي يمكن للناس استئجار او شراء مساحة على هذه الطوابق وبناء منازلهم فيها . حيث ان الشركات المصنعة تكون قادرة على تقديم قطع مسبقة الصنع وتوفير صالات عرض للشركة وبمساعدة ممثل الشركة يتم اتخاذ القرارات بما يخص المخطط والديكور وكل التفاصيل ، وتعطى مدة اسبوعين للاستلام وحسب ماتم اختياره من قبل الزبون ، حيث يكون للناس حق في التخطيط لمنازلهم واختيار مايعبر عنهم وستكون النتيجة رضا العملاء والبيئة الحضرية ، هذا يوفر المساواة للجميع بالخيارات المتاحة والحرية بالاختيار ضمن حدود معينة توفرها الجهة المختصة والذي يتناسب مع حاجاته وامكانياته . وقد طور هابراكن افكاره من خلال انشاء مؤسسة للبحوث المعمارية (سار) في جامعة ايندهوفن ، وقد كان (سار) مؤثرا في العديد من المشاريع في اوربا في السبعينات ، واخذت افكارها في بريطانيا وبلجيكا [Jascot,1995,49] .



-ب-



-أ-

شكل رقم (4-7): مشروع The medical faculty, Louvain والذي يعرض الاستفادة من افكار (سار) بانشاء هيكل الدعم الحضري (المصدر: Jascot,1995,50)

مثل النموذج الثالث دعوة للمشاركة ، ففي عام 1968 عين مجلس مدينة نيو كاسل (أبون تاين ارسكين) للقيام بدراسة التخطيط لاعادة تطوير منطقة لـ 12000 شخص في بيكر ، وقد كان مهندسا بريطانيا قضى حياته بالسويد وله خبرة بالهندسة الاجتماعية ، حيث اقترح استشارة المستخدمين في تصميم المخططات وباقي التفاصيل . فعمل على انشاء مكتب في المنطقة التي سيعاد تأهيلها (بيكر) وعاش في الموقع لعدة سنوات ، واصبح المكتب محور التواصل مع السكان المحليين حيث اجريت مناقشات حول كافة المواضيع ، فعلى سبيل المثال كان اكثر من 80% يريدون العيش في بيوت جديدة ويفضلون المنازل العائلية بحديقة على الشقق ، وانهم يفضلون المحافظة على مواقع المحلات والمباني العامة ، حيث اعيد تطويرها وبشكل معاصر مع الحفاظ على الروح القديمة ، وتم اهدم غالبية المساكن القديمة واعادة تصميم الشوارع وباسلوب اكثر انفتاحا . وقد اعترف كل من اعضاء المكتب من المصممين بأنه لايجب اعطاء القرار الحاسم للسكان ولكن السماح لهم بالمشاركة والمناقشة على البدائل وسماع المقترحات ومايمكن ان يكون ملائما لهم وبعد تطوير قدراتهم على المناقشة والمشاركة ومن ثم يبقى القرار الاخير للجنة المصممة بوضع الخطوط الرئيسية وازفاء هوية عامة للمشروع مع مراعاة اراء الساكنين [Jascot,1995,52] .



ب-



ا-



د-



ج-

شكل رقم (4-8): مشروع Byker. Housing redevelopment والذي اعتبر دعوة للمشاركة ونموذجاً ناجحاً نسبياً لها أ- المشروع كامل ب- السكن متعدد الطوابق ج- السكن المنفرد (المصدر: Jascot,1995,52)

اما النموذج الاخير فكان يركز على اعادة التأهيل ، حيث صدر عام 1969 قانون الاسكان العام وفيما يخص مناطق التحسين العام ، اي اعطاء منح لاعادة التأهيل بدل الهدم للمناطق القديمة في اغلب المدن البريطانية ، وبهذا اصبح هناك فرصة للسكان للبقاء بمساكنهم وتحسينها ، مع فتح مكاتب لتقديم خدمة المشورة التقنية المجانية . ان المهمة كانت صعبة للغاية لكنها نجحت لأول مرة في تقديم المساعدة التقنية مباشرة الى الاسر المنخفضة الدخل لمساعدتها على تحسين منازلهم واعادة التوازن والاستقرار للمنطقة والحفاظ على هويتها التقليدية . وقد انتشرت هذه النماذج في اغلب المدن البريطانية وبدرجات متفاوتة [Jascot,1995,53] .



شكل رقم (4-9): مشروع Shelter's Neighbourhood Action Project in Toxteth, Liverpool إعادة التأهيل بمشاركة الساكنين وبمساعدة مكاتب تقديم المشورة التقنية (المصدر: Jascot, 1995, 52)

جدول (2-4): النوع الثاني من العمارة الديمقراطية والتي تقوم على النقاش والمشاركة في التصميم والتنفيذ (ميررات ظهورها واليات تطبيقها في العمارة ونوع الابنية التي ظهرت فيها (اعداد: الباحثة)

ت	العمارة الديمقراطية التي تقوم على النقاش والمشاركة في التصميم والتنفيذ	
1	<ul style="list-style-type: none"> - يفتح الفكر الديمقراطي الابواب امام المجتمع للابداع والتطلع نحو المستقبل من خلال المشاركة بالقرار والتفاعل بالمستقبل الافضل - ظهرت كرد فعل للثورة الصناعية والحرب وما انتجها من حاجات وحلول سريعة من زيادة البناء الكمي وظهور مشاكل نوعية واجتماعية متعددة - دعوة الى الاصلاح وبناء نوع جديد من المباني الانسانية ومعالجة مشاكل المدن 	ميررات ظهورها
2	<ul style="list-style-type: none"> - يعتمد النظرة المتكاملة للتصميم واعتماد النقاش والمشاركة بدلا من انفصاله الى تخصصات وتقديم حلول منفصلة مهمة للعلاقة التكاملية بين تلك التخصصات من جهة وبين الفريق التصميمي والمستخدمين من جهة اخرى . - تعتبر عمارة ديمقراطية من خلال العملية التي اتبعت بالتصميم والتنفيذ وليس من خلال العناصر المستخدمة - ظهرت عدة نماذج للتعبير عن هذا النوع من العمارة الديمقراطية (المجتمعية) اهمها:الاستفادة من الابنية التقليدية وعرضها بشكل معاصر مع الاندماج مع الطبيعة ،ثانيا:التعبير عن الذات للمستخدمين من خلال فصل الهيكل عن الخدمات واعطاء فرص متساوية من الخيارات والبدائل والحرية للمستخدمين للاختيار ضمن بدائل توفرها الشركة المنفذة وضمن مفهوم التناسب مع الحاجة والامكانية ،ثالثا:دعوة للمشاركة والسماح للمستخدمين بتقديم المقترحات ومناقشة البدائل بعد تطوير قدراتهم على النقاش وتقنيهم معماريا مع ابقاء القرار الحاسم بيد اللجنة المصممة لوضع الاطر العامة ،رابعا:اعادة التأهيل باعطاء منح للحفاظ واعادة استخدام المناطق القديمة مع فتح مكاتب لتقديم المشورة التقنية في تلك المناطق لاعادة التوازن والاستقرار للمكان ومساعدة ساكنيها وعلى كل المستويات . - اتسمت جميع المقترحات اما بالحفاظ على البيئة التقليدية او باعادة تشكيلها باسلوب معاصر للحفاظ على هوية المنطقة والتي كانت من مهمة الجهات المختصة والفريق التصميمي وبمشاركة المستخدم . 	اليات تطبيقها في العمارة
3	<ul style="list-style-type: none"> - الحفاظ واعادة استخدام المباني القديمة - المساكن في المناطق الريفية والمناطق العشوائية في المدن - بعض المجمعات السكنية الواطنة الكلفة 	نوع الابنية التي ظهرت فيها

وعليه فان هذا التوجه ظهر بشكل اساسي في بريطانيا وتحت مسمى عمارة المجتمع او العمارة المجتمعية ، في محاولة لفتح الباب امام المجتمع للمشاركة والابتكار والتعبير عن الذات بعد تطوير امكانياتهم بالمشاركة وبعده طرق ، كما تضمن المساواة والحرية وضمن خيارات توضع من جهات مختصة وبحرية تعتمد على التناسب (الملائمة مع امكانيات المستخدم واحتياجاته)، كما ركزت على الهوية العامة للمكان . بالاضافة الى التوجه نحو النظرة المتكاملة للتصميم بأشراك الفريق التصميمي بالنقاش للوصول الى الحلول والبدائل والقرار الافضل بدل التخصصات وانفصال العمل والقرارات .

3-1-4 العمارة الديمقراطية التي تعكس من خلال وجود الفضاءات التي تشجع على المشاركة الديمقراطية للمجتمع وتحفز الشعور بالانتماء والمشاركة فيه ، وذلك على مستوى التخطيط الحضري بالإضافة الى التصميم المعماري للابنية (الموقع).

ان تصميم وازافة اماكن النقاش والاقامة والتي تشجع على التوافقية والتكامل بين الطوائف العرقية المتعددة بدل الانقسام فهي تعطي وحدة متناغمة مع التنوع ، بالاضافة الى وجود الساحات والمنتديات البرلمانية والتنفيذية التي تشجع اللقاء والمناقشة واداء النشاطات المشتركة وربما محاولة كسب الاصوات من اعراق مختلفة وبهذا يتم العمل على اذابة الحدود العرقية والتوصل الى اهداف وطنية اسمى ، حيث ان وجود احزاب على اساس طائفي او عرقي يحفز على الصراعات والانقسام بدل الوحدة الوطنية [Reilly,2006, 72,84] .



شكل رقم (4-10): المتظاهرين في ساحة التحرير في مصر عام 2011 (المصدر: 2, 2012, Parkinson)

حيث ان المجتمعات التي تعاني من الضغط السياسي والتي تعمل على ابعاد المباني المهمة والرمزية عن الشوارع الرئيسية والساحات العامة لتوفير الخصوصية والامن لتلك المباني ، مما يقلل الشعور بالامان وعدم الثقة المتبادلة في ذلك المجتمع من خلال فصلها عن المجال العام ، حيث ان لتوزيع الكتل واحجامها ومواقعها وما يظهر من واجهتها اثر على صنع جو من مبدأ المؤامرة في اماكن معينة يصبح لها هويتها وطابعها الخاص [Watson&Bently,2007, 266] . كما ان لعدد المداخل والمخارج من المناطق العامة اثره على تعزيز الثقة والشعور بالسلامة من عدمها ، هذا بالاضافة الى ادخال الطبيعة والاندماج مع البيئة والتي تعزز الشعور الايجابي بعكس المناطق الضيقة والمعزولة والتي تعتبر مناطق تبعث الطاقة السلبية [Watson&Bently,2007, 267] . حيث ان المباني التي تعتبر هامة ورمزية في المجتمع اما تكون ايجابية او سلبية [Watson&Bently,2007, 268] . ان التمييز بين القطاعين العام والخاص هو حجر الزاوية في السياسة الليبرالية الديمقراطية ، حيث هناك المجال الخاص وهو "مجال المبادرة" والذي تتخذ فيه القرارات ، ومجال عام يتم فيه التعريف عن هذه القرارات وصددها والتعرف على المشاكل لحلها . فالانقسام بين العام والخاص يعتبر مكونا للديمقراطية نفسها فهو يخلق مجالا معياريا للمواطنين [Parkinson,2012, 50] .

وتشمل المناطق العامة اولا: كل من مساحات الاداء الديمقراطي لصنع القرار والانتخاب والاحتجاج من ساحات او حدائق او فضاءات داخلية . ثانيا: النصب او الشوارع في المدينة بأبنيتها وجميع مشاهدتها والتي تعرض الذكريات وترسخ الهوية وتعطي انطباعا عام عن سياستها وتشجع على الديمقراطية والارتباط بالوطن ، ثالثا: المساحات التي تمثل الخدمات العامة للمواطنين كالامن والشرطة والجيش ومباني المكاتب الحكومية وسكنهم [Parkinson,2012, 57] . ان الاماكن العامة المؤثرة لاتصنف حسب ملكيتها فقط ، اي ان هناك بعض الاماكن بملكية خاصة او تابعة لشركات لكنها مؤثرة بالمجتمع [Parkinson,2012, 58] .



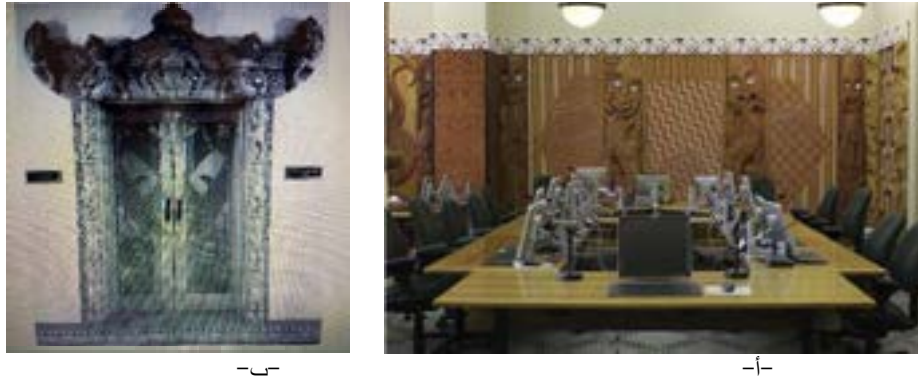
شكل رقم (4- 11): مكتبة Peckham في لندن والتي تعتبر من الابنية ذات التأثير بالاحداث أ- الجزء الخلفي للمكتبة ب- الواجهة الامامية ج- داخل البهو الرئيسي (المصدر: Parkinson,2012, 59)

ان التماس المباشر مع الاحداث يخلق شعور بالمشاركة والاندماج بالحدث والسياسة العامة ، كما يحدث في خطابات الرئيس الامريكي امام مبنى الكابيتول ضمن ساحة تتسع لكافة الاعراق والالوان واللغات وهذا مختلف تماما عن مشاهدة الخطاب امام شاشات التلفاز في البيوت [Parkinson,2012, 99].



شكل رقم (4- 12): خطاب باراك اوباما امام الكابيتول الامريكي 2009 أ- الواجهة الامامية ب- صورة جوية (المصدر: Parkinson,2012, 100)

يجب ان تكون تلك المساحات سواء داخل الابنية ام خارجها ذات تصميم وتخطيط يبعث على الترحيب والامان والانتماء وتشجع على المشاركة، بالاضافة الى اهمية الرموز التاريخية والوطنية وحفظ الهوية ، وقد تستخدم واجهات المباني لخلق تلك الرموز ، حيث تعزز الهوية والانتماء وتخلق لغة رمزية مشتركة ومحفزة للاداء الديمقراطي [Parkinson,2012, 120].



شكل رقم (4- 13): البرلمان الجديد في نيوزلاند واستخدام الرموز التاريخية لبعث الاحساس بالهوية والانتماء أ- قاعة الاجتماعات في البرلمان ب- الباب المؤدي للقاعة (المصدر: Parkinson,2012, 120)

ان تصميم الفضاء له تأثير على الاداء السياسي فحجم الفضاء ومكان التحدث وتخطيط الجلوس والعناصر الموضوعية في التصميم وحجمها ومكانها بالاضافة الى سهولة الوصول ووضوحه [Parkinson,2012, 121] .



-ب-

-أ-

شكل رقم (4-14): The Centre Block and Peace Tower, Ottawa البرلمان في اوتاو وسهولة الوصول اليه بالمترو والمشاة أ-
الواجهة الامامية ب- مخطط المبنى مع الموقع (المصدر: Parkinson,2012, 139)

من المهم ان تجمع المباني العامة ضمن منطقة واحدة حيث تجمعهم ساحة مركزية او عدة ساحات او حدائق مشتركة حيث تعطي شعور بالوحدة والتنظيم والاستقرار وتخلق لغة مشتركة للحوار ، حيث يمكن ان تكون مكان للزوار والسياح او تستخدم كمراكز للاحتجاج والتعبير عن مطالب الناس واحتياجاتهم ، وقد تفتقد بعض المدن لهكذا تجمعات مشتركة فيلجأ المحتجون ساحة قريبة من مبنى البرلمان او اي مبنى حكومي اخر ، لكنه وفي بعض الاحيان قد تفتقد مدن اخرى لساحة او حديقة قريبة من مبنى مهم فيلجأ المتظاهرون الى اهم الساحات او الحدائق في المدينة والتي قد ترتبط بحدث مهم في ذاكرة الناس او حتى الى اهم شارع في المدينة ، فعلى سبيل المثال في لندن ولصغر المساحة وعدم ملائمتها للتجمع الواسع ، اعتمد هايد بارك بدلا من الساحات الداخلية الصغيرة لمثل تلك التجمعات . [Parkinson,2012, 148]



-ب-



-ب-

شكل رقم (4-15): الساحات العامة أ- هايد بارك في لندن ب- بارك ازادي في السلبيانية (المصدر: انترنيت رقم 5)

كما انه ومن الضروري ان تكون تلك الاماكن والفضاءات الخارجية موحية ومشجعة للاداء الديمقراطي وليست جامعة مانعة ومن خلال نقاط محددة يجب ان تتوفر فيها ، من ضمنها وجود المرافق الترفيهية العامة كالحدائق والمتنزهات والساحات وقاعات الحفلات الموسيقية بالإضافة الى المكتبات وقاعات التجمع العامة واماكن العبادة ودورات المياه العامة ، بالإضافة الى وجود البيئة العمرانية للمدينة وخاصة تلك التي تحفظ الذكريات والتراث وتعطي شعور بالهوية والانتماء ، كما ان وجود البيئة الطبيعية مهمة جدا مخترة تلك البيئة المبنية احيانا ، وقد كان توفر البنية التحتية والخدمات امر ضروري للغاية كالطاقة والمياه ومناطق وقوف السيارات والشوارع والممرات التي تسهل الوصولية لتلك الاماكن . وهذا يشترط وجود بعض المباني والمساحات اللازمة للنشاط الديمقراطي كالمناقشة والمطالبة وصنع القرار والانتخاب وغيرها مثل الهيئات التشريعية ومناطق الالتقاء في داخل وخارج الابنية [Parkinson,2012, 214] .

من هذا فان العمارة الديمقراطية ترتبط بشكل اساسي بوجود عدد من المساحات التي تستخدم للنقاش والمشاركة والاحتجاج الجماهيري ، سواء داخل المباني او خارجها ، كالحدائق والساحات والتي تكون موجهة وطنيا وليس تلك التي تقسم على اساس عرقي او طائفي ، فهي تشجع على الوحدة مع وجود التنوع المتجانس ، للتشجيع على المشاركة والوحدة الوطنية ، كما ان تلك المساحات تتوجب ان تتوفر فيها بعض الشروط والتي تجعلها مشجعة للاداء الديمقراطي وتبعث على الشعور بالامان والانتماء والهوية المشتركة .

جدول (3-4): النوع الثالث من العمارة الديمقراطية والتي تقوم على وجود فضاءات تشجع على المشاركة حضريا ومعماريا (مميزات ظهورها واليات تطبيقها في العمارة ونوع الابنية التي ظهرت فيها (اعداد: الباحثة)

ت	العمارة الديمقراطية التي تقوم على وجود فضاءات تشجع على المشاركة حضريا ومعماريا
1	<ul style="list-style-type: none"> - ان الألتماس المباشر مع الاحداث يخلق شعور بالمشاركة والاندماج بالحدث والسياسة العامة - ظهرت كرد فعل للانظمة القمعية والتي تضع مبانها العامة بعيدا عن الناس وتخلق فضاءات مسيطر عليها وتبعث على الشعور بعدم الاستقرار والتسلط والخوف
2	<ul style="list-style-type: none"> - توزيع الكتل واحجامها وتوزيعها على الشوارع العامة والرئيسية وعدد المداخل والمخارج مما يجعلها واضحة وسهلة الوصول بالإضافة الى اهمية الرموز الوطنية للهوية المشتركة بدلا من تلك التي تشجع على الانقسام العرقي (الوحدة مع التنوع) - توقيع المباني العامة في منطقة واحدة تجمعها ساحة او عدة ساحات وحدائق تربطهم حيث تعطي شعور بالوحدة والتنظيم وتخلق لغة مشتركة للحوار - يجب ان تتوفر في تلك المساحات مجموعة من الشروط والتي من ضمنها وجود المرافق الترفيهية والخدمات العامة والبنية التحتية والبيئة الطبيعية مع وجود الرموز الوطنية والتي تعزز الهوية وتحفز على الاداء الديمقراطي والمشاركة - في داخل الابنية يكون لحجم الفضاء ومكان المتحدث وتصميم مناطق الجلوس ووجود الرموز وحجمها واماكنها وسهولة الوصول اليها تأثيره الكبير عما تتركه من انطباع
3	<ul style="list-style-type: none"> - الساحات والحدائق العامة والتي ترتبط بابنية البرلمان او الابنية الحكومي او قد ترتبط بحدث معين في الذاكرة مما يجعلها ذات اهمية جمعية . - الفضاءات الداخلية في ابنية البرلمان والابنية الحكومية والتي تكون بمساحات تعطي شعورا بالترحيب وتشجع على المشاركة .

4-1-4 العمارة الديمقراطية التي تقوم على اساس الحرية في التصميم والتنفيذ ، كما في الدول الرأسمالية كامريكا .

أثر الفكر السياسي الديمقراطي على مفاهيم العمارة والبناء ، فتغيرت أساسيات وكيفية البناء عندما أحس الأمريكيون بأن الكنيسة تعمل لأخذ السلطة منهم، فشجعوا عامة الشعب لتشكيل مجتمعاتهم وعمارتهم الخاصة لخدمة اهدافهم الخاصة [Bragdon,2004,15]. حيث تعامل الفكر الديمقراطي مع مفهوم الزمان ومحاولته التعامل مع الزمن المستقبلي قد فتح آفاق كبيرة للعمارة والهوية المعمارية وكيفية تعامل المجتمع والنظام السياسي مع مفرداتها، فالمستقبلية تعد كأساس لانطلاق العمارة ويعطي الحرية للفكر المعماري للإبداع والتواصل مع المجتمع، على الرغم من أن هذه الحرية تحتاج الى تدخل النظام السياسي بفكرها الديمقراطي لوضع الأطر العامة للعمارة لتنظيم العملية البنائية والإشراف عليها [Krieger,1999,16].

حيث ظهرت العمارة الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية كنتاج عمارة أنشأها المهاجرون المتعطشون للديمقراطية، فالديمقراطية تمثل رغبة الشعوب للتعبير، وقد انعكس هذا التغيير في العمارة الأمريكية من خلال التعامل مع المباني والطبيعة، فمن حق عامة الشعب التدخل في القرارات المعمارية وتنفيذ تصوراتهم غير الاعتيادية، فقد عمل الفكر الديمقراطي للتعامل والتفاعل مع المجتمع باعتباره حلقة الوصل بين العمارة والنظام السياسي وقد انعكس هذا الفكر على آلية التطبيق من خلال المشاركة الجماعية للمجتمع [Bragdon,2004,28].

حيث ان معظم الامريكيين هم مهاجرون او منحدرين من مهاجرين جاءوا من بلاد عديدة الثقافات من اسيا واوروبا الشرقية والغربية وأميركا اللاتينية وكان على النظام السياسي أن يبحث عن افضل الطرق لأستيعاب المهاجرين وثقافتهم المختلفة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الامريكية، وكانت السياسة السائدة لذلك هي تجربة " الهوية الأمريكية " و" بوتقة الصهر " التي عملت الى خلط الثقافات وتمازجها في هوية واحدة من النموذج الامريكى مع ترك بعض المجال للتقاليد العرفية الخاصة [Bragdon,2004,8].

ظهرت في امريكا صراع الثقافات المتعددة وعلاقتها مع الثقافة الواحدة، فالثقافة الامريكية قد تعبر عن نماذج الثقافات الأوروبية والثقافات الآسيوية والإفريقية مثلاً، مما دفع الكثيرين للطلب بجعل الثقافة الامريكية، ثقافة موقعة من عدة ثقافات وهويات بحيث تكون مستوعبة لجميع الثقافات ومحترمة كلاً منها بحسب تواجدتها في المجتمع الأمريكي. حيث أن الهوية الأمريكية تمتاز بكونها حالة خاصة من التمازج بين الهويات، لذا فانها قد عملت الى جعل هويتها عالمية تعبر عن جميع الهويات وتعمل لنشر أفكارها في كل مكان لتصبح الهوية الأمريكية العالمية مقبولة لدى كل ثقافات العالم، ونتيجة لهذا الطرح فإن الثقافة الأمريكية هي مزيج للثقافات الإنسانية الدينية والقومية، فما من انتماءات محددة تعبر عن المجتمع وأما انتماءاتهم متعددة، يجمعها الانتماء الى الهوية العالمية لأمريكا [مفرج،2006،ج121،15].

وكان للفكر السياسي الديمقراطي الأثر الكبير في طريقة التفاعل مع الانتماءات القومية والدينية، فالمجتمع الأمريكي قد تجمع على أسس فكرية سياسية واقتصادية وان الديمقراطية التي نادى بها قد دعت إلى حرية الفرد وتحديد الالتزام بالمراجع القومية الدينية، إلا أنها في الوقت نفسه قد تركت الحرية للمجتمع للاستلها من المراجع الزمانية التراثية للمجتمعات الأصلية للأمريكيين المهاجرين من أوروبا فظهرت الأحياء المعبرة عن ثقافات خاصة وتمتيزه كالصينية والاسبانية والايطالية والتي تتميز بكونها ذات هوية وموحدة داخليا، فكان للمراجع الزمانية والفكرية الأثر الكبير في ظهور العمارة المعبرة عن المراجع التاريخية العرقية أو الدينية المختلفة دون تدخلها بالسلطة السياسية للدولة فظهرت على شكل حركات معمارية كحركة ما بعد الحداثة، [Bragdon,2004,29].



-ب-



-أ-

شكل رقم (4-16): الأحياء الصينية في امريكا (نيويورك-سياتل) (المصدر: انترنت رقم 17)

إن النظام الديمقراطي ومع اعطاء الحريات الفردية فانه يعمل من اجل تحقيق الوحدة الوطنية للمجتمع على الرغم من الاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الأفراد، وبما يعطي الحرية في التعبير والانتماء، أما الهوية والانتماء السياسي فهي للوطن [علي،2010،171]. حيث ان العمارة الديمقراطية ظهرت للتعبير عن "العلاقة بين

الفرد والية التطبيق " و" دور مؤسسات الدولة " المعبرة عن " المشاركة الجماعية والحرية الفردية " وقد عملت الديمقراطية الليبرالية لتأكيد أحادية الهوية المعمارية لخلق عامل الجذب والانبهار في كل مكان في العالم والتعبير عن الهوية المعمارية في مستوى "الأنا الفردية" [علي،2010،271]. كما في واشنطن رمز التحول الى الديمقراطية الدستورية ، حيث تحرر رأس المال من السلطة الاستبدادية وفتحت الساحات العامة لكسب ثقة الناس ، كما وتميزت الدوائر الحكومية والمؤسسات بالطابع الكلاسيكي الحديث واعطتها هوية تميزها [Vale,2008, ch.3,p.2] .



شكل رقم (4-17): البيت الابيض في واشنطن وحسب الطراز الكلاسيكي الحديث والذي يمثل الروح الديمقراطية الوطنية الامريكية (المصدر: انترنيت رقم 27)

حيث تؤمن الديمقراطية الليبرالية بالفردية والحرية الفردية ولا يجوز المساس بهذه النقطة ومن واجب الدولة ضمان هذه الحرية ، وتؤكد الليبرالية في هذه الحالة على الهوية الفردية للانسان وضمان عدم ذوبانها في المجتمع وهو في هذه الحالة ايضاً يرفض سيطرة الهويات الجماعية القومية السياسية والدينية على الفرد الا انها لا ترفضها في الفرد نفسه. اما آلية التطبيق فتكون عن طريق المؤسسات التي تعبر عن الفرد والمجتمع ومشاركة جميع افراد المجتمع في عملية اختيار النظام السياسي وآلية التطبيق [الحاج،61،1997]. وتؤكد الليبرالية على الحرية الفردية في الاختيار والقرار كأساس للإبداع والمنافسة في عالم المال والاقتصاد وانعكست هذه المنافسة على المدن الامريكية وبيئاتها الحضرية للتعبير عن القوة والسيطرة والنفرد والتميز مؤكدة أهمية الهوية الذاتية ضمن الهوية الجماعية العامة مما جعل المدن الأمريكية قادرة على الجذب والإبهار من خلال عمارتها المعبرة عن تكديس رؤوس الأموال ، فارتبطت عمارتها بالإمكانات الاقتصادية الواسعة للشركات العالمية لتزدهر مع ازدهارها [Bragdon,2004,62] .



شكل رقم (4-18): اثر الحرية في النظم الليبرالية الديمقراطية على العمارة وتأثير الرأسمالية وسيطرة رؤوس الاموال والشركات على التنافس في المجتمع الامريكي (نيويورك) (المصدر: انترنيت رقم 8)

بالاضافة الى ذلك فان النظام السياسي الأمريكي يدعم النظام الاقتصادي المفتوح وحرية التجارة وحرية الحركة والأموال، لتتكون الشركات ذات رؤوس الأموال الضخمة التي عبرت عن إمكاناتها وقدرتها من خلال البناء والعمارة

كأحدى صور قوتها الاقتصادية فظهرت العمائر المعبرة عن الفكر الفردي والمنبثق من المجتمع الأمريكي لتعبر عن روح المنافسة والنمو لرؤوس الأموال وكانت هذه الشركات أحد الأدوات التي نشرت الثقافة الأمريكية من خلال استثمار رؤوس الأموال الضخمة في العالم في شركات عالمية " متعددة الجنسيات" لتصبح العمارة معبراً عن هذه الشركات ورؤوس أموالها في العالم مما ساعد على انتشار الثقافة الأمريكية العالمية الشكل في أرجاء عديدة من العالم ، مع وجود محددات لتلك الحرية وبما يضمن المصلحة العامة وعدم المساس بها [Bragdon,2004,48]. حيث ان امريكا اصبحت ارض كاملة لمجموعة من الاماكن والاشياء التي لا تستحق الاهتمام وبلا مستقبل وانعكاس لسيطرة الرأسمالية وتحكم المادية [Karier,2009, 441-443].

واكدت الديمقراطية ومن منطلق الحرية الفردية ، الحرية في التعبير عن المراجع التاريخية والمكانية والتفاعل معها لتأكيد الهوية الفردية والجماعية مع التأكيد على الهوية الوطنية للدولة . بينما اكدت الليبرالية على الحرية الفردية في الاختيار كأساس للتعبير على اساس اقتصادي ، وان العمارة هي كسلعة خاضعة لسوق العرض والطلب في العالم ، ولذا فأنها أكدت على أحادية الهوية المعمارية لخلق عامل الجذب والانجذاب في كل مكان في العالم والتعبير عن الهوية الذاتية في مستوى "الانا الفردية" واعتبار العمارة رمزا معبرا عن التقرد والتميز [علي،2010،ص178].

اما دبي والتي تم اعادة بناء المدينة بالكامل ورسمت حدودها من جديد ووجهت للجمهور العالمي . حيث عكست مثالا فريدا للبيئة المتعددة الثقافات والتي استوعبت كافة انواع الشركات العالمية والخبرات من كافة انحاء العالم ، والتي جعلها تبدو كجزيرة فريدة ومختلفة عن مايحيطها من بلدان وكأنها جزء من فلم وليس مدينة ، حيث يعتبرها البعض بناء لجسد مدينة بلا روح الا ان الكثير من سكانها يعتبرها رمزا وفخرا للهوية الوطنية ، وقد استخدمت كوسيلة لجذب السياح والمستثمرين . وقد انتج ذلك بنية اجتماعية فريدة ومتنوعة وهي مصدر لاستقرارها نتيجة لضبط القوانين فيها والحزم في تطبيقها بالرغم من اعطاء الحرية في التصميم والتنفيذ والذي انتج التنوع والتعدد بالطرز لكنها ضمن قوانين محددة تنظم العملية [Elshashtawy,2004, 165]. ان دبي اعادت بناء هويتها استجابة للتيارات العالمية وهي بحاجة دائما للتطور لجعلها ملائمة للعيش من قبل الجميع [Elshashtawy,2004,166].



شكل رقم (4-19): توجيه دبي للجمهور العالمي وسيطرة رؤوس الاموال (المصدر: انترنت رقم 3)

ان الديمقراطية هي ليست بكون الطراز كلاسيكيا او غوطيا او غيره بل انها الحرية في انشاء وتحديد الاشكال الجديدة التي ينشئها الشباب من بين انقاض التاريخ والتعبير عن الذات والروح المشتركة بينهم لتحديد مستقبل البلاد [Bragdon,1918,50].

كما ان كلمة الحرية بمعنى التحرر وعدم التقيد بشئٍ ظهرت في العمارة ومن خلال مبادئ لي كوربوزيه الخمسة ، حيث سلط الضوء عليها وبأكثر من جانب وهي اولا : رفع المبنى على الأعمدة فوق مستوى الأرض وتحرره منها، مما يسمح باستغلال الحيز الذي يتوفر تحت المبنى. ويفترض هذا الاقتراح بطبيعة الحال استخدام

نظام إنشائي هيكلي يعتمد على الخرسانة المسلحة . ثانيا : المسقط الحر Plan Libre الذي يوفره هذا النظام الإنشائي من حيث توفر الإستقلالية التامة للقواطع الداخلية عن العناصر الإنشائية الساندة للأسقف . ثالثا : الواجهات الحرة التي يوفرها ذات النظام الإنشائي أيضا ، بفضل الإستقلالية التي يتمتع بها الجدار الخارجي أيضا عن العناصر الإنشائية الساندة. رابعا : الشبابيك الأفقية الطويلة المنزلقة أفقيا . خامسا : حديقة السطح التي تتوفر باستخدام الساكنين كنتيجة طبيعية للأسقف المستوية التي أصبحت ممكنة بفضل التطورات في مجال الخرسانة المسلحة. [Le Corbusier,1986,11] .

حيث قام لو كوربوزيه بتطبيق تلك المبادئ في العديد من المساكن المستقلة التي صممها في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات مثل فيلا شتاين في غارش عام 1927 ، فيلا بيزوه فيقرطاج بتونس عام 1928 ، كذلك في الفيلا الشهيرة ، فيلا سافوي في بواصي عام 1929 - 1931 . وقد عرض لو في معرض فايسنهوف الإسكاني في شتوتغارت عام 1927 تلك النقاط الخمس لزوار المعرض في الكاتالوج المرافق للمعرض ، جنبا إلى جنب مع عمارتين للشقق السكنية اعتمادا على إنموذج "الستروان" مما ضمن إنتشارا أوسع لأفكار لو كوربوزيه ومبادئه في أوساط المعماريين الألمان والأوروبيين بشكل عام في فترة حاسمة من تاريخ العمارة الأوربية تميزت بالاهتمامات المتزايدة في موضوع الإسكان ، ليس فقط للتعويض عن الدمار الذي لحق بالعديد من المدن نتيجة للحرب العالمية الأولى ، بل أيضا بسبب دخول موضوع الإسكان إلى أولويات الحكومات الأوربية في ذلك الوقت حيث تم التوجه للنظام الديمقراطي واعطاء الحقوق قبل تحصيل الواجبات ، اما في الإتحاد السوفيتي كان توفير المسكن الملائم لكل فرد من أفراد المجتمع أمرا واجبا وضروريا التزمت به الدولة ، كما اتضح في البيان الصادر عام 1924 عن الاجتماع الثالث عشر للحزب الشيوعي باعتبار الإسكان أهم قضية في الحياة المادية للعمال. [Sekler,1978,2].

جدول (4-4): النوع الرابع من العمارة الديمقراطية والتي تقوم على اساس الحرية في التصميم والتنفيذ (مبررات ظهورها واليات تطبيقها في العمارة ونوع الابنية التي ظهرت فيها (اعداد: الباحثة)

ت	العمارة الديمقراطية التي تقوم على اساس الحرية في التصميم والتنفيذ	مبررات ظهورها
1	<ul style="list-style-type: none"> - خوف الامريكيين من سيطرة الكنيسة دفعهم لتشجيع الناس على تشكيل مجتمعاتهم وعمارتهم الخاصة لخدمة اهدافهم الخاصة - كانت عمارة انشأها المهاجرون المتعطشون للديمقراطية والتعبير عن الذات ، حيث كانت افضل طريقة لاستيعابهم واستيعاب ثقافتهم المختلفة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الامريكية ضمن (الهوية الامريكية وبوتقة الصهر) مع ترك بعض المجال للتقاليد العرفية الخاصة - اكدت الديمقراطية الليبرالية على الحرية الفردية في الاختيار والقرار كأساس للابداع والمنافسة في عالم المال والاقتصاد وانعكست على البيئة الحضرية مما جعلها قادرة على الجذب والابهار من خلال العمارة المعبرة عن تكس رؤوس الاموال والمنافسة . - ظهرت في اوربا تلبية للنظام الديمقراطي واعطاء الحقوق قبل تحصيل الواجبات ، كما ظهرت بالاتحاد السوفيتي كواجب لتوفير المسكن للمواطنين 	
2	<ul style="list-style-type: none"> - ظهرت الاحياء المعبرة عن ثقافات خاصة وتميزة كالصينية والاسبانية والايطالية والتي كانت متناسقة وذات هوية لكل منها - ظهور حركة مابعد الحدائة - المنافسة بارتفاع المباني وعرض الامكانيات الاقتصادية والتقنية والتكنولوجية كتعبير عن قوة رؤوس الاموال والتطور والحرية وخاصة في امريكا ودي ، مع وجود محددات تضمن المصلحة العامة. - ظهرت الابنية ذات المساط الحرة بأستقلاله عن الهيكل الإنشائي والحرية بالتصميم دون التقيد به ، كما ظهرت الواجهات الحرة والمستقلة عن الهيكل الإنشائي والذي يكون ضمن أنظمة تصميمية واضحة ومناسبة 	اليات تطبيقها في العمارة
3	<ul style="list-style-type: none"> - ظهرت في الابنية العامة والشركات كتنافس تقني وتكنولوجي ومالي - ظهرت كأحياء كاملة تعود لثقافة خاصة للتعبير عنها والارتباط بالذكريات والجذور 	نوع الابنية التي ظهرت فيها

ومن مجمل القول فان هذا التوجه ظهر بشكل اساسي في الدول الرأسمالية وخاصة امريكا ، حيث كانت نتاج عمارة انشأها المهاجرون المتعطشون للحرية والديمقراطية ، والتي جمعت على اسس فكرية سياسية اقتصادية والتي اثرت على طابعها العام والتوجه الى الهوية العالمية ، كما مثلت طريقة لاستيعاب المهاجرين وثقافتهم المختلفة عن طريق سياسة تجربة (الهوية الامريكية و بوتقة الصهر) والتي عملت على خلط الثقافات وتمازجها

في هوية واحدة مع ترك المجال للتقاليد العرفية الخاصة وضمن انظمة داخلية في كل منطقة توحدتها وتعطيها هوية خاصة، كما انه ومن الضروري تدخل النظام السياسي بفكره الديمقراطي لوضع الاطر العامة للعمارة لتنظيم العملية البنائية والاشراف عليها ، مع وجود هوية واضحة للابنية الحكومية بالنمط الكلاسيكي الحديث . كما ظهر معماريا ضمن توجهات المعمارين الكبار امثال لي كوربوزيه ورايت ، حيث انتشر بشكل واسع بعدها وعلى مستوى المخطط والواجهة والكتل البنائية ، فأنتشر العمل بالمسقط الحر والواجهة الحرة دون التقيد بالهيكل الانشائي وبالتالي حرية التصميم حسب رغبات واحتياجات المستخدمين وتنظيم معماري متناسق .

4-1-5 العمارة الديمقراطية التي تقوم على اساس العمارة العضوية ومبادئها في الاندماج مع المحيط والتعبير عن الوظيفة .

ان مسألة الثقة بالنفس مهمة ، حيث تؤدي الى عمارة حقيقية وليست مزورة مأخوذة من شخصيات الاخرين بمبرر الثقافة ، والنظر الى العمارة ليس باعتبارها سيئة او جيدة بقدر كونها وجها من اوجه المجتمع ، كما لايجب الاستهانة بتأثير المنتج مقارنة بالتكلفة [Bragdon,1918,146]. حيث ان الابنية العالية التي ظهرت في امريكا مثلا هي ليست تعبيراً عن الديمقراطية بل هي انكارا لها وتعبير عن الفقر الروحي والاخلاقي فهي وحشية ودلالة على التنافس الشره للاموال ، وهي معادية للمجتمع [Bragdon,1918,147]. وهذا دليل للفهم السطحي عن الديمقراطية [Bragdon,1918,150].

لقد اكد لويس سوليفان على البعد الافقي للصرح العمودي ، حيث كانت اقل صرامة واقل رتابة واكثر ارضاءا وتتوافق مع الديمقراطية الامريكية [Bragdon,1918,14]. واعتبر المبنى كائن حي ويجب التعامل معه من خلال هذا المنطلق في التعبير عن الوظيفة والمجاورات (العمارة العضوية) [Bragdon,1918,26].



-ب-



-ا-

شكل رقم (4-20): محطة نيويورك المركزية للويس سوليفان وتناغمها مع الوظيفة والمجاورات (المصدر: [Bragdon,1918,27])

لقد شخصت مشكلة الابنية الشاهقة والتي تعبر فقط عن نفسها ومالكها ، متجاهلة للمجاورات وغيرها من مكونات ، فهي تعبير عن الرأسمالية المناقضة للديمقراطية ، ففي بناية بوفالو عالج تلك المشكلة بأنه اكد على البعد الافقي للبناء وحاول التعبير بصدق عن الوظيفة من خلال تقسيمات الواجهة وبأرتفاع تناسب مع المجاورات وبطرز يحاكيها [Bragdon,1918,14].



-ب-



-أ-

شكل رقم (4-21): BUFFALO مبنى لوليس سوليفان (التأكيد على البعد الافقي للصرح الرأسي) (المصدر: Bragdon,1918,15)

حيث ان مدن اليوم وعمارتها تعبر عن اكتئاب الارواح وتعبر عن الحزن بزيتها الكئيب الرمادي فهي ليست انجازات ولكن ضروريات والعلاج هو الصدق والتعبير عن هوية المكان والمجتمع والافتداء من الطبيعة ، حيث لكل شئ خصوصيته وطرق للتعبير عنه ، حيث ان الشعر والفن ومن ضمنه العمارة هما امر حيوي للتنمية الصحية الديمقراطية [Bragdon,1918,157,159] .



-ب-



-أ-

شكل رقم (4-22): مدينة فينيسيا في ايطاليا(مليئة بالرموز والالوان وتعطي شعور بالفرح والبهجة) (المصدر: انترنت رقم 31)

ان العمارة يجب ان تعبر عن المجتمع بكافة طوائفه معبرة عن التنوع والاختلاف فيه وضمن وحدة تجانس بين مكوناته ، حيث لا يجب ان يكون هناك نوع واحد مثالي كما انه لا يوجد حزب سياسي واحد ، وهذا ماكداه فرانك لويد رايت بوجود وجود اساليب متعددة من الابنية والتصاميم للمنازل تعبر عن اختلاف الناس ، حيث يجب ان يكون كل مبنى فريد من نوعه ضمن نظام خفي يوحدهم ينبع من المكان وطبيعة المنطقة ، وبالتالي اتباع العمارة العضوية هو الحل من خلال تكامل وظيفة المبنى مع متطلبات واحتياجات الساكن والبيئة حولها (كيان متناغم) وبالتالي تعبر المباني عن مجتمع ديمقراطي حقيقي . كما يجب ان يستمد الالهام الابداعي من الناس بدل النظريات وحسب ، حيث تكون هناك استجابة حقيقية ومن اجل عمارة انسانية [Donald,2012, 6] .



-ب-



-أ-

شكل رقم (4-23): بيوت من تصميم فرانك لويد رايت (تعبير عن الموقع ومواده ورموزه وعن احتياجات صاحب المنزل) (Taliesin west house – Ennis house (المصدر: انترنت رقم 13)

ان التكنولوجيا انتجت ازمة اصالة ، من خلال استبدال المواد الطبيعية باخرى صناعية وذات نوعيات رديئة واختزالها في بعض الاحيان الى شاشات وتقليد المباني التقليدية بمواد صناعية مزورة مما اعطت انطبعا للفن الهابط [Kariet,2009, 36]. حيث ان لاستخدام المواد الحقيقية اهمية في البناء وله ايجابيات في مختلف العصور خاصة مع الامكانيات التقنية المعاصرة لتطويرها وانتاجها، فهي اكثر ديمومة واكثر ثراء في اللون والملمس ، بدلا من التغليف باعتباره تعبيراً كاذباً . حيث يمكن ان تلعب الالوان والمواد دورا كبيرا في التعبير عن هوية المدن ومدلولاتها ، بدءا من العمارة المصرية التي تزدهر وسط الصحراء مرورا بالبندقية الملونة وروما الاحمر والاصفر مقارنة بباريس الرمامدية ولندن البنية ونيويورك البيضاء وشيكاغو لون الرماد [Bragdon,1918,164].



-ب-



-أ-

شكل رقم (4-24): المناطق السكنية في لندن (تتسم بكونها بنية لاستخدامها الطابوق المحلي ذو اللون البني الغامق) (المصدر: انترنت رقم 22)

ان النتائج السيئة لاستخدام اللون في العمارة في مدننا المعاصرة هو نتيجة للتصميم السيئ وليس لاستخدام الالوان ، حيث ان الزخرفة والالوان والمواد يجب ان تستخدم بحرفية ويلزمها خبرة ومهارة عالية ، حيث يمكن استخدامها ولكن ببعض المناطق في المبني وليس كلها لتبعث الفرح والمتعة من خلالها كالمجوهرات التي تكمل الزي ولا تغطيه بالكامل ، فهي بمثابة لمسات تكميلية ويجب ان تكون جزءا من الطابع العام ولا يجب اختيارها عشوائيا ولكن تماشيا مع الطراز والملمس ، فكثرتها مزعج ومربك للعين [Bragdon,1918,170]. كما ان للتاريخ والطقوس الدينية اهمية كبيرة، وذلك من خلال انعكاسها بالرموز في العمارة ، اما الان ويتغير تلك الطقوس يجب اللجوء الى عمارة بلغة جديدة من الرموز [Bragdon,1918,176].

صفوة القول ان ما يتفق وهذا التوجه ظهر في العمارة العضوية ، والتي تتفق واعمال وتوجهات كل من لويس سوليفان وفرانك لويد رايت في امريكا ، باعتبار المبني كائن حي ويجب التعامل معه على هذا الاساس في التعبير الصادق عن الوظيفة والمكان والزمان واحتياجات المستخدمين من خلال الاندماج مع البيئة واحترام المجاورات وضمن وحدة متجانسة بالتوازن مع كافة المتطلبات والمحددات وضمن تناسبات خاصة بكل منها ، ومن خلال

عمارة حقيقية غير مزيفة وغير مأخوذة من شخصيات الآخرين ، مما يضمن اعطاء هوية خاصة تعبر عن المكان والبيئة من خلال التكامل معها بوحدة منظمة تضم داخلها مزيلا متنوعا ومتجانسا يعبر عن الاختلافات الوظيفية والتعبيرية للمستخدمين (الوحدة والتنوع)، والتعبير عن الاختلاف في شخصيات الناس واحتياجاتهم وبالتالي التعبير عن مجتمع ديمقراطي حقيقي .

جدول (4-5): النوع الخامس من العمارة الديمقراطية والتي تقوم على اساس العمارة العضوية في الاندماج مع المحيط والتعبير عن الوظيفة (ميررات ظهورها واليات تطبيقها في العمارة ونوع الابنية التي ظهرت فيها (اعداد: النباثة)

ت	العمارة الديمقراطية التي تقوم على اساس العمارة العضوية في الاندماج مع المحيط والتعبير عن الوظيفة
1	ميررات ظهورها - التأكيد على مسألة الثقة بالنفس والتي تؤدي الى عمارة حقيقية غير مزورة مأخوذة من شخصيات الآخرين بمبرر الثقافة والعالمية - انتقاد الابنية العالية والتي لاتعبر عن الديمقراطية فهي دليل على الفهم السطحي لها وانكار لها ، فهي وحشية ومعادية للمجتمع ودلالة على التنافس الشره للاموال ، وتعبر عن نفسها ومالكها متجاهلة للمجاورات والمجتمع والهوية المكانية وهي انعكاس للرأسمالية المتناقضة مع الديمقراطية
2	اليات تطبيقها في العمارة - التأكيد على البعد الافقي للصرح العمودي - اعتبار المبنى كائن حي في التعبير عن الوظيفة والمجاورات والمحيط - الصدق والاقتماد من الطبيعة والوانها ، باستخدام المواد الطبيعية والمحلية والتي تكون تربية بالملمس واللون المعبر عن المنطقة ، بالإضافة الى اهمية الرموز الخاصة بتلك المنطقة للتأكيد على الهوية - وجود اساليب متعددة من الابنية والتصاميم التي تعبر عن اختلاف الناس من خلال التكامل مع الوظيفة والبيئة والمجاورات واحتياجات الساكن (كيان متناغم) (وحدة وتنوع) (توازن وتناسب)
3	نوع الابنية التي ظهرت فيها - الابنية العامة وابنية المكاتب كما في اعمال لويس سوليفان - المساكن وتنوعها مع وجود الوحدة والهوية والتكامل مع البيئة والوظيفة في مساكن فرانك لويد رايت

2-4 مستويات التعبير عن الديمقراطية:

1-2-4 مستويات التعبير عن الديمقراطية من حيث نوع الابنية :

اولا: ابنية البرلمانات والابنية الحكومية والعامه :

وهي الابنية الرسمية والموحدة والتي ترمز للدولة وهويتها . وهي اما ان تكون ابنية جديدة بنيت في عهد الديمقراطية وعادة ماتكون نتيجة اللجان العامة والمسابقات وترمز للبنية التحتية العامة والمؤسسات (كالمباني الادارية والمدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية والسكن المنظم) او ان تكون ابنية قديمة يتم تعديلها حسب متطلبات المرحلة الديمقراطية [Karier,2009, 7]. حيث تعتبر البرلمانات واجهة الحكومات الديمقراطية والمعبرة عن مدى تطبيق الديمقراطية في تلك البلدان ، والتي تعكس التسلسلات الهرمية السياسية والاجتماعية من خلال القواعد والقوانين الرسمية وغير الرسمية ومن خلال الاحتفالات والطقوس بالإضافة الى الفن والعمارة فيها والهوية العامة لها . [Rai&Johnson,2014, 1]



شكل رقم (4-25): برلمان مدينة Cape Town في جنوب امريكا والتي كانت مستعمرة بريطانية في 1885 (المصدر: Rai&Johnson,2014, 215)

حيث يتم من خلال العواصم وخاصة المناطق الحكومية فيها توضيح هيكلية السلطة السياسية في تلك المجتمعات من خلال ترميز القيم السياسية في التصاميم الناتجة سواء بشكل ضمني او صريح ، بالإضافة الى ان المشاريع المهمة والكبيرة تخضع لمراقبة واشراف الحكومة سواء بشكل مباشر او غير مباشر ، وبهذا يمكن التوصل للمثل العليا في الحكومة كالديمقراطية والحرية او السيطرة والاستبداد او غيرها كما يتعرف على الهوية العامة فيها [Vale,2008, viii] .

حيث ان الديمقراطية عكست في تلك الابنية من خلال عدة جوانب اولها تكوين الساحات وطريقة تنظيمها والبيئة المحيطة والمجاورات بالإضافة الى الواجهة ، كما اكد على التركيبات الشبه دائمية كالمنصات والصور والاثاث وتنظيمها واخيرا التحف وانماط الديكور والشعارات والرموز في تلك الفضاءات [Rai&Johnson,2014, 213] .

كما ان للمباني الحكومية دور كبير باعتبارها رسائل من السلطة وباعتبارها رموز قد تعبر عن القوة والسلطة كما في المباني الكلاسيكية او على غرار البرلمانات الحديثة والتي تبعث رسائل اكثر عدالة على مستوى الكتلة او الاندماج الحضري مع المجاورات [Parkinson,2012, 96] . كما في مبنى البرلمان الالمانى والذي عبر عن الديمقراطية بتجنبه للتدرج الهرمي والارتفاع المتوسط والواجهة الزجاجية والرموز التاريخية والانفتاح وسهولة الوصول اليها واعتبر توجهه رسمي في تصميم الدوائر الحكومية الالمانية ، [Wise,2002,16] .

ان للمباني العامة اهمية ورمزية عالية والتي يجب ان تحتل مواقع مهمة وعلى الساحات والطرق الرئيسية والتي يجب ان تكون ذات وضوحية عالية . والتي يجب ان لا تكون عبارة عن تعبير عن نزوة مهندس معماري او مالك او ضرورة تقنية او مادية ، حيث انها يجب ان تتميز من ناحية الحجم والمواد والنوع والنمط [Karier,2009, 161] . حيث يجب ان تحكمها نفس القوانين واللغة فهي اساس التمدن والحضارة ، ودون وجود تلك القوانين هو بمثابة غياب الدستور في الدولة والذي يحافظ على الحياة المتحضرة ، ونحن جميعا بحاجة الى مكان يشعرنا بالانتماء له ، وان العمارة الجميلة هي ليست العمارة المثالية وانما هي التي ترتبط بها روحيا ، وان جمال مدننا يكمن بجمال النتيجة وليس جمال الافكار ، كما ان مشهد المدينة يعكس الدولة ، فاذا كان هشا وفوضويا وبلا هوية دل على هشاشة الدولة وتقشي الفوضى في مؤسساتها [Karier,2009, 439] .

بنيت عشرات البرلمانات والابنية بعد الحرب العالمية الثانية وبعد التحول للديمقراطية ومنها البرلمان في بون والذي عرض من خلاله البناء الشفاف والمتاح للجمهور ، حيث ركز على ابنية البرلمانات لتأثيرها الكبير وصدائها في داخل وخارج البلاد ، بينما مباني اخرى قد يكون تأثيرها اقليميا فقط . ان مبنى البرلمان يرتبط بالهوية السياسية الوطنية وعلى الصعيدين الوطني والدولي في التعبير الرمزي عن الشفافية السياسية ، بالإضافة الى انه رمز للبلد الديمقراطي كمكان توضع فيه الحكومة ويقر فيه الدستور وتناقش ضمنه القوانين ، فوجب ان تكون عمارتها تختلف عن تلك الموجودة ضمن نظام استبدادي [Barnstone,2005, 7] .

ان مبنى البرلمان يرتبط ارتباطا وثيقا بالهوية السياسية الوطنية وعلى الصعيدين الوطني والدولي ، وبهذا يجب التعبير الرمزي عن الشفافية السياسية في ذلك المبنى من خلال تحقيق مبادئ الديمقراطية ، حيث ان البرلمانات لها وجود وصدى داخل وخارج البلاد بينما المباني الاخرى فتأثيرها اقليمي فقط . بالإضافة الى ان البرلمان يمثل رمز البلد الديمقراطي والمكان التي تحدد فيه الحكومة ويوضع فيه الدستور وتناقش داخله القوانين ، فعمارته يجب ان تعبر عن النظام الديمقراطي والهوية العامة للبلاد ويجب ان تتميز وتختلف عن تلك التي تمثل الحكومات الاستبدادية [Barnstone,2005, 7] .

ثانيا: الابنية السكنية :

ان من النقاط المهمة والتي يجب مراعاتها في العمارة الديمقراطية ، ان لكل انسان حق بان يكون له منزل خاص وآمن وملائم للعيش بتكلفة تناسب وضعه المادي ، حيث ان الهدف الاساسي من تصميم المسكن هو تلبية احتياجات ورغبات الناس الذين سوف يعيشون في المبنى ، حيث ينتقل اغلب الناس للعيش في منازل مصممة وفقا لمواصفات شخص اخر ومن ثم يضطرون الى التكيف قدر المستطاع مع الفضاء وظروف اخرى قد تكون خارجة عن قدرتهم

بالتغيير . حيث انه يجب ان يستطيع الناس قدر الامكان بالمشاركة بتصميم منازلهم والقدرة على تغيير تفاصيلها حسب احتياجاتهم المتغيرة . كما يجب ان يكون البناء بشكل يمنع الضرر الذي قد يلحق بالبيئة ، حيث ان الكثير من المناطق الزراعية يوميا تزال وتمتد الطرق السريعة والابنية الخرسانية المضافة لتلك المواقع وبقسوة مما يزيد من تلوث وتشويه تلك البيئة والاضرار بهويتها [Donald,2012, 5] .

حيث اكدت الدراسات ان العمارة الديمقراطية يجب ان تعبر عن المجتمع بكافة طوائفه معبرة عن التنوع والتعدد والاختلاف فيه وضمن وحدة متجانسة ، حيث لا يجب ان يكون هناك نوع واحد مثالي كما انه لا يوجد حزب سياسي واحد لكن جميع الاحزاب تتجانس وتتناسق ضمن وحدة وطنية واحدة ، وهذا ماكدته فرانك لويد رايت بوجود وجود اساليب متعددة من الابنية والتصاميم للمنازل تعبر عن اختلاف الناس ، حيث يجب ان يكون كل مبنى فريد من نوعه ، وبالتالي تكامل وظيفة المبنى مع متطلبات واحتياجات الساكن وتكون منظمة من خلال المكان والبيئة حولها (كيان متناغم) وبالتالي تعبر المباني عن مجتمع ديمقراطي حقيقي [Donald,2012, 6] .



-ب-



-أ-

شكل رقم (4-26) : مجمع Taos Pueblo في سان فرانسيسكو للمصمم دونالد (التخطيط العضوي والسكن متوسط الارتفاع ومواقع للخدمات وأكثر من هذا وحسب استبيان للساكنين ورغباتهم والتي استخدمت كخطوط عامة للتصميم) أ- مخطط الموقع ب- واجهة السكن (المصدر: [Donald,2012, 92])

حيث اقترح دونالد عدد من المقترحات لحل تلك المشاكل ولحد من الزحف العمراني على البيئة وتدميرها كما اكد على الامل والجهد للعمل من اجل مجتمع اكثر عدلا وانسانية وان نحتفل بالتنوع الصحي المتجانس والتي تعبر عن ديمقراطيتنا [Donald,2012, 8] . ولاضفاء الطابع الشخصي على المبنى يتطلب تمكين المستخدم من اجراء التعديلات بنفسه او من خلال جهة مختصة لتلبية احتياجاته وكذلك من خلال التصميم المرن والقابل للتغيير والتوسع وضمن خيارات يحددها مختصين وحرية اختيار تحددها الحاجة والامكانية [Donald,2012, 15] .

كما ان للعمارة والتخطيط اهمية في تعزيز سياسة الدولة تجاه كافة الامور ، فقد تشجع على الاندماج الاجتماعي او على العكس تعمل على الفصل والتهميش لبعض فيئات المجتمع . كامريكا التي تعمل عدة مقاطعات على تشجيع العيش والاندماج معا للبيض والسود ضمن نفس المنطقة او نفس المسكن او حتى في غرفة مشتركة ، على عكس ذلك فان وضعهم بمناطق منفصلة تشجع على النزاع والشعور بالترقة والتهميش ، كما يحدث في بلدات اخرى . كما قد يخلق الفصل احساس بالتميز والفوقية على باقي اعضاء المجتمع وهكذا [Findley,2005, 14] .

4-2-2 مستويات التعبير عن الديمقراطية من حيث الفضاءات ومستوى التصميم :

أولاً: الفضاءات العامة (التخطيط والتصميم الحضري(الموقع)) :

ان للفضاءات العامة دور كبير في تحقيق الديمقراطية ، فالديمقراطية تعتمد بشكل كبير على توفر تلك المساحات العامة [Parkinson,2012, 2] . حيث ان للفضاءات الخارجية اهمية كبرى مقارنة بتلك التي داخل الابنية ، لان المدينة توفر موقعا اكثر فعالية لزيادة مستويات تشكيل الهوية والمشاركة الوطنية ، بالإضافة الى اهمية وجود الرموز للتواصل مع المجتمع في تلك الفضاءات [Parkinson,2012, 194] .

حيث يجب ان تكون تلك الاماكن موحية ومشجعة للاداء الديمقراطي وليست جامعة مانعة ومن خلال نقاط محددة يجب ان تتوفر فيها ، من ضمنها وجود المرافق الترفيهية العامة كالحدايق والمنتزهات والمساحات وقاعات الحفلات الموسيقية بالإضافة الى المكتبات وقاعات التجمع العامة واماكن العبادة ودورات المياه العامة ، بالإضافة الى وجود البيئة العمرانية للمدينة وخاصة تلك التي تحفظ الذكريات والتراث ، كما ان وجود البيئة الطبيعية مهما جدا مخترقة تلك البيئة المبنية احيانا ، وقد كان توفر البنية التحتية والخدمات امر ضروري للغاية كالطاقة والمياه ومناطق وقوف السيارات والشوارع والممرات التي تسهل الوصولية لتلك الاماكن . وهذا يشترط وجود بعض المباني والمساحات اللازمة للنشاط الديمقراطي كالمناقشة والمطالبة وصنع القرار والانتخاب وغيرها مثل الهيئات التشريعية ومناطق الالتقاء في داخل وخارج الابنية [Parkinson,2012, 214] .

وان الفضاء يصبح عاما فقط اذا كان سهل الوصول وللجميع وواضح ومتوازن ومتناسب عل كافة المستويات ويستوعب كافة فصائل المجتمع ومزود بالخدمات العامة وله اثار مشتركة ويمكن اعتباره مسرح لاداء كافة الفعاليات العامة . كما اشار الى ان المكان له اهمية اكبر من الفضاء ، اي ان كبر المساحة تعتبر اقل اهمية من وجود الرموز والتي تبعث الروح الديمقراطية والاحساس بالهوية والانتماء كوجود البرلمان او ابنية السجون وغيرها . مؤكدا على اهمية النمط والنوع مقارنة بالتفاصيل كتخطيط المكان وموقع المتكلم والجمهور حيث ان القاعات الشبيهة بقاعات المحاكم تبعث نفس مشاعر القلق والخوف والصراع [Parkinson,2012, 203] .

ان المجتمعات التي تعاني من الضغط السياسي والتي تعمل على ابعاد المباني المهمة والرمزية عن الشوارع الرئيسية والمساحات العامة لتوفير الخصوصية والامن لتلك المباني ، مما يقلل الشعور بالامان وعدم الثقة المتبادلة في ذلك المجتمع من خلال فصلها عن المجال العام ، حيث ان لتوزيع الكتل واحجامها ومواقعها وما يظهر من واجهاتها اثر على صنع جو من مبدأ المؤامرة في اماكن معينة يصبح لها هويتها وطابعها الخاص [Watson&Bently,2007, 266] . كما ان لعدد المداخل والمخارج من المناطق العامة اثره على تعزيز الثقة والشعور بالسلامة من عدمها ، هذا بالإضافة الى ادخال الطبيعة والاندماج مع البيئة والتي تعزز الشعور الايجابي بعكس المناطق الضيقة والمعزولة والتي تعتبر مناطق تبعث الطاقة السلبية [Watson&Bently,2007, 267] . حيث ان المباني التي تعتبر هامة ورمزية في المجتمع اما تكون ايجابية او سلبية [Watson&Bently,2007, 268] .

ثانياً: الكتل والواجهات (التصميم المعماري(المبنى)) :

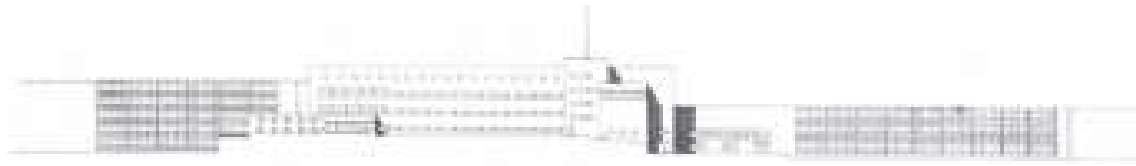
ان حجم المبنى وارتفاعه وموقعه ضمن مشهد المدينة ومواد البناء والمساحة التي يحتلها والرموز في واجهاتها ، كلها تعكس السلطة وماهيتها ، كما ويعطي مفاهيم متعددة قد تكون الامن او الخوف او قد تكون السلامة او السجن [Findley,2005, 8] . حيث انه في المباني العامة فان كيفية انشائها تعكس نوع السلطة ومن عدة جوانب اولها تكوين الساحات وطريقة تنظيمها والبيئة المحيطة والمجاورات بالإضافة الى اهمية الواجهة والرموز التي تستخدم فيها في التعبير والتوصل الى تحقيق الديمقراطية والهوية الوطنية [Rai&Johnson,2014, 213] .

ان للفضاءات الخارجية اهمية كبيرة مقارنة بتلك التي داخل الابنية ، لان المدينة توفر موقعا اكثر فعالية لزيادة مستويات تشكيل الهوية والمشاركة الوطنية ، حيث توجد الرموز للتواصل مع المجتمع في تلك الفضاءات والواجهات المطلة عليها [Parkinson,2012, 194] .

ان الاشكال المعمارية يجب ان ترتبط بوظيفة المبنى ، حيث ان هناك تمييز واضح في العمارة التقليدية بين المباني المؤسساتية العامة والخاصة (تناسب) ، حيث ان الشكل يعبر عن المضمون ، عكس مباني الوقت الحالي حيث انك لايمكنك تميز فيما اذا كان المبنى هو دار للعبادة او مركز ثقافي او مصنع او غيره . حيث انه للرموز اهمية كبيرة وقوة تعبيرية عالية ، فهي ادوات ووسائل حماية للقيم المدنية والشخصية وتشجيع ودعم لها . فالمباني يجب ان تكون اجزاء من كل واحد ، حيث ان الفرد يمكن ان يضيف الهوامش للخطة الشاملة كأعمال فردية لا تؤثر على الطابع العام ، واعتبر هذه الابتكارات هي مجرد نقل للافكار من تخصصات اخرى [Karier,2009, 29] .

كما ان للاماكن العامة والتي تحوي المباني العامة والرمزية دور كبير في عملية تشكيل الهوية ، واهمية الاهتمام بكل تفاصيلها والحصول على انماط نموذجية من قبل اعضاء تلك المجتمعات لها . فتخطيط وتصميم الاحجام والاشكال من الكتل بحد ذاته له طابع موضوعي خاص بمكان معين ويميزه كبصمة خاصة به [Watson&Bently,2007, 266] .

وعلى سبيل المثال انشئ مبنى Bundeshaus على ضفاف نهر الراين بمكان مبنى سكوبيرت المهدم وقد تم تجديده ايضا عام 1979 [Barnstone,2005, 148] . وقد ركز على الافقية في البناء والذي جعله أكثر تواضعا ، مع زيادة العلاقة مع المجاورات والطبيعة ، مع امكانية الوصول للعامة بالاضافة الى الزخارف والاندماج مع الطبيعة من خلال الجدران الزجاجية الشفافة ، بالاضافة الى المفروشات البسيطة ، والتي تساهم مجتمعة على تشجيع الزائر على ان يكون منفتحا وغير متعصبا ومنغلقا على معتقداته ، حيث حاول شوبيرت تحديد صورة وطنية جديدة من الديمقراطية الحديثة المتعددية والمفتوحة لتحقيق رؤيته واعتمد ايولوجية الشفافية كمفهوم توجيهي لتصميمه في تجديد البرلمان ، وقد حاول الحفاظ على الاسلوب الاصلي مع اضافة اشكال بسيطة ومستطيلة وحسب النسبة الذهبية وواجهات نقية بيضاء ويتخللها الزجاج [Barnstone,2005, 127] .



شكل رقم (4-27): الافقية في واجهات البرلمان Hans Schwippert 1949 (البوندستاغ) في ألمانيا (المصدر: Barnstone,2005, 128)

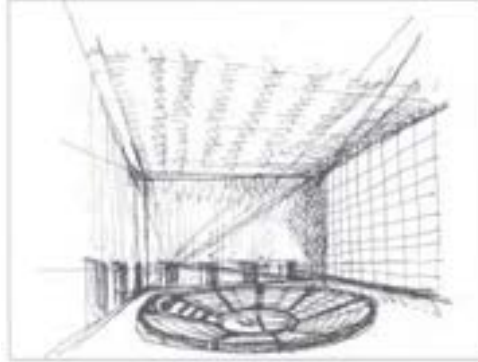
ثالثا: الفضاءات الداخلية (التصميم الداخلي) (المبنى):

ان توفر تلك المساحات التي تشجع على المشاركة كحجم وتخطيط وعناصر ونمط الفضاءات الداخلية يؤثر على الاداء السياسي [Parkinson,2012, 121] . ان تصميم الفضاءات وترتيب القاعات والمقاعد بشكل نصف بيضوي ، بالاضافة الى اضافة القطع الاثرية والاعمال الفنية الخلاقة والتي تساهم في تشكيل الهوية ، والتأكيد على قيم الوضوح والشفافية [Rai&Johnson,2014, 221] .

حاول المهندس المعماري في مبنى الرايخستاغ ان يجمع بين العديد من الرموز في التصميم الداخلي ، بين تلك الدولية والمعروفة عالميا وبين تلك الخاصة بالشعب الالمانى كأكليل الغار والبلوط (رمز النصر) ورموز من اثينا (للعادلة) ، والتي وحدت ضمن نظام تصميمي متجانس ، بالاضافة الى ان المبنى نفسه قد يصبح رمزا وطنيا وثقافيا [Barnstone,2005, 9] .

وقد استخدم في التصميم الداخلي لمبنى Bundehaus في بون ، الزخارف والاندماج مع الطبيعة من خلال الجدران الزجاجية الشفافة ، بالاضافة الى المفروشات البسيطة ، والتي تساهم مجتمعة على تشجيع الزائر على ان يكون منفتحا وغير متعصبا ومنغلقا على معتقداته ، حيث حاول شوبيرت تحديد صورة وطنية جديدة من الديمقراطية الحديثة المتعددية والمفتوحة لتحقيق رؤيته موحدة ومنوعة بنفس الوقت واعتمد ايولوجية الشفافية والوضوحية كمفهوم

توجيهي لتصميمه في تجديد البرلمان ، وقد حاول الحفاظ على الاسلوب الاصلي مع اضافة اشكال بسيطة ومستطيلة وحسب النسبة الذهبية وضمن تناسبات تصميمية وواجهات نقية بيضاء ويتخللها الزجاج [Barnstone,2005, 122] . وفي تصميم شويبيرت للقاعات الداخلية ، عمل على ترتيب الجلسة العامة بشكل غير هرمي ودائري وبشكل متساوي المسافة عن المركز والتي تعزز المناقشة والمشاركة اكثر من اي شكل اخر [Barnstone,2005, 121] .



شكل رقم (4-28): الصالة الرئيسة في البرلمان Hans Schwippert 1949 (اليونديستاغ) في المانيا (المصدر: Barnstone,2005, 121)

ان القاعة مرئية من اكثر من نقطة خارج وداخل المبنى ، مع سهولة الوصول والانفتاح بالاضافة الى تشجيع التفاعل والمشاركة . وبأدخال الجدران الزجاجية في تصميمه حاول دمج وادخال الطبيعة للاجواء الداخلية وتعزيز العلاقة بين الناس والارض ، كما جعل المركز البصري محوري وبأتجاه القاعة الرئيسية للجلسات ذات الجدران الشفافة المتاحة للجميع ليتمج البرلمان مع الشعب ويزيل الصرامة المرسومة للنظام الحاكم سابقا بالاضافة الى الزخارف والاندماج مع الطبيعة من خلال الجدران الزجاجية الشفافة ، بالاضافة الى المفروشات البسيطة ، والتي تساهم مجتمعة على تشجيع الزائر على ان يكون منفتحاً وغير متعصبا ومنغلقاً على معتقداته [Barnstone,2005, 124] .



شكل رقم (4-29): الجدران الشفافة والترتيب الدائري في القاعة الرئيسة لبرلمان Bundeshaus في بون في المانيا (المصدر: الانترنت رقم 37)

كما عمل على استخدام انواع من الاضاءة المعدنية والاكسسوارات اضافة الى الجدران الخارجية والداخلية من الزجاج او المرايا او الفتحات المفرغة والتي تبعث على شفافية وبساطة وتألّق اكثر [Barnstone,2005, 132] .



شكل رقم (4-30): استخدام الاضاءة داخليا في البرلمان Hans Schwippert 1949 (البونديستاغ) في المانيا (المصدر: Barnstone,2005, 132)

يتوسط لوبي البرلمان في بون درج كبير يتماشى ارتفاعه وتصميمه مع طوبوغرافية الموقع بالإضافة الى الربط المكاني والبصري بين الطابقين ، والذي ساعد السجاد على اضاءة لمسة دمجت الفضائين بالمستويات المختلفة ، كانه مشهد يعرض الاحتفال بالديمقراطية ويعرضها بشكل متواضع ، مع وجود مساحة كبيرة في اللوبي تتسع لتواجد عدد كبير من الناس ، حيث توجد القاعة الرئيسية في الاعلى ومع محور بصري من المدخل ويستمر عبر الدرج وبواجهات داخلية شفافة [Barnstone,2005, 154].



-ب-



-أ-

اشكال رقم (4-31): استخدام الدرج في اللوبي تماشيا مع الطوبوغرافية وبمحور بصري يربط المدخل بالقاعة الرئيسية في البرلمان Bundeshaus 1979 (البونديستاغ) في المانيا أ- مخطط الموقع ب- واجهة المبنى على الحديقة (المصدر: Barnstone,2005, 123)

عكست التعددية في اكثر من مكان في التصميم الداخلي للمبنى ، ومنها التغيير في تصاميم الدرابزين ووضع الخرسانة والزجاج الملون بشكل اقرب الى العشوائية من النظام مع وجود ذلك النظام الخفي الذي يوحدنا ويجانس بين مفرداتها المتنوعة ، مع ادخال بعض الديكورات التي تعكس هذا المفهوم كعنصر عش الطائر والذي يتكون من عدد كبير من الاخشاب المتطايرة باكثر من اتجاه والمتعددة باطوالها ، بالإضافة الى الاثاث الذي يعكس استخدام انماط متعددة بدلا من نمطا موحدا واحد كما استخدم المصمم الالوان وبشكل مشرق ومتميز في كل اجزاء المبنى [Barnstone,2005, 160]. وكل تلك العناصر التي عكست التعددية كانت بنفس الوقت تمثل وحدة متجانسة ومتناسكة

شبهها بالمجتمع الالمانى [Barnstone,2005, 166]



شكل رقم (4-32): استخدام الالواح الزجاجية المتطايرة والالوان في البرلمان 1979Bundeshaus (البونديستاغ) في المانيا (المصدر: Barnstone,2005, 163)



شكل رقم (4-33): استخدام ديكور عش الطائر في البرلمان 1979Bundeshaus (البونديستاغ) في المانيا (المصدر: Barnstone,2005, 161)

جدول (4-6): مستويات التعبير عن الديمقراطية في العمارة (اعداد: الباحثة)

ت	مستويات التعبير عن الديمقراطية	من حيث نوع الابنية	من حيث الفضاءات ومستوى التصميم
1	<ul style="list-style-type: none"> - تعتبر واجهة الحكومات والمعبر عن سياستها وهويتها العامة والتي تتحول الى رموز تنتج من خلال لجان عامة ومسابقات رصينة - لكل انسان حق بأن يكون له منزل خاص وامن وملامح للعيش وبكلفة تتناسب وامكانياته المادية - وله الحق للمشاركة في التصميم والتعبير عن حاجاته ورغباته بشكل معين تحدده لجان خاصة مع تطوير مهاراته بالمشاركة وضمن اطار عام محدد 	الابنية السكنية	
2	<ul style="list-style-type: none"> - وجود الساحات والحدائق القريبة من ابنية البرلمان او الابنية الحكومية او العامة او التي ترتبط بحدث بالذاكرة الجمعية - وجود مواصفات خاصة لتلك الساحات والحدائق من توفر الخدمات الترفيهية والعامة والبنية التحتية وسهولة الوصول والمساحة الكافية بالإضافة الي وجود الرموز الوطنية والتي تشجع على ترسيخ الهوية وتحفز على المشاركة الوطنية - حجم المبنى وارتفاعه وموقعه ضمن مشهد المدينة ومواد البناء والمساحة التي يحتلها - اهمية وجود الرموز للتواصل مع المجتمع واكسابه هوية رمزية ، مع التكامل المكاني والبيئي - ارتباط الاشكال المعمارية بوظيفة المبنى - المباني يجب ان تكون جزء من كل شامل مع اعطاء الحرية بأضافة بعض الهوامش التي تعكس التنوع مع الوحدة العامة 	الفضاءات العامة (التخطيط والتصميم الحضري) الموقع	الكتل والواجهات (التصميم المعماري) المبنى
	<ul style="list-style-type: none"> - توفر مساحات في داخل الابنية والتي تشجع على المشاركة كحجم وتخطيط وموقع وعناصر رمزية مضافة لها بالإضافة الى نمط تلك الفضاءات والتي تؤثر على الاداء السياسي - نوع الديكور والاثاث وحتى اسلوب الاضاءة بالإضافة الى الشفافية والوضوح وسهولة الوصول والتعدد المتجانس 	الفضاءات الداخلية (التصميم الداخلي) المبنى	

3-4 التحول الديمقراطي وتحول الابنية :

ان تغيير المؤسسات السياسية الرسمية يؤدي الى تغييرات في السلوك السياسي والممارسة السياسية ، وتعتبر المؤسسات السياسية الحل لمسألة الديمقراطية ودعمها بالاضافة الى تعزيز الديمقراطيات الهشة [Reilly,2006, 75]. حيث اعتبرت الجهود الرامية الى بناء الديمقراطية الشاملة الجديدة والتصالح مع الماضي جزء من التحول السياسي بعد فترات طويلة من الاضطرابات السياسية والانقسام والصراع . حيث تم استخدام المباني القديمة في بعضها ، كما في مقترح نورمان فوستر لمبنى الرايخستاغ في المانيا وتغيير الرموز والقضاء وتحويله لموقع للحرية من خلال وضعه كمنتدى ديمقراطي بالاضافة الى القدرة على دخول المناطق العامة والتي كانت حساسة وممنوعة ، بالاضافة الى تصميم الفضاءات وترتيب القاعات والمقاعد بشكل نصف بيضوي ، بالاضافة الى اضافة القطع الاثرية والاعمال الفنية الخلاقة والتي تساهم في تشكيل الهوية ، والتأكيد على قيم الوضوح والشفافية ، حيث ان الشفافية في المبنى لاتعبر عن الديمقراطية بقدر ماتعبر على التصالح مع التاريخ ومواجهة الماضي [Rai&Johnson,2014,] [221].

وبالتالي استخدام هذا المبنى القديم الذي له علاقة بتاريخ سابق من الصراع والحكم غير الديمقراطي هو محاولة لاعادة تشكيل المحتوى والمعنى الرمزي لهذا المبنى كجزء من خلق ديمقراطية جديدة وشاملة بشأنها ان تدير ظهرها لماضي مضطرب وللاتصال معه وبالتالي ربط الماضي بالحاضر وتواصل القديم بالحديث. كما انه توجد مباني جديدة بنيت واعتبرت رموز للديمقراطية كمبنى الكونغرس الامريكي [Rai&Johnson,2014, 211]. ان للهندسة المعمارية دور متميز في اعادة تشكيل الفضاء استجابة للتغييرات السياسية والثقافية الجديدة . بالاضافة الى طريقة التعامل مع النصب والرموز للانظمة الدكتاتورية ، حيث ان اغلب الدول عملت على ازلتها بينما نجحت برلين في التعامل مع الذكريات لضمان (ان التاريخ لايعيد نفسه) [Parkinson,2012, 191]. وعلى سبيل المثال فان الحقبة التي تلت الحرب في المانيا شهدت جدلا واسعا حول المباني القديمة والتي تحمل في طياتها ملامح الظلم النازي ، حيث ايد قسما من الديمقراطيين ازلتها وعارض اخرون ذلك لاسباب عديدة منها التكلفة والوقت اللازم لذلك مقارنة بتحويلها واعادة استخدامها ، وبذلك يتم الاستفادة من التاريخ واطرافها ماضي تلك المباني وبطريقة تدريجية وبطرق متعددة ، كاعادة استخدام التكنات العسكرية في نورمبرج كمسرح لسباقات السيارات عالية السرعة وحفلات موسيقى الروك [Wise,2002,91].

4-4 عوائق واشكاليات الديمقراطية :

توجد عوائق متعددة للحيز العام الديمقراطي لوجود الابنية الحكومية والساحات العامة في المواقع الرئيسية والمهمة والمركزية من المدن ، كطبيعة الارض خاصة في المدن الجبلية وعدم توفر تلك المساحات بالاضافة الى ارتفاع سعر مثل تلك المناطق وتحويلها لاستثمارات استثمارية ، بالاضافة الى وجود بعض المباني الحكومية في مواقع صعبة الوصول او مشاكل توفير الامن ، كما قد تطغى الجماهير العرضية على الجماهير الهادفة في تلك الفضاءات كالسياح والمتسوقين وغيرهم مما يؤثر على الاداء [Parkinson,2012, 210]. لقد اثرت العديد من التساؤلات والاشكاليات حول العمارة الديمقراطية ومن ضمنها تلك التي تتعلق بجماليات المباني المصممة لتلبية الاحتياجات الفردية والتي قد تعني خليط من الاشكال والالوان والزخارف وربما الصناديق القبيحة ، وقد اكدت العديد من الدراسات على وجوب وجود خليط متنوع يستجيب لتنوع المجتمع ومتطلباته ، اما بالنسبة للقبح ، فانه وبوجود المهندس المعماري الذي يجب ان يلبي تلك الاحتياجات والتنوع فيها بشكل ابداعي ، حيث يخلق التنوع والاختلاف الهادف ضمن النظام الذي تقرضه المحددات والقوانين الوظيفية والبيئية والاقتصادية [Donald,2012, 18]. حيث ان النظام الديمقراطي يعطي الحرية للفكر المعماري للإبداع والتواصل مع المجتمع، على الرغم من أن هذه الحرية تحتاج الى تدخل النظام السياسي بفكرها الديمقراطي لوضع الأطر العامة للعمارة لتنظيم العملية البنائية والإشراف عليها [علي،2010،ص173].

ان افتقار الشوارع في امريكا الى الوحدة والهوية والسبب عدم وجود الوعي اللازم حيث المهندس يصمم بنايته مركزا على الكفاءة والاقتصاد والابتكار كتحفة فنية او كمعبد او كاتدرائية لا علاقة لها بالمجاورات ، واصبح من الضرورة وضع اطار عام ومحددات معينة قبل استدعاء المكاتب للتصميم لينتج مباني وتصاميم بعوامل مشتركة يمكن ان تعطيها هوية وطرز مهمما كان ، وبما ان التوجه اصبح نحو التخصص في كل شئ فيجب على الفريق التصميمي بتخصصاته المختلفة المناقشة بكل التفاصيل للتوصل الى التصميم المثالي وليس العمل بمعزل عن الاخر [Bragdon,1918,11] .

فمن الضروري اعطاء السلطة للمهندس المعماري والمخطط لاعطاء رمزية موحدة للمقاطعة والتي يجب ان تعكس العدالة والمسؤولية الاخلاقية والضمير . وشبه عبقرية المعماري بعبقرية الشاعر التي لاتكمن باختراع كلمات ولغة جديدة وانما من خلال ترتيبات جديدة لعبارات مألوفة [Karier,2009, 22] .

كما ان المبادرات الخاصة كالمنازل الفردية للقرى والمدن والتي عادة تنتج مناطقهم ، تنتج خلطا للاشكال التقليدية والحديثة وينتج عن ذلك نتائج متنافرة وفوضى واعتبرها البعض نتيجة لامفر منها للديمقراطية ، والديمقراطية هنا مثلت عملية الجمع بين الخيارات [Karier,2009, 7] . وهذا مافرضه العديد من النقاد ، حيث بدلا من ذلك يمكن الاستثمار بذكاء في هذه الظاهرة الاجتماعية والسياسية من خلال الانتقاء الذكي والتعليم ، حيث ان الكثير من البلدان الديمقراطية المتقدمة تهيمن العمارة التقليدية على عمارة السكن والترفيه كذلك التي في فرنسا وانكلترا [Karier,2009, 9] .

كما ان البعض يجعل التعددية الديمقراطية مسؤولة عن الفوضى في مدننا ، لكنه يمكن ان يحل النقاش المتحضر بدلا من الاضطراب العام . كما ان تعدد الرؤى الحضرية والمعمارية يمكن توجيهها لانتاج وافر من المدن والقرى مع بنية مختلفة بالاضافة الى التجانس الذي يعم كل منها . والتعددية لاتعني بالضرورة الخلط بين الاساليب ، وبدلا من احترام الاختلافات اصبح هناك تقاوم للخلافات . وهذا مايجب تجنبه بالديمقراطية ، حيث انها تعطي فرصة العيش المشترك والتطور الحر ضمن سياق التسامح ، كقبول وجود الاحزاب المعارضة والذين لايعتبرون انفسهم اعداء للدولة وانما ممثلين فيها يسعون لتحقيق اهداف سياسية لصالح البلد ودون وضع النظام السياسي في خطر . كما ان التسامح لايعني التخلي عن القناعات بل انه يوفر مجموعة متنوعة من الخيارات السياسية وهذا ينطبق على العمارة ، حيث ان شكل مدننا مسألة اختيار وليس مسألة مصير . حيث انها نتيجة لايدلوجية تخطيط خاطئة وليس نتيجة للديمقراطية [Karier,2009, 11] .

ان ضعف التشريعات هو المسؤول عن الفوضى في المدن ، حيث يجب وضعها ومتابعتها ، كتنظيم الواجبات بوضع الخطوط العامة لجعلها تتمتع بالوحدة مع منع الرتابة والملل بوجود التنوع المتجانس ضمن الوحدة ، بالاضافة الى ضبط ارتفاع المباني وغيرها من القوانين [Bragdon,1918,66] .

ومن اشكاليات المدن الجديدة والمصممة كرمز للاستقلال والديمقراطية الذي حدث في برازيليا ، حيث اعترمت الحكومة الكشف عن مدينة مبنية جديدا ولامعة ليس لها علاقة بتاريخ الاحتلال ، حيث كانت رمزا للديمقراطية واتبعت مبدأ المساواة في التخطيط والتصميم بنفس الواجهة ونفس الارتفاع ونفس التسهيلات . لكن سرعان ما ظهرت المشاكل الاجتماعية والاعتراضات مما ادى الى توسع المدينة وظهو المدن التابعة [Vale,2008, ch.4,p.23] . وقد كانت برازيليا من اكبر الاماكن التي شهدت تدفق للعمارة الحديثة والعمران في برازيليا يعتبر فاصل رمزي مع الماضي طرز تقليدية برازيلية وعلى مر الزمن ، حيث ان العمارة الحديثة والعمران في برازيليا يعتبر فاصل رمزي مع الماضي وقفزة الى المستقبل والكل يتفق على هذا لكن الاختلاف ظهر في الاولويات ، حيث ان المعماريين والمخططين ركزوا على العمارة الحديثة في اوربا والتي تعتبر رمزا للرأسمالية واستخدامها يؤدي الى استثمار من نوع جديد للرأسمالية [Vale,2008, ch.4,p.22] .

حيث ان الحداثة ليست مجرد استخدام الطرق الجديدة بقدر مايمكن فعله واستخدامه والذي يساهم في بناء عالم افضل ، كما ان الابتكار هو معالجة المشاكل الحالية بأفضل السبل وليس بالضرورة احدثها ، كما ان اعادة تصميم المشاهد الطبيعية والثقافية في المدينة يساعد على اعادة تصميم انفسنا [Watson&Bently,2007, 271] .

ان للمهندسين المعماريين دور كبير كمبدعين ومساهمين فعالين في توخي سوء عواقب المشهد الحضري في بلدانهم ، من خلال الحلول الابداعية ومحاولة الرجوع الى المكان بالاضافة الى مواكبة التطور ، وبالتالي تكوين هوية جديدة بين القاعدة الشعبية والعالمية وبهذا تكون ذات مغزى ضمن مشروع التحول المكاني [Findley,2005, 31] . بالاضافة الى اهمية اختيار المصممين حيث ان المهندس من خارج البيئة الثقافية قد يكون غير قادر على استيعاب خصائص المكان الثقافية والاجتماعية وغيرها لترجمتها في المشروع ويساهم مساهمة ايجابية في التغيير الاجتماعي [Findley,2005, 34] . حيث ان كل عمل يساهم في تغيير المكان وتاريخه كالحجر الذي يرمى في بركة فهو لايتغير لكن البركة لاتبقى كما كانت [Findley,2005, 200] .

كما سأل العديد من النقاد السؤال المتكرر باستمرار ، وهو هل ان البناء الديمقراطي يختلف عن الدكتاتوري؟ ففي بعض الاحيان استخدمت المواد او الاشكال او نمط البناء لعكس ذلك ، فالزجاج اكثر انفتاحا وديمقراطية من الكونكريت والتماثل يعطي انطباعا اكثر للسلطة القمعية وهكذا ، وقد اعتبر الكاتب هذه التصنيفات سطحية ، حيث ان الهندسة المعمارية يجب ان تكون متجاوبة اكثر مع القيم والمجتمع والمواقف وليس في نوع خاص من المباني كالبرلمانات ، ولكن ايضا في المدارس والمستشفيات والسجون والمتاحف والمكاتب وقاعات المدينة وغيرها . حيث ينبغي لها ان تتجاوب اكثر مع ما هو مهم للعملاء والبناء الديمقراطي وعكس الحرية والانفتاح والتواضع وسهولة الوصول والمسألة عن القرارات والمشاركة للمستخدمين والناس وهو جزء من العملية الديمقراطية وهو اكثر تفصيلا ويستغرق وقت اطول [Barnstone,2005, 233] .

حيث ان الشفافية في العمارة استعارة زائفة لكل من الدولة والعمارة ، حيث انها تستند الى العاطفة اكثر من الوقائع بوجود تلك الرغبة الجماعية بالتغيير والانفتاح والديمقراطية والتخلص من الماضي [Barnstone,2005, 4] . كما ان الشفافية سوف تبقى الاسطورة الشائعة والاكثر شعبية في بعض المجتمعات كألمانيا مادامت تلك الرغبة الجماعية ضمن الذاكرة في ترك الماضي ورفضه مازالت قائمة ، حيث ان رغبة المهندسين والحكومة في البناء بشفافية لعكس السياسة المنشودة ولتناقض المباني التاريخية القديمة ، [Barnstone,2005, 234] . كما ان فكرة الشفافية طرحت سابقا في عهد موسوليني في مبنى كاسا ديل (بيت الفاشية) واعتبر رمز للفاشية الايطالية وهو كبيت من الزجاج للتواصل بين الشعب والسلطة . وبهذا نجد اوجه شبه اسلوبية على الرغم من تباين الانظمة السياسية وبشكل كبير [Wise,2002,16] .

4-5 الهوية في العمارة الديمقراطية :

تلعب الاماكن العامة والتي تحوي المباني العامة والرمزية دورا مهما في عملية تشكيل الهوية ، واهمية الاهتمام بكل تفاصيلها والحصول على انماط نموذجية من قبل اعضاء تلك المجتمعات لها . فتخطيط وتصميم الاحجام والاشكال من الكتل بحد ذاته له طابع موضوعي خاص بمكان معين ويميزه كبصمة خاصة به [Watson&Bently,2007, 266] . كما ان التصالح مع الماضي ضروري وانه من المهم جدا الحفاظ على الذكريات ، فكل شخص يغمض عينيه عن الماضي هو اعمى في الحاضر ، فيجب استخدام الذاكرة في تشكيل المستقبل والذي يعتبر جزء مهم من هوية الشعوب [Barnstone,2005, 209] . وعلى سبيل المثال التجربة في فرنسا ، حيث انه وبعد الثورة الفرنسية والتي شكلت رمزا للحرية والمساواة وعلى الرغم من ذلك لم تشعر بالحاجة لهدم الهياكل القديمة او لابتكار حلول رسمية ومكانية جديدة للدولة ، ف نماذج الكلاسيكية الجديدة تعكس الهوية الثقافية للمدينة بغض النظر عن نوع النظام السياسي ، وبهذا اعتبر التجربة الالمانية للسعي وراء اظهار هوية الدولة الديمقراطية واطهار نمط خاص لمباني الدولة الديمقراطية توجه فريد من نوعه [Barneston,2006,9]. ومن ضمن ما ذكر حول الماضي والذاكرة مقولة لفايستيكر حيث اكد ان الاجيال القادمة عليها استخدام الذاكرة لتشكيل المستقبل وبالرغم من قسوة الماضي فانه جزء من الذاكرة الجمعية والفردية الالمانية ويجسد هويتها [Barneston,2006,209].

كما ان للـ" المشاركة الجماعية في القرار السياسي " اهمية كبيرة في التعبير عن الهوية المعمارية الحسية في مستوى المعاني الجماعية للعمارة وبناء دولة المؤسسات ودولة القانون لتطبيق الفكر السياسي المجتمعي في العمارة ، اي أهمية " الية التطبيق في التعبير عن الفكر السياسي "[علي،2010،ص178].

اما في المجتمعات المتعددة الثقافات كامريكا حيث ظهر صراع الثقافات المتعددة وعلاقتها مع الثقافة الواحدة ، فالثقافة الامريكية قد تعبر عن نماذج الثقافات الأوروبية والثقافات الآسيوية والإفريقية مثلاً، مما دفع الكثيرين للطلب بجعل الثقافة الامريكية ، ثقافة موقعة من عدة ثقافات وهويات بحيث تكون مستوعبة لجميع الثقافات ومحترمة كلاً منها بحسب تواجدها في المجتمع الأمريكي ، حيث أن الهوية الأمريكية تمتاز بكونها حالة خاصة من التمازج بين الهويات، لذا فانها قد عملت الى جعل هويتها عالمية تعبر عن جميع الهويات وتعمل لنشر أفكارها في كل مكان لتصبح الهوية الأمريكية العالمية مقبولة لدى كل ثقافات العالم، ونتيجة لهذا الطرح فإن الثقافة الأمريكية هي مزيج للثقافات الإنسانية الدينية والقومية ، فما من انتماءات محددة تعبر عن المجتمع وأنها انتماءاتهم متعددة، يجمعها الانتماء الى الهوية العالمية لأمريكا [مفرج،2006،ج121،15].

حيث وبما ان ان المجتمع الأمريكي يتكون من ثقافات متعددة ومختلفة فقد توحدتها الهوية الأمريكية مع الاحتفاظ بالمراجع العرقية والدينية لهذه المجتمعات ومع الشعور الكبير للانتماء للهوية الامريكية ، وأن لهذا المجتمع التأثير الكبير على السلطة السياسية من خلال توظيف التأهيل والثقافة السياسية للمجتمع الذي عمل النظام السياسي لتطويره، أن هذا الشعور بالانتماء والعلاقة مع السلطة السياسية جعل من العمارة والهوية المعمارية الأمريكية معبراً عن المجتمع الأمريكي من خلال ترجمة الفكر الإنساني بجميع انتماءاته وتمازجه مع العمارة العالمية والانتماء المكاني لأرض الوطن (أمريكا)، أما المراجع الزمانية فتتمثل في المراجع التي يختارها المجتمع للتعبير عن نفسه او ثقافته الأمريكية المختلطة في تجمعات صغيرة [علي،2010،ص175].

من خلال ماتم طرحه عن العمارة الديمقراطية نستنتج ان الهوية المعمارية جزء اساسي فيها وان العلاقة بين النظام الديمقراطي والهوية هي علاقة طريية تزيد كلما كان الفهم الديمقراطي عميق والتطبيق له في مجال العمارة صحيح وتقل الهوية المعمارية مع الفهم السطحي للنظام الديمقراطي وبالتالي التطبيق السطحي لمفاهيمه ، حيث ان ضعف الهوية وفوضويتها يدل على ضعف الدولة وفوضوية عملها وفهمها الديمقراطي ، فالديمقراطية نظام وليست فوضى ، ويعتمد النظام الديمقراطي وبشكل اساسي على القانون المتمثل بالدستور والذي ينظم كافة الامور فيه ويعتبر مقياسا لكل الجوانب الحياتية ، كما يقوم على الشفافية والوضوحية في كافة المستويات ويعتمد على التعددية المتجانسة والمنظمة ويتمسك بالمساواة القانونية والعدالة ويضمن الحرية ضمن حدود تمنع من الضرر بالمصلحة العامة وضمن نظام مستقر ومتوازن وعلى كافة المستويات . كما يتم التعبير عن الهوية بعدة طرق وحسب النظام السياسي الديمقراطي من مكان الى اخر ومن مجتمع الى اخر وحسب التجربة الديمقراطية بكافة مدخلاتها والتي تؤثر على المخرجات ومنها العمارة ، كما في التجربة الامريكية بوجود مناطق متعددة تمثل هويات متعددة تتوحد داخليا وتتنوع فيما بينها وتطرح مزيجا متنوعا ومتجانسا فيها مع وجود هوية واضحة لابنيتها الحكومية . بهذا فان الهوية المعمارية تكون قوية وواضحة في :

- 1- المجتمعات التي تكون الديمقراطية فيها ناضجة وناجحة من التطور التدريجي للاحداث وليست دخيلة ومناقضة لمرحلة التي سبقتها (كفرنسا التي نضجت فيها التجربة الديمقراطية وتطورت بعد مرورها بثلاثة ثورات سياسية وفكرية واقتصادية لتصبح جزءا من حياة المجتمع وممارساته اليومية ، عكس المجتمعات التي ادخلت اليها الديمقراطية كقالب جاهز والتي كانت قبلها تحت انظمة دكتاتورية او شبه ديمقراطية فشهدت انتقالا نوعية انتجت اضطرابا في الفهم والتطبيق كديمقراطيات الشرق الاوسط) .
- 2- المجتمعات المتصالحة مع ماضيها والتي تحترم ذاتها وتقدره مهما كان، عكس المجتمعات التي مرت بمراحل تاريخية قاسية مما جعلها تنكره وتتكر له بكافة رموزه وخصائصه ، مما ينتج ازمة في الهوية وتوجه لتقمص هويات الاخرين او اللاهوية .

4-6 الية تأثير العمارة الديمقراطية على الهوية المعمارية :

يمثل المقوم الفكري والمتمثل بالفكر السياسي بنظامه الديمقراطي (كمبادئ ومرتكزات) وتأثيره على المقومين الآخرين لهوية العمارة (الزماني والمكاني) المحور الاساسي للبحث وبما يخص الهوية المعمارية ، حيث يمثل المقوم الزماني (التراث والمعاصرة والمستقبلية) ويمثل المقوم المكاني (الخصائص الطبيعية للمكان من بيئة وجغرافية وجيولوجية وامكانيات تكنولوجية وكذلك الخصائص الروحية المكانية بما في ضمنها من تاريخ ودين وقومية وطبيعة اجتماعية) ، حيث تتحقق الهوية المعمارية في ظل النظام الديمقراطي وتطبق مبادئه على العمارة (الديمقراطية)، وكما يلي :

1- اثر مبدأ الشفافية على هوية العمارة :

الشفافية في علم الفيزياء تعني المادة الشفافة الواضحة الزجاجية بحيث يمكن رؤية الطرف الآخر من خلالها. وبهذا يكون لها في الثقافة الإنسانية معاني الانفتاح والصدق والاتصال والمحاسبة ، كما ان معياري الشفافية والوضوح من معايير الحكومة الديمقراطية [دال،2000،ص117].

نستنتج ان الشفافية تعني الصدق في التعبير عن المكان والزمان وتعني الوضوح في العمارة وهويتها وحسب المصادر والادبيات السابقة ، كما يشمل استخدام المواد الشفافة او العاكسة او الفتحات والتخريجات والتي يمكن رؤية جزء من خلال جزء اخر ،بالاضافة الى الصدق من خلال استخدام الرموز التاريخية والمواد المحلية الطبيعية او المطورة وليست الصناعية او المزيفة بالاضافة الى التكامل مع المحيط والاستجابة للمناخ واستخدام التكنولوجيا المتوفرة والتعبير الروحي للمكان من خلال رموزه القومية والوطنية والتاريخية. بهذا نجد ان العمارة الديمقراطية ومن خلال مبدأ الشفافية تعمل على التأكيد على الهوية المعمارية من خلال التعبير الصادق عن المكان والزمان والتكامل معهم .

2- اثر مبدأ التعددية في هوية العمارة :

تمثل التعددية في العمارة وبالتالي الهوية المعمارية التعدد الموحد بشكل من الاشكال اي الوحدة والتنوع او التعدد ، فهي منظمة وليست فوضوية . حيث ان افضل سبل التعبير السليم عن التعددية في مجتمع ما هو الاعتراف بوجودها وفتح سبيل العمل المشروع امامها ، وهذا الاعتراف يقتضي قبول التعددية التقليدية والحديثة والاعتراف بوجود القوى التي تمثلها ، حكم الاغلبية ، وفتح سبل العمل المشروع امامها ، وبشكل منظم وضمن اطر قانونية محددة [الباز،2006،ص206].

نستنتج ان التعددية تعني التعدد والتنوع في العمارة ضمن اطار عام ومحدد من قبل المختصين ، وهذا التعدد يكون على مستوى المكان والزمان في هوية العمارة وحسب المصادر والادبيات السابقة ، وهي تعتمد على استخدام رموز متعددة سواء زمانية او مكانية واستخدامات متنوعة واللوان وطرز متعددة على شرط ان تكون منظمة ومتناسبة وغير فوضوية . بهذا فان العمارة الديمقراطية تشجع على التنوع الصحي ضمن وحدة تضفي التناسق ، وبهذا تعطي اطارا عامة للهوية مع مرونة بالتفاصيل وبشكل منظم ومن قبل المختصين وبهذا فهي تؤكد على الهوية وترفض الفوضى .

3- اثر مبدأ المشاركة على هوية العمارة :

تقاس المشاركة في هوية العمارة بالتعبير عن المشاركة المجتمعية في التصميم واعتماد مبدأ النقاش للتوصل للقرارات التصميمية وعلى مستويين ، اولها مستوى الفريق التصميمي وثانيها مستوى مشاركة المستخدمين ، بالاضافة الى

مشاركة المجتمع عند وضع القوانين والتشريعات البنائية . حيث تجعل الديمقراطية من المشاركة في الحياة السياسية حقاً لكل مواطن، وهي التمثيل العملي للممارسة الديمقراطية في الحكم ، فالمشاركة السياسية تعمل على تعزيز دور المواطن في اطار النظام السياسي ، عن طريق ضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية او التأثير بها بصورة مباشرة او غير مباشرة ، فانها تعكس جوهر العملية الديمقراطية ، واحدى وسائل تدعيم الشرعية للحكم [العبيدي، 2003، ص44] .

نستنتج ان المشاركة تعني اعطاء فرصة للاخر لأبداء رأيه سواء كان ضمن الفريق التصميمي او التشريعي او سواء اكان من المستخدمين و ضمن اطار عام ومحدد من قبل المختصين ، وهذه المشاركة تكون بمشاركة اعضاء الفريق التصميمي واشراك اعضاء الفريق التشريعي للقوانين البنائية فيما بينهم من جهة ومشاركة المستخدمين والمستفيدين من المشروع او من القوانين البنائية المعينة ، وبما يضمن مشاركة فعالة من زيادة الوعي وتطوير قدرات المشاركة وإتاحة المعلومات من خيارات وبدائل . وبهذا تعمل على تقوية الهوية المعمارية من خلال التعبير عن رأي المستخدم وبمشاركة اعضاء الفريق التصميمي مع شرط زيادة الوعي وامكانية الحصول على المعلومات لضمان المشاركة الفعالة وتجنب الفوضى بالاضافة الى تنظيم العملية من خلال الفريق التصميمي.

4- اثر مبدأ المساواة على هوية العمارة :

تقاس المساواة في العمارة وبالتالي الهوية المعمارية من خلال المساواة القانونية اي العدالة ، حيث تطبق في حالة توفر الشروط ، بهذا يكون العدل في توفير الخيارات والبدائل بشكل متساو ، اما الحصول عليها يكون حسب الحاجات والامكانيات . وهنا تتجلى المساواة في تطبيق النص بصورة مستمرة ومتكررة في كل حالة تتوفر فيها شروط تطبيقه دون تمييز ، وهذا لان القواعد القانونية تخاطب الافراد بصفاتهم لا بذواتهم . اذن الحرية والمساواة حتى تكون فعلا دعامة من دعائم قيام ديمقراطية حقيقية لابد من حمايتها بنصوص قانونية كفيلا بضمان تكريسها [بوراس، 1984، ص532].

نستنتج ان المساواة تعني المساواة القانونية بتساوي الخيارات واختيارها بشكل يتناسب وحاجات وامكانيات المستخدم وضمن اطار عام ومحدد من قبل المختصين ، وبهذا فان المساواة تعني التناسب في العمارة سواء كان التناسب مع الوظيفة والحاجة او التناسب مع المكان وموقعه ومناخه وكافة جوانبه او التناسب التصميمي للموقع والمخطط والواجهات وعلى كافة المستويات . وبهذا فان العمارة الديمقراطية تساهم في اضاء هوية عامة من خلال التناسب وعلى كافة المستويات كتناسب المساحات والاستخدامات والوظيفة والارتفاعات ضمن المكان والزمان .

5- اثر مبدأ الاستقرار على هوية العمارة :

يقاس الاستقرار في العمارة على مدى التوازن بين الامور المتعددة والمختلفة . حيث ان الاستقرار يعني الثبات والتوازن ، ويعبر الاستقرار في المجال السياسي عن استقرار النظام ، ويعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية تشير الى عملية التغيير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي من خلال قدرته على ادارة الصراعات والازمات داخل المجتمع دون استخدام العنف والتطرف الى طرف دون الاخر [الرشواني، 2003، ص34].

نستنتج ان الاستقرار يمثل التوازن بين الازداد وضمن اطار عام ومحدد من قبل المختصين ، سواء على مستوى الرموز او المواد او الالوان او الطرز وغيرها . وبالتالي تعمل العمارة الديمقراطية على خلق بيئة متوازنة وبهوية عامة .

6- اثر مبدأ الحرية على هوية العمارة :

يشترط ان تكون الحرية في العمارة الديمقراطية منظمة ومحددة الخيارات وضمن اطار عام يضعه المختصين . ان التعددية في البدائل هي من الشروط التي تؤدي توفرها الى تحرك الحرية (حرية الاختيار) ، كما ان حرية الفرد لا

تكون بمعزل عن المجتمع ، اذ تتداخل حرية الفعل والتصرف ، وفق ماتسمح به القوانين ، اي بمعنى ان يتنازل الفرد عن جزء من حريته للمجتمع ليستطيع هذا المجتمع حماية الجزء الباقي من الحرية ، بما يبعد سيطرة القوي على الضعيف وابعاد الاستغلال والقهر [العبيدي، 2003، ص42] .

نستنتج ان الحرية (حرية الفرد في العمارة) تمثل الاختيار ضمن الخيارات وبشكل منظم وضمن اطار عام ومحدد من قبل المختصين (حرية المجتمع) ، كحرية اختيار الطرز سواء على مستوى الابنية او المناطق وضمن حدود يضعها المختصين وليست فوضوية ، وحرية اختيار الرموز او المواد او الالوان وضمن نظام متناسق. وبالتالي تعمل على خلق هوية مرنة ضمن اطار عام محدد من قبل مختصين وهذا يصب في المصلحة العامة (هوية عامة) .

7- اثر مبدأ القانون على هوية العمارة :

يعتبر القانون اساس النظام الديمقراطي ومن دونه لا يمكن اعتباره ديمقراطيا ، فوجود القوانين والتشريعات هو من يضمن الحقوق والواجبات والتي يجب ان تكون واضحة منذ بداية وضعها الى مرحلة التطبيق والمسألة. حيث ان المحور الاساسي لنظام الحكم الديمقراطي، هو التأطير الدستوري للممارسة الديمقراطية ، بغية تحديد اسس العمل المشترك ، ويسمح من خلالها السيطرة على الصراعات الجانبية ، وضبط السلطة واخضاعها الى اعتبارات المصلحة العامة ، باعتبار ان الممارسة الديمقراطية هي عقيدة دستورية ، وهذا الدستور يصبح مرجعا تحتكم جميع الاطراف الى شرعيته ، وذلك لما يحمله من ضمانات لأستمرار العملية الديمقراطية ، وهذه الضمانات تتمثل بمحاسبة الحاكمين والتي تتم وفق قواعد و شروط لايمك الحاكمون حرية تغييرها متى شاؤوا ، كما تتطلب وجود منافسة حرة ودورية لغرض كسب السلطة ، وبالتالي فان الدستور هو الذي يضمن منافسة منصفة ومشاركة حقيقية حرة من خلال قواعده الثابتة ، بما لايعطي اي طرف ميزة حاسمة ، كما يوفر الدستور ضمانه دستورية للاليات والطوائف المتعددة [العبيدي، 2003، ص46] .

نستنتج ان القانون يمثل الحجر الاساس في النظام الديمقراطي والعمارة الديمقراطية وكذلك هو الحال في هوية العمارة ، فلا توجد هوية بدون اطار عام وقوانين وتشريعات . ويشمل وضع قوانين وتشريعات البناء على شكل اطار عام واساسيات عامة ، كما تضمن تلك القوانين حرية الاختيار ضمن بدائل سواء على مستوى (الطرز او الرموز او المواد المستخدمة او الالوان) ، حيث يضعها مختصون وحسب رؤية مستقبلية واضحة ودون تطرف و تجاوز للمصلحة العامة ، مع مراعاة الحاجات والرغبات المختلفة في ذلك المكان والزمان ولمجتمع معين . بالاضافة الى مشاركة المجتمع بوضع تلك القوانين بعد تطوير امكانياتهم بالمشاركة والوعي بالبدائل المختلفة والامكانيات والحاجات وغيرها من المدخلات التي تؤثر على وضع تلك القوانين . وبهذا فأن محور العمارة الديمقراطية هو القانون وبالتالي فهي تعمل على صناعة هوية معمارية من خلال تلك القوانين والتشريعات بتحديد تلك الاطر العامة ومتابعة تطبيقها .

بهذا نجد انه من خلال مبادئ العمارة الديمقراطية انها تساهم في خلق هوية معمارية ، تمتاز بكونها صادقة وواضحة وتعبر بصدق عن المكان والزمان والمجتمع ، كما انها تحوي بداخلها تنوعا توحد الاطر العامة وتضفي عليه التناسق ، بالاضافة الى انها تعبر بمصادقية عن متطلبات المستخدم المعنوية والمادية وتعمل دور الفريق التصميمي ، كما انها متناسبة على كل المستويات المكانية والزمانية ، بالاضافة الى انها متوازنة بحيث تضفي استقرارا للهوية مع وجود المرونة التي تضفيها الحرية المقيدة بمحددات عامة . بهذا نجد بأن تطبيق مبادئ الديمقراطية بشكل صحيح في العمارة تنتج عمارة ديمقراطية وبالتالي تساهم في صناعة هوية معمارية صادقة تعبر عن المكان والزمان والمجتمع . وعلى عكس ذلك فان تطبيق مبادئ الديمقراطية بشكل سطحي يسهم في انتاج عمارة تعبر عن الديمقراطية وبشكل سطحي وغير صحيح وبالتالي تضعف الهوية المعمارية ، فالعلاقة بينهم علاقة طردية . كما نجد ان الواجهة المعمارية والحضرية هي من تحدد الهوية المعمارية سواء كانت منظمة من ناحية القوانين والتشريعات البنائية ومتابعة تنفيذها ام انها تعيش حالة من الفوضى القانونية او التنفيذية والذي يعكس ضعف الدولة ومؤسساتها والذي يتناقض واسس الدول الديمقراطية والتي يميزها وجود قانون

يحترمه الجميع . كما تحدد تلك الواجهات كون الهوية تتجه نحو الهوية العالمية ام الاقليمية ام الوطنية ، بالإضافة الى انها تحدد مستوى الفهم والاستيعاب للنظام الديمقراطي وبالتالي عمق وصحة تطبيقه في كافة المجالات ومنها العمارة .

4-7 مؤشرات النظام الديمقراطي والعمارة الديمقراطية :

سيتم عرض مؤشرات النظام الديمقراطي اولا ، كما سيتم استعراض المؤشرات الخاصة بالعمارة الديمقراطية تفصيلا وكالتالي :

- مؤشرات النظام الديمقراطي :

- 1- الشفافية
- 2- التعددية
- 3- المشاركة
- 4- المساواة
- 5- الاستقرار
- 6- الحرية
- 7- القانون
- 8- مرحلة التحول الديمقراطي
- 9- نمط التحول الديمقراطي

4-8 مؤشرات العمارة الديمقراطية بشكل عام :

- 1- اتباع المنهج الديمقراطي في التصميم من حيث النظرة المتكاملة للتصميم ، والنقاش بين اعضاء الفريق التصميمي .
- 2- مشاركة المستخدمين ، بعد تطوير قدراتهم وامكانياتهم على المشاركة .
- 3- وجود مساحات تشجع على الاداء الديمقراطي على المستوى الحضري وعلى المستوى التصميمي للبناء ، مع ضرورة توفر مجموعة من الشروط في تلك المساحات سواء خارج ام داخل الابنية ك (مساحة كافية لاداء الفعاليات الديمقراطية والاثاث المطلوب وطريقة التوزيع المناسبة لها وتوفر الخدمات الترفيهية والخدمات والترفيهية والخدمية والبنية التحتية مع وجود الرموز التي تشجع على الانتماء والهوية وبالتالي الاداء الديمقراطي الفعال) .
- 4- وجود هوية وطنية عامة تضم داخلها التنوع الموجود بالمجتمع ضمن وحدة متجانسة والتي تعكس من خلال الواجهات والكتل سواء للابنية الحكومية او العامة والتي تمثل الحكومة وسياساتها او لتلك الابنية المطلة على تلك الفضاءات المشجعة للاداء الديمقراطي.
- 5- التعبير الصادق عن الوظيفة والزمان والمكان والاندماج مع الموقع والتكامل البيئي واحترام المجاورات .
- 6- وجود بعض الخصائص الشكلية في المبنى من بساطة ووضوح وشفافية وتدرج ومقياس انساني وعلى كافة المستويات .

اما بالنسبة لمؤشرات العمارة الديمقراطية ، فهي تتطابق مع مؤشرات النظام الديمقراطي وهي :

- 1- الشفافية
- 2- التعددية
- 3- المشاركة
- 4- المساواة
- 5- الاستقرار
- 6- الحرية
- 7- القانون

وهي بالتفصيل كالتالي :

4-8-1 تأثير مبادئ ومرتكزات الفكر الديمقراطي على العمارة (العمارة الديمقراطية) :

اعتمد النظام الديمقراطي على مجموعة من المبادئ والمرتكزات والتي مثلت مؤشرات لقيامه ، كما تعتمد تلك المؤشرات على التجربة الديمقراطية ، والتي تختلف من نموذج ديمقراطي الى اخر بأختلاف المجتمع وتجربته الديمقراطية والطريقة التي تلقى فيها الفكر الديمقراطي، بالإضافة الى الاختلاف في العديد من العوامل المكانية والزمانية والتي تؤثر على ذلك النموذج الديمقراطي . ان لكل من هذه المؤشرات صداها على العمارة والتي تحاول ان تكون ديمقراطية وبصورة تعكس طبيعة التجربة الديمقراطية ومرحلتها ونضجها ، وبالتالي ينعكس اثره على الهوية المعمارية لاحقا، وكما يلي :

اولا : تأثير مؤشر الشفافية على العمارة الديمقراطية :

تعتبر الشفافية عن القدرة على رؤية شئ من خلال شئ اخر ، بشكل مباشر او غير مباشر ، حيث يمكننا ادراك مساحات او اشياء مختلفة في وقت واحد ، وتخلق احساس وتصورات مختلفة في ان واحد ، وهذا يحدث من خلال المواد الشفافة او من خلال الفتحات في الكتل الصلبة او قد تكون باستخدام المواد العاكسة كالمرايا والتي تعطي احساس بالخفة وعكس مجاورات الكتلة وجعلها تندمج مع محيطها ، [Estremadoyro,2003,5] .

ان مسألة الثقة بالنفس هي مسألة مهمة والتي تؤدي الى عمارة حقيقية وليست مزورة مأخوذة من شخصيات الاخرين بمرير الثقافة ، والنظر الى العمارة ليس باعتبارها سيئة او جيدة بقدر كونها وجها من اوجه المجتمع ، كما لا يمكن بالاستهانة بتأثير المنتج مقارنة بالتكلفة ، حيث ان لاستخدام المواد الحقيقية اهمية في البناء وله ايجابيات في مختلف العصور خاصة مع الامكانيات التقنية المعاصرة لتطويرها وانتاجها، فهي اكثر ديمومة واكثر ثراء في اللون والملمس ، بدلا من التغليف باعتباره تعبيراً كاذباً [Bragdon,1918,146] .

نستنتج ان الشفافية تعني الوضوحية في العمارة وهي عملية تبدأ من المراحل الاولى للتصميم من خلال التواصل والتجاوب مع حاجات المستخدمين النفعية (المادية) والحسية (الهوية والانتماء) ، من خلال الوضوح في عرض الحلول والبدائل ومناقشتها وصولاً لما يحقق تلك الحاجات ، وتنفيذها بأسلوب ملائم وبشكل يتجاوب مع رغباتهم وحاجاتهم وضمن الامكانيات والحلول المتوفرة . كما انه يشمل الانفتاح والوضوح في التصميم اضافة للشفافية المستخدمة في تصميم الكتل والمواد المستخدمة ان كانت من رغبات المستخدمين ، كما انها يجب ان تكون صادقة وتبر بشفافية عن المواد المحلية المتوفرة والطرز السائد فتكون صادقة وشفافة ، بالإضافة الى استخدام المواد الحقيقية مع امكانية تطويرها مع التقدم الحاصل بدل تغليفها بالمواد المزيفة والمقلدة فهي تعبر بصدق وتعزز الهوية . هذا بالإضافة الى سهولة الوصول والاتصال وامكانية المشاركة والتشجيع لها من خلال عناصر تصميمية وتخطيطية معينة ، حيث يمثل استخدام الرموز القومية والوطنية والمحلية احد اهم عناصر تلبية الحاجات الحسية والتي تقوي الشعور بالانتماء والهوية وبالتالي تشجع على المشاركة الفعالة .

وبهذا فان الشفافية تعني الوضوحية في العمارة بمحوريه البصري والمادي ، كما سوف يتم اعتماد القياس (1-5) لكل مؤشر مع مفرداته التفصيلية ، وكما يلي وبالنسبة لكل محور من محاور التحليل الكرافيكي :

1- الموقع :

سيتم دراسة هذا المستوى من خلال تأثير المبنى على المكان ومن خلال تأثير مؤشر العمارة الديمقراطية

(الشفافية (الوضوحية)) وكما يلي :

- أ- بصريا : من خلال
 - الشارع : اي الطريق المؤدي للمشروع سواء كان (عام ام فرعي ام مغلق)
 - الطوبوغرافية : سواء كان المشروع يقع على منطقة (مرتفعة ام معتدلة ام منخفضة)
 - الحدائق والساحات سواء كانت (امامية ام خلفية ام جانبية)
- ب- ماديا : من خلال
 - الطرق المؤدية للمشروع سواء كانت (1،2،3،4)
 - مداخل الحدائق والساحات (من خارج المشروع ام من الداخل ام من الاثنتين)

2- المبني : (المخططات)

سيتم دراسة هذا المستوى عبر المخطط ومن خلال تأثير مؤشر العمارة الديمقراطية (الشفافية (الوضوحية)) وكما يلي :

- أ- بصريا : من خلال
- شكل المخطط سواء كان (متناظرا ام غير متناظر)
- موقع الحركة العمودية سواء كانت مظلة على (البهو ، محور رئيس ، محور فرعي)
- موقع الاقسام وموقعها على (البهو ام على محور رئيس ام على محور فرعي)
- معالجات تصميمية تزيد من التواصل البصري (الفتحات ، مواد شفافة ، مواد عاكسة او مواد شفافة عاكسة)
- ب- ماديا : من خلال
- المسافة للاقسام (متساوية ، متباينة)
- محاور الحركة سواء كانت (واحد او متفرع او متشعب)

ثانيا : تأثير مؤشر التعددية على العمارة الديمقراطية :

ان تعدد الرؤى الحضريّة والمعماريّة يمكن توجيهها لانتاج وافر من المدن والقرى مع بنية مختلفة بالإضافة الى التجانس الذي يعم كل منها . والتعددية لاتعني بالضرورة الخلط بين الاساليب ، وبدلا من احترام الاختلافات اصبح هناك تفاهم للخلافات . وهذا مايجب تجنبه بالديمقراطية ، حيث انها تعطي فرصة العيش المشترك والتطور الحر ضمن سياق التسامح ، كقبول وجود الاحزاب المعارضة والذين لايعتبرون انفسهم اعداء للدولة وانما ممثلين فيها يسعون لتحقيق اهداف سياسية لصالح البلد ودون وضع النظام السياسي في خطر . كما ان التسامح لايعني التخلي عن الفئات بل انه يوفر مجموعة متنوعة من الخيارات السياسية وهذا ينطبق على العمارة ، حيث ان شكل مدننا مسألة اختيار وليس مسألة مصير . حيث انها نتيجة لايدلوجية تخطيط خاطئة وليس نتيجة للديمقراطية [Karier,2009, 11]. كما ان للمهندسين المعماريين دور كبير كمبدعين ومساهمين فعالين في توشي سوء عواقب المشهد الحضري في بلدانهم ، من خلال الحلول الابداعية ومحاولة الرجوع الى المكان بالإضافة الى مواكبة التطور ، وبالتالي تكوين هوية جديدة بين القاعدة الشعبية والعالمية وبهذا تكون ذات مغزى ضمن مشروع التحول المكاني [Findley,2005, 31]. فمن الضروري اعطاء السلطة للمهندس المعماري والمخطط لاعطاء رمزية موحدة للمقاطعة والتي يجب ان تعكس العدالة والمسؤولية الاخلاقية والضمير . وعبقريّة المعماري والتي تشبه عبقرية الشاعر التي لاتكمن باختراع كلمات ولغة جديدة وانما من خلال ترتيبات جديدة لعبارات مألوفة [Karier,2009, 22] .

كما ان التعددية والتنوع عادة مايربط بالوحدة ، فالوحدة لاتعني التتابع او التكرار فقط ، حيث وفي دراسة للشكل الهندسي، في المجالات الحياتية، تقوم على مفهوم الوحدة من خلال التضاعف والاستمرار والتنوع والتعدد وتقام عبر وسيلة التشفير الوراثي (Genetic Coding) والمادة الجينية (DNA) لخلق النوع وان ما يحدد قوة انقسام الـ (DNA) ليس جزيئات الكربون والأكسجين والنترجين وحسب بل شكل الضفيرة (Helix form) والتناسبات الهندسية (Geometric Proportions) وعلاقتها (Relationships) أي الخطوط الرئيسية (الخطوط المنظمة)، (Koch,2003 p.1).

اذن فالتعددية لاتعني الفوضى والتخبط ، وانما تمثل الوحدة مع التعدد والتنوع اي التعدد المتجانس ، وهي عملية منظمة لمجموعة من البدائل التي تقوم على اساس تصميمي متخصص (لها مبادئ ونظام) وليس على اساس رغبات فردية غير متخصصة . سواء كانت خيارات متعددة تعبر عن المنطقة بتنوع طوائفها ورغباتهم والتي تنظم من خلال المهندسين المعماريين والمخططين وتطرح من خلال خطة عامة للمنطقة بمقاطعاتها واحياءها ، للوصول الى التنوع الذي يعبر عن الاختلاف بين افراد المجتمع وطوائفهم ضمن وحدة عامة تجمعهم باهداف

واسلوب يوضع من قبل المختصين ، او من خلال عناصر ومواد ورموز واشكال متعددة ضمن علاقات ونسق موحد للخروج بتشكيل متجانس يعكس هذا التنوع وجمالياته وليس بشكل فوضوي ، حيث انه ومن الضروري ان توكل الاعمال الى المختصين وباشرافهم تتم، وبالتالي ومن خلال الممارسة المستندة الى تلك الخطة وبمساعدة المهندسين والفنيين والمتابعين لها ، فانه يساعد على زيادة قدرة المستخدمين في التعبير عن احتياجاتهم المادية والحسية وبشكل احترافي اكثر .

وبهذا فان التعددية تعني الوحدة والتنوع في العمارة وبالنسبة لكل محور من المحاور ، كما سوف يتم اعتماد القياس (1-5) لكل من المفردات التفصيلية ، وكالاتي :

1- الموقع :

سيتم دراسة هذا المستوى من خلال تأثير المبنى على المكان (الموقع) ومن خلال تأثير مؤشر العمارة الديمقراطية (التعددية (الوحدة والتنوع)) وكما يلي :

أ- الوحدة : سواء كانت (بالهيمنة ، شكلية ، بال تكرار ، بالتوازن)
ب- التنوع : سواء كان (بالطرز ، بالمواد ، بالالوان ، بالرموز ، بالخدمات (بنية تحتية ، مرافق ترفيهية ، بيئة طبيعية))

2- المبنى : (المخططات)

سيتم دراسة هذا المستوى عبر المخطط ومن خلال تأثير مؤشر العمارة الديمقراطية (التعددية (الوحد والتنوع)) وكما يلي :

أ- الوحدة : سواء كانت (بالهيمنة ، شكلية ، بال تكرار ، بالتوازن)
ب- التنوع : سواء كان (بالطرز ، بالمواد ، بالالوان ، بالرموز ، بالخدمات (بنية تحتية ، مرافق ترفيهية ، بيئة طبيعية))

ثالثا : تأثير مؤشر المشاركة على العمارة الديمقراطية :

تعتمد المشاركة في حقل العمارة الديمقراطية على المساهمة في البحث عن حلول تقنية بديلة من خلال التكامل في التصميم وبمساعدة المستخدمين وبمتابعة من المختصين. وتسعى هذه الحلول الى خلق المباني وانماط الحياة التي هي في توازن مستدام مع البيئة والمجاورات وبشكل يعبر تعبيراً صادقاً عن ذلك المكان والمجتمع . بالاضافة الى الحفاظ واعادة استخدام المباني القديمة . كما شملت وبشكل واسع المساكن في المناطق الريفية والمناطق العشوائية في المدن [Jascot,1995,18] . كما يجب ان يستمد الالهام الابداعي من الناس بدل النظريات وحسب ، حيث تكون هناك استجابة حقيقية ومن اجل عمارة انسانية [Donald,2012, 6] .

ان المشاركة في العمارة عملية واسعة وشاملة لكل مراحل التصميم والتنفيذ وبكل تفاصيلها من خلال التكامل بين المستخدم والمصمم من جهة وبين فريق العمل التصميمي من جهة اخرى . وهي محاولة لفتح الباب امام المجتمع للمشاركة والابتكار والتعبير عن الذات بعد تطوير امكانياتهم بالمشاركة وبعده طرق وهذا مايسمى بالمشاركة الفعالة . وبهذا فانه يساعد الفريق التصميمي على فهم احتياجات المستخدمين ورغباتهم وانتماهم والتعبير عنها بشكل احترافي . كما يعمل على بناء مجتمع واعي ومثقف معماريا من خلال تطوير امكانياته بالمناقشة وتعريفه بالحلول والامكانيات .

ويتم التحقق من مبدأ المشاركة في المشاريع من خلال منهجية التصميم المتبعة، ومن خلال:

- نوع الشركة المصممة (محلية ، اجنبية)

- منهجية التصميم (مشاركة الفريق التصميمي) من حيث كونها (مغلقة او مفتوحة) حيث (تكون مغلقة في حالة اقتصار الفكرة التصميمية وتطويرها على مصمم واحد ، وتكون مفتوحة في حالة مشاركة اكثر من مصمم في العملية التصميمية وتطويرها)

- منهجية التصميم (مشاركة المستخدمين) ونوع المشاركة (فعالة او غير فعالة) ، كما سوف يتم اعتماد القياس (1-5) من خلال مقابلة الفريق التصميمي.

رابعا : تأثير مؤشر المساواة على العمارة الديمقراطية :

المساواة أساس من اسس الديمقراطية وتعني المساواة القانونية ، وهي عدم التفرقة او التمييز بين الافراد في تمتعهم بالحقوق والحريات التي يكفلها الدستور والقانون ، وان خرق المساواة لايحوز ، الا لسبب متعلق بالمصلحة العامة وبمقتضى نص قانوني [عبد الوهاب،2007،ص185].

والمساواة في العمارة الديمقراطية لاتعني المساواة في التخطيط والتصميم بنفس الواجهة ونفس الارتفاع ونفس التسهيلات . والتي ستكون عواقبها ظهور للعديد من المشاكل الاجتماعية والاعتراضات وتؤدي الى توسع المدينة وظهور المدن التابعة [Vale,2008, ch.4,p.23].

ان العمارة يجب ان تعبر عن المجتمع بكافة طوائفه معبرة عن التنوع والاختلاف فيه ، حيث لا يجب ان يكون هناك نوع واحد مثالي كما انه لا يوجد حزب سياسي واحد ، وهذا ينتج وجود اساليب متعددة من الابنية والتصاميم للمنازل تعبر عن اختلاف الناس ، حيث يجب ان يكون كل مبنى فريد من نوعه وبالتالي تعبر المباني عن مجتمع ديمقراطي حقيقي ، كما يجب ان يكون تعبيراً احترافياً ومن قبل لجان مختصة لوضع الحلول والبدائل [Donald,2012, p.6].

ان المساواة في العمارة وكما هي في السياسة تمثل المساواة امام القوانين والتشريعات ، حيث ان القاعدة القانونية تتضمن شروطاً عامة ، وعليه فان تطبيق القاعدة القانونية لا يكون الا في الحالات التي تتطابق مع الشروط المحددة في القاعدة القانونية ، وهنا تتجلى المساواة في تطبيق النص بصورة مستمرة ومتكررة في كل حالة تتوفر فيها شروط تطبيقه دون تمييز [بوراس،1984،ص532].

كما ان للمساواة مرادفات في القواميس المختلفة (تساو ، تعادل ، تسوية ، معادلة ، عدل) ، كما لها اضداد وهي (تميز ، تعارض ، شط ، مبالغة ، مغالاة ، مفاضلة ، مفارقة ، تخالف ، تعارض ، تفاوت ، تمايز) ، [انترنيت، 38]. حيث فشلت محاولات اتباع مبدأ المساواة في التصميم لعدم تساوي الجميع في المتطلبات والامكانيات وغيرها ، لكن المساواة يمكن تحقيقها بتوفر الخيارات بشكل متساو وكل حسب امكانياته واحتياجاته ، فهي اذن المساواة القانونية والعدالة في النظام الديمقراطي السياسي والذي ينعكس على العمارة [Vale,2008, ch.4,p.20].

يمكن تعريف القاعدة القانونية بانها عبارة عن قاعدة ملزمة تُقرها السلطة العامة، وتهدف إلى ضرورة تنظيم السلوك الفردي والجماعي في مجتمع ما بطريقة تحافظ على النظام، وتمتاز باقترانها اقتراناً وثيقاً بجزءٍ مادي يُنفذ بحق من يخالفها. أن القاعدة القانونية تتعامل مع كافة الأفراد، ولا ترتبط مع أشخاص بعينهم، أو ذواتهم، بل تشمل كل فرد يمتاز بالحقوق والواجبات القانونية .

نستنتج ان المساواة تعني ان الناس متساوون امام القانون بتطبيق (القاعدة القانونية) ، حيث يتم وضع القوانين والتشريعات من قبل لجان مختصة وبعد الاطلاع على الوضع العام والامكانيات المتاحة وما موجود من خيارات وبدائل وبمشاركة المجتمع بعد تطوير امكانياته بالمشاركة لكي نصل الى (المشاركة الفعالة) ، حيث يتم بعدها المسائلة ومتابعة تلك القوانين والمساواة في تطبيقها ومحاسبة المخالفين بالتساوي ، وبالتالي تنتج عمارة منظمة ومعبرة عن المجتمع ونضجه الفكري وبهوية خاصة تعبر عن كل مايتعلق بذلك المكان من توجه فكري ورموز وبينة وامكانيات متوفرة . كما يفضل الابتعاد عن المساواة بين الناس وابنيتهم لاختلاف حاجاتهم وامكانياتهم ، فيجب ان تتناسب وحاجة كل فرد وعائلة كما انها تتناسب وامكانياتهم، حيث يتم الاستعاضة بتوفير الخيارات والبدائل بشكل متساوي وحرية الاختيار ضمن تلك الحدود الموضوعه (اي لاتترك الخيارات بدون حدود لتجنب الفوضى) والتي توضع من قبل المختصين وحسب الحاجة والامكانية .

بهذا فان المساواة تعني العدالة وهي كنسبة وتناسب في العمارة ، حيث تكون محددة بضوابط معينة وحسب الحاجات والامكانيات والمعايير المعمارية المكتوبة او المتعارف عليها ، كما سوف يتم اعتماد القياس (1-5) لكل مؤشر من تلك المؤشرات ، وبالنسبة لكل محور من المحاور التالية :

1- الموقع :

سيتم دراسة هذا المستوى من خلال تأثير المبنى على المكان (الموقع) ومن خلال تأثير مؤشر العمارة الديمقراطية (المساواة (التناسب)) وكما يلي :

- أ- عدد الطوابق بالنسبة للموقع وهل هي (متساوية او منظمة او فوضوية)
- ب- الاستخدام سواء كان (متساوي او منظم او فوضوي)
- ت- الطراز سواء كان (متساوي او منظم او فوضوي)
- ث- الالوان سواء كان (متساوي او منظم او فوضوي)
- ج- الرموز سواء كان (متساوي او منظم او فوضوي)
- ح- نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى (النسبة المئوية)

2- المبنى : (المخططات)

سيتم دراسة هذا المستوى عبر المخطط ومن خلال تأثير مؤشر العمارة الديمقراطية (المساواة (التناسب)) وكما يلي :

- أ- تناسب مساحة البهو الى مساحة المبنى (النسبة المئوية)
- ب- تناسب مساحة الاقسام فيما بينها
- ت- تناسب اشكال المخطط فيما بينها
- ث- تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها

خامسا : تأثير مؤشر الاستقرار على العمارة الديمقراطية :

ان الاستقرار السياسي يعني استمرار النخبة الحاكمة او النظام السياسي في السلطة لفترة طويلة دونما تحولات او انقلابات [عدوي، 2009، ص5]. ويعتمد استقرار الانظمة الديمقراطية اولا وقبل كل شئ على قدرة النخب السياسية الرئيسية على التكاتف في التعامل مع المشكلات التي تواجه مجتمعاتهم والتعفف عن استقلال هذه المشكلات لتحقيق مزايا مادية او سياسية خاصة ، بالاضافة الى قدرة الجماهير على التمييز بين النظام والحكومة او الحكام ، وتكيفها مع مبادئ الديمقراطية بجعلها ممارسة يومية . ان للتنمية الاقتصادية الاثر الكبير لقيام واستقرار النظم الديمقراطية ، بالاضافة الى طبيعة المؤسسات وعملها . كما ان لصياغة الدستور والقوانين وتطبيقها تأثيره الواضح بزرع الثقة ودعم الحكومة واستقرارها [هاننتجتون 1993، ص347، 360].

ويمثل الاستقرار السياسي الاستقرار الفكري السياسي للنظام السياسي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من خلال تحقيق الأمان السياسي والابتعاد عن التوترات السياسية والحروب الخارجية والداخلية . وعملت الانظمة السياسية المستقرة الى بناء عمارتها المعبرة عن فكرها وفكر مجتمعاتها من خلال تحقيق التطور الطبيعي والنمو لمؤسسات الدولة والعمارة باعتبارها معبرا عن الجوانب الحضارية للمجتمع والنظام السياسي [آل مكنوم، 2007، ص233]. كما يؤدي انعدام الاستقرار السياسي والحروب الأهلية والدولية إلى تغيرات كبيرة في العمارة والهوية المعمارية من خلال عمل النظم السياسية إلى التعبير عن أهدافها ورغباتها السياسية في الدول المختلفة او الدفاع عن أنفسها من الثورات الشعبية وإدخال ثقافاتهما على الثقافة المحلية ، فادت البعض منها الى التفاعل مع الثقافة القديمة والعمل من اجل تجديدها ، وعمل البعض الآخر من اجل طمر الهوية القديمة [الجادري، 2007، 114].

كما ان للاستقرار مرادفات متعددة في القواميس وهي (الثبات ، التوازن ، السكون ، عدم التغير) [انترنت، 39]. وبهذا فانه معماريا يشير الى التوازن ، حيث ان معظم كتاب الفن يعدون التوازن شرطا ملزما للتكوين الجمالي المستقر والممتع بنفس الوقت ، كم ان هناك نوعان من التوازن وهما التوازن الشكلي والتوازن غير الشكلي ، (نويلر، 1987، ص105) .

فالتوازن الشكلي، هو التوازن على طرفي المحور لعنصر او اكثر في طرف مع عناصر متطابقة او متشابهة جدا في الطرف الاخر، ويكون التوازن الشكلي غالبا متناظر تماما، اما التوازن غير الشكلي، هو توازن على طرفي المحور لعنصر او اكثر في جهة مع عناصر غير متشابهة او متباينة في الجهة الاخرى ويكون هذا التوازن لانتظريا [شيرزاد، 1985، ص76].

نستنتج ان للاستقرار السياسي تأثير كبير على العمارة واستقرارها وبالتالي ازدهارها ونضجها ، وكلما كانت الظروف مستقرة ساعدت العمارة على التطور وعدم التخبط والاستقرار الذي يقود الى نضج التجربة المعمارية وفهمها للمكان والزمان والمجتمع وبالتالي ازدياد فرصة تعبيرها الصادق عنه وعن هويته والذي يعتبر اساس الديمقراطية . كما ان الاستقرار في المبنى يشير الى توازنه سواء كان شكليا او غير شكلي .
بهذا فان الاستقرار يعني التوازن في العمارة ، كما سوف يتم اعتماد القياس (1-5) لكل مؤشر من تلك المؤشرات ، وبالنسبة لكل محور من المحاور التالية :

1- الموقع :

سيتم دراسة هذا المستوى من خلال تأثير المبنى على المكان (الموقع) ومن خلال تأثير مؤشر العمارة الديمقراطية (الاستقرار (التوازن (شكلي او لاشكلي)) ، وكما يلي :

- أ- التوازن على جانبي الشارع
- ب- التوازن بين المجاورات
- ت- التوازن بين الحدائق والساحات مع المبنى
- ث- التوازن بين الحدائق والساحات فيما بينها

2- المبنى : (المخططات)

سيتم دراسة هذا المستوى عبر المخطط ومن خلال تأثير مؤشر العمارة الديمقراطية (المساواة (التناسب)) وكما يلي :

- أ- التوازن في المخطط ككل
- ب- التوازن في محاور الحركة

سادسا : تأثير مؤشر الحرية على العمارة الديمقراطية :

تقترن الديمقراطية كسلطة ، بقدر ضمان هذه السلطة لقيم الحرية ، باعتبارها مبدأ وقيمة عليا ، مهما تعددت اجراءاتها ومجالاتها الوظيفية . والحرية تعني حرية الفرد في تحديد سلوكه وحرية المحكومين في تحديد مصيرهم الجماعي بأنفسهم [العبيدي، 2003، ص42] . ان التعددية في البدائل هي من الشروط التي تؤدي توفرها الى تحرك الحرية (حرية الاختيار) ، كما تنتقص الحرية حين يفرض عليها الالتزام القبلي او العلاقات الاجتماعية او الالتزام الديني او الوضع الاقتصادي [Popper، 2009، ص14].

ان الحرية تتحول الى مشكلة ، في حالة الحرية المطلقة لكل فرد ، فهي مستحيلة ، فان كنت حرا في فعل كل ماتريده ، فأن هذا يعني انك حر في سلب حريات الآخرين . ولحل هذه المسألة يتم تقييد الحرية الفردية من قبل الدولة الى الدرجة التي يتطلبها الاجتماع الانساني وان هذا التقييد الضروري يجب ان يشمل كل المواطنين وبصورة متساوية ما امكن ذلك ومن خلال القانون [Popper,2009,ص44].

وان الحرية في العمارة الديمقراطية تعني حرية الاختيار ضمن الخيارات والبدائل المطروحة من معايير موضوعية من قبل المختصين ، فهي حالة مغايرة لما حصل في امريكا ، حيث الحرية في التعبير عن المراجع التاريخية والمكانية والتفاعل معها لتأكيد الهوية الفردية والجماعية ، حيث اكدت الليبرالية على الحرية الفردية في الاختيار كأساس للتعبير على اساس اقتصادي ، وان العمارة هي كسلعة خاضعة لسوق العرض والطلب في العالم ، ولذا فإنها أكدت على أحادية الهوية المعمارية لخلق عامل الجذب والانبهار في كل مكان في العالم والتعبير عن الهوية الذاتية في مستوى "الانا الفردية" واعتبار العمارة رمزا معبرا عن النفر والتميز[علي،2010،ص178]. حيث ان امريكا اصبحت ارض كاملة لمجموعة من الاماكن والأشياء التي لاتستحق الاهتمام وبلاستقبل وانعكاس لسيطرة الرأسمالية وتحكم المادية [Karier,2009, 441-443] .

فمن حق عامة الشعب التدخل في القرارات المعمارية وتنفيذ تصوراتهم غير الاعتيادية ، فقد عمل الفكر الديمقراطي للتفاعل والتفاعل مع المجتمع باعتباره حلقة الوصل بين العمارة والنظام السياسي وقد انعكس هذا الفكر على آلية التطبيق من خلال المشاركة الجماعية للمجتمع [Bragdon,2004,28]. حيث يعطي الحرية للفكر المعماري للإبداع والتواصل مع المجتمع، على الرغم من أن هذه الحرية تحتاج الى تدخل النظام السياسي بفكرها الديمقراطي لوضع الأطر العامة للعمارة لتنظيم العملية البنائية والإشراف عليها [Krieger,1999,16].

فالحرية في العمارة الديمقراطية تحتاج الى تنظيم وتحديد وعلى اساس المصلحة العامة وضمن اطار الهوية الوطنية الخاصة بذلك المجتمع وضمن التوافق المكاني والزمني له ، وبهذا تتحدد من خلال القانون (الدستور والقوانين والتشريعات) لمعرفة الحقوق والواجبات ، والذي يحدد من قبل لجان مختصة بعد دراسة مستفيضة لوضع البدائل التي يمكن للفرد ان يختار منها ، فالحرية الفردية تقف عند المساس بالمصلحة العامة . والتي تنظمها القوانين والتشريعات والحرص على متابعتها . فالحرية لاتعني الفوضى وانما هي التنوع المتجانس والذي يتوحد بطريقة او اخرى .

بهذا فان الحرية في النظام الديمقراطي تعني (الحرية القانونية) وبهذا فانها في العمارة تعني حرية الاختيار ضمن المعايير والمحددات التي توضع من قبل المختصين واصحاب القرار ، كما سوف يتم اعتماد القياس (1-5) لكل مؤشر من تلك المؤشرات ، وبالنسبة لكل محور من المحاور التالية :

1- الموقع :

سيتم دراسة هذا المستوى من خلال تأثير المبنى على المكان (الموقع) ومن خلال تأثير مؤشر العمارة الديمقراطية (الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير)) من خلال مدى تطبيق تلك المعايير وحسب المقياس (1-5) وكما يلي :

- أ- معايير لمساحات المباني (مقارنة بما موجود في محددات البلدية للمحافظة المعينة)
- ب- معايير للمناطق المفتوحة (مقارنة بالمعايير العالمية)
- ت- معايير لعدد الطوابق (مقارنة بما موجود في محددات البلدية للمحافظة المعينة)
- ث- معايير للمواد المستخدمة (مقارنة بما موجود من مواد محلية)
- ج- معايير للالوان المستخدمة (مقارنة بالوان المواد المحلية والالوان السائدة في المنطقة)
- ح- معايير للطرز المستخدمة (مقارنة بالطرز المحلية في المنطقة)

2- المبنى : (المخططات)

سيتم دراسة هذا المستوى عبر المخطط ومن خلال تأثير مؤشر العمارة الديمقراطية (الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير)) من خلال مدى تطبيق تلك المعايير وحسب المقياس (1-5) وكما يلي :

- أ- معايير لمساحة المباني (مقارنة بما موجود في محددات البلدية للمحافظة المعنية)
 ب- معايير للمناطق المفتوحة (مقارنة بالمعايير الهندسية العالمية)
 ت- معايير لعدد الطوابق (مقارنة بما موجود في محددات البلدية للمحافظة المعنية)
 ث- معايير لتصميم المخطط (انماط) (مقارنة بالمعايير الهندسية العالمية)
 ج- معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ والمدخل) (مقارنة بما موجود في محددات البلدية للمحافظة المعنية)

سابعا : تأثير مؤشر القانون على العمارة الديمقراطية :

القانون، في السياسة وعلم التشريع، هو مجموعة قواعد التصرف التي تجيز وتحدد حدود العلاقات والحقوق بين الناس والمنظمات، والعلاقة التبادلية بين الفرد والدولة ؛ بالإضافة إلى العقوبات لأولئك الذين لا يلتزمون بالقواعد المؤسسة للقانون، ان المحور الاساسي لنظام الحكم الديمقراطي، هو التأطير الدستوري للممارسة الديمقراطية ، بغية تحديد اسس العمل المشترك ، ويسمح من خلالها السيطرة على الصراعات الجانبية ، وضبط السلطة واخضاعها الى اعتبارات المصلحة العامة ، بأعتبار ان الممارسة الديمقراطية هي عقيدة دستورية ، وهذا الدستور يصبح مرجعا تحتكم جميع الاطراف الى شرعيته ، وذلك لما يحمله من ضمانات لأستمرار العملية الديمقراطية ، وهذه الضمانات تتمثل بمحاسبة الحاكمين والتي تتم وفق قواعد و شروط لايمكح الحاكمون حرية تغييرها متى شاؤوا ، كما تتطلب وجود منافسة حرة ودورية لغرض كسب السلطة ، وبالتالي فان الدستور هو الذي يضمن منافسة منصفة ومشاركة حقيقية حرة من خلال قواعده الثابتة ، بما لايعطي اي طرف ميزة حاسمة ، كما يوفر الدستور ضمانه دستورية للاقلييات والطوائف المتعددة [العبيدي،2003،ص46] .

ان افتقار الشوارع الى الوحدة والهوية في بعض المدن والسبب عدم وجود الوعي اللازم حيث المهندس يصمم بنايته مركزا على الكفاءة والاقتصاد والابتكار كتخفة فنية لا علاقة لها بالمجاورات ، واصبح من الضروري وضع اطار عام ومحددات معينة قبل استدعاء المكاتب للتصميم لينتج مباني وتصاميم بعوامل مشتركة يمكن ان تعطيها هوية و طراز مهما كان ، وبما ان التوجه اصبح نحو التخصص في كل شئ فيجب على الفريق التصميمي بتخصصاته المختلفة المناقشة بكل التفاصيل للتوصل الى التصميم المثالي وليس العمل بمعزل عن الاخر [Bragdon,1918,11] . ان ضعف التشريعات هو المسؤول عن الفوضى في المدن ، حيث يجب وضعها ومتابعتها ، كتتظيم الواجهات بوضع الخطوط العامة لجعلها تتمتع بالوحدة مع منع الرتابة والملل بوجود التنوع المتجانس ضمن الوحدة ، بالاضافة الى ضبط ارتفاع المباني وغيرها من القوانين [Bragdon,1918,66] .

نستنتج ان القانون اساس العمل الديمقراطي ، والذي يعبر عنه من خلال القوانين والتشريعات في دستور مدروس ومعلن وواضح وشفاف ، حيث تختلف الدساتير الديمقراطية من بلد لآخر ومن مجتمع واخر ، كما يجب ان يكون واضح ومرن قابل للتكيف مع الظروف المستجدة وضمن محددات معينة . وهكذا في العمارة الديمقراطية يتوجب وجود القوانين والتشريعات الخاصة بالبناء والتخطيط وعلى كافة المستويات والتي تكون واضحة وشفافة وتطبق بالتساوي على الجميع ، والتي توضع من قبل مختصين بعد قراءة مستفيضة لواقع الحياة الفكرية والاجتماعية والتاريخية والمكانية والزمانية وكل مايرتبط بها ، مع مشاركة المجتمع في وضع المقترحات للتوصل الى اقرب الحلول والبدائل وبما يعبر تعبير صادق عن ذلك المجتمع الديمقراطي ، والتوصل الى عمارة بهوية عامة واحدة تحوي ضمنها تنوع يعبر عن ذلك المجتمع وضمن تلك القوانين الموضوعية ، مع الحرص على متابعتها ومحاسبة المخالفين للتوصل الى الاهداف المرجوة وتجنب الفوضى ، وهذا يعكس نضج التجربة الديمقراطية .

ان قياس مؤشر القانون يحتاج الى دراسة مستفيضة لمعرفة القوانين والتشريعات الموجودة اصلا ومقارنتها بالمعايير العالمية لحالات مشابهة ، بالاضافة الى مدى تطبيق تلك القوانين والتشريعات والية تطبيقها ومتابعتها . لهذا سيتم في هذه الدراسة فقط استشفاف الوضع القانوني بشكل عام من خلال باقي المؤشرات وخاصة (مؤشر الحرية) او الاختيار ضمن القوانين والمعايير .

4-8-2 مؤشرات الهوية المعمارية :

وهنا يتم التركيز على المؤشر الفكري السياسي ، وبالنسبة لموضوع البحث فإنه الفكر الديمقراطي ومؤشراته السبعة واثرا على العمارة وهويتها ومن خلال المقومين المكاني والزمني والذي تم توضيحها في الفقرتين 4-5 و 4-6 ، وبالاعتماد على مقومات الهوية في الفصل الثالث ، وحسب استمارة رقم (5-4) المحور الرابع (الواجهات (الهوية المعمارية)) وكما يلي :

1- تأثير مؤشر الشفافية (الوضوحية في العمارة) على الهوية المعمارية (الواجهات)

- أ- بصريا : من خلال حساب النسبة المئوية للتالي
- نسبة الفتحات
 - نسبة المواد الشفافة
 - نسبة المواد العاكسة
 - نسبة المواد الشفافة العاكسة
- ب- ماديا : من خلال المفردات التفصيلية التالية واعتماد المقياس (5-1) :

- المواد سواء كانت محلية (محلية طبيعية او محلية مطورة او محلية صناعية) او غير محلية
- الطراز سواء كان (محلي او عالمي او مختلط)

2- تأثير مؤشر التعددية (الوحدة والتنوع في العمارة) على الهوية المعمارية (الواجهات):

- أ- الوحدة : من خلال اعتماد القياس (5-1) للمفردات التفصيلية التالية
- الوحدة بالهيمنة
 - الوحدة الشكلية
 - الوحدة بالتكرار
 - الوحدة بالتوازن
- ب- التنوع : من خلال اعتماد القياس (5-1) للمفردات التفصيلية التالية

- التنوع بالطرز
- التنوع بالمواد
- التنوع بالالوان
- التنوع بالرموز
- التنوع باللمس
- التنوع بالاتجاه
- التنوع بالاشكال

3- تأثير مؤشر المساواة (التناسب في العمارة) على الهوية المعمارية (الواجهات) ، ومن خلال اعتماد القياس (5-1) للمفردات التفصيلية التالية:

- أ- تناسب الشكل مع الوظيفة
- ب- تناسب المواد مع المناخ
- ت- تناسب الرموز مع المكان

4- تأثير مؤشر الاستقرار (التوازن في العمارة) سواءا كان (شكليا او لاشكليا) على الهوية المعمارية (الواجهات) ، ومن خلال اعتماد القياس (5-1) للمفردات التفصيلية التالية:

- أ- التوازن بالاشكال المستخدمة
- ب- التوازن بالمواد المستخدمة
- ت- التوازن بالالوان المستخدمة

5- تأثير مؤشر الحرية (الحرية القانونية) في النظام الديمقراطي، وتقابل (حرية الاختيار ضمن معايير ومحددات يضعها المختصين واصحاب القرار) في العمارة ، وتأثيرها على الهوية المعمارية (الواجهات) من خلال مدى تطبيق تلك المعايير ، ومن خلال اعتماد القياس (5-1) للمفردات التفصيلية التالية:

- أ- معايير للمواد المستخدمة (مقارنة بالمواد المحلية المتوفرة)
 ب- معايير للالوان المستخدمة (مقارنة بالوان المواد المحلية والالوان السائدة)
 ت- معايير للطرز المستخدمة (مقارنة بالطرز المحلية السائدة في المنطقة)
 ث- معايير للرموز المستخدمة (مقارنة برموز المنطقة)
 ج- معايير ارتفاع المبنى والارتداد (مقارنة بقوانين البلدية في المدينة المعنية)

4-8-3 تأثير مؤشري مرحلة التحول الديمقراطي (ماهية المرحلة ونمط التحول) على العمارة الديمقراطية :

ان اي تغيير لتحقيق الديمقراطية لابد له ان يأخذ في اعتباره ضرورة نضج القاعدة المجتمعية لتصبح قابلة للدخول في مجرى التطور الديمقراطي ، اي لايد من استقرار سياسي واجتماعي طويل الامد لنجاح التجربة الديمقراطية . وأنه وبالرغم من الضغط العالمي لخلق بيئة خارجية تقتضي التحول الديمقراطي ، فإنه من غير الممكن توفر الشروط والظروف الضرورية نفسها لعملية التحول الديمقراطي داخل بلد معين او تحديد نمط ديمقراطي ثابت ، وذلك لعدة اسباب منها عدم وجود عامل واحد كاف لتفسير نمو الديمقراطية في كل الدول ، كما ان التحول الديمقراطي ذاته يكون نتيجة لعدة اسباب متداخلة وتتفاوت من دولة لأخرى ومن مرحلة زمنية الى اخرى في الدولة نفسها [البيدي 2003،ص53].

تتخذ عملية التحول من نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي اربعة انماط اساسية ، وتمثل الاجراءات التي يتم اتباعها للوصول الى هذا التحول . وهي اولاً: التحول من أعلى ، ثانياً: التحول عن طريق التفاوض (الاحلال التحولي) ، ثالثاً: التحول من اسفل (التحول الاحلالي) ، رابعاً: نمط التدخل الاجنبي [عبدالله، 2011،ص33-35].
 ان التجربة في العراق واقليم كردستان كجزء منه ، ورغم طغيان العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي ، فإنه لايمكن اتمامه بدون وجود نخب قادرة على قيادة هذا التحول من داخل الشعب ، وتقوم هذه النخب بأيجاد الثوابت وتقويتها والقفز فوق الاختلافات والشكوك التاريخية ، وبناء جسور من الثقة والتعاون المتبادلين والمساهمة بصنع الهوية المشتركة ، كما ان هذه الالية ستحتاج الى مدة تجتاح من خلالها منعطفات من الشك والبلبله والفوضى والصراعات المتمحورة حول الرؤى التاريخية او المشاكل الأنية او الامال المستقبلية الطموحة . [رحيم، 2016،ص46].
 كما يجب الاتفاق بين جميع المكونات ، وهذا يتم عن طريق ائتلاف واسع يشارك فيه الجميع عبر التوافق على مساواة دستورية جديدة قاعدتها مبدأ المواطنة ونظام الخدمة العامة ، وبناء دولة على اساس المؤسسات ، مؤسسات المواطنة ، ولا يمكن الحديث عن المواطنة مالم يعالج الفقر والتفاوت الاجتماعي ، والاعتماد على مبدأ المساواة وعلى اسس مبدأ الكفاءة وفي كل الميادين . [رحيم، 2016،ص57].

كما ان التحول للديمقراطية يشمل المرور بأربع مراحل متتالية وهي ، مرحلة التخطيط ومرحلة ازالة النظام السابق ومرحلة التأسيس للديمقراطية واخيرا مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي ، فلكل مرحلة متطلباتها ومشاكلها والتي يتم تجاوزها بتفاوت بين مجتمع واخر وحسب عوامل متعددة .

تعتبر مرحلة التحول الديمقراطي من العوامل المهمة التي تنعكس على واقع التطبيق المعماري ، حيث تشهد المراحل الاولى من التحول للديمقراطية حالة من التخبط وعدم الاستقرار والتي تستمر لفترة تختلف من دولة لأخرى وحسب نضج التجربة الديمقراطية ووعي المجتمع وقدرته على حل الازمات وتجاوز المشاكل للوصول الى استقرار يؤمن الانتقال الى مرحلة اكثر تقدماً في الديمقراطية ، وبالتالي تحقيق الاستقرار اللازم لازدهار العمارة ونضجها وملأمتها للنظام الديمقراطي وبشكل عميق وغير سطحي ، وهذا يؤدي الى بناء عمارة بهوية خاصة بذلك المجتمع . كما ان لنمط التحول الديمقراطي اهمية في زيادة الفترة او قلتها للانتقال الى المراحل المتقدمة للديمقراطية ، فكلما كان نابعا من المجتمع ونتاجا عن تطور تدريجي يكون اعمق واكثر نضجا واستقرارا ، بينما يكون التحول بفعل عامل خارجي محملا بمخاطر من التشويش والتخبط واحتمالية التراجع ، والذي تقل مخاطره بقدرة المجتمع على تجاوز تلك المخاطر واستيعاب الديمقراطية بشكل اعمق ، حيث يمكن قياسه من خلال تقييم الوضع الديمقراطي العام من خلال احصائيات عالمية ودعمه من خلال الاستبيان .

ملخص الفصل الرابع :

يتضح من خلال ماتم عرضه في هذا الفصل ان مفهوم العمارة الديمقراطية اختلف من منطقة الى اخرى ومن مجتمع الى اخر ، حيث ان كل منهم فهم الديمقراطية وطبقها بأسلوب نبع من الماضي وتجاريه والواقع بأسقاطاته بشكل اساسي ورد الفعل تجاه وقوته تجاه الماضي والحاضر ، بالاضافة الى واقع التجربة الديمقراطية من كيفية دخولها وتطورها وعمق الفهم لها ، وبالتالي اثر كل هذا على مستوى التطبيق وعلى كافة المستويات ومنها حقل العمارة بمستوياتها الثلاثة التخطيط والتصميم المعماري والتصميم الداخلي .

كما ان العمارة الديمقراطية وبشكل عام تتحدد من خلال توافر مجموعة من الخصائص والعناصر والمواصفات لكي يتحدد البناء كبناء ديمقراطي على مستوى المنهجية التصميمية والتخطيط والتصميم وعلى المستويين الخارجي والداخلي :

- التوجه للنظرة المتكاملة للتصميم بدلا من انفصال العمل التصميمي الى تخصصات .
- مشاركة المستخدمين وذوي المصلحة بالنقاش حول التصاميم والحلول والبدائل بعد تطوير امكانياتهم بالمشاركة ومن خلال طرق متعددة ، بالاضافة الى جعل القرار النهائي بيد المصممين لمراعاة المصلحة العامة .
- وجود المساحات التي تشجع على الاداء الديمقراطي سواء داخل المباني او خارجها ، وعادة مايكون مقصدا للزوار ومكانا لاجتماع الناس . او قد تكون مرتبطة بمبنى مهم ومرتبطة بحدث ما في ذاكرة المدينة . ومن الواجب توفر بعض الشروط بتلك الفضاءات وتصميم يبعث على الترحيب والامان والانتماء وتشجيع المشاركة ، بالاضافة الى اهمية الرموز التاريخية والوطنية سواء بالواجهات المحيطة بالفضاء او التي تعرض منفصلة ، حيث تعزز من الشعور بالهوية والانتماء وتخلق لغة مشتركة للاداء الديمقراطي . كما ان للكتل واحجامها ومواقعها ومايظهر من واجهاتها بالاضافة الى عدد المداخل والمخارج من المنطقة العامة اثره على خلق الثقة والامان وتشجع على المشاركة . بالاضافة الى الاندماج مع الطبيعة وادخالها بالفضاءات والمساحات تلك ، بالاضافة الى توجب وجود المرافق الترفيهية وتعزيز البنية التحتية والعمرانية وخاصة تلك التي تحفظ التراث والذكريات .
- في المجتمعات المتعددة الثقافات يتم توجيه المجتمع الى الهوية الوطنية العامة مع فسخ المجال واعطاء الحرية للثقافات والاعراق المختلفة في التعبير عن تقاليدهم وارتباطاتهم التاريخية ، على الرغم من ان تلك الحرية تحتاج الى تدخل النظام السياسي بفكره الديمقراطي لوضع الاطر العامة للعمارة لتنظيم العملية البنائية والاشراف عليها .
- التعبير الصادق عن الوظيفة والاندماج مع الموقع والبيئة الطبيعية واحترام المجاورات، والتعبير الصادق عن الشخصيات المختلفة بالمجتمع من خلال التصميم وعدم تقليد شخصيات الاخرين والتوصل الى عمارة ديمقراطية حقيقية ، واستخدام المواد الحقيقية وليس المصنعة والمزيفة واستخدام التكنولوجيا بشكل ايجابي ومكمل للنظام البيئي وبشكل مستدام ، بالاضافة الى الخبرة والبراعة باستخدام الالوان والرموز وبشكل احترافي من خلال تطوير القدرات للتوصل الى الهدف المرجو من التعبير الصادق للديمقراطية .
- وجود بعض الخصائص الشكلية والتصميمية، من بساطة التشكيل وتنوعه وبعده عن الاشكال الهندسية الاولية الصريحة ، بالاضافة الى الشفافية والوضوح باستخدام الواجهات الزجاجية في خارج وداخل المبنى ، والانفتاح وسهولة الوصول الى المبنى وسهولة ووضوح الحركة داخله . هذا بالاضافة الى التنوع في التشكيل واستخدام الالوان والرموز دلالة على التعددية وبشكل لايبعث للنفور وهذا مايطلب براعة وخبرة .

ترمز البرلمانات والابنية الحكومية والعامة للدولة ونظامها السياسي وطبيعته ، لانها في الغالب ابنية تصمم وتنفذ نتيجة اللجان العامة والمسابقات ، وترمز للبيئة التحتية العامة والمؤسسات (كالمباني الادارية والمدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية والسكن المنظم) ، كما تعتبر البرلمانات واجهة الحكومة وتعكس مدى تطبيق الديمقراطية في تلك البلدان .

كما ان الهندسة المعمارية يجب ان تكون متجاوبة اكثر مع القيم والمجتمع والمواقف وليس في نوع خاص من الابنية كالبرلمانات ، ولكن ايضا في كافة المباني ، حيث ينبغي ان تتجاوب اكثر مع ماهو مهم للعملاء والبناء الديمقراطي

وعكس الحرية والانفتاح والتواضع وسهولة الوصول والمساءلة عن القرارات والمشاركة للمستخدمين والناس وهو جزء من العملية الديمقراطية وهو اكثر تفصيلا ويستغرق وقت اطول من مجرد استخدام تلك التصنيفات السطحية كأستخدام الزجاج او الكونكريت وغيره .

توجد عوائق متعددة للحيز العام الديمقراطي كطبيعة الارض وسعرها او مشاكل توفير الامن والذي يؤثر على توقيع المباني ومساحاتها وطرق الوصول اليها . بالاضافة الى موضوع جمالية المباني المصممة لتلبية الاحتياجات الفردية والاستخدام المفرط للحرية وما ينتج عنها من التجاوز على البيئة والمجاورات ، مما يستلزم وضع اطار عام من القوانين والتشريعات ،، بالاضافة الى براعة المهندس المعماري في تلبية تلك الاحتياجات الفردية وبشكل مبدع ضمن النسيج العام والهوية العامة للمدينة والتي من المفروض ان تكون قد قررت سابقا من قبل لجان مختصة من المخططين والمهندسين وبشكل مدروس و مترجم الى قوانين ثابتة مع متابعة تطبيقها وعدم التجاوز على المصلحة العامة .

التأكيد على اهمية التصالح مع الماضي والحفاظ على الذكريات ، ومحاولة اعادة بناء الثقة معه ، من خلال اعادة تشكيل الماضي ورموزه بأسلوب يعزز العملية السياسية بطرحها الديمقراطي ، وبشكل يقوي الشعور بالهوية والانتماء وتواصلهم .

كما تتوضح مبادئ النظام الديمقراطي السياسي في العمارة الديمقراطي بشكل واضح وخاصة في التجارب الديمقراطية ذات الفهم العميق للديمقراطية والتطبيق الصحيح لها، والتي عكست هوية معمارية واضحة. حيث مثلت الشفافية الوضوحية في العمارة سواء وضوح التصميم والحركة وسهولة الوصولية والتواصل البصري والمادي كما تعني الصدق في التعبير عن المكان بمتطلباته المكانية والبيئية والتاريخية ، والزمان ومتطلباته المعاصرة والمستقبلية والمجتمع ورموزه وحاجاته النفعية والروحية وبالتالي يكون شفافا وواضحا وبهوية شفافة تعبر عنه . كما مثلت التعددية مفهوم الوحدة والتنوع في العمارة والذي يعكس التعدد المتجانس ضمن هوية عامة موحدة . وقد اشارت المساواة والمساواة القانونية في النظام الديمقراطي الى التناسب ، حيث تتساوى الفرص بالاطلاع على الخيارات والبدائل والمعلومات وتعطى الحرية لهم للاختيار ضمنها وبما يتناسب والحاجة والامكانية لكل منهم . وقد عكس الاستقرار في العمارة بالتوازن بين مكوناتها وبينها وبين المحيط وبالتالي الحصول على هوية متوازنة مع نظام ديمقراطي صحي . وبهذا فان الهوية تتحقق بكل مبدأ من مبادئ الديمقراطية والعمارة الديمقراطية ، وترتبط طريديا بفهمها وتطبيقها ، حيث تقل وتضعف الهوية بضعف الفهم للنظام الديمقراطي وتقوى وتتعمق كلما كان فهمها له اعماق وبالتالي تطبيقها يكون صحيحا. كما ان الهوية تستشف من خلال الواجهة المعمارية والحضرية والتي تحدد وجودها من عدمه كما تحدد نوعها وطريقة فهم المجتمع ومؤسساته للنظام الديمقراطي . وبالتالي انعكست مبادئ النظام الديمقراطي على العمارة الديمقراطية وهويتها وضمن مؤشرات تفصيلية ، حيث سيتم الاستفادة منها في الدراسة العملية وضمن محاور الموقع ومخطط المبنى والواجهة .

الفصل الخامس

الدراسة العملية

هيكلية البحث
الفصل الخامس

الدراسة العملية

مقدمة الفصل الخامس

آلية تأثير التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية

الدراسة العملية

الدراسة الميدانية

منطقة الدراسة

التطبيق ومناقشة النتائج

الاستنتاجات

التوصيات

الفصل الخامس : الدراسة العملية

مقدمة :

يتناول الفصل الخامس من هذا البحث محورين أساسيين ، يشمل الأول آلية تأثير التحول الديمقراطي في تحقيق هوية العمارة من خلال استخلاص مفردات التأثير للنظام الديمقراطي والتي تم استخلاصها من خلال الفصل الثاني ، على العمارة الديمقراطية والتي تم استخلاص مفرداتها في الفصل الرابع ، من حيث طبيعة التأثير والتأثر من جهة وعلاقة ذلك بتحقيق الهوية في العمارة من جهة أخرى من خلال مقارنتها مع مفردات تحقيق الهوية المعمارية والتي تم استخلاصها في الفصل الثالث . كما يشمل المحور الثاني من هذا الفصل الدراسة العملية من حيث منطقة الدراسة ووسائل القياس المناسبة للبحث وتخصصه وصولاً إلى مناقشة النتائج والتي تنتهي بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

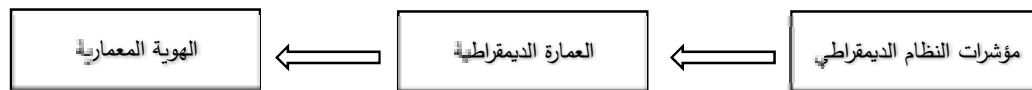
5-1 آلية تأثير التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية :

يمثل الأثر الحالة الناتجة عن تأثير العامل المؤثر في العامل الآخر كطرفي العلاقة يتغير فيها التأثر مع تغير الظروف المحيطة وتمثل آلية التأثير العلاقة المنطقية والعلمية بين العامل المؤثر والمؤثر فيه أو العلاقة المتبادلة بينهما للوصول إلى النتائج والاستنتاجات المنطقية لعلاقة التأثير [علي، 2010، ص204]. أما آلية التأثير فتمثل أسلوب وكيفية ومراحل التأثير ضمن العلاقة بين العوامل المؤثرة والعوامل المؤثرة فيها أي إنها سلسلة عمليات متعاقبة لتوضح علاقة التأثير وتكون الآلية في مراحل متسلسلة ومتعاقبة لحين الوصول إلى نتائج التأثير [الموسوعة العربية الميسرة، 2001، ص240] . وسيتم دراسة علاقة التأثير والتأثر بين مؤشرات النظام الديمقراطي ومفردات التأثر للعمارة الديمقراطية ومدى تأثير ذلك في تحقيق هوية معمارية وبالمنهجية التالية:

أولاً : سيتم عرض هيكل مؤشرات النظام الديمقراطي والتحول له والتي تم التوصل إليها في الفصل الثاني ، بالإضافة إلى عرض هيكل مؤشرات الهوية المعمارية والتي تم التوصل إليها في الفصل الثالث ، كما وسوف يتم استعراض لهيكلية مؤشرات العمارة الديمقراطية والتي تم التوصل إليها في الفصل الرابع .

ثانياً : تحليل علاقة التأثير والتأثر بصورة عامة بين مؤشرات التأثير للنظام الديمقراطي والتي توصل لها البحث في الفصل الثاني ومفردات التأثر للعمارة الديمقراطية والتي تم استخلاص مفرداتها في الفصل الرابع .

ثالثاً : دراسة لمدى علاقة تأثير كل مفردة من مفردات النظام الديمقراطي على العمارة الديمقراطية واثراً بشكل تفصيلي في تحقيق الهوية المعمارية من خلال مفرداتها والتي تم التوصل لها في الفصل الثالث من هذا البحث ، بأسلوب يمكن اعتمادها في الدراسة العملية .



مخطط رقم (5-1): منهجية دراسة علاقة التأثير بين مؤشرات النظام الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية (اعداد: الباحثة)

حيث تم عرض هيكل مؤشرات النظام الديمقراطي ، ومؤشرات العمارة الديمقراطية ، بالإضافة إلى مؤشرات الهوية المعمارية في الفصل الرابع (ص 148) ، تمهيداً للدراسة العملية .

5-2 الدراسة العملية :

لقد تم التوصل إلى المفردات الأساسية لآلية تأثير مؤشرات النظام الديمقراطي على العمارة لتكون عمارة ديمقراطية وبالتالي تأثيرها على هويتها ، وبهذا سوف يتم قياسها في النماذج المعمارية المختارة في منطقة الدراسة ، والتي تتمثل في مباني مختلفة كالمباني الحكومية ومباني عامة بالإضافة الى المجمعات السكنية ، في منطقة إقليم كردستان العراق ، من خلال استخدام مكونات الدراسة العملية المتمثلة في استمارة الاستبيان لدراسة ومعرفة أهمية المحاور والمؤشرات السياسية الديمقراطية والتي توصل لها البحث من خلال مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى عينة من المختصين والأكاديميين في العمارة والعاملين في الدوائر الحكومية ، ومن ثم قياس اثر هذه المؤشرات في العمارة وبالتالي قياس مؤشرات الهوية فيها للمشاريع المنتخبة من خلال آلية القياس باستمارة تقييم موجهة الى نفس العينة ، كما سيتم تحليل البحث لنتائج استمارة الاستبانة ومتغيرات القياس من خلال النماذج الإحصائية ، ومن ثم استخدام أسلوب التحليل والوصف للمشاريع المنتخبة من خلال استمارة التحليل الكرافيكي والتي يتم من خلالها مناقشة النتائج والتوصل إلى استنتاجات ومن ثم تقديم التوصيات .

5-2-1 منطقة الدراسة (إقليم كردستان العراق) :

أولاً : اسباب اختيار منطقة الدراسة :

آ- العراق :

يعتبر العراق من ضمن البلدان التي مرت بنقاط تحول هامة في مسارها الديمقراطي وخاصة بعد سقوط النظام الدكتاتوري في عام 2003 ، وحسب المواقع الرسمية العالمية والاحصاءات الدولية (Freedom House) وكما يلي :



شكل (1-5): قياس الحرية والديمقراطية في العراق منذ عام (2002 - 2007) (المصدر: انترنت 12)



شكل (2-5): قياس الحرية والديمقراطية في العراق منذ عام (2008 - 2015) (المصدر: انترنت 12)



شكل (3-5): قياس الحرية والديمقراطية في العراق للعام 2016 (المصدر: انترنت 12)



شكل (4-5): قياس الحرية والديمقراطية في العراق للعام 2017 (المصدر: إنترنت 12)



شكل (5-5): قياس الحرية والديمقراطية في العراق للعام 2018 (المصدر: إنترنت 12)

جدول (1-5): قياس الحرية والديمقراطية في العراق ما بين العام 2002-2018 (اعداد: الباحثة)

ت	السنة	الوضع العام	تصنيف الحرية	الحقوق السياسية	الحرية المدنية
1	2002	غير حر	7	7	7
2	2003	غير حر	7	7	7
3	2004	غير حر	6	5	7
4	2005	غير حر	6	5	7
5	2006	غير حر	5.5	5	6
6	2007	غير حر	6	6	6
7	2008	غير حر	6	6	6
8	2009	غير حر	6	6	6
9	2010	غير حر	5.5	6	5
10	2011	غير حر	5.5	6	5
11	2012	غير حر	5.5	6	5
12	2013	غير حر	6	6	6
13	2014	غير حر	5.5	6	5
14	2015	غير حر	6	6	6
15	2016	غير حر	5.5	5	6
16	2017	غير حر	5.5	5	6
17	2018	غير حر	5.5	5	6

ملاحظة: التقييم هو من (1-7) حيث ان (1) هو الاكثر حرية وديمقراطية، (7) هو الاقل حرية وديمقراطية

بهذا نجد ان العراق يمر في مرحلة التحول الديمقراطي ومنذ العام 2003 ، وهو يعمل على تأسيس نظام ديمقراطي ويحاول ان يعمق التجربة الديمقراطية وعلى المستويات كافة ومن ضمنها الحقوق السياسية والحريات المدنية ، حيث حصل على نتيجة اجمالية وقدرها (100/31) . حيث سيتم اختبار هذه النتيجة من خلال الاستبيان لاحقا، هذا بالاضافة الى ان هذه النتيجة والتي توضح بأن العراق واقليم كوردستان يمران بمرحلة التأسيس للديمقراطية ان دعمت من خلال الاستبيان، يمكن مقارنتها بما يحدث على مستوى العمارة وهويتها في التحليل الكرافيكي ، وهل هي تتناسب والمرحلة التي تمر بها ام لا ولماذا .

ب- اقليم كردستان العراق :

- 1- طرأت على اقليم كردستان العراق تغييرات سياسية كبيرة في التاريخ المعاصر ، حيث وبعد انتفاضة 1991 واختيار العلاقة الفيدرالية مع الحكومة المركزية في العراق وتأسيس اول برلمان وتلاه تأسيس اول حكومة في الاقليم عام 1992 ، بدأ الاقليم بالانفتاح الفكري والثقافي مع العالم الخارجي بعد سنوات طويلة من الظلم والاضطهاد ، وبدأ بالتوجه نحو تأسيس نظام ديمقراطي في الاقليم . كما ان الاطاحة بالنظام الدكتاتوري في العراق سنة 2003 ومحاولات القوى العظمى للتأسيس للديمقراطية في العراق اثره الواضح على الاقليم ، حيث اصبح التوجه العام للمنطقة هو التحول للنظام الديمقراطي . مما اثر على كافة الحقول ومنها العمارة وبالتالي انتقل هذا التأثير على الهوية المعمارية .
- 2- خصوصية الاقليم وبداية جدل واسع حول العمارة وبالتالي هويتها في ظل النظام الديمقراطي ، وفيما اذا كانت الديمقراطية تعني الحرية والعالمية . وفي ظل ظهور عدد كبير من الطرز التي تتنافر فيما بينها احيانا نتيجة للحرية الفردية المفرطة.
- 3- الخصوصية المكانية لاقليم كردستان العراق في التعامل مع التراث والمراجع التاريخية للاكرد وللعمارة في كردستان ، حيث ارتبطت غالبية المراحل التاريخية بخيبات امل وازمات ومراحل مظلمة من تاريخ الاكرد بفعل الاقوام المجاورة والدول العظمى ، مما دفع لظهور بعض ردود الافعال تجاه الماضي والتوجه للعالمية بحجة التحول الديمقراطي.
- 4- اهمية المرحلة المعاصرة في التأسيس لكيان كوردي مستقل ، والاثر المهم للهوية الوطنية الكوردية والتعبير عن الشعب الكوردي من خلال العمارة والمراجع القومية للاكرد وفي ظل التحول الديمقراطي .

ثانيا : نبذة تاريخية عن منطقة الدراسة (اقليم كردستان العراق) :

تعني كلمة كردستان ارض الكورد او الاكرد ، ويشار اليها في الدستور العراقي بأسم اقليم كردستان ، كما يشار اليها في الكثير من ادبيات المنظمات السياسية الكوردية بـ (جنوب كردستان او كردستان الجنوبية) في اشارة لموقعها الجغرافي نسبة الى كامل منطقة كردستان الكبرى . كما يذكر انه هناك طبقتان من الكرد، الطبقة الأولى، ويرى انها كانت تقطن كردستان منذ فجر التاريخ ويسميتها "شعوب جبال زاكروس"، ويقول بأنها شعوب لولو، كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاساي، سوباري، خالدي، ميتاني، هوري (أو حوري)، نايري، هي الأصل القديم جداً للشعب الكردي. والطبقة الثانية: هي طبقة الشعوب الهندو-أوروبية التي هاجرت إلى كردستان في القرن العاشر قبل الميلاد، وهم الميديون والكاردوخيون، وامتزجت مع شعوبها الأصلية ليشكلا معاً الأمة الكردية لزيكي1980، ص11].

حصل الميديون على استقلالهم وشكلوا إمبراطورية ميديا في منتصف القرن السابع قبل الميلاد ، وبحلول القرن السادس قبل الميلاد تمكنوا من إنشاء إمبراطورية ضخمة امتدت من ما يعرف الآن بأذربيجان، إلى آسيا الوسطى وأفغانستان . اعتنق الميديون الديانة الزردشتية، وتمكنوا في 612 قبل الميلاد من تدمير عاصمة الأشوريين في نينوى. ولكن حكمهم دام لما يقارب 50 سنة حيث تمكن الفارسيون بقيادة الملك الفارسي كورش بالإطاحة بالميديين وكونوا مملكتهم الخاصة الإمبراطورية الاخمينية ، حيث دام حكمهم حتى الفتح العربي الإسلامي في عهد عمر بن الخطاب (16هـ) [سليفياني2016، ص3] .

وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى خلال سنوات 1914-1918 تم الاتفاق بين حكومتي (بريطانيا العظمى وفرنسا) سنة 1916 بأسم اتفاقية (سايكس-بيكو) للأقرار على توزيع الأراضي الاسلامية والعربية التي كانت تحت سيطرة الخلافة الاسلامية أو (الدولة العثمانية) آنذاك في حال هزيمتها في الحرب، وعند انتهاء الحرب في (11 / 11 / 1918) تم توزيع هذه الأراضي فعلياً بين الحلفاء، وموطن الأكراد (كوردستان) ايضاً وقع عليه التوزيع بعد معاهدة (لوزان) سنة 1923م وزعت على هذه الدول (تركيا-ايران-العراق -روسيا-سوريا) بالرغم من وعد الحلفاء للأكراد بوطن مستقل حسب البنود (61-62-63) من معاهدة (سيفر) 1920 على غرار القوميات الاخرى التي كانت تحت حكم الدولة العثمانية. ولكن لوجود بعض الأسباب المعقدة والسرية وبعض المصالح الخاصة للحلفاء دفع بالحلفاء الى الغاء البنود الواردة في معاهدة (سيفر) بشأن حقوق الأكراد. اصبح العراق مستعمرة بريطانية و تحول فيها الوضع من سيء الى اسوأ في كافة مجالات الحياة، وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى سنة 1918 بدأ الحلفاء بتنفيذ اتفاقية سايكس بيكو، وكان العراق من

نصيب بريطانيا العظمى، وفي حينه كان العراق مكوناً من ثلاث (ولايات)، ولاية الموصل الشمالية ذات الأغلبية الكوردية وفيها محافظة الموصل وكركوك وأربيل وسليمانية، الأكراد بدأوا بالمطالبة بحقوقهم بالاستقلال والتمتع بحكومة كوردية مستقلة كما جاء في معاهدة سيفر 1920م، ولكن بضغط من الحكومة التركية بقيادة (كمال أتاتورك) ألغيت بنود (61-62) من المعاهدة وحل محلها معاهدة لوزان في 20 / 11 / 1923 وجاء فيها ((من الضروري إلحاق ولاية الموصل جنوب خط بروكسل بالعراق العربي مع مراعات الأكراد من الناحية الإدارية وتعيين الموظفين المحليين والأهتام بالثقافة الكردية)) [ركي 1980، ص111].

وفي سنة 1924 أعلن رسمياً إلغاء الخلافة وإعلان دولة تركية مؤقتة علمانية مكانها. وحينما أقرت حكومة العراق جزئياً بحد أدنى لبعض حقوق الأكراد في تصريحها الصادر بتاريخ 30/مايس/1932 وكان إلزامها هذا ذا طبيعة دولية حيث منعت المادة العاشرة منه تعديله أو إلغائه إلا بموافقة غالبية أعضاء عصبة الأمم ورغم أن التزام الحكومة العراقية هذا بقي نافذاً تجاه الأمم المتحدة بعد تأسيسها إلا أنه بقي حبراً على ورق. وتصاعدت سياسة القمع سنة بعد أخرى على مدى أكثر من ثمانية عقود لم توقفها أو تحد منها ما سطر في دساتير العراق المتعاقبة من نصوص وأحكام أقتبست من الإعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتي تتغنى بالعدل والمساواة والشراكة والحرية وتكافؤ الفرص بدءاً من دستور سنة 1925 ومروراً بدساتير 1958، 1964، 1968، 1970 وانتهاءً بمشروع دستور 1990، كما تم ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وإزالة مايربو على أربعة آلاف وخمسمائة قرية عن بكرة أبيها وتغيير الواقع الديمغرافي لأجزاء واسعة من كردستان بتهجير مواطني كردستان قسراً عما تبقى من مدنهم وقراهم وحملهم على تغيير قوميتهم وانتهاج سياسة التصفية الجسدية باستخدام الأسلحة الكيماوية في مدينة حلبجة الشهيدة ومناطق باليسان وبهدينان وعشرات المواقع الأخرى، بالإضافة إلى حملات الأنفال التي راح ضحيتها أكثر من 182 ألف إنسان مدني أعزل من شباب وشيوخ ونساء وأطفال، ونقضهم لاتفاقية 29/حزيران/1966 وتتصلهم من اتفاقية آذار 1970 وإبرامهم اتفاقية الجزائر في /آذار/ 1975 التي مهدت السبيل للانقراض على الحركة الكوردية [التأخي، 2006، العدد 8644].

بعد سنوات من القتال العنيف تم الاتفاق بين المعارضة الكوردية والحكومة العراقية على إنشاء مايسمى بإقليم كردستان العراق وضمن معاهدة الحكم الذاتي في مارس 1970. والتي نقضتها الحكومة العراقية، مما جدد وبقوة الانتفاضة حيث توجت أخيراً بانتفاضة ربيع 1991. واضطر حينها الكثير من الأكراد الفرار والنزوح من البلاد ليصبحوا لاجئين في المناطق الحدودية مع إيران وتركيا. وفي عام 1991 أنشئت في الشمال منطقة حظر الطيران بعد حرب الخليج الثانية، مما شكل ملاذاً آمناً سهل لعودة اللاجئين الأكراد. كما واصل الأكراد فيما بعد محاربة القوات الحكومية، ولقد غادرت القوات العراقية منطقة كردستان في نهاية المطاف في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، وغدت المنطقة مستقلة ذاتياً بحكم الواقع، إلا أن أياً من الحزبين الكورديين الرئيسيين لم يعلنوا الاستقلال في ذلك الوقت، ولا تزال كردستان العراق تعد نفسها جزءاً لا يتجزأ من العراق الموحد. وقاد اسقاط النظام الدكتاتوري في العراق عام 2003 والتغيرات السياسية اللاحقة للتصديق على دستور جديد للعراق في عام 2005. وحدد الدستور العراقي الجديد منطقة كردستان العراق ككيان اتحادي ضمن العراق، وجعل اللغة العربية واللغة الكردية لغتان رسميتان مشتركة في العراق [سليفاني، 2016، ص4]. .

حيث مثلت مسألة القومية الكوردية مسألة رئيسية وذات أهمية ضمن مكون المجتمع الكوردي، فقد مرت القومية الكوردية بمتغيرات كبيرة بعد التغيرات السياسية في العراق والدول المجاورة على مر الزمن، وقد قسم الكورد بين عدة دول لم تعترف بالحقوق القومية للشعب الكوردي، وعلى الرغم من توافر فرص مختلفة للاعتراف بهذه الحقوق إلا أن الظروف السياسية قد منعت من إمكانية نجاح هذه الفرص، وقد كانت هذه التغيرات تتراوح بين أنظمة دينية وقومية لم تعترف بالحقوق القومية للشعب الكوردي تجسدت في الاخلاف بالوعود التي اعطيت للشعب الكوردي [الطالباني، 2008، ص5].

أكد الشعب الكوردي من خلال إقراره لحقوقه القومية والوطنية في العراق على أهمية المشاركة الجماعية في التأكيد على الهوية الجماعية للشعب الكوردي وقد تمثلت هذه الهوية في الجانب الفكري الإنساني والارتباط المكاني بأرضه، والتأكيد على الانتماء التاريخي للوطن، في حين أدت النظم السياسية السابقة إلى إضعاف الانتماء الوطني والمشاركة الجماعية لبناء الوطن من خلال سياسات الظلم والاضطهاد، حيث أن إهمال الحقوق القومية للشعب الكوردي وطمس الشخصية القومية وعمليات التطهير العرقي لها أثارها السلبية على الوحدة الوطنية، فالوحدة الوطنية الحقيقية تقام على أساس الرغبة المشتركة لأطرافها في العيش المشترك تحت ظل دولة واحدة وعلى أساس المساواة

واحترام الحقوق المشروعة للجميع . ان مسألة الانتماء المكاني للشعب الكوردي قد تآثر بالسياسات العامة للنظم السابقة في محاولة طمس الهوية القومية للشعب الكوردي مما آثر بصورة واضحة على الانتماء المكاني للمجتمع الكوردي ، في حين كان لتغيير النظام السياسي وتوجه العراق نحو الديمقراطية الاثر الكبير في تغيير مفاهيم الانتماء والهوية للمجتمع الكوردي ، وتوجه الكورد نحو بناء هويته المتميزة في إطار الوحدة الوطنية وفي ظل النظام الديمقراطي [علي،2010،ص243].

بهذا فان فرض السياسات الخارجية والتخبط السياسي الذي شهده الاقليم وعدم الاستقرار من خلال السيطرة على المقوم الفكري والمكاني للاكراد ومحاولة تغيير البنية الفكرية والثقافية والاجتماعية للشعب الكوردي على مراحل التاريخ المختلفة سواء بشكل طوعي او قسري او بدافع ديني او قومي فهو محاولة للقضاء على اي بادرة لظهور كيان كوردي مستقل قادر على الحفاظ واعادة بناء هويته الفكرية والمكانية . حيث يحاول الاكراد وبعد 1992 اعادة بناء مجتمعهم ومنطقتهم وعلى كافة المستويات ومنها العمارة .

ثالثا : هوية المجتمع الكوردي:

في غياب الدولة نضطر الى دراسة الهوية من منظور اجتماعي ، وفي حالة المجتمع الكوردي هو مجتمع زراعي قبلي ، كما ان المجتمع يؤثر على السلطة في مثل تلك المجتمعات وليس العكس كما في المجتمع المتمدن [الوردي،ص28-29]. يشير اريكسون الى مرحلة المراهقة او بداية البحث عن الهوية والتي تشابه مرحلة تكون الهوية لدى الشعوب الفتية او التي تبحث عن هويتها ، فيركز على موضوع الركود والانتاج ، حيث ان النوعية تعزز بناء هوية سليمة وهذا عكس مانجده في المجتمعات او الاشخاص الذين يركزون على الكمية، كما في المجتمع الكوردي ، كما ان الافراط او الركود الذي غالبا ماينتج عن تعدد المواهب او تشتت المفرد بين اكثر من جانب مما ينهك قواه دون التركيز على جانب او الابداع فيه ، مما ينتج عن ذلك الركود ، والهوية فيه تتخبط وتضيع ، وهذا ما يحصل في المجتمع الكوردي [سليفاني،2016،ص139] .

كشعب او قومية تقدر ان تعرف هويتها من خلال التاريخ والثقافة ، شرط ان يكون هذا الشعب مستقل وله كيان خاص ، فالتاريخ يكتبه المنتصر ، والشعب الكوردي ولحد هذه اللحظة مرتبط تاريخيا بغيره من شعوب المنطقة وهويته تشتت بين تلك الشعوب . كعيد نوروز الذي نسب رسميا للفرس باعتبارهم كيان مستقل على سبيل المثال . وهذا كله يصب في مصالح تلك الشعوب التي تروج لهويتها سواء بصورة قسرية او طوعية [سليفاني،2016،ص40] .

قد تعرض مفهوم الهوية و الوطنية و الشخصية الوطنية الكوردية إلى التشويه و التحريف لأسباب عديدة و أهمها هو تقسيم كوردستان أرضاً و شعباً و فرض ثقافة الغزاة و المحتلين عليها بشكل ممنهج و مدروس من قبل هؤلاء المحتلين الذين عملوا و يعملون باستمرار على محو و إلغاء و إنهاء الهوية الوطنية الكوردستانية و أيضاً من خلال سرقة التراث و الأدب الشعبي والفلكلوري و كل ما يتعلق بتراث الشعب الكوردي و تحويره و إظهاره على أنه من تراث و ثقافة الدول المحتلة لكوردستان [بيشيكجي،1992،ص257] .

ان الهوية لا تقدم وانما تصنع ، ولصناعة الهوية يجب ان يتمتع الشعب الكوردي بحق تقرير المصير والحصول على كيان مستقل . حيث تتصهر الهوية الكوردية مع هوية شعوب المنطقة والذي وصفها سليفاني بالمحتلة ولسنين طويلة ، مما آثر على الاكراد وانتماءاتهم ، كما ان تلك الشعوب والحكومات يحاولون تشويه الهوية الكوردية وابرار هويتهم من ثلاث نواحي هي الناحية الاجتماعية باعتبار المواطن الكوردي اقل درجة وبعده طرق ، كذلك من الناحية السياسية بعدم اعطائه حق تقرير المصير وباعتباره تابعا منقوص الحقوق ، واخيرا من الناحية الدينية والتي جعلت الاكراد تابعين بأنتماءاتهم من خلال طمس هويتهم القومية بحجة الانتماء الديني [سليفاني،2016،ص150] .

وقد تم الخلط بين الهوية الدينية والهوية القومية بشكل كبير عند الاكراد ، مما جعل امر الخوض في فصلهما حساس وصعب ، حيث وصل هذا الخلط الى حد الانصهار ، حيث ان الهوية القومية انصهرت داخل الهوية الدينية ، وبهذا اصبح تابعا لغيره من الشعوب يعاني من ضعف في انتماءه القومي ، ومما افرز عدة نتائج منها تأخير قيام كيان مستقل للاكراد وبالتالي بناء هوية كوردية [سليفاني،2016،ص208] .

كما ان وجود هوية للشعوب تعتمد على وجود هوية للسلطة التي تقودها ، وفي حالة ضعف وضياح الهوية السياسية للسلطة تضعف وتتهار هوية الشعوب ، كما ان الهوية السياسية للسلطة تتوضح ملامحها بعد ان تكون السلطة ذاتية ومتكاملة الجوانب وليست منقوصة ، وهذا مايفتقده الاكراد بعدم وجود حكم ذاتي لانفسهم[سليفاني،2016،ص199].
بهذا فان الاكراد مجتمع مرتبط بأرضه وجباله عانى الكثير من الظلم والاضطهاد ، والان يمرون بمرحلة التأسيس لكيان مستقل وبالتالي بداية مرحلة تكوين الهوية من خلال تأكيد كيانه ماديا ومعنويا ، وبهذا فانهم عرضة لوقوع بعدد من الازمات في التعبير عن هويتهم والتي عادة ما تقع بها المجتمعات الفتية كأضطراب الهوية وفقدانها ومقاومتها.

رابعا : العمارة في اقليم كردستان العراق :

لقد كان للاستعمار البريطاني اثره في ولادة الدولة العراقية الجديدة وادخال الثقافة الغربية اليها بالاضافة الى ادخال الشركات الاجنبية في البناء وال عمران ومايتبعه من مواد وتقنيات جديدة ، حيث لم تشهد مشاركة من قبل المصممين المحليين قبل 1930 ، وبعدها عادت وجبة من المعماريين الذين تدربوا في الخارج والذين ساهموا في زيادة التأثير الغربي ، وقد شهدت مرحلة الخمسينات ازدياد الحركات الوطنية والتي تشجع المعماريين المحليين للبحث عن الهوية المعمارية الوطنية الحديثة حيث شهدت ظهور اساليب متميزة في الفن والعمارة ، حيث شهدت فترة السبعينات والثمانينات نشاط واسع للبناء نتيجة للطفرة الاقتصادية الناتجة عن زيادة عائدات النفط ومثلت العمارة التقليدية المحلية الحديثة . كما كان لشركة دكسادس التي تم تكليفها لوضع خطة لبغداد اثرا مهما فقد راعت النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجغرافية المحلية [Elshashtawy,2004, 57].

وقد لعبت العمارة التقليدية (العربية الاسلامية) دورا كبيرا كمصدر للمعرفة وتشكيل المفاهيم المحلية ، حيث حددت تجارب الجيل الجديد من المعماريين المحليين مبادئ الهندسة المعمارية المحلية الحديثة والذي اعتمد على استيعاب المعارف المعمارية الحديثة وامكانياتها والاستفادة من التصميم والمواد المحلية [Elshashtawy,2004, 65].
حيث كان لكل دوره في صياغة النسيج الحضري والمعماري من مهندسين محليين وشركات محلية وسكان ، وقد كان ابرز المعماريين المحليين رفعت الجادري ومحمد مكية ، حيث تكلم الكاتب عن اسلوبيهما وخصائصه ونتاج كل منهما وتأثيراته [Elshashtawy,2004, 66].

كما انه وبالرغم من ان العراق تعرض الى حركة معمارية دولية قوية خلال السبعينات والثمانينات الا ان العملية كان مسيطر عليها من قبل السلطة المركزية الحاكمة والتي تحكمها الدوافع الايدولوجية والسياسية للحزب الحاكم [Elshashtawy,2004, 70]. وقد شهدت المنطقة بعد 1980 ثلاثة حروب اقليمية كبرى بالاضافة الى العقوبات الدولية بعد 1991 والتي كانت نتيجته تباطؤ كبير في البناء ومنعت البلاد من المشاركة بظهور وتطور العولمة [Elshashtawy,2004, 76].
من هذا نرى ان التاريخ المعاصر بحكوماته وسياساته المتتالية لم تراخ خصوصية المجتمع الكوردي في النتاجات المعمارية ، فقد عمدت التجربة في العراق على جميع اجزائه ومنها المنطقة الكوردية .

ان العمارة في اقليم كردستان العراق قد مرت بمجموعة من الظروف التي ادت الى ظهور مجموعة من الطرز المؤقتة ، والتي سادت في المنطقة نتيجة لعدم استقلال القرار السياسي للمجتمع الكوردي والذي كان سيعكس موقفه الفكري الخاص على نتاجاته الفنية وخاصة العمارة [الامري،130،2008] ، وذلك لان العمارة تعتبر المنتج المادي الاكثر تأثيرا للنظام الفكري، كما انها تخلق اشارة سريعة لدى المتلقي بثقافة وهوية المجتمعات ، ان فرض السياسات والايديولوجيات الأخرى على المنطقة ادت دوراً في محاولة تغيير البنية الثقافية للمجتمعات من خلال تبني فكر معين وبالتالي توجيه السلوك الإنساني سواء بصورة قسرية او طوعية، مما أدى الى ظهور تلك الطرز، حيث برز الطراز الاسلامي في المرحلة التاريخية نظرا للفتوحات الإسلامية في المنطقة، ثم ساد الطراز الانكليزي على العراق واقليم كردستان بعد الحرب العالمية الأولى، وبقي تأثيرها لمدة طويلة بعد خروج الانكليز من العراق وتأسيس الدولة العراقية في 1921م، نتيجة لضعف الدولة في بداية تأسيسها، الى ان تبلور نظام فكري أيديولوجي قومي عربي في العراق، ظهرت محاولات عراقية لتأصيل الهوية العربية في المنطقة وبالتالي أثرت على اقليم كردستان العراق ودون مشاركة فعلية للمجتمع الكوردي في القرار السياسي ودون مراعاة الخصوصية الكوردية لها، مع محاولة القضاء على ما يمكن

ان يعكس الهوية الكوردية، إن للاستقرار السياسي أثره الكبير على العمارة وازدهارها، وعلى عكس ذلك فان العمارة تتأخر وتتخبط ضمن التخبط السياسي الذي تعيشه المنطقة، وهذا ما ينطبق على إقليم كردستان العراق [الامري،131،2008] .

وبعد انقضاة آذار 1991 بدأ النظام والسلطة السياسية تدريجيا بإعادة إحياء البنية الفكرية والثقافية للمجتمع الكوردي، في ذات الوقت كان هناك تأثير لسياسة العولمة نتيجة لانفتاح المنطقة على العالم وتأثرها بكل ما موجود خارج نطاق المنطقة ومنها العمارة، مما أدى إلى ظهور الطراز الحديث والذي تميز بالتنوع والتضاد نسبيا وذلك نتيجة للزيادة في حرية التعبير الفردية، رافق ذلك ظهور محاولات تنادي بالحاجة الى الهوية والتأكيد على الخصوصية الفكرية للمجتمع الكوردي والذي انعكس جزئيا في بعض النماذج الحديثة. [الامري،131،2008]

كما انه وبعد 2003 ومع تغيير السلطة الحاكمة في العراق فتحت المنطقة نحو العالم الخارجي وبشكل مفاجئ وسريع ، ومع الاثار المدمرة للحرب لتغيير النظام السابق وضياح العديد من الاثار وتدمير المباني المهمة . تحاول الحكومة المحلية الجديدة اعادة بناء العراق وتأسيس نظام ديمقراطي ، حيث يتم الاعداد الى ديمقطة العمارة ومنهجها في الوقت الحالي لجعلها تستجيب للمتطلبات المحلية والعولمة [Elshashtawy,2004, 76] .

نستنتج ان العمارة في اقليم كردستان العراق وعلى مر عهود طويلة كانت تابعة لمنهج عام اعد من قبل السياسات والقوى المحتلة المسيطرة على مناطقه، دون مراعاة للخصوصية الفكرية والمكانية للافراد ، فنتجت عنها مراجع تاريخية اختلفت في مصادرها وتنوعت في طرزها ضمن بقعة جغرافية واحدة، مما اثر على الانتماء المكاني للمجتمع الكوردي. ان الانفتاح الواسع لأقليم كردستان العراق على العالم بعد فترات طويلة من الظلم والانغلاق افرز حالة من التخبط والفوضى المعمارية ، حيث استوجب اعادة النظر في موضوع الهوية . كما انه وبعد تبني النظام الديمقراطي في كردستان والعراق ايضا وبدء التحول اليه وعلى كافة المستويات ، توجه الكورد لاعادة بناء الهوية الكوردية المعاصرة والتي من ضمنها الهوية المعمارية الكوردية في ظل النظام الديمقراطي .

5-2-2- الدراسة العملية (الميدانية) :

تمثل الدراسة العملية (الميدانية) اختبار للمفردات التي توصل اليها البحث لمعرفة اثر النظام السياسي الديمقراطي على هوية العمارة في اقليم كردستان العراق، ويعتمد البحث في الدراسة الميدانية على :

أ- استمارة الاستبيان للاختبار والتأكد من أهمية وتأثير المفردات السياسية الديمقراطية المؤثرة في العمارة وهويتها من خلال استمارات الاستبيان ، والتي تشمل محورين اساسيين ، ركز الاول على الاسئلة الخاصة بالجانب السياسي للنظام الديمقراطي ، اما المحور الثاني ركز على الجانب الهندسي المعماري والموجهة للعينة العشوائية من المهندسين المعماريين والمختصين في مجال العمارة والتي تحوي على مجموعة من الأسئلة ضمن محاور تأثير النظام السياسي الديمقراطي في العمارة والهوية المعمارية وقد اعتمد البحث على الأساليب الإحصائية لتفريغ البيانات ومن ثم التوصل إلى النتائج والاستنتاجات .

ب- استمارة التحليل الكرافيكي لاختبار مدى تحقق الديمقراطية في العمارة واثرها في تحقيق الهوية المعمارية للمفردات التي توصل لها البحث من الدراسة النظرية للمشاريع المنتخبة في اقليم كردستان العراق ، من خلال استمارات التحليل ، والتي تم انتخابها وفق آلية اعتمدها البحث والمتمثلة في مباني متنوعة حكومية وعامة وضمن الفترة السياسية المعاصرة والمتمثلة في مرحلة التحول للنظام الديمقراطي اي بعد العام 1992، واعتمد البحث الأساليب الإحصائية لتفريغ البيانات ومناقشة النتائج وعلى أساس ذلك التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات .

اولا : حدود الدراسة وانتخاب العينات :

تم انتخاب العينات المعمارية وفقا لمعايير وأسس وضعها البحث لغرض التطبيق والتحليل بالشكل الاتي: جدول (2-5) .

- أ- تم اعتماد العينات البحثية في إقليم كردستان العراق في مدن اربيل "عاصمة إقليم كردستان" ومدينة السليمانية ومدينة دهوك .
- ب- اعتمدت الدراسة مشاريع مختلفة ومتنوعة مع التركيز على المباني الحكومية بالدرجة الاولى مع بعض الابنية العامة كالابنية الثقافية والتجارية ذات التأثير في كل مدينة من منطقة إقليم كردستان العراق والمعبرة عن اثر النظام السياسي الديمقراطي .
- ت- يتناول التحليل والوصف في الدراسة الميدانية ، على المستوى الحضري والمعماري وعلى مستوى التصميم الداخلي ايضا في الأعمال المعمارية باعتبارها عناصر تتأثر بالتحول الديمقراطي .
- ث- تم انتخاب مجموعة مشاريع لكل مدينة وتطبيق واختبار المفردات التفصيلية فيها ، حيث ان النماذج المعمارية المنتخبة خاضعة لتحديدات مكانية في الإقليم تتمثل في المراكز والمدن الإدارية وذات الالهية الثقافية والسياسية للشعب الكوردي
- ج- خضعت المشاريع المنتخبة الى تحديد زمني يتمثل في الفترة السياسية المعاصرة والمتمثلة بالنظام السياسي 1991-2017 للتعبير عن أسلوب إدارة الإقليم السياسية الديمقراطية .
- ح- تناولت الدراسة اثنا عشر مشروعاً بواقع اربعة مشاريع لكل مدينة ، حيث ان عدد المشاريع الحكومية والعامه في كل مدينة تراوح من (12-16) مشروعاً ، حيث تم اختيار نسبة (25-35%) من مشاريع كل مدينة .

جدول رقم (2-5): المشاريع المنتخبة في الدراسة العملية (اعداد: البيحة)

الترسلسل	اسم المبنى	الموقع	الوظيفة	سنة الانشاء	الرمز
1	محافظة السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2010	A1
2	بلدية السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2011	A2
3	جوازات السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2014	A3
4	فانلي مول	السليمانية	عام - تجاري	2016	A4
5	محافظة اربيل	اربيل	عام - حكومي	قيد الانجاز	B1
6	وزارة الاوقاف	اربيل	عام - حكومي	2005	B2
7	محكمة اربيل	اربيل	عام - حكومي	2013	B3
8	مكتبة الزيتون	اربيل	عام - ثقافي	2008	B4
9	بلدية دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C1
10	محكمة دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C2
11	مركز طلابي لجامعة دهوك	دهوك	عام - ثقافي ترفيهي	2015	C3
12	دهوك مول	دهوك	عام - تجاري	2011	C4

ثانيا : منهجية الدراسة العملية واساليبها :

أستخدم المنهج الوصفي - التحليلي لدراسة واقع اثر التحول الديمقراطي في تحقيق هوية العمارة من خلال التحليل والاستبيان لدراسة المؤشرات التفصيلية للنظام الديمقراطي، واستخدام آلية القياس التركيبية لتحليل مدى تحقق الهوية المعمارية في المشاريع المنتخبة في منطقة الدراسة والتحليل الكرافيكي لهذه المشاريع، وقد استخدم البحث الأساليب الاتية :

أ- استمارة الاستبيان :

تضمنت استمارة الاستبيان مجموعة محددة من الأسئلة التي تهدف الى استشفاف راي المستجوب في مجموعة من الافكار والمحاور والمفردات التي توصل لها البحث في الإطار النظري محاولاً إظهار وجهة النظر الحقيقية للمستجوب في مواضيع استمارة الاستبيان ، والتي شملت محورين اساسيين ، يركز الاول فيها على الاسئلة الخاصة بالجانب السياسي للنظام الديمقراطي ، اما محورها الثاني يركز على الجانب الهندسي المعماري ، وبواقع 105 استمارة استبيان والموجهة للعينة العشوائية من المهندسين المعماريين والمختصين في مجال العمارة (45 استمارة

لكل محافظة)، حيث يتم استبيان واقع الفهم السياسي الديمقراطي بشكل عام ومن ثم علاقته بالعمارة وهويتها ، من خلال مجموعة من الأسئلة ضمن محاور تأثير النظام السياسي الديمقراطي في العمارة والهوية المعمارية ، وقد اعتمد البحث على الأساليب الإحصائية لتفريغ البيانات ومن ثم التوصل إلى النتائج والاستنتاجات .

تعتمد هذه الاستمارة منهجا مشابها لسابقتها من البحوث والدراسات والتي تعتمد الاستمارة الاستبائية لغرض التحليل والوصف ، وتحتوي هذه الاستمارة على مجموعة من الأسئلة استنبطت من المؤشرات العامة والمفردات التفصيلية التي توصل لها البحث لاثر التحول الديمقراطي في تحقيق هوية العمارة ، وتمتاز الأسئلة الخاصة بالجانب السياسي بكونها عامة في مجال النظام السياسي الديمقراطي وتحتاج الى ان يكون المستجوب متقفا نوعا ما لكي يتمكن من التمييز والاجابة على الأسئلة في الاستمارة والتي ستعكس وجهة النظر العامة ومستوى الوعي والفهم الديمقراطي لديهم بشكل عام . اما فيما يخص الجانب المعماري فان الأسئلة فيها تخصصية في مجال البحث والتي قد لا يستطيع غير المعماريين الإجابة عليها ، حيث تحاول أسئلة الاستبانة استشفاف رأي المستجوبين حول اثر الديمقراطية كنظام سياسي على العمارة ومدى تأثير ذلك على تحقيق هوية العمارة ، وبهذا اختير المهندسين للإجابة على المحورين بأعتبارهم طبقة مثقفة ومن ذوي الاختصاص في نفس الوقت للإجابة على المحور الثاني ايضا . ويعمل البحث إلى الموازنة والوصف والتحليل بين الآراء المختلفة من خلال استخدام أسلوب النسبة المئوية لتفريغ البيانات المستحصلة من استمارات الاستبانة للوصول إلى مجموعة من المؤشرات المحددة التي يمكن من خلالها قياس تحقق الديمقراطية في العمارة وتأثيرها في الهوية المعمارية للمشاريع المنتخبة.

وقد تم اعتماد المؤشرات التي توصل لها البحث في الفصول السابقة وتحويلها الى أسئلة في استمارة الاستبانة موجهة الى العينة المنتخبة وكما في النموذج جدول (2-5) ، (3-5) ، حيث تم السؤال عن ماهية تلك المفردات ضمن خيارات محددة ، باعتبارها وحسب الدراسة النظرية للبحث المفردات المؤثرة للنظام الديمقراطي ، حيث يتكون نموذج الاستمارة للمحور الاول (الجانب السياسي) على " 9 " مفردات اساسية للنظام الديمقراطي على شكل خيارات لماهية كل من منها في النظام السياسي ، لغرض استشفاف رأي المستجوب . كما اعتمد نموذج الاستمارة للمحور الثاني (الجانب المعماري) على نفس تلك المفردات للنظام الديمقراطي ضمن خيارات لماهيتها وكيفية تحقيقها في العمارة والهوية المعمارية ، وقد اعتمد البحث أسلوب النسبة المئوية ، " وتمثل احدى ابسط المقاييس الإحصائية التي تعطي مؤشرا اوليا عن اهمية مؤشر او مفردة معينة " لتفريغ البيانات ومن ثم التحليل ومناقشة هذه البيانات والتوصل الى استنتاج.

جدول (3-5): استمارة الاستبانة (المحور الاول) (اعداد: الباحثة)

الخاصة ببحث (اثر التحول الديمقراطي في تحقيق هوية العمارة / اقليم كردستان العراق حالة دراسية)
1- الأسئلة الخاصة بالجانب السياسي (النظام الديمقراطي) :

ت	المؤشر الرئيسي	مايعنيه في النظام السياسي الديمقراطي (ضع شارة لـ نعم او لا)	نعم	الرمز
1	الشفافية	جميع المعلومات والمخططات والستراتيجيات متاحة ومكتشفة امام الجمهور مع القدرة على التدخل والمحاسبة في اي وقت ومن ايا كان .		Q1
		سهولة التواصل والوصول والقدرة على الحوار والمناقشة وبالتالي المحاسبة وضمن نظام يحدده الدستور		Q2
2	التعددية	جماعات واحزاب متعددة		Q3
		احزاب موجودة ومؤسسة فقط لها هيكلية ومبادئ واهداف		Q4
		حق لكل مواطن في ضمان مساهمته في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية او التأثير فيها بصورة مباشرة او غير مباشرة		Q5
3	المشاركة	حق لكل مواطن بشرط بناء مجتمع مدني واعى من خلال الحصول على الفهم المستنير مع مراعاة الحدود المعقولة بالنسبة للوقت ، من خلال التوعية والتثقيف والممارسة وحق الوصول للمعلومات والبدائل لتحقيق المشاركة الفعالة		Q6
		الجميع متساوون بغض النظر عن الدين او اللون او العرق او الجنس او الرأي السياسي او المستوى الاجتماعي او المستوى الاقتصادي من خلال التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية		Q7
4	المساواة	الجميع متساوون امام القانون بغض النظر عن الدين او اللون او العرق او الجنس او الرأي السياسي او المستوى الاجتماعي او المستوى الاقتصادي من خلال التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ن بتطبيق (القاعدة القانونية) في حالة تطابقها مع الشروط المحددة في القاعدة القانونية		Q8

Q9	استمرار النخبة الحاكمة او المؤسسة السياسية لفترة طويلة في السلطة دونما تقلبات وتحولات ومن خلال ممارسات ديمقراطية قانونية	5	الاستقرار
Q10	عملية التغيير التدريجي والمنضبط والسلس للسلطة من خلال الممارسات الديمقراطية والقدرة على ادارة الصراعات والازمات داخل المجتمع دون استخدام العنف		
Q11	مستوى جيد من التنمية الاقتصادية		
Q12	صياغة الدستور والقوانين ومتابعة تطبيقها (الجانب الرقابي)		
Q13	نظام مؤسسي قوي (النظام يدير الافراد وليس العكس)		
Q14	امكانية الفرد دونما جبر او شرط او ضغط خارجي على اتخاذ قرار في اي مجال من المجالات ودون قيود وشروط ومحددات	6	الحرية
Q15	وجود قوانين وقيود قانونية واخلاقية لضبط وتنظيم الحرية		
Q16	يجب ان يكون هناك نموذج واحد للدستور الديمقراطي في جميع الدول التي تتبنى النظام الديمقراطي	7	القانون
Q17	الداستير في الدول الديمقراطية مختلفة بأختلاف المكان والزمان والمجتمع		
Q18	مرحلة التخطيط	8	مرحلة التحول الديمقراطي في المنطقة
Q19	مرحلة ازالة النظام الدكتاتوري		
Q20	مرحلة التأسيس للديمقراطية		
Q21	مرحلة تدعيم الديمقراطية		
Q22	التحول من اعلى	9	نمط التحول الديمقراطي في المنطقة
Q23	التحول عن طريق التفاوض (الاحلال التحولي)		
Q24	التحول من اسفل (التحول الاحلالي)		
Q25	نمط التدخل الخارجي		

جدول (5-4): استمارة الاستبانة (المحور الاول) (اعداد: الباحثة)

الخاصة ببحث (اثر التحول الديمقراطي في تحقيق هوية العمارة / اقليم كردستان العراق حالة دراسية)
 1- الاسئلة الخاصة بالجانب المعماري (العمارة الديمقراطية وهوية العمارة فيها) :

الرمز	نعم	مايعنيه في العمارة الديمقراطية (ضع شارة ل- نعم)	المؤشر الرئيسي	ت
q26		استخدام الواجهات الزجاجية	الشفافية	1
q27		الانفتاح والوضوح من خلال سهولة الحركة والوصول خارج وداخل المبنى		
q28		الوضوح في التصميم والتنفيذ من خلال الاستجابة لمطلبات المستخدم		
q29		وجود تصاميم متعددة ومتنوعة من الابنية	التعددية	2
q30		وجود تصاميم متعددة ومتنوعة من الابنية والتي تمثل مجموعة خيارات تحدها القوانين والتشريعات البنائية والتي تصمم وتنفذ من قبل المختصين		
q31		مشاركة المستخدم في القرار التصميمي والتنفيذي وتطبيق رغباته بشكل كامل	المشاركة	3
q32		مشاركة المستخدم في القرار التصميمي والتنفيذي من خلال المناقشة وبعد تطوير امكانياته للمشاركة وبمساعدة المختصين مع ترك القرار النهائي للمختصين .		
q33		تساوي الافراد في مساحات المنازل والواجهات والفضاءات بدون تمييز	المساواة	4
q34		تساوي الافراد في التمتع بنفس الفرص والبدائل في التصميم والتنفيذ وكل حسب احتياجاته ورغباته وامكانياته		
q35		وجود هوية معمارية ثابتة لمجتمع ومكان معينين	الاستقرار	5
q36		وجود هوية معمارية منجدة ومرنة تتغير بشكل تدريجي ومنضبط وسلس وحسب المتطلبات الفكرية والمكانية والزمانية		
q37		امكانية اتخاذ القرار التصميمي والتنفيذي بحرية مطلقة وبدون قيود	الحرية	6
q38		امكانية اتخاذ القرار التصميمي والتنفيذي بحرية من مجموعة خيارات تحدها القوانين والتشريعات وبمساعدة المختصين ، مع ترك مساحة من الحرية وبما لا يضر والهوية العامة للعمارة		
q39		وجود القوانين والتشريعات الصارمة والتي تحدد هوية معمارية عامة ثابتة	القانون	7
q40		وجود القوانين والتشريعات التي تحدد الاطار العام للهوية المعمارية مع اعطاء الحرية ضمن خيارات وبدائل تصميمية وبمساعدة المختصين مع امكانية التجدد للهوية وبشكل قانوني منضبط		
q41		وجود القوانين والتشريعات التي تحدد الاطار العام للبناء مع اعطاء الحرية المطلقة في التصميم والتنفيذ		
q42		مرحلة التخطيط	مرحلة التحول المعمارية الديمقراطية في المنطقة	8
q43		مرحلة ازالة النظام السابق		
q44		مرحلة التأسيس للعمارة الديمقراطية		
q45		مرحلة التدعيم للعمارة الديمقراطية		
q46		التحول من اعلى	نمط التحول المعمارية الديمقراطية في المنطقة	9
q47		التحول عن طريق التفاوض (الاحلال التحولي)		
q48		التحول من اسفل (التحول الاحلالي)		
q49		نمط التدخل الخارجي		

المفردات التفصيلية لمؤشرات استمارة الاستبيان بمحوريتها السياسي والمعماري لأثر النظام الديمقراطي على النظام السياسي وعلى العمارة :

توصل البحث من خلال الدراسة النظرية لمفاهيم النظام الديمقراطي وآلية تأثير النظام الديمقراطي على النظام السياسي وعلى العمارة . و ضمن تسعة مؤشرات رئيسة :

- 1- مؤشر " الشفافية"
- 2- مؤشر "التعددية":
- 3- مؤشر "المشاركة":
- 4- مؤشر "المساواة":
- 5- مؤشر "الاستقرار":
- 6- مؤشر "الحرية":
- 7- مؤشر "القانون":
- 8- مؤشر "مرحلة التحول الديمقراطي":
- 9- مؤشر "نمط التحول الديمقراطي":

ب- استمارة التحليل الكرافيكي :

اعتمد البحث أسلوب التحليل الكرافيكي للنماذج المعمارية وتحليلها من خلال الملاحظة والاعتماد على المفردات التي توصل لها البحث في الدراسة النظرية ، وتعتمد منهجية " تحليل النماذج المعمارية كرافيكيًا " على تحليل المفردات المحققة للعمارة الديمقراطية والهوية المعمارية وذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات المحققة للعمارة الديمقراطية والهوية المعمارية وتحديد أهم المتغيرات الكمية القابلة للتحليل والوصف ومن ثم تحديد حالات التحليل لهذه المفردات ، ويتم تطبيق تحليل البناء الكرافيكي وفقاً لجداول خاصة تم اعتمادها من قبل البحث لتحليل النماذج المعمارية المنتخبة ومن ثم مناقشة التحليل الكرافيكي والتوصل الى النتائج .

وقد توصل البحث إلى مجموعة من المفردات التي يتم تحليلها كرافيكيًا وعلى أربعة محاور اساسية وهي المحور الاول الخاص بالمؤشر الاول (المشاركة) والذي يتعلق بمنهجية التصميم والمحور الثاني الخاص بالموقع ، كما شمل المحور الثالث المبنى (المخططات) وضم المحور الرابع والاخير الواجهات والتي يستشف منه (الهوية المعمارية) . ووفقاً للاستمارات (1-5) ، (2-5) ، (3-5) ، (4-5) . حيث عمل البحث إلى تحليل المفردات التي توصل لها البحث من الدراسة النظرية والدراسة العملية في استمارة الاستبيان ، وقد تم تحليل ومناقشة المفردات الآتية في التحليل الكرافيكي وضمن كل محور وحسب الاستمارات الآتية :

استمارة (1-5): التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)			
المعلومات العامة		اسم المشروع:	الوظيفة:
رقم الاستمارة:		موقع المشروع:	سنة الانجاز:
المحور الاول	منهجية التصميم	المصممين:	
		منهجية التصميم:	
		الجهة المستفيدة :	
		مشاركة المستخدمين (1-5):	

استمارة (2-5): التحليل الكرافيكي للمشاريع (الموقع) (اعداد: الباحثة)			
النظام الديمقراطي	العمارة الديمقراطية	المفردات التفصيلية	
		المحور الثاني (الموقع)	التحليل الكرافيكي
الشفافية	الوضوحية	بصرًا	الشارع
			عام
			فرعي
			مغلق
			مرتفعة
			معتدلة
		مباينًا	الحدائق والمساحات
			امامية
			خلفية
			جانبيهية
			الطرق المؤدية (1-4)
			مداخل الحدائق والمساحات من الخارج من الداخل
التعددية	الوحدة والتنوع	الوحدة	بالهيمنة
			شكالية
			بالتكرار
			بالتوازن
		التنوع	الطرز
			المواد
			الالوان
			الرموز
			الخدمات
			بنية تحتية
مرافق ترفيهية			
بيئة طبيعية			
المساواة (القانونية)	التناسب	عدد الطوابق	
		الاستخدام	
		الطرز	
		الالوان	
		الرموز	
		نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى %	
الاستقرار	التوازن	شكلي لا شكلي	على جانبي الشارع
			المجاورات
			الحدائق والمساحات مع المبنى
			الحدائق والمساحات فيما بينها
الحرية (القانونية)	الاختيار ضمن المعايير	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني	
		التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	
		التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	
		التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	
		التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	
		التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	

استمارة (3-5): التحليل الكرافيكي للمشاريع (المبنى المخطط) (اعداد: الباحثة)			
النظام الديموقراطي	العمارة الديموقراطية	المحور الثالث (المبنى) / المخطط	
		التحليل الكرافيكي	التقييم (5-1)
الشفافية	الوضوحية	تجزرا	المفردات التصيلية
			شكل المخطط
			متناظر
			غير متناظر
			موقع الحركة العمودية
			البهو
			محور رئيس
		ماديا	موقع الاقسام
			البهو
			محور رئيس
			محور فرعي
			معالجات
			فتحات
			تصميمية
التعددية	الوحدة والتنوع	الوحدة	باليهينة
			شكلية
			بالتكرار
			بالتوازن
			الطرز
			المواد
			الالوان
		التنوع	الرموز
			الخدمات
			بنية تحتية
			مرافق ترفيحية
			بيئة طبيعية
			المساواة
			التناسب
تناسب مساحة كل قسم الى الاقسام الأخرى			
تناسب اشكال المخطط فيما بينها			
تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها			
الاستقر	التوازن	شكلي	المخطط ككل
			محاور الحركة
الحرية	الاختيار ضمن المعايير	التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى	
		التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	
		التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	
		التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)	
			التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ)

استمارة (4-5): التحليل الكرافيكي للمشاريع (الواجهة(الهوية المعمارية)) (اعداد: الباحثة)			
المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)			العمارة الديمقراطية النظام الديمقراطي
التحليل الكرافيكي	(1-1) الموقع	المفردات التفصيلية	
		نسبة الفتحات	الوضوحية الشفافية
		نسبة المواد الشفافة	
		نسبة المواد العاكسة	
		نسبة المواد الشفافة العاكسة	
		المواد	
		طبيعية	
		مطورة	
		صناعية	
		غير محلية	
		محلي	
عالمي			
		بالهيمنة	الوحدة والتنوع التعددية
		شكالية	
		بالنكرار	
		بالتوازن	
		الطرز	
		المواد	
		الالوان	
		الرموز	
		الملمس	
		الاتجاه	
الاشكال			
		الشكل مع الوظيفة	المساواة
		المواد مع المناخ	
		الرموز مع المكان	
		الاشكال	التوازن التناسق
		المواد	
		الالوان	
		التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	الحرية المعايير الاختيار ضمن
		التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	
		التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	
		التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة	
		التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد	

وإن عملية تحليل قياس نتائج المتغيرات تتم باعتماد طرق التحليل الإحصائي الآتية:

1- استخدم الباحث في الدراسة اساليب وادوات التحليل الاحصائي من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Single Analysis) لاثبات العلاقة بين العمارة الديمقراطية كمتغير معتمد والنظام الديمقراطي كمتغير مستقل في استمارة الاستبيان . كما اجريت عملية التحليل من خلال تطبيقات البرنامج الاحصائي (spss) في تحليل مشاهدات الاستبانة التي وزعت على محافظات الاقليم الثلاثة (السليمانية , اربيل , دهوك) ومن خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي استنتج مدى تأثير النظام الديمقراطي على هوية العمارة او العمارة الديمقراطية كمتغير استجابة , وقد كانت معادلة الانحدار بالشكل الآتي:

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + \epsilon$$

Y = العمارة الديمقراطية

α = المعلمة الثابتة

β = معلمة الانحدار

X = النظام الديمقراطي

ϵ = الخطأ العشوائي

حيث استخرجت نتائج التحليل (الاسلوب المستخدم في التحليل , معامل الارتباط الانحراف المعياري للنموذج , الخطا القياسي, جدول تحليل التباين والتي تؤكد مدى معنوية البيانات , اضافة الى معالم الانحدار) . وفي النهاية اثبتت النتائج التي حصل عليها الباحث أثناء الدراسة معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط في استخراج قوة العلاقة بين العمارة الديمقراطية والنظام الديمقراطي , وكانت معظم النتائج المستخرجة مطابقة

للاطار التحليلي الاحصائي وتبين مدى قوة وصلابة النموذج في تحليل البيانات. بالإضافة الى استخراج النسب المئوية لكل متغير لتحديد الحالة المهيمنة فيها .

2- استخدم الباحث الاحصاء الوصفي (**descriptive statistics**) في اجراء تحليل استمارات التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة في المحافظات الثلاثة للاقليم. كما استخدم الباحث البرنامج الاحصائي التحليلي (**excel**) في استخراج كل من (الوسط الحسابي، التكرارات، الانحراف المعياري، النسبة المئوية) للاقليم والمحافظات الثلاث والمشاريع المنتخبة اضافة الى تحليلات تفصيلية للمفردات الاصلية للمحاور. كما اعتمدت الدراسة على ابنية اربعة مشاريع عامة حكومية واهلية في كل محافظة ، ولتقييم المفردات الاصلية للمحاور استخدم الباحث القيم (1-5) من الاصغر الى الاكبر أو الأقل الى الأعلى. ولتوضيح نتائج التحليل استعان الباحث ببعض رسومات تخطيطية واشكال ثلاثية الابعاد للمعدلات والتكرارات في المفردات الاصلية للمحاور.

3-5 مناقشة النتائج :

1-3-5 تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

أ- مناقشة نتائج استمارة الاستبيان :

لقد تم اعتماد (90) استمارة استبيان من مجموع (105) وبواقع (15) استمارة مستبعدة ، كما تبين ان مستوى الثبوتية لقيمة الالفا عالي وهو 81% مما يمكن من اعتماد النتائج في التحليل . وقد تبين من تحليل نتائج استمارة الاستبيان بمحورها السياسي والمعماري ، ان موقف المستجوبين من مؤشرات النظام الديمقراطي كنظام سياسي وكنظام يؤثر في العمارة وبالتالي في الهوية المعمارية تختلف فيما بينها بدرجات قليلة احيانا وبصورة متناقضة احيانا اخرى. حيث نلاحظ في جدول (5-5) المتعلق بوصف البيانات الإحصائية كلا من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكلا المتغيرين المعتمد (العمارة الديمقراطية وهوية العمارة) والمستقل (النظام الديمقراطي) حيث ان قيمة (0.59306) تشير الى نسبة المصوتين (بنعم) والذين يؤيدون بان هناك عمارة ديمقراطية بينما نسبة (0.40694) لا يعتقدون بوجود عمارة ديمقراطية وقد كان اراءهم معاكسا، اما فيما يخص المتغير المستقل والمتعلق بوجود النظام الديمقراطي في المنطقة فكان من بين (90) عينة صوت نسبة (0.60711) بان هناك نظام ديمقراطي وان الحرية والمساواة والشفافية وغيرها من المؤشرات متوفرة، بينما كانت نسبة (0.39289) كانت تمتلك اراء مختلفة فيما يتعلق بالنظام الديمقراطي والمؤشرات الاساسية للنظام الديمقراطي، ان الانحراف المعياري لكلا المتغيرين كان منخفضا (0.171859) للمتغير المعتمد و (0.172185) للمتغير المستقل وهذه نسبة جيدة في تمثيل توازن التحليل.

جدول (5-6): معامل الارتباط (اعداد: الباحثة)

Type		Y	X
Pearson Correlation	Y	1.000	.578
	X	.578	1.000
Sig. (1-tailed)	Y	.	.000
	X	.000	.
N	Y	90	90
	X	90	90

جدول (5-5): وصف البيانات الاحصائية (اعداد: الباحثة)

	Mean	Std. Deviation	N
Y	.59306	.171859	90
X	.60711	.172185	90

نلاحظ في جدول (5-6) استخدام معامل ارتباط بيرسون لدراسة قيمة الارتباط بين المتغير المستقل والمعتمد وقد تبين بان مقدار معامل الارتباط (0.578) وهو ارتباط متوسط ايجابي مما يدل على وجود علاقة بين المتغير المستقل والمعتمد. كما يبين جدول (5-7) ملخص النموذج القيم الثلاث لمعامل الارتباط بالإضافة إلى الخطأ المعياري للتقدير حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.578) مما يفسر أن علاقة القوة بين المتغيرات هي ارتباط متوسط إيجابي، حيث قيمة معامل الارتباط البسيط بين $1 > R > .1$.

وهذا يعني بأن ما يقارب 58% من العمارة الديمقراطية و هوية العمارة تتأثر بالنظام الديمقراطي من خلال المؤشرات الرئيسية للاستبانة (الشفافية، التعددية، المشاركة، المساواة، الاستقرار، الحرية، القانون، مرحلة التحول الديمقراطي في المنطقة، نمط التحول الديمقراطي في المنطقة)

وقد اعتمد الباحث على معامل الارتباط في تفسير العلاقة وذلك لوجود متغير مستقل واحد، قيمة معامل التحديد هي 0.33 مما يعني أن هناك نسبة 33% من (العمارة الديمقراطية و هوية العمارة) تتأثر ب (بالنظام الديمقراطي) والباقي 67% يرجع إلى عوامل أخرى قد تكون الأوضاع الإقليمية في المنطقة وتدخلات دول الجوار في الشؤون الداخلية للبلاد وتذبذب علاقة الاقليم بالمركز والمشاكل المالية وغيرها من العوامل ، كما أن قيمة معامل التحديد يزداد بشكل طبيعي كلما تم اضافة متغير الى النموذج ، لذلك يلجئ إلى معامل التحديد المعدل غير اننا في بحثنا هذا نعتمد بصورة اساسية على معامل الارتباط فقط. قيمة معامل التحديد المعدل هي 0.326، في هذه الحالة تعني أن المتغير المستقل X (مؤشرات النظام الديمقراطي) كانت قادرة على تفسير 33% من التغيرات في معدلات العمارة الديمقراطية و هوية العمارة (Y) والباقي 67% بسبب عوامل أخرى، اضافة الى ذلك فان معامل التحديد أيضا يهمل درجات الحرية، لذلك لا يمكن الاعتماد عليها بشكل قاطع، لذلك نحن نستخدم اختبار أكثر دقة ل (F اختبار) تحليل دقيق للتباين (أنوفا) للتأكد من قيمة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل يتراوح بين الصفر وواحد، في حين أن قيمة F لا تتراوح بين الصفر وواحدة، واحتمال أن تأخذ أي قيمة.

كما أن قيمة الخطأ المعياري للتقدير هي (0.141044) وهي نسبة قليلة جدا وكلما قلت قيمة الخطأ المعياري كلما كان المعيار ادق. في ضوء هذه النتائج التي حصلنا عليها في ملخص النموذج، ويعتقد أن قوة تفسير المتغير المستقل للتغيرات التي تحصل على المتغير التابع متوسط وإيجابي في حال كون النموذج يحتوي على متغير مستقل واحد فقط، اضافة الى ان ثقافة الافراد في تفسير الاستبيان العلمي وقناعاته وميوله هي التي تحدد نتائج التحليل للنموذج وليست بيانات اخذت من مصادر رسمية على الرغم من الباحث حاول تفسير معظم النماذج العمرانية في المنطقة وبالأخص بعدانقضاة اذار سنة 1990 كما ان الباحث حاول احتواء شمولية المجتمع الاحصائي من خلال توزيع الاستثمارات في المحافظات الثلاثة للاقليم. من نتائج الجدول الثاني نفرض فرضية العدم:

H0: لا يوجد ارتباط بين النظام الديمقراطي وبين العمارة الديمقراطية وهوية العمارة فيها.
ونفيل الفرضية البديلة:

H1: هناك ارتباط بين النظام الديمقراطي وبين العمارة الديمقراطية وهوية العمارة فيها. وارتباط موجب بمعدل 58%.

جدول (5-7): ملخص النماذج لمعامل الارتباط (اعداد: الباحثة)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.578 ^a	.334	.326	.141044

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: Y

جدول (5-8) يتضمن تحليل قيم التباين (ANOVA)، حيث تظهر قيم مجموع مربعات للانحدار SSR تساوي (0.878) بدرجات الحرية (1) لوجود متغير مستقل واحد في النموذج، وكانت مجموع مربعات الخطأ SSE تساوي (1.751) مع درجات الحرية (88) التي تمثل عدد العينات مطروحا منه عدد المتغيرات والرقم واحد، وكذلك مجموع المربعات الكلية SST والتي كانت مساوية ل (2.629) بدرجات من الحرية (89) والتي تمثلت بعدد العينات ناقص قيمة واحدة. لاحظ هنا أن قيمة SSE أكبر من قيمة SSR ولكن بنسبة قليلة وهذه القيمة هي نتيجة لأخطاء تريبعية في طريقة المربعات الصغرى العادية بدلا من أخذ الانحراف الحقيقي للخطأ ، في حين أن القيمة المنخفضة ل MSE (0.02) تزيد من القوة التفسيرية للنموذج، وبالتالي MSR الذي هو (0.878) يقارب اربعة اضعاف ونصف من قيمة MSE.. يوضح جدول تحليل التباين (ANOVA) القيمة F هي 44.137 مع مستوى المعنوية 0.000a اختبار الفرضية H0: لا يؤثر النظام الديمقراطي على العمارة الديمقراطية وهوية العمارة.
H1: هناك تأثير للنظام الديمقراطي على العمارة الديمقراطية وهوية العمارة.

لاحظ هنا أن قيمة (F) هي (44.317) ، وهي قيمة عالية جدا حيث ان هذه القيمة تزداد كلما زاد تحسن النموذج وتقل كلما انخفض تحسن النموذج ، وعادة ما تكون مقبولة ومعنوية اذا ازدادت عن قيمة العدد (3). مما يعني إذا أضفنا متغيراً آخر ذو علاقة مؤثرة بالعمارة الديمقراطية وهوية العمارة مع المتغير قيد الدراسة فان قيمة F سوف تزداد ، وهذا مشابه لما ذكرناه في معامل التحديد المعدل و لكن قيمة F لا تتراوح بين الصفر والواحد بل تأخذ أي قيمة كما أشرنا سابقاً.

ولكي يكون النموذج ذوو دلالة احصائية يجب ان يكون قيمة $Sig < 0.05$ ، وقد تبين لنا من الجدول بان قيمة Sig تساوي (0.000a) وهي اقل من 0.05 بكثير لذا نرفض فرضية العدم التي تقول H_0 : النظام الديمقراطي لا يؤثر على العمارة الديمقراطية وهوية العمارة فيها ونقبل الفرضية البديلة التي تقول H_1 : هناك تاثير للمتغير المستقل (النظام الديمقراطي) في تفسير متغير الاستجابة (العمارة الديمقراطية وهوية العمارة فيها).

وبما ان المتغير المستقل له تاثير على المتغير التابع فان معادلة الانحدار تكون على النحو الاتي.

$$\hat{Y}_i = \beta_0 + \beta_1 + \varepsilon$$

جدول (5-8): تحليل قيم التباين (ANOVA) (اعداد: الباحثة)

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	.878	1	.878	44.137	.000 ^a
Residual	1.751	88	.020		
Total	2.629	89			

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: Y

وقد اعتمدت عملية تغريغ البيانات من الاستبيان ، التحليل الاحصائي واستخراج النسبة المئوية لتأثير وأهمية مفردة معينة على تحقيق هوية العمارة من خلال سؤال المستجوب عن ماهية كل مفردة للنظام الديمقراطي كنظام سياسي ونظام معماري ديمقراطي وأهمية كل ذلك في تحقيق الهوية المعمارية ، وسيعمل البحث إلى تحليل هذه المحاور بصورة مستقلة ومن ثم التوصل إلى استنتاجات وتوصيات :

حيث يظهر لنا بان اعلى نسبة من العينات ال (90) من خلال الاستمارات التي وزعت تؤيد بوجود اثر المؤشرات الرئيسية للنظام الديمقراطي كمرحلة التحول الديمقراطي والحرية والقانون في المنطقة بينما كانت اقل نسبة من العينة تعتقد بوجود شفافية سياسية وتعددية حزبية ونسبة متوسطة كانت تعتقد بمساواة الجميع امام القانون، بينما في ما يخص العمارة الديمقراطية وهوية العمارة على العكس فان نسبة كبيرة من العينة كانت تعتقد بوجود شفافية في استخدامات واجهات زجاجية ووجود تصاميم متعددة ومتنوعة من الابنية بينما كانت هناك نسبة قليلة تؤيد بضرورة وجود قوانين وتشريعات صارمة تحدد هوية العمارة. وهي بالتفصيل كالآتي :

اولاً: مناقشة نتائج استمارة الاستبيان الخاصة بالجانب السياسي (النظام الديمقراطي):

تبين نتائج التطبيق في استمارة الاستبيان الاولى والخاصة بالجانب السياسي كنظام ديمقراطي وماهية المؤشرات الاساسية لهذا النظام في رأي المستجوبين وبالنسبة لمؤشر النظام الديمقراطي الاول (الشفافية) ، ان النتائج متقاربة وبغالبية وبنسبة 56% لمن رأوا ان الشفافية في النظام الديمقراطي تعني سهولة التواصل والوصول والقدرة على الحوار والمناقشة وبالتالي المحاسبة وضمن نظام يحدده الدستور ، اما النسبة المتبقية وهي نسبة 44% كانت مقتنعة بأن الشفافية تعني ان جميع المعلومات والمخططات والاستراتيجيات متاحة ومكشوفة امام الجمهور مع القدرة على التدخل والمحاسبة في اي وقت ومن ايا كان ، جدول (5-9) .

جدول (5-9): نتائج الاستبيان لمؤشر الشفافية في النظام السياسي الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في النظام السياسي الديمقراطي	نعم %	الرمز
1	الشفافية	جميع المعلومات والمخططات والاستراتيجيات متاحة ومكشوفة امام الجمهور مع القدرة على التدخل والمحاسبة في اي وقت ومن ايا كان .	44	Q1
		سهولة التواصل والوصول والقدرة على الحوار والمناقشة وبالتالي المحاسبة وضمن نظام يحدده الدستور	56	Q2

كما تبين ان نتائج التطبيق وبالنسبة لمؤشر النظام الديمقراطي الثاني (التعددية) ، حيث ان غالبية المستجوبين وبنسبة 74% اكدوا ان التعددية في النظام الديمقراطي تعني وجود جماعات واحزاب متعددة ، اما نسبة 26% فقط رأوا أن التعددية تعني وجود احزاب مؤسسة فقط ولها هيكلية ومبادئ ، جدول (5-10) .

جدول (5-10): نتائج الاستبيان لمؤشر التعددية في النظام السياسي الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في النظام السياسي الديمقراطي	نعم %	الرمز
2	التعددية	جماعات واحزاب متعددة	74	Q3
		احزاب موجودة ومؤسسة فقط لها هيكلية ومبادئ واهداف	26	Q4

وقد بينت النتائج للاستبيان وبالنسبة لمؤشر النظام الديمقراطي الثاني (المشاركة) ، بان النتائج متقاربة نسبيا وبنسبة 52% للذين اكدوا ان المشاركة في النظام الديمقراطي تعني انها حق لكل مواطن في ضمان مساهمته في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية او التأثير بها بصورة مباشرة او غير مباشرة ، اما نسبة 48% اكدت أن المشاركة هي حق لكل مواطن بشرط بناء مجتمع مدني واعى من خلال الحصول على الفهم المستنير مع مراعاة الحدود المعقولة بالنسبة للوقت ، من خلال التوعية والتثقيف والممارسة وحق الوصول للمعلومات والبدائل لتحقيق المشاركة الفعالة ، جدول (5-11).

جدول (5-11): نتائج الاستبيان لمؤشر المشاركة في النظام السياسي الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في النظام السياسي الديمقراطي	نعم %	الرمز
3	المشاركة	حق لكل مواطن في ضمان مساهمته في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية او التأثير بها بصورة مباشرة او غير مباشرة	52	Q5
		حق لكل مواطن بشرط بناء مجتمع مدني واعى من خلال الحصول على الفهم المستنير مع مراعاة الحدود المعقولة بالنسبة للوقت ، من خلال التوعية والتثقيف والممارسة وحق الوصول للمعلومات والبدائل لتحقيق المشاركة الفعالة	48	Q6

كما تبين ان نتائج التطبيق وبالنسبة لمؤشر النظام الديمقراطي الرابع (المساواة) ، بان غالبية المستجوبين وبنسبة 64% اكدوا ان المساواة تعني ان الجميع متساوون بغض النظر عن الدين او اللون او العرق او الجنس او الرأي السياسي او المستوى الاجتماعي او المستوى الاقتصادي من خلال التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، اما نسبة 36% فقط رأوا أن المساواة هي ان الجميع متساوون امام القانون بغض النظر عن الدين او اللون او العرق او الجنس او الرأي السياسي او المستوى الاجتماعي او المستوى الاقتصادي من خلال التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ن بتطبيق (القاعدة القانونية) في حالة تطابقها مع الشروط المحددة في القاعدة القانونية ، جدول (5-12) .

جدول (5-12): نتائج الاستبيان لمؤشر المساواة في النظام السياسي الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في النظام السياسي الديمقراطي	نعم %	الرمز
4	المساواة	الجميع متساوون بغض النظر عن الدين او اللون او العرق او الجنس او الرأي السياسي او المستوى الاجتماعي او المستوى الاقتصادي من خلال التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية	64	Q7
		الجميع متساوون امام القانون بغض النظر عن الدين او اللون او العرق او الجنس او الرأي السياسي او المستوى الاجتماعي او المستوى الاقتصادي من خلال التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ن بتطبيق (القاعدة القانونية) في حالة تطابقها مع الشروط المحددة في القاعدة القانونية	36	Q8

ان نتائج الاستبيان الخاصة بمؤشر النظام الديمقراطي الخامس (الاستقرار) ، كانت نسبتها متساوية 50% للذين اكدوا ان الاستقرار في النظام الديمقراطي هو استمرار النخبة الحاكمة او المؤسسة السياسية لفترة طويلة في السلطة دونما تقلبات وتحولات ومن خلال ممارسات ديمقراطية قانونية ، وللذين رأوا انه عملية التغير التدريجي والمنضبط والسلس للسلطة من خلال الممارسات الديمقراطية والقدرة على ادارة الصراعات والازمات داخل المجتمع دون استخدام العنف ، كما انه ومن المجموع الكلي رأوا انه توجد شروط اضافية للاستقرار وكانت وبنسبة 67% وجود مستوى جيد من التنمية الاقتصادية ، ونسبة 60% لصياغة الدستور والقوانين ومتابعة تطبيقها (الجانب الرقابي) ، ونسبة 59% اخرى لوجود نظام مؤسستي قوي (النظام يدير الافراد وليس العكس) ، جدول (5-13) .

جدول (5-13): نتائج الاستبيان لمؤشر الاستقرار في النظام السياسي الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في النظام السياسي الديمقراطي	نعم %	الرمز
5	الاستقرار	استمرار النخبة الحاكمة او المؤسسة السياسية لفترة طويلة في السلطة دونما تقلبات وتحولات ومن خلال ممارسات ديمقراطية قانونية	50	Q9
		عملية التغير التدريجي والمنضبط والسلس للسلطة من خلال الممارسات الديمقراطية والقدرة على ادارة الصراعات والازمات داخل المجتمع دون استخدام العنف	50	Q10
		مستوى جيد من التنمية الاقتصادية	67	Q11
		صياغة الدستور والقوانين ومتابعة تطبيقها (الجانب الرقابي)	60	Q12
		نظام مؤسستي قوي (النظام يدير الافراد وليس العكس)	59	Q13

كما ان نتائج التطبيق للاستبيان الخاص بالنظام السياسي وبالنسبة لمؤشر النظام الديمقراطي السادس (الحرية) ، بينت ان غالبية المستجوبين ونسبة 62% اكدوا ان الحرية تعني امكانية الفرد دونما جبر او شرط او ضغط خارجي على اتخاذ قرار في اي مجال من المجالات ودون قيود وشروط ومحددات ، اما نسبة 38% فقط رأيت أن الحرية في النظام الديمقراطي تتميز بوجود قوانين وقيود قانونية واخلاقية لضبط وتنظيم الحرية ، جدول (5-14) .

جدول (5-14): نتائج الاستبيان لمؤشر الحرية في النظام السياسي الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في النظام السياسي الديمقراطي	نعم %	الرمز
6	الحرية	امكانية الفرد دونما جبر او شرط او ضغط خارجي على اتخاذ قرار في اي مجال من المجالات ودون قيود وشروط ومحددات	62	Q14
		وجود قوانين وقيود قانونية واخلاقية لضبط وتنظيم الحرية	38	Q15

اما بالنسبة للمؤشر السابع (القانون) ، فان النسب كانت متقاربة ، حيث ان نسبة 56% من المستجوبين رأوا ان القانون في النظام الديمقراطي يستجوب ان يكون الدستور الديمقراطي في جميع الدول التي تتبنى النظام الديمقراطي واحدا ، اما نسبة 44% منهم رأيت أن الدساتير في الدول الديمقراطية مختلفة باختلاف المكان والزمان والمجتمع ، جدول (5-15) .

جدول (5-15): نتائج الاستبيان لمؤشر القانون في النظام السياسي الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في النظام السياسي الديمقراطي	نعم %	الرمز
7	القانون	يجب ان يكون هناك نموذج واحد للدستور الديمقراطي في جميع الدول التي تتبنى النظام الديمقراطي	56	Q16
		الدساتير في الدول الديمقراطية مختلفة باختلاف المكان والزمان والمجتمع	44	Q17

كما تبين نتائج التطبيق وبالنسبة لمؤشر النظام الديمقراطي الثامن والذي يخص (مرحلة التحول الديمقراطي) ، فإن أعلى نسبة وهي 45% كانت تؤكد ان العراق عامة واقليم كردستان خاصة يمر بمرحلة التأسيس للديمقراطية ، بينما كانت نسبة 27% ترى ان المنطقة تمر في مرحلة تدعيم الديمقراطية ، اما نسبة 14% كانت لمن رأى انها في مرحلة التخطيط و14% اخرى للذين رأوا انه مازال في مرحلة ازالة النظام الدكتاتوري وبقياه ، جدول (5-16)

جدول (5-16): نتائج الاستبيان لمؤشر مرحلة التحول في النظام السياسي الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في النظام السياسي الديمقراطي	نعم %	الرمز
8	مرحلة التحول الديمقراطي في المنطقة	مرحلة التخطيط	14	Q18
		مرحلة ازالة النظام الدكتاتوري	14	Q19
		مرحلة التأسيس للديمقراطية	45	Q20
		مرحلة تدعيم الديمقراطية	27	Q21

وقد بينت نتائج التطبيق للمؤشر التاسع والآخر في النظام الديمقراطي (نمط التحول الديمقراطي في المنطقة) ، بان النسب كانت متقاربة نسبيا ، حيث ان نسبة 39% اكدوا ان التحول الديمقراطي حصل بفعل التدخل الخارجي ، اما نسبة 27% منهم رأوا أن التحول كان عن طريق التفاوض (الاحلال التحولي) ونسبة 20% منهم كانت لمن رأى ان التحول كان من الاسفل (التحول الاحلالي) ، والنسبة المتبقية 14% كانت مع ان التحول كان من اعلى ، جدول (5-17) .

جدول (17-5): نتائج الاستبيان لمؤشر نمط التحول في النظام السياسي الديمقراطي (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في النظام السياسي الديمقراطي	نعم %	الرمز
9	نمط التحول الديمقراطي في المنطقة	التحول من اعلى	14	Q22
		التحول عن طريق التفاوض (الاحلال التحولي)	27	Q23
		التحول من اسفل (التحول الاحلالي)	20	Q24
		نمط التدخل الخارجي	39	Q25

ثانيا: مناقشة نتائج استمارة الاستبيان الخاصة بالجانب المعماري (العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية):

تبين نتائج التطبيق في استمارة الاستبيان الثانية والخاصة بالجانب المعماري وبما يخص العمارة الديمقراطية واثرا على الهوية المعمارية وحسب مؤشرات النظام الديمقراطي والتي تم اعتمادها في الاستمارة الاولى . حيث رأى المستجوبين وبالنسبة للمؤشر الاول (الشفافية) في العمارة الديمقراطية تعني ونسبة 68% رأوا انها استخدام الواجهات الزجاجية ، اما الذين رأوا بان الشفافية هي الوضوح في التصميم والتنفيذ من خلال الاستجابة لمتطلبات المستخدم كانت نسبتهم 77%، اما نسبة 77% اخرى منهم رأوا انها الانفتاح والوضوح من خلال سهولة الحركة والوصول خارج وداخل المبنى، جدول (5-18).

جدول (18-5): نتائج الاستبيان لمؤشر الشفافية في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في العمارة الديمقراطية	نعم %	الرمز
1	الشفافية	استخدام الواجهات الزجاجية	68	q26
		الانفتاح والوضوح من خلال سهولة الحركة والوصول خارج وداخل المبنى	77	q27
		الوضوح في التصميم والتنفيذ من خلال الاستجابة لمتطلبات المستخدم	77	q28

كما وانه وبالنسبة للمؤشر الثاني (التعددية) في العمارة الديمقراطية ، كانت الغالبية وبنسبة 67% من المستجوبين تؤكد ان التعددية في العمارة الديمقراطية تعني وجود تصاميم متعددة ومتنوعة من الابنية والتي تمثل مجموعة خيارات تحدها القوانين والتشريعات البنائية والتي تصمم وتنفذ من قبل المختصين ، اما نسبة 33% منهم فقط مع كونها تعني وجود تصاميم متعددة ومتنوعة من الابنية دون محددات، جدول (5-19) .

جدول (19-5): نتائج الاستبيان لمؤشر التعددية في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في العمارة الديمقراطية	نعم %	الرمز
2	التعددية	وجود تصاميم متعددة ومتنوعة من الابنية	33	q29
		وجود تصاميم متعددة ومتنوعة من الابنية والتي تمثل مجموعة خيارات تحدها القوانين والتشريعات البنائية والتي تصمم وتنفذ من قبل المختصين	67	q30

وقد اكدت نتائج الاستبيان الخاص بالجانب المعماري وبالنسبة للمؤشر الثالث (المشاركة) في العمارة الديمقراطية ، على انه وبنسبة 59% من المستجوبين مع انها تعني مشاركة المستخدم في القرار التصميمي والتنفيذي من خلال المناقشة وبعد تطوير امكانياته بالمشاركة وبمساعدة المختصين مع ترك القرار النهائي للمختصين ، اما النسبة المتبقية وهي 41% تؤكد على انها مشاركة المستخدم في القرار التصميمي والتنفيذي وتطبيق رغباته بشكل كامل ، جدول (5-20) .

جدول (20-5): نتائج الاستبيان لمؤشر المشاركة في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في العمارة الديمقراطية	نعم %	الرمز
3	المشاركة	مشاركة المستخدم في القرار التصميمي والتنفيذي وتطبيق رغباته بشكل كامل	41	q31
		مشاركة المستخدم في القرار التصميمي والتنفيذي من خلال المناقشة وبعد تطوير امكانياته بالمشاركة وبمساعدة المختصين مع ترك القرار النهائي للمختصين .	59	q32

اما بالنسبة للمؤشر الرابع (المساواة) في العمارة الديمقراطية ، فقد كانت النسب متقاربة ، حيث رأى المستجوبين وبنسبة 54% منهم على انها تمثل تساوي الافراد في التمتع بنفس الفرص والبدائل في التصميم

والتنفيذ وكل حسب احتياجاته ورغباته وامكانياته ، اما النسبة المتبقية وهي 46% كانت مع انها تعني تساوي الافراد في مساحات المنازل والواجهات والفضاءات بدون تمييز ، جدول (5-21) .

جدول (5-21): نتائج الاستبيان لمؤشر المساواة في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في العمارة الديمقراطية	نعم %	الرمز
4	المساواة	تساوي الافراد في مساحات المنازل والواجهات والقضاءات بدون تمييز	46	q33
		تساوي الافراد في التمتع بنفس الفرص والبدائل في التصميم والتنفيذ وكل حسب احتياجاته ورغباته وامكانياته	54	q34

ان نتائج الاستبيان الخاص بالجانب المعماري للمؤشر الخامس (الاستقرار) في العمارة الديمقراطية ، اكدت وبالغالبية وبنسبة 70% من المستجوبين مع ان الاستقرار في العمارة الديمقراطية يعني وجود هوية معمارية متجددة ومرنة تتغير بشكل تدريجي ومنظبط ولسلس وحسب المتطلبات الفكرية والمكانية والزمانية ، اما نسبة 30% تؤكد على وجود هوية معمارية ثابتة لمجتمع ومكان معينين للتمتع بالاستقرار ، جدول (5-22) .

جدول (5-22): نتائج الاستبيان لمؤشر الاستقرار في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في العمارة الديمقراطية	نعم %	الرمز
5	الاستقرار	وجود هوية معمارية ثابتة لمجتمع ومكان معينين	30	q35
		وجود هوية معمارية متجددة ومرنة تتغير بشكل تدريجي ومنظبط ولسلس وحسب المتطلبات الفكرية والمكانية والزمانية	70	q36

اما عن المؤشر السادس (الحرية) في العمارة الديمقراطية ، فان النتائج كانت وبنسبة 62% مع ان الحرية في العمارة الديمقراطية هي امكانية اتخاذ القرار التصميمي والتنفيذي بحرية من مجموعة خيارات تحدها القوانين والتشريعات وبمساعدة المختصين ، مع ترك مساحة من الحرية وبما لا يضر والهوية العامة للعمارة ، اما نسبة 38% تؤكد على ان الحرية تعني امكانية اتخاذ القرار التصميمي والتنفيذي بحرية مطلقة وبدون قيود ، جدول (5-23) .

جدول (5-23): نتائج الاستبيان لمؤشر الحرية في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في العمارة الديمقراطية	نعم %	الرمز
6	الحرية	امكانية اتخاذ القرار التصميمي والتنفيذي بحرية مطلقة وبدون قيود	38	q37
		امكانية اتخاذ القرار التصميمي والتنفيذي بحرية من مجموعة خيارات تحدها القوانين والتشريعات وبمساعدة المختصين ، مع ترك مساحة من الحرية وبما لا يضر والهوية العامة للعمارة	62	q38

كما اكدت النتائج الخاصة بالاستمارة المخصصة للعمارة الديمقراطية واثرها على هوية العمارة ، وبالنسبة للمؤشر السابع (القانون) ، فان نسبة 40% من المستجوبين مع انه وجود القوانين والتشريعات التي تحدد الاطار العام للهوية المعمارية مع اعطاء الحرية ضمن خيارات وبدائل تصميمية وبمساعدة المختصين مع امكانية التجدد للهوية وبشكل قانوني منضبط ، اما نسبة 32% منهم اكدوا ان القانون يعني وجود القوانين والتشريعات التي تحدد الاطار العام للبناء مع اعطاء الحرية المطلقة في التصميم والتنفيذ ، اما النسبة المتبقية وهي 28% مع ان القانون معناه وجود القوانين والتشريعات الصارمة والتي تحدد هوية معمارية عامة ثابتة ، جدول (5-24) .

جدول (5-24): نتائج الاستبيان لمؤشر القانون في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في العمارة الديمقراطية	نعم %	الرمز
7	القانون	وجود القوانين والتشريعات الصارمة والتي تحدد هوية معمارية عامة ثابتة	28	q39
		وجود القوانين والتشريعات التي تحدد الاطار العام للهوية المعمارية مع اعطاء الحرية ضمن خيارات وبدائل تصميمية وبمساعدة المختصين مع امكانية التجدد للهوية وبشكل قانوني منضبط	40	q40
		وجود القوانين والتشريعات التي تحدد الاطار العام للبناء مع اعطاء الحرية المطلقة في التصميم والتنفيذ	32	q41

اما فيما يخص المؤشر الثامن (مرحلة التحول للعمارة الديمقراطية في المنطقة) ، فان النتائج كانت وبنسبة 40% للمستجوبين بكون المنطقة تمر بمرحلة التأسيس للعمارة الديمقراطية ، اما النسبة المتبقية قسمت على الاجابات الثلاثة الاخرى وبنسب متساوية 20% لكل منها ، جدول (5-25) .

جدول (5-25): نتائج الاستبيان لمؤشر مرحلة التحول في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في العمارة الديمقراطية	نعم %	الرمز
8	مرحلة التحول للعمارة الديمقراطية في المنطقة	مرحلة التخطيط	20	q42
		مرحلة ازالة النظام السابق	20	q43
		مرحلة التأسيس للعمارة الديمقراطية	40	q44
		مرحلة التدعيم للعمارة الديمقراطية	20	q45

واخيرا فان المؤشر التاسع (نمط التحول للعمارة الديمقراطية في المنطقة) ، فان النتائج كانت مشابهة للمؤشر السابق وبواقع 35% مع كون التحول كان بتأثير خارجي ، اما نسبة 21% كانت مع كون التحول كان من اسفل (التحول الاحلالي) ، اما نسبة 19% كان مع كون التحول كان عن طريق التفاوض (الاحلال التحولي) ، اما النسبة المتبقية وهي 15% كانت مع كون التحول يحدث من اعلى، جدول (5-26) .

جدول (5-26): نتائج الاستبيان لمؤشر نمط التحول في العمارة الديمقراطية والهوية المعمارية (اعداد: الباحثة)

ت	المؤشر الرئيس	مايعنيه في العمارة الديمقراطية	نعم %	الرمز
9	نمط التحول للعمارة الديمقراطية في المنطقة	التحول من اعلى	15	q46
		التحول عن طريق التفاوض (الاحلال التحولي)	19	q47
		التحول من اسفل (التحول الاحلالي)	21	Q48
		نمط التدخل الخارجي	35	q49

ثانيا: مناقشة نتائج التحليل الكرافيكي للمشاريع :

لقد تم استخلاص نتائج التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة وحسب المثال التالي (مبنى محافظة السليمانية) :

اولا: مؤشر المشاركة: والتي قيمت من خلال سؤال الفريق التصميمي والجهة المستفيدة والمستخدمين ، جدول (5-27):

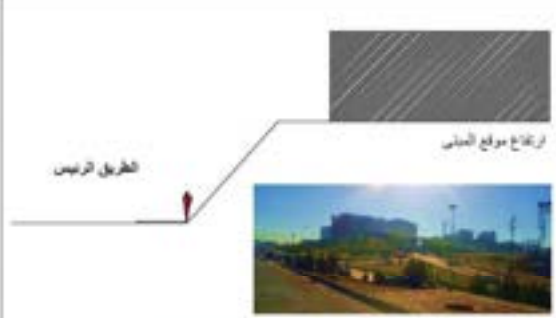

جدول (5-27): طريقة تقييم مؤشر المشاركة لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

المعلومات العامة		اسم المشروع: محافظة السليمانية	الوظيفة: عام - حكومي
رقم الاستمارة: A1		موقع المشروع: السليمانية	سنة الانجاز: 2010
التحور الأول	مؤشر المشاركة	المصممين: مكتب محلي	
		منهجية التصميم: مغلقة (تفرد شخص بالفكرة واعطاء مهام لباقي الفريق التصميمي)	
		الجهة المستفيدة : وزارة الداخلية (حكومي)	
		مشاركة المستخدمين (1-5): 2 (اخذ بعض المتطلبات من المستخدمين والجهة المستفيدة)	

ثانيا: الموقع : والتي تم تقييمها من (1-5) من قبل الباحث وبالاتتماد على الرسوم الكرافيكية والصور والملاحظة العامة .

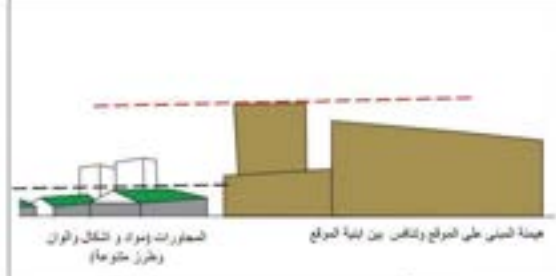
1- الشفافية (الوضوحية في التصميم): اولاً : بصريا من خلال نوع الشارع وطبيعة الطوبوغرافية ووجود الحدائق والساحات العامة ، ثانياً : ماديا من خلال الطرق المؤدية ومداخل الحدائق والساحات .

جدول (28-5): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (الموقع - الشفافية) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

التقييم الكرافيكي	المحور الثاني (الموقع)		الصفات التصميمية	الدرجة	القيمة
	التحليل الكرافيكي	التحليل الكرافيكي			
	5	شارع	الشارع	5	5
	4	حار			
	4	معلق			
	4	مربعة			
	3	مستطبة			
	3	مستطبة	الحدائق	3	3
	1	خلفية			
	2	جانبية			
	2	الطرق التوبية (1-1)			
	5	ساحل الحدائق من الخارج من الداخل			
	4	بالمهينة	الشكل	4	4
	3	بشكلية			
	2	بالتكرار			
	1	بالتوازن			
	2	الطرز	الترتيب والتنسيق	2	2
	4	المواد			
	3	الألوان			
	1	الرموز			
	4	بنية تحلية	الخدمات	4	4
	1	مرافق ترفيهية			
3	بنية تعليمية				


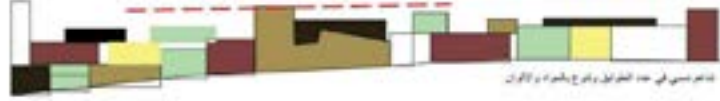
2- التعددية من خلال اولاً: (الوحدة) بالهيمنة والشكل والتكرار والتوازن . ثانياً (التنوع) بالطرز والمواد والالوان والرموز وطبيعته توفر الخدمات .

جدول (29-5): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (الموقع - التعددية) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

التقييم الكرافيكي	المحور الثاني (الموقع)		الصفات التصميمية	الدرجة	القيمة
	التحليل الكرافيكي	التحليل الكرافيكي			
	4	بالمهينة	الشكل	4	4
	3	بشكلية			
	2	بالتكرار			
	1	بالتوازن			
	2	الطرز	الترتيب والتنسيق	2	2
	4	المواد			
	3	الألوان			
	1	الرموز			
	4	بنية تحلية	الخدمات	4	4
	1	مرافق ترفيهية			
3	بنية تعليمية				

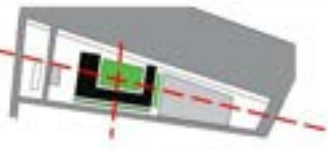
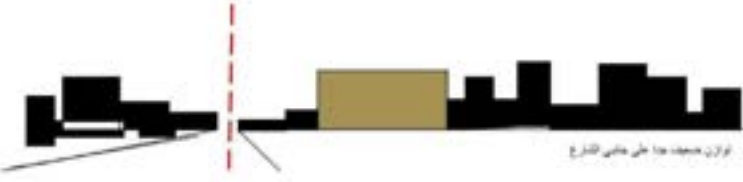
3- المساواة القانونية (التناسب) : في عدد الطوابق والاستخدام والطرز والالوان والرموز ونسبة مساحة الحدائق والمساحات .

جدول (30-5): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (الموقع - المساواة) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

	3	عدد الطوابق
	2	الارتفاع
	1	الطرز
	2	اللون
	1	الزخرف
نسبة مساحة الحدائق والمساحات التي مساحتها حوالي 100%		
		
<p>تصميم مبنى في عدد الطوابق والارتفاع بالمساواة والوان</p>		

4- الاستقرار (التوازن) سواءا اكان شكليا او لاشكليا على جانبي الشارع ومع المجاورات وبالنسبة للحدائق والمساحات فيما بينها ومع المبنى .

جدول (31-5): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (الموقع - الاستقرار) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

	1	على جانبي الشارع
	1	المساحات
	2	الحدائق والمساحات مع المبنى
	2	الحدائق والمساحات فيما بينها
		
<p>توازن حجمها على جانبي الشارع</p>		

5- الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير): معايير مساحة الابنية والمناطق المفتوحة وعدد الطوابق والمواد والالوان والطرز المستخدمة ، مقارنة بقوانين البلدية والمعايير الهندسية العالمية.

جدول (32-5): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (الموقع - الحرية) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

	3	التصميم ضمن معايير المساحات السكنية
	2	التصميم ضمن معايير المناطق الحضرية
	3	التصميم ضمن معايير اعداد الطوابق
	1	التصميم ضمن معايير التواء المسطحة
	1	التصميم ضمن معايير الارتفاع المسطحة
	1	التصميم ضمن معايير الطرز المسطحة
		
<p>استخدام الوان ومواد وطرز متنوعا والمتناسب للمبنى في عدد الطوابق</p>		

ثانيا: المبنى (المخطط التصميمي): والتي تم تقييمها من (1-5) من قبل الباحث وبالاتماد على الرسوم الكرافيكية التحليلية والصور والملاحظة العامة .

1- الشفافية (الوضوحية في التصميم): أولاً : بصرياً من خلال شكل المخطط في كونه متناظراً أم لا ، ومواقع الحركة العمودية في كونها في البهو أو على محور حركة رئيسي أو ثانوي . بالإضافة الى مواقع الأقسام ، كما تشمل نوع المعالجات التصميمية الداخلية من استخدام للفتحات والمواد الشفافة والعاكسة ثانياً : مادياً من خلال المسافة للأقسام ومحاور الحركة .

جدول (5-33): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (المبنى (المخطط)- الشفافية) لمشروع محافظة السلمانية (اعداد: الباحثة)

نظام التقييم	العدد التقييمي	المعيار التفصيلي		المعيار التقييمي	المعيار التقييمي	
		الوزن	الدرجة			
التحليل الكرافيكي	3	شكل المخطط	مناظر	3	التحليل الكرافيكي	
			غير مناظر			2
			موقع الحركة العمودية			1
			محور رئيس			3
			محور فرعي			2
			موقع الأقسام			1
		محور رئيس	2			
		محور فرعي	2			
		معالجات تصميمية	2			
		فتحات	3			
		جود عاكسة	3			
		جود عاكسة	3			
		جود عاكسة	3			
		مسافة الأقسام	3			
		مناظر	2			
موقع الحركة	2					
مناظر	3					
مناظر	3					

2- التعددية من خلال اولاً: (الوحدة) بالهيمنة والشكل والتكرار والتوازن . ثانياً (التنوع) بالطرز والمواد والألوان والرموز وطبيعة توفر الخدمات .

3- جدول (5-34): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (المبنى (المخطط)- التعددية) لمشروع محافظة السلمانية (اعداد: الباحثة)

نظام التقييم	العدد التقييمي	المعيار التفصيلي		المعيار التقييمي	المعيار التقييمي	
		الوزن	الدرجة			
التحليل الكرافيكي	3	الهيمنة	شكلية	3	التحليل الكرافيكي	
			مناظر			4
			مناظر			2
			الطرز			1
			المواد			4
		التنوع	الألوان	2		
			الرموز	2		
			الخدمات	4		
			بنية تعاليم	1		
			مواقع التقييمية	1		
بنية طبيعية	1					

4- المساواة القانونية (التناسب) : في عدد الطوابق والاستخدام والطرز والألوان والرموز ونسبة مساحة الحدائق والمساحات .

جدول (5-35): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (المبنى (المخطط)- المساواة) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

<p>الجزء ومسور الحركة الرئيس</p>	14	كتيب مساحة الجوهر الى مساحة المبنى %	التقييم التوازن
	2	كتيب مساحة كل قسم الى اجمالي المساحة	
	2	كتيب المساحة المخططة الى المساحة	
	2	كتيب المساحات المخططة الى المساحة المخططة الى المساحة	

5- الاستقرار (التوازن) سواءا اكان شكليا او لاشكليا على جانبي الشارع ومع المجاورات وبالنسبة للحدائق والمساحات فيما بينها ومع المبنى .

جدول (5-36): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (المبنى (المخطط)- الاستقرار) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

<p>تخطيط جزئي</p>	3	المساحة الكلية	التقييم التوازن التوازن التوازن
	3	مساحة الحركة	

6- الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير): معايير مساحة المبنى والمناطق المفتوحة وعدد الطوابق ونمط التصميم ومعايير الخدمات ، مقارنة بقوانين البلدية والمعايير الهندسية العالمية.

جدول (5-37): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (المبنى (المخطط)- الحرية) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

<p>مستوى مساحات عدد الطوابق</p> <p>موقف للسيارات</p>	3	التصميم ضمن معايير مساحة المبنى	التقييم التوازن التوازن التوازن التوازن
	2	التصميم ضمن معايير المناطق المفتوحة	
	4	التصميم ضمن معايير عدد الطوابق	
	2	التصميم ضمن معايير المساحة المخططة (المناطق)	
	4	التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف) داخل الموقع	

ثالثا: **الواجهة (الهوية المعمارية):** والتي تم تقييمها من (1-5) من قبل الباحث وباعتماد على الرسوم الكرافيكية التحليلية والصور والملاحظة العامة .

1- الشفافية (الوضوحية في التصميم): اولا : بصريا من خلال نسبة الفتحات والمواد الشفافة والعاكسة .
ثانيا : ماديا من خلال نوع المواد والطرز سواءا اكانت محلية او غير محلية.

جدول (5-38): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (الواجهة) الهوية المعمارية- الشفافية)) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

المعور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)		المعور الخامس (الشفافية)		العدد الكمي	النوع	
التحليل الكرافيكي	الشفافية	الشفافية	الشفافية			
<p>استخدام الزجاج المتكسر مع الزجاج العاكس في الواجهة</p> <p>توزيع كفاءة الضوئي</p>	نسبة الفتحات	نسبة المواد الشفافة	نسبة المواد العاكسة	40	الواجهة	
	نسبة المواد الشفافة	نسبة المواد العاكسة	نسبة المواد المتكسرة			
	الواجهة	الواجهة	الواجهة			
	الواجهة	الواجهة	الواجهة	الواجهة	5	غير محلية
	الواجهة	الواجهة	الواجهة	الواجهة	1	محلي
	الواجهة	الواجهة	الواجهة	الواجهة	4	محلي
	الواجهة	الواجهة	الواجهة	الواجهة		
	الواجهة	الواجهة	الواجهة	الواجهة		
	الواجهة	الواجهة	الواجهة	الواجهة		
	الواجهة	الواجهة	الواجهة	الواجهة		


2- التعددية من خلال اولاً: (الوحدة) بالهيمنة والشكل والتكرار والتوازن . ثانيا (التنوع) بالطرز والمواد والالوان والرموز والملمس والاتجاه والاشكال .

جدول (5-39): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (الواجهة) الهوية المعمارية- التعددية)) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

المعور السادس (التعددية)		المعور السابع (التنوع)		العدد الكمي	النوع
التحليل الكرافيكي	التعددية	التنوع	التنوع		
<p>تنوع المواد المستخدمة</p> <p>تنوع الأشكال</p>	بالهيمنة	بالهيمنة	بالهيمنة	2	الواجهة
	بالهيمنة	بالهيمنة	بالهيمنة		
	بالهيمنة	بالهيمنة	بالهيمنة		
	بالهيمنة	بالهيمنة	بالهيمنة		
	بالهيمنة	بالهيمنة	بالهيمنة		
	بالهيمنة	بالهيمنة	بالهيمنة		
	بالهيمنة	بالهيمنة	بالهيمنة		
	بالهيمنة	بالهيمنة	بالهيمنة		
	بالهيمنة	بالهيمنة	بالهيمنة		
	بالهيمنة	بالهيمنة	بالهيمنة		

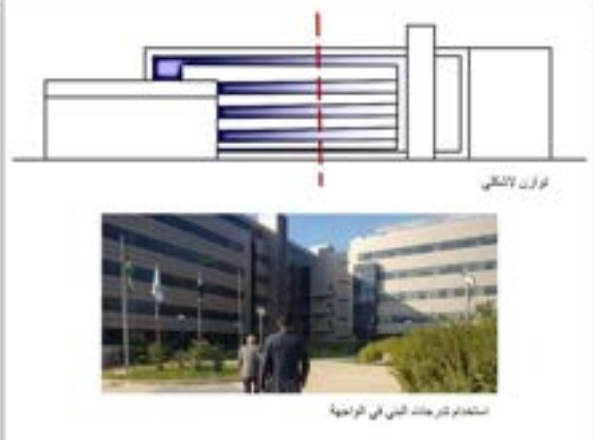
3- المساواة القانونية (التناسب) : الشكل مع الوظيفة والمواد مع المناخ والرموز مع المكان .

جدول (5-40): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (الواجهة/ الهوية المعمارية- المساواة) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

 <p>تتميز الواجهة مع العناصر التي تميزها</p>	2	الشكل مع الوظيفة	الاستمارة التقييم التقييم التقييم
	1	المواد مع المناخ	
	1	الرموز مع الشكل	


4- الاستقرار (التوازن) سواءا كان شكليا او لاشكليا في الاشكال والمواد والالوان .

جدول (5-41): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (الواجهة/ الهوية المعمارية- الاستقرار) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

 <p>توازن الالوان</p> <p>استخدام التدرجات البني في الواجهة</p>	3	الشكل	الاستمارة التقييم التقييم التقييم
	3	المواد	
	3	الالوان	

5-5- الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير): معايير المواد والالوان المستخدمة والطرز والرموز ومعايير ارتفاع المباني والارتداد . مقارنة بقوانين البلدية ان وجدت والمعايير الهندسية العالمية.

جدول (5-42): طريقة تقييم استمارة التحليل الكرافيكي (الواجهة/ الهوية المعمارية- الحرية) لمشروع محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

 <p>استخدام مواد عالية غير معيئة</p> <p>التصميم ضمن معايير ارتفاعات المباني تنوع بالمواد والالوان المستخدمة في المواقع</p>	1	التصميم ضمن معايير المواد المستخدمة	الاستمارة التقييم التقييم التقييم التقييم
	1	التصميم ضمن معايير الالوان المستخدمة	
	1	التصميم ضمن معايير الطرز المستخدمة	
	1	التصميم ضمن معايير الرموز المستخدمة	
	4	التصميم ضمن معايير ارتفاع المباني والارتداد	

1- نتائج التطبيق في استمارات التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية للمشاريع المنتخبة وعلى مستوى اقليم كردستان العراق:

بينت النتائج للمشاريع المنتخبة والبالغ عددها (12) مشروعاً وبواقع (4) مشاريع لكل من محافظات (اربيل ودهوك وسليمانية) ، بان اثر التحول الديمقراطي على الهوية المعمارية كان وحسب المحافظة متقارب نسبياً في الثلاث محافظات وبنسبة تراوحت بين (32.7 - 34.2) حيث كان التأثير الاكبر في محافظة اربيل وتلاها دهوك والسليمانية ويفرق بسيط ، جدول (43-5) .

جدول (43-5): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي على الهوية المعمارية على مستوى المحافظات (اعداد: الباحثة)

المحافظة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %
محافظة السليمانية A	2.5949	0.1263	32.7092
محافظة أربيل B	2.7156	0.1367	34.2311
محافظة دهوك C	2.6227	0.1419	33.0597

2- نتائج التحليل الكرافيكي الخاصة بأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية وعلى مستوى المشاريع :

لقد كانت النتائج متقاربة بين جميع المشاريع وبنسب متقاربة تراوحت بين (21.6 - 28.1) حيث كان المشروع الاقل اثراً على الهوية المعمارية مشروع محافظة السليمانية بينما كان الاكثر اثراً وتأثراً هو مشروع بلدية السليمانية ، كما كانت المشاريع متقاربة بنسبها ، جدول (44-5).

جدول (44-5): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي على الهوية المعمارية على مستوى المشاريع (اعداد: الباحثة)

المشاريع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %
محافظة السليمانية A1	2.2490	0.1118	21.6678
بلدية السليمانية A2	2.9116	0.2230	28.0512
جوازات السليمانية A3	2.5031	0.0927	24.1159
فاملي مول A4	2.7158	0.0302	26.1650
محافظة اربيل B1	2.5417	0.0145	23.3990
وزارة الاوقاف B2	2.7697	0.1393	25.4977
محكمة اربيل B3	2.8995	0.2205	26.6926
مكتبة الزيتونة B4	2.6516	0.1686	24.4107
بلدية دهوك c1	2.5097	0.2025	23.9228
محكمة دهوك c2	2.8986	0.1847	27.6298
مركز طلاي c3	2.5982	0.0585	24.7667
دهوك مول c4	2.4843	0.1232	23.6808

3- نتائج التطبيق الخاصة بالتحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية وعلى مستوى المحاور (محور الموقع ، ومحور المبنى ، ومحور الواجهة) ولكل مشروع في محافظات الاقليم :

ان غالبية المشاريع (10 مشاريع من مجموع 12) أثر النظام الديمقراطي بشكل اكثر وضوحاً وعلى مستوى المبنى والمخطط ، اما المشروعين الاخرين كان الاثر اكثر وضوحاً في الواجهات ، كما كانت النسب متقاربة في المحاور المختلفة وفي كل المشاريع وبنسب مئوية تراوحت بين (27.06 - 39.62) ، جدول (45-5) ملحق رقم (3).

4- نتائج التطبيق الخاصة بمؤشرات النظام الديمقراطي والعمارة الديمقراطية وأثرها على العمارة ، وهي خمسة مؤشرات (الشفافية ، التعددية ، المساواة ، الاستقرار والحرية) :

لقد كانت النتائج متقاربة ايضا وينسب مئوية لانتريد عن 38.3 ، حيث وانه في محور الموقع كانت الشفافية الاكثر نسبا وتأثرا وبواقع (10 مشاريع من مجموع 12) ومشروع كانت المساواة فيه الاعلى واخر كانت التعددية هي الاعلى ، اما بالنسبة لمحور المبنى فان الاستقرار والتوازن سجل النسب الاعلى نسبا (8) ، وثلاثة مشاريع سجلت الحرية اعلى نسبا فيها ، ومشروعا اخر تميز بالمساواة كأعلى نسبة . والمحور الاخير وهو الواجهة المعمارية فان اعلى النسب كانت ضمن مؤشر الشفافية (6) و(5) اخرى كان مؤشر الاستقرار هو الاعلى ، ومشروع واحد كان الاعلى نسبة فيه لمؤشر الحرية .

حيث كانت المؤشرات الاعلى نسبا في محافظة السليمانية بالنسبة لكل محور وبالنسبة لمحور الموقع هو مؤشر الشفافية (3 من 4 مشاريع) وحقق مؤشر الاستقرار اعلى نسبة في المشروع الاخير ، اما بالنسبة لمحور المبنى فان مؤشري الاستقرار والحرية حققا اعلى نسبة وبواقع مشروعين لكل منهم . اخيرا مع محور الواجهة فان مؤشر الشفافية حقق اعلى نسبة في مشروعين ، كما حقق مؤشر الاستقرار اعلى نسبة في مشروع وحقق مؤشر الحرية اعلى نسبة في مشروع اخر ، جدول (5-46) ملحق رقم (3)

اما بالنسبة لمحافظة اربيل وبالنسبة لمحور الموقع فان الشفافية حققت اعلى النسب في المشاريع الاربعة ، اما بالنسبة لمحور المبنى فان الاستقرار حقق اعلى النسب في المشاريع كافة ، اما على مستوى الواجهة فحقق مؤشر الاستقرار اعلى النسب وبواقع (3مشاريع من 4) ، كما حقق المشروع الاخير اعلى نسبة ضمن مؤشر الشفافية ، جدول (5-47) ملحق رقم (3) .

واخيرا وبالنسبة لمحافظة دهوك ، وعلى مستوى الموقع حققت الشفافية اعلى النسب (3 من 4 مشاريع) وحقق مؤشر المساواة النسبة الاعلى في المشروع الرابع . اما محور المبنى فكانت النتائج مشروعين مع اعلى نسبة لمؤشر الاستقرار ومشروع اخر مع اعلى نسبة لمؤشر المساواة واخر لمؤشر الحرية ، واخيرا وبالنسبة لمحور الواجهة فان الاعلى نسبة كان لمؤشر الشفافية ل(3مشاريع) ، اما المشروع الرابع حقق اعلى نسبة لمؤشر الاستقرار، جدول (5-48) ملحق رقم (3) .

5- النتائج الخاصة بالتحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية وعلى مستوى المفردات التفصيلية وكالاتي :

أ- كانت النتائج للمفردات التفصيلية للمؤشرات الخمسة وعلى مستوى اقليم كردستان العراق للمحافظات الثلاثة (سليمانية واربيل ودهوك) مجتمعة وبالنسبة لكل محور وكما يلي :

1-أ محور الموقع :

بينت النتائج وبالنسبة لمحور الموقع وضمن مؤشر الشفافية (الوضوحية) ، ان المشاريع التي وقعت على شارع عام كانت (10 من مجموع 12) كما انه 7 مشاريع منها كانت تقع على اكثر من شارع ، ومشروعين فقط كانا يقعان على شوارع فرعية مع اهميتها . اما عن المفردة التفصيلية الخاصة بالطوبوغرافية فان 7 مشاريع كانت ضمن مناطق معتدلة تميل الى الارتفاع ومشروع فقط لمنطقة تميل الى الانخفاض ، اما 4 مشاريع اخرى فان مناطقها كانت مرتفعة نسبيا . كما وجد بالمفردة الخاصة بالحدائق والمساحات فان كل المشاريع تمتلك حدائق ومساحات امامية ، مع وجود مساحات جانبية ل 6 منها ، وخلفية ل 6 مشاريع اخرى . اما عن مداخلها فانه وفي 6 مشاريع فقط توجد مداخل من خارج المشروع ، الا انه وفي جميع المشاريع كان الدخول لتلك المساحات من داخل المشروع . كما كانت الطرق المؤدية تراوحت بين (1-4) مع كون 50% من المشاريع بطريقتين ، جدول (5-49) .

جدول (49-5): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الشفافية في محور الموقع في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الشفافية (الوضوحية) لمحور الموقع (الأقليم)				
ت	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
1	الشارع عام	10	3.42	68.33
2	الشارع فرعي	9	2.5	50
3	الشارع مغلق	0	0	0
4	الطوبوغرافية مرتفعة	11	1.58	31.67
5	الطوبوغرافية معتدلة	8	2.58	51.67
6	الطوبوغرافية منخفضة	1	0.25	5
7	الحدائق والمساحات امامية	12	3	60
8	الحدائق والمساحات خلفية	6	0.83	16.67
9	الحدائق والمساحات جانبية	6	0.75	15
10	(4-1) الطرق المؤدية	(مشروع (طريق واحد) ، مشروعين (4طرق) ، ثلاثة مشاريع (3 طرق) ، وستة مشاريع (طريقين)		
11	مداخل الحدائق والمساحات من الخارج	6	1.5	30
12	مداخل الحدائق والمساحات من الداخل	12	4.5	90

ان نتائج التحليل الكرافيكي للمفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) وضمن محور الموقع في الاقليم كانت محققة للوحدة والتنوع في كافة المشاريع وبنسب متفاوتة ، حيث وجدت اعلى نسبة للوحدة من خلال الهيمنة وبنسبة عالية (71.67%) ، تلتها الوحدة الشكلية وبنسبة اقل منها بكثير (31.67) ، ومن ثم الوحدة بالتكرار واخيرا وباقل نسبة للوحدة بالتوازن ضمن الموقع . ولقد كانت المشاريع متنوعة ضمن المواد المستخدمة وبنسبة وصلت (63.33%) تلتها تنوعا لونيًا (60%) ثم تنوعا بالطرز واخيرا بالرموز وبنسبة قليلة . اما بالنسبة للخدمات وجد ان كل المشاريع تمتعت بوجود خدمات البنية التحتية وبنسبة جودة وصلت (71.67%) تلتها الحدائق والساحات واخيرا وجود الخدمات الترفيهية ، جدول (5-5) .

جدول (50-5): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر التعددية في محور الموقع في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) لمحور الموقع (الأقليم)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
13	الوحدة بالهيمنة	12	3.58	71.67
14	الوحدة شكلية	12	1.58	31.67
15	الوحدة بالتكرار	12	1.25	25
16	الوحدة بالتوازن	12	1.17	23.33
17	التنوع بالطرز	12	2.67	53.33
18	التنوع بالمواد	12	3.17	63.33
19	التنوع بالالوان	12	3	60
20	التنوع بالرموز	12	1.75	35
21	التنوع في خدمات البنية تحتية	12	3.58	71.67
22	التنوع في خدمات مرافق ترفيهية	12	1.83	36.67
23	التنوع في خدمات بيئة طبيعية	12	2.5	50

كما بينت النتائج الخاصة بالمفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) وبالنسبة لمحور الموقع في الاقليم ، ان كافة المشاريع متناسبة نوعا ما ، حيث حققت اعلى نسبة تناسب في عدد الطوابق (71.67%) تلاه التناسب في الاستخدام ثم بنسب اقل بكثير للتناسب بالالوان والطرز والرموز ، كما كانت نسبة مساحة الحدائق والساحات بمعدل (66.5%) في الاقليم ، جدول (5-5) .

جدول (5-5): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المساواة في محور الموقع في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) لمحور الموقع (الأقليم)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
24	التناسب في عدد الطوابق	12	3.58	71.67
25	التناسب في الاستخدام	12	3.17	63.33
26	التناسب في الطرز	12	1.58	31.67
27	التناسب في الالوان	12	1.83	36.67
28	التناسب في الرموز	12	1.42	28.33
29	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى	12	3.67	66.5

ان المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) حقق توازنا في كل المشاريع ضمن الموقع وبنسب تراوحت بين (30-43.33%) وكما في جدول (5-5) .

جدول (5-5): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الاستقرار في محور الموقع في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) لمحور الموقع (الأقليم)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
30	شكل التوازن على جانبي الشارع	12	1.67	33.33
31	شكل التوازن مع المجاورات	12	2.17	43.33
32	شكل توازن الحدائق والمساحات مع المبنى	12	1.5	30
33	شكل توازن الحدائق والمساحات فيما بينها	12	2.92	58.33

اما بالنسبة للمفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) ، فقد بينت النتائج ان المشاريع كانت ملتزمة بدرجة كبيرة وبنسبة (75%) بمعايير عدد الطوابق وحسب المعايير الموضوعية من البلدية ، وبنسبة (60%) للالتزام بمعايير مساحات الابنية وتوزيعها ، كما كان الالتزام بمعايير المناطق المفتوحة (48.33%) والالزمة لكل منطقة وضمن المعايير العالمية . اما بالنسبة للالوان والطرز والمواد المستخدمة فان التزامها بالمعايير كان واطناً (معايير المواد والالوان والطرز المحلية) . جدول (5-5) .

جدول (5-5): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الحرية في محور الموقع في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) لمحور الموقع (الأقليم)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
34	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني	12	3	60
35	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	12	2.42	48.33
36	التصميم ضمن معايير للعدد الطوابق	12	3.75	75
37	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	12	1.33	26.67
38	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	12	1.42	28.33
39	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	12	1.42	28.33

أ-2 محور المبنى (المخطط) :

بينت النتائج وبالنسبة لمحور المبنى (المخطط) وضمن مؤشر الشفافية (الوضوحية) ، ان شكل المخطط كان متناظرا وبنسبة (75%) ، كما ان غالبية المشاريع كانت حركتها العمودية مطلة على البهو الرئيس وبنسبة (56.67%) ونسبة قليلة جدا بلغت (10%) للحركة المطلة على محور فرعي. اما بالنسبة لموقع الاقسام فان فكانت غالبيتها تقع على المحور الرئيس وبنسبة (46.67%) تلاه بنسب متقاربة مايقع منها على البهو الرئيس او المحور الفرعي . اما بالنسبة للمعالجات التصميمية فان (11 مشروع من مجموع 12) منها استخدم المواد الشفافة وبنسبة (40%) في التصميم الداخلي للمبنى و(10 مشاريع) وبنسبة(35%) استخدم الفتحات سواء على المستوى الاقوي او العمودي ، مع نسبة قليلة جدا لاستخدام المواد الشفافة العاكسة . كما بينت النتائج الخاصة بمفردة المسافة للاقسام بان غالبية المشاريع كانت المسافة للاقسام فيها متساوية بنسبة (70%) . كما ان غالبيتها كانت بمحور رئيس واحد مع وجود نسبة قليلة منها بمحاور متفرعة لكنها غير متشعبة. جدول (5-5) .

جدول (5-54): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الشفافية في محور المبنى (المخطط) في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الشفافية (الوضوحية) لمحور المبنى (الاقليم)				
ت	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
40	شكل المخطط متناظر	12	3.75	75
41	شكل المخطط غير متناظر	10	1.25	25
42	موقع الحركة العمودية لليهو	12	2.83	56.67
43	موقع الحركة العمودية للمحور رئيس	11	1.75	35
44	موقع الحركة العمودية للمحور فرعي	5	0.5	10
45	موقع الاقسام من المدخل لليهو	7	1.42	28.33
46	موقع الاقسام من المدخل للمحور الرئيس	11	2.33	46.67
47	موقع الاقسام من المدخل للمحور فرعي	6	1.25	25
48	معالجات تصميمية فتحات	10	1.75	35
49	معالجات تصميمية مواد شفافة	11	2	40
50	معالجات تصميمية مواد عاكسة	0	0	0
51	معالجات تصميمية مواد شفافة عاكسة	2	0.5	10
52	المسافة للاقسام من المدخل متساوية	12	3.5	70
53	المسافة للاقسام من المدخل متباينة	11	1.42	28.33
54	محور الحركة واحد	11	3.5	70
55	محور الحركة متفرع	10	1.58	31.67
56	محور الحركة متشعب	0	0	0

ان نتائج التحليل الكرافيكي للمفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) وضمن محور المبنى (المخطط) في الاقليم كانت محققة للوحدة والتنوع في كافة المشاريع وينسب متفاوتة ، حيث وجدت اعلى نسبة للوحدة من خلال التوازن في التصميم الداخلي وبنسبة (71.67%) ، تلتها الوحدة بالتكرار والوحدة بالهيمنة وبنسب متقاربة ، واخيرا وياقل نسبة للوحدة الشكلية ضمن الموقع . ولقد كانت المشاريع متنوعة ضمن المواد المستخدمة وبنسبة وصلت (53.33%) تلتها تنوعا لونيًا (41.67%) ثم تنوعا بالطراز واخيرا بالرموز وبنسبة قليلة . اما بالنسبة للخدمات وجد ان كل المشاريع تمتعت بوجود خدمات البنية التحتية وبنسبة جودة وصلت (71.67%) تلتها خدمات البيئة الطبيعية واخيرا وجود الخدمات الترفيهية ، جدول (5-55) .

جدول (5-55): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر التعددية في محور المبنى (المخطط) في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) لمحور المبنى (المخطط) (الاقليم)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
57	الوحدة بالهيمنة	12	3	60
58	الوحدة بالشكلية	12	2.33	46.67
59	الوحدة بالتكرار	12	3.08	61.67
60	الوحدة بالتوازن	12	3.58	71.67
61	التنوع الطرز	12	1.17	23.33
62	التنوع المواد	12	2.67	53.33
63	التنوع الالوان	12	2.08	41.67
64	التنوع الرموز	11	1.08	21.67
65	الخدمات بنية تحتية	12	3.58	71.67
66	الخدمات مرافق ترفيهية	12	1.75	35
67	الخدمات بيئة طبيعية	12	1.92	38.33

كما بينت النتائج الخاصة بالمفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) وبنسبة لمحور المبنى (المخطط) في الاقليم ، انها حققت اعلى نسبة تناسب في تناسب مساحات الاقسام فيما بينها (65%) ، ومن ثم وبنسبة متقاربة لتناسب اشكال المخطط وبعدها تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال وبنسبة (51.67%) وبنسبة اقل بكثير لتناسب مساحة البهو الى مساحة المبنى (15.1%) ، جدول (5-56) .

جدول (5-56): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المساواة في محور المبني (المخطط) في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) لمحور المبني (المخطط) (الأقليم)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
68	تناسب مساحة البهو الى مساحة المبني	12	1.17	15.1
69	تناسب مساحة كل قسم الى الاقسام الاخرى	12	3.25	65
70	تناسب اشكال المخطط فيما بينها	12	3.17	63.33
71	تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها	12	2.58	51.67

ان المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) حقق توازنا في كل المشاريع ضمن المبني (المخطط) وينسب جيدة لكل من توازن المخطط ككل (76.67%) وتوازن محاور الحركة (73.33%) ، جدول (5-57) .

جدول (5-57): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الاستقرار في محور المبني (المخطط) في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) لمحور المبني (المخطط) (الأقليم)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
72	شكل توازن المخطط ككل	12	3.83	76.67
73	شكل توازن محاور الحركة	12	3.67	73.33

اما بالنسبة للمفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) وضمن محور المبني (المخطط) ، فقد بينت النتائج ان المشاريع كانت ملتزمة بدرجة كبيرة وبنسبة (76,67%) بمعايير عدد الطوابق وحسب المعايير الموضوعية من البلدية ، وبنسبة (75%) للالتزام بمعايير الخدمات (مواقف وادرج طوارئ) ، كما كان الالتزام بمعايير مساحة المبني وضمن المعايير الهندسية العالمية (63.33%). اما بالنسبة للتصميم ضمن معايير تصميم المخطط (انماط) كان (56.67%) واخيرا وبنسبة اقل للالتزام بمعايير المناطق المفتوحة ، جدول (5-58) .

جدول (5-58): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الحرية في محور المبني (المخطط) في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) لمحور المبني (المخطط) (الأقليم)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
74	التصميم ضمن معايير لمساحة المبني	12	3.17	63.33
75	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	12	2.42	48.33
76	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	12	3.83	76.67
77	التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط(انماط)	12	2.83	56.67
78	التصميم ضمن معايير الخدمات(مواقف وادرج	12	3.75	75

3-أ محور الواجهة (الهوية المعمارية) :

بينت النتائج وبنسبة لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) وضمن مؤشر الشفافية (الوضوحية) ، ان (9 مشاريع من مجموع 12) استخدمت المواد الشفافة العاكسة ، كما ان الثلاث مشاريع المتبقية استخدمت المواد الشفافة ، وبنسب تراوحت بين (7-90%) وبمعدل (43.3%) ، اما بالنسبة للمواد فان كل المشاريع المنتخبة استخدمت موادا غير محلية مع وجود (4مشاريع) منها استخدمت موادا محلية صناعية مع المواد غير المحلية . كما ان الطراز المستخدم كان عالميا ، مع وجود (8 مشاريع من 12) حاولو ادخال الطراز المحلي مع العالمي بطريقة او باخرى، جدول (5-5) .

جدول (5-59): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الشفافية في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الشفافية (الوضوحية) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (الاقليم)				
ت	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
79	نسبة الفتحات	0	0	0
80	نسبة المواد الشفافة	1	0.67	2.4
81	نسبة المواد العاكسة	0	0	0
82	نسبة المواد الشفافة العاكسة	11	2.08	40.9
83	المواد المحلية طبيعية	0	0	0
84	المواد المحلية مطورة	0	0	0
85	المواد المحلية صناعية	4	0.83	16.67
86	المواد الغير محلية	12	4	80
87	الطرز محلي	8	1.42	28.33
88	الطرز عالمي	12	3.58	71.67

ان نتائج التحليل الكرافيكي للمفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) وضمن محور الواجهة (الهوية المعمارية) في الاقليم كانت محققة للوحدة والتنوع في كافة المشاريع وبنسب متفاوتة ، حيث وجدت اعلى نسبة للوحدة بالتوازن وبنسبة عالية (75%) ، تلتها الوحدة بالتكرار وبنسبة (65%) ، ومن ثم الوحدة بالهيمنة وبنسبة متقاربة ، واخيرا وباقل نسبة للوحدة الشكلية (46.67%) . ولقد كانت المشاريع متنوعة في الالوان والاشكال المستخدمة وبنسبة (45% لكل منها) ومن ثم التنوع بالاتجاه يليه الملمس واخيرا التنوع بالرموز وبنسبة قليلة ، جدول (5-60) .

جدول (5-60): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر التعددية في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (المخطط) (الاقليم)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
89	الوحدة بالهيمنة	12	3.17	63.33
90	الوحدة الشكلية	12	2.33	46.67
91	الوحدة بالتكرار	12	3.25	65
92	الوحدة بالتوازن	12	3.75	75
93	التنوع بالطرز	12	1.58	31.67
94	التنوع بالمواد	12	1.92	38.33
95	التنوع بالالوان	12	2.25	45
96	التنوع بالرموز	12	1.33	26.67
97	التنوع بالملمس	12	1.5	30
98	التنوع بالاتجاه	12	1.75	35
99	التنوع بالاشكال	12	2.25	45

كما بينت النتائج الخاصة بالمفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) وبالنسبة لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) في الاقليم ، نسبة تناسب الشكل مع الوظيفة كان (58.33%) ، كما كان تناسب الرموز المستخدمة في المشاريع مع المكان (38.33%) ، اما بالنسبة لتناسب المواد مع المناخ كان بنسبة (28.33%) ، جدول (5-61) .

جدول (5-61): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المساواة في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في إقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (الاقليم)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
100	تناسب الشكل مع الوظيفة	12	2.92	58.33
101	تناسب المواد مع المناخ	12	1.42	28.33
102	تناسب الرموز مع المكان	12	1.92	38.33

ان المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (الوازن) حقق توازنا في كل المشاريع ضمن محور الواجهة (الهوية المعمارية) ، وينسب مقاربة لكل من توازن الاشكال والمواد والالوان على التوالي ، وكما في جدول (5-62) .

جدول (5-62): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الاستقرار في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في اقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) لمحور المبنى (المخطط) (الاقليم)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
103	شكل توازن الاشكال	12	3.58	71.67
104	شكل توازن المواد	12	3.33	66.67
105	شكل توازن الالوان	12	2.67	53.33

اما بالنسبة للمفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) وضمن محور الواجهة (الهوية المعمارية) ، فقد بينت النتائج ان المشاريع كانت ملتزمة بدرجة كبيرة وبنسبة (80%) بمعايير ارتفاع المبنى والارتداد ، اما نسبة (36.67%) فقط كانت تدخل في تصميمها الطرز المحلية وبنسبة اقل لاستخدام الرموز المحلية ، كما كانت الالوان والمواد المستخدمة بعيدة عن المعايير المحلية المفترض وجودها ، جدول (5-63) .

جدول (5-63): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الحرية في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في اقليم كردستان العراق (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (الاقليم)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
106	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	12	1.5	30
107	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	12	1.67	33.33
108	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	12	1.83	36.67
109	التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة	12	1.75	35
110	التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد	12	4	80

ب- كانت النتائج للمفردات التفصيلية للمؤشرات الخمسة وعلى مستوى محافظة السليمانية وبالنسبة لكل محور وكما يلي :

ب-1 محور الموقع :

بينت النتائج وبالنسبة لمحور الموقع وضمن مؤشر الشفافية (الوضوحية) ، ان المشاريع التي وقعت على شارع عام كانت (3 من مجموع 4) كما انها مشاريع كانت تقع في اكثر من شارع ، ومشروع فقط كان يقع في شارع فرعي . اما عن المفردة التفصيلية الخاصة بالطوبوغرافية فان 3 مشاريع كانت ضمن مناطق مرتفعة نسبيا ومشروع فقط في منطقة منخفضة . كما وجد بالمفردة الخاصة بالحدائق والمساحات فان كل المشاريع تمتلك حدائق ومساحات امامية ، مع وجود مساحات جانبية ل 2 منها ، وخلفية لمشروعين اخرين . اما عن مداخلها فانه وفي مشروعين فقط توجد مداخل من خارج المشروع ، الا انه وفي جميع المشاريع كان الدخول لتلك المساحات من داخل المشروع . كما كانت الطرق المؤدية تراوحت بين (2-3) ، جدول (5-64) .

جدول (5-64): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الشفافية في محور الموقع في محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الشفافية (الوضوحية) لمحور الموقع (محافظة السليمانية)				
ت	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
1	الشارع عام	3	3.25	65
2	الشارع فرعي	4	3.75	75
3	الشارع مغلق	0	0	0
4	الطوبوغرافية مرتفعة	3	2.5	50
5	الطوبوغرافية معتدلة	0	0	0
6	الطوبوغرافية منخفضة	1	0.75	15

70	3.5	4	الحدائق والمساحات امامية	7
10	0.5	2	الحدائق والمساحات خلفية	8
20	1	2	الحدائق والمساحات جانبية	9
3(طريقين) I(3 طرق)			(4-1)الطرق المؤدية	10
15	0.75	2	مداخل الحدائق والمساحات من الخارج	11
95	4.75	4	مداخل الحدائق والمساحات من الداخل	12

ان نتائج التحليل الكرافيكي للمفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) وضمن محور الموقع في محافظة السلیمانية كانت محققة للوحدة والتنوع في كافة المشاريع وينسب متفاوتة ، حيث وجدت اعلى نسبة للوحدة من خلال الهيمنة ونسبة عالية (80%) ، تلتها الوحدة الشكلية ونسبة اقل منها بكثير (35%) ، ومن ثم الوحدة بالترار والوحدة بالتوازن ضمن الموقع . ولقد كانت المشاريع متنوعة ضمن المواد المستخدمة ونسبة وصلت (70%) تلتها تنوعا لونيًا وطرزياً (60%) واخيرا بالرموز ونسبة قليلة . اما بالنسبة للخدمات وجد ان كل المشاريع تتمتع بوجود خدمات البنية التحتية ونسبة جودة وصلت (75%) تلتها خدمات البيئة الطبيعية واخيرا وجود الخدمات الترفيهية ، جدول (5-65) .

جدول (5-65): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر التعددية في محور الموقع في محافظة السلیمانية (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) لمحور الموقع (محافظة السلیمانية)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
13	الوحدة بالهيمنة	4	4	80
14	الوحدة شكلية	4	1.75	35
15	الوحدة بالترار	4	1.5	30
16	الوحدة بالتوازن	4	1.5	30
17	التنوع بالطرز	4	3	60
18	التنوع بالمواد	4	3.5	70
19	التنوع بالالوان	4	3	60
20	التنوع بالرموز	4	1.75	35
21	التنوع في خدمات البنية تحتية	4	3.75	75
22	التنوع في خدمات مرافق ترفيهية	4	1.75	35
23	التنوع في خدمات بيئة طبيعية	4	2.5	50

كما بينت النتائج الخاصة بالمفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) وبالنسبة لمحور الموقع في محافظة السلیمانية ، ان كافة المشاريع متناسبة نوعا ما ، حيث حققت اعلى نسبة تناسب في عدد الطوابق (65%) تلاه التناسب في الاستخدام ثم بنسب اقل بكثير للتناسب بالالوان والطرز والرموز ، كما كانت نسبة مساحة الحدائق والساحات متفاوتة فقلت الى 32% في مشروع وكانت اعلى من مساحة المبنى بكثير في مشروعين آخرين ، جدول (5-66) .

جدول (5-66): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المساواة في محور الموقع في محافظة السلیمانية (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) لمحور الموقع (محافظة السلیمانية)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
24	التناسب في عدد الطوابق	4	3.25	65
25	التناسب في الاستخدام	4	2.5	50
26	التناسب في الطرز	4	1.25	25
27	التناسب في الالوان	4	2.25	45
28	التناسب في الرموز	4	1.75	35
29	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى	32% لمشروع ، 48% لمشروع اخر واكبر من 100% لمشروعين اخرين		

ان المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) حقق توازنا في كل المشاريع ضمن الموقع وبنسبة قليلة نسبيا بلغت (35%) ، الا انها كانت متوازنة اكثر بقليل بالنسبة للحدائق والمساحات وكما في جدول (5-67) .

جدول (5-67): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الاستقرار في محور الموقع في محافظة السلبيمانية (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) لمحور الموقع (محافظة السلبيمانية)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
30	شكل التوازن على جانبي الشارع	4	1.75	35
31	شكل التوازن مع المجاورات	4	1.75	35
32	شكل توازن الحدائق والمساحات مع المبنى	4	2	40
33	شكل توازن الحدائق والمساحات فيما بينها	4	2.25	45

اما بالنسبة للمفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) ، فقد بينت النتائج ان المشاريع كانت ملتزمة بدرجة كبيرة وبنسبة (75%) بمعايير عدد الطوابق وحسب المعايير الموضوعية من البلدية ، وبنسبة (55%) للالتزام بمعايير مساحات الابنية وتوزيعها ، كما كان الالتزام بمعايير المناطق المفتوحة (45%) واللازمة لكل منطقة وضمن المعايير العالمية . اما بالنسبة للالوان والطرز والمواد المستخدمة فان التزامها بالمعايير كان واطنا (معايير المواد والالوان والطرز) .

جدول (5-68): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الحرية في محور الموقع في محافظة السلبيمانية (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) لمحور الموقع (محافظة السلبيمانية)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
34	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني	4	2.75	55
35	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	4	2.25	45
36	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	4	3.75	75
37	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	4	1.75	35
38	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	4	1.75	35
39	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	4	1.75	35

ب-2 محور المبنى (المخطط) :

بينت النتائج وبالنسبة لمحور المبنى (المخطط) وضمن مؤشر الشفافية (الوضوحية) ، ان شكل المخطط كان متناظرا وبنسبة (70%) ، كما ان غالبية المشاريع كانت حركتها العمودية مطلة على البهو الرئيس وبنسبة (60%) ونسبة قليلة جدا بلغت (15%) للحركة المطلة على محور فرعي. اما بالنسبة لموقع الاقسام فكانت غالبيتها تقع على البهو الرئيس وبنسبة (55%) تلاه مايقع منها على محور رئيس وبنسبة قليلة ماطل منها على محور فرعي . اما بالنسبة للمعالجات التصميمية فكل المشاريع الاربعة استخدمت المواد الشفافة والفتحات وبنسبة (55%) في التصميم الداخلي للمبنى . كما بينت النتائج الخاصة بمفردة المسافة للاقسام بان غالبية المشاريع كانت المسافة للاقسام فيها متساوية بنسبة (75%) . كما ان غالبيتها بمحور رئيس واحد مع وجود نسبة قليلة منها بمحاور متفرعة لكنها غير متشعبة. جدول (5-69) .

جدول (5-69): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الشفافية في محور المبنى (المخطط) في محافظة السلبيمانية (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الشفافية (الوضوحية) لمحور المبنى (محافظة السلبيمانية)				
ت	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
40	شكل المخطط متناظر	4	3.5	70
41	شكل المخطط غير متناظر	4	1.5	30
42	موقع الحركة العمودية للبهو	4	3	60
43	موقع الحركة العمودية للمحور الرئيس	3	1.5	30
44	موقع الحركة العمودية للمحور فرعي	2	0.75	15
45	موقع الاقسام من المدخل للبهو	4	2.75	55
46	موقع الاقسام من المدخل للمحور رئيس	3	1.75	35

47	موقع الأقسام من المدخل للمحور فرعي	1	0.5	10
48	معالجات تصميمية فتحات	4	2.75	55
49	معالجات تصميمية مواد شفافة	4	2.75	55
50	معالجات تصميمية مواد عاكسة	0	0	0
51	معالجات تصميمية مواد شفافة عاكسة	0	0	0
52	المسافة للأقسام من المدخل متساوية	4	3.75	75
53	المسافة للأقسام من المدخل متباينة	3	1	20
54	محور الحركة واحد	4	3.75	75
55	محور الحركة متفرع	2	1	20
56	محور الحركة متشعب	0	0	0

ان نتائج التحليل الكرافيكي للمفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) وضمن محور المبنى (المخطط) في محافظة السليمانية كانت محققة للوحدة والتنوع في كافة المشاريع وبنسب متفاوتة ، حيث وجدت اعلى نسبة للوحدة من خلال التكرار في التصميم الداخلي وبنسبة (71.67%) ، تلتها الوحدة بالتوازن ثم الوحدة بالهيمنة والوحدة الشكلية ضمن الموقع وبنسب متساوية للاثنتين . ولقد كانت المشاريع متنوعة ضمن المواد المستخدمة وبنسبة وصلت (55%) تلتها تنوعا لونيا (35%) ثم تنوعا بالطرز وبالرموز وبنسبة قليلة . اما بالنسبة للخدمات وجد ان كل المشاريع تمتعت بوجود خدمات البنية التحتية وبنسبة جودة وصلت (75%) تلتها خدمات البيئة الطبيعية والخدمات الترفيهية وبنسبة (35%) ، جدول (5-70) .

جدول (5-70): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر التعددية في محور المبنى (المخطط) في محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة السليمانية)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
57	الوحدة بالهيمنة	4	2.75	55
58	الوحدة بالشكلية	4	2.75	55
59	الوحدة بالتكرار	4	3.5	70
60	الوحدة بالتوازن	4	3	60
61	تنوع الطرز	4	1	20
62	تنوع المواد	4	2.75	55
63	تنوع الألوان	4	1.75	35
64	تنوع الرموز	3	1	20
65	الخدمات بنية تحتية	4	3.75	75
66	الخدمات مرافق ترفيهية	4	1.75	35
67	الخدمات بيئة طبيعية	4	1.75	35

كما بينت النتائج الخاصة بالمفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) وبالنسبة لمحور المبنى (المخطط) في محافظة السليمانية ، انها حققت اعلى نسبة في تناسب مساحات الاقسام فيما بينها (55%) ، ومن ثم وبنسبة متقاربة لتناسب اشكال المخطط وبعدها تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال وبنسبة (35%) ، كما تراوحت نسبة مساحة البهو الى مساحة المبنى (13-15%) ، جدول (5-71) .

جدول (5-71): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المساواة في محور المبنى (المخطط) في محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة السليمانية)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
68	تناسب مساحة البهو الى مساحة المبنى %	(13% لمشروع ، 14% لمشروعين و15% للمشروع الاخير)		
69	تناسب مساحة كل قسم الى الاقسام الاخرى	4	2.75	55
70	تناسب اشكال المخطط فيما بينها	4	2.5	50
71	تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها	4	1.75	35

ان المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) حقق توازنا في كل المشاريع ضمن المبنى (المخطط) وبنسب جيدة لكل من توازن المخطط ككل وتوازن محاور الحركة وبنسب متقاربة ، جدول (5-72) .

جدول (5-72): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الاستقرار في محور المبنى (المخطط) في محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة السليمانية)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
72	شكل توازن المخطط ككل	4	3.5	70
73	شكل توازن محاور الحركة	4	3.75	75

اما بالنسبة للمفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) وضمن محور المبنى (المخطط) ، فقد بينت النتائج ان المشاريع كانت ملتزمة بدرجة كبيرة وبنسبة (80%) بمعايير عدد الطوابق وحسب المعايير الموضوعية من البلدية ، وبنسبة (75%) للالتزام بمعايير الخدمات (مواقف وادرج طوارئ) ، كما كان الالتزام بمعايير مساحة المبنى وضمن المعايير الهندسية العالمية (65%). اما بالنسبة للتصميم ضمن معايير تصميم المخطط (انماط) كان (55%) واخيرا وبنسبة اقل للالتزام بمعايير المناطق المفتوحة ، جدول (5-73) .

جدول (5-73): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الحرية في محور المبنى (المخطط) في محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة السليمانية)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
74	التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى	4	3.25	65
75	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	4	2.25	45
76	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	4	4	80
77	التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط(انماط)	4	2.75	55
78	التصميم ضمن معايير الخدمات(مواقف وادرج)	4	3.75	75

ب-3 محور الواجهة (الهوية المعمارية) :

بينت النتائج وبالنسبة لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) وضمن مؤشر الشفافية (الوضوحية) ، ان (3 مشاريع من مجموع 4) استخدمت المواد الشفافة العاكسة ، كما ان مشروعا واحدا استخدم المواد الشفافة ، وبنسب تراوحت بين (29-42%) ، اما بالنسبة للمواد فان كل المشاريع المنتخبة استخدمت موادا غير محلية مع وجود مشروعين منها استخدمت موادا محلية صناعية مع المواد غير المحلية . كما ان الطراز المستخدم كان عالميا بشكل عام مع محاولة ادخال الطراز المحلي مع العالمي بطريقة او باخرى وبنسبة (35%)، جدول (5-74) .

جدول (5-74): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الشفافية في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة السليمانية (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الشفافية (الوضوحية) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (محافظة السليمانية)				
ت	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
79	نسبة الفتحات	0	0	0
80	نسبة المواد الشفافة	1	2	29
81	نسبة المواد العاكسة	0	0	0
82	نسبة المواد الشفافة العاكسة	3	0.5	37.7
83	المواد المحلية طبيعية	0	0	0
84	المواد المحلية مطورة	0	0	0
85	المواد المحلية صناعية	2	1.75	35
86	المواد الغير محلية	4	3.25	65
87	الطراز محلي	4	1.75	35
88	الطراز عالمي	4	3.25	65

ان نتائج التحليل الكرافيكي للمفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) وضمن محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة السلیمانیة كانت محققة للوحدة والتنوع في كافة المشاريع وبنسب متفاوتة ، حيث وجدت اعلى نسبة للوحدة بالتوازن وبنسبة عالية (80%) ، تلتها الوحدة بالتكرار وبنسبة (65%) ، ومن ثم الوحدة بالهيمنة والوحدة الشكلية . ولقد كانت المشاريع متنوعة في الالوان والمواد المستخدمة وبنسبة (50% لكل منها) ومن ثم التنوع بالاشكال وبالاتجاه و الملمس واخيرا التنوع بالرموز وبنسبة قليلة ، جدول (5-75) .

جدول (5-75): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر التعددية في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة السلیمانیة (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (المخطط) (محافظة السلیمانیة)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
89	الوحدة بالهيمنة	4	2.75	55
90	الوحدة الشكلية	4	2.25	45
91	الوحدة بالتكرار	4	3.25	65
92	الوحدة بالتوازن	4	4	80
93	التنوع بالطرز	4	1.5	30
94	التنوع بالمواد	4	2.5	50
95	التنوع بالالوان	4	2.5	50
96	التنوع بالرموز	4	1.5	30
97	التنوع بالملمس	4	2	40
98	التنوع بالاتجاه	4	2	40
99	التنوع بالاشكال	4	2.25	45

كما بينت النتائج الخاصة بالمفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) وبالنسبة لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة السلیمانیة ، نسبة تناسب الشكل مع الوظيفة كان (50%) ، كما كان تناسب الرموز المستخدمة في المشاريع مع المكان (40%) ، اما بالنسبة لتناسب المواد مع المناخ كان بنسبة (35%)، جدول (5-76) .

جدول (5-76): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المساواة في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة السلیمانیة (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (محافظة السلیمانیة)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
100	تناسب الشكل مع الوظيفة	4	2.5	50
101	تناسب المواد مع المناخ	4	1.75	35
102	تناسب الرموز مع المكان	4	2	40

ان المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) حقق توازنا في كل المشاريع ضمن محور الواجهة (الهوية المعمارية) ، وبنسب متقاربة لكل من توازن الاشكال والمواد ومن ثم التوازن بالالوان ، وكما في جدول (5-77) .

جدول (5-77): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الاستقرار في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة السلیمانیة (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة السلیمانیة)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
103	شكل توازن الاشكال	4	3.25	65
104	شكل توازن المواد	4	3	60
105	شكل توازن الالوان	4	2.5	50

اما بالنسبة للمفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) وضمن محور الواجهة (الهوية المعمارية) ، فقد بينت النتائج ان المشاريع كانت ملتزمة بدرجة كبيرة وبنسبة (80%) بمعايير ارتفاع المبنى والارتداد

، اما نسبة (40%) فقط كانت تدخل في تصميمها الرموز المحلية والالوان والمواد المحلية وبنسبة اقل استخدام الطرز المحلية، جدول (5-78) .

جدول (5-78): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الحرية في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة السلیمانية (اعداد: الباحثة)

التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
106	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	4	2	40
107	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	4	2	40
108	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	4	1.75	35
109	التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة	4	2	40
110	التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد	4	4	80

خ- كانت النتائج للمفردات التفصيلية للمؤشرات الخمسة وعلى مستوى محافظة اربيل وبالنسبة لكل محور وكما يلي :

ح-1 محور الموقع :

بينت النتائج وبالنسبة لمحور الموقع وضمن مؤشر الشفافية (الوضوحية) ، ان المشاريع التي وقعت في شارع عام كانت (3 من مجموع 4) ، ومشروع واحد فقط كان يقع في شارع فرعي مهم . اما عن المفردة التفصيلية الخاصة بالطوبوغرافية فان كل المشاريع كانت ضمن مناطق معتدلة تميل الى الارتفاع . كما وجد بالمفردة الخاصة بالحدائق والمساحات فان كل المشاريع تمتلك حدائق ومساحات امامية ، مع وجود مساحات جانبية ل 2 منها ، وخلفية ل 3 مشاريع منها . اما عن مداخلها فانه وفي مشروع واحد فقط يحتوي على مداخل من خارج المشروع ، الا انه وفي جميع المشاريع كان الدخول لتلك المساحات من داخل المشروع . كما كانت الطرق المؤدية تراوحت بين (2-4) ، جدول (5-79) .

جدول (5-79): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الشفافية في محور الموقع في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

ت	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
1	الشارع عام	3	3	60
2	الشارع فرعي	2	1.25	25
3	الشارع مغلق	0	0	0
4	الطوبوغرافية مرتفعة	4	1	20
5	الطوبوغرافية معتدلة	4	4	80
6	الطوبوغرافية منخفضة	0	0	0
7	الحدائق والمساحات امامية	4	2.5	50
8	الحدائق والمساحات خلفية	3	1.5	30
9	الحدائق والمساحات جانبية	2	0.5	10
10	(4-1)الطرق المؤدية	(طريقين في مشروعين ، و(3طرق) في مشروع و(4طرق) في المشروع الاخير)		
11	مداخل الحدائق والمساحات من الخارج	1	1.25	25
12	مداخل الحدائق والمساحات من الداخل	4	5	100

ان نتائج التحليل الكرافيكي للمفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) وضمن محور الموقع في محافظة اربيل كانت محققة للوحدة والتنوع في كافة المشاريع وبنسب متفاوتة ، حيث وجدت اعلى نسبة للوحدة من خلال الهيمنة وبنسبة عالية (70%) ، تلتها الوحدة الشكلية والوحدة بالتوازن ضمن الموقع وبنسب متساوية (20%) . ولقد كانت المشاريع متنوعة ضمن المواد المستخدمة والالوان وبنسبة (60%) تلاه تنوعا بالطرز واخيرا

بالرموز وبنسبة قليلة . اما بالنسبة للخدمات وجد ان كل المشاريع تمتعت بوجود خدمات البنية التحتية وبنسبة جودة وصلت (65%) تلتها خدمات البيئة الطبيعية واخيرا وجود الخدمات الترفيهية وبنسبة قليلة ، جدول (5-80) .

جدول (5-80): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر التعددية في محور الموقع في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) لمحور الموقع (محافظة السليمانية)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
13	الوحدة بالهيمنة	4	3.5	70
14	الوحدة شكلية	4	1	20
15	الوحدة بالتكرار	4	1	20
16	الوحدة بالتوازن	4	1	20
17	التنوع بالطرز	4	2.75	55
18	التنوع بالمواد	4	3	60
19	التنوع بالالوان	4	3	60
20	التنوع بالرموز	4	2	40
21	التنوع في خدمات البنية تحتية	4	3.25	65
22	التنوع في خدمات مرافق ترفيهية	4	1.25	25
23	التنوع في خدمات بيئة طبيعية	4	2.75	55

كما بينت النتائج الخاصة بالمفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) وبالنسبة لمحور الموقع في محافظة اربيل ، ان كافة المشاريع متناسبة نوعا ما ، حيث حققت اعلى نسبة تتاسب في عدد الطوابق (70%) تلاه التناسب في الاستخدام ثم بنسب اقل بكثير للتناسب بالالوان والطرز والرموز على التوالي ، كما كانت نسبة مساحة الحدائق والمساحات قليلة في بعضها وصلت الى (22%) وكبيرة في قسم اخر وصل الى اكبر من مساحة المبنى ، جدول (5-81) .

جدول (5-81): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المساواة في محور الموقع في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) لمحور الموقع (محافظة اربيل)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
24	التناسب في عدد الطوابق	4	3.5	70
25	التناسب في الاستخدام	4	3.25	65
26	التناسب في الطرز	4	1.75	35
27	التناسب في الالوان	4	2	40
28	التناسب في الرموز	4	1.5	30
29	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى،%	(22، 24 ، 62 و اكبر من 100%)		

ان المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) حقق توازنا في كل المشاريع ضمن الموقع وبشكل اكثر مع المجاورات نسبة بجانب الشارع ، كما ان الحدائق كانت متوازنة اكثر فيما بينها مقارنة بتوازنها مع المبنى وكما في جدول (5-82) .

جدول (5-82): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الاستقرار في محور الموقع في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) لمحور الموقع (محافظة اربيل)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
30	شكل التوازن على جانبي الشارع	4	1.25	25
31	شكل التوازن مع المجاورات	4	2	40
32	شكل توازن الحدائق والمساحات مع المبنى	4	1.5	30
33	شكل توازن الحدائق والمساحات فيما بينها	4	3.25	65

اما بالنسبة للمفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) ، فقد بينت النتائج ان المشاريع كانت ملتزمة بدرجة كبيرة وبنسبة (70%) بمعايير عدد الطوابق وحسب المعايير الموضوعية من البلدية ، وبنسبة (65%) للالتزام بمعايير مساحات الابنية وتوزيعها ، كما كان الالتزام بمعايير المناطق المفتوحة (50%) والالزمة لكل منطقة وضمن المعايير العالمية . اما بالنسبة للالوان والطرز والمواد المستخدمة فان التزامها بالمعايير كان واطناً (معايير المواد والالوان والطرز المحلية) . جدول (5-83) .

جدول (5-83): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الحرية في محور الموقع في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) لمحور الموقع (محافظة اربيل)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
34	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني	4	3.25	65
35	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	4	2.5	50
36	التصميم ضمن معايير للعدد الطوابق	4	3.5	70
37	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	4	1	20
38	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	4	1	20
39	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	4	1.25	25

ح-2 محور المبني (المخطط) :

بينت النتائج وبالنسبة لمحور المبني (المخطط) وضمن مؤشر الشفافية (الوضوحية) ، ان شكل المخطط كان متناظرا وبنسبة (85%) ، كما ان غالبية المشاريع كانت حركتها العمودية مطلة على البهو الرئيس وبنسبة (60%) ونسبة قليلة جدا بلغت (5%) للحركة المطلة على محور فرعي. اما بالنسبة لموقع الاقسام فكانت غالبيتها تقع على محور رئيس وبنسبة (65%) تلاه مايقع منها على المحور الفرعي واقل نسبة كانت مايقع على البهو الرئيس (10%). اما بالنسبة للمعالجات التصميمية فان كل المشاريع استخدمت المواد الشفافة وبنسبة (35%) في التصميم الداخلي للمبني و(3 مشاريع من 4) وبنسبة (25%) استخدمت الفتحات سواءا على المستوى الافقي او العمودي . كما بينت النتائج الخاصة بمفردة المسافة للاقسام بان غالبية المشاريع كانت المسافة للاقسام فيها متساوية بنسبة (75%) . كما ان غالبيتها بمحور رئيس واحد مع وجود نسبة قليلة منها بمحاور متفرعة لكنها غير متشعبة. جدول (5-84) .

جدول (5-84): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الشفافية في محور المبني (المخطط) في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الشفافية (الوضوحية) لمحور المبني (محافظة اربيل)				
ت	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
40	شكل المخطط متناظر	4	4.25	85
41	شكل المخطط غير متناظر	3	0.75	15
42	موقع الحركة العمودية للبهو	4	3	60
43	موقع الحركة العمودية للمحور رئيس	4	1.75	35
44	موقع الحركة العمودية للمحور فرعي	1	0.25	5
45	موقع الاقسام من المدخل للبهو	2	0.5	10
46	موقع الاقسام من المدخل للمحور رئيس	4	3.25	65
47	موقع الاقسام من المدخل للمحور فرعي	2	1.25	25
48	معالجات تصميمية فتحات	3	1.25	25
49	معالجات تصميمية مواد شفافة	4	1.75	35
50	معالجات تصميمية مواد عاكسة	0	0	0
51	معالجات تصميمية مواد شفافة عاكسة	1	0.75	15
52	المسافة للاقسام من المدخل متساوية	4	3.75	75
53	المسافة للاقسام من المدخل متباينة	4	1.25	25
54	محور الحركة واحد	3	3	60
55	محور الحركة متفرع	4	2	40
56	محور الحركة متشعب	0	0	0

ان نتائج التحليل الكرافيكي للمفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) وضمن محور المبنى (المخطط) في محافظة اربيل كانت محققة للوحدة والتنوع في كافة المشاريع وبنسب متفاوتة ، حيث وجدت اعلى نسبة للوحدة من خلال التوازن في التصميم الداخلي وبنسبة (85%) ، تلتها الوحدة بالهيمنة ثم بفارق 15 الوحدة بالترار (55%) ، واخيرا وياقل نسبة للوحدة الشكلية . ولقد كانت المشاريع متنوعة ضمن المواد المستخدمة وبنسبة وصلت (55%) تلتها تنوعا لونيا (40%) ثم تنوعا بالطرز واخيرا بالرموز وبنسبة قليلة . اما بالنسبة للخدمات وجد ان كل المشاريع تمتعت بوجود خدمات البنية التحتية وبنسبة جودة وصلت (70%) تلتها خدمات البيئة الطبيعية واخيرا وجود الخدمات الترفيهية ، جدول (5-85) .

جدول (5-85): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر التعددية في محور المبنى (المخطط) في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة اربيل)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
57	الوحدة بالهيمنة	4	3.5	70
58	الوحدة بالشكلية	4	2	40
59	الوحدة بالترار	4	2.75	55
60	الوحدة بالترار	4	4.25	85
61	التنوع بالطرز	4	1.5	30
62	التنوع بالمواد	4	2.75	55
63	التنوع بالالوان	4	2	40
64	التنوع بالرموز	4	1.25	25
65	الخدمات بنية تحتية	4	3.5	70
66	الخدمات مرافق ترفيهية	4	1.25	25
67	الخدمات بيئة طبيعية	4	2.25	45

كما بينت النتائج الخاصة بالمفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) وبالنسبة لمحور المبنى (المخطط) في محافظة اربيل ، انها حققت اعلى نسبة تناسب في تناسب مساحات الاقسام فيما بينها وتناسب اشكال المخطط (75%) ، وبعدها تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال وبنسبة (60%) كما كانت نسبة مساحة البهو الى مساحة المبنى ما بين (8-30%) ، جدول (5-86) .

جدول (5-86): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المساواة في محور المبنى (المخطط) في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة اربيل)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
68	تناسب مساحة البهو الى مساحة المبنى %		(8، 13، 15، 30%)	
69	تناسب مساحة كل قسم الى الاقسام الاخرى	4	3.75	75
70	تناسب اشكال المخطط فيما بينها	4	3.75	75
71	تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها	4	3	60

ان المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) حقق توازنا في المشاريع ضمن المبنى وبنسب جيدة لكل من توازن المخطط ككل (90%) وتوازن محاور الحركة (80%) ، جدول (5-87) .

جدول (5-87): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الاستقرار في محور المبنى (المخطط) في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة اربيل)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
72	شكل توازن المخطط ككل	4	4.5	90
73	شكل توازن محاور الحركة	4	4	80

اما بالنسبة للمفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) وضمن محور المبنى (المخطط) ، فقد بينت النتائج ان المشاريع كانت ملتزمة بدرجة كبيرة وبنسبة (70%) بمعايير عدد الطوابق وحسب المعايير الموضوعية من البلدية ، وبنسبة (70%) ايضا للالتزام بمعايير الخدمات (مواقف وادرج طوارئ) ، كما كان الالتزام بمعايير مساحة المبنى وضمن المعايير الهندسية العالمية (60%). اما بالنسبة للتصميم ضمن معايير تصميم المخطط (انماط) كان (55%) واخيرا وبنسبة اقل للالتزام بمعايير المناطق المفتوحة ، جدول (5-88) .

جدول (5-88): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الحرية في محور المبنى (المخطط) في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة اربيل)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
74	التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى	4	3	60
75	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	4	2.75	55
76	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	4	3.5	70
77	التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط(انماط)	4	2.75	55
78	التصميم ضمن معايير الخدمات(مواقف وادرج الطوارئ)	4	3.5	70

ح-3 محور الواجهة (الهوية المعمارية) :

بينت النتائج وبالنسبة لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) وضمن مؤشر الشفافية (الوضوحية) ، ان كل المشاريع الاربعة استخدمت المواد الشفافة العاكسة ، وبنسب (21، 60، 70، 90%) وبمعدل (60.25%) ، اما بالنسبة للمواد فان كل المشاريع المنتخبة استخدمت موادا غير محلية مع وجود مشروعين منها استخدمت موادا محلية صناعية مع المواد غير المحلية . كما ان الطراز المستخدم كان عالميا خالصا في واحد منها ، اما في الثلاث مشاريع الاخرى فان المصممين حاولو ادخال الطراز المحلي مع العالمي بطريقة او باخرى، جدول (5-89) .

جدول (5-89): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الشفافية في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الشفافية (الوضوحية) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (محافظة اربيل)				
ت	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
79	نسبة الفتحات	0	0	0
80	نسبة المواد الشفافة	0	0	0
81	نسبة المواد العاكسة	0	0	0
82	نسبة المواد الشفافة العاكسة	4	3.5	60.25
83	المواد المحلية طبيعية	0	0	0
84	المواد المحلية مطورة	0	0	0
85	المواد المحلية صناعية	2	0.75	15
86	المواد الغير محلية	4	4.25	85
87	الطراز محلي	3	1.75	35
88	الطراز عالمي	4	3.25	65

ان نتائج التحليل الكرافيكي للمفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) وضمن محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة اربيل كانت محققة للوحدة والتنوع في كافة المشاريع وبنسب متفاوتة ، حيث وجدت اعلى نسبة للوحدة بالتوازن وبنسبة عالية (85%) ، تلتها الوحدة بالهيمنة وبنسبة (70%) ، ومن ثم الوحدة بالتكرار وبنسبة متقاربة ، واخيرا وباقل نسبة للوحدة الشكلية (50%) . ولقد كانت المشاريع متنوعة في الاشكال وبنسبة (45%) تلتها تنوعا في الالوان والطرز المستخدمة وبنسبة (40% لكل منها) ومن ثم التنوع بالرموز والملبس واخيرا التنوع بالاتجاه وبنسبة قليلة ، جدول (5-90) .

جدول (5-90): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر التعددية في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (محافظة اربيل)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
89	الوحدة بالهيمنة	4	3.5	70
90	الوحدة الشكلية	4	2.5	50
91	الوحدة بالتكرار	4	3.25	65
92	الوحدة بالتوازن	4	4.25	85
93	التنوع بالطرز	4	2	40
94	التنوع بالمواد	4	1.5	30
95	التنوع بالالوان	4	2	40
96	التنوع بالرموز	4	1.5	30
97	التنوع باللمس	4	1.5	30
98	التنوع بالاتجاه	4	1.25	25
99	التنوع بالاشكال	4	2.25	45

كما بينت النتائج الخاصة بالمفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) وبالنسبة لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة اربيل ، نسبة تناسب الشكل مع الوظيفة كان (60%) ، كما كان تناسب الرموز المستخدمة في المشاريع مع المكان (45%) ، اما بالنسبة لتناسب المواد مع المناخ كان بنسبة (25%) ، جدول (5-91) .

جدول (5-91): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المساواة في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (محافظة اربيل)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
100	تناسب الشكل مع الوظيفة	4	3	60
101	تناسب المواد مع المناخ	4	1.25	25
102	تناسب الرموز مع المكان	4	2.25	45

ان المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) حقق توازنا في كل المشاريع ضمن محور الواجهة (الهوية المعمارية) ، وبنسب متقاربة لكل من توازن الاشكال (85%) ومن ثم توازن بالمواد والالوان على التوالي ، وكما في جدول (5-92) .

جدول (5-92): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الاستقرار في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة اربيل)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
103	شكل توازن الاشكال	4	4.25	85
104	شكل توازن المواد	4	3.5	70
105	شكل توازن الالوان	4	3.25	65

اما بالنسبة للمفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) وضمن محور الواجهة (الهوية المعمارية) ، فقد بينت النتائج ان المشاريع كانت ملتزمة بدرجة كبيرة وبنسبة (80%) بمعايير ارتفاع المبنى والارتداد ، اما نسبة (45%) فقط كانت تدخل في تصميمها الطرز المحلية وبنسبة اقل لاستخدام الرموز المحلية (35%) ، كما كانت الالوان والمواد المستخدمة بعيدة عن المعايير المحلية المفترض وجودها ، جدول (5-93) .

جدول (5-93): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الحرية في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة اربيل (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (محافظة اربيل)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
106	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	4	1.5	30
107	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	4	1.5	30

108	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	4	2.25	45
109	التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة	4	1.75	35
110	التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد	4	4	80

د- كانت النتائج للمفردات التفصيلية للمؤشرات الخمسة وعلى مستوى محافظة دهوك وبالنسبة لكل محور وكما يلي :

خ-1 محور الموقع :

بينت النتائج وبالنسبة لمحور الموقع وضمن مؤشر الشفافية (الوضوحية) في مدينة دهوك ، ان كل المشاريع وقعت على شارع عام رئيس في المدينة كما انه 3 منها وقعت على اكثر من شارع . اما عن المفردة التفصيلية الخاصة بالطوبوغرافية فان المشاريع الاربعة كانت ضمن مناطق معتدلة تميل الى الارتفاع . اما فيما يخص المفردة الخاصة بالحدائق والمساحات فان كل المشاريع تمتلك حدائق ومساحات امامية ، مع وجود مساحات جانبية ل 2 منها ، وخلفية لمشروع واحد فقط . اما عن مداخلها فانه وفي 3 مشاريع توجد مداخل من خارج المشروع ، الا انه وفي جميع المشاريع كان الدخول لتلك المساحات من داخل المشروع . كما كانت الطرق المؤدية تراوحت بين (1-4) ، جدول (5-94) .

جدول (5-94): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية

وضمن مؤشر الشفافية في محور الموقع في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

ت	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
1	الشارع عام	4	4	80
2	الشارع فرعي	3	2.5	50
3	الشارع مغلق	0	0	0
4	الطوبوغرافية مرتفعة	4	1.25	25
5	الطوبوغرافية معتدلة	4	3.75	75
6	الطوبوغرافية منخفضة	0	0	0
7	الحدائق والمساحات امامية	4	3	60
8	الحدائق والمساحات خلفية	1	0.5	10
9	الحدائق والمساحات جانبية	2	0.75	15
10	(4-1)الطرق المؤدية		(1,2,3,4)	
11	مداخل الحدائق والمساحات من الخارج	3	2.5	50
12	مداخل الحدائق والمساحات من الداخل	4	3.75	75

ان نتائج التحليل الكرافيكي للمفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) وضمن محور الموقع في محافظة دهوك كانت محققة للوحدة والتنوع في كافة المشاريع وينسب متفاوتة ، حيث وجدت اعلى نسبة للوحدة من خلال الهيمنة ونسبة عالية (65%) ، تلتها الوحدة الشكلية ونسبة اقل منها بكثير (40%) ، ومن ثم الوحدة بالتكرار واخيرا وباقل نسبة للوحدة بالتوازن ضمن الموقع . ولقد كانت المشاريع متنوعة ضمن المواد والالوان المستخدمة ونسبة وصلت (60%) تلتها تنوعا بالطرز واخيرا بالرموز ونسبة قليلة . اما بالنسبة للخدمات وجد ان كل المشاريع تمتعت بوجود خدمات البنية التحتية ونسبة جودة وصلت (75%) تلتها خدمات البيئة الطبيعية واخيرا وجود الخدمات الترفيهية ، جدول (5-95) .

جدول (5-95): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية

وضمن مؤشر التعددية في محور الموقع في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
13	الوحدة بالهيمنة	4	3.25	65
14	الوحدة شكلية	4	2	40
15	الوحدة بالتكرار	4	1.25	25
16	الوحدة بالتوازن	4	1	20
17	التنوع بالطرز	4	2.25	45

18	التنوع بالمواد	4	3	60
19	التنوع بالالوان	4	3	60
20	التنوع بالرموز	4	1.5	30
21	التنوع في خدمات البنية تحتية	4	3.75	75
22	التنوع في خدمات مرافق ترفيهية	4	2.5	50
23	التنوع في خدمات بيئة طبيعية	4	2.25	45

كما بينت النتائج الخاصة بالمفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) وبالنسبة لمحور الموقع في محافظة دهوك ، ان كافة المشاريع متناسبة نوعا ما ، حيث حققت اعلى نسبة تناسب في عدد الطوابق (80%) تلاه التناسب في الاستخدام ثم بنسب اقل بكثير للتناسب بالطرز والالوان والرموز على التوالي ، كما كانت نسبة مساحة الحدائق والمساحات جيدة حيث زادت عن (50%) ، جدول (5-96) .

جدول (5-96): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المساواة في محور الموقع في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) لمحور الموقع (محافظة دهوك)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
24	التناسب في عدد الطوابق	4	4	80
25	التناسب في الاستخدام	4	3.75	75
26	التناسب في الطرز	4	1.75	35
27	التناسب في الالوان	4	1.25	25
28	التناسب في الرموز	4	1	20
29	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى %	(50% في مشروع ، 60% في مشروع اخر ، واكثر من %)	مساحة المبنى في مشروعين)	

ان المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) حقق توازنا في كل المشاريع ضمن الموقع الا انها كانت متوازنة اكثر مع المجاورات ، كما توازنت الحدائق والمساحات فيما بينها اكثر ، وكما في جدول (5-97) .

جدول (5-97): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الاستقرار في محور الموقع في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) لمحور الموقع (محافظة دهوك)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
30	شكل التوازن على جانبي الشارع	4	2	40
31	شكل التوازن مع المجاورات	4	2.75	55
32	شكل توازن الحدائق والمساحات مع المبنى	4	1	20
33	شكل توازن الحدائق والمساحات فيما بينها	4	3.25	65

اما بالنسبة للمفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) ، فقد بينت النتائج ان المشاريع كانت ملتزمة بدرجة كبيرة وبنسبة (80%) بمعايير عدد الطوابق وحسب المعايير الموضوعة من البلدية ، وبنسبة (60%) للالتزام بمعايير مساحات الابنية وتوزيعها ، كما كان الالتزام بمعايير المناطق المفتوحة (50%) واللازمة لكل منطقة وضمن المعايير العالمية . اما بالنسبة للالوان والطرز والمواد المستخدمة فان التزامها بالمعايير كان واطنا (معايير المواد والالوان والطرز المحلية) . جدول (5-98) .

جدول (98-5): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الحرية في محور الموقع في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) لمحور الموقع (محافظة دهوك)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
34	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني	4	3	60
35	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	4	2.5	50
36	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	4	4	80
37	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	4	1.25	25
38	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	4	1.5	30
39	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	4	1.25	25

خ-2 محور المبني (المخطط) :

بينت النتائج وبالنسبة لمحور المبني (المخطط) وضمن مؤشر الشفافية (الوضوحية) ، ان شكل المخطط كان متناظرا وبنسبة (70%) ، كما ان المشاريع كانت حركتها العمودية مطلة على البهو الرئيس وبنسبة (50%) ونسبة قليلة جدا بلغت (10%) للحركة المطلة على محور فرعي والباقي كان يطل على محور حركة رئيس . اما بالنسبة لموقع الاقسام فكانت تقع على محور رئيس ومحور فرعي وبنسبة متساوية بلغت (40%) لكل منهما والنسبة المتبقية لمايقع منها على البهو الرئيس. اما بالنسبة للمعالجات التصميمية فان 3 مشاريع منها استخدمت المواد الشفافة وبنسبة (30%) في التصميم الداخلي للمبني و3 مشاريع احتوت على فتحات وبنسبة (25%) سواءا على المستوى الافقي او العمودي. كما بينت النتائج الخاصة بمفردة المسافة للاقسام بان غالبية المشاريع كانت المسافة للاقسام فيها متساوية بنسبة (60%) . كما ان غالبيتها بمحور رئيس واحد مع وجود نسبة قليلة منها بمحاور متفرعة لكنها غير متشعبة. جدول (99-5) .

جدول (99-5): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الشفافية في محور المبني (المخطط) في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الشفافية (الوضوحية) لمحور المبني (محافظة دهوك)				
ت	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
40	شكل المخطط متناظر	4	3.5	70
41	شكل المخطط غير متناظر	3	1.5	30
42	موقع الحركة العمودية للبهو	4	2.5	50
43	موقع الحركة العمودية للمحور الرئيس	4	2	40
44	موقع الحركة العمودية للمحور فرعي	2	0.5	10
45	موقع الاقسام من المدخل للبهو	1	1	20
46	موقع الاقسام من المدخل للمحور الرئيس	4	2	40
47	موقع الاقسام من المدخل للمحور فرعي	3	2	40
48	معالجات تصميمية فتحات	3	1.25	25
49	معالجات تصميمية مواد شفافة	3	1.5	30
50	معالجات تصميمية مواد عاكسة	0	0	0
51	معالجات تصميمية مواد شفافة عاكسة	1	0.75	15
52	المسافة للاقسام من المدخل متساوية	4	3	60
53	المسافة للاقسام من المدخل متباينة	4	2	40
54	محور الحركة واحد	4	3.75	75
55	محور الحركة متفرع	4	1.75	35
56	محور الحركة متشعب	0	0	0

ان نتائج التحليل الكرافيكي للمفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) وضمن محور المبني (المخطط) في محافظة دهوك كانت محققة للوحدة والتنوع في كافة المشاريع وبنسب متفاوتة ، حيث وجدت اعلى نسبة للوحدة من خلال التوازن في التصميم الداخلي وبنسبة (70%) ، تلتها الوحدة بالتكرار والوحدة بالهيمنة وبنسب متقاربة ، واخيرا وباقل نسبة للوحدة الشكلية ضمن الموقع . ولقد كانت المشاريع متنوعة ضمن المواد والالوان المستخدمة وبنسبة وصلت (50%)

ومن ثم تنوعا بالطراز وبالرموز وبنسبة قليلة . اما بالنسبة للخدمات وجد ان كل المشاريع تمتعت بوجود خدمات البنية التحتية وبنسبة جودة وصلت (70%) تلتها الخدمات الترفيهية (45%) واخيرا خدمات البيئة الطبيعية ، جدول (5-100)

جدول (5-100): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر التعددية في محور المبنى (المخطط) في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة دهوك)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
57	الوحدة بالهيمنة	4	2.75	55
58	الوحدة بالشكالية	4	2.25	45
59	الوحدة بالتكرار	4	3	60
60	الوحدة بالتوازن	4	3.5	70
61	التنوع بالطرز	4	1	20
62	التنوع بالمواد	4	2.5	50
63	التنوع بالالوان	4	2.5	50
64	التنوع بالرموز	4	1	20
65	الخدمات بنية تحتية	4	3.5	70
66	الخدمات مرافق ترفيهية	4	2.25	45
67	الخدمات بيئة طبيعية	4	1.75	35

كما بينت النتائج الخاصة بالمفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) وبالنسبة لمحور المبنى (المخطط) في محافظة دهوك ، انها حققت اعلى نسبة في تناسب مساحات الاقسام فيما بينها وتناسب اشكال المخطط وبشكل متساوي (65%)، تلتها نسبة تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال (60%)، اما عن نسبة مساحة البهو الى مساحة المبنى فتراوحت بين (10-24%)، جدول (5-101) .

جدول (5-101): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المساواة في محور المبنى (المخطط) في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة دهوك)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
68	تناسب مساحة البهو الى مساحة المبنى %	(10% لمشروعين ، 15% لمشروع و 24% للمشروع الاخير)		
69	تناسب مساحة كل قسم الى الاقسام الاخرى	4	3.25	65
70	تناسب اشكال المخطط فيما بينها	4	3.25	65
71	تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها	4	3	60

ان المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) حقق توازنا في كل المشاريع ضمن المبنى (المخطط) وبنسب جيدة لكل من توازن المخطط ككل (70%) وتوازن محاور الحركة (65%)، جدول (5-102) .

جدول (5-102): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الاستقرار في محور المبنى (المخطط) في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة دهوك)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
72	شكل توازن المخطط ككل	4	3.5	70
73	شكل توازن محاور الحركة	4	3.25	65

اما بالنسبة للمفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) وضمن محور المبنى (المخطط) ، فقد بينت النتائج ان المشاريع كانت ملتزمة بدرجة كبيرة وبنسبة (80%) بمعايير عدد الطوابق وحسب المعايير الموضوعية من البلدية ، وبنفس النسبة للالتزام بمعايير الخدمات (مواقف وادرج طوارئ) ، كما كان الالتزام بمعايير مساحة المبنى وضمن المعايير الهندسية العالمية (65%) . اما بالنسبة للتصميم ضمن معايير تصميم المخطط (انماط) كان (60%) واخيرا وبنسبة اقل بكثير للالتزام بمعايير المناطق المفتوحة ، جدول (5-103) .

جدول (5-103): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الحرية في محور المبنى (المخطط) في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
74	التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى	4	3.25	65
75	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	4	2.25	45
76	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	4	4	80
2	التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط(انماط)	4	3	60
78	التصميم ضمن معايير الخدمات(موافق وادرج الطوارئ)	4	4	80

خ-3 محور الواجهة (الهوية المعمارية) :

بينت النتائج وبالنسبة لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) وضمن مؤشر الشفافية (الوضوحية) ، ان كل المشاريع الاربعة استخدمت المواد الشفافة العاكسة ، وينسب تراوحت بين (7-70%) وبمعدل (34.25%)، اما بالنسبة للمواد فان كل المشاريع المنتخبة استخدمت موادا غير محلية. كما ان الطراز المستخدم كان عالميا ، مع وجود مشروع واحد فقط حاول ادخال الطراز المحلي مع العالمي بطريقة او باخرى، جدول (5-104) .

جدول (5-104): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الشفافية في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

ت	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
79	نسبة الفتحات	0	0	0
80	نسبة المواد الشفافة	0	0	0
81	نسبة المواد العاكسة	0	0	0
82	نسبة المواد الشفافة العاكسة	4	2.25	45
83	المواد المحلية طبيعية	0	0	0
84	المواد المحلية مطورة	0	0	0
85	المواد المحلية صناعية	0	0	0
86	المواد الغير محلية	4	4.5	90
87	الطراز محلي	1	0.75	15
88	الطراز عالمي	4	4.25	85

ان نتائج التحليل الكرافيكي للمفردات التفصيلية لمؤشر التعددية (الوحدة والتنوع) وضمن محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة دهوك كانت محققة للوحدة والتنوع في كافة المشاريع وينسب متفاوتة ، حيث وجدت اعلى نسبة للوحدة بالهيمنة والتكرار ونسبة عالية (65%) ، تلتها الوحدة بالتوازن ونسبة (60%) ، ومن ثم الوحدة الشكلية (45%) . ولقد كانت المشاريع متنوعة في الالوان والاشكال(45%) لكل منها ، ومن ثم التنوع بالاتجاه والملمس والرموز ونسبة قليلة ، جدول (5-105) .

جدول (5-105): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر التعددية في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
89	الوحدة بالهيمنة	4	3.25	65
90	الوحدة الشكلية	4	2.25	45
91	الوحدة بالتكرار	4	3.25	65
92	الوحدة بالتوازن	4	3	60
93	التنوع بالطرز	4	1.25	25
94	التنوع بالمواد	4	1.75	35
95	التنوع بالالوان	4	2.25	45
96	التنوع بالرموز	4	1	20
97	التنوع بالملمس	4	1	20

40	2	4	التنوع بالاتجاه	98
45	2.25	4	التنوع بالأشكال	99

كما بينت النتائج الخاصة بالمفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) وبالنسبة لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة دهوك ، نسبة تناسب الشكل مع الوظيفة كان (65%) ، كما كان تناسب الرموز المستخدمة في المشاريع مع المكان (30%) ، اما بالنسبة لتناسب المواد مع المناخ كان بنسبة (25%)، جدول (5-106) .

جدول (5-106): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المساواة في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المساواة القانونية (التناسب) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (محافظة دهوك)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
100	تناسب الشكل مع الوظيفة	4	3.25	65
101	تناسب المواد مع المناخ	4	1.25	25
102	تناسب الرموز مع المكان	4	1.5	30

ان المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) حقق توازنا في كل المشاريع ضمن محور الواجهة (الهوية المعمارية) ، حيث حققت توازنا في المواد (70%) ومن ثم توازنا شكليا ، اما الالوان فحققت توازنا قليلا نسبيا (45%) ، وكما في جدول (5-107) .

جدول (5-107): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الاستقرار في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الاستقرار (التوازن) لمحور المبنى (المخطط) (محافظة دهوك)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
103	شكل توازن الاشكال	4	3.25	65
104	شكل توازن المواد	4	3.5	70
105	شكل توازن الالوان	4	2.25	45

اما بالنسبة للمفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) وضمن محور الواجهة (الهوية المعمارية) ، فقد بينت النتائج ان المشاريع كانت ملتزمة بدرجة كبيرة وبنسبة (80%) بمعايير ارتفاع المبنى والارتداد ، اما نسبة (30%) فقط كانت تدخل في تصميمها الطرز المحلية و الرموز المحلية والالوان المفترض محليتها ، كما حصلت استخدام الالوان المحلية على نسبة 20%، جدول (5-108) .

جدول (5-108): نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر الحرية في محور الواجهة (الهوية المعمارية) في محافظة دهوك (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر الحرية القانونية (الاختيار ضمن المعايير) لمحور الواجهة (الهوية المعمارية) (محافظة دهوك)				
التسلسل	المفردات التفصيلية	تكرار	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
106	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	4	1	20
107	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	4	1.5	30
108	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	4	1.5	30
109	التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة	4	1.5	30
110	التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد	4	4	80

اما بالنسبة لمؤشر المشاركة والذي تم استخلاصه في محور المعلومات العامة فكانت النتائج كالآتي: بينت النتائج الخاصة بمؤشر المشاركة وبالنسبة للمفردات التفصيلية والمتعلقة اولا بالجهة المصممة ، حيث كان للكادر المحلي من المصممين في السليمانية ودهوك الحصة الاكبر من تصميم المشاريع العامة ويعدد (3مشاريع من 4) في كل محافظة ، اما في محافظة اربيل قلت النسبة الى (50%) ، للتبلغ نسبة مشاركتهم بالاقليم (66.7%) . اما بالنسبة لمنهجية التصميم فقد كانت مغلقة في كل المشاريع في الاقليم ضمن المصممين . كما كانت مشاركة المستخدمين قليلة نسبيا ، حيث بلغت مجتمعة (36.7%) في الاقليم ، جدول (5-109) .

جدول (5-109): نتائج التحليل الكرافيكي لآثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المفردات التفصيلية وضمن مؤشر المشاركة في محور (المعلومات العامة) (اعداد: الباحثة)

المفردات التفصيلية لمؤشر المشاركة في محور (المعلومات العامة)										
ت	المفردات التفصيلية		السليمانية		اربيل		دهوك		اقليم كردستان	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	محلّي	3	75%	2	50%	3	75%	8	66.7%	
	المصممين	1	25%	1	25%	1	25%	3	25%	
	مشترك	0	0%	1	25%	0	0%	1	8.3%	
2	مغلقة	4	100%	4	100%	4	100%	12	100%	
	منهجية التصميم	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	
3	مشاركة المستخدمين %	35%	40%	35%	36.7%					

4-5 الاستنتاجات :

يتناول البحث الاستنتاجات على محورين اساسيين يشمل الأول : الاستنتاجات العامة والذي يتناول الأطر العامة للدراسة النظرية والمتعلقة بأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية ، أما المحور الثاني فيشمل : الاستنتاجات الخاصة بالإطار العملي والذي تتمحور حول اثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية في منطقة الدراسة (إقليم كردستان العراق) .

اولا: استنتاجات الإطار النظري :

1- ان للنظام السياسي اهمية في تنظيم حياة المجتمعات وتحديد السلوك العام في كافة الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، وتعتبر العمارة احدى الحقول التي تتأثر بشكل مباشر اوغير مباشر بنوع النظام السياسي ، فتعقيد الابنية وتمايزها وطرازها وهويتها تحدها وجود القوانين والتشريعات بالاضافة الى متابعتها والية تطبيقها ، ان طبيعة الفكر السياسي والايديولوجيا السياسية ونوع النظام السياسي هي التي تصوغ الخطوط العامة للعمارة وهويتها . تؤثر انظمة الحكم السياسية باشكال مختلفة على المجتمع وعلى النتائج الفكرية والمادية ومنها العمارة وتبعاً لنوع النظام السياسي من حيث طبيعة الفكر وطبيعة تطبيقه .

2- ان الديمقراطية نظام حكم سياسي مارسه بداية الاغريق ، وقد طوروا افكارها لسبعة قرون من خلال الفلاسفة وافكارهم ، وقد انعكس كمنهجية ديمقراطية في تصميم وتنفيذ الاعمال المعمارية في حينها . الى ان اتى الرومان الذي تبنى مبدأ القوة للسيطرة على باقي البلاد فظهر العمران المرتبط بالدنيا والانتصارات وعبر عنها . بعدها ظهر النظام الاقطاعي بكل قسوة ثم تلاها سيطرة الكنيسة وبشكل اساسي في اوربا والذي تمخض عنه تقجير الثورة الفرنسية (ثورة سياسية) ومانادت به من اسس الديمقراطية ، كما تلاه انفجار (ثورة ثقافية) توجت بعصر النهضة وبالتالي (ثورة اقتصادية) سميت بالثورة الصناعية ، مما ساعد على نضوج التجربة الديمقراطية فيها ومن خلال تلك الثورات الثلاثة المتتالية والتي ساعدت على نضوج التجربة الديمقراطية في تلك البلاد (الثورة السياسية ثم الثقافية ثم الاقتصادية) .

3- اكدت تجارب الديمقراطية في العالم على الاختلاف بين نموذج سياسي واخر ومن مكان الى اخر ومن مجتمع الى اخر بناء على الاختلاف في التجربة السياسية التي خاضها كل مجتمع وبالاعتماد على معطيات الماضي والحاضر السياسي والثقافي والاقتصادي ، كما ان التغيير السياسي السليم والحقيقي لا يكون الا تدريجياً حتى تنضج مقوماته داخل المجتمع ويصبح اسلوب حياة متكامل .

4- ان للديمقراطية مبادئ اساسية وهي (الشفافية ، التعددية ، المشاركة والمساواة) ، ولكل منها دلالاته ومؤثراته المباشرة والعميقة في الفكر الديمقراطي .حيث ان طبيعة التطبيق لمبدأ الشفافية يرتبط بمستوى الفهم وطبيعته، فكما زاد نضج التجربة الديمقراطية استوعبت مفاهيمها وادركت بشكل اعمق وبالتالي ينعكس على مجال التطبيق في كافة

المجالات وخاصة في العمارة ، حيث يفرز الفهم المباشر للشفافية استخدام الزجاج والواجهات الشفافة ، بينما بينت الكثير من التجارب الأخرى في دول تعمقت لديها التجربة الديمقراطية لتؤكد على هذا المبدأ من خلال الوضوحية في حلول تخطيطية وتصميمية تشجع على الممارسة الديمقراطية وبشكل أكثر فعالية. وقد تعكس التعددية في المجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية من خلال العمارة على شكل تعدد طرز ورموز واجتهادات فردية مما قد تفرز فوضى معمارية غير منظمة ، وهذا يعكس الفهم الخاطئ للتعددية الديمقراطية، فالتعددية المعمارية كما في السياسية هي تعدد ضمن وحدة متجانسة ومنظمة بأطر عامة واضحة تنسب الى وجود طرز وحلول متعددة موجودة في المنطقة ولها مبادئها وخصائصها وتعبّر عن مدارس معمارية لها أهدافها، ولا تمثل نزاعات فردية وفوضوية غير منظمة ، فتعدد الخيارات لا يشمل الخيارات المؤقتة والمائعة والغير منظمة والغير موحدة والتي لا تنتمي للمنطقة ، كما ان دخول التوجهات الحديثة يكون ضمن اطار عام منظم وغير فوضوي. ان المشاركة الفعالة ضمن مجال العمارة كما في السياسة ، تكون مستندة الى بناء مجتمع واعي ومستنير من خلال التوعية والتثقيف والتعرف على البدائل والآثار والنتائج بالإضافة الى الوصول الى مصادر المعلومات ، ليكون المجتمع او العينة المجتمعية المختارة لسن بعض القوانين ومتابعتها التي تتعلق بالعمارة والتخطيط واعي لما هو افضل للمصلحة العامة والتي تحدث دائما بمساعدة الخبراء في التثقيف ووضع البدائل. اما المساواة القانونية تشمل جميع المجالات ومن ضمنها العمارة ، وتطبيقها يتم الحصول على عمارة منظمة وخالية من الفوضى والاجتهادات الفردية والتجاوزات، وبالتالي الحصول على عمارة بهوية تمثل الظروف الزمكانية والفكرية للمنطقة والتي تحدد وتتابع من قبل النظام والمجتمع.

5- كما ان للديمقراطية ثلاثة مرتكزات اساسية وهي (الاستقرار ، الحرية والقانون) ، حيث لا يخفي لدينا الاثر الايجابي للاستقرار على العمارة حيث عملت الانظمة السياسية المستقرة الى بناء عمارتها المعبرة عن فكرها من خلال تحقيق التطور الطبيعي والنمو لمؤسسات الدولة وقوة القوانين ومتابعتها ، واعتبار العمارة انعكاسا مباشرا للجوانب الحضارية للمجتمع والنظام السياسي المتوازن فيها. كما ان الحرية في النظام السياسي الديمقراطي هي حرية منظمة ومحددة من خلال عدة خيارات ومعايير محددة ومرسومة على اساس المصلحة العامة والاعتبارات المهمة الأخرى والتي يحددها الخبراء والمختصين ، والتي تقوم الدولة بضبطها وتنظيمها ومتابعتها بغية الحفاظ على الصالح العام والنظام والاستقرار وهذا مايجب ان يطبق في العمارة والتخطيط لتجنب الحصول على نتائج فوضوية تضر المشهد العام للمدينة والدولة وتخلق حالة من انعدام الهوية . كما يقوم النظام الديمقراطي على القانون واحترامه والذي ينظم الحياة العامة ويضمن حقوق الجميع ويصون المصلحة العامة ، والمساواة في تطبيقها ومتابعتها هي التي تضيف الشرعية لها وتؤدي الى تحصيل الثقة والولاء ، حيث ان سن القوانين والتشريعات التي تخص العمارة والتخطيط كما في باقي المجالات مهم جدا وضمن اليات النظام الديمقراطي وبالتفاصيل المطلوبة للحصول على عمارة منظمة وناضجة تعكس نضج التجربة الديمقراطية والفهم العميق لمبادئها ومرتكزاتها .

6- تواجه المجتمعات متعددة الثقافات مجموعة تحديات وصعوبات وامامها خيارين ينعكس على جميع المجالات ومنها العمارة، ويعتمد على نضج التجربة الديمقراطية واستيعابها ، فاما ان تفرز عمارة تعددية تعكس تعدد الثقافات ولكن بشكل منظم وممنهج يغني هويتها المعمارية وضمن ظروف الدولة الملائمة وخيارات التضمين والولاء القومي والتوافق ، او العيش ضمن نزاعات وفوضى قد تنتهي بالانفصال او قد تستمر معه لتشمل نزاعات لفئات اصغر ضمن الثقافة الواحدة ، حيث ان التفكير في الاختلاف يفوق التفكير بما قد يوحدهم وبالتالي يبقى يدور المجتمع ضمن حلقة مفرغة من النزاعات التي لا تنتهي .

7- ان التحول الديمقراطي الناجح يتطلب المرور بأربع مراحل اساسية سلسة اهمها مرحلة التخطيط والتي تشمل التخطيط لازالة النظام القديم وتأسيس نظام ديمقراطي جديد ، كما يستمر التخطيط الى باقي المراحل وتكون دائمة التجديد من خلال اعادة التقييم وحسب المستجدات في كل مرحلة لضمان النجاح وتقليل الخسائر وللوصول الى الاستقرار الذي يضمن الانتقال الى مرحلة أكثر تقدماً ونضجاً من الديمقراطية ، اما المرحلة الثانية هي مرحلة ازالة

النظام والتي تراعى فيها عدم حدوث فوضى وسرعة العودة الى النظام والاستقرار والتوازن للانتقال الى المرحلة الثالثة وهي التأسيس للديمقراطية بأثناء الدستور والاسس القانونية ومعايير السلوك الديمقراطي لجعلها قدر الامكان ممارسة يومية في المجتمع ، ورابعا الانتقال الى مرحلة تدعيم الديمقراطية ببناء هيكلية مؤسساتية قوية ومستقرة تضمن الحقوق والخدمات للمواطنين وتصونها بالاضافة الى متابعة المخالفين وضمان تطبيق القانون وسيادته والذي يضمن الديمقراطية ووجودها . كما ينتج التحول الديمقراطي بعض المشاكل والازمات والمعوقات في كل مرحلة من مراحلها ولكل منها اليات للتعامل لحلها وضمن خصوصيات المجتمع وامكانياته للتوصل الى الاستقرار المنشود وتحقيق الديمقراطية . ان نجاح التحول الديمقراطي مرتبط بسلاسة الانتقال من مرحلة لآخرى وتحقيق الاستقرار لكل مرحلة لضمان تلك السلاسة ، وهذا يتضمن جعل الديمقراطية ممارسة يومية في كل المجالات ومنها العمارة . كما يتضمن استيعاب مشاكلها وايجاد الحلول المناسبة ضمن البدائل المتوفرة وبمراعاة المصلحة العامة وتحت اشراف المختصين والخبراء وبيزادة الوعي والتثقيف لجعل المشاركة المجتمعية فعالة .

8- تعبر الهوية عن وجود الشئ وحقيقته وما يظهره من صفات خارجية والتي تعكس صفاته الداخلية . كما انها الصورة النهائية الناتجة عن موقف المجتمع تجاه الامور المختلفة والتي تعكس الجانب الحسي والعقلي للمجتمع بماهيته ومعاناته وازماته ومحققه وبالتالي تأثير تلك الصورة على المتلقي وما تتركه من انطباع يعكس تلك الحقائق . حيث انها مجموعة من الصفات والسلوك الظاهرة والناتجة عن مجموعة من العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية للفرد والمجتمع ويشترط وجود الهوية وجود كيان مادي ومعنوي لفترة من الزمن بالاضافة الى ثبات في الخصائص رغم الاختلافات السطحية .

9- ان الهوية تمثل خصائص النتاج المادي والمعنوي ببنية السطحية والتي تكون انعكاسا للبنية العميقة له والتي تنتج عن تأثيرات نفسية واجتماعية وتاريخية وسياسية واقتصادية تؤثر في السلوك وتشكل الرؤى لمختلف الامور بوعي او بدون وعي . كما ان الهوية تعني الوحدة في الخصائص والصفات والتي تميزها عن غيرها ، لكنها لاتعني التطابق التام والذي يولد الملل وفقر الافكار ، وانما يتميز بوجود الاختلافات والتي يتجنب وصولها لحد التناقض والذي بدوره يولد هوية جديدة بل يقصد به الاختلاف النسبي الذي يغني الهوية نفسها ويعطيها دلالات جديدة ، فهي وحدة للاختلافات المتجانسة .

10- تمثل الحضارة المنتج التراكمي المادي والمعنوي والذي يتحدد من خلال عدة عناصر اساسية كاللغة والقومية والدين والتاريخ والعادات والتقاليد والموقف الفلسفي والتوجه السياسي وطبيعة المؤسسات وادارة الدولة ، كما تقوم الحضارة على مبدأ الرمز وتتحدد من خلال قوانين داخلية في طبيعة الانسان وطبيعة المجتمع والذي يعود لدولة او لعدة دول . كما تتحدد طبيعة التفاعل بين الحضارات من خلال طبيعة الفكر السائد والذي يتجسد عادة بطبيعة الفكر السياسي .

11- الثقافة تمثل الجانب الروحي للحضارة والذي يشكل موقفها النظري والعلمي من الحياة ورؤيتها لها ، بكل اشكالها المادية والاجتماعية والفكرية والفنية ، كما تشمل التاريخ وتأثيره من خلال رموزه وانجازاته وقيمه ، وبالتالي الرؤية المستقبلية له في ضوء الظروف العامة للمجتمع من سياسة واقتصاد . كما تقوم على عناصره الاساسية وهي الرمزية والعمومية والاكنتساب والانتقال . حيث ان الرغبة في تحقيق هوية خاصة دفع المجتمعات للاختلاف وخلق التمايز فيما بينها ، حيث ان الحضارات والمجتمعات لاتتشارك في الصفات الرمزية الا في حالة وجود تشابه واشترك عقائدي او اعتقادي فيما بينها . ولدعم الهوية وازدهارها تحتاج ان تكون متجددة من خلال الانفتاح على الثقافات الاخرى والتعامل مع معطيات العصر الفكرية والمادية .

12- يعبر عن هوية المجتمعات من خلال الدولة والنظام السياسي والتي تتجسد من خلال المؤسسات والابنية والقوانين وطبيعة التطبيق . حيث تعتبر الدولة من العوامل الرئيسية التي تحدد هوية الشعوب بالإضافة الى العرق واللغة والثقافة والدين والارض . وتعتمد قوة الهوية الاقليمية على مدى الترابط للهوية الاقليمية مع مقومات الزمان والمكان لتعطيها صفة التواصل والتماسك ، فالنظام المركزي يعمل على تأكيد الجانب القومي او الديني او السياسي بينما تعمل الادارات المحلية على تحقيق رغبات وثقافات المجتمعات الاقليمية والتي تعمل على اغناء مقوماتها في حالة وجود الوسط المتجانس بينما تشجع على الانفصال في حالة تضارب وتناقض المعطيات الثقافية للمجتمعات في تلك الاقاليم من اجل تحقيق هويتها الخاصة .

13- ان العمارة هي فن صياغة الاشكال بروحية معينة تعطيها جانب الخصوصية وتحقق ميذا المتانة والمنفعة الوظيفية من خلال تشكيل فني ، ينقل رسالة معنوية رمزية تعكس فكر المجتمع والواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي له ، وبهذا فان العمارة تتعامل مع جانبين مادي ملموس وروحي يمكن الاحساس به ، كما ان العمارة هي تواصل حضاري لأية امة من الامم باتجاهين المكاني والزمني . كما ان هوية العمارة هي ذلك الاطار العام الذي يضم بداخله مجموعة من الصور المعمارية والتي تشترك بعدد من الخصائص والصفات التي تعكس فكر وثقافة المجتمع والمرحلة التي يمر بها بالإضافة الى امكانياته وقدرته على التواصل الفكري والزمني والمكاني وعلى المستويين المادي والروحي .

14- تستند الهوية الى ثلاثة مقومات اساسية وهي المقوم الفكري (السياسي ، الديني والمجتمعي) بالإضافة الى التواصل الزمني بمرتزاته الثلاث (التراث ، المعاصرة والمستقبلية) ، واخيرا مقوم المكان بخصائصه الطبيعية والروحية . حيث يجب ان تكون العمارة انعكاسا للمقوم الفكري ومعبرا تعبيرا صادقا عن مقومات المكان ومعاصرا للمتغيرات الزمانية ومتطلباتها . ويعتبر المقوم الفكري السياسي والمتمثل بالنظام السياسي المحور الرئيس الذي يحدد اطر التعامل مع جميع تلك المقومات من خلال التفاعل مع المجتمع والذي يكون على اساس طبيعة مايسمح به النظام السياسي من تفاعل ومشاركة مجتمعية ، حيث تقاس على اساسه درجة التجاوب مع متطلبات المجتمع النفعية والرمزية المتجددة باستمرار ، والتي تتأثر بطبيعة ذلك المجتمع (كالتابع المهني العام والدين والقومية والثقافة والحضارة والتركيبة الاجتماعية) بالإضافة الى طبيعة انتماءاته وموقعه من الاخر (الاخر الفكري والزمني والمكاني) . حيث ان تشكيل وتركيب الاشكال والخصائص في العمارة ما هو الا انعكاس لطبيعة العلاقات الاجتماعية والترابط والتماسك داخل المجتمع ، وهذا يتحدد بطبيعة المتلقي ، والتي يمكن تطويرها من خلال زيادة الوعي والتطبيع كآلية يمكن اتباعها لجعل المتلقي اكثر تميزا وبالتالي الارتفاع بالمستوى التعبيري للعمارة وصناعة هوية معمارية متجددة .

15- ان التجدد والديناميكية في الهوية المعمارية وعلى كل مستويات الهوية (الفردية والجماعية وهوية الامة) هو شئ جوهرى لأستمرارها وخاصة في حال كونه تغيرا تدريجيا نابع من بيئة مستقرة ومن قرارات مدروسة ، اما في حالة التغيرات المفاجئة والتي تنتج عن انقلابات قد تكون فكرية سياسية او علمية او ثقافية او اقتصادية فانها تحمل في طياتها خطر على الهوية مالم يتم صقلها وإعادة تشكيلها بخطوات تجدد من الهوية وبنفس الوقت تحافظ على اصالتها وعلى عكسه فان القرارات السريعة والمبنيية على ردود افعال سطحية ورافضة للواقع السابق سوف تتسبب بتدمير الهوية وفقدانها او جعلها تابعة ومهمشة .

16- ان مفهوم العمارة الديمقراطية اختلف من منطقة الى اخرى ومن مجتمع الى اخر ، حيث ان كل منهم فهم الديمقراطية وطبقها بأسلوب نبع من الماضي وتجاربه والواقع بأسقاطاته بشكل اساسي ورد الفعل وقوته تجاه الماضي والحاضر ، بالإضافة الى واقع التجربة الديمقراطية من كيفية دخولها وتطورها وعمق الفهم لها ، وبالتالي اثر كل

هذا على مستوى التطبيق وعلى كافة المستويات ومنها حفل العمارة بمستوياتها الثلاثة الموقع والمبنى (المخطط) والواجهات المعمارية .

17- كما ان العمارة الديمقراطية وبشكل عام تتحدد من خلال توافر مجموعة من الخصائص والعناصر والمواصفات لكي يتحدد البناء كبناء ديمقراطي على مستوى المنهجية التصميمية والتخطيط والتصميم وعلى المستويين الخارجي والداخلي :

اولا: التوجه للنظرة المتكاملة للتصميم بدلا من انفصال العمل التصميمي الى تخصصات تقدم حولا منفصلة عن بعضها مهمة العلاقة التكاملية بينها من جهة وبين الكل المتكامل والمجتمع والسياق وتأثيرهم من جهة اخرى ، حيث يعمل الفريق التصميمي بتخصصاته المختلفة على مناقشة جميع التفاصيل للتوصل الى الحل الافضل .

ثانيا: مشاركة المستخدمين وذوي المصلحة بالنقاش حول التصاميم والحلول والبدائل بعد تطوير امكانياتهم بالمشاركة ومن خلال طرق متعددة ، بالاضافة الى جعل القرار النهائي بيد المصممين لمراعاة المصلحة العامة .

ثالثا : وجود المساحات التي تشجع على الاداء الديمقراطي سواء داخل المباني او خارجها ، كالحدايق والمساحات والتي يفضل ان تكون قريبة من البرلمان او الابنية الحكومية المهمة والتي من المفضل ان تكون مجتمعة ضمن منطقة واحدة يجمعها فضاء او عدة فضاءات وعادة مايكون مقصدا للزوار ومكانا لاجتماع الناس . او قد تكون مرتبطة بمبنى مهم ومرتبطة بحدث ما في ذاكرة المدينة . ومن الواجب توفر بعض الشروط بتلك الفضاءات وبتصميم يبعث على الترحيب والامان والانتماء وتشجيع المشاركة ، بالاضافة الى اهمية الرموز التاريخية والوطنية سواء بالواجهات المحيطة بالفضاء او التي تعرض منفصلة ، حيث تعزز من الشعور بالهوية والانتماء وتخلق لغة مشتركة للاداء الديمقراطي . كما ان للكتل واحجامها ومواقعها ومايظهر من واجهاتها بالاضافة الى عدد المداخل والمخارج من المنطقة العامة اثره في خلق الثقة والامان وتشجع على المشاركة . بالاضافة الى الاندماج مع الطبيعة وادخالها بالفضاءات والمساحات تلك ، بالاضافة الى توجب وجود المرافق الترفيهية وتعزيز البنية التحتية والعمرانية وخاصة تلك التي تحفظ التراث والذكريات .

رابعا : في المجتمعات المتعددة الثقافات يتم توجيه المجتمع الى الهوية الوطنية العامة مع فسح المجال واعطاء الحرية للثقافات والاعراق المختلفة في التعبير عن تقاليدهم وارتباطاتهم التاريخية ، على الرغم من ان تلك الحرية تحتاج الى تدخل النظام السياسي بفكره الديمقراطي لوضع الاطر العامة للعمارة لتنظيم العملية البنائية والاشراف عليها .

خامسا : التعبير الصادق عن الوظيفة والاندماج مع الموقع والبيئة الطبيعية واحترام المجاورات، والتعبير الصادق عن الشخصيات المختلفة بالمجتمع من خلال التصميم وعدم تقليد شخصيات الاخرين والتوصل الى عمارة ديمقراطية حقيقية ، واستخدام المواد الحقيقية وليس المصنعة والمزيفة واستخدام التكنولوجيا بشكل ايجابي ومكمل للنظام البيئي وبشكل مستدام ، بالاضافة الى الخبرة والبراعة باستخدام الالوان والرموز وبشكل احترافي من خلال تطوير القدرات للتوصل الى الهدف المرجو من التعبير الصادق للديمقراطية .

سادسا : وجود بعض الخصائص الشكلية والتصميمية، من بساطة التشكيل وتنوعه وبعده عن الاشكال الهندسية الاولى الصريحة (هرم ، مكعب، كرة ،قبة)، وتجنب التدرج الهرمي القوي ، وبأرتفاع متوسط ومتلائم مع المجاورات ومع المقياس الانساني ، بالاضافة الى الشفافية والوضوح باستخدام الواجهات الزجاجية في خارج وداخل المبنى ، والانفتاح وسهولة الوصول الى المبنى وسهولة ووضوح الحركة داخله من خلال المخطط المفتوح والجدران النصفية

او الشفافة ووضوح محاور الحركة ومواقع الادرج والمساعد وشفافيتها . هذا بالاضافة الى التنوع في التشكيل واستخدام الالوان والرموز دلالة على التعددية وبشكل لايبعث للنفور وهذا مايتطلب براعة وخبرة .

18- كما ترمز البرلمانات والابنية الحكومية والعامية للدولة ونظامها السياسي وطبيعته ، لانها في الغالب ابنية تصمم وتنفذ نتيجة اللجان العامة والمسابقات ، وترمز للبيئة التحتية العامة والمؤسسات (كالمباني الادارية والمدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية والسكن المنظم) ، كما تعتبر البرلمانات واجهة الحكومة وتعكس مدى تطبيق الديمقراطية في تلك البلدان . مع هذا فان الهندسة المعمارية يجب ان تكون متجاوبة اكثر مع القيم والمجتمع والمواقف وليس في نوع خاص من الابنية ، ولكن في كافة المباني الاخرى ، حيث ينبغي ان تتجاوب اكثر مع ماهو مهم للمعماري والبناء الديمقراطي وعكس الحرية والانفتاح والتواضع وسهولة الوصول والمساءلة عن القرارات والمشاركة للمستخدمين والناس وهو جزء من العملية الديمقراطية وهو اكثر تفصيلا ويستغرق وقت اطول من مجرد استخدام تلك التصنيفات السطحية كأستخدام الزجاج او الكونكريت وغيره .

19- توجد عوائق متعددة للحيز العام الديمقراطي كطبيعة الارض وسعرها او مشاكل توفير الامن والذي يؤثر على توقيع المباني ومساحاتها وطرق الوصول اليها . بالاضافة الى موضوع جمالية المباني المصممة لتلبية الاحتياجات الفردية والاستخدام المفرط للحرية وما ينتج عنها من التجاوز على البيئة والمجاورات ، مما يستلزم وضع اطار عام من القوانين والتشريعات ،، بالاضافة الى براعة المهندس المعماري في تلبية تلك الاحتياجات الفردية وبشكل مبدع ضمن النسيج العام والهوية العامة للمدينة والتي من المفروض ان تكون قد قررت سابقا من قبل لجان مختصة من المخططين والمهندسين وبشكل مدروس و مترجم الى قوانين ثابتة مع متابعة تطبيقها وعدم التجاوز على المصلحة العامة .

20- التأكيد على اهمية التصالح مع الماضي والحفاظ على الذكريات ، ومحاولة اعادة بناء الثقة معه ، من خلال اعادة تشكيل الماضي ورموزه بأسلوب يعزز العملية السياسية بطرحها الديمقراطي ، وبشكل يقوي الشعور بالهوية والانتماء وتواصلهم .

21- كما تتوضح مبادئ النظام الديمقراطي السياسي في العمارة الديمقراطية بشكل واضح وخاصة في التجارب الديمقراطية ذات الفهم العميق للديمقراطية والتطبيق الصحيح لها، والتي عكست هوية معمارية واضحة. حيث مثلت الشفافية الوضوحية في العمارة سواء وضوح التصميم والحركة وسهولة الوصولية والتواصل البصري والمادي كما تعني الصدق في التعبير عن المكان بمتطلباته المكانية والبيئية والتاريخية ، والزمان ومتطلباته المعاصرة والمستقبلية والمجتمع ورموزه وحاجاته النفعية والروحية وبالتالي يكون شفافا وواضحا وبهوية شفافة تعبر عنه . كما مثلت التعددية مفهوم الوحدة والتنوع في العمارة والذي يعكس التعدد المتجانس ضمن هوية عامة موحدة . وقد اشارت المساواة والمساواة القانونية في النظام الديمقراطي الى التناسب ، حيث تتساوى الفرص بالاطلاع على الخيارات والبدائل والمعلومات وتعطى الحرية لهم للاختيار ضمنها وبما يتناسب والحاجة والامكانية لكل منهم . وقد عكس الاستقرار في العمارة بالتوازن بين مكوناتها وبينها وبين المحيط وبالتالي الحصول على هوية متوازنة مع نظام ديمقراطي صحي .

وبهذا فان الهوية تتحقق بكل مبدء من مبادئ الديمقراطية والعمارة الديمقراطية ، وترتبط طرديا بفهمها وتطبيقها ، حيث تقل وتضعف الهوية بضعف الفهم للنظام الديمقراطي وتقوى وتعمق كلما كان فهمها له اعماق وبالتالي تطبيقها يكون صحيحا. كما ان الهوية تستشف من خلال الواجهة المعمارية والحضرية والتي تحدد وجودها من عدمه كما تحدد نوعها وطريقة فهم المجتمع ومؤسساته للنظام الديمقراطي .

22- ان للديمقراطية مؤشرات اساسية وهي (الشفافية ، التعددية ، المشاركة ، المساواة ، الاستقرار والحرية)، ولكل منها دلالاته ومؤشراته المباشرة والعميقة في الفكر الديمقراطي وبالتالي في العمارة الديمقراطية وهويتها ، وكما يلي :

- ان طبيعة التطبيق لمبدأ الشفافية يرتبط بمستوى الفهم وطبيعته، فكلما زاد نضج التجربة الديمقراطية استوعبت مفاهيمها وادركت بشكل اعمق وبالتالي ينعكس على مجال التطبيق وخاصة في العمارة ، حيث ان الشفافية تعني الوضوحية في العمارة وهي عملية تبدأ من المراحل الاولى للتصميم ، كما انه يشمل الانفتاح والوضوح في التصميم اضافة للشفافية المستخدمة في تصميم الكتل والمواد المستخدمة ان كانت من رغبات المستخدمين ، كما انها يجب ان تكون صادقة وتعبّر بشفافية عن المواد المحلية المتوفرة والطراز السائد فتكون صادقة وشفافة ذات هوية خاصة بالمكان والمجتمع وتعبّر عن الزمان من خلال الامكانيات المتوفرة وما يوفره العصر منها، هذا بالاضافة الى سهولة الوصول والاتصال وامكانية المشاركة والتشجيع لها من خلال عناصر تصميمية وتخطيطية معينة . وبهذا فان الشفافية تعني الوضوحية في العمارة بمحوريه البصري والمادي .

- تعكس التعددية في المجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية من خلال العمارة على شكل تعدد طرز ورموز واجتهادات فردية مما قد تفرز فوضى معمارية غير منظمة ، وهذا قد يعكس الفهم الخاطئ للتعددية الديمقراطية، فالتعددية المعمارية كما في السياسية تنسب الى وجود طرز متعددة موجودة في المنطقة ولها مبادئها وخصائصها وتعبّر عن مدارس معمارية لها اهدافها، ولا تمثل نزعات فردية وفوضوية غير منظمة ، فتعدد الخيارات لايشمل الخيارات المؤقتة والمائعة والتي لا تنتمي للمنطقة. حيث تمثل الوحدة مع التعدد والتنوع اي التعدد المتجانس ، وهي عملية منظمة لمجموعة من البدائل التي تقوم على اساس تصميمي متخصص (لها مبادئ ونظم) وليس على اساس رغبات فردية غير متخصصة ، فتعكس هوية معمارية قائمة على طبيعة المجتمع ومكوناته المتجانسة.

- ان المشاركة الفعالة ضمن مجال العمارة كما في السياسة ، تكون مستندة الى بناء مجتمع واعى ومستنير من خلال التوعية والتثقيف والتعرف على البدائل والاثار والنتائج بالاضافة الى الوصول الى مصادر المعلومات ، ليكون المجتمع او العينة المجتمعية المختارة لسن بعض القوانين ومتابعتها التي تتعلق بالعمارة والتخطيط واعى لما هو افضل للمصلحة العامة والتي تحدث دائما بمساعدة الخبراء في التثقيف ووضع البدائل ، وبالتالي التعبير عن المجتمع من خلال هوية معمارية صادقة .

- ان المساواة القانونية تشمل جميع المجالات ومنها العمارة ، وينطبقها يتم الحصول على عمارة منظمة وتخلو من الفوضى والاجتهادات الفردية والتجاوزات، وبالتالي الحصول على عمارة بهوية تمثل الظروف الزمكانية والفكرية للمنطقة والتي تحدد وتتابع من قبل النظام والمجتمع . ان المساواة تعني ان الناس متساوون امام القانون بتطبيق (القاعدة القانونية) ، كما يفضل الابتعاد عن المساواة الحرفية بين الناس وابنيهم لاختلاف حاجاتهم وامكانياتهم ، فيجب ان تتناسب وحاجة كل فرد وعائلته كما انها تتناسب وامكانياتهم، حيث يتم الاستعاضة بتوفير الخيارات والبدائل بشكل متساو وحرية الاختيار ضمن تلك الحدود الموضوعية (اي لا تترك الخيارات بدون حدود لتجنب الفوضى) وبالتالي التوصل الى هوية خاصة من خلال وضع تلك الخيارات والبدائل من قبل المختصين وحسب الحاجة والامكانية . بهذا فان المساواة تعني التناسب في العمارة .

- ان للاستقرار السياسي اثره الكبير على العمارة وازدهارها، وعلى عكس ذلك فان العمارة تتأخر وتتخبط ضمن التخطيط السياسي الذي تعيشه المنطقة، وبهذا عملت الانظمة السياسية المستقرة الى بناء عمارتها المعبرة عن فكرها من خلال تحقيق التطور الطبيعي والنمو لمؤسسات الدولة وقوة القوانين ومتابعتها ، واعتبار العمارة انعكاسا مباشرا للجوانب الحضارية للمجتمع والنظام السياسي فيها. كما ان الاستقرار في المبنى يشير الى توازنه سواء شكليا او غير شكليا وعلى المستوى الحضري والتصميمي وبالتالي الوصول الى صورة متوازنة ومستقرة بصريا وذات هوية مميزة .

- كما في الجوانب السياسية في النظام الديمقراطي فان الحرية في العمارة هي حرية منظمة ومحددة من خلال عدة خيارات محددة ومرسومة على اساس المصلحة العامة والاعتبارات المهمة الاخرى والتي يحددها الخبراء والمختصين ، والتي تقوم الدولة بضبطها وتنظيمها ومتابعتها بغية الحفاظ على الصالح العام والنظام والاستقرار . بهذا فان الحرية

في النظام الديمقراطي تعني (الحرية القانونية) وبهذا فانها في العمارة تعني حرية الاختيار ضمن المعايير والمحددات التي توضع من قبل المختصين واصحاب القرار والتي تعمل على ان تعطيها هوية خاصة مهما كانت .

23- مما تقدم ومن منظور البحث يمكن تعريف الديمقراطية والعمارة الديمقراطية والهوية المعمارية اجرائيا وكما يلي :

اولا: الديمقراطية : هي نظام فكري متكامل يمكن اعتماده في كافة مجالات الحياة السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية ويشترط تحقيق مجموعة من الشروط كالشفافية والتعددية والمشاركة والمساواة والقانون والاستقرار والحرية ليكون ديمقراطيا ، وتختلف النماذج الديمقراطية فيما بينها نتيجة اختلاف فهما لتلك الشروط وطبيعة تطبيقها لها والنتائج عن مرحلة التجربة الديمقراطية التي يمر بها ونضجها من جهة وطريقة دخول الديمقراطية اليها من جهة اخرى ، فيما كانت نابعة من الواقع وافرازاته وتطور الاحداث التدريجي له او انها دخيلة عليه وتناقض واقع التجربة السابقة له. مما ينتج نتائج مختلفة قد تتناقض في بعض الاحيان ، كما قد تتفاوت طول فترة كل مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي في كل تجربة نتيجة لاختلاف تلك المعطيات .

ثانيا: العمارة الديمقراطية : هي العمارة التي تعتمد الفكر الديمقراطي كآلية للتطبيق ، من خلال اعتماد مبادئ ومرتكزات الديمقراطية في الشفافية من خلال الوضوح والصدق في التعبير عن المكان والزمان والمجتمع المصممة له ، والتعددية من خلال التعدد والذي يعكس الاذواق المختلفة في المجتمع بشرط تنظيمها من خلال القانون ، كما تعتمد المساواة من خلال العدل في توفير الفرص والخيارات والبدائل ، والمشاركة في التصميم والتنفيذ بشرط جعلها فعالة من خلال التوعية والتدريب ، كما تؤكد على الحرية الفردية التي لاتضر بالمصلحة العامة (الهوية العامة للمدينة) والتي تنظم من خلال القوانين والتشريعات التي توطن تلك العملية وتحدها ، بالاضافة الى وجود بعض الخصائص التصميمية من خلال الوضوح في موقع الابنية ومخططاتها مع توفير مساحات النشاط الديمقراطي سواء داخل او خارج الابنية والتي تحمل طابعا رمزيا لهوية المنطقة بالاضافة الى تكامل خدماتها .

ثالثا: الهوية المعمارية : هي مجموعة من السمات والخصائص التي تميز عمارة مجتمع معين عن من سواه، وتعتبر عنه بشكل شفاف من خلال التعبير الصادق عن المكان بخصائصه الطبيعية من مناخ وطبيعة ارض طوبوغرافية وجيولوجية ومواد بناء متوفرة محليا بالاضافة الى الخصائص الروحية للمكان من تاريخ ورموز ، كما يجب تحقيق التواصل الزمني من خلال تقدير الماضي والتصالح معه وفهم الحاضر والاستجابة له والنظر الى المستقبل والتخطيط من اجله . بالاضافة الى التعبير الصادق عن المجتمع بواقعه السياسي والاجتماعي والذي يتضمن عاداته وتقاليده وتعدد اذواقه وتاريخه واحتياجاته المتعددة الانية والمستقبلية ، وجعله جزءا من العملية التصميمية من خلال المشاركة الفعالة فيها ، من خلال التوعية وتطوير المهارات بالاضافة الى العدالة في اعطاء الفرص واختيار البدائل. وهذا كله ينظم من خلال القوانين والتشريعات البنائية التي تحمي الحريات الفردية وتصون الهوية العامة لذلك المجتمع .

ثانيا: استنتاجات الدراسة العملية :

سيتم طرح الاستنتاجات بالاعتماد على نتائج الدراسة العملية والتحليل الإحصائي الشامل لمنطقة الدراسة في اقليم كوردستان العراق ، من خلال الأسلوب المعتمد في الدراسة العملية والمتضمنة استمارة الاستبيان الخاصة ببيان مدى تأثير المؤشرات التسعة للنظام السياسي الديمقراطي كفكر على المجتمع اولا وتأثيرها على العمارة وهويتها من جهة اخرى . بالاضافة الى استمارة التحليل الكرافيكي للمشاريع الاثنى عشر المنتخبة في الاقليم لبيان اثر ستة من تلك المؤشرات والتي يمكن قياسها معماليا وفي هذه الدراسة خاصة على العمارة اولا وعلى الهوية المعمارية ثانيا ، حيث سيتم عرض الاستنتاجات التفصيلية الناتجة عنها وكالتالي :

أولاً: أثر النظام السياسي الديمقراطي كفكر على المجتمع في اقليم كردستان العراق (استثمارات الاستبيان الخاصة بالجانب السياسي) :

1- للنظام السياسي الديمقراطي في الاقليم اثر كبير على المجتمع وافكاره ، من خلال رؤيته للديمقراطية وتفسيره لها . وهذا ماينعكس على كافة المجالات كواقع تطبيقي لتلك التجربة الديمقراطية الخاصة في المجتمع الكوردي وفي اقليم كردستان العراق ، وبالتالي تنعكس على العمارة و الهوية المعمارية كأحد تلك المجالات المتأثرة بالنظام الديمقراطي والتجربة الديمقراطية الخاصة به .

2- وجود فهم مستتير عن ماهية النظام الديمقراطي ومبادئه ومرتكزاته كفكر في المجتمع الكوردي في اقليم كردستان العراق ، بالرغم من ضرورة الاعتراف بوجود افكار ظلت حقيقة ذلك النظام وابعده عن واقعه الفكري العميق ، والتي قد تؤثر على واقع التطبيق والتجربة الديمقراطية العامة في المجالات كافة ومنها العمارة والهوية المعمارية .

3- التحول الى الديمقراطية يتطلب وقت طويل لأنضاج تلك التجربة وانجاحها ، فبدون اخذ الوقت الازم قد ينتج اراء وافكار مناقضة لما موجود في النظام الدكتاتوري السابق بغض النظر عن كونها صحيحة او خاطئة نتيجة للفهم السطحي للنظام الديمقراطي وقلة الخبرة في تجاربه . وهذا مانجده في رؤية المجتمع الكوردي للحرية في بعض شرائحه من كونها غير مشروطة وبدون محددات ، والتي اثرت بشكل مباشر على حقل العمارة والهوية المعمارية .

4- يمر الاقليم بمرحلة التأسيس للديمقراطية بعد مروره بالمرحل المفترضة من مرحلة التخطيط ومرحلة ازالة النظام الدكتاتوري ، وهذا مايدعم الدراسات الاحصائية العالمية عن وضع العراق من الناحية الديمقراطية، والتي يشترط استقرارها للانتقال الى المرحلة الاخيرة من الديمقراطية وهي تدعيم النظام الديمقراطي . حيث تتميزمرحلة التأسيس للديمقراطية بكونها مرحلة حرجة لانجاح عملية التحول الديمقراطي واستمراره في حالة التأسيس الناجح والمدروس من صياغة دستور قوي ومتابعته وانشاء نظام مؤسساتي متماسك وتحقيق مستوى جيد من التنمية الاقتصادية ، وفي حالة ضعف التخطيط لهذه المرحلة فانها سوف تعاني من تخبط وتراجع يتفاوت تأثيره من نظام لآخر ومن مجتمع لآخر ، والتي تتميز في تلك الحالة بكونها اخطر من مرحلة النظام الدكتاتوري كونها غير مستقرة ان حدثت وقد تعم فيها الفوضى وعدم السيطرة في كافة المجالات ومنها العمارة والهوية المعمارية .

5- ان نمط التحول الديمقراطي في المنطقة والذي حصل بأثر خارجي ومساعدة دولية مع الانفتاح والتوجه نحو العالمية والمتراق مع رفض الماضي لقسوته وتجاربه المؤلمة ، جعل المجتمع يتوجه للاقتداء بتجارب عالمية وبالتالي تقليدها تقليدا اعمى دون النظر الى جوانب الاختلاف بين التجريبتين وبالتالي نتائجها على مستوى التطبيق ، مما انتج بعض الافكار التي قد تكون ابعد مايكون عن الديمقراطية. كبعض الافكار عن شفافية النظام وبشكل مطلق ، وكذلك افكاره عن المساواة وبشكل حرفي . هذا بالاضافة الى رؤيته للدستور والقوانين التي يجب ان تكون نابعة من التجربة الديمقراطية الخاصة بالاقليم ومدخلاتها من دون تقليد لتجربة ديمقراطية اخرى .

6- للتثقيف الديمقراطي اثر كبير في زيادة الوعي والفهم العميق للنظام الديمقراطي ، والذي يتحقق من خلال الدور الذي تلعبه الحكومة بمؤسساتها واعلامها بالاضافة الى دور المجتمع المدني ومنظماته ، حيث انه وبالاضافة الى زيادة الوعي والفهم الديمقراطي فإنه يعمل على تطوير مهارات المجتمع بالمشاركة وزيادة فعاليتها في كافة المجالات ومنها العمارة . وهذا ماكان واضحا في افكار شريحة لا يستهان بها من المجتمع الكوردي والذي يعتبر نتيجة لتلك الجهود والمساعي .

7- ان الفهم الصحيح للشفافية الديمقراطية من قبل المجتمع الكوردي على انها سهولة الوصول والتواصل والقدرة على الحوار والمناقشة وبالتالي المحاسبة ضمن نظام يحدده الدستور لم يمنع طبقة لا يستهان بها من المجتمع والتي لاتضع اي محددات للشفافية وامكانية التدخل اللامحدود بالسلطة وقراراتها ، مما ادى الى ارباك العملية الديمقراطية ضمن هذه المرحلة الحرجة ، كما يمكن ان يضاف لذلك الفهم الخاطئ للشفافية الديمقراطية رد الفعل المعاكس من قبل الاكراد للنظام السابق والذي عانى من ويلاته المجتمع الكوردي والذي اتسم بكونه دكتاتوري ومغلق ورغبتهم بالشفافية التامة ، واعتقاد القسم الاكبر منهم بقلتها حاليا .

8- كما يمكن ان يضاف الى ردة الفعل للنظام السابق والذي اتسم بكونه نظام لحزب واحد ، الرغبة في تعدد الاحزاب دون التعمق فيما تعنيه في المجتمع الديمقراطي ، حيث يستوجب كون الاحزاب مؤسسية ولها مبادئ واهداف وهيكلية وسترراتيجية ، لتؤهلها في المشاركة بالعملية السياسية الديمقراطية .

9- ان حق المشاركة لم يحجب بالنظام الديمقراطي لكنه مشروط بتنمية قدرات المجتمع في المشاركة وهذا لم يكن واضح في غالبية المجتمع الكوردي مما خلق تشويشا في التجربة الديمقراطية لقللة الخبرة بأدوات المشاركة وكيفية استخدامها من قبل اعطاء المجتمع في اقليم كوردستان ، وبهذا انعكس على الواقع من خلال المشاركة غير الفعالة ومن قبل اشخاص لم يكونو مؤهلين لاعطاء رأيهم في بعض المجالات والتي انتجت نتائج مريكة احيانا .

10- فهم المساواة على انها مساواة مطلقة في غالبية المجتمع الكوردي أثر على ردود افعالهم ومطالبهم وبالتالي اثر على واقع التطبيق ، حيث اهملو وجود القاعدة القانونية وبعض الشروط الذي يحددها القانون للمساواة .

11- ان الاستقرار عند المجتمع الكوردي مرهون ببقاء النخبة الحاكمة دون تقلبات وهذا الرأي قابله رأي اخر بالتبادل السلمي للسلطة دون عنف ، مما يعكس حاجة ذلك المجتمع للاستقرار الذي افتقده على مر عصور طويلة من الظلم والاستبداد وعدم الاستقرار وما صاحبه من عنف . كما ان غالبية المجتمع يؤكد على وجود مستوى من التنمية الاقتصادية والخدمات ونظام مؤسساتي قوي ودستور قوي ، وهذا ما يعكس طول معاناتهم وتوقهم للاستقرار والانتعاش الاقتصادي .

12- ان الفهم الخاطئ للحرية لدى طبقة لا يستهان بها من المجتمع الكوردي بكونها دون قيد او شرط ، انعكس على مستوى التطبيق من خلال عدم فرض القوانين والتشريعات الملزمة او عدم متابعتها ومحاسبة المخالفين بشكل صارم في حالة فرضها .

13- ان دخول الديمقراطية ومساعدة القوى الخارجية في دخولها للمنطقة ادى الى رغبة المجتمع بتقليد قوانين تلك الدول والتي قد لا تتلائم وواقع المنطقة والمجتمع ، حيث ان الدستور والقوانين في المجتمعات الديمقراطية غير موحدة وهذا ما كان واضحا لدى مجموعة جيدة من المجتمع الكوردي ، لكن الرأي الاول كان طاغيا مما أثر على تغيير واضح في الواقع وتطبيقاته في كافة المجالات .

ثانيا : أثر النظام السياسي الديمقراطي على العمارة وهويتها كفكر في اقليم كوردستان العراق (استمارات الاستبيان الخاصة بالجانب المعماري) :

1- انتشار الوعي ومحاولة التنقيف الذاتي للمعماريين جعل ارائهم اكثر عمقا عن الديمقراطية في العمارة ، حيث رأو ان الشفافية في العمارة الديمقراطية تتجسد من خلال الوضوح في التصميم والتنفيذ من خلال الاستجابة لمتطلبات المستخدم بالاضافة الى الانفتاح والوضوح من خلال سهولة الحركة والوصولية للمشروع مما جعلت تصاميمهم استجابة واضحة لتلك المفاهيم ، الا ان نسبة لا يستهان بها منهم يرى ان الشفافية تعني استخدام الواجهات الزجاجية ، والذي يكون انعكاسا لما قد يطلع عليه المعماري من مشاريع عالمية في المجتمعات الديمقراطية اولا ، وانصياعا لرغبات المستخدم ثانيا والذي قد تأثر بمشاريع الدول الاخرى محاولا تقليدها تقليدا اعمى دون اختبار كونها تلائم المنطقة او لا .

2- طبيعة الدراسة للهندسة المعمارية جعلتهم اكثر ميلا للتنظيم والعمل على تطبيق القوانين والتشريعات ومحاولة التصميم ضمن المعايير وهذا ما كان واضحا في ارائهم حول التعددية في التصاميم والتي يجب ان تكون مؤطرة بمحددات وقوانين عامة تعطي للمدن هويتها المعمارية الخاصة والمرنة بنفس الوقت لاعطائها فرصا للتجدد والتطور مع مرور الزمن وبأختلاف متطلبات العصر، الا ان رأيهم هذا لم يكن قادرا على تغيير الواقع الذي يتسم بغياب تلك القوانين وضعف متابعتها ومحاسبة المخالفين ان وجد القليل منها . مما أثر على المشهد الحضري ذو الخلفيات المتعددة والمتنوعة بدون اطار عام يوحدتها وبالتالي خلق ضعفا عام في الهوية المعمارية في منطقة اقليم كوردستان العراق .

3- يعمل المهندسين المعماريين على مشاركة المستخدمين في التصميم من خلال الاخذ بأرائهم والتي يفضل غالبيتهم ان يكون مقترنا بتطوير مهارات المستخدم في المشاركة والذي قد يحتاج لجهود حكومية وغير حكومية للنهوض بامكانيات المشاركة المجتمعية ، لكن لضعف سوق العمل وضعف القوانين التي تضمن حق المهندسين بتعامله مع الزبون مع قلة وجود القوانين التي تضع اطارا عاما للبناء وهويته ، ادى الى انصياح المهندس لرغبات المستخدم وبشكل كامل احيانا بالرغم من عدم امتلاكه القدرة على الافناء في قرارات تصميمية قد يكون لها تاثيرا سلبي على المشهد الحضري والعملية البنائية وهويتها في المنطقة .

4- ان طبيعة المرحلة السياسية للنظام الديمقراطي والذي لازال في مرحلة التأسيس أثر على الجانب المعماري ومايمكن ان تكون عليه العمارة في ضل النظام الديمقراطي ومايجب ان تكون عليه الهوية المعمارية ، من ناحية القوانين والتشريعات ومتابعتها اولا ومن ناحية الوعي والفهم الديمقراطي والذي يتعمق مع تعمق التجربة الديمقراطية وتحولها الى اسلوب حياة يومية ينعكس تطبيقها على كافة المجالات ومنها العمارة ، والذي يتطلب العمل على تأسيس تلك القوانين والحرص على متابعتها للنهوض بالعمارة وهويتها وهذا يقع على عاتق المهندسين من خلال تفعيل دورهم والمشاركة الفعالة في وضع الاطر العامة لها .

5- ان كمية الشركات الاجنبية وقلة الضوابط على دخولها ادى الى وجود تنوع كبير في السوق الهندسية ، والذي رافق حركة الناس المهاجرين من والى الاقليم وبأثر الظروف الامنية والاقتصادية المتغيرة ، مما انتج تنوعا في الذوق الجمالي للمجتمع وبالتالي مايطلبه من تصاميم قد تشكل ضغطا على المهندس وخاصة في حالة غياب اوضاع قوانين البناء التي تدعم وجود هوية معمارية للمنطقة . بالاضافة الى ضعف الرقابة على تلك الشركات ومشاريعها ادى الى استنساخ مشاريع من دولهم وزرعها في المنطقة دون مراعاة خصوصية المجتمع ومناخه وطبيعة ارضه وموادها وكل ما تتمتع به من خصائص . وبالتالي خلق ارباك للهوية المعمارية في اقليم كوردستان العراق .

6- ان حقيقة كون الهوية مرنة ومتجددة تتغير بشكل سلس نتيجة للمتطلبات الفكرية والزمانية والمكانية خلق ارباكا لدى بعض المعماريين بقلّة الالتزام ببعض ثوابت الهوية المكانية للمنطقة مما حلت اللاهوية محل الهوية المتجددة ، وبالنظر لخصوصية المنطقة والاقليم بضرورة تكوين هوية قوية اولا ومن ثم محاولة تجديدها بأعتبار ان المنطقة خرجت من عصور طويلة من محاولات طمس الهوية للمجتمع الكوردي في كافة المجالات ومنها العمارة يحتم بالضرورة البحث عن تلك الثوابت وتأسيسها وتقويتها لوضع الاطار العام الذي قد تتجدد جزئياته بمرور الزمن ، حيث ماتشاهده العمارة في اقليم كوردستان تغير في الاساسيات والاطر العامة للهوية المعمارية والذي تحده شركات اجنبية ورؤوس اموال تتحكم في استثمارات المنطقة وهويتها وليس تجديدها في جزئياتها كما يفترض ان يكون ، والسبب هو غياب هذا الاطار العام الذي يجب ان يحدد بقوانين وتشريعات ومن قبل مختصين بالاضافة الى متابعة تطبيقها ومعاقبة المخالفين

7- الفهم الخاطئ عن الحرية بكونها مطلقة وبدون قيود أثر بشكل سلبي على واقع العمارة في الاقليم ، وهذا مانسوقه بعض الدول عن الحرية . حيث ان اكبر الدول الديمقراطية لديها قوانين صارمة للبناء واطار عام للهوية العامة ، لا وقد يصل هذا الاطار العام الى تصنيف اكثر تفصيلا يخص نوع المباني وهويتها كما في الولايات المتحدة الامريكية والتي تعطي اطارا عاما تكنولوجيا وتنافسيا لرؤوس الاموال في المباني التجارية لتعكس التقدم التقني والانشائي فيها وفي نفس الوقت اعطت اطارا عاما كلاسيكيا جديدا للمباني الحكومية ، كما اعطت الحرية لعكس هوية المجتمعات الاصلية المختلفة للمهاجرين الذين استقروا فيها وبوضع ضوابط صارمة لها من خلال حصرها بمناطق معينة كالحي الصيني والحي الهندي وغيرها . فعلى عكس ما يتوقع من حرية مطلقة في امريكا فان هناك العديد من الضوابط والقوانين والتشريعات وبتفاصيل مملة وبعقوبات قاسية للمخالفين . وغياب تلك الحقيقة ادت الى تخط العمارة في الاقليم للتعبير عن تلك الحرية والتي انتجت فوضى في المشهد الحضري وصلت الى حد التناقض في بعض الاحيان .

8- وجود القوانين والتشريعات في البناء لاعطاء هوية عامة للعمارة في المنطقة لايعني عدم التمتع بالحرية الشخصية للمستخدم في اعطاء رأيه في التصميم وانما تحديد تلك الحرية وتوقفها عندما تبدأ بالحاق الضرر بالمشهد العام للمدينة ، اي انه انك حر فيما تعمل الى الحد الذي تبدأ حريتك بالتأثير على المصلحة العامة . فتحدد بوضع ضوابط ومحددات مع امكانية مساعدة المختصين وتفعيل دورهم بشكل اكبر .

ثالثا : أثر النظام السياسي الديمقراطي على العمارة وهويتها كتطبيق في اقليم كردستان العراق (استمارات التحليل الكرافيكي للمشاريع) :

1- أثر النظام الديمقراطي على العمارة في اقليم كردستان العراق ، حيث افرز مشاريع تميزت بخصائص ديمقراطية على مستوى الموقع والمخطط للبنية الواحدة بالاضافة الى خصائص الواجهة في كافة محافظات الاقليم وضمن مشاريع الابنية العامة المهمة في كل محافظة من محافظات الاقليم والتي تنوعت بين مباني حكومية وعامة مؤثرة في تلك المدن . وتتاسب هذا التأثير مع مرحلة التحول الديمقراطي التي يمر بها الاقليم والتي تضع اسسها في هذه المرحلة (مرحلة التأسيس للديمقراطية)، حيث تميزت بكونها في بداياتها مقارنة بالدول الديمقراطية قديمة العهد بالديمقراطية والتي قد تكون مرت بهذه المرحلة من الديمقراطية وتطبيقاتها في العمارة . الا ان تلك النتائج في الابنية المنتخبة اعتبرت موازية لما يمر به النظام السياسي الديمقراطي من مرحلة التحول للديمقراطية والبدء بتأسيسها واستقرارها .

2- كانت مدينة اربيل الاكثر تأثرا بالنظام الديمقراطي على مستوى العمارة من حيث مواقع الابنية ومخططاتها وواجهات ابنتها بفارق قليل نسبيا عن باقي المحافظات ، كونها العاصمة السياسية للاقليم ومركز الجذب الاقتصادي والاستثماري فيه ، حيث تمتعت بأهتمام اكبر لعكس هوية النظام وقدراته بالاضافة الى وجود الشركات والمستثمرين وتتافسهم في بناء المشاريع المهمة في عاصمة الاقليم والتي تجذب العديد من السياح والسكان اليها .

3- لقد أثر النظام الديمقراطي على الهوية المعمارية في اقليم كردستان العراق بشكل عام وعلى كل محافظة في الاقليم بشكل خاص وبنسب قليلة نسبيا وبفارق قليل ، حيث كان له تأثير سلبي على الهوية المعمارية وبالتالي ، حيث نجد ان مشروع بلدية السليمانية تميز بكونه الاكثر قوة في التعبير عن الهوية في الاقليم مقارنة بباقي المشاريع، لما تميز به من استخدام لبعض الرموز التي تتعلق بالمكان ومواده ، بينما كان مبنى المحافظة في السليمانية الاقل تعبيراً عن الهوية المحلية في اقليم كردستان وفي مدينة السليمانية بشكل خاص بتوجهاته التصميمية القريبة للعالمية في مواده وتصميم واجهاته ، اما مشروع محكمة اربيل كان الاكثر تعبيراً عن الهوية في محافظة اربيل ، في حين

كان مبنى المحافظة الاقل تعبيراً عن الهوية المحلية في اربيل . اما فيما يخص محافظة دهوك فان محكمتها كانت الاكثر تعبيراً عن الهوية المحلية في حين قل تعبير مول دهوك عن الهوية المحلية في اقليم كردستان العراق . حيث توجهت اغلب المشاريع الى محاكاة الهوية العالمية ، اما تشبهاً بها وانظمتها او هرباً من تجارب الماضي القاسية وكل ما يحمله من رموز .

4- تأثرت المباني العامة بالنظام الديمقراطي وبشكل اساسي على مستوى المبنى (المخطط) حيث لها علاقة مباشرة بالوظيفة وتأثيرها على حركة المستخدم وما تعكسه من انطباعات ووضوح في التصميم والوصولية ، يليه الواجهة المعمارية والتي تكون لها تأثير مباشر على الانطباع العام للهوية المعمارية والتي تميزت بواجهاتها الشفافة والقريبة من الهوية العالمية . كما كان للنظام الديمقراطي تأثيراً على موقع تلك المباني ايضا بكونها مرئية بصرياً وسهلة الوصول . حيث تقارب تأثيره في مستوياته الثلاثة (المبنى والواجهة والموقع) وعلى التوالي .

5- لقد تأثر المبنى بمخطوطه وتصاميمه الداخلية في المباني العامة في اقليم كردستان العراق بالنظام الديمقراطي بشكل اكبر من خلال استقرار وتوازن المخططات ، كما كان للحرية تأثير صحيح عليها من خلال الالتزام النسبي بالمعايير والقوانين المفروضة للبناء وضمن الخيارات التي توفرها ضمن مدى معين سواء اكانت المعايير المفروضة من قبل البلدية كعدد الطوابق والشروط الخدمية من مواقف سيارات وادرج طوارئ وغيرها ، او التي تؤخذ من كتب المعايير الهندسية ، الا ان الفوضى الناتجة في المشهد العام من تنوع في الطرز والالوان نتج عن عدم وجود القوانين والتشريعات التي تنظمها وبالتالي الاستخدام السئ للحرية الفردية وتأثيرها السلبي على الهوية العامة في مدن اقليم كردستان . كما كانت الاجزاء والاقسام متناسبة وبشكل متوسط مما يحقق مبدأ المساواة القانونية (التناسب) ووظيفتها وحسب المعايير الهندسية العالمية . كما تحققت الشفافية في المبنى من خلال التناظر او التناظر الجزئي لأغلب المشاريع بالاضافة الى وضوح محاور الحركة الافقية والعمودية بالاضافة الى موقع الاقسام الواضحة واطلالها على البهو او على محور حركي رئيس ، كما استخدم الزجاج والفتحات بنسبة معينة في التصميم الداخلي لتعطي انطبعا شفافاً لما يحدث داخل اقسامها ووضوحاً في مواقعها . ولقد توحدت العناصر وتوازنت داخل المبنى وبنسبة جيدة ، كما امتازت باستخدام التكرار بشكل كبير بالاضافة الى هيمنة بعض الاجزاء فيها ، الا انها شملت تنوعاً نسبياً بالمواد والالوان بشكل اساسي مما شوه الهوية العامة لها . بالاضافة الى توفر خدمات البنية التحتية بشكل اكبر من الاهتمام بادخال البيئة الطبيعية او وجود الخدمات الترفيهية فيها .

6- كما تأثرت الواجهة المعمارية بالاقليم بالنظام الديمقراطي بشكل اساسي من خلال زيادة شفافية المبنى عبر استخدام المواد الشفافة او العاكسة بنسبة عالية في المباني ، الا انها لم تكن شفافة بالتعبير عن هوية المكان ، حيث كانت الغالبية العظمى من المواد المستخدمة غير محلية وما كان منها محلياً كان صناعياً وليس طبيعياً هذا بالاضافة الى الميل الى الطرز العالمية او الهوية العالمية بشكل اساسي ، مع وجود محاولات للدمج بين الطرز العالمية الحديثة وما هو محلي لكن في نطاق ضيق كما في تصميم مبنى محافظة اربيل . كما توحدت الواجهة بشكل اساسي من خلال الاستقرار (التوازن) هذا بالاضافة الى توحيدها من خلال تكرار العناصر وهيمنة بعضها . كما تنوعت الوانها وموادها واشكالها بدرجات متفاوتة ، مما اثر على تنوع المشهد الحضري وضعف في الهوية المعمارية ، ولقد كان استخدام رموز المكان وتاريخه قليلاً نسبياً في المشاريع العامة في الاقليم . حيث ان الحرية استخدمت ضمن خيارات رسمتها البلدية والتي تخص قوانين ارتفاع الابنية والارتداد الا انها لم تشمل خيارات المواد المستخدمة او الالوان او الاشكال ، مما افرزت تصاميم متنوعة عكست حرية المصمم والزبون المفرطة في تصميم الواجهة وبالتالي اثر هذا على هويتها والتي تميزت بتنوعها وبعدها النسبي عما هو محلي والتوجه بشكل مشتت لكل ما هو عالمي وغريب . كما ان انعكس هذا بشكل واضح في ضعف نسبي في تناسب المواد والرموز مع المكان وطبيعته ومناخه وطرزه المحلية . الا ان تناسب الاشكال مع وظيفتها كان اعلى نسبياً وبدرجة متوسطة ، حيث تم التركيز اكبر على الجانب الوظيفي والتعبير عنه وبشكل نسبي .

7- كما كان للنظام الديمقراطي اثرا واضحا على مواقع الابنية العامة في اقليم كردستان وبشكل اساسي من حيث شفافيته (الوضوحية) ، من خلال موقع الغالبية العظمى من الابنية على شارع عام مما يجعلها سهلة الوصول ومن اكثر من محور او طريق . بالاضافة الى كون مناطقها اما معتدلة ومائلة للارتفاع او مرتفعة ، مما يجعلها مرئية وواضحة بصريا عن بعد . هذا وامتازت المشاريع بوجود بعض الحدائق والمساحات والتي تكون امامية بشكل اساسي والتي يسمح في بعض منها الدخول اليها من خارج المشروع والتي تمثلت بكونها اماكن للنشاط الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي. تلاه تأثر موقع المشاريع بالتعددية (الوحدة والتنوع) حيث تعددت مشاهد الهيمنة في المشهد الحضري بشكل اساسي وتعددت اشكالها ، مع وجود وحدة للاشكال المتكررة ولكن بنسبة قليلة ، كما شهد الموقع تنوعا بالمواد المستخدمة وبالالوان بشكل كبير مع وجود طرز مختلفة ورموز متنوعة ولكن بشكل اقل تأثيرا ، وهذا يدل على حرية التعبير الفردي من جهة وعدم ضبطها بقوانين تتضمنها من جهة اخرى في الاقليم. كما تأثرت المشاريع بمبدأ المساواة (التناسب) فكانت متناسبة في عدد الطوابق بشكل اساسي وكذلك بالاستخدام ، الا انها سجلت تناسبا لونيا وطرزيا ضعيفا انتج ضعفا عاما في الهوية المعمارية. اما بالنسبة للاستقرار (التوازن) فقد حققت المشاريع توازنا اكبر على مستوى المجاورات اكثر مما يقابلها على الجانب الاخر من الشارع .

8- ان لمبدأ الحرية القانونية والالتزام بالحدود والقوانين تأثير على العمارة في اقليم كردستان ، حيث سجلت التزاما عاليا بالتشريعات المتعلقة بارتفاع الابنية ، بالاضافة الى مساحاتها ، كما كانت المناطق المفتوحة ضمن مدى متوسط لتحقيق المعايير وبهذا نجد التزاما جيدا من المصمم والزبون في حالة وجود تلك القوانين والتشريعات ، وعلى العكس نجد ضعفا واضحا في مايوحد المواد والالوان والطرز في المناطق المنتخبة وهذا دليل على حرية مطلقة للمصمم او الزبون من جهة وعلى قلة التشريعات التي تضبط تلك النواحي او ضعف متابعتها في حالة وجودها من جهة اخرى ، مما أفرز واقعا يتميز بضعف الهوية المعمارية في تلك المباني بشكل عام .

9- ان منهجية التصميم المرتبطة بالمصممين ومراجعهم أثرت على تصميم المشاريع في اقليم كردستان العراق ، حيث وجد ان تعبير المبنى عن المكان وعكس هويته زادت اكثر في المشاريع التي صممت من قبل الكادر المحلي والذي يمتلك معرفة اكبر عن المكان والمجتمع وادواته ومجالات التعبير عن هويته ، عكس المشاريع التي صممت من قبل الكادر الاجنبي والذي نقل تصاميمها جاهزة من دول اخرى الى المنطقة احيانا او صمم تصاميمها لم تراعي خصوصية المكان والمجتمع الكوردي .

10- ان قلة المشاركة في المنهجية المتبعة في التصميم سواء بين الفريق التصميمي او مع المستخدمين له اسبابه ، والتي قد تكون في هذه المشاريع العامة تحتاج الى تطوير امكانياتهم بالمشاركة وزيادة في الوعي عنها لجعلها فعالة وفي مصلحة التصميم مع عدم اهمال الدور التنظيمي للمصمم والذي يقود كل العملية .

11- ان العراق بشكل عام واطليم كردستان بشكل خاص لازال يمر بالمرحلة الاولى من عملية التحول الديمقراطي وهذا ماكدته المواقع العالمية الرسمية ، وبالتالي فان تأثيره على العمارة لازال في بداياته ، حيث انه حقق نسبا جيدة في تأثير النظام الديمقراطي على العمارة مقارنة بالمرحلة التي يمر بها سياسيا وهي مرحلة التأسيس للديمقراطية .

12- كما ان المجتمعات تمر بمرحلة حضارية مختلفة ، وكلما تميزت المرحلة حضاريا كانت الهوية اكثر حضورا وتميزا ، والعكس صحيح . ان الاكراد مجتمع عانى من الظلم والاضطهاد عبر مراحل التاريخ المختلفة ، والان يمرون بمرحلة التأسيس لمجتمع متمدن ، مع محاولات داخلية وخارجية لجعله تجربة ديمقراطية ناجحة شبيهة مستقلة وبالتالي بداية مرحلة تكوين الهوية المعمارية من خلال تأكيد كيانهما ماديا ومعنويا وضمن التجربة الديمقراطية الخاصة بالاقليم وعلاقتها بالتجربة الديمقراطية في العراق من جهة وبالتجارب العالمية من جهة اخرى

، وبهذا فانهم عرضة للوقوع بعدد من الازمات في التعبير عن هويتهم والتي عادة ما تقع بها المجتمعات الفتية ، ولأسباب متعددة قد يساعد تشخيصها في معالجتها والنهوض بالمجتمع في كوردستان العراق والوصول الى هوية معمارية متوازنة ومميزة .

13- حيث وبالرغم من الوعي العالي بالنظام الديمقراطي وأساسياته في نسبة لا يستهان بها من المجتمع الكوردي الا انه توجد نسبة اخرى فيه لم تفهم الديمقراطية بشكل عميق وصحيح ، حيث افرز ذلك الفهم السطحي للديمقراطي ارباكا في المجتمع عن مفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها في كافة المجالات ومنها العمارة والتي أثرت وبشكل سلبي على موضوع الهوية المعمارية ، كالفهم السطحي للحرية باعتبارها حرية مطلقة بينما انها تعني بالنظام الديمقراطي (الاختيار ضمن الخيارات التي تحددها الجهات المسؤولة في كل جانب من جوانب الحياة وبما يضمن المصلحة العامة)، والشفافية بمعناها السطحي لا تكون بأستخدام الواجهات الزجاجية في العمارة فقط ، مع انها تعني (الوضوحية والصدق) في كل جوانب التصميم كالتعبير الصادق عن المكان والمناخ والرموز بالاضافة الى الوضوحية في التصميم كمخطط وكوصولية للموقع ، كما انها تعني الوضوحية مع الزبون والمستخدم بالاضافة الى مشاركته بعد تطوير امكانياته بالمشاركة وليس تطبيق متطلباته دون وعي ، حيث يجب ان تكون العملية مسيطر عليها وضمن معايير ومحددات وتحت اشراف مختصين ، كما تتضمن المشاركة اشراك الفريق التصميمي بالعملية التصميمية وما يتبعها . كذلك فان الفهم السطحي للمساواة ينتج مشاكل اجتماعية ان طبقت في العمارة بشكل حرفي، فالمساواة القانونية تعني تساوي الجميع في الخيارات وكل حسب حاجاته ومتطلباته وقدراته . وهذا ينطبق على التعددية والتي قد تنتج فوضى عارمة في حالة عدم ضبطها بقوانين وتشريعات تنظم التعددية وتجمعها ضمن اطار يوحدتها ، وغيرها من مبادئ ومركزات الديمقراطية كالاستقرار والتي يوجد لها تطبيق في العمارة وتأثير مباشر على هويتها .

14- ولقد ساهمت التجارب القاسية التي مر بها سكان منطقة اقليم كوردستان العراق والتي كانت نتيجة لفرض سياسات الدول والقوميات المجاورة وما تبعه من ظلم واضطهاد في ظهور ردود افعال تجاه تلك المراحل التاريخية بكل ماتحمله من تفاصيل ومن ضمنها المباني التي تعود لتلك المراحل التاريخية باعتبارها جزءا من تلك التجارب القاسية ، مما دفع المجتمع الكوردي للتوجه الى العالمية . حيث انه يجب التصالح مع الماضي والتواصل معه لتقوية الهوية المعمارية المحلية وليس رفضها . هذا بالاضافة الى ارتباط النظام الديمقراطي بمجموعة من الدول العالمية ، حيث تحاول اغلب الدول جديدة العهد بالديمقراطية تقليدها وفي كافة المجالات ومنها العمارة .

15- يعتبر المجتمع الكوردي وغيره من المجتمعات الحديثة العهد في الديمقراطية والتي لم تتبع من داخل تلك المجتمعات وانما دخلت لها بتأثير قوى خارجية اخرى ، بهذا فأنها لم تتطور وتنمو تدريجيا لتكون صادقة ومتنامية مع نضج المجتمع وفهمه لتلك التجربة ، فكانت دخيلة صعبة التكيف مع مجتمع تعود على النهج الدكتاتوري مما أثر على فترة الفهم الواضح لها وطول مرحلتها الانتقالية التي تتميز بالتخبط ووجود الاخطاء والازمات ، مما انعكس على الجانب المعماري وهويتها المتخبطة ضمن هذه المرحلة .

16- تلعب الحكومة ومؤسساتها المختلفة دورا كبيرا في تنظيم حياة المجتمع بكافة المجالات والذي يعتبر اساس النظام الديمقراطي المتميز بسيادة القانون من خلال وجود دستور قوي وقوانين وتشريعات تشمل جميع امور الحياة . والتي لها دور كبير في ضمان حقوق الافراد وحماية المصلحة العامة والتي تحدد من قبل المختصين في كل مجال من المجالات ومنها العمارة وخاصة موضوع الهوية المعمارية . فالتخبط الموجود في الهوية المعمارية في اقليم كوردستان العراق دليل على ضعف تلك القوانين او ضعف متابعتها في بعض المحاور ، او عدم وجودها في محاور اخرى للهوية المعمارية ، وهذا واضح في التزام المشاريع بالقوانين الموضوعية من بعض الجهات المعنية بأمر البناء كالبديلة بنسبة جيدة كعدد الطوابق والارتداد والاستخدام وبعض الشروط الخدمية التي يجب توفرها

بالابنية والتي تعكس وجود تلك القوانين والتي يمكن ان يكون الالتزام بها بشكل افضل في حالة المتابعة الافضل ، من ناحية اخرى نلاحظ ضعف التعبير عن المكان من خلال استخدام مواد غير محلية واهمال مواد المنطقة وعدم محاولة تطويرها ، بالاضافة الى اهمال الطرز والرموز التاريخية ، يضاف اليه التنوع اللوني في المشهد الحضري ، حيث تشير مجتمعة الى غياب تلك القوانين التي تنظم الاطار العام للهوية المعمارية في اقليم كردستان العراق . والتي تطمح ان تكون من التجارب الديمقراطية الناجحة .

17- ان الفهم السطحي للنظام الديمقراطي والعمارة الديمقراطية من جهة والفهم الخاطئ للهوية المعمارية ساهم في ان تقع بعض المجتمعات في ازمة هوية كالمجتمع الكوردي . حيث ان الديمقراطية لاتعني الانفلات والحرية المطلقة والتشتت وعدم السيطرة ، ولا الهوية المعمارية تعني التقيد الجامد بالتاريخ . فلكل منطقة خصوصيتها المكانية والمجتمعية والتي يجب تنظيمها ضمن اطار عام مرن من القوانين والتشريعات والتي تعطي حرية الاختيار بما لا يضر والمصلحة العامة وذلك الاطار العام والذي يعطي صورة خاصة بذلك المكان والتي تمثل صورة للنظام السياسي ومؤسساته . ان طبيعة المنطقة بطرزها المتنوعة التابعة لفترات زمنية مختلفة ولتأثير سياسات مختلفة والتي اصبحت ضمن واقع المنطقة التاريخي

18- ان واقع المجتمع في كردستان والذي يعتبر من المجتمعات المتنوعة الطوائف والاعراق والثقافات ، وما يشمل كل هذا من اراء وتوجهات مختلفة نحو الماضي او نحو العالم الخارجي ، وبالتالي فان تحديد الاطار العام للهوية يحتاج لدراسة موسعة من قبل المختصين لتحديد الاهداف العامة ، مع محاولة مراعاة خصوصية المنطقة بكل جوانبها في وضع تلك الاهداف والتي يمكن ترجمتها من خلال القوانين والتشريعات ومتابعة تطبيقها لضمان النتائج المرجوة في تحقيق هوية معمارية خاصة في اقليم كردستان العراق مهما كان توجهها .

5-5 التوصيات :

اولا: التوصيات الخاصة بالنظام السياسي الديمقراطي :

1- دعم الادارة السياسية في النظام الديمقراطي لكافة مؤسسات الدولة ودوائرها ، من خلال التاكيد على دور القانون واهميته في تنظيم حياة المجتمعات في كافة النظم الديمقراطية ، وبالتالي تشريع القوانين اللازمة في كافة المجالات ويكل جوانبها من اجل تنظيمها وضمن اهداف عامة يحددها المختصون لضمان النظام والتنظيم من جهة ولحماية حقوق الافراد من جهة اخرى وضمن اطار المصلحة العامة .

2- وضع الآليات اللازمة لزيادة الوعي في المجتمع عن الديمقراطية وتطبيقاتها في كل المجالات وبكافة الوسائل المتاحة كوسائل الاعلام والبرامج التثقيفية ، هذا بالاضافة الى الاستفادة من جهود منظمات المجتمع المدني في هذا المجال ، لزيادة نسبة الفهم الصحيح والعميق للديمقراطية اولا ولأزالة مايمكن ان يربكها ويشوهها ثانيا ، والذي ينعكس على تطبيقها في الواقع العملي وعلى كل المستويات وفي الحقول كافة ومنها العمارة والهوية المعمارية بشكل خاص . حيث يجب العمل على ان تكون الديمقراطية ممارسة يومية في حياة الافراد ، لينعكس ذلك على واقع التطبيق العملي وبشكل صحيح وصادق .

3- العمل على مشاركة المجتمع في وضع القرارات ومناقشتها في كافة المجالات بعد تطوير امكانياته بالمشاركة من خلال زيادة الوعي والاطلاع على مصادر المعلومات وما يطرح من بدائل وخيارات من قبل المختصين وذوي الخبرة في كل مجال من مجالات الحياة ، لضمان ان تكون المشاركة فعالة ومنظمة .

4- توضيح اثر النظام الديمقراطي على العمارة وضمن اطار الاهداف العامة للحكومة والخاصة بالنظام السياسي المعين من مبادئها وبشكل صحيح على العمارة وضمن اطار الاهداف العامة للحكومة والخاصة بالنظام السياسي المعين وضمن التجربة الديمقراطية الخاصة بها ، من اجل التوصل للآليات المناسبة في وضع القوانين البنائية وعلى المستوى الحضري والمعماري والداخلي .

5- وضع الآليات الملائمة للتوصل الى هوية معمارية في الاقليم من خلال تكليف المختصين في مجال العمارة والتخطيط وفيما يخص الهوية المعمارية ، لدراسة واقع العمارة في اقليم كوردستان العراق اولا ، بالإضافة الى خصائص المكان المناخية والتاريخية والجيولوجية والجغرافية وغيرها ثانيا ، مع مراعاة خصوصية المجتمع وما يضمنه من تنوع ثقافي اجتماعي ديني قومي ثالثا ، واخيرا مراعاة التوجه العام للعالمية وما يشمله من معاصرة ومتطلبات واحتياجات . من اجل وضع الاطر العامة للهوية المعمارية للاقليم مهما كانت توجهاتها والتي تترجم على شكل قوانين وتشريعات بنائية تتابع من قبل الجهات المعنية لضمان الحصول على النتائج المرجوة في موضوع الهوية المعمارية الخاصة بالاقليم وضمان تطبيقها بشكل صحيح ومدروس .

ثانيا: التوصيات الخاصة بالعمارة الديمقراطية :

- 1- تجسيد العمارة الديمقراطية يكون على المستويات الثلاثة (الموقع ، المبنى (المخطط) والواجهات المعمارية) وليس على مستوى واحد دون باقي المستويات .
- 2- تجسيد الشفافية من خلال الوضوحية في التصميم مع الفريق التصميمي اولا ومع الزبون ثانيا وفي العملية التصميمية ثالثا ، حيث تتجسد في الموقع من خلال موقع الابنية وخاصة العامة منها على شارع عام رئيسي ومن خلال توقيتها ضمن منطقة معتدلة او مرتفعة طوبوغرافيا ، بالإضافة الى وجود الحدائق والساحات العامة التابعة للمبنى او المنفصلة عنه بشرط قربها منه لممارسة النشاطات الديمقراطية مع اهمية وجود الرموز التي تعبر عن المكان لزيادة الشعور بالانتماء والتشجيع على المشاركة ، بالإضافة الى ضرورة وجود الخدمات كافة من بنية تحتية وبيئة طبيعية وخدمات ترفيهية . كما تتجسد في المبنى من خلال وضوح مخططه وكبير مساحة بهوه ، اضافة الى وضوح محاور الحركة ووسائل الحركة العمودية فيه ، مع وضوح مواقع الاقسام وسهولة الدخول والوصول الى كل جزء منها ، كما يفضل استخدام المواد الشفافة والعاكسة في الفضاءات الداخلية للحصول على الوضوحية والشفافية في رؤية مايجري داخل الاقسام من عمل . اما على مستوى الواجهة فأن الشفافية تعني الوضوحية والصدق في التعبير عن المنطقة بكل خصائصها كمواد محلية وطرز محلية مع ضرورة احترام المكان من مجاورات وبيئة طبيعية ، علاوة على استخدام المواد التي تسمح بالشفافية على المستوى البصري كالمواد الشفافة والعاكسة .
- 3- يجب ان تتوحد الاجزاء والعناصر في الموقع والمخطط والواجهة رغم التعدد والتنوع الذي يعترضها وبالتالي فان تعددها يكون ضمن حدود معينة وخيارات يضعها المختصين لتنظيمها وتوحيدها ضمن تلك الحدود والاهداف الموضوعية . فالتعددية لاتعني الفوضى وانما التنظيم والوحدة رغم التعدد المسموح به .
- 4- تجسيد المساواة القانونية وليس المساواة المطلقة في العمارة ، وهذا مايقابل التناسب في العمارة والتي تكون في الموقع ضمن مدى معين من تناسب الارتفاعات وتناسب الاستخدامات في المنطقة وضمن خطة مدروسة بالإضافة الى تناسبها من حيث المواد والالوان والرموز ، مع ضرورة توفر الخدمات وتناسبها مع استخدامات المنطقة وموقعها من حيث البنية التحتية والبيئة الطبيعية والخدمات الترفيهية. كما يتم تجسيدها في المخطط من خلال تناسب مساحة البهو مع مساحة المبنى وضمن نسبة معينة تكفي لممارسة النشاطات الديمقراطية والتي تتناسب مع نوع المبنى واهميته ، اضافة الى تناسب مساحة الاقسام فيما بينها وتناسب اشكال المخطط وخطوطه واتجاهات كل منها ضمن فكرة متناسبة ومتناسقة . اما على مستوى الواجهة فأن التناسب يشمل تناسب الشكل مع الوظيفة والصدق في التعبير عنها قدر الامكان ، وتناسب المواد المستخدمة مع المناخ ، كما يفضل استخدام الرموز الخاصة بالمكان والمتناسبة مع المنطقة .
- 5- تجسيد الاستقرار على شكل توازن في الموقع من خلال توازن المجاورات وتوازن المباني على جانبي الشارع بالإضافة الى توازن الحدائق والساحات سواء كان توازنا شكليا او لا شكلي . اما في المبنى فانه يشمل توازن المخطط ومحاور الحركة فيه وتوازن عناصره كافة والتي تشمل الواجهة كذلك كأشكال ومواد واللوان .
- 6- توضيح مفهوم الحرية في النظام الديمقراطي وبشكل صحيح وبالتالي تطبيقه في العمارة من خلال الاختيار ضمن بدائل وخيارات يحددها المختصون وتقوم بمتابعتها الجهات المعنية ، من حيث قوانين البناء الخاصة بالموقع

من عدد الطوابق والاستخدامات والارتدادات بالإضافة الى المعايير الخاصة بالمناطق المفتوحة ومساحات المباني وانماطها وما يمكن ان تحويه من خدمات ونسبتها في المبنى والتي تكون اقرب ما يمكن من المعايير الهندسية العالمية ، مع ضرورة وجود قوانين تحدد المواد المستخدمة او نسبة منها وتحديد مدى من الالوان المسموح به ، كما ويشمل وضع صورة عامة للطراز الذي يجب ان يسود من خلال تحديد بعض الاشكال والرموز والتي تكون على شكل خيارات يمكن ان يختار منها المصمم والمستخدم .

7-التأكيد على دور القانون واحترامه في النظم الديمقراطية وفي كافة المجالات ومنها العمارة ، والذي يتم بتكاتف الجهود من قبل الحكومة والمختصين ومنظمات المجتمع المدني لتوعية المجتمع باهميته في ضمان حقوقهم وحمايتهم وضمن اطار المصلحة العامة والتي تتوقف امامها كافة الامور .

ثالثا : التوصيات الخاصة بالهوية المعمارية في النظام الديمقراطي :

1- من اجل تقوية الجانب الروحي للعمارة وزيادة ارتباطها بالمكان والزمان بجوانبه المختلفة ومن ضمنها الجانب الفكري ، تطلب وضع اطار عام للهوية المعمارية في النظام الديمقراطي وضمن مايسمى بالعمارة الديمقراطية والذي يجب ان يكون من قبل المختصين بحيث يتم تحديد الخطوط العامة للهوية ، مع ضرورة كونها مرنة تتطور مع الظروف والزمن واحتياجاته ومع العالم الخارجي ومتطلباته من العالمية والمعاصرة والتواصل معها ، حيث وجب ان تتسم بمجموعة من الخصائص الثابتة رغم الاختلافات الناتجة عن تلك المتغيرات المرتبطة بالمعاصرة والعالمية وماتفرضه من احتياجات وما توفره من امكانيات .

2- الحرص على التطبيق الصحيح لمبادئ العمارة الديمقراطية والذي يؤدي بالنتيجة الى الحصول على الهوية المعمارية الخاصة بالمنطقة . من شفافية (الوضوحية) وتعددية (الوحدة مع التعدد) ومساواة قانونية (التناسب) والاستقرار (التوازن) وحرية (الاختيار ضمن المعايير والمحددات) .

3- التأكيد على دور القوانين والتشريعات في الحصول على هوية معمارية خاصة بالمنطقة ، والتي تتضمن وضع قوانين البناء بكافة تفاصيلها من قبل المختصين وذوي الخبرة ومتابعة تطبيقها مع ضرورة ان تكون مرنة باحتوائها على بدائل وخيارات تمكن المصمم والزبون من الاختيار ضمنها بحيث توفر الحرية والتنظيم بنفس الوقت . كما يجب ان تشمل تلك القوانين موضوع الاشكال المستخدمة والرموز والمواد والالوان ولو بنسبة معينة من الواجهة لضمان وجود مايوحد التنوع الذي قد ينتج في مباني المنطقة والناتج عن اختلاف المصممين واحتياجات زبائنهم ، ولانقتصر فقط على عدد الطوابق والاستخدامات والارتدادات ، مع التأكيد على اهمية متابعة تلك القوانين ومحاسبة المخالفين لضمان تطبيقها وبشكل صحيح .

4- التأكيد على ضرورة وأهمية التصالح مع الماضي ، ومحاولة اعادة بناء الثقة من خلال الحفاظ على الذكريات عن طريق اعادة تشكيل الماضي ورموزه بأسلوب يقوي الشعور بالانتماء في ظل الديمقراطية وما توفره من خيارات ايجابية .

5- تشجيع الاكاديميين المختصين في مواد البناء بالعمل على تطوير المواد المحلية وامكانيات استخداماتها والحصول على اشكال متعددة منها سواء الطبيعية منها او الصناعية .

6- تشجيع المستثمرين للعمل في المجال الصناعي وتوفير التسهيلات لهم في هذا المجال وخاصة في حقل انتاج وتطوير مواد البناء المحلية وزيادة مدى استخدامها . مع تشجيعهم على ادخال التكنولوجيا الحديثة للمنطقة وعلى كافة مستويات البناء للتواصل مع العالم واخر مستجداته .

7- العمل على فتح المعاهد الخاصة بالحرفيين والعمال في كافة المجالات وزيادة الكادر الواسطي في المنطقة للمشاركة في العملية البنائية لمنطقتهم والمساهمة في تنفيذ التصاميم الحرفية في المشاريع وعلى كافة المستويات .

وبهذا نستنتج صحة فرضية البحث :

تؤثر الديمقراطية كفكر على العمارة في اقليم كوردستان العراق ويتناسب هذا التأثير والمرحلة التي يمر بها من مراحل التحول الديمقراطي ، كما تؤثر على الهوية المعمارية ويرتبط هذا التأثير وطبيعته سواءا كان سلبا او ايجابا بنضج التجربة الديمقراطية والمرحلة التي يمر بها ضمن مراحل التحول للديمقراطية وطريقة ظهور الديمقراطية فيه من جهة وبطبيعة المجتمع وفهمه واستيعابه للفكر الديمقراطي من جهة اخرى ، ومن خلال الفرضيات الثانوية:

- تؤثر مرحلة التحول السياسي واسلوب ظهور الديمقراطية فيها على العمارة ومسيرتها وتطورها بشكل مباشر وبالتالي تحول في مفهوم الهوية المعمارية .
- يعد الفكر الديمقراطي مؤثرا اساسيا في تحول مفهوم الهوية في العمارة ضمن مجتمع ما وفي مكان وزمان معينين .
- يرتبط هذا التحول في مفهوم الهوية بنضج التجربة الديمقراطية وتقبل المجتمع لها وطبيعة فهمه العميق لمبادئها ومرتكزاتها وما يمكن ان يدعمها من دور النظام السياسي والذي يعد اساسيا في توجيهها ووضع الاطر العامة ومتابعتها ، والا سيصبح التغيير غير ممنهج وسطحي وينتج نتائج فوضوية وسلبية .
- تؤثر الديمقراطية من خلال تأثير مرتكزاتها الاساسية (الاستقرار ، الحرية ، القانون) ومبادئها في (الشفافية والتعددية والمشاركة والمساواة) على العمارة وبالتالي على هويتها .

5-6 مجالات البحث المستقبلية :

- أثر النظام الديمقراطي على تصميم الفضاءات الحضرية .
- أثر النظام الديمقراطي في التصميم الداخلي للأبنية الحكومية .
- أثر المشاركة في التصميم المعماري .
- الحرية في العمارة .
- المساواة في العمارة .
- الصدق في العمارة .
- ازمانات الهوية المعمارية .
- أثر النظام الديمقراطي في تصميم الابنية التجارية .

5-7 الجهات المستفيدة من البحث :

- الحكومة في النظام الديمقراطي ومؤسساتها الادارية .
- المؤسسات والدوائر الحكومية المعنية بالبناء والتنمية العمرانية .
- اقسام الهندسة المعمارية في كليات الهندسة في الجامعات .
- مراكز البحوث والدراسات العلمية المتخصصة بالعمارة والتخطيط .
- المكاتب الاستشارية الهندسية الحكومية والخاصة .

المصادر

المصادر العربية حسب التسلسل الابددي :

- 1- أ.ه.م. جونز (الديمقراطية الأثينية)، ترجمة د. عبد المحسن الخشاب، الهيئة المصرية العامة 1976م
- 2- إبراهيم ، عبد الباقي ،(رحلة البحث عن الذات واصول العمارة في الاسلام) ، 1999
- 3- إبراهيم ،عبد الباقي ، تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة ، مركز الدراسات التخطيطية و العمرانية ، القاهرة 1998
- 4- إبراهيم ،عبد الباقي ، تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة ، مركز الدراسات التخطيطية و العمرانية ، القاهرة 1998
- 5- إبراهيم، د. عبد الباقي ، تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة ، اصدار مركز الدراسات المعمارية و التخطيطية -القاهرة ، 1982.
- 6- الابراهيمى، د.احمد طالب، (حول الحضارات)، 2000. الموقع الالكتروني [www.balagh.com/mosoa/garb/rm0q5cy3.htm]
- 7- ابو ضاوية ، عامر رمضان (التتمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري) ، 2002
- 8- ابو عبيد، نظير، المشهد المكاني كمفهوم سلوكي بيئي في تحليل التواصل بين العمارة والمجتمع، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 486، تشرين الأول، 1999.
- 9- ابوراس ، محمد الشافعي (نظم الحكم المعاصرة) ، 1984
- 10- احمد ،د.محمد، وعبد الصاحب حمود (الغزوي، العمارة وأساليبها والأسس النظرية لتطور اشكالها)، مجدلوي للنشر، عمان الاردن 1999 .
- 11- اسماعيل سراج الجدين، العمارة والمجتمع ، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، 2000 .
- 12- الاسود ، د. شعبان الطاهر- علم الاجتماع السياسي -الدار المصرية اللبنانية -2001
- 13- أكسفورد - القاموس الإنكليزي المختصر - 1957 .
- 14- الاكياي، محمود عبد الهادي ، المضمون و الشكل في العمارة ، المسكن الإسلامي ، بحث مقدم الى ندوة منظمة المدن و العواصم الإسلامية 1991 .
- 15- ألموند، جابريل، باول، بينغهام الاين ، السياسة المقارنة) .ترجمة :أحمد علي و أحمد عناني (، القاهرة :مكتبة الوعي ،1966.
- 16- آمال، المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة . الكويت :شراة الربيعات للنشر و التوزيع ، 1987 .
- 17- الإمام - محمد وليد - تحولات الشكل المعماري : تجوال الشكل وتكامل الخصائص - أطروحة دكتوراه - قسم الهندسة المعمارية - الجامعة التكنولوجية - 2002 .
- 18- الاموري ، رنا فتحي ، العوامل المؤثرة في الشكل المعماري ،دراسة تحليلية في عمارة إقليم كوردستان،اطروحة ماجستير ، جامعة السليمانية،2008
- 19- الباز، داود (النظم السياسية للدولة والحكومة في ضوء الشريعة الاسلامية) ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2006
- 20- البدرى، محمد عبد الرحمن محمد (مدينة بغداد والهوية المعمارية)، رسالة ماجستير علوم في الهندسة المعمارية ، جامعة بغداد ، 2003.
- 21- بدوي ، د. ثروت بدوي ، النظم السياسية ج 1 1962.
- 22- بدوي، د عبد الرحمن ، شلنج ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،2ط ، بيروت ، 1981 .
- 23- البزاز ،أنعام أمين ، العلاقة الجدلية بين العام و الخاص و تأثيرها في بنية التجمع الحضري ، اطروحة دكتورا ، جامعة بغداد، 1998
- 24- البستاني، فؤاد فرام (قاموس المنجد) ، دار المشرق ، بيروت 1956.

- 25- البستاني، مها عبد الحميد، " محاكاة التقاليد في عمارة ما بعد الحداثة- بين النظرية والتطبيق " ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى قسم الهندسة المعمارية ، الجامعة التكنولوجية، بغداد، 1996.
- 26- بسيوني ، عبد الغني ، **النظم السياسية** -أسس التنظيم السياسي (الدولة - الحكومة - الحقوق و الحريات العامة) ، الدار الجماهيرية للطباعة و النشر 1984،بيروت.
- 27- بلعور، مصطفى (**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية**) ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي والاداري ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2009-2010 .
- 28- بن طلال،الحسن (**التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**) ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي ، عمان، 26-27/3/1989
- 29- **بودماغ** ، سعاد ساسي و زغلاش حمزة ((**النمطية بين تاريخ العمارة ومنهجية الإبداع**)) بحث في مجلة المستقبل العربي / مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، العدد 263 / كانون الثاني - يناير 2001 .
- 30- بيشيكجي ، د. اسماعيل " كوردستان مستعمرة دولية " ، 1992
- 31- بيلي، فرانك (**معجم بلاكوبل للعلوم السياسية**) ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث ،دبي 2004
- 32- **التآخي** ، العدد (**8644**) ، 2006 .
- 33- تقي، حسنين محمد، (**المجتمع المدني**)، www.darislam.com/home/munakashat/dakhel/2007/moj.htm / الإلكتروني
- 34- التميمي، حامد حياياب سمير (**اشكالية تحول الهوية المعمارية في عصر العولمة**) ، رسالة ماجستير علوم في الهندسة المعمارية ، الجامعة التكنولوجية ، 2007.
- 35- تندر، جليل (**الفكر السياسي _ الاسئلة الابدية**) ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، الطبعة الاولى ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، 1993
- 36- ثابت، هالة جمال (**التحول الديمقراطي في غانا**) ، المكتب العربي للمعارف ، 2015
- 37- ثروت ، 1970 .
- 38- **الجابري** ، محمد عابد - **العولمة والهوية الثقافية** - جريدة الاتحاد - 2005 - العدد / 11013 .
- 39- **الجابري**، محمد عايد، **العولمة والهوية الثقافية** (عشر اطروحات)، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، السنة العشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999.
- 40- **الجادرجي** ، رفعة ، **في سببية وجدلية العمارة**، مركزالوحدة للدراسات العربية ، بيروت ،1995
- 41- **الجادرجي** ، رفعت ، **الخلاصة التنفيذية في سببية وجدلية العمارة**، عن دار "مركز دراسات الوحدة العربية" - بيروت 2007
- 42- **الجادرجي**، رفعت (**في سببية وجدلية العمارة**) ، 2007 .
- 43- الجاسور ، ناظم عبد الواحد - **موسوعة علم السياسة** ، عمان - الاردن 2004 دار مجدلاوي .
- 44- الجدة، رعد ناجي (**حقوق الانسان والطفل والديمقراطية**) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد 2009
- 45- الجرجاني، علي بن محمد (**التعريفات: تعريفات ومصطلحات لغوية وفقهية وفلسفية**) مكتبة لبنان ، 1987.
- 46- جريشة ، علي محمد (**الاتجاهات الفكرية المعاصرة**) ، 1998
- 47- جلال، حسن (**الموسوعة العربية الميسرة**) ، القاهرة ، مطبعة الشعب ، 1959.
- 48- جمال ، سلامة علي: " **النظام السياسي و البناء الاجتماعي .. النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية**" الناشر دار النهضة العربية، 2006
- 49- الحمد ، تركي ، **هوية بلا هوية : نحن و العولمة** ، بحث مقدم لمؤتمر القاهرة ابريل 1998.
- 50- الحمداني ، د قحطان احمد ، **النظرية السياسية المعاصرة** ، دار الحتمد للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن 2003

- 51- حمندي، محمود، (الهندسة المعمارية في الالفية الثالثة: الثورة العلمية)، القسم الثالث، مجلة الموقف الثقافي، العدد العاشر، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1997.
- 52- الحكاوي، ميادة، **اثر التوجهات الفكرية في البنية الحضريّة** - جامعة بغداد - كلية الهندسة، اطروحة دكتوراه غير منشورة 2004
- 53- حوحو، أحمد صابر، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر، العدد الخامس آذار 2010، وهي مجلة صادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 54- **الحديدي**، سناء ساطع، ؛ **"الانتماء المكاني"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة التكنولوجية. (1996)
- 55- **الحديدي**، سناء ساطع، ؛ **"الانتماء المكاني"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة التكنولوجية. (1996)
- 56- الخزرجي، ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسة العامة. عمان: دار مجدلوي للنشر و التوزيع، 2004.
- 57- الخشاب، مصطفى، دراسة المجتمع. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1987.
- 58- الخضر، عبد المعطي، (تاريخ العمارة)، العمارة في العصور القديمة، 1988، منشورات جامعة حلب.
- 59- الخطيب، محمود علي (الولايات المتحدة الامريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي)، 2007
- 60- خليل، د. عثمان خليل، المبادئ الدستورية العامة، القاهرة 1956
- 61- خليل، د. محسن خليل، **القانون الدستوري والنظم السياسية، 1987**
- 62- دال، روبرت (**عن الديمقراطية**)، ترجمة دكتور احمد امين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.
- 63- دايموند، لاري (روح الديمقراطية)، 2014
- 64- **الدجاني**، احمد صدقي، مفكر عربي مغربي 1998 (الجزيرة نت).
- 65- ديفرجيه، موريس (الاحزاب السياسية)، ترجمة علي مقلد و عبد المحسن سعد، 2011
- 66- راشد، د. أحمد يحيى جمال الدين، **التعليم المعماري بين الحفاظ علي الهوية والبعد السياسي**، دراسة لمساق تاريخ ونظريات العمارة منذ بدء الحضارات الإنسانية وحتى عصر العولمة، كلية الهندسة، جامعة المنصورة، 2004، www.arabarch.com
- 67- راضي، محمد فخري، (**الديمقراطية: مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات**)، 2014
- 68- رباط، د. ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج2، 1971
- 69- رحيم، لقمان حكيم (الطائفية ومستقبل النظام السياسي في العراق)، بحث منشور في مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (2)، العدد (1)، 2016
- 70- رزوقي، د غادة، **اشكالية الهوية للعمارة العربية الاسلامية**، نقابة المهندسين الاردنيين، 1998
- 71- رزوقي، د. غادة موسى، **التعبير عن هوية العمارة العربية الاسلامية المعاصرة**، بحث مقدم الى المؤتمر المعماري الاول لنقابة المهندسين الاردنيين، 2000.
- 72- رزوقي، د. غادة موسى، **التعبير عن هوية العمارة العربية الاسلامية المعاصرة**، بحث مقدم الى المؤتمر المعماري الاول لنقابة المهندسين الاردنيين، 2000
- 73- رسلان، د. انور احمد رسلان، الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي، 1971
- 74- رسول، رسول محمد، **محنة الهوية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002
- 75- رسول، محمد (**محنة الهوية**)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002.
- 76- الرشواني، منار محمد (سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن)، 2003

- 77- الزعبي ، محمد أحمد ، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي و علم الاجتماع الإشتراكي . الطبعة الثانية ، بيروت: دار الطليعة ، 1982 .
- 78- زكي ، محمد امين ، (خلاصة تاريخ الكرد وكردستان) ، 1980.
- 79- السلطاني ، د. خالد ، رؤى معمارية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2000.
- 80- السلطاني ، نيران خالد ، الإقليمية في العمارة - دراسة تحليلية لعمارة اقليم المشرق العربي للاعوام 1995- 1996 ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 1996
- 81- السلطاني، د. خالد ، الطليعة المفقودة ، عمارة الحدائث الروسية ، www.arabeng.com ، 2007.
- 82- سليبا ابيجيليا ، اوروبا ذات الاقاليم ، تر نشوقي جلال مجلة الثقافة العالمية ، ع102، الكويت 2004 .
- 83- سليفاني ، صبري ، (نه قلى كوردى - ره خنه يا نه قلى براكتيكي) ، 2016.
- 84- سليمان ، عصام - مدخل الى علم السياسة ، دار النضال للتوزيع والنشر 1989.
- 85- سوميت، البرت . بيترسون، ستيفن (فشل بناء الامم الديمقراطية) ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ، 2005.
- 86- شارب، جين (من الدكتاتورية الى الديمقراطية) ، مؤسسة البرت انشتاين ، ترجمة خالد دار عمر ، الطبعة الثانية ، 2003 .
- 87- شبنجلر : Oswald Spengler انحلال الغرب ، صورة اجمالية لهيئة تاريخ العالم 1995 الطبعة الثامنة
- 88- الشريف ، محمد شاكرا (حقيقة الديمقراطية) ، 2011
- 89- شكارة، عقيل عز الدين، تعبيرية ، العمارة في عصر الثورة المعلوماتية وتأثيرها على مفهوم الهوية، اطروحة ماجستير ، جامعة بغداد، قسم الهندسة المعمارية، 1999.
- 90- شيرزاد، شيرين احسان، (لمحات من تاريخ العمارة)، الدار العربية، بغداد، 1987.
- 91- شيرزاد، شيرين احسان، (لمحات من تاريخ العمارة)، الدار العربية، بغداد، 1987.
- 92- شيرزاد، شيرين احسان، (مبادئ في الفن والعمارة)، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1985.
- 93- صخر فرزات، الهندسة والعمارة الإسلامية، مجلة فنون عربية العدد 5 السنة 1982.
- 94- الصفار ، حسن موسى (الاستقرار السياسي والاجتماعي ، ضروراته و ضماناته)، 2005
- 95- صليب ، جميل ، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية و الانكليزية و اللاتينية ، دار الكتب اللبناني ، بيروت ، الجزء الأول 1978 .
- 96- صليبا ، جميل - المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية - ج 2 - دار الكتاب اللبناني - بيروت - 1973 .
- 97- الطالبايني ، د. مكرم ، حديث عن المسألة القومية ، من منشورات قسم التوعية لمكتب التنظيم في الاتحاد الوطني الكوردستاني ، ع69، السليمانية ، 2008 ، (منشور باللغة الكوردية)
- 98- طاهر ، أسماء نيازي "الخلود في العمارة "، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2002.
- 99- الطعان، عبدا لرضا ، الفكر السياسي في العراق القديم، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والإعلام، جمهورية العراق ، 1998،
- 100- عادل، ثابت ، النظم السياسية . الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2001
- 101- العاني، حسان محمد شفيق (الانظمة السياسية والدستورية المقارنة) ، 1986
- 102- عبد الرزاق ، جنان عبد الوهاب ، جدلية التواصل في العمارة العراقية - اطروحة دكتورا ، جامعة بغداد ، كلية الهندسة 2003

- 103- عبد السلام ، بن عبد العالي (اسس الفكر الفلسفي المعاصر)، مجاورة الميثافيزياء ، دار توبقال للنشر ، ط1، المغرب
1991
- 104- عبد المطلب ، السيد غانم ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية . القاهرة : دار القاهرة للنشر و التوزيع .
1985
- 105- عبد الوهاب ، محمد رفعت (النظم السياسية) دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2007
- 106- عبدالله ، ثناء فؤاد (اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1997
- 107- عبدالله، مبارك مبارك احمد (الديمقراطية الكويتية: التاريخ - الواقع - المستقبل) ، 2011
- 108- العبيدي، عمر جمعة عمران (العولمة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم
السياسية ، جامعة بغداد ، 2003
- 109- عدوي، محمد احمد علي (القطاع الخيري والاستقرار السياسي) دراسة حول دور المؤسسات الخيرية في السياسات العامة ،
المركز الدولي للابحاث والدراسات، 2009
- 110- العروي ، عبد الله ، ثقافتنا في ضوء التأريخ ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الدار البيضاء 1998
- 111- العزاوي ، د. هشام عدنان عبود ، العقلانية و التجريبية في التصميم الحضري ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الهندسة
- جامعة بغداد كجزء من متطلبات درجة دكتوراة فلسفة في الهندسة المعمارية ، 1998 .
- 112- عزب ، خالد ، الحجر والصلولجان ، السياسة والعمارة الاسلامية ، دار الشروق للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2007
- 113- العصفور، د. سعد العصفور ، المبادئ الاساسية في القانون الدستوري ، والنظم السياسية ، 1980
- 114- عكاش ، سامر ، البحث عن الهوية ، بحث مقدم الى المؤتمر المعماري الاول لنقابة المهندسين الاردنيين ، 2000
- 115- عكاش ، سامر ، البحث عن الهوية ، بحث مقدم الى المؤتمر المعماري الأول لنقابة المهندسين الأردنيين ، 2000.
- 116- علي، الان فريدون (اثر النظام السياسي في الهوية المعمارية) ، رسالة دكتوراه فلسفة في الهندسة المعمارية ، جامعة
السليمانية ، 2010 .
- 117- العلي، كاظم فاضل (العوامل المؤثرة على العلاقات التناسبية في العمارة الاسلامية)، رسالة ماجستير في الهندسة
المعمارية، جامعة الموصل، 2004.
- 118- علي، سعاد عبد ، رزوقي، غادة موسى ، أثر تغير البيئة الحضرية في خصوصية العمارة، بحث مقدم إلى ندوة
الخصوصية الوطنية في العمارة العربية المعاصرة، بغداد 1989.
- 119- الفارابي، ابي نصر محمد (رسالة في العقل) ، تحقيق موريس بويجز ، دار المشرق بيروت، 1986 .
- 120- فتحي، د. إحسان، البحث عن الخصوصية ، مجلة المهندسون، عدد خاص عن العمارة، 1985.
- 121- قطب ، محمد (مذاهب فكرية معاصرة) ، 1983
- 122- الكعبي ، عبد الستار (الديمقراطية التوافقية العراق انموذجا) دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد 2011
- 123- كمونه ، د. حيدر، اثر المعطيات السياسية في العمارة العراقية المعاصرة ندوة الخصوصية الوطنية في العمارة العربية
المعاصرة، وزارة الاسكان والتعمير، بغداد ، 14-16 تشرين اول 1990
- 124- الكواري ، علي خليفة (الخليج العربي والديمقراطية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005
- 125- الكواري، علي خليفة (المسألة الديمقراطية في الوطن العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002
- 126- لبيهارت ، ارنت (الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينة ، مهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ،
2006
- 127- ليلة ، د. محمود كامل (النظم السياسية) ، 1969
- 128- المالكي ، د. قبيلة فارس ، اشكالية الهوية للعمارة العربية الاسلامية ، نقابة المهندسين الاردنيين ، 1998
- 129- مجذوب، محمد سليم (الحريات العامة وحقوق الانسان) ، طرابلس ، جروس برس، 1986

- 130- محمد سليم محمد غزوي (نظرات حول الديمقراطية) ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2000
- 131- محمود، عاطف البنا ، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي و صورته الرئيسية . القاهرة :دار الفكر العربي ،1985
- 132- المشهداني، محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، 1990
- 133- مفرج، اسعد ، ولجنة من الباحثين، موسوعة علم السياسة ،ج1-12 ،دار نوبلس للنشر ، بيروت 2006.
- 134- الملاح، هاشم يحيى، (مفهوم التراث في الفكر العربي واشكالياته)، التراث والنهضة، محاضرات الموسم الثقافي لدائرة التراث الاسلامية، المجمع العلمي العراقي)، 1999.
- 135- منيف، عبد الرحمن (الديمقراطية او لا ... الديمقراطية دائما) ، الطبعة الخامسة ، المركز العربي ، اشتقاق للنشر والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان والاردن ، 2007
- 136- مهنا، محمد نصر (في نظرية الدولة والنظم السياسية) ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2001
- 137- موسوعة العلوم السياسية ، الجزء الأول . الكويت : مطابع دار الوطن .
- 138- الموسوعة الفلسفية العربية، 1986.
- 139- الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الاول، الاصطلاحات والمفاهيم، رئيس التحرير: معن زيادة، بيروت، معهد الانماء العربي ، 1986.
- 140- الوسيط، المعجم . الجزء الأول ، (باب الحاء) ، القاهرة: مطبعة مصر، 1960 .
- 141- الموند ، جابريل ايه . - ترجمة هشام عبد الله - السياسات المقارنة في الوقت الحاضر ، نظرة عالمية ، الدار الاهلية للنشر و التوزيع عمان - الاردن ، 2005
- 142- ميكشيلي، اليكس (الهوية) ، ترجمة د. علي وطفة ، 1993 .
- 143- ناجي عزو، محمد عبد القادر (مفهوم عدم الاستقرار السياسي)، الحوار المتمدن، العدد(2191)، 2008.
- 144- النعيم، مشاري عبد الله، " الهوية في وسط متحول: تجربة التغير في البيئة السكنية في المملكة العربية السعودية " ، ورقة قدمت لندوة الإبداع والتميز في عمارة المملكة خلال مائة عام، وزارة الأشغال العامة والإسكان، الرياض 21-23/10/1419 هـ ، 7-9 فبراير ، 1999م.
- 145- نقابة المهندسين الاردنيين : " اشكالية الهوية : العمارة العربية الاسلامية المعاصرة " ، المؤتمر المعماري الاول لنقابة المهندسين الاردنيين ، عمان ، ايلول ، 1998 م .
- 146- نوفل، احمد سعيد ، والظاهر، احمد جمال (الوطن العربي والتحديات المعاصرة) ، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، 2008
- 147- هاننتجتون، سامويل (الموجة الثالثة ، التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين) ، ترجمة د. عبد الوهاب علوب ، 1993.
- 148- الوردي، علي ،(دراسة في طبيعة المجتمع العراقي) .

English References :

- 1- **Abel**, Chris,"Architecture and Identity", Architectural press, Great Britain, 1st Published , 1997.
- 2- **Agha Khan** Institute, Architecture and Identity , Exploring Architecture in Islamic . مؤسسة الاغا خان Words , University Teknologi , Kuala Lumpur, Malaysia ,July - 1983
- 3- Al kaisy , Sahir M.; **The Influences of Natural and Cultural Environment on The Fabric of The City** , with Special References to Iraq ; Ph.D Thesis Shefeld University ; 1984
- 4- **Barnston** ,Ascher,The Transparent State : Architecture and politics in P.W. Germany Publisher:Routledge,2005 . www.amazoneonline.com
- 5- Barnstone, Deborah Ascher (**The Transparent State : Architecture and Politics in Postwar Germany**) , 2005.
- 6- **Beiner** ,Ronald ,Some Arendtian Thoughts : Our Relationship to Architecture as a Mode of Shared Citizen ship, Techné,2005,
- 7- **Blake**, Peter The Soviet Architecture Purge , , Architectural Record 2004.
- 8- **Bonta**, Juan Pablo, (1979); " Architecture and its Interpretation: A Study of Expressive Systems in Architecture " , Rizzoli, N.Y., USA.
- 9- Bragdon, Claude (**Architecture and Democracy**) , 1918, online 2004.
- 10- Business Dictionary, Retrieved 1-1-2017. Edited
- 11- **Correa**, Charles, Quest for Identity; Cambridge, MA; 1993.
- 12- **David** Frisby, Fragments of Modernity , Theories of modernity in the work of Simmel Kracauer and Benjamin ,Cambridge MA ,Polity Press, 1985
- 13- Donald, MacDonald (**Democratic Architecture**) , 2012 .
- 14- Elsheshtawy, Yasser (**Planning Middle Eastern Cities An urban Kaleidoscope in a Globalizing world**), 2004.
- 15- Erikson, Erik H. (**Identity , Youth and Crisis**) , 1968
- 16- Estremadoyro, Veronica (Transparency and Movement in Architecture) , Virginia Polytechnic Institute and State University, Master Thesis ,2003 .
- 17- Findley, Lisa (**Building Change : Architecture, Politics and Culture Agency**) , 2005 .
- 18- Heywood,Andrew.(2000).Key Concepts In
- 19- Jascot, Paul (**Building Democracy : Graham Towers**) , 1995 .
- 20- Jascot, Paul (**The Architecture of Oppression : The SS forced Labor and Nazi Monumental Building Economy**) 2006.
- 21- Karier, Leon (**The Architecture of Community**) , 2009 .
- 22- Koch, John: (**Sacred Geometry In Building**)
www.labyrinthproject.com/sacredgeometry.html, 2003
- 23- Krieger, P.(**The Americanization of West German Architecture**) , 1999
- 24- **Lane** Barbara Millre, Architecture and Politics in Germany-2005, MIT.
- 25- Le Corbusier (1986). Towards a New Architecture. Mineola, NY: Dover Publications, Inc.
- 26- Le petite robert. paris : puf, 1994
- 27- **Ottam** C. Jin Regionalism-Resource For Identity 1985

- 28– Oxford Dictionaries, Retrieved 1–1–2017. Edited
- 29– Parkinson, John R. (**Democracy & Public Space**) , 2012 .
- 30– Politics.Basingstoke,England:Palgrave,PP.
- 31– Popper, Karl (All life is problem solving) , Routledge , London & New York , First Published , 1999
- 32– Rai, Shirin M. , Johnson, Rachel E. (**Democratic in Practice : Ceremony and Ritual in Parliament**) , 2014 .
- 33– Rapport , Amos ; **Culture and the Urban order** ;in “**The City in Cultural Context**”; Allen Unwin ,1984.
- 34– Reilly, Benjamin (**Democratic and Diversity : Political Engineering in the Asia – Pacific**) , 2006 .
- 35– **Rhode** Island School of Design . (The Politics of Public Space in Islamic Societies) -2003 ,Architectural Record University of Chicago
- 36– **Schultz** , Norberg; Christian, (1975); "Meaning in Western Architecture); Studio Vista, London,p42.
- 37– **Schulz**, Norberg; Christian, (1996); "The Phenomenon of Place" , in, "Theorizing A New Agenda For Architecture, Anthology of Architecture Theory 1965-1995), edit by Nesbitt, Kate ,Princeton Architectural Press, New York
- 38– Sekler (1978). Le Corbusier at Work.
- 39– Tzonis, A and Lefaivre, L. ‘**In The Name Of The People: The populist movement in architecture**’. In: Shamiyeh, M (ed.), *What People Want: Populism in Architecture and Design*. Birkhäuser, 2005: 288–305.
- 40– Vale, Lawrence (**Architecture, Power and Identity**) , 2008.
- 41– Watson, Georgia Butina and Bently, Ian (**Identity By Design**) , 2007 .
- 42– Wise (**Capital Dillema, Germans Search for a New Architectureof Democracy**) , 2002 .

مصادر الانترنت :

- Alamy , (Steigenberger Golf Resort, swimmingpool, pool area, el-Guna, Egypt / architect Michael Graves) , 5\2\2013 -1
- Date taken:** 1 January 1902 , Image ID : EAG0EF , Alamy Stock Photo -2
- Erechtheum, an ancient Greek temple on the north side of the Acropolis of (Athens in Greece
- AMS life , (Doing business in the desert of the Middle-East) , 22\5\2017 -3
- 22 Mart 2015 , Tarafından **Aykut Düşova** , Aspendos – Serik / Antalya -4
- BBC Home , Satellite Photos of London , 24\9\2014 -5
- BIR ,(Kurd aleviliginin Kurdistanda temel alanlari) , 20\4\2016 -6
- DW (ليديل الالمانى) , 2017\10\24 -7
- EICapital , (Buenas noticias economicas en EE.UU.Y Europa -8
- . 2017 , Enlace Arquitectura , torso 7 -9
- FarneK , (Cayan Tower gives Hitches & Glitches MEP contract with a twist) , -10
- 4\4\2017
- 2018 ، (مسجد الشاه في اصفهان) ، fotografia.islamoriente -11
- Freedom House , (Freedom in the World) , Iraq Profile -12
- History List , (20 Most Beautiful Frank Lloyd Wright Houses) , 2016 -13
- 2016\4\27 ، مدينة بلقيس في تركيا (المسرح الروماني) ، In – Turkey -14
- . 2018\7\14 ، دبي ، Private Magazine ، -15
- The red list ,(Grand Palais) , (1897–1900) , Paris , France ,2\2018 -16
- VIAJE JET, (Chinatown en Nueva York) -17
- Your windy city Guide , (Tour: Architecture Boat Cruise on the Chicago River , -18
- 22\5\2007
- الباحثون السوريون ، (قبة البرلمان الألماني Reichstag عندما يُختزل الماضي والحاضر في قبة زجاجية) ، 2016\2\4 -19
- البديل العراقي ، (بغداد العباسية 9) ، علاء اللامي ، 2017 . -20
- رنوو . نت ... دليل اماكن ، (كيف حصلت مدينة نيويورك على اسمها) ، 2015\7\24 . -21
- الشرق الاوسط ، (لندن) ، 2012\1\21 -22
- عالم الابداع ، (مدينة مصدر) ، ابراهيم العوضي ، 2009\9\1 . -23
- العرب ، (المجلس الاعلى للتعليم في قطر) ، 2015\4\22 -24
- فنون معمارية ، (مدينة غرادية الجزائرية) ، 2015\2\16 . -25
- المرسال ، اسماء سعد الدين ، (مسجد جاما في الهند) ، 2014\1\10 -26
- مصراوي ، واشنطن بوست (البيت الابيض) ، 2018\2\4 -27
- المعاني ، (لكل رسم معنى) معنى كلمة الاستقرار . -28

- 29- المعاني ، (لكل رسم معنى) ، معنى كلمة مساواة .
- 30- موسوعة نحلة الثقافية ، (البارثيون المبنى الاكثر شهرة في اليونان) ، 2013\12\4 .
- 31- موضوع اكبر موقع عربي بالعالم ، (معلومات عن مدينة البندقية) ، 2016\2\28
- 32- موقع النيلين ، (الولايات المتحدة) ، 2017\11\25
- 33- وكالة معا الاخبارية ، المهندس شفيق بعارة (الديمقراطية والعمارة) ، 2009\7
- 34- ويكيبيديا ، (العمائر في العصور الوسطى) ، 2018،
- 35- ويكيبيديا ، (عمارة روسيا) ، 2017\8\23
- 36- ويكيبيديا ، (عمارة ستالينية) ، 2017\7\12
- 37- ويكيبيديا ، (عمارة ستالينية) ، 2018\7\12
- 38- ويكيبيديا ، (مدينة مشهد) ، 2018\4\16 .
- 39- ويكيبيديا ، (جامع السلطان احمد) ، 2018\2\27
- 40- ويكيبيديا ، (مدينة العلا بالسعودية) ، 2016\1\2 .

ملحق رقم (1)

استثمارات التحليل الكرافيكى للمشاريع

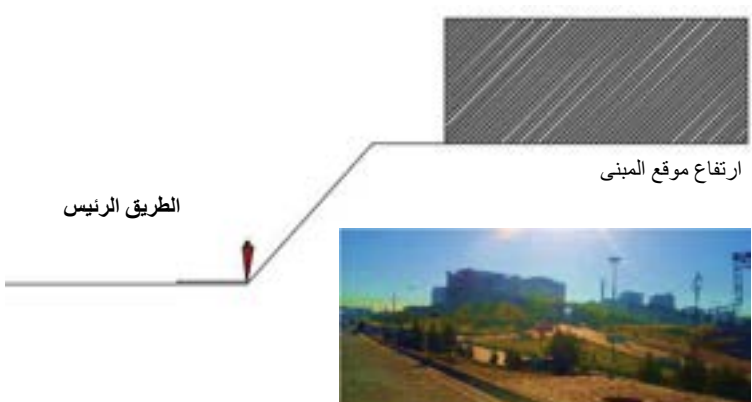

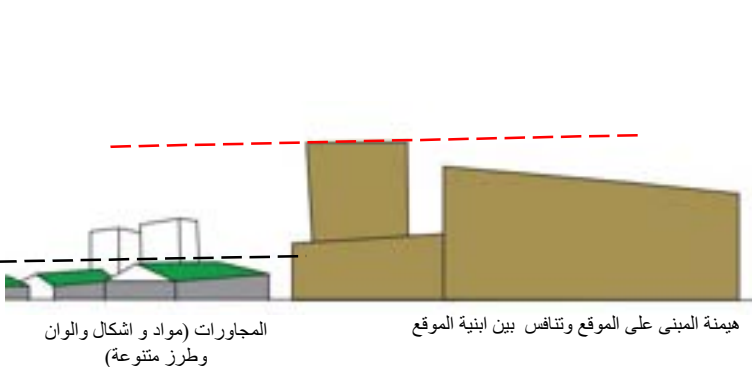

استمارة (5-5): التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)

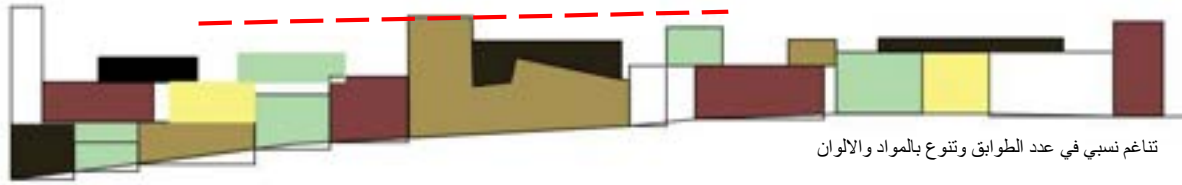
المعلومات العامة	اسم المشروع: محافظة السلیمانیة	الوظيفة: عام - حكومي
رقم الاستمارة: A1	موقع المشروع: السلیمانیة	سنة الانجاز: 2010
المحور الأول منهجية التصميم	المصممين: مكتب محلي	
	منهجية التصميم: مغلقة	
	الجهة المستفيدة: وزارة الداخلية	
	مشاركة المستخدمين (1-5): 2	



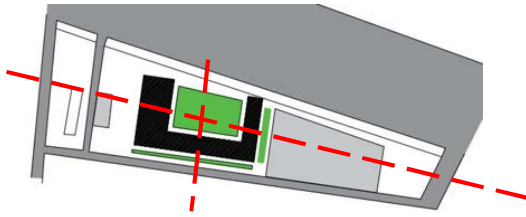
ت	اسم المبنى	الموقع	الوظيفة	سنة الانشاء	الرمز
1	محافظة السلیمانیة	السلیمانیة	عام - حكومي	2010	A1
2	بلدية السلیمانیة	السلیمانیة	عام - حكومي	2011	A2
3	جوازات السلیمانیة	السلیمانیة	عام - حكومي	2014	A3
4	فاملي مول	السلیمانیة	عام - ترفيهي	2016	A4
5	محافظة اربيل	اربيل	عام - حكومي	قيد الانجاز	B1
6	وزارة الاوقاف	اربيل	عام - حكومي	2005	B2
7	محكمة اربيل	اربيل	عام - حكومي	2013	B3
8	مكتبة الزيتون	اربيل	عام - ثقافي	2008	B4
9	بلدية دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C1
10	محكمة دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C2
11	مركز طلابي لجامعة دهوك	دهوك	عام - ثقافي ترفيهي	2015	C3
12	دهوك مول	دهوك	عام - ترفيهي	2011	C4

استمارة (5-6): التحليل الكرافيكي لمشروع محافظة السليمانية (A1) (الموقع) (اعداد: الباحثة)

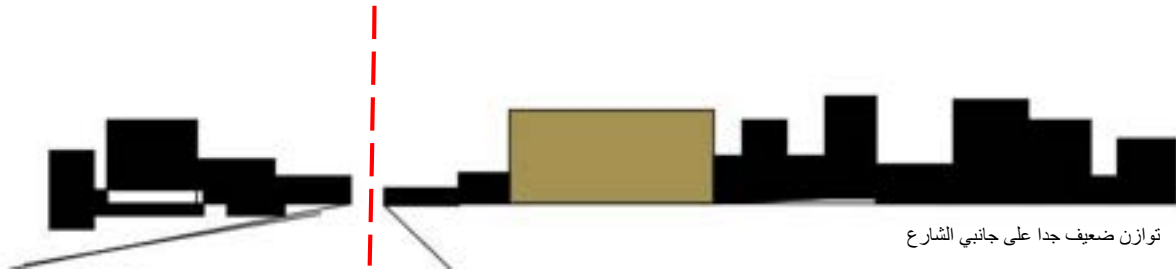
المحور الثاني (الموقع)		العصارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي		
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	بصريا	الشفافية		
	القيم (5-1)			الشارع	
	5			عام	
	4			فرعي	
				مغلق	
	4			مرتفعة	الطوبوغرافية
				معتدلة	
				منخفضة	
	3			امامية	الحدائق
	1			خلفية	والساحات
	2	جانبية			
	2	(4-1)	الطرق المؤدية		
	من الخارج	مداخل الحدائق			
	من الداخل	والساحات	ماديا		
	5				
		الوضوحية			
	4	بالهيمنة	الوحدة		
	3	شكلية			
	2	بالتكرار			
	1	بالتوازن	التنوع		
	2	الطرز			
	4	المواد			
	3	الالوان			
	1	الرموز			
	4	الخدمات		بنية تحتية	
	1			مرافق ترفيهية	
3	بيئة طبيعية				
<p>هيمنة المبنى على الموقع وتنافس بين ابنية الموقع</p> <p>المجاورات (مواد و اشكال واللوان وطرز متنوعة)</p>		الوحدة والتنوع	التعددية		
	3	عدد الطوابق	التناسب		
	2	الاستخدام			
	1	الطرز			
	2	الالوان			
	1	الرموز			
	<100	نسبة مساحة الحدائق والساحات الى مساحة المبنى %			
		المساواة (القانونية)			



تناعم نسبي في عدد الطوابق وتنوع بالمواد والالوان



توازن ضعيف جدا على جانبي الشارع



نسبة البناء الى المناطق المفتوحة عالية



استخدام الوان ومواد وطرز متنوعة والتجانس النسبي في عدد الطوابق

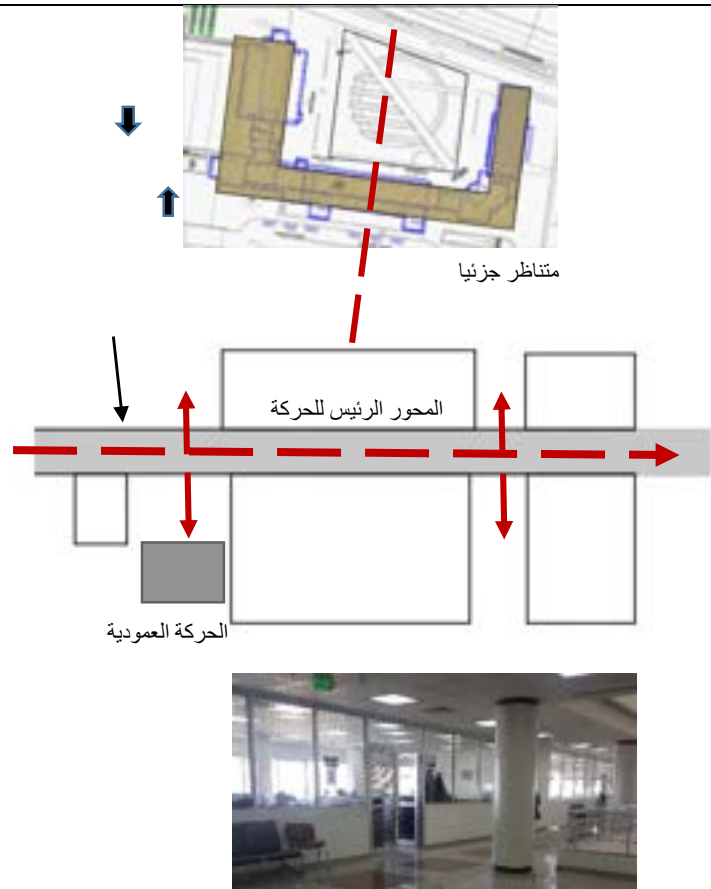
1	على جانبي الشارع	لا تخفي	تخطيط
1	المجاورات		
2	الحدائق والمساحات مع المبنى		
2	الحدائق والمساحات فيما بينها		

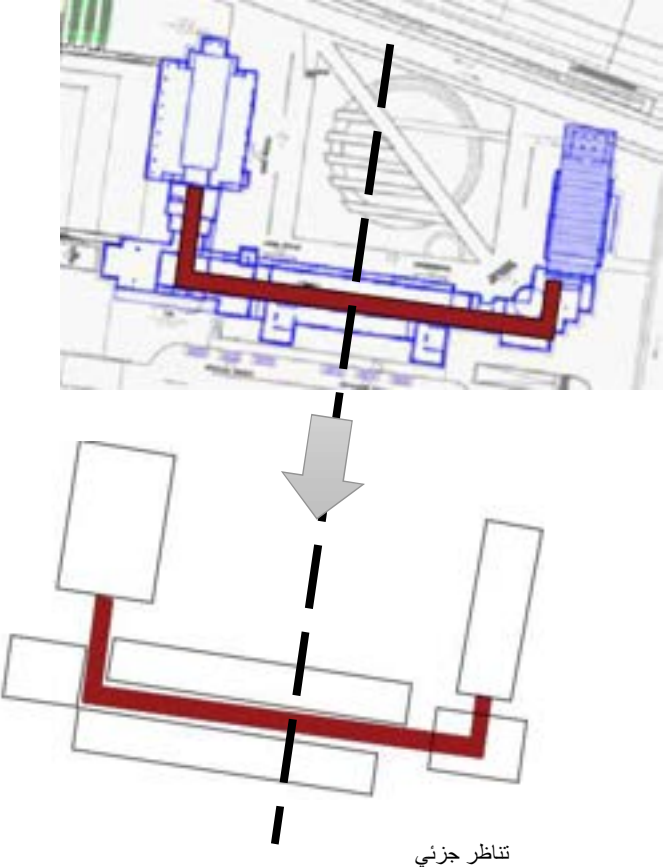
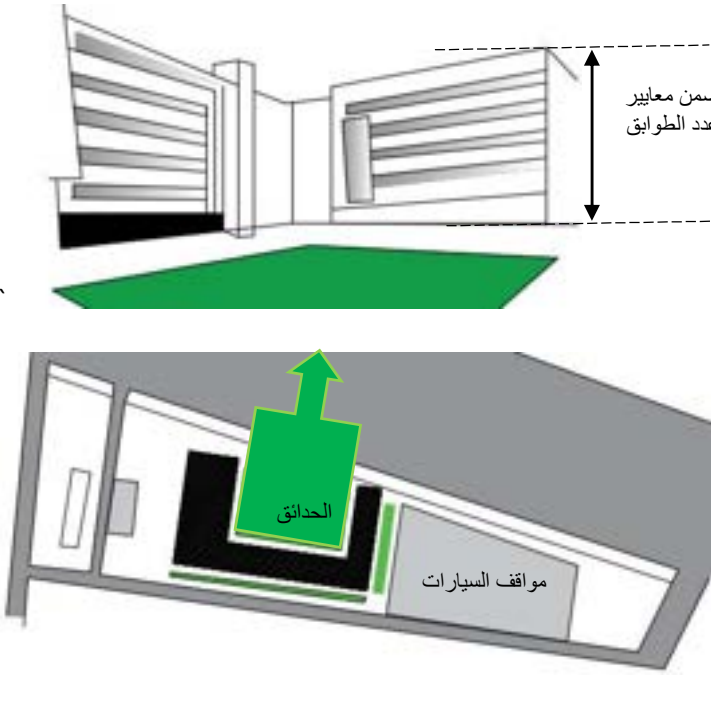
3	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني
2	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة
3	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق
1	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة
1	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة
1	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة

التوازن
الاستقرار

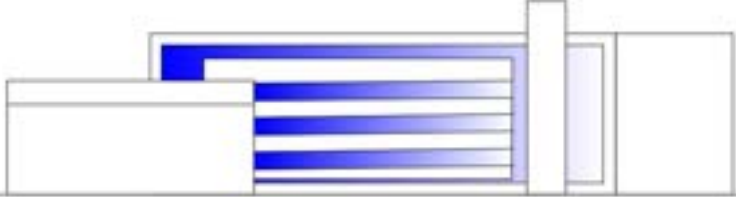

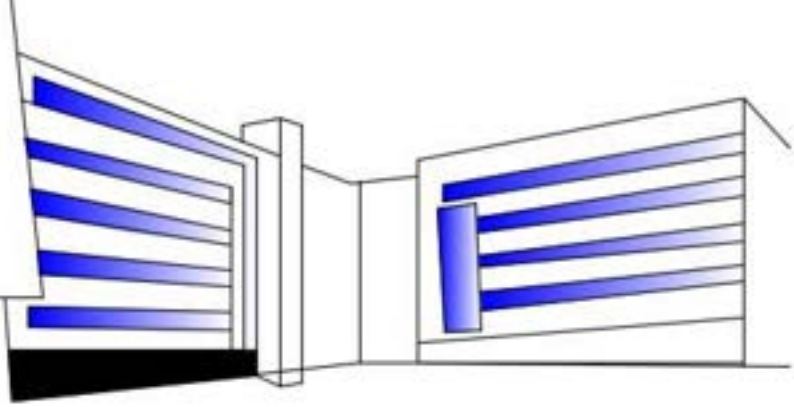
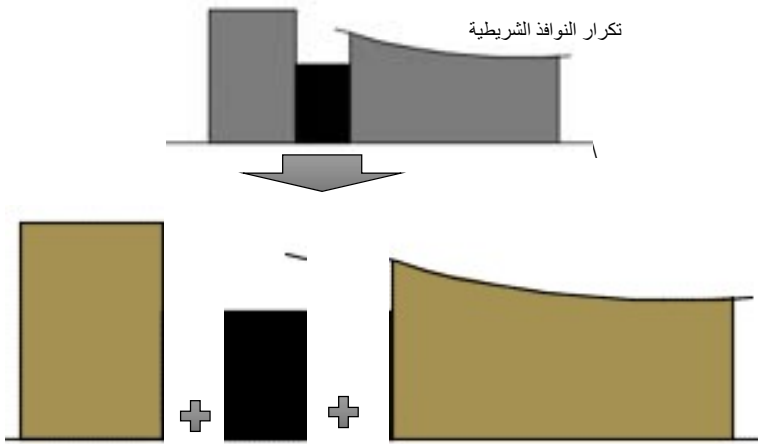
الاختيار ضمن المعايير
الحرية (القانونية)


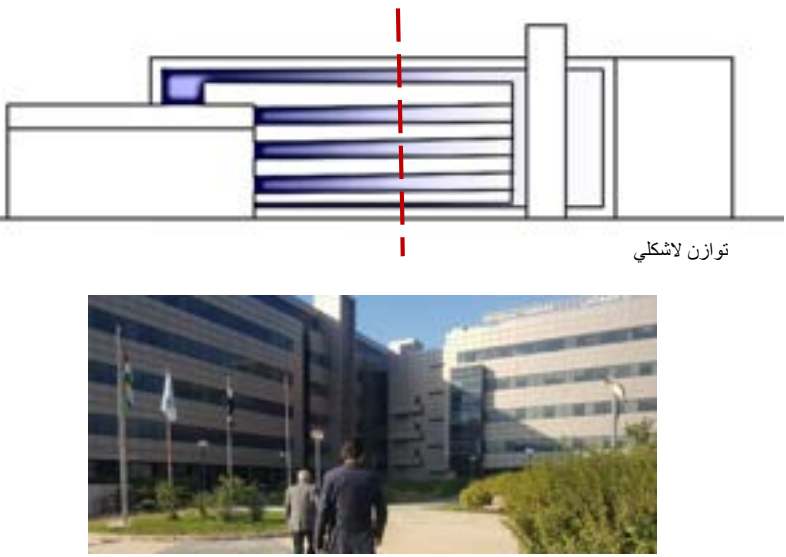

شكل (5-7): استمارة التحليل الكرافيكي لمشروع محافظة السليمانية (A1)(المبنى - المخطط) (اعداد: الباحثة)

المحور الثالث (المبنى) / المخطط		العقارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																																																																														
التحليل الكرافيكي	التفصيل	المفردات التفصيلية																																																																															
		التهوية	الوضوحية																																																																														
 <p>مناظر جزئيا</p> <p>المحور الرئيسي للحركة</p> <p>الحركة العمودية</p> <p>فتحات ما بين الطوابق مع استخدام المواد الشفافة</p>	<table border="1"> <tr> <td>3</td> <td>مناظر</td> <td rowspan="2">شكل المخطط</td> <td rowspan="10">تهوية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>غير مناظر</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>البهو</td> <td>موقع الحركة العمودية</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>محور رئيس</td> <td rowspan="2">موقع الاقسام</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>محور فرعي</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>البهو</td> <td rowspan="3">معالجات تصميمية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>محور رئيس</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>محور فرعي</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>فتحات</td> <td rowspan="4">المسافة للاقسام من المنخل</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>مواد شفافة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مواد عاكسة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مواد شفافة عاكسة</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>متساوية</td> <td rowspan="2">محور الحركة</td> <td rowspan="10">ماديا</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>متباينة</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>واحد</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>متفرع</td> </tr> <tr> <td></td> <td>متشعب</td> </tr> </table>	3	مناظر	شكل المخطط	تهوية	2	غير مناظر	1	البهو	موقع الحركة العمودية	3	محور رئيس	موقع الاقسام	2	محور فرعي	1	البهو	معالجات تصميمية	2	محور رئيس	2	محور فرعي	2	فتحات	المسافة للاقسام من المنخل	3	مواد شفافة		مواد عاكسة		مواد شفافة عاكسة	3	متساوية	محور الحركة	ماديا	2	متباينة	2	واحد	3	متفرع		متشعب	<table border="1"> <tr> <td>1</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="4">الوحدة</td> <td rowspan="10">الوحدة والتنوع</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الطرز</td> <td rowspan="5">اللون</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td></td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بنية تحتية</td> <td rowspan="3">الخدمات</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>بيئة طبيعية</td> </tr> </table> <p>تكرار العناصر كالأعمدة وبعض الأشكال في السقف والارضية</p>	1	بالهيمنة	الوحدة	الوحدة والتنوع	3	شكلية	4	بالتكرار	2	بالتوازن	1	الطرز	اللون	4	المواد	2	الالوان		الرموز	4	بنية تحتية	الخدمات	1	مرافق ترفيهية	1	بيئة طبيعية	<table border="1"> <tr> <td>14</td> <td>تناسب مساحة البهو الى مساحة المبنى %</td> <td rowspan="4">التناسب</td> <td rowspan="4">المساواة</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>تناسب مساحة كل قسم الى الاقسام الاخرى</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>تناسب اشكال المخطط فيما بينها</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها</td> </tr> </table> <p>البهو ومحور الحركة الرئيس</p>	14	تناسب مساحة البهو الى مساحة المبنى %	التناسب	المساواة	2	تناسب مساحة كل قسم الى الاقسام الاخرى	2	تناسب اشكال المخطط فيما بينها	2	تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها
	3	مناظر	شكل المخطط			تهوية																																																																											
2	غير مناظر																																																																																
1	البهو	موقع الحركة العمودية																																																																															
3	محور رئيس	موقع الاقسام																																																																															
2	محور فرعي																																																																																
1	البهو	معالجات تصميمية																																																																															
2	محور رئيس																																																																																
2	محور فرعي																																																																																
2	فتحات	المسافة للاقسام من المنخل																																																																															
3	مواد شفافة																																																																																
	مواد عاكسة																																																																																
	مواد شفافة عاكسة																																																																																
3	متساوية	محور الحركة	ماديا																																																																														
2	متباينة																																																																																
2	واحد																																																																																
3	متفرع																																																																																
	متشعب																																																																																
1	بالهيمنة	الوحدة		الوحدة والتنوع																																																																													
3	شكلية																																																																																
4	بالتكرار																																																																																
2	بالتوازن																																																																																
1	الطرز	اللون																																																																															
4	المواد																																																																																
2	الالوان																																																																																
	الرموز																																																																																
4	بنية تحتية		الخدمات																																																																														
1	مرافق ترفيهية																																																																																
1	بيئة طبيعية																																																																																
14	تناسب مساحة البهو الى مساحة المبنى %	التناسب	المساواة																																																																														
2	تناسب مساحة كل قسم الى الاقسام الاخرى																																																																																
2	تناسب اشكال المخطط فيما بينها																																																																																
2	تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها																																																																																

 <p>تتاظر جزئي</p>	<p>3</p> <p>3</p>	<p>المخطط ككل</p> <p>معايير الحركة</p>	<p>شكلي</p>	<p>لا شكلي *</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p>ضمن معايير عدد الطوابق</p> <p>الحدائق</p> <p>مواقف السيارات</p>	<p>3</p> <p>2</p> <p>4</p> <p>2</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى</p> <p>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</p> <p>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</p> <p>التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)</p> <p>التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ .)</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>		

استمارة (5-8) : التحليل الكرافيكي لمشروع محافظة السليمانية (A1)(الواجهة-الهوية المعمارية) (اعداد: الباحثة)

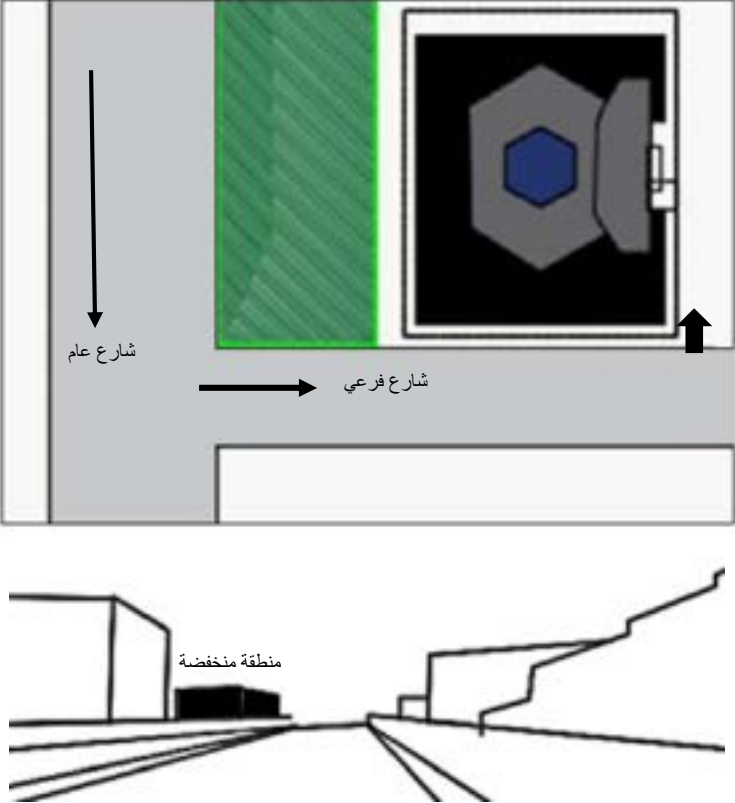

المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)		التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	التقييم (5-1)	العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي							
 <p>استخدام الواح المنيوم مع الزجاج العاكس في الواجهة</p>  <p>تحويل للفناء المحلي</p>	<p>نسبة الفتحات</p> <p>نسبة المواد الشفافة</p> <p>نسبة المواد العاكسة</p> <p>نسبة المواد الشفافة العاكسة</p> <p>المواد</p> <p>طبيعية</p> <p>محلية</p> <p>مطورة</p> <p>صناعية</p> <p>غير محلية</p> <p>محلي</p> <p>عالمي</p>	<p>تصوريا %</p> <p>الطرز</p> <p>ماديا</p>	<p>40</p> <p>5</p> <p>1</p> <p>4</p>	<p>الوضوحية</p> <p>الشفافية</p>	<p>العمارة الديمقراطية</p>	<p>النظام الديمقراطي</p>							
							 <p>تكرار النوافذ الشريطية</p>  <p>تنوع الاشكال</p>	<p>بالهيمنة</p> <p>شكلية</p> <p>بالتكرار</p> <p>بالتوازن</p> <p>الطرز</p> <p>المواد</p> <p>الالوان</p> <p>الرموز</p> <p>الملمس</p> <p>الاتجاه</p> <p>الاشكال</p>	<p>الوحدة</p> <p>التنوع</p>	<p>2</p> <p>2</p> <p>4</p> <p>2</p> <p>1</p> <p>2</p> <p>2</p> <p>1</p> <p>1</p> <p>2</p> <p>2</p>	<p>الوضوحية</p> <p>التعددية</p>	<p>العمارة الديمقراطية</p>	<p>النظام الديمقراطي</p>


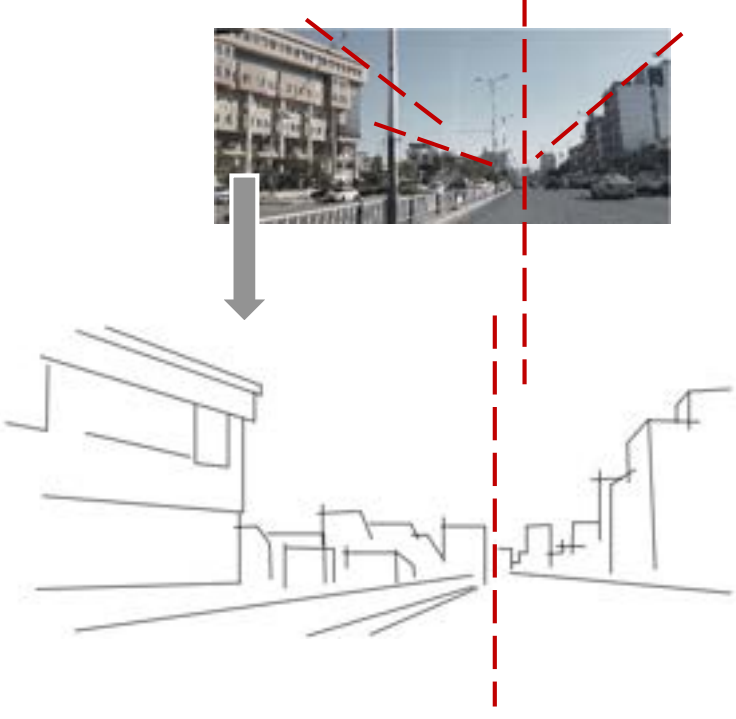
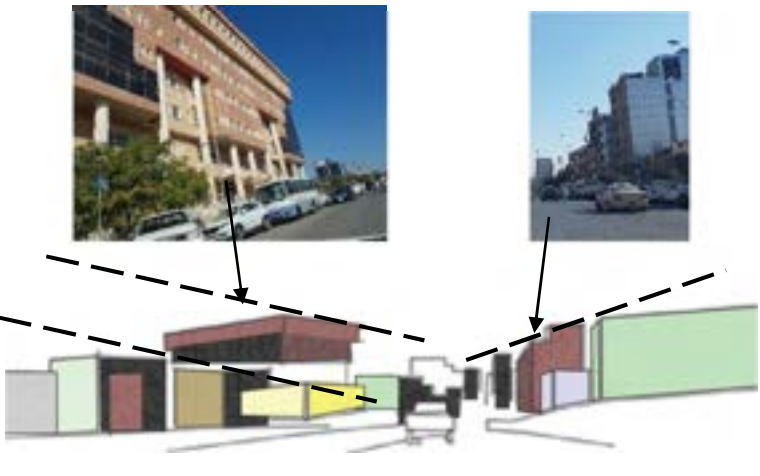
 <p>ان الشكل تناسب مع هضبته شكل، منه سط</p> <p>تناسبت المواد مع المناخ والمكان كان ضعيفا</p>	<p>2</p> <p>1</p> <p>1</p>	<p>الشكل مع الوظيفة</p> <p>المواد مع المناخ</p> <p>الرموز مع المكان</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>
 <p>توازن لاشكلي</p> <p>استخدام تدرجات البني في الواجهة</p>	<p>2</p> <p>3</p> <p>3</p>	<p>الاشكال</p> <p>المواد</p> <p>الالوان</p>	<p>شكلي</p> <p>لاشكلي *</p> <p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p>استخدام مواد حديثة غير محلية</p> <p>التصميم ضمن معايير ارتفاعات المباني</p> <p>تنوع بالمواد والالوان المستخدمة في الموقع</p>	<p>1</p> <p>1</p> <p>1</p> <p>1</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير ارتفاع المبني والارتداد</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>

استمارة (5-9): التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)

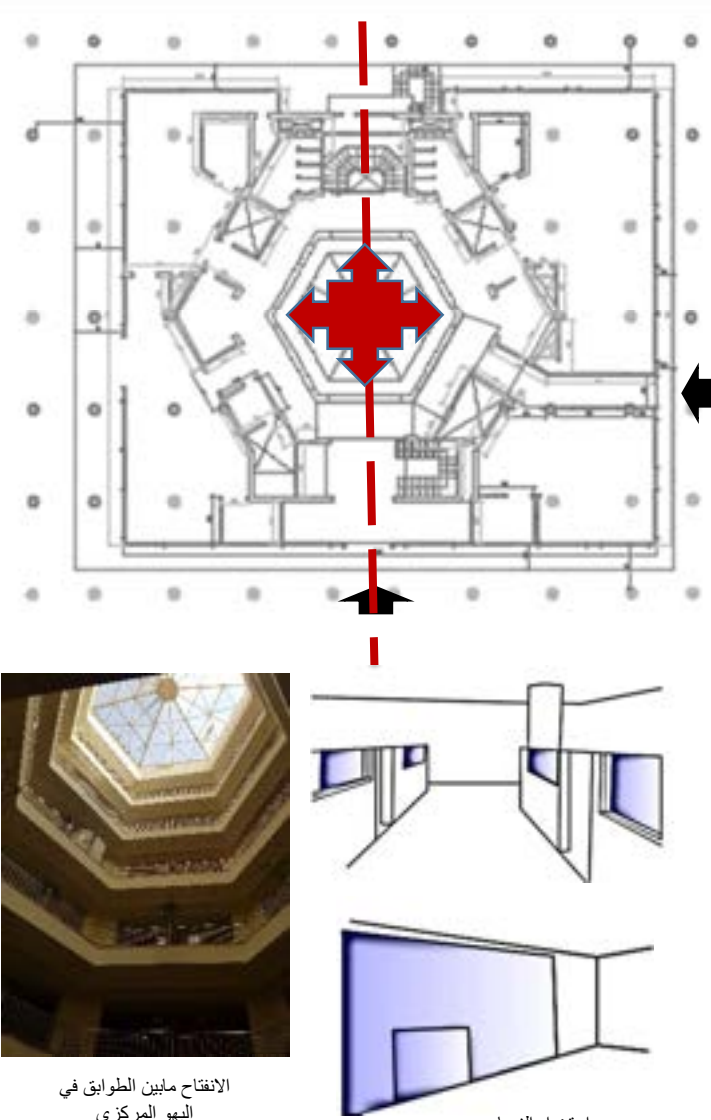
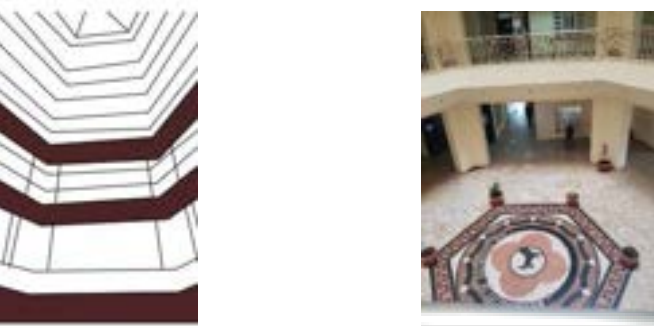
المعلومات العامة		اسم المشروع: بلدية السليمانية		الوظيفة: عام - حكومي	
رقم الاستمارة: A2		موقع المشروع: السليمانية		سنة الانجاز: 2011	
المحور الأول	منهجية التصميم	المصممين: مكتب محلي			
		منهجية التصميم: مغلقة			
		الجهة المستفيدة: وزارة السياحة والبلديات			
		مشاركة المستخدمين (1-5): 2			
					
ت	اسم المبنى	الموقع	الوظيفة	سنة الانشاء	الرمز
1	محافظة السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2010	A1
2	بلدية السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2011	A2
3	جوارات السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2014	A3
4	فاملي مول	السليمانية	عام - ترفيهي	2016	A4
5	محافظة اربيل	اربيل	عام - حكومي	قيد الانجاز	B1
6	وزارة الاوقاف	اربيل	عام - حكومي	2005	B2
7	محكمة اربيل	اربيل	عام - حكومي	2013	B3
8	مكتبة الزنتون	اربيل	عام - ثقافي	2008	B4
9	بلدية دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C1
10	محكمة دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C2
11	مركز طلابي لجامعة دهوك	دهوك	عام - ثقافي ترفيهي	2015	C3
12	دهوك مول	دهوك	عام - ترفيهي	2011	C4

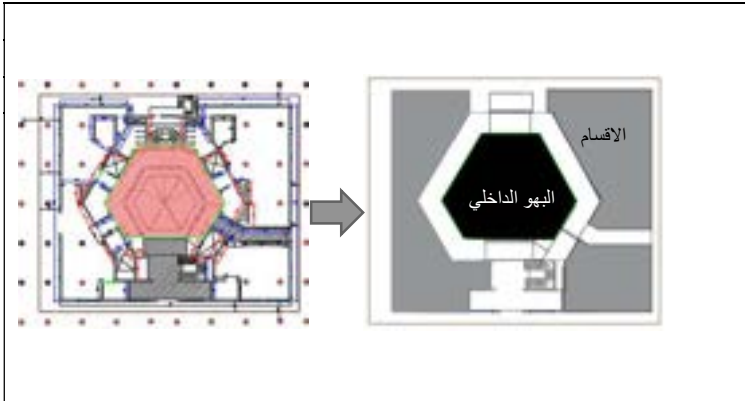
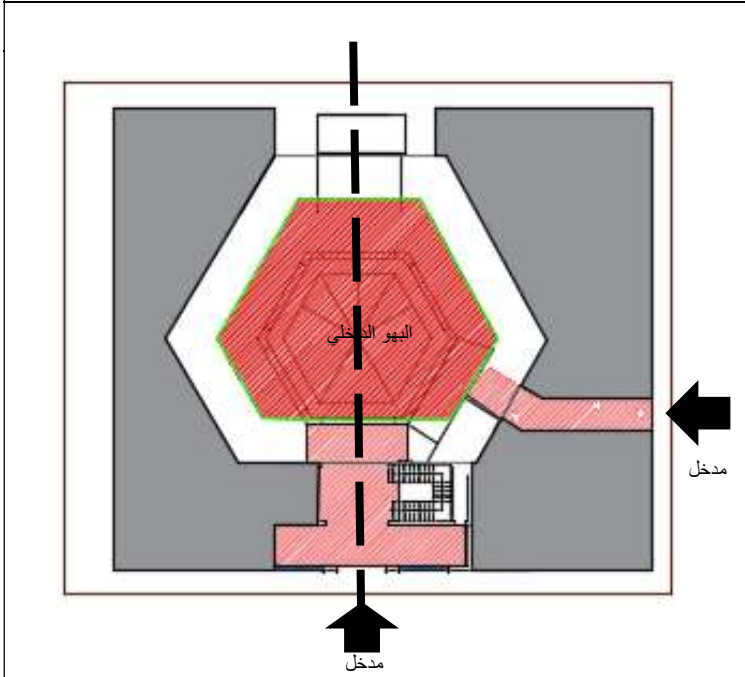
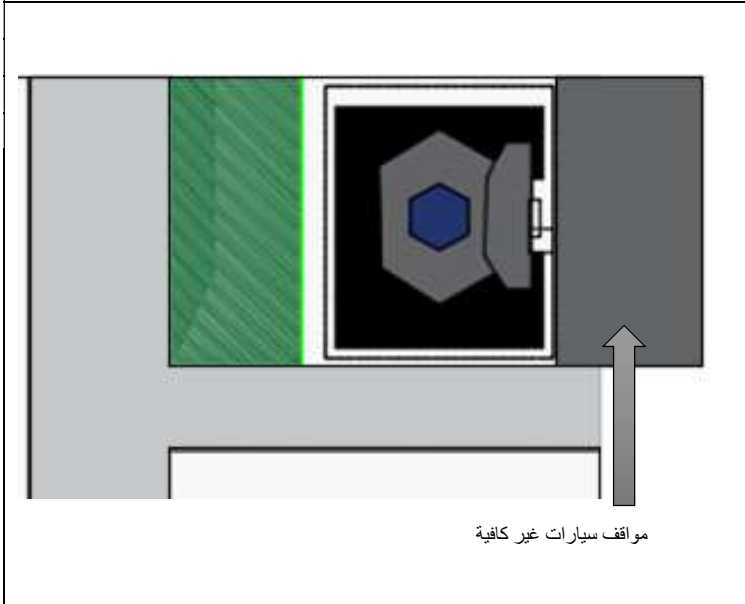
استمارة (5-10) : التحليل الكرافيكي لمشروع بلدية السلمانية (A2)(الموقع) (اعداد: الباحثة)

المحور الثاني (الموقع)		العصارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي			
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية					
	4	عام	الشارع	تصوير	الوضوحية	الثقافية
	4	فرعي				
		مغلق				
		مرتفعة	الطوبوغرافية			
		معتلة				
	3	منخفضة				
	4	امامية	الحدائق والمساحات			
		خلفية				
		جانبية				
	2	(4-1)	الطرق المؤدية			
2	من الخارج					
5	من الداخل					
 <p>تنافس بالهيمنة ما بين المباني</p> <p>تنوع بالطرز والالوان والمواد</p>	4	بالهيمنة	الوحدة	التنوع	الوحدة والتنوع	التعددية
	1	شكلية				
	1	بالتكرار				
	2	بالتوازن				
	4	الطرز	الخدمات (3-0)			
	4	المواد				
	3	الالوان				
	3	الرموز				
	3	بنية تحتية				
	1	مرافق ترفيهية				
2	بيئة طبيعية					

 <p>حداائق</p>	<table border="1"> <tr><td>4</td><td>عدد الطوابق</td></tr> <tr><td>4</td><td>الاستخدام</td></tr> <tr><td>1</td><td>الطرز</td></tr> <tr><td>2</td><td>الالوان</td></tr> <tr><td>2</td><td>الرموز</td></tr> <tr><td>48</td><td>نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى%</td></tr> </table>	4	عدد الطوابق	4	الاستخدام	1	الطرز	2	الالوان	2	الرموز	48	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى%	<p>التناسب</p> <p>المساواة (القانونية)</p>
4	عدد الطوابق													
4	الاستخدام													
1	الطرز													
2	الالوان													
2	الرموز													
48	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى%													
 <p>توازن لاشكلي على جانبي الشارع</p>	<table border="1"> <tr><td>3</td><td>على جانبي الشارع</td></tr> <tr><td>3</td><td>المجاورات</td></tr> <tr><td>3</td><td>الحداائق والمساحات مع المبنى</td></tr> <tr><td>1</td><td>الحداائق والمساحات فيما بينها</td></tr> </table> <p>لاشكلي *</p> <p>اشكلي</p> <p>التوازن</p> <p>الاستقرار</p>	3	على جانبي الشارع	3	المجاورات	3	الحداائق والمساحات مع المبنى	1	الحداائق والمساحات فيما بينها	<p>التوازن</p> <p>الاستقرار</p>				
3	على جانبي الشارع													
3	المجاورات													
3	الحداائق والمساحات مع المبنى													
1	الحداائق والمساحات فيما بينها													
 <p>التصميم ضمن معايير عدد الطوابق</p>	<table border="1"> <tr><td>3</td><td>التصميم ضمن معايير لمساحات المباني</td></tr> <tr><td>2</td><td>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</td></tr> <tr><td>4</td><td>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</td></tr> <tr><td>3</td><td>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</td></tr> <tr><td>3</td><td>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</td></tr> <tr><td>4</td><td>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</td></tr> </table>	3	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني	2	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	3	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	3	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	4	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	<p>الاختيار ضمن المعايير</p> <p>الحرية (القانونية)</p>
3	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني													
2	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة													
4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق													
3	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة													
3	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة													
4	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة													

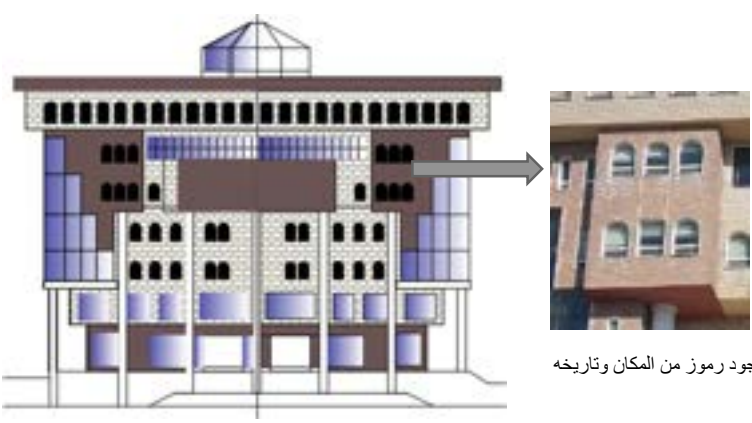


شكل (5-11) : استمارة التحليل الكرافيكي لمشروع بلدية السليمانية (A2) (المبنى - المخطط) (اعداد: الباحثة)

المحور الثالث (المبنى) / المخطط		العامة الديمقراطية	النظام الديمقراطي
التحليل الكرافيكي	التقييم (5-1)	المفردات التفصيلية	
 <p>الانفتاح مابين الطوابق في اليهو المركزى</p> <p>استخدام الزجاج بالتقطيعات الداخلية بشكل جزئي او كامل</p>	4	شکل المخطط	<p>تصويرا</p> <p>الوضوحية</p> <p>الشغافية</p> <p>الوحدة والتنوع</p> <p>التعددية</p>
	1	غير متناظر	
	4	البهو	
	1	محور رئيس	
		محور فرعي	
	4	البهو	
	1	محور رئيس	
		محور فرعي	
	4	فتحات	
	2	مواد شفافة	
		مواد عاكسة	
		مواد شفافة عاكسة	
	4	متساوية	
	1	متباينة	
	4	واحد	
1	متفرع		
	متشعب		
		المسافة للاقسام	
		محور الحركة	
		مانيا	
 <p>تكرار</p> <p>مواد والوان مختلفة</p>	4	بالهيمنة	
	3	شكلية	
	4	بالتكرار	
	4	بالتوازن	
	1	الطرز	
	3	المواد	
	2	الالوان	
	2	الرموز	
	3	بنية تحتية	
	1	مرافق ترفيهية	
	1	بيئة طبيعية	
		الوحدة	
		التنوع	

	<table border="1"> <tr> <td>15</td> <td>تناسب مساحة البهو الى مساحة المبنى %</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>تناسب مساحة كل قسم الى الاقسام الاخرى</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>تناسب اشكال المخطط فيما بينها</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها</td> </tr> </table>	15	تناسب مساحة البهو الى مساحة المبنى %	4	تناسب مساحة كل قسم الى الاقسام الاخرى	3	تناسب اشكال المخطط فيما بينها	1	تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها	التناسب	المساواة		
15	تناسب مساحة البهو الى مساحة المبنى %												
4	تناسب مساحة كل قسم الى الاقسام الاخرى												
3	تناسب اشكال المخطط فيما بينها												
1	تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها												
	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>المخطط ككل</td> <td rowspan="2"></td> <td rowspan="2"></td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>محاور الحركة</td> </tr> </table>	4	المخطط ككل			4	محاور الحركة	التوازن	الاستقرار				
4	المخطط ككل												
4	محاور الحركة												
	<table border="1"> <tr> <td>3</td> <td>التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ .)</td> </tr> </table>	3	التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى	2	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	3	التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)	3	التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ .)	الاختيار ضمن المعايير	الحرية
3	التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى												
2	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة												
4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق												
3	التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)												
3	التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ .)												

استمارة (5-12) : التحليل الكرافيكي لمشروع بلدية السليمانية (A2) (الواجهة - الهوية المعمارية) (اعداد: الباحثة)

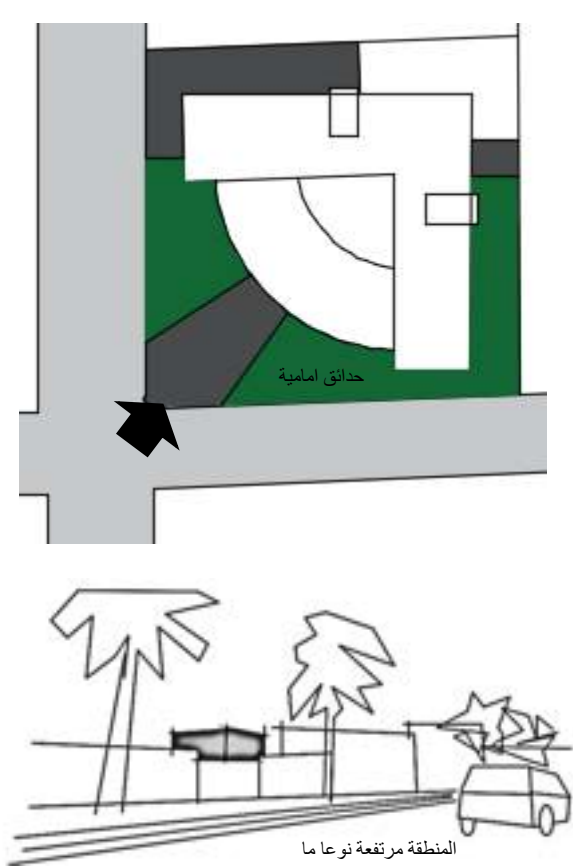

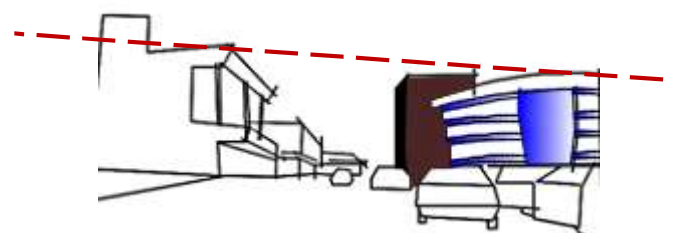
المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)		التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	القيمة (5-1)	العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي
	<p>نسبة الفتحات</p> <p>نسبة المواد الشفافة</p> <p>نسبة المواد العاكسة</p> <p>نسبة المواد الشفافة العاكسة</p> <p>المواد</p> <p>طبيعية</p> <p>محلية</p> <p>مطورة</p> <p>صناعية</p> <p>غير محلية</p> <p>محلي</p> <p>عالمي</p>	<p>تصويرا %</p> <p>ماديا</p>	29	<p>الطراز</p> <p>عالمي</p>	الوضوحية	الثقافية
			4			
			1			
			4			
			1			
			1			
			1			
			3			
			4			
			5			
	<p>بالهيمنة</p> <p>شكلية</p> <p>بالتكرار</p> <p>بالتوازن</p> <p>الطرز</p> <p>المواد</p> <p>الالوان</p> <p>الرموز</p> <p>الملمس</p> <p>الاتجاه</p> <p>الاشكال</p>	<p>الوحدة</p> <p>التنوع</p>	1	<p>الوحدة والتنوع</p> <p>التعددية</p>	الوحدة والتنوع	التعددية
			3			
			4			
			5			
			2			
			3			
			2			
			2			
			3			
			1			
1						
	<p>تنوع بالمواد والملمس</p> <p>يليه تنوعا نسبيا بالطراز والرموز</p>	<p>الوحدة والتنوع</p> <p>التعددية</p>	1	<p>الوحدة والتنوع</p> <p>التعددية</p>	الوحدة والتنوع	التعددية
			1			

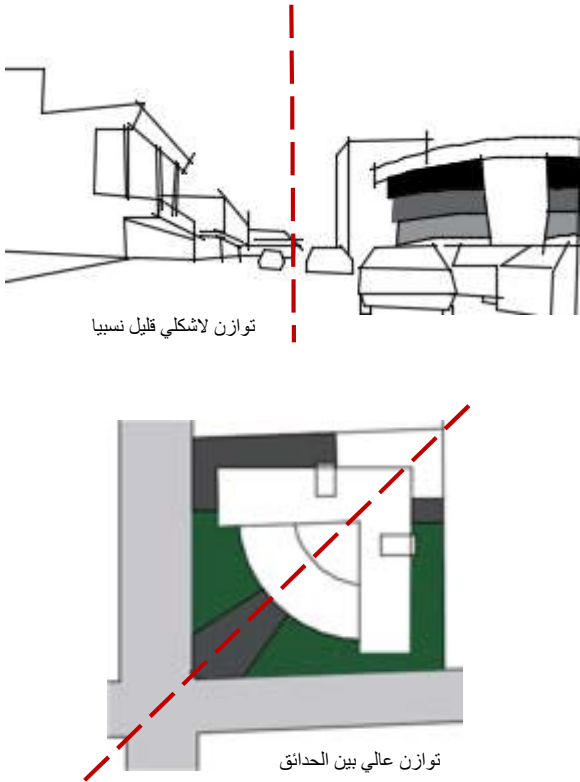
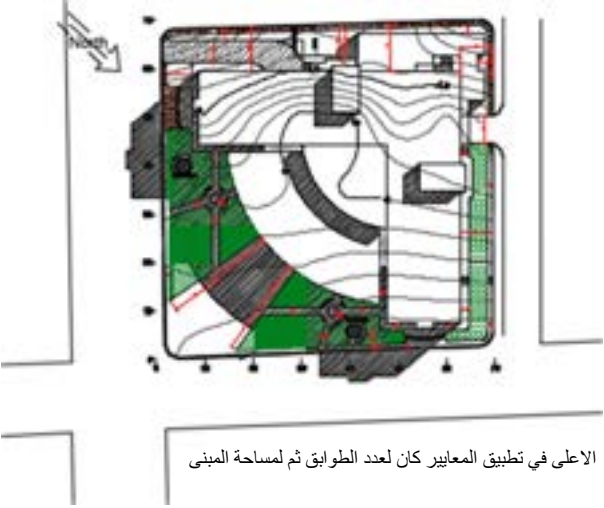
 <p>وجود رموز من المكان وتاريخه</p>	<p>2</p> <p>3</p> <p>4</p>	<p>الشكل مع الوظيفة</p> <p>المواد مع المناخ</p> <p>الرموز مع المكان</p>		<p>التناسب</p> <p>المساواة</p>
 <p>توازن شكلي</p>	<p>4</p> <p>3</p> <p>3</p>	<p>الأشكال</p> <p>المواد</p> <p>الألوان</p>	<p>شكلي *</p> <p>لا شكلي</p>	<p>التوازن</p> <p>الاستقرار</p>
 <p>استخدام بعض الرموز المعمارية من التاريخ</p> <p>استخدام المواد المحلية الصناعية مع المواد المستوردة</p> <p>التصميم ضمن معايير ارتفاع المباني</p>	<p>3</p> <p>3</p> <p>4</p> <p>4</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للألوان المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير ارتفاع المباني والارتداد</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p> <p>الحرية</p>	

استمارة (5-13) : التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)]

المعلومات العامة		اسم المشروع: جوازات السلیمانیة		الوظيفة: عام - حكومي	
رقم الاستمارة: A3		موقع المشروع: السلیمانیة		سنة الانجاز: 2014	
المحور الاول	منهجية التصميم	المصممين: مكتب محلي			
		منهجية التصميم: مغلقة			
		الجهة المستفيدة : وزارة الداخلية			
		مشاركة المستخدمين (1-5): 2			
					
ت	اسم المبنى	الموقع	الوظيفة	سنة الانشاء	الرمز
1	محافظة السلیمانیة	السلیمانیة	عام - حكومي	2010	A1
2	بلدية السلیمانیة	السلیمانیة	عام - حكومي	2011	A2
3	جوازات السلیمانیة	السلیمانیة	عام - حكومي	2014	A3
4	فاملي مول	السلیمانیة	عام - ترفيهي	2016	A4
5	محافظة اربيل	اربيل	عام - حكومي	قيد الانجاز	B1
6	وزارة الاوقاف	اربيل	عام - حكومي	2005	B2
7	محكمة اربيل	اربيل	عام - حكومي	2013	B3
8	مكتبة الزيتون	اربيل	عام - ثقافي	2008	B4
9	بلدية دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C1
10	محكمة دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C2
11	مركز طلابي لجامعة دهوك	دهوك	عام - ثقافي ترفيهي	2015	C3
12	دهوك مول	دهوك	عام - ترفيهي	2011	C4

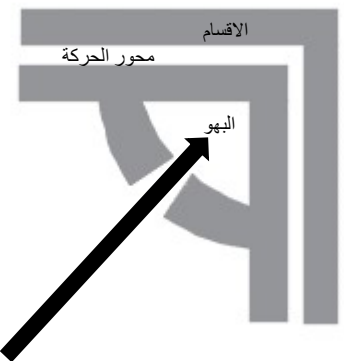
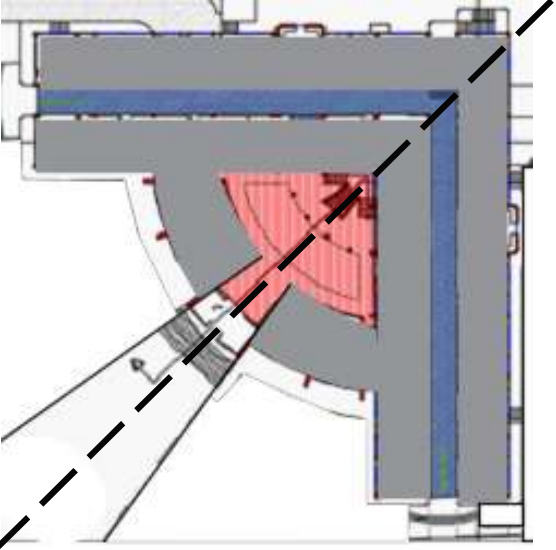

استمارة (5-14) : التحليل الكرافيكي لمشروع جوازات السلیمانیة (A3)(الموقع) (اعداد: الباحثة)

المحور الثاني (الموقع)		العصارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																									
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية																											
 <p>حدايق امامية</p> <p>المنطقة مرتفعة نوعا ما</p>	<table border="1"> <tr> <td rowspan="3">3</td> <td>عام</td> <td rowspan="3">الشارع</td> <td rowspan="10">بصريا</td> </tr> <tr> <td>فرعي</td> </tr> <tr> <td>مغلق</td> </tr> <tr> <td rowspan="3">2</td> <td>مرتفعة</td> <td rowspan="3">الطوبوغرافية</td> </tr> <tr> <td>معتلة</td> </tr> <tr> <td>منخفضة</td> </tr> <tr> <td rowspan="3">3</td> <td>امامية</td> <td rowspan="3">الحدايق والساحات</td> </tr> <tr> <td>خلفية</td> </tr> <tr> <td>جانبية</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">2</td> <td>(4-1)</td> <td>الطرق المؤدية</td> <td rowspan="10">ماديا</td> </tr> <tr> <td>من الخارج</td> <td>مداخل الحدايق والساحات</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">5</td> <td>من الداخل</td> <td></td> </tr> </table>	3	عام	الشارع	بصريا	فرعي	مغلق	2	مرتفعة	الطوبوغرافية	معتلة	منخفضة	3	امامية	الحدايق والساحات	خلفية	جانبية	2	(4-1)	الطرق المؤدية	ماديا	من الخارج	مداخل الحدايق والساحات	5	من الداخل		الوضوحية	الشفافية
	3		عام			الشارع	بصريا																					
			فرعي																									
		مغلق																										
	2	مرتفعة	الطوبوغرافية																									
		معتلة																										
		منخفضة																										
	3	امامية	الحدايق والساحات																									
		خلفية																										
		جانبية																										
2	(4-1)	الطرق المؤدية	ماديا																									
	من الخارج	مداخل الحدايق والساحات																										
5	من الداخل																											
	 <p>تنافس في الهيمنة الشكلية ما بين المباني</p> <p>تنوع طرزي ولوني وفي المواد</p>	<table border="1"> <tr> <td rowspan="3">4</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="6">الوحدة</td> <td rowspan="10">التعددية</td> </tr> <tr> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td rowspan="3">1</td> <td>بالتوازن</td> <td rowspan="6">التنوع</td> </tr> <tr> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td rowspan="3">3</td> <td>الالوان</td> <td rowspan="3">الخدمات</td> </tr> <tr> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>بنية تحتية</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">3</td> <td>مرافق ترفيهية</td> <td rowspan="2">بيئة طبيعية</td> </tr> <tr> <td>1</td> </tr> </table>		4	بالهيمنة	الوحدة	التعددية	شكلية	بالتكرار	1	بالتوازن	التنوع	الطرز	المواد	3	الالوان	الخدمات	الرموز	بنية تحتية	3	مرافق ترفيهية	بيئة طبيعية	1	الوحدة والتنوع				
4		بالهيمنة			الوحدة			التعددية																				
		شكلية																										
		بالتكرار																										
1		بالتوازن		التنوع																								
		الطرز																										
		المواد																										
3		الالوان	الخدمات																									
		الرموز																										
		بنية تحتية																										
3	مرافق ترفيهية	بيئة طبيعية																										
	1																											
 <p>تناسب في عدد الطوابق نوعا ما الا ان الاستخدام متنوع بين نسبة اكبر للسكني ونسبة اقل للعام</p>	<table border="1"> <tr> <td>3</td> <td>عدد الطوابق</td> <td rowspan="6">التناسب</td> <td rowspan="6">المساواة (القانونية)</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الاستخدام</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>32</td> <td>نسبة مساحة الحدايق والساحات الى مساحة المبنى %</td> </tr> </table>	3	عدد الطوابق	التناسب	المساواة (القانونية)	2	الاستخدام	1	الطرز	2	الالوان	3	الرموز	32	نسبة مساحة الحدايق والساحات الى مساحة المبنى %													
	3	عدد الطوابق	التناسب			المساواة (القانونية)																						
	2	الاستخدام																										
	1	الطرز																										
	2	الالوان																										
	3	الرموز																										
32	نسبة مساحة الحدايق والساحات الى مساحة المبنى %																											



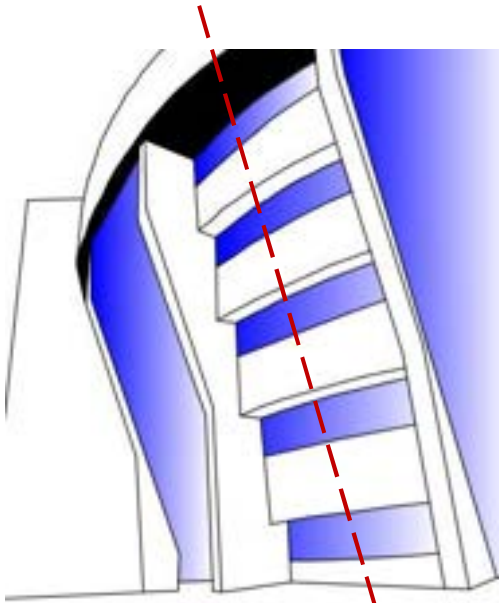
 <p>توازن لاشكلي قليل نسبيا</p> <p>توازن عالي بين الحدائق</p>	<p>2</p> <p>2</p> <p>2</p> <p>4</p>	<p>على جانبي الشارع</p> <p>المجاورات</p> <p>الحدائق والمساحات مع المبنى</p> <p>الحدائق والمساحات فيما بينها</p>	<p>لا شكلي *</p>	<p>شكلي</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p>الاعلى في تطبيق المعايير كان لعدد الطوابق ثم لمساحة المبنى</p> <p>تنوع بالمواد والطرز والالوان</p>	<p>3</p> <p>2</p> <p>4</p> <p>2</p> <p>2</p> <p>1</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحات المباني</p> <p>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</p> <p>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</p> <p>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية (القانونية)</p>		

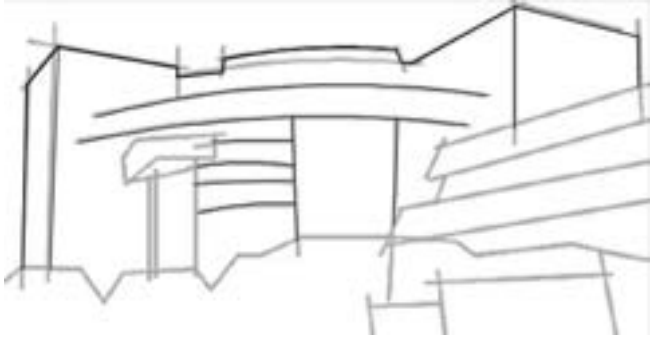

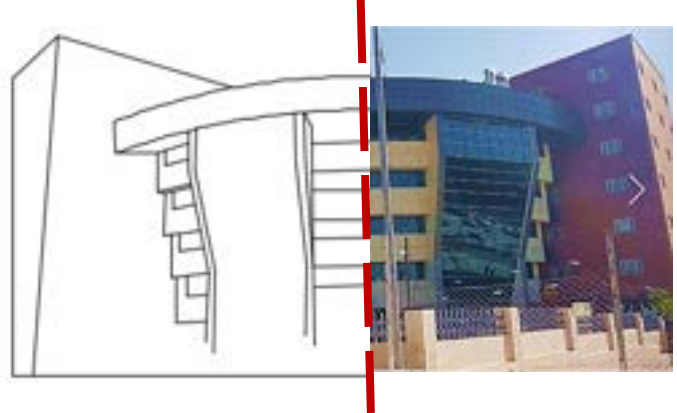

شكل (5-15) : استمارة التحليل الكرافيكي لمشروع جوازات السليمانية (A3)(المبنى - المخطط) (اعداد: الباحثة)

المحور الثالث (المبنى) / المخطط		العقار الديمقراطية	النظام الديمقراطي
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	الوضوحية	الشفافية
	التقييم (5-1)		
<p>متناظر</p> <p>غير متناظر</p> <p>البهو</p> <p>محور رئيس</p> <p>محور فرعي</p> <p>البهو</p> <p>محور رئيس</p> <p>محور فرعي</p> <p>فتحات</p> <p>مواد شفافة</p> <p>مواد عاكسة</p> <p>مواد شفافة عاكسة</p> <p>متساوية</p> <p>متباينة</p> <p>واحد</p> <p>متفرع</p> <p>متشعب</p>	<p>شكل المخطط</p> <p>موقع الحركة العمودية</p> <p>موقع الاقسام</p> <p>معالجات تصميمية</p> <p>المسافة للاقسام</p> <p>محور الحركة</p>	تصنيف	الشفافية
	<p>متناظر بنسبة عالية</p> <p>استخدام الزجاج بالفواطع الداخلية</p>	<p>ماديا</p>	
<p>تكرار القاعات والعناصر مع التوازن</p> <p>تكرار في الاقسام ومساحتها مع توفر نسبي للبيئة الطبيعية</p>	<p>بالهيمنة</p> <p>شكلية</p> <p>بالتكرار</p> <p>بالتوازن</p> <p>الطرز</p> <p>المواد</p> <p>الالوان</p> <p>الرموز</p> <p>الخدمات</p> <p>بنية تحتية</p> <p>مرافق ترفيهية</p> <p>بيئة طبيعية</p>	<p>الوحدة</p> <p>التنوع</p>	<p>الوحدة والتنوع</p> <p>التعددية</p>

	14	تناسب مساحة البهو مع مساحة المبنى %			التناسب	المساراة
	2	تناسب مساحة كل قسم مع الاقسام الاخرى				
	2	تناسب اشكال المخطط فيما بينها				
	2	تناسب اتجاهات الاخطوط والاشكال فيما بينها				
 <p data-bbox="479 1333 576 1365">توازن شكلي</p>	4	المخطط ككل				
	5	محاور الحركة				
				شكلي *		
				لا شكلي	التوازن	الاستقرار
 <p data-bbox="381 1921 625 1953">مواقف سيارات في طابق السرداب</p>	3	التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى				
	1	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة				
	4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق				
	2	التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)				
	3	التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ .)			الاختيار ضمن المعايير	الحرية

استمارة (5-16) : التحليل الكرافيكي لمشروع جوازات السلیمانیة (A3) (الواجهة - الهوية المعماریة) (اعداد: الباحثة)

المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعماریة)		التحليل الكرافيكي	المفردات التفصیلیة	التقييم (5-1)	العمارة الیقراریة	النظام الیقراری																																																		
 <p>الوإح المنیوم</p> <p>زجاج</p> <p>طابوق صناعی</p>	 <p>طراز عالمی یطغی علی تصمیم البنایة</p>	<table border="1"> <tr> <td>نسبة الفتحات</td> <td rowspan="3">تصنیرا %</td> <td rowspan="12">مادیا</td> </tr> <tr> <td>نسبة المواد الشفافة</td> </tr> <tr> <td>نسبة المواد العاكسة</td> </tr> <tr> <td>42</td> <td>نسبة المواد الشفافة العاكسة</td> <td rowspan="3">د</td> </tr> <tr> <td></td> <td>طبیعیة</td> <td rowspan="2">محلیة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مطورة</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>صناعیة</td> <td rowspan="2">غير محلیة</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td></td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>محلی</td> <td rowspan="2">الطراز</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>عالمی</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td rowspan="2">ز</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> </tr> </table>	نسبة الفتحات	تصنیرا %	مادیا	نسبة المواد الشفافة	نسبة المواد العاكسة	42	نسبة المواد الشفافة العاكسة	د		طبیعیة	محلیة		مطورة	3	صناعیة	غير محلیة	2		1	محلی	الطراز	4	عالمی			ز			<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>بالهیمنة</td> <td rowspan="4">الوحدة</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>شكاییة</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الطرز</td> <td rowspan="9">التنوع</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الملمس</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الاتجاه</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الاشكال</td> </tr> </table>	4	بالهیمنة	الوحدة	2	شكاییة	3	بالتكرار	5	بالتوازن	2	الطرز	التنوع	3	المواد	3	الالوان	1	الرموز	2	الملمس	3	الاتجاه	3	الاشكال	<p>الوضوحیة</p> <p>الشفافیة</p> <p>الوحدة والتنوع</p> <p>التعدیة</p>
			نسبة الفتحات			تصنیرا %	مادیا																																																	
			نسبة المواد الشفافة																																																					
			نسبة المواد العاكسة																																																					
			42	نسبة المواد الشفافة العاكسة		د																																																		
				طبیعیة				محلیة																																																
				مطورة																																																				
			3	صناعیة		غير محلیة																																																		
			2																																																					
			1	محلی		الطراز																																																		
			4	عالمی																																																				
						ز																																																		
4	بالهیمنة	الوحدة																																																						
2	شكاییة																																																							
3	بالتكرار																																																							
5	بالتوازن																																																							
2	الطرز	التنوع																																																						
3	المواد																																																							
3	الالوان																																																							
1	الرموز																																																							
2	الملمس																																																							
3	الاتجاه																																																							
3	الاشكال																																																							
 <p>توازن بالتناظر مع التكرار</p>																																																								

 <p>عمارة عالمية مع وجود رمز لمادة محلية (صناعية)</p> 	2	الشكل مع الوظيفة		التناسب	المساواة
	2	المواد مع المناخ			
	1	الرموز مع المكان			
 <p>توازن شكلي</p>	4	الأشكال	شكلي *	التوازن	الاستقرار
	3	المواد			
	2	الألوان			
 <p>مواد مستوردة</p> <p>مواد محلية صناعية</p> <p>ضمن معايير ارتفاع المباني في المنطقة</p>	3	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	الاختيار ضمن المعايير	الحرية	
	3	التصميم ضمن معايير للألوان المستخدمة			
	1	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة			
	1	التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة			
	4	التصميم ضمن معايير ارتفاع المباني والارتداد			

استمارة (5-17): التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)

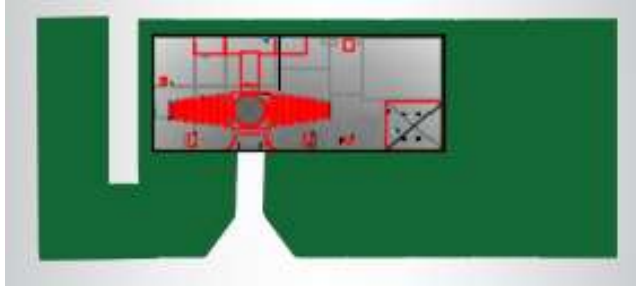
المعلومات العامة	اسم المشروع: فاملي مول	الوظيفة: عام - تجاري
رقم الاستمارة: A4	موقع المشروع: سليمانية	سنة الانجاز: 2016
المحور الاول منهجية التصميم	المصممين: شركة تركية	
	منهجية التصميم: مغلقة	
	الجهة المستفيدة: مستثمر	
	مشاركة المستخدمين (1-5): 1	



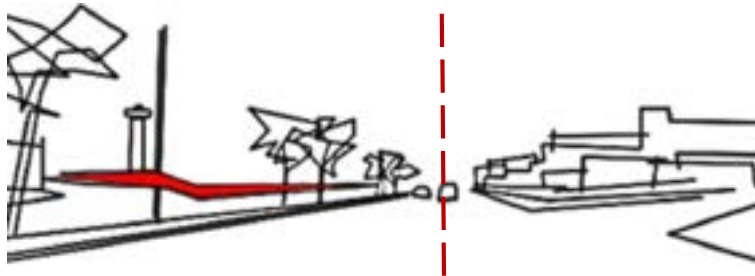
ت	اسم المبنى	الموقع	الوظيفة	سنة الانشاء	الرمز
1	محافظة السلیمانیة	السلیمانیة	عام - حكومي	2010	A1
2	بلدية السلیمانیة	السلیمانیة	عام - حكومي	2011	A2
3	جولات السلیمانیة	السلیمانیة	عام - حكومي	2014	A3
4	فاملي مول	السلیمانیة	عام - ترفيهي	2016	A4
5	محافظة اربيل	اربيل	عام - حكومي	قيد الانجاز	B1
6	وزارة الاوقاف	اربيل	عام - حكومي	2005	B2
7	محكمة اربيل	اربيل	عام - حكومي	2013	B3
8	مكتبة الزيتون	اربيل	عام - ثقافي	2008	B4
9	بلدية دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C1
10	محكمة دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C2
11	مركز طلابي لجامعة دهوك	دهوك	عام - ثقافي ترفيهي	2015	C3
12	دهوك مول	دهوك	عام - ترفيهي	2011	C4

استمارة (5-18) : التحليل الكرافيكي لمشروع فاملي مول (A4)(الموقع) (اعداد: الباحثة)

المحور الثاني (الموقع)		العصارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																															
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية																																	
	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>عام</td> <td rowspan="3">الشارع</td> <td rowspan="14">بصريا</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>فرعي</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مغلق</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>مرتفعة</td> <td rowspan="3">الطوبوغرافية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>معتدلة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>منخفضة</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>امامية</td> <td rowspan="3">الحدائق والساحات</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>خلفية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>جانبيهية</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>(4-1)</td> <td>الطرق المؤدية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>من الخارج</td> <td rowspan="2">مداخل الحدائق والساحات</td> <td rowspan="14">ماليا</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>من الداخل</td> </tr> </table>	4	عام	الشارع	بصريا	4	فرعي		مغلق	4	مرتفعة	الطوبوغرافية		معتدلة		منخفضة	4	امامية	الحدائق والساحات	1	خلفية	2	جانبيهية	3	(4-1)	الطرق المؤدية	1	من الخارج	مداخل الحدائق والساحات	ماليا	4	من الداخل	الوضوحية	الثقافية
	4	عام	الشارع			بصريا																												
	4	فرعي																																
		مغلق																																
	4	مرتفعة	الطوبوغرافية																															
		معتدلة																																
		منخفضة																																
	4	امامية	الحدائق والساحات																															
	1	خلفية																																
	2	جانبيهية																																
	3	(4-1)	الطرق المؤدية																															
	1	من الخارج	مداخل الحدائق والساحات	ماليا																														
	4	من الداخل																																
	<p>هيمنة المبنى على الموقع بكتله وطرازه ومواده والوانه</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="4">الوحدة</td> <td rowspan="14">الوحدة والتنوع</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>شكالية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الطرز</td> <td rowspan="7">التنوع</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>بنية تحتية</td> <td rowspan="3">الخدمات</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بيئة طبيعية</td> </tr> </table>	4				بالهيمنة	الوحدة	الوحدة والتنوع	2	شكالية	2	بالتكرار	2	بالتوازن	3	الطرز	التنوع	3	المواد	3	الالوان	2	الرموز	5	بنية تحتية	الخدمات	4	مرافق ترفيهية		4	بيئة طبيعية		
4		بالهيمنة	الوحدة		الوحدة والتنوع																													
2		شكالية																																
2		بالتكرار																																
2		بالتوازن																																
3		الطرز	التنوع																															
3		المواد																																
3		الالوان																																
2		الرموز																																
5		بنية تحتية				الخدمات																												
4		مرافق ترفيهية																																
4		بيئة طبيعية																																
<p>تباين نسبي في عدد الطوابق</p>		<table border="1"> <tr> <td>3</td> <td>عدد الطوابق</td> <td rowspan="7">التناسب</td> <td rowspan="7">المسامرة (القانونية)</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الاستخدام</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td><100</td> <td>نسبة مساحة الحدائق والساحات الى مساحة المبنى %</td> </tr> </table>	3	عدد الطوابق		التناسب	المسامرة (القانونية)	2		الاستخدام	2	الطرز	3	الالوان	1	الرموز	<100	نسبة مساحة الحدائق والساحات الى مساحة المبنى %																
		3	عدد الطوابق	التناسب				المسامرة (القانونية)																										
	2	الاستخدام																																
	2	الطرز																																
	3	الالوان																																
	1	الرموز																																
	<100	نسبة مساحة الحدائق والساحات الى مساحة المبنى %																																



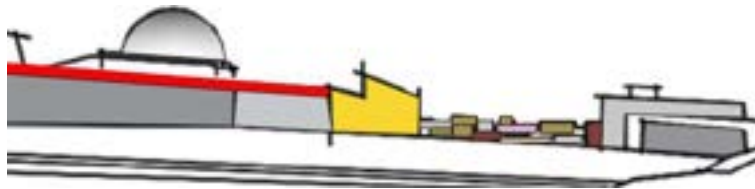
نسبة عالية من المساحات المفتوحة



تفاوت بالمساحة والارتفاع بالموقع



حدائق



الوان ومواد متعددة ضمن المبنى وضمن الموقع

1 على جانبي الشارع

1 المجاورات

1 الحدائق والمساحات مع المبنى

2 الحدائق والمساحات فيما بينها

لا شكلي*

شكلي

التوازن

الاستقرار

2 التصميم ضمن معايير لمساحات المياني

3 التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة

4 التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق

1 التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة

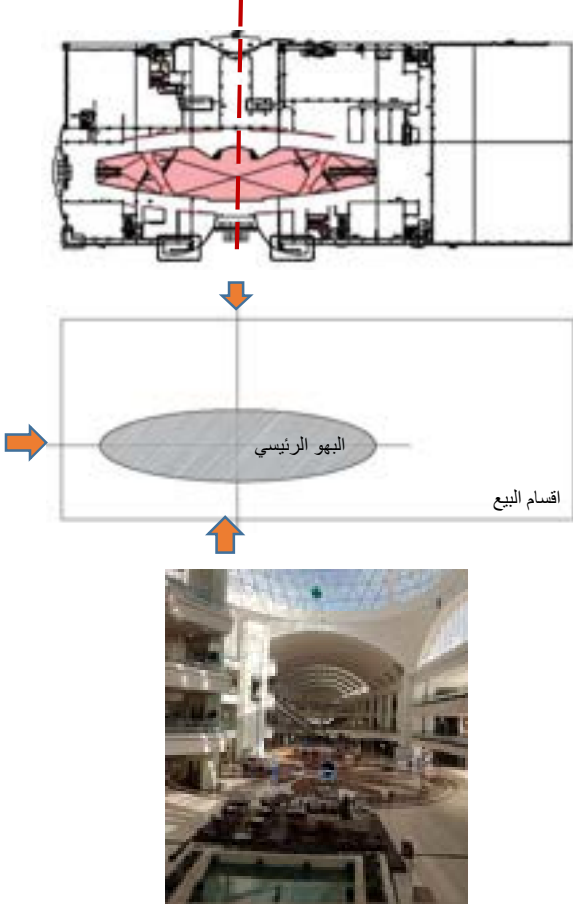
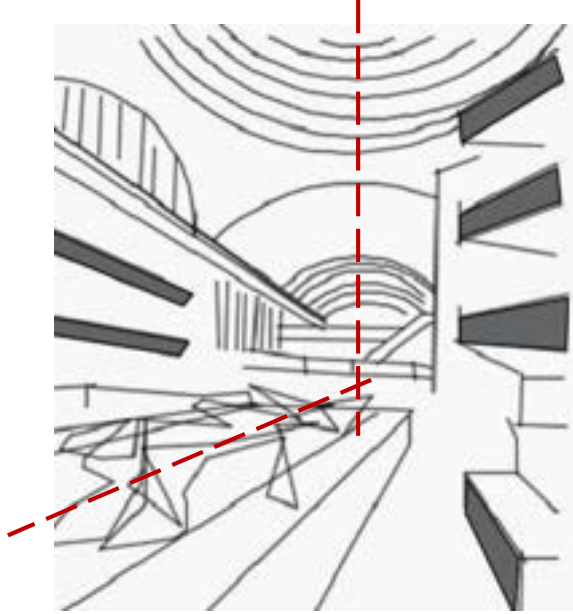
1 التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة

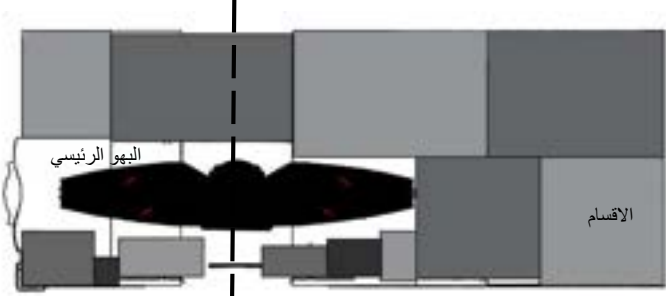
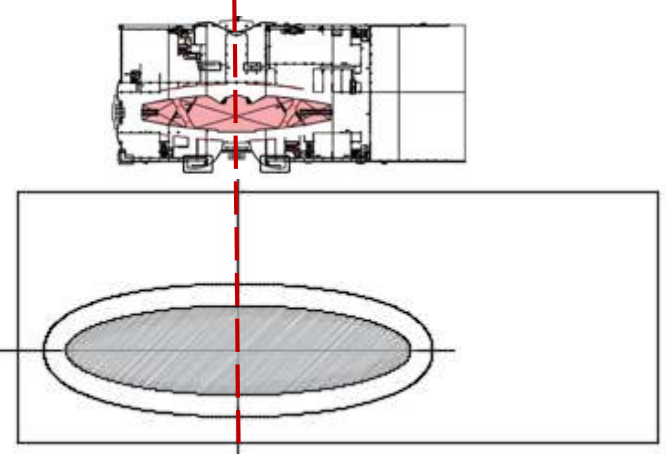
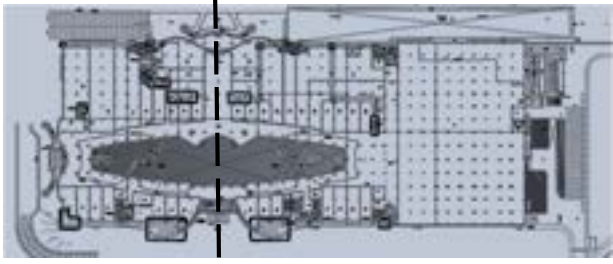

1 التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة

الاختيار ضمن المعايير

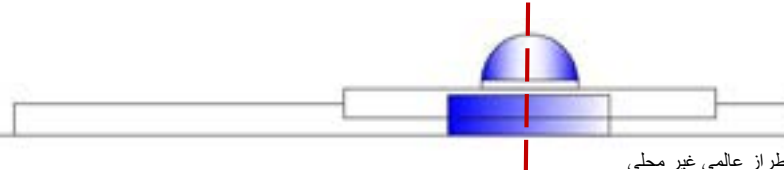

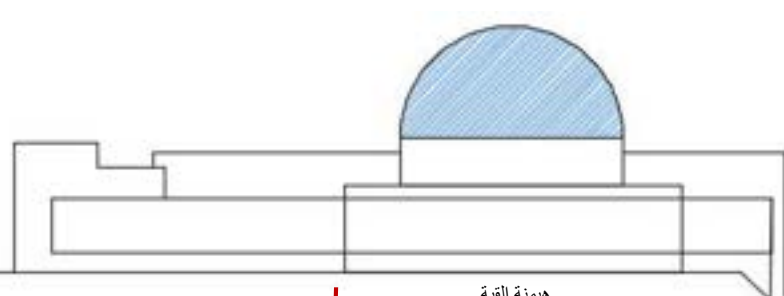
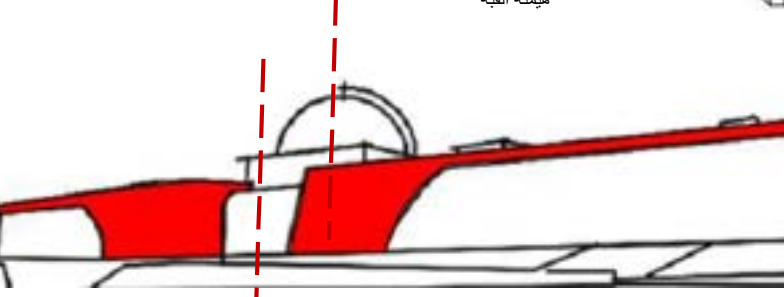
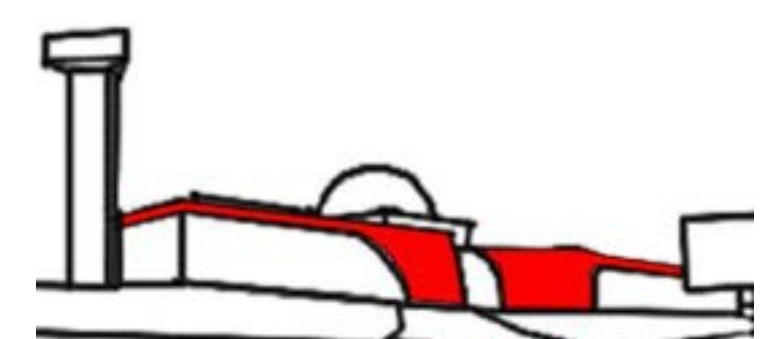
الحرية (القانونية)

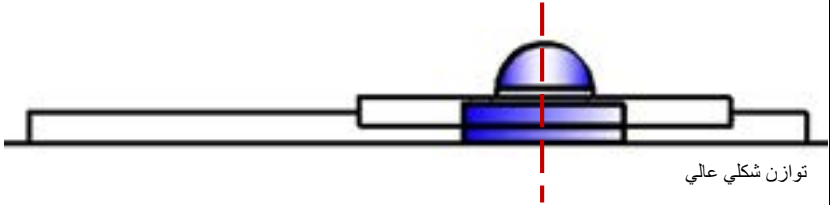

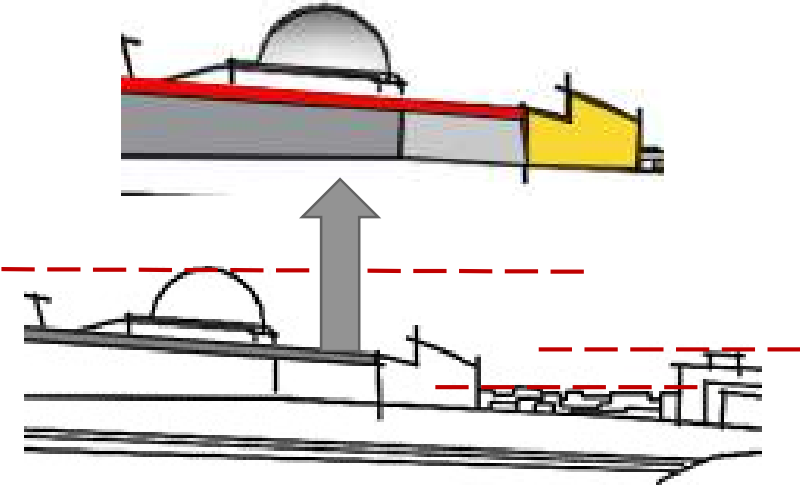
شكل (5-19) : استمارة التحليل الكرافيكي لمشروع فاملي مول (A4)(المبنى - المخطط) (اعداد: الباحثة)

المحور الثالث (المبنى) / المخطط		العقارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																																								
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	الوضوحية	الشفافية																																								
	التقييم (5-1)			تصنيف																																							
 <p>الانفتاح بين الطوابق</p>	<table border="1"> <tr> <td>3</td> <td>متناظر</td> <td rowspan="2">شكل المخطط</td> <td rowspan="14">تصنيف</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>غير متناظر</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>البهو</td> <td rowspan="3">موقع الحركة العمودية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>محور رئيس</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>محور فرعي</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>البهو</td> <td rowspan="3">موقع الاقسام</td> </tr> <tr> <td></td> <td>محور رئيس</td> </tr> <tr> <td></td> <td>محور فرعي</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>فتحات</td> <td rowspan="4">معالجات تصميمية</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>مواد شفافة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مواد عاكسة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مواد شفافة عاكسة</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>متساوية</td> <td rowspan="2">المسافة للاقسام</td> <td rowspan="14">ماديا</td> </tr> <tr> <td></td> <td>متباينة</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>واحد</td> <td rowspan="3">محور الحركة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>متفرع</td> </tr> <tr> <td></td> <td>متشعب</td> </tr> </table>	3	متناظر	شكل المخطط	تصنيف	2	غير متناظر	4	البهو	موقع الحركة العمودية		محور رئيس	1	محور فرعي	5	البهو	موقع الاقسام		محور رئيس		محور فرعي	4	فتحات	معالجات تصميمية	4	مواد شفافة		مواد عاكسة		مواد شفافة عاكسة	4	متساوية	المسافة للاقسام	ماديا		متباينة	5	واحد	محور الحركة		متفرع		متشعب
	3	متناظر	شكل المخطط			تصنيف																																					
	2	غير متناظر																																									
	4	البهو	موقع الحركة العمودية																																								
		محور رئيس																																									
	1	محور فرعي																																									
	5	البهو	موقع الاقسام																																								
		محور رئيس																																									
		محور فرعي																																									
	4	فتحات	معالجات تصميمية																																								
	4	مواد شفافة																																									
		مواد عاكسة																																									
		مواد شفافة عاكسة																																									
	4	متساوية	المسافة للاقسام	ماديا																																							
	متباينة																																										
5	واحد	محور الحركة																																									
	متفرع																																										
	متشعب																																										
 <p>تكرار العناصر في البهو الداخلي كالشرفات والفتحات</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="4">الوحدة</td> <td rowspan="14">التنوع</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الطرز</td> <td rowspan="7">الخدمات</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>بنية تحتية</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بيئة طبيعية</td> </tr> </table>	4	بالهيمنة		الوحدة	التنوع	3	شكلية	3	بالتكرار	3	بالتوازن	1	الطرز	الخدمات	1	المواد	1	الالوان	1	الرموز	5	بنية تحتية	4	مرافق ترفيهية	3	بيئة طبيعية	الوحدة والتنوع	التعددية														
	4	بالهيمنة	الوحدة				التنوع																																				
	3	شكلية																																									
	3	بالتكرار																																									
	3	بالتوازن																																									
	1	الطرز	الخدمات																																								
	1	المواد																																									
	1	الالوان																																									
	1	الرموز																																									
	5	بنية تحتية																																									
	4	مرافق ترفيهية																																									
	3	بيئة طبيعية																																									

	<p>13</p>	<p>تناسب مساحة البهو مع مساحة المبنى %</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>
 <p>محاور الحركة حول البهو متناظرة نسبيا</p>	<p>3</p>	<p>المخطط ككل</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p>نمط الابنية التجارية</p> 	<p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>
	<p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</p>		
	<p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</p>		
	<p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)</p>		
	<p>5</p>	<p>التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ .)</p>		
	<p>3</p>	<p>محاور الحركة</p>	<p>شكلي * لا شكلي</p>	

استمارة (5-20) : التحليل الكرافيكي لمشروع فاملي مول (A4) (الواجهة - الهوية المعمارية) (اعداد: الباحثة)

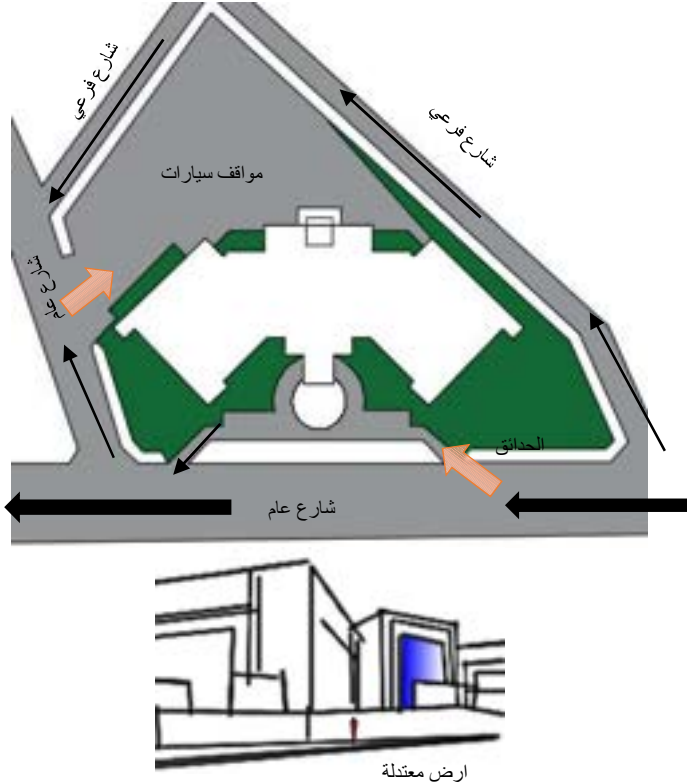

المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)		العمرارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																						
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	التقييم (5-1)																							
				نسبة الفتحات	تصويرا %																				
 <p>طر از عالمي غير محلي</p>	<table border="1"> <tr> <td>31</td> <td>نسبة المواد الشفافة العاكسة</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>غير محلية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>محلي</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>عالمي</td> </tr> </table>	31	نسبة المواد الشفافة العاكسة	5		غير محلية	1	محلي	4	عالمي	الوضوحية	التفاهية													
		31	نسبة المواد الشفافة العاكسة																						
5	غير محلية																								
1	محلي																								
4	عالمي																								
 <p>استخدام مواد غير محلية</p>	<table border="1"> <tr> <td>طبيعية</td> <td rowspan="3">المواد</td> <td rowspan="3">الطرارز</td> </tr> <tr> <td>مطورة</td> </tr> <tr> <td>صناعية</td> </tr> </table>	طبيعية	المواد	الطرارز	مطورة	صناعية																			
طبيعية	المواد	الطرارز																							
مطورة																									
صناعية																									
 <p>هيمنة القبة</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>بالهيمنة</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الملمس</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الاتجاه</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الاشكال</td> </tr> </table>	4	بالهيمنة	2	شكلية	2	بالتكرار	4	بالتوازن	1	الطرز	2	المواد	3	الالوان	2	الرموز	2	الملمس	2	الاتجاه	3	الاشكال	الوحدة والتنوع	التعددية
		4	بالهيمنة																						
2	شكلية																								
2	بالتكرار																								
4	بالتوازن																								
1	الطرز																								
2	المواد																								
3	الالوان																								
2	الرموز																								
2	الملمس																								
2	الاتجاه																								
3	الاشكال																								
 <p>توازن عالي</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>الشكل مع الوظيفة</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>المواد مع المناخ</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الرموز مع المكان</td> </tr> </table>	4	الشكل مع الوظيفة	1	المواد مع المناخ	2	الرموز مع المكان																		
4	الشكل مع الوظيفة																								
1	المواد مع المناخ																								
2	الرموز مع المكان																								
 <p>الشكل يوحي بمبنى تجاري مع تناسب ضعيف مع المكان والمناخ</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>الشكل مع الوظيفة</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>المواد مع المناخ</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الرموز مع المكان</td> </tr> </table>	4	الشكل مع الوظيفة	1	المواد مع المناخ	2	الرموز مع المكان	التناسيب	المساواة																
4	الشكل مع الوظيفة																								
1	المواد مع المناخ																								
2	الرموز مع المكان																								

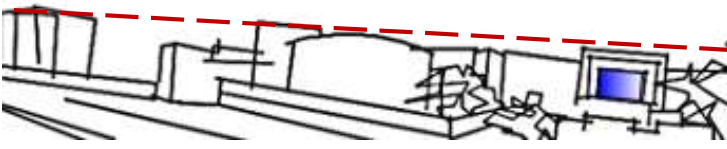


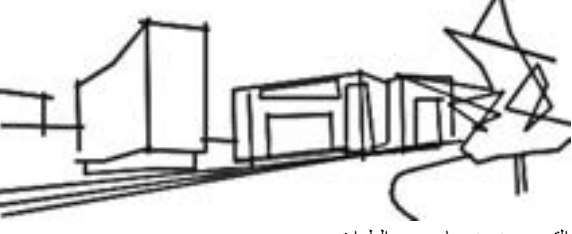
 <p>توازن شكلي عالي</p>	<p>4</p> <p>3</p> <p>2</p>	<p>الاشكال</p> <p>المواد</p> <p>الالوان</p>	<p>شكلي *</p>	<p>لاشكلي</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p>استخدام الوان ومواد متنوعة</p>  <p>تناسب نسبي بالارتفاعات</p>	<p>1</p> <p>1</p> <p>1</p> <p>2</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية؛</p>		

استمارة (5-21) : التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)

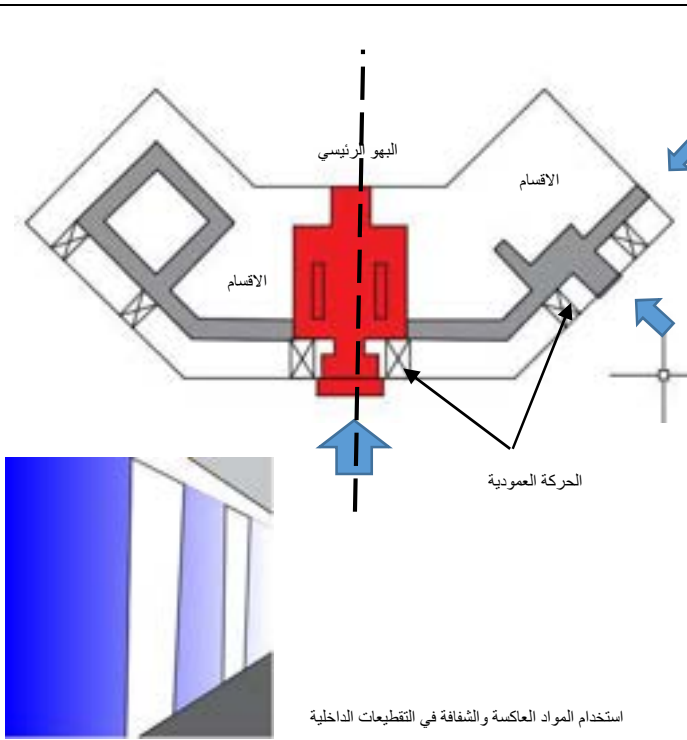
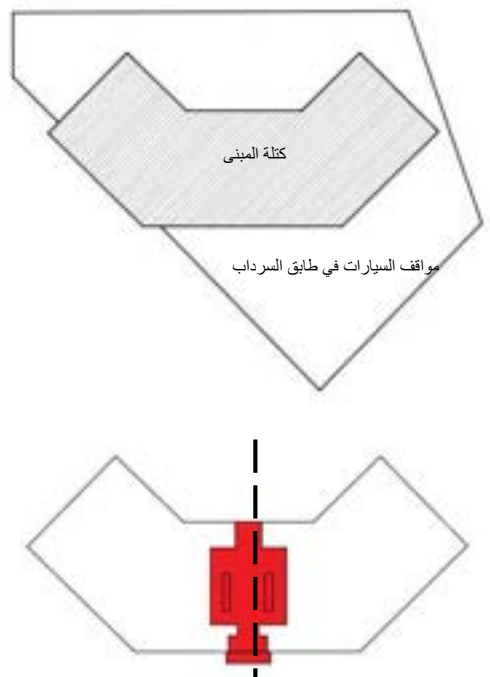
المعلومات العامة		اسم المشروع: محافظة اربيل	الوظيفة: عام - حكومي		
رقم الاستمارة: B1		موقع المشروع: اربيل	سنة الانجاز: قيد الانجاز		
المحور الاول	منهجية التصميم	المصممين: شركة تركية			
		منهجية التصميم: مغلقة			
		الجهة المستفيدة : وزارة الداخلية			
		مشاركة المستخدمين (1-5): 2			
					
ت	اسم المبنى	الموقع	الوظيفة	سنة الانشاء	الرمز
1	محافظة السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2010	A1
2	بلدية السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2011	A2
3	جوزات السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2014	A3
4	فاملي مول	السليمانية	عام - ترفيهي	2016	A4
5	محافظة اربيل	اربيل	عام - حكومي	قيد الانجاز	B1
6	وزارة الاوقاف	اربيل	عام - حكومي	2005	B2
7	محكمة اربيل	اربيل	عام - حكومي	2013	B3
8	مكتبة الزيتون	اربيل	عام - ثقافي	2008	B4
9	بلدية دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C1
10	محكمة دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C2
11	مركز طلابي لجامعة دهوك	دهوك	عام - ثقافي ترفيهي	2015	C3
12	دهوك مول	دهوك	عام - ترفيهي	2011	C4

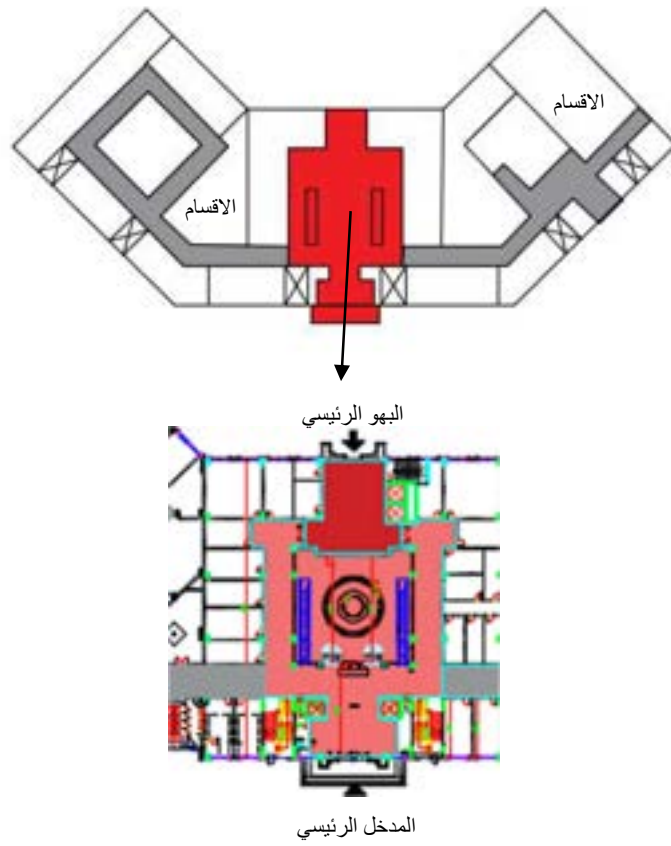
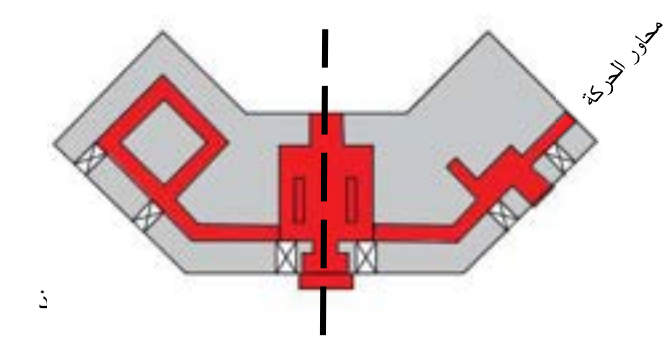
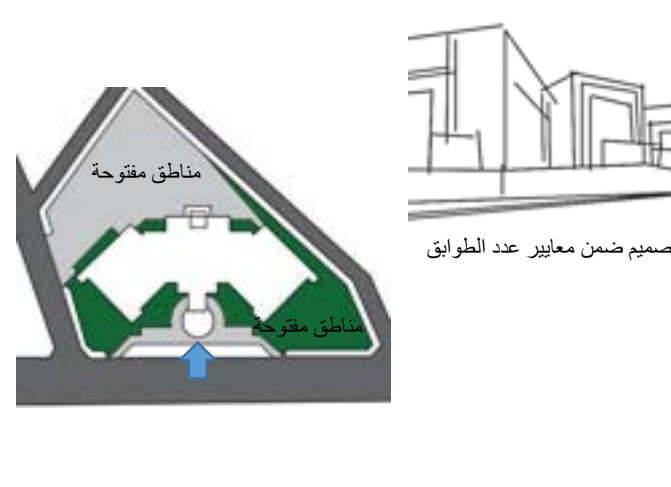
استمارة : (5-22) التحليل الكرافيكي لمشروع محافظة اربيل (B1) (الموقع) (اعداد: الباحثة)

المحور الثاني (الموقع)		العصارة الديمقرراطية	النظام الديمقرراطي			
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية					
	4	عام	الشارع	بصريا	الوضوحية	التشافية
	4	فرعي				
		مغلق				
	1	مرتفعة	الطوبوغرافية			
	4	معتدلة				
		منخفضة				
	3	امامية	الحدائق والساحات			
	1	خلفية				
	1	جانبيهة				
	4	(4-1)	الطرق المؤدية			
	من الخارج	مداخل الحدائق والساحات				
5	من الداخل					
 <p>هناك تنوع بالطراز والمواد والالوان في المنطقة</p>	3	بالهيمنة	الوحدة	التنوع	الوحدة والتنوع	التعددية
	1	شكالية				
	1	بالتكرار				
	1	بالتوازن				
	3	الطرز	الخدمات			
	3	المواد				
	3	الالوان				
	2	الرموز				
	4	بنية تحتية				
	1	مرافق ترفيهية				
2	بيئة طبيعية					






 <p>تتناسب في عدد الطوابق</p>	<table border="1"> <tr><td>4</td><td>عدد الطوابق</td></tr> <tr><td>3</td><td>الاستخدام</td></tr> <tr><td>2</td><td>الطرز</td></tr> <tr><td>2</td><td>الالوان</td></tr> <tr><td>2</td><td>الرموز</td></tr> <tr><td>%62</td><td>نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى%</td></tr> </table>	4	عدد الطوابق	3	الاستخدام	2	الطرز	2	الالوان	2	الرموز	%62	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى%	<p>التناسب</p> <p>المساواة (القانونية)</p>
4	عدد الطوابق													
3	الاستخدام													
2	الطرز													
2	الالوان													
2	الرموز													
%62	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى%													
 <p>توازن نسبي للحدائق فيما بينها</p> <p>توازن لاشكلي قليل نسبيا على جانبي الشارع وبين المجاورات</p>	<table border="1"> <tr><td>2</td><td>على جانبي الشارع</td></tr> <tr><td>2</td><td>المجاورات</td></tr> <tr><td>1</td><td>الحدائق والمساحات مع المبنى</td></tr> <tr><td>3</td><td>الحدائق والمساحات فيما بينها</td></tr> </table> <p>لا شكلي *</p> <p>شكلي</p> <p>التوازن</p> <p>الاستقرار</p>	2	على جانبي الشارع	2	المجاورات	1	الحدائق والمساحات مع المبنى	3	الحدائق والمساحات فيما بينها	<p>التناسب</p> <p>المساواة (القانونية)</p>				
2	على جانبي الشارع													
2	المجاورات													
1	الحدائق والمساحات مع المبنى													
3	الحدائق والمساحات فيما بينها													
 <p>التصميم لا يخضع لمعايير تحديد اللون والطرز والمواد</p>  <p>التصميم ضمن معايير عدد الطوابق</p>	<table border="1"> <tr><td>3</td><td>التصميم ضمن معايير لمساحات المباني</td></tr> <tr><td>2</td><td>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</td></tr> <tr><td>4</td><td>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</td></tr> <tr><td>1</td><td>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</td></tr> <tr><td>1</td><td>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</td></tr> <tr><td>1</td><td>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</td></tr> </table>	3	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني	2	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	1	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	1	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	1	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	<p>الاختيار ضمن المعايير</p> <p>الحرية (القانونية)</p>
3	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني													
2	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة													
4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق													
1	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة													
1	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة													
1	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة													


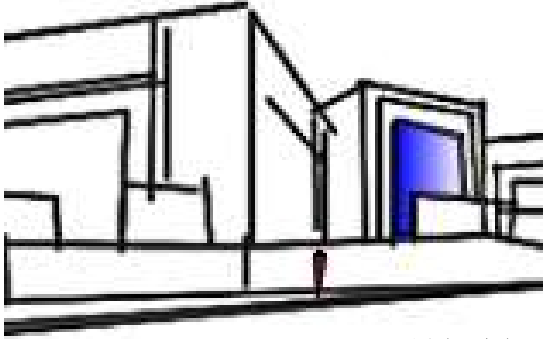


شكل (5-23) : استمارة التحليل الكرافيكي لمشروع محافظة اربيل (B1) (المبنى - المخطط) (اعداد: الباحثة)

المحور الثالث (المبنى) / المخطط		العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																																									
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	الوضوحية	الشفافية																																									
	النتيجة (5-1)																																											
 <p>استخدام المواد العاكسة والشفافة في التقطعات الداخلية</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>متناظر</td> <td rowspan="2">شكل المخطط</td> <td rowspan="10">تسور</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>غير متناظر</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>البهو</td> <td rowspan="2">موقع الحركة العمودية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>محور رئيس</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>محور فرعي</td> <td rowspan="3">موقع الاقسام</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>البهو</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>محور رئيس</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>محور فرعي</td> <td rowspan="4">معالجات تصميمية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>فتحات</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>مواد شفافة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مواد عاكسة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مواد عاكسة شفافة</td> <td rowspan="2">المسافة للاقسام من المدخل</td> <td rowspan="2">ماديا</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>متساوية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>متباينة</td> <td rowspan="2">محور الحركة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>واحد</td> </tr> <tr> <td></td> <td>متفرع</td> <td rowspan="2">متشعب</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> </tr> </table>	4	متناظر	شكل المخطط	تسور	1	غير متناظر	3	البهو	موقع الحركة العمودية	1	محور رئيس	1	محور فرعي	موقع الاقسام	1	البهو	1	محور رئيس	3	محور فرعي	معالجات تصميمية	1	فتحات	2	مواد شفافة		مواد عاكسة		مواد عاكسة شفافة	المسافة للاقسام من المدخل	ماديا	3	متساوية	2	متباينة	محور الحركة		واحد		متفرع	متشعب		
	4	متناظر	شكل المخطط			تسور																																						
	1	غير متناظر																																										
	3	البهو	موقع الحركة العمودية																																									
	1	محور رئيس																																										
	1	محور فرعي	موقع الاقسام																																									
	1	البهو																																										
	1	محور رئيس																																										
	3	محور فرعي	معالجات تصميمية																																									
	1	فتحات																																										
	2	مواد شفافة																																										
		مواد عاكسة																																										
		مواد عاكسة شفافة	المسافة للاقسام من المدخل	ماديا																																								
	3	متساوية																																										
	2	متباينة	محور الحركة																																									
	واحد																																											
	متفرع	متشعب																																										
 <p>كتلة المبنى</p> <p>مواقف السيارات في طابق السرداب</p> <p>هيمنة البهو الداخلي وتوازن المخطط وتوفر البنية التحتية</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="4">الوحدة</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الطرز</td> <td rowspan="10">التنوع</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بنية تحتية</td> <td rowspan="3">الخدمات</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>بيئة طبيعية</td> </tr> </table>	4	بالهيمنة	الوحدة	2	شكلية	3	بالتكرار	4	بالتوازن	1	الطرز	التنوع	2	المواد	2	الالوان	1	الرموز	4	بنية تحتية	الخدمات	1	مرافق ترفيهية	1	بيئة طبيعية	الوحدة والتنوع	التعددية																
	4	بالهيمنة	الوحدة																																									
	2	شكلية																																										
	3	بالتكرار																																										
	4	بالتوازن																																										
	1	الطرز	التنوع																																									
	2	المواد																																										
	2	الالوان																																										
	1	الرموز																																										
	4	بنية تحتية		الخدمات																																								
	1	مرافق ترفيهية																																										
	1	بيئة طبيعية																																										

	<p>13</p> <p>4</p> <p>4</p> <p>2</p>	<p>تناسب مساحة البهو مع مساحة المبنى %</p> <p>تناسب مساحة كل قسم مع الاقسام الاخرى</p> <p>تناسب اشكال المخطط فيما بينها</p> <p>تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>
	<p>4</p> <p>3</p>	<p>المخطط ككل</p> <p>محاور الحركة</p> <p>شكلي *</p> <p>لا شكلي</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
	<p>3</p> <p>2</p> <p>4</p> <p>3</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى</p> <p>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</p> <p>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</p> <p>التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)</p> <p>التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ .)</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>

استمارة (5-24) : التحليل الكرافيكي لمشروع محافظة اربيل (B1) (الواجهة - الهوية المعمارية) (اعداد: الباحثة)

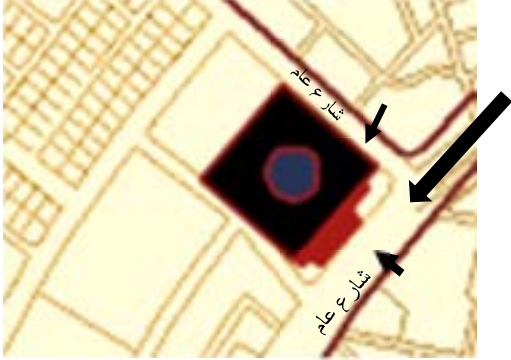

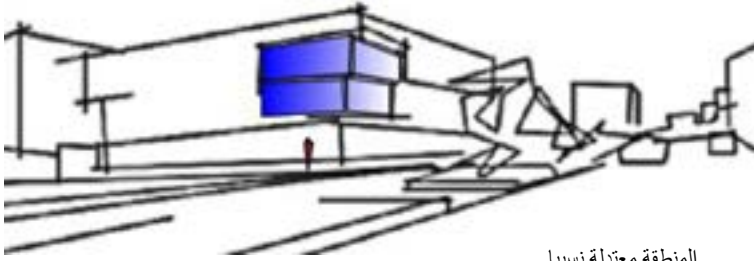
المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)		العمرارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي
<p>التحليل الكرافيكي</p>  <p>استخدام المواد الشفافة العاكسة (زجاج)</p>  <p>استخدام بعض العناصر المحلية الطراز ضمن الواجهة</p> 	<p>المفردات التفصيلية</p> <p>(5-1) التقييم</p>	<p>العمرارة الديمقراطية</p> <p>الشفافية</p>	<p>النظام الديمقراطي</p> <p>الشفافية</p>
	<p>نسبة الفتحات</p> <p>نسبة المواد الشفافة</p> <p>نسبة المواد العاكسة</p> <p>نسبة المواد الشفافة العاكسة</p> <p>70</p> <p>المواد</p> <p>طبيعية</p> <p>مطورة</p> <p>1</p> <p>4</p> <p>2</p> <p>3</p> <p>محلية</p> <p>غير محلية</p> <p>محلي</p> <p>عالمي</p>		
 <p>الوحدة بالتوازن الناتج عن التناظر بشكل اساسي</p>  <p>استخدام الطراز العالمي مع عناصر من التراث</p>	<p>3</p> <p>3</p> <p>3</p> <p>5</p> <p>3</p> <p>2</p> <p>2</p> <p>2</p> <p>2</p> <p>2</p> <p>1</p> <p>1</p>	<p>الوحدة والتنوع</p> <p>التعددية</p>	<p>الوحدة والتنوع</p> <p>التعددية</p>
	<p>بالهيمنة</p> <p>شكلية</p> <p>بالتكرار</p> <p>بالتوازن</p> <p>الطرز</p> <p>المواد</p> <p>الالوان</p> <p>الرموز</p> <p>الملمس</p> <p>الاتجاه</p> <p>الاشكال</p>		


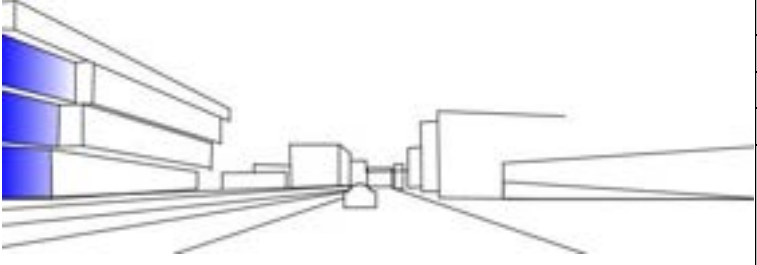
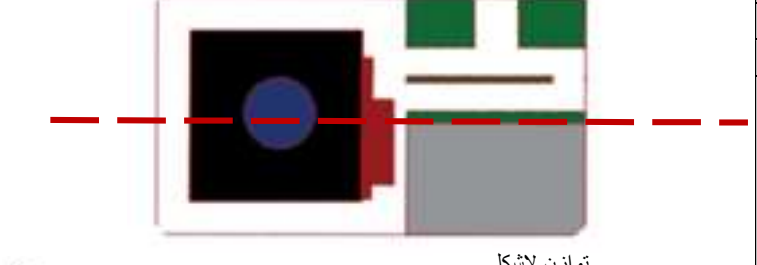
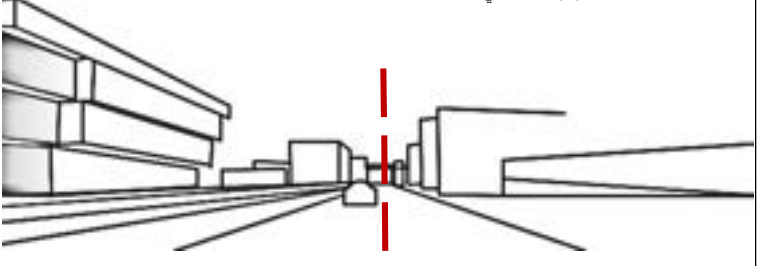

 <p>وجود بعض رموز المكان</p> <p>استخدام مواد صناعية وغير محلية</p>  <p>تناسب الشكل مع الوظيفة نسبيا</p>	<p>3</p> <p>1</p> <p>3</p>	<p>الشكل مع الوظيفة</p> <p>المواد مع المناخ</p> <p>الرموز مع المكان</p>	<p>التناسب</p> <p>المساواة</p>
 <p>التوازن الشكلي (متناظر)</p>	<p>4</p> <p>3</p> <p>3</p>	<p>الأشكال</p> <p>المواد</p> <p>الألوان</p>	<p>شكلي *</p> <p>لاشكلي</p> <p>التوازن</p> <p>الاستقرار</p>
 <p>استخدام مواد واللوان متنوعة لاتخضع لاي قوانين معينة</p>	<p>1</p> <p>1</p> <p>2</p> <p>1</p> <p>4</p>	<p>وجود معايير للمواد المستخدمة</p> <p>وجود معايير للالوان المستخدمة</p> <p>وجود معايير للطرز المستخدمة</p> <p>وجود معايير للرموز المستخدمة</p> <p>وجود معايير ارتفاع المبني والارتداد</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p> <p>الحرية</p>

استمارة (5-25) : التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)


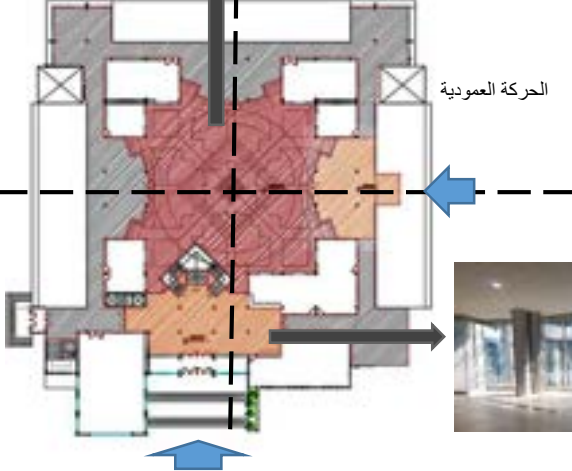




المعلومات العامة		اسم المشروع: وزارة الاوقاف	الوظيفة: عام - حكومي		
رقم الاستمارة: B2		موقع المشروع: اربيل	سنة الانجاز: 2005		
المحور الاول	منهجية التصميم	المصممين: الشعبة الهندسية للوزارة			
		منهجية التصميم: مغلقة			
		الجهة المستفيدة: وزارة الاوقاف			
		مشاركة المستخدمين (1-5): 3			
					
ت	اسم المبنى	الموقع	الوظيفة	سنة الانشاء	الرمز
1	محافظة السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2010	A1
2	بلدية السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2011	A2
3	جوازات السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2014	A3
4	فاملي مول	السليمانية	عام - ترفيهي	2016	A4
5	محافظة اربيل	اربيل	عام - حكومي	قيد الانجاز	B1
6	وزارة الاوقاف	اربيل	عام - حكومي	2005	B2
7	محكمة اربيل	اربيل	عام - حكومي	2013	B3
8	مكتبة الزيتون	اربيل	عام - ثقافي	2008	B4
9	بلدية دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C1
10	محكمة دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C2
11	مركز طلابي لجامعة دهوك	دهوك	عام - ثقافي ترفيهي	2015	C3
12	دهوك مول	دهوك	عام - ترفيهي	2011	C4


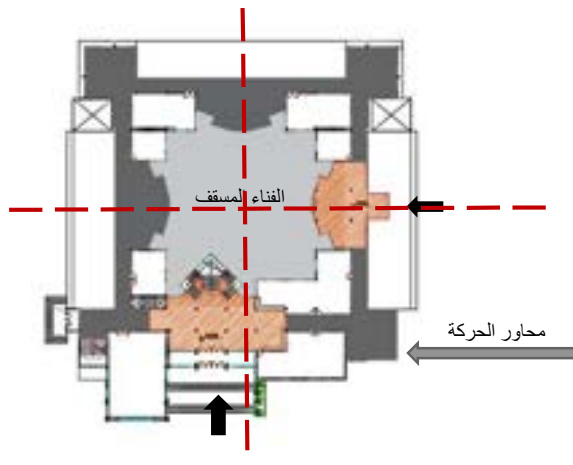
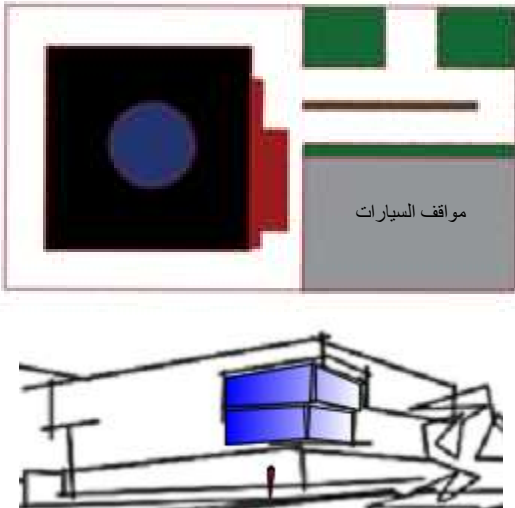
استمارة (5-26) : التحليل الكرافيكي لمشروع وزارة الاوقاف (B2) (الموقع) (اعداد: الباحثة)

المحور الثاني (الموقع)		التقييم (5-1)	المفردات التفصيلية		العصارة الديمقرطية	النظام الديمقرطي	
التحليل الكرافيكي							
  	4	عام	الشارع	بصريا	الوضوحية	الشفافية	
		فرعي					
		مغلق					
	1	مرتفعة	الطوبوغرافية				
	4	معتدلة					
		منخفضة					
	3	امامية	الحدائق				
		خلفية	والساحات				
		جانبيهية					
	2	(4-1)	الطرق المؤدية				
		من الخارج	مداخل الحدائق				
	5	من الداخل	والساحات				
				ماديا			

 <p>تنافس المباني في الهيمنة وتتنوع في الطرز والالوان والمواد نسبيا في الموقع</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>باليهمنة</td> <td rowspan="4">الهيئة</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>شكالية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الطرز</td> <td rowspan="7">اللقع</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بنية تحتية</td> <td rowspan="3">الخدمات</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>بيئة طبيعية</td> </tr> </table>	4	باليهمنة	الهيئة	1	شكالية	1	بالتكرار	1	بالتوازن	3	الطرز	اللقع	3	المواد	3	الالوان	2	الرموز	3	بنية تحتية	الخدمات	1	مرافق ترفيهية	2	بيئة طبيعية	<p>الوحدة والتنوع</p>	<p>التعددية</p>
4	باليهمنة	الهيئة																										
1	شكالية																											
1	بالتكرار																											
1	بالتوازن																											
3	الطرز	اللقع																										
3	المواد																											
3	الالوان																											
2	الرموز																											
3	بنية تحتية		الخدمات																									
1	مرافق ترفيهية																											
2	بيئة طبيعية																											
 <p>تجانس نسبي في عدد الطوابق والاستخدام</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>عدد الطوابق</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>الاستخدام</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>24</td> <td>نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى %</td> </tr> </table>	4	عدد الطوابق	4	الاستخدام	3	الطرز	3	الالوان	2	الرموز	24	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى %	<p>التناسب</p>	<p>المساواة (القانونية)</p>													
4	عدد الطوابق																											
4	الاستخدام																											
3	الطرز																											
3	الالوان																											
2	الرموز																											
24	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى %																											
 <p>توازن لاشكلي</p>  <p>توازن ضعيف على جانبي الشارع</p>	<table border="1"> <tr> <td>1</td> <td>على جانبي الشارع</td> <td rowspan="2">لا شكلي</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>المجاورات</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الحدائق والمساحات مع المبنى</td> <td rowspan="2">شكلي</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الحدائق والمساحات فيما بينها</td> </tr> </table>	1	على جانبي الشارع	لا شكلي	3	المجاورات	1	الحدائق والمساحات مع المبنى	شكلي	2	الحدائق والمساحات فيما بينها	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>															
1	على جانبي الشارع	لا شكلي																										
3	المجاورات																											
1	الحدائق والمساحات مع المبنى	شكلي																										
2	الحدائق والمساحات فيما بينها																											
 <p>التصميم ضمن معايير المساحات والارتفاع ضعف معايير الطراز والمواد واللون</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>التصميم ضمن معايير لمساحات المباني</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</td> </tr> </table>	4	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني	3	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	1	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	1	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	1	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية (القانونية)</p>													
4	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني																											
3	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة																											
4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق																											
1	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة																											
1	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة																											
1	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة																											


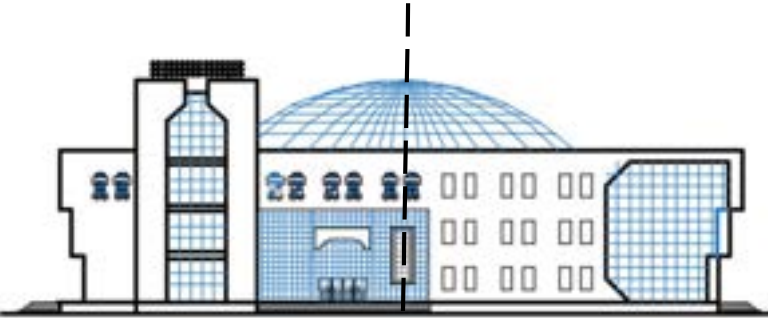
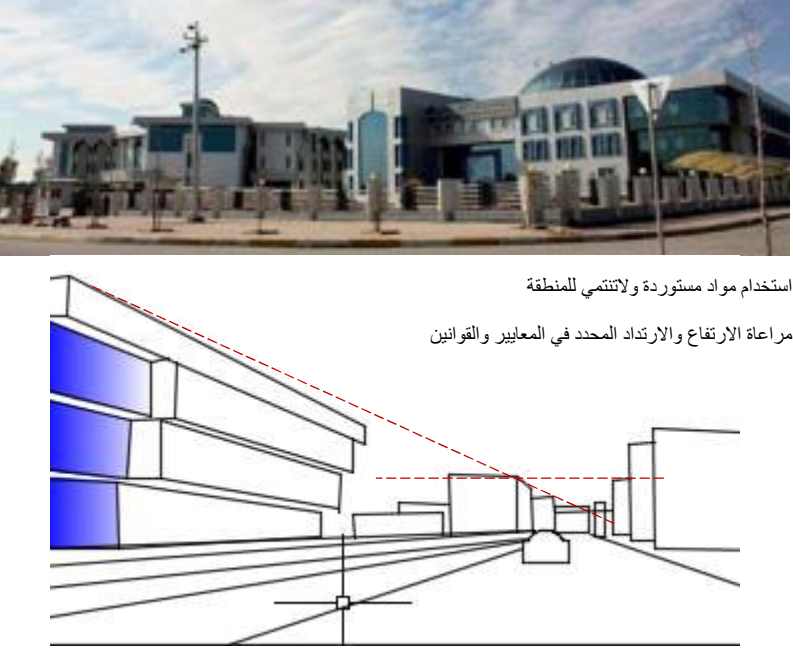
شكل (5-27) : استمارة التحليل الكرافيكي لمشروع وزارة الاوقاف (B2) (المبنى - المخطط) (اعداد: الباحثة)

المحور الثالث (المبنى) / المخطط		العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																																											
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	الوضوحية	الشفافية																																											
 <p>فناء داخلي مسقف</p>  <p>الحركة العمودية</p>  <p>بهو داخلي</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>متناظر</td> <td rowspan="2">شكل المخطط</td> <td rowspan="14">تصوير</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>غير متناظر</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>البهو</td> <td rowspan="2">موقع الحركة العمودية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>محور رئيس</td> </tr> <tr> <td></td> <td>محور فرعي</td> <td rowspan="2">موقع الاقسام</td> </tr> <tr> <td></td> <td>البهو</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>محور رئيس</td> <td rowspan="2">معالجات تصميمية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>محور فرعي</td> </tr> <tr> <td></td> <td>فتحات</td> <td rowspan="3">مواد شفافة</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>مواد شفافة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مواد عاكسة</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>مواد شفافة عاكسة</td> <td rowspan="2">المسافة للاقسام من المنخل</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>متساوية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>متباينة</td> <td rowspan="2">محور الحركة</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>واحد</td> </tr> <tr> <td></td> <td>متفرع</td> <td rowspan="2">ماديا</td> </tr> <tr> <td></td> <td>متشعب</td> </tr> </table>	4	متناظر	شكل المخطط	تصوير	1	غير متناظر	3	البهو	موقع الحركة العمودية	2	محور رئيس		محور فرعي	موقع الاقسام		البهو	5	محور رئيس	معالجات تصميمية		محور فرعي		فتحات	مواد شفافة	2	مواد شفافة		مواد عاكسة	3	مواد شفافة عاكسة	المسافة للاقسام من المنخل	4	متساوية	1	متباينة	محور الحركة	4	واحد		متفرع	ماديا		متشعب		
	4	متناظر	شكل المخطط			تصوير																																								
	1	غير متناظر																																												
	3	البهو	موقع الحركة العمودية																																											
	2	محور رئيس																																												
		محور فرعي	موقع الاقسام																																											
		البهو																																												
	5	محور رئيس	معالجات تصميمية																																											
		محور فرعي																																												
		فتحات	مواد شفافة																																											
	2	مواد شفافة																																												
		مواد عاكسة																																												
	3	مواد شفافة عاكسة	المسافة للاقسام من المنخل																																											
	4	متساوية																																												
1	متباينة	محور الحركة																																												
4	واحد																																													
	متفرع	ماديا																																												
	متشعب																																													
 <p>هيمنة القبة والفناء الداخلي المسقف والتوازن والتناظر في اكثر من جزء من المبنى</p>  	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="4">الوحدة</td> <td rowspan="14">التنوع</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الطرز</td> <td rowspan="6">الخدمات</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بنية تحتية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>بيئة طبيعية</td> <td rowspan="2">الوحدة والتنوع</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> </tr> </table>	4	بالهيمنة	الوحدة	التنوع	2	شكلية	3	بالتكرار	4	بالتوازن	3	الطرز	الخدمات	3	المواد	2	الالوان	2	الرموز	3	بنية تحتية	1	مرافق ترفيهية	2	بيئة طبيعية	الوحدة والتنوع				التعددية															
	4	بالهيمنة	الوحدة			التنوع																																								
	2	شكلية																																												
	3	بالتكرار																																												
	4	بالتوازن																																												
	3	الطرز	الخدمات																																											
	3	المواد																																												
	2	الالوان																																												
	2	الرموز																																												
	3	بنية تحتية																																												
	1	مرافق ترفيهية																																												
	2	بيئة طبيعية	الوحدة والتنوع																																											

<p>تناسب المخطط</p>  <p>الاقسام</p> <p>فناء مسقف</p> <p>البهو الاول</p> <p>البهو الثاني</p>	<p>30</p> <p>4</p> <p>4</p> <p>4</p>	<p>تناسب مساحة البهو مع مساحة المبنى</p> <p>تناسب مساحة كل قسم مع الاقسام الاخرى</p> <p>تناسب اشكال المخطط فيما بينها</p> <p>تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>
 <p>الفناء المسقف</p> <p>محاور الحركة</p> <p>محاور الحركة</p>	<p>4</p> <p>4</p>	<p>المخطط ككل</p> <p>محاور الحركة</p> <p>لا شكلي</p> <p>* شكلي</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p>مواقف السيارات</p> <p>التصميم ضمن معايير عدد الطوابق</p>	<p>3</p> <p>1</p> <p>4</p> <p>2</p> <p>3</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى</p> <p>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</p> <p>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</p> <p>التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)</p> <p>التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف ودرج الطوارئ ..)</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>

استمارة (5-28) : التحليل الكرافيكي لمشروع وزارة الاوقاف (B2) (الواجهة - الهوية المعمارية) (اعداد: الباحثة)

المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)		العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	النسبة المئوية	(5-1)																
				نسبة الفتحات	نسبة المواد الشفافة	نسبة المواد العاكسة	نسبة المواد الشفافة العاكسة												
	<table border="1"> <tr> <td>60</td> <td>طبيعية</td> <td>محلية</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>مطورة</td> <td>غير محلية</td> <td rowspan="3">الطرز</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>صناعية</td> <td>محلي</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td></td> <td>عالمي</td> </tr> </table>	60	طبيعية	محلية	المواد	5	مطورة	غير محلية	الطرز	3	صناعية	محلي	2		عالمي	تصويرا %	ملياً	الوضوحية	الشفافية
		60	طبيعية	محلية	المواد														
		5	مطورة	غير محلية	الطرز														
		3	صناعية	محلي															
		2		عالمي															
		4	بالهيمنة	الوحدة	التنوع	الوحدة والتنوع	التعددية												
		1	شكلية																
		3	بالتكرار																
		2	بالتوازن																
		2	الطرز	المواد															
1	الالوان	الرموز																	
2	الملمس	الاتجاه																	
1	الاشكال																		
3																			
<p>تكرار العناصر وهيمنة الفحة وبعض كتل المدخل</p>																			

 <p>تناسب الشكل مع الوظيفة نسبي ويعود لوجود بعض الرموز الاسلامية من المكان</p>	<p>3</p> <p>1</p> <p>3</p>	<p>الشكل مع الوظيفة</p> <p>المواد مع المناخ</p> <p>الرموز مع المكان</p>	<p>التناسب</p> <p>المساواة</p>
 <p>التناسب لاشكلي</p>	<p>3</p> <p>4</p> <p>4</p>	<p>الاشكال</p> <p>المواد</p> <p>الالوان</p>	<p>شكلي</p> <p>لاشكلي *</p> <p>التوازن</p> <p>الاستقرار</p>
 <p>استخدام مواد مستوردة ولاتتنمي للمنطقة</p> <p>مراعاة الارتفاع والارتداد المحدد في المعايير والقوانين</p>	<p>1</p> <p>1</p> <p>3</p> <p>3</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p> <p>الحرية</p>

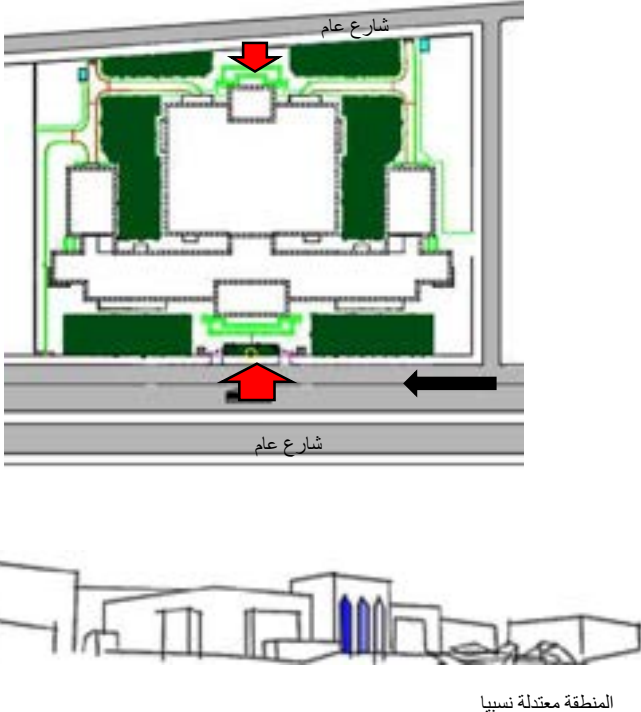

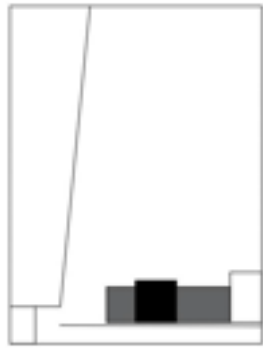

استمارة (5-29) : التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)

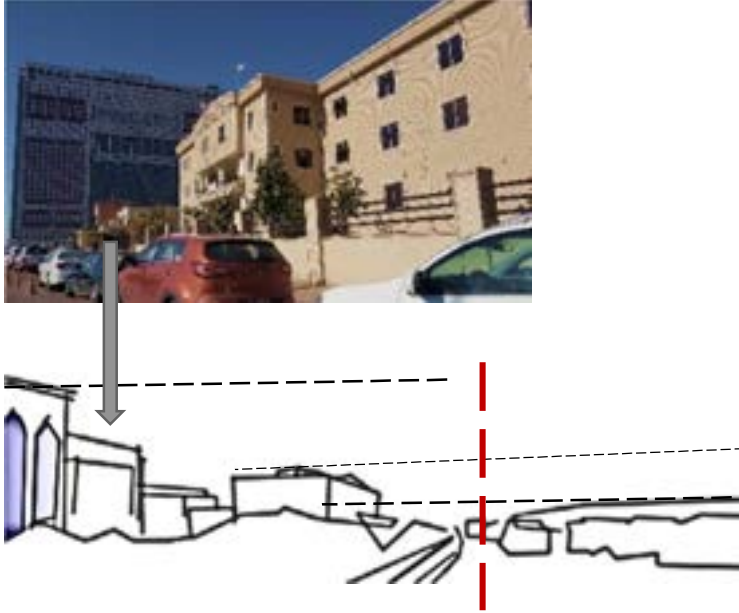
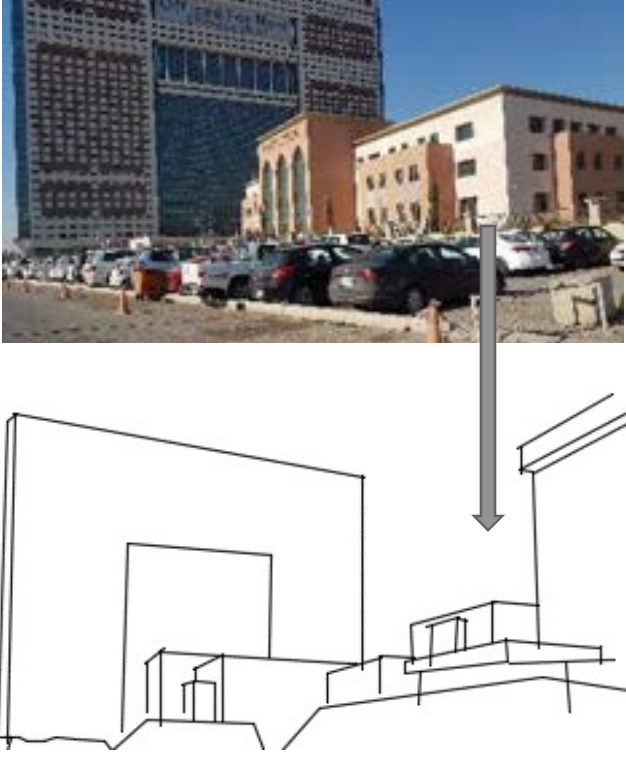
المعلومات العامة	اسم المشروع: محكمة اربيل	الوظيفة: عام - حكومي
رقم الاستمارة: B3	موقع المشروع: اربيل	سنة الانجاز: 2013
المحور الاول منهجية التصميم	المصممين: مكتب محلي و شركة تركية	
	منهجية التصميم: مغلقة	
	الجهة المستفيدة : وزارة العدل	
	مشاركة المستخدمين (1-5): 2	



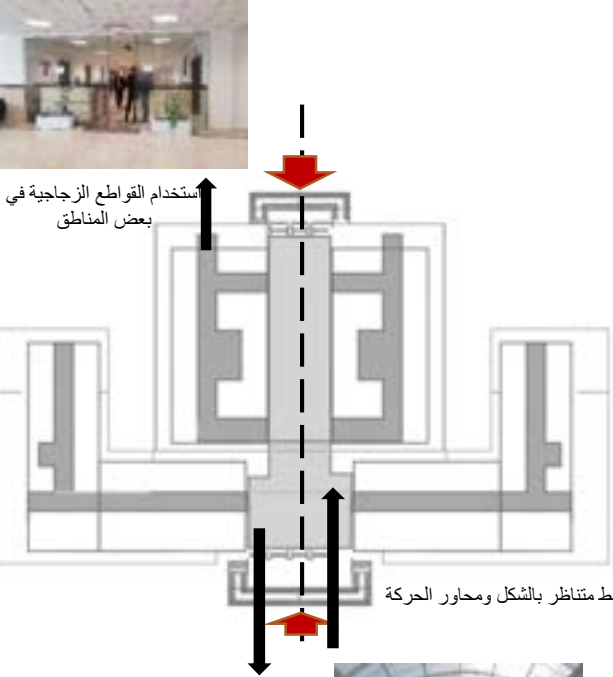


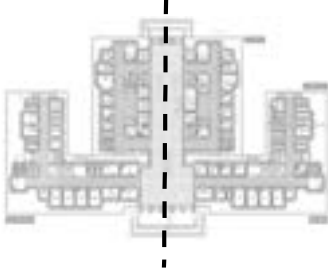

الرمز	سنة الانشاء	الوظيفة	الموقع	اسم المبنى	ت
A1	2010	عام - حكومي	السليمانية	محافظة السليمانية	1
A2	2011	عام - حكومي	السليمانية	بلدية السليمانية	2
A3	2014	عام - حكومي	السليمانية	جوارات السليمانية	3
A4	2016	عام - ترفيهي	السليمانية	فاملي مول	4
B1	قيد الانجاز	عام - حكومي	اربيل	محافظة اربيل	5
B2	2005	عام - حكومي	اربيل	وزارة الاوقاف	6
B3	2013	عام - حكومي	اربيل	محكمة اربيل	7
B4	2008	عام - ثقافي	اربيل	مكتبة الزيتون	8
C1	2004	عام - حكومي	دهوك	بلدية دهوك	9
C2	2004	عام - حكومي	دهوك	محكمة دهوك	10
C3	2015	عام - ثقافي ترفيهي	دهوك	مركز طلابي لجامعة دهوك	11
C4	2011	عام - ترفيهي	دهوك	دهوك مول	12


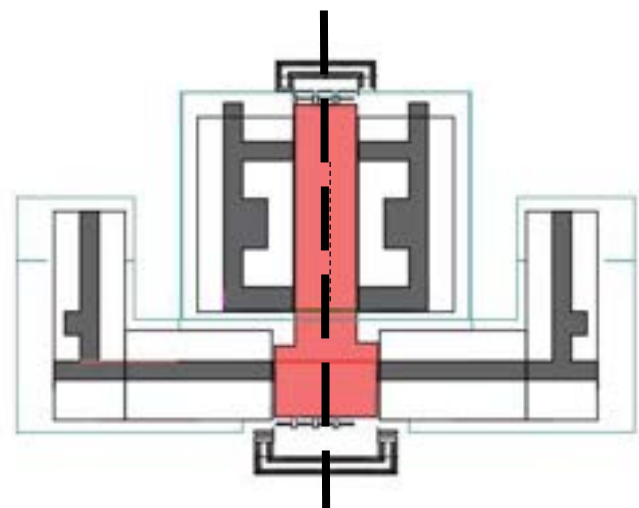

استمارة (5-30) : التحليل الكرافيكي لمشروع محكمة اربيل (B3) (الموقع) (اعداد: الباحثة)

المحور الثاني (الموقع)		العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																																
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	الوضوحية	الثقافية																																
	التقييم (5-1)																																		
 <p>المنطقة معتدلة نسبيا</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>عام</td> <td rowspan="3">الشارع</td> <td rowspan="10">بهدرا</td> </tr> <tr> <td></td> <td>فرعي</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مغلق</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>مرتفعة</td> <td rowspan="3">الطوبوغرافية</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>معتدلة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>منخفضة</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>امامية</td> <td rowspan="3">الحدائق والساحات</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>خلفية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>جانبيهية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>(4-1)</td> <td>الطرق المؤدية</td> <td rowspan="2">ماديا</td> </tr> <tr> <td></td> <td>من الخارج</td> <td>مداخل الحدائق والساحات</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>من الداخل</td> <td></td> </tr> </table>	4	عام	الشارع	بهدرا		فرعي		مغلق	1	مرتفعة	الطوبوغرافية	4	معتدلة		منخفضة	3	امامية	الحدائق والساحات	2	خلفية		جانبيهية	2	(4-1)	الطرق المؤدية	ماديا		من الخارج	مداخل الحدائق والساحات	5	من الداخل			
	4	عام	الشارع			بهدرا																													
		فرعي																																	
		مغلق																																	
	1	مرتفعة	الطوبوغرافية																																
	4	معتدلة																																	
		منخفضة																																	
	3	امامية	الحدائق والساحات																																
	2	خلفية																																	
		جانبيهية																																	
2	(4-1)	الطرق المؤدية	ماديا																																
	من الخارج	مداخل الحدائق والساحات																																	
5	من الداخل																																		
 <p>تنوع بالطراز والمواد في المنطقة</p>	<table border="1"> <tr> <td>3</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="3">الوحدة</td> <td rowspan="10">الوحدة والتنوع</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>شكالية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>بالتوازن</td> <td rowspan="7">التنوع</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بنية تحتية</td> <td rowspan="3">الخدمات</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>بيئة طبيعية</td> </tr> </table>	3	بالهيمنة	الوحدة	الوحدة والتنوع	1	شكالية	1	بالتكرار	1	بالتوازن	التنوع	4	الطرز	4	المواد	3	الالوان	3	الرموز	3	بنية تحتية	الخدمات	1	مرافق ترفيهية	2	بيئة طبيعية								
	3	بالهيمنة	الوحدة			الوحدة والتنوع																													
	1	شكالية																																	
	1	بالتكرار																																	
	1	بالتوازن	التنوع																																
	4	الطرز																																	
	4	المواد																																	
	3	الالوان																																	
	3	الرموز																																	
	3	بنية تحتية		الخدمات																															
1	مرافق ترفيهية																																		
2	بيئة طبيعية																																		
 <p>تفاوت نسبي في عدد الطوابق</p>	<table border="1"> <tr> <td>3</td> <td>عدد الطوابق</td> <td rowspan="6">التناسب</td> <td rowspan="6">المساواة (القانونية)</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الاستخدام</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>22</td> <td>نسبة مساحة الحدائق والساحات الى مساحة المبنى%</td> </tr> </table>	3	عدد الطوابق	التناسب	المساواة (القانونية)	3	الاستخدام	1	الطرز	2	الالوان	1	الرموز	22	نسبة مساحة الحدائق والساحات الى مساحة المبنى%																				
	3	عدد الطوابق	التناسب			المساواة (القانونية)																													
	3	الاستخدام																																	
	1	الطرز																																	
	2	الالوان																																	
	1	الرموز																																	
22	نسبة مساحة الحدائق والساحات الى مساحة المبنى%																																		
 <p>نسبة الحدائق قليلة نسبيا</p>																																			


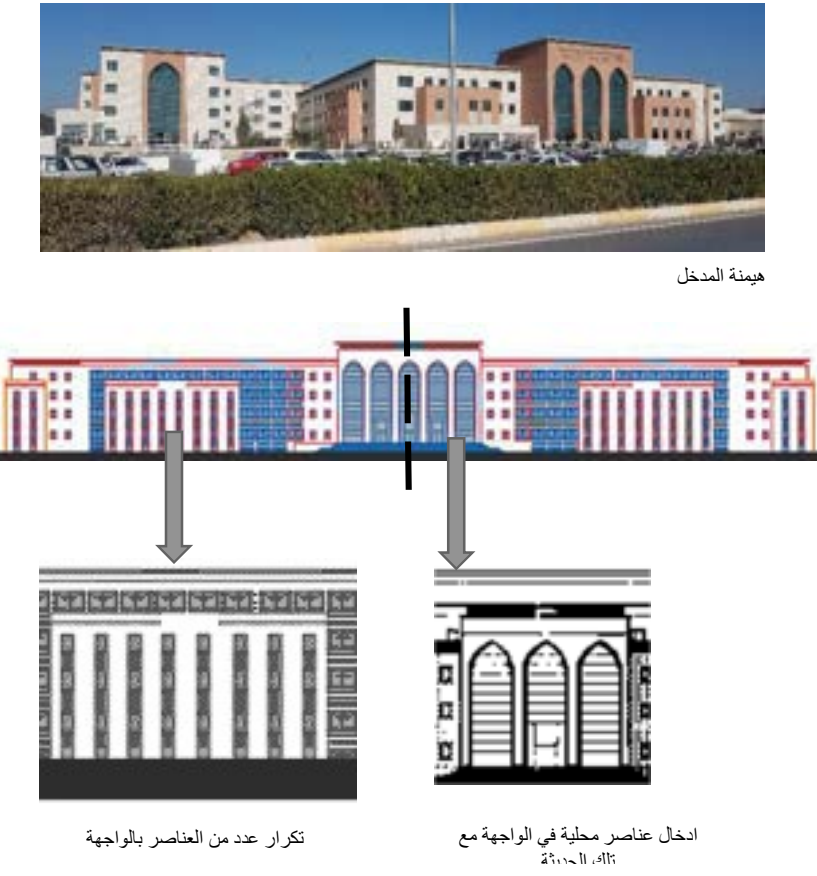
 <p data-bbox="477 814 889 846">توازن لاشكلي قليل نسبيا بين المجاورات وعلى جانبي الشارع</p>	<table border="1"> <tr> <td data-bbox="898 151 982 205">1</td> <td data-bbox="982 151 1268 205">على جانبي الشارع</td> </tr> <tr> <td data-bbox="898 205 982 260">2</td> <td data-bbox="982 205 1268 260">المجاورات</td> </tr> <tr> <td data-bbox="898 260 982 315">3</td> <td data-bbox="982 260 1268 315">الحدائق والمساحات مع المبنى</td> </tr> <tr> <td data-bbox="898 315 982 877">4</td> <td data-bbox="982 315 1268 877">الحدائق والمساحات فيما بينها</td> </tr> </table>	1	على جانبي الشارع	2	المجاورات	3	الحدائق والمساحات مع المبنى	4	الحدائق والمساحات فيما بينها	لا شكلي *	شكلي	التوازن	الاستقرار			
1	على جانبي الشارع															
2	المجاورات															
3	الحدائق والمساحات مع المبنى															
4	الحدائق والمساحات فيما بينها															
 <p data-bbox="337 1745 716 1801">تفاوت في الارتفاعات وتنوع في الطرز والالوان مما يؤكد عدم تقيدها باي معيار</p>	<table border="1"> <tr> <td data-bbox="898 877 982 932">3</td> <td data-bbox="982 877 1268 932">التصميم ضمن معايير لمساحات المياني</td> </tr> <tr> <td data-bbox="898 932 982 987">3</td> <td data-bbox="982 932 1268 987">التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</td> </tr> <tr> <td data-bbox="898 987 982 1041">3</td> <td data-bbox="982 987 1268 1041">التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</td> </tr> <tr> <td data-bbox="898 1041 982 1096">1</td> <td data-bbox="982 1041 1268 1096">التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</td> </tr> <tr> <td data-bbox="898 1096 982 1150">1</td> <td data-bbox="982 1096 1268 1150">التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</td> </tr> <tr> <td data-bbox="898 1150 982 1837">2</td> <td data-bbox="982 1150 1268 1837">التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</td> </tr> </table>	3	التصميم ضمن معايير لمساحات المياني	3	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	3	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	1	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	1	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	2	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة		الاختيار ضمن المعايير	الحرية (القانونية)
3	التصميم ضمن معايير لمساحات المياني															
3	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة															
3	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق															
1	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة															
1	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة															
2	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة															


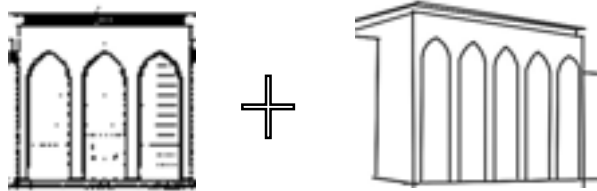
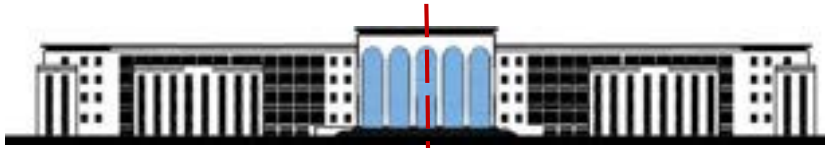

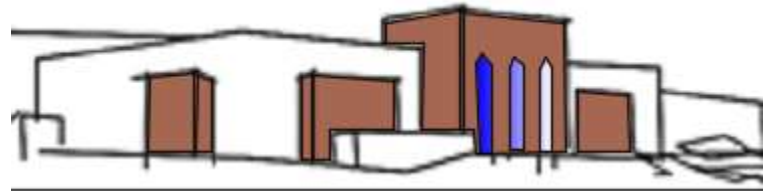
شكل (5-31) : استمارة التحليل الكرافيكي لمشروع محكمة اربيل (B3) (المبنى - المخطط) (اعداد: الباحثة)

المحور الثالث (المبنى) / المخطط		العقارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي			
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية					
	الترتيب (5-1)					
 <p>استخدام القواطع الزجاجية في بعض المناطق</p> <p>المخطط متناظر بالشكل ومحاور الحركة</p>  <p>البهو الرئيس</p>  <p>البهو الرئيس</p>	5	متناظر	شكل المخطط	بهور	الوضوحية	التشافية
	3	البهو	موقع الحركة			
	2	محور رئيس	العمودية			
		محور فرعي				
		البهو	موقع الاقسام			
	3	محور رئيس				
	2	محور فرعي				
	2	فتحات	معالجات			
	1	مواد شفافة	تصميمية			
		مواد عاكسة				
		مواد شفافة عاكسة				
	4	متساوية	المسافة			
	1	متباينة	للاقسام			
	4	واحد	محور الحركة			
	3	متفرع				
		متشعب				
	 <p>الوحدة بالتوازن (التناظر)</p>  <p>زجاج</p> <p>مرمر</p> <p>طابوق</p> <p>جص</p> <p>تنوع بالمواد والطرز في الداخل</p>	3	بالهيمنة			
3		شكلية				
3		بالتكرار				
5		بالتوازن				
1		الطرز				
3		المواد				
2		الالوان				
1		الرموز				
3		بنية تحتية	الخدمات			
1		مرافق ترفيهية				
1		بيئة طبيعية				

 <p>تناسب في المساحات والاشكال</p>	<p>15</p> <p>4</p> <p>4</p> <p>4</p>	<p>تناسب مساحة البهو مع مساحة المبنى %</p> <p>تناسب مساحة كل قسم مع الاقسام الاخرى</p> <p>تناسب اشكال المخطط فيما بينها</p> <p>تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>	
 <p>توازن شكلي ناتج عن التناظر</p>	<p>5</p> <p>5</p>	<p>المخطط ككل</p> <p>محاور الحركة</p>	<p>شكلي *</p> <p>لا شكلي</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p>التصميم ضمن المعايير للخدمات والمساحات</p>	<p>4</p> <p>3</p> <p>3</p> <p>4</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى</p> <p>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</p> <p>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</p> <p>التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)</p> <p>التصميم ضمن معايير للخدمات (المواقف ودرج الطوارئ .)</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>	

استمارة (5-32) : التحليل الكرافيكي لمشروع محكمة اربيل (B3) (الواجهة - الهوية المعمارية) (اعداد: الباحثة)

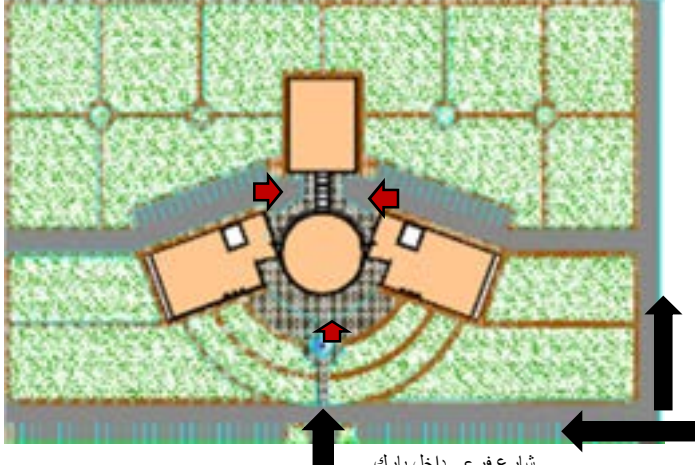

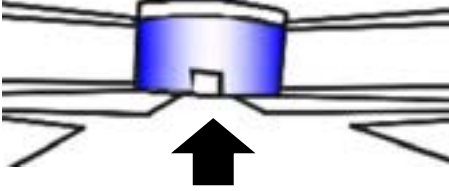

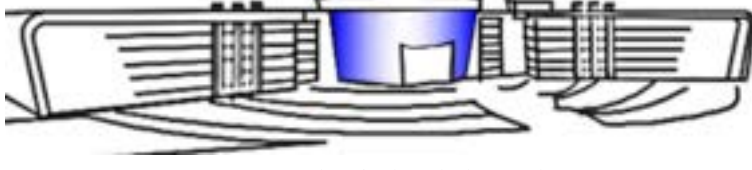
المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)		العقود	المفردات التفصيلية	النظام الديمقراطي	العقود الديمقراطية																								
التحليل الكرافيكي		<table border="1"> <tr> <td>نسبة الفتحات</td> <td rowspan="4">21</td> <td rowspan="4">المواد</td> <td rowspan="4">طراز</td> </tr> <tr> <td>نسبة المواد الشفافة</td> </tr> <tr> <td>نسبة المواد العاكسة</td> </tr> <tr> <td>نسبة المواد الشفافة العاكسة</td> </tr> <tr> <td>طبيعية</td> <td rowspan="2">2</td> <td rowspan="2">محلية</td> <td rowspan="2">غير محلية</td> </tr> <tr> <td>مطورة</td> </tr> <tr> <td>صناعية</td> <td>3</td> <td>محلي</td> <td>عالمي</td> </tr> </table>	نسبة الفتحات	21	المواد	طراز	نسبة المواد الشفافة	نسبة المواد العاكسة	نسبة المواد الشفافة العاكسة	طبيعية	2	محلية	غير محلية	مطورة	صناعية	3	محلي	عالمي	تصويرا %	الوضوحية	التماثلية								
			نسبة الفتحات				21	المواد	طراز																				
نسبة المواد الشفافة																													
نسبة المواد العاكسة																													
نسبة المواد الشفافة العاكسة																													
طبيعية	2	محلية	غير محلية																										
مطورة																													
صناعية	3	محلي	عالمي																										
	<table border="1"> <tr> <td>3</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="5">الوحدة</td> <td rowspan="5">التنوع</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>المواد</td> <td rowspan="5">التنوع</td> <td rowspan="5">الوحدة والتنوع</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الملمس</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الاتجاه</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الاشكال</td> </tr> </table>	3	بالهيمنة	الوحدة	التنوع	3	شكلية	4	بالتكرار	5	بالتوازن	2	الطرز	2	المواد	التنوع	الوحدة والتنوع	2	الالوان	1	الرموز	2	الملمس	1	الاتجاه	2	الاشكال	الوحدة	التعددية
		3	بالهيمنة			الوحدة	التنوع																						
3	شكلية																												
4	بالتكرار																												
5	بالتوازن																												
2	الطرز																												
2	المواد	التنوع	الوحدة والتنوع																										
2	الالوان																												
1	الرموز																												
2	الملمس																												
1	الاتجاه																												
2	الاشكال																												

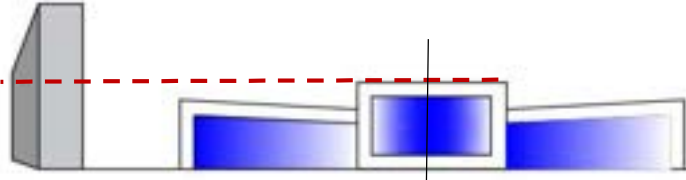

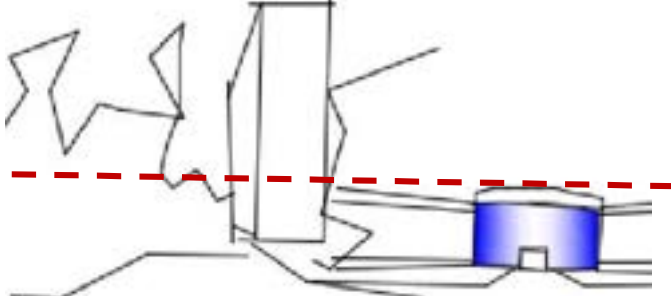
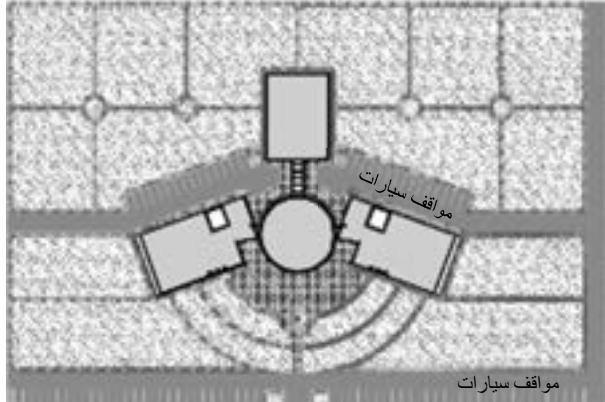
 <p>تناسب الشكل مع الوظيفة عالي نسبيا</p>  <p>وجود رموز من المكان يجعلها صادقة في التعبير عنه نسبيا</p>	<p>4</p> <p>2</p> <p>3</p>	<p>الشكل مع الوظيفة</p> <p>المواد مع المناخ</p> <p>الرموز مع المكان</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>	
 <p>التوازن الشكلي الناتج عن التناظر</p>	<p>5</p> <p>3</p> <p>3</p>	<p>الاشكال</p> <p>المواد</p> <p>الالوان</p>	<p>اشكلي</p> <p>اشكلي</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p>ادرج الطوارئ</p>  <p>اخذ الوان المواد المحلية والطراز المحلي بنظر الاعتبار عند التصميم</p>	<p>3</p> <p>3</p> <p>3</p> <p>2</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>	

استمارة (5-33) : التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)

المعلومات العامة	اسم المشروع: مكتبة الزيتون	الوظيفة: عام - ثقافي			
رقم الاستمارة: B4	موقع المشروع: اربيل	سنة الانجاز: 2008			
المحور الاول منهجية التصميم	المصممين: مكتب هندسي محلي				
	منهجية التصميم: مغلقة				
	الجهة المستفيدة : وزارة الثقافة والشباب				
	مشاركة المستخدمين (1-5): 1				
					
ت	اسم المعنى	الموقع	الوظيفة	سنة الانشاء	الرمز
1	محافظة السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2010	A1
2	بلدية السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2011	A2
3	جوازات السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2014	A3
4	فاملي مول	السليمانية	عام - ترفيهي	2016	A4
5	محافظة اربيل	اربيل	عام - حكومي	قيد الانجاز	B1
6	وزارة الاوقاف	اربيل	عام - حكومي	2005	B2
7	محكمة اربيل	اربيل	عام - حكومي	2013	B3
8	مكتبة الزيتون	اربيل	عام - ثقافي	2008	B4
9	بلدية دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C1
10	محكمة دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C2
11	مركز طلابي لجامعة دهوك	دهوك	عام - ثقافي ترفيهي	2015	C3
12	دهوك مول	دهوك	عام - ترفيهي	2011	C4

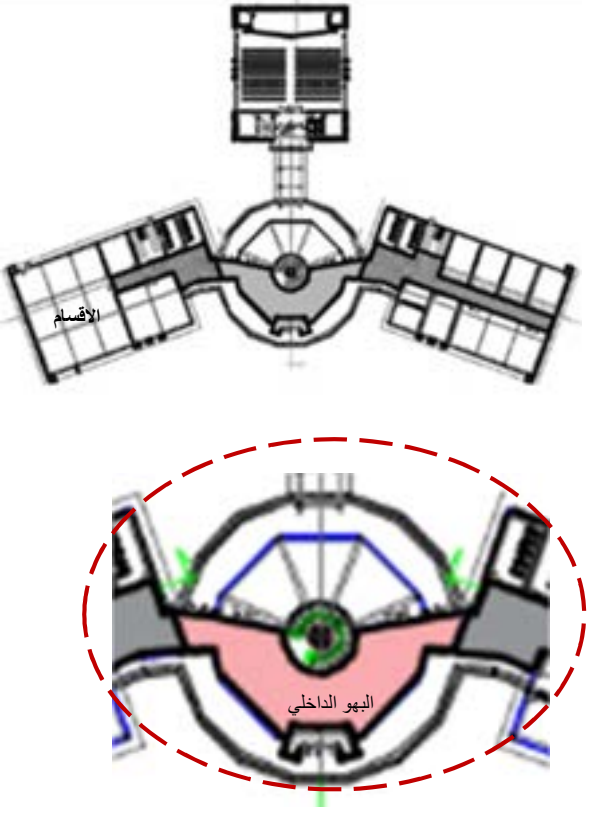
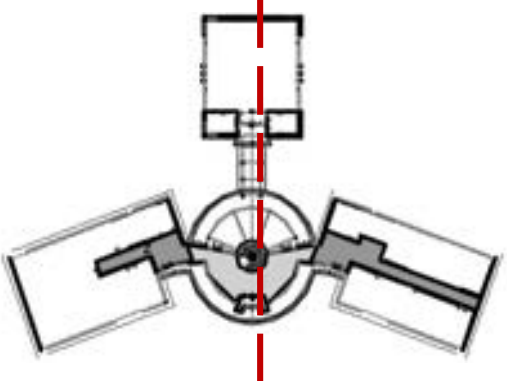
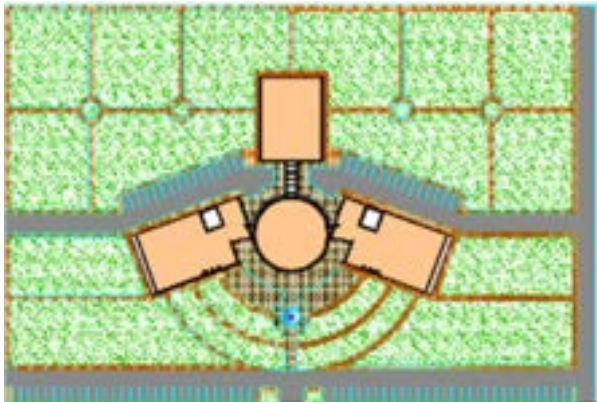
استمارة (5-34) : التحليل الكرافيكي لمشروع مكتبة الزيتون (B4) (الموقع) (اعداد: الباحثة)



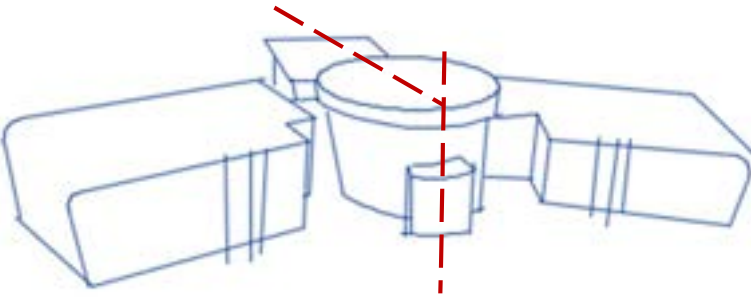


المحور الثاني (الموقع)		التحليل الكرافيكي	القيم (5-1)	المفردات التفصيلية		العصارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي
 <p>شارع فرعي داخل بارك</p>  <p>منطقة المشروع معتدلة تقريبا</p> 	1	عام فرعي مغلق	الشارع	تهدئة	الوضوحية	التشافية	
	1	مرتفعة	الطوبوغرافية				
	4	معتدلة					
		منخفضة					
	1	امامية	الحدائق والساحات				
	3	خلفية					
	1	جانبية					
	3	(4-1)	الطرق المؤدية	مدنيا			
	5	من الخارج	مداخل الحدائق والساحات				
	5	من الداخل					
 <p>هيمنة الجزء الوسطي للمشروع</p>  <p>هيمنة المشروع على الموقع المتمثل ببارك وحدائق ممتدة</p>	4	بالهيمنة	الوحدة	الوحدة والتنوع	التعددية		
	1	شكلية					
	1	بالتكرار					
	1	بالتوازن					
	1	الطرز	التنوع				
	2	المواد					
	3	الالوان					
	1	الرموز	الخدمات				
	3	بنية تحتية					
	2	مرافق ترفيهية					
5	بيئة طبيعية						

 <p>مباني ثقافية وترفيهية في البارك مع طرز مختلفة</p>	<p>3 3 1 1 1</p>	<p>عدد الطوابق الاستخدام الطرز الالوان الرموز</p>	<p>التناسب المساواة (القانونية)</p>
 <p>حدائق واسعة حول المبنى</p>  <p>تفاوت نسبي في عدد الطوابق بالمنطقة على جانبي الشارع وبين المجاورات</p>	<p>1 1 1 4</p>	<p>على جانبي الشارع المجاورات الحدائق والمساحات مع المبنى الحدائق والمساحات فيما بينها</p>	<p>التوازن الاستقرار شكلي لا شكلي*</p>
 <p>مواقف سيارات</p> <p>مواقف سيارات</p>	<p>3 2 3 1 1 1</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحات المباني التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير الحرية (القانونية)</p>

شكل (5-35) : استمارة التحليل الكرافيكي لمشروع مكتبة الزيتون (B4) (المبنى - المخطط) (اعداد: الباحثة)

المحور الثالث (المبنى) / المخطط		العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																																																																																			
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	الوضوحية	الشفافية																																																																																			
	القيمة التقية (5-1)																																																																																					
	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>متناظر</td> <td rowspan="2">شكل المخطط</td> <td rowspan="2">تكرار</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>غير متناظر</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>البهو</td> <td rowspan="2">موقع الحركة العمودية</td> <td rowspan="2">تكرار</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>محور رئيس</td> </tr> <tr> <td></td> <td>محور فرعي</td> <td rowspan="2">موقع الاقسام</td> <td rowspan="2">تكرار</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>البهو</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>محور رئيس</td> <td rowspan="2">معالجات تصميمية</td> <td rowspan="2">تكرار</td> </tr> <tr> <td></td> <td>محور فرعي</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>فتحات</td> <td rowspan="4">معالجة مواد شفافة عاكسة مواد شفافة عاكسة</td> <td rowspan="4">تكرار</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>مواد شفافة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مواد عاكسة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مواد شفافة عاكسة</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>متساوية</td> <td rowspan="2">المسافة للاقسام من المدخل</td> <td rowspan="2">تكرار</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>متباينة</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>واحد</td> <td rowspan="2">محور الحركة</td> <td rowspan="2">تكرار</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>متفرع</td> </tr> <tr> <td></td> <td>متشعب</td> <td></td> <td></td> </tr> </table>	4	متناظر	شكل المخطط	تكرار	1	غير متناظر	3	البهو	موقع الحركة العمودية	تكرار	2	محور رئيس		محور فرعي	موقع الاقسام	تكرار	1	البهو	4	محور رئيس	معالجات تصميمية	تكرار		محور فرعي	2	فتحات	معالجة مواد شفافة عاكسة مواد شفافة عاكسة	تكرار	2	مواد شفافة		مواد عاكسة		مواد شفافة عاكسة	4	متساوية	المسافة للاقسام من المدخل	تكرار	1	متباينة	4	واحد	محور الحركة	تكرار	1	متفرع		متشعب			<table border="1"> <tr> <td>3</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="2">الوحدة</td> <td rowspan="2">الوحدة والتنوع</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>بالتكرار</td> <td rowspan="2">التنوع</td> <td rowspan="2">التعددية</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الطرز</td> <td rowspan="2">التنوع</td> <td rowspan="2">التعددية</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الالوان</td> <td rowspan="2">التنوع</td> <td rowspan="2">التعددية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بنية تحتية</td> <td rowspan="2">الخدمات</td> <td rowspan="2">التعددية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>بيئة طبيعية</td> <td></td> <td></td> </tr> </table>	3	بالهيمنة	الوحدة	الوحدة والتنوع	1	شكلية	2	بالتكرار	التنوع	التعددية	4	بالتوازن	1	الطرز	التنوع	التعددية	3	المواد	2	الالوان	التنوع	التعددية	1	الرموز	4	بنية تحتية	الخدمات	التعددية	2	مرافق ترفيهية	5	بيئة طبيعية		
	4	متناظر	شكل المخطط			تكرار																																																																																
	1	غير متناظر																																																																																				
	3	البهو	موقع الحركة العمودية	تكرار																																																																																		
	2	محور رئيس																																																																																				
		محور فرعي	موقع الاقسام	تكرار																																																																																		
	1	البهو																																																																																				
	4	محور رئيس	معالجات تصميمية	تكرار																																																																																		
		محور فرعي																																																																																				
	2	فتحات	معالجة مواد شفافة عاكسة مواد شفافة عاكسة	تكرار																																																																																		
	2	مواد شفافة																																																																																				
		مواد عاكسة																																																																																				
		مواد شفافة عاكسة																																																																																				
	4	متساوية	المسافة للاقسام من المدخل	تكرار																																																																																		
1	متباينة																																																																																					
4	واحد	محور الحركة	تكرار																																																																																			
1	متفرع																																																																																					
	متشعب																																																																																					
3	بالهيمنة	الوحدة	الوحدة والتنوع																																																																																			
1	شكلية																																																																																					
2	بالتكرار	التنوع	التعددية																																																																																			
4	بالتوازن																																																																																					
1	الطرز	التنوع	التعددية																																																																																			
3	المواد																																																																																					
2	الالوان	التنوع	التعددية																																																																																			
1	الرموز																																																																																					
4	بنية تحتية	الخدمات	التعددية																																																																																			
2	مرافق ترفيهية																																																																																					
5	بيئة طبيعية																																																																																					

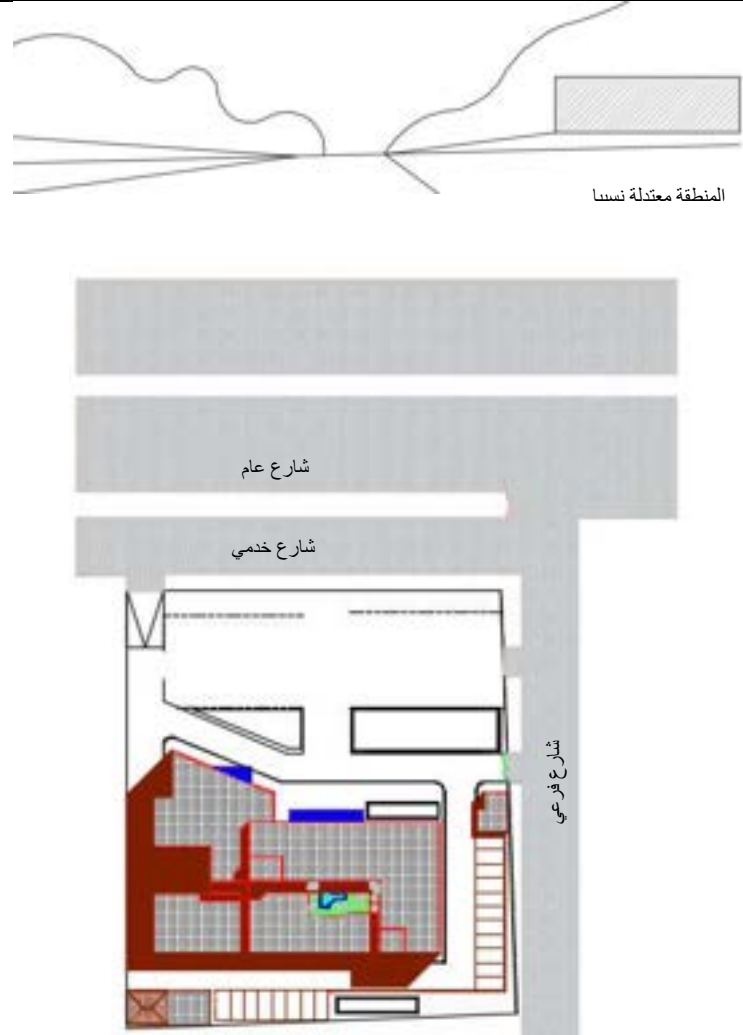

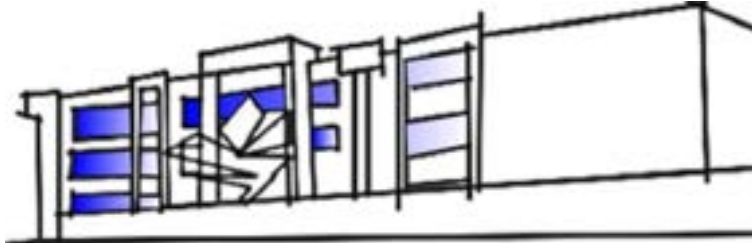
	<p>8</p> <p>3</p> <p>3</p> <p>2</p>	<p>تناسب مساحة البهو مع مساحة المبنى %</p> <p>تناسب مساحة كل قسم مع الأقسام الأخرى</p> <p>تناسب أشكال المخطط فيما بينها</p> <p>تناسب اتجاهات الخطوط والأشكال فيما بينها</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>	
	<p>5</p> <p>4</p>	<p>المخطط ككل</p> <p>محاور الحركة</p>	<p>شكلي *</p> <p>لا شكلي</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p>المبنى وسط بارك لحداثق وساحات واسعة</p>	<p>2</p> <p>5</p> <p>3</p> <p>2</p> <p>3</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى</p> <p>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</p> <p>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</p> <p>التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)</p> <p>التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ .)</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>	






 <p>الشكل ذو طراز عالمي مبهم وإيحاءه للوظيفة ضعيف لا وجود للرموز والمواد المحلية</p>	<p>2 1 1</p>	<p>الشكل مع الوظيفة المواد مع المناخ الرموز مع المكان</p>	التناسب	المساواة	
  <p>توازن شكلي نتاج عن التناظر</p>	<p>5 4 3</p>	<p>الاشكال المواد الالوان</p>	<p>شكلي * لاشكلي</p>	التوازن	الاستقرار
  <p>التصميم ضمن معايير الارتفاع والخدمات دون مراعاة ماهو محلي</p>	<p>1 1 1 1 4</p>	<p>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد</p>	الاختيار ضمن المعايير	الحرية	

استمارة (5-37) : التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)

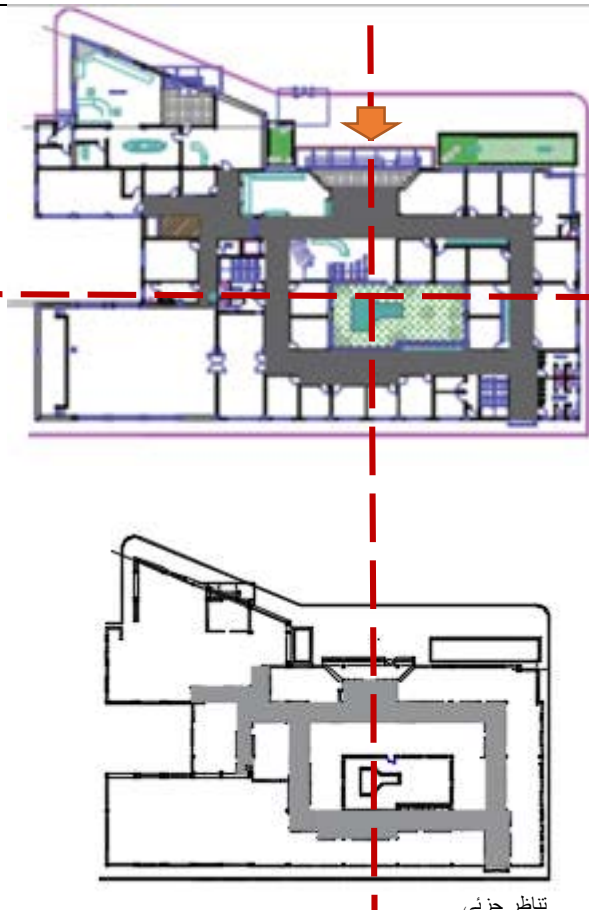
المعلومات العامة		اسم المشروع: بلدية دهوك		الوظيفة: عام - حكومي	
رقم الاستمارة: C1		موقع المشروع: دهوك		سنة الانجاز: 2004	
المحور الاول	منهجية التصميم	المصممين: مكتب هندسي محلي			
		منهجية التصميم: مغلقة			
		الجهة المستفيدة: وزارة البلديات والسياحة			
		مشاركة المستخدمين (1-5): 2			
					
ت	اسم المبنى	الموقع	الوظيفة	سنة الانشاء	الرمز
1	محافظة السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2010	A1
2	بلدية السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2011	A2
3	جوازات السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2014	A3
4	فاملي مول	السليمانية	عام - ترفيهي	2016	A4
5	محافظة اربيل	اربيل	عام - حكومي	قيد الانجاز	B1
6	وزارة الاوقاف	اربيل	عام - حكومي	2005	B2
7	محكمة اربيل	اربيل	عام - حكومي	2013	B3
8	مكتبة الزيتون	اربيل	عام - ثقافي	2008	B4
9	بلدية دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C1
10	محكمة دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C2
11	مركز طلابي لجامعة دهوك	دهوك	عام - ثقافي ترفيهي	2015	C3
12	دهوك مول	دهوك	عام - ترفيهي	2011	C4

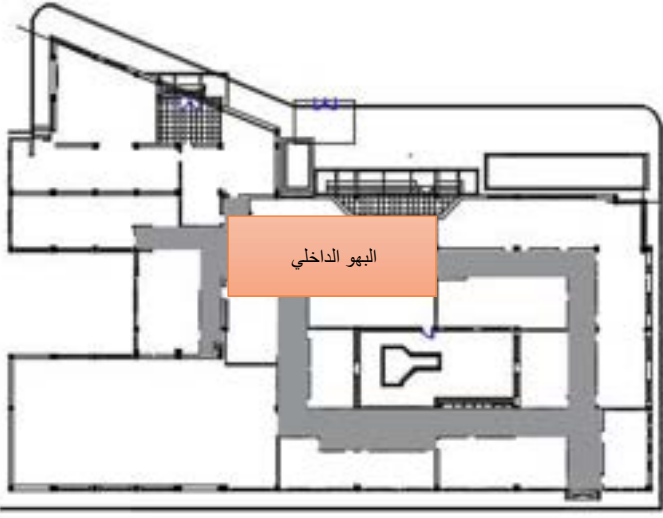

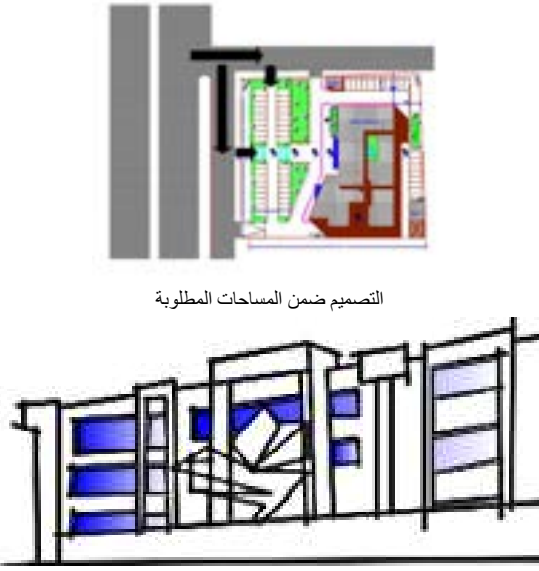
استمارة (5-38) : التحليل الكرافيكي لمشروع بلدية دهوك (C1) (الموقع) (اعداد: الباحثة)

المحور الثاني (الموقع)		العصارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																															
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية																																	
 <p>المنطقة معدلة نسبا</p> <p>شارع عام</p> <p>شارع خدمي</p> <p>شارع فرعي</p>	<table border="1"> <tr> <td>5</td> <td>عام</td> <td rowspan="3">الشارع</td> <td rowspan="14">بهرنا</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>فرعي</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مغلق</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>مرتفعة</td> <td rowspan="3">الطوبوغرافية</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>معدلة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>منخفضة</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>امامية</td> <td rowspan="3">الحدائق والساحات</td> </tr> <tr> <td></td> <td>خلفية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>جانبية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>(4-1)</td> <td>الطرق المؤدية</td> <td rowspan="4">ماديا</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>من الخارج</td> <td rowspan="2">مداخل الحدائق والساحات</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>من الداخل</td> </tr> </table>	5	عام	الشارع	بهرنا	4	فرعي		مغلق	1	مرتفعة	الطوبوغرافية	4	معدلة		منخفضة	3	امامية	الحدائق والساحات		خلفية		جانبية	2	(4-1)	الطرق المؤدية	ماديا	3	من الخارج	مداخل الحدائق والساحات	4	من الداخل	الوضوحية	الشفافية
	5	عام	الشارع			بهرنا																												
	4	فرعي																																
		مغلق																																
	1	مرتفعة	الطوبوغرافية																															
	4	معدلة																																
		منخفضة																																
	3	امامية	الحدائق والساحات																															
		خلفية																																
		جانبية																																
	2	(4-1)	الطرق المؤدية	ماديا																														
	3	من الخارج	مداخل الحدائق والساحات																															
	4	من الداخل																																
	 <p>اغلب ابنية المنطقة استخدمت مواد واللوان متنوعة</p>  <p>التنافس على الهيمنة في المنظر الحضري مع تكرار لاشكال معينة في اغلب الابنية</p>	<table border="1"> <tr> <td>3</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="3">الوحدة</td> <td rowspan="10">التنوع</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>شكالية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>بالتوازن</td> <td rowspan="3">الطرز</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>الالوان</td> <td rowspan="3">الرموز</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بنية تحتية</td> <td rowspan="3">الخدمات</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>بيئة طبيعية</td> </tr> </table>	3				بالهيمنة	الوحدة	التنوع	3	شكالية	2	بالتكرار	1	بالتوازن	الطرز	3	الطرز	4	المواد	4	الالوان	الرموز	2	الرموز	3	بنية تحتية	الخدمات	1	مرافق ترفيهية	2	بيئة طبيعية	الوحدة والتنوع	التعددية
3		بالهيمنة	الوحدة	التنوع																														
3		شكالية																																
2		بالتكرار																																
1		بالتوازن	الطرز																															
3		الطرز																																
4		المواد																																
4		الالوان	الرموز																															
2		الرموز																																
3		بنية تحتية			الخدمات																													
1	مرافق ترفيهية																																	
2	بيئة طبيعية																																	



 <p>طرز ومواد والوان مختلفة</p>  <p>تقارب في عدد الطوابق والاستخدام محدد بالابنية العامة على الشارع العام</p>	<table border="1"> <tr><td>4</td><td>عدد الطوابق</td></tr> <tr><td>4</td><td>الاستخدام</td></tr> <tr><td>2</td><td>الطرز</td></tr> <tr><td>1</td><td>الالوان</td></tr> <tr><td>1</td><td>الرموز</td></tr> <tr><td>50</td><td>نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى%</td></tr> </table>	4	عدد الطوابق	4	الاستخدام	2	الطرز	1	الالوان	1	الرموز	50	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى%	<p>التناسب</p> <p>المساواة (القانونية)</p>
4	عدد الطوابق													
4	الاستخدام													
2	الطرز													
1	الالوان													
1	الرموز													
50	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى%													
 <p>مواقف سيارات وساحة خارجية</p>  <p>حدائق وساحة داخلية</p>	<table border="1"> <tr><td>1</td><td>على جانبي الشارع</td></tr> <tr><td>3</td><td>المجاورات</td></tr> <tr><td>1</td><td>الحدائق والمساحات مع المبنى</td></tr> <tr><td>3</td><td>الحدائق والمساحات فيما بينها</td></tr> </table> <p>لا شكلي *</p> <p>شكلي</p>	1	على جانبي الشارع	3	المجاورات	1	الحدائق والمساحات مع المبنى	3	الحدائق والمساحات فيما بينها	<p>التوازن</p> <p>الاستقرار</p>				
1	على جانبي الشارع													
3	المجاورات													
1	الحدائق والمساحات مع المبنى													
3	الحدائق والمساحات فيما بينها													
 <p>القليل من المناطق المفتوحة وعدم استخدام المواد المحلية ورموز المنطقة في غالبية ابنية الموقع</p>	<table border="1"> <tr><td>3</td><td>التصميم ضمن معايير لمساحات المباني</td></tr> <tr><td>1</td><td>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</td></tr> <tr><td>4</td><td>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</td></tr> <tr><td>1</td><td>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</td></tr> <tr><td>1</td><td>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</td></tr> <tr><td>1</td><td>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</td></tr> </table>	3	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني	1	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	1	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	1	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	1	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	<p>الاختيار ضمن المعايير</p> <p>الحرية (القانونية)</p>
3	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني													
1	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة													
4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق													
1	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة													
1	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة													
1	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة													



شكل (5-39) : استمارة التحليل الكرافيكي لمشروع بلدية دهوك (C1) (المبنى - المخطط) (اعداد: الباحثة)

المحور الثالث (المبنى) / المخطط		العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																																																																					
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	الوضوحية	الشفافية																																																																					
	التحليل الكرافيكي			الوضوحية	الشفافية																																																																			
	<table border="1"> <tr> <td rowspan="14">الرقم (5-1)</td> <td>شكل المخطط</td> <td rowspan="14">تكرار</td> </tr> <tr> <td>متناظر</td> </tr> <tr> <td>غير متناظر</td> </tr> <tr> <td>موقع الحركة العمودية</td> </tr> <tr> <td>البهو</td> </tr> <tr> <td>محور رئيس</td> </tr> <tr> <td>محور فرعي</td> </tr> <tr> <td>موقع الاقسام من المدخل</td> </tr> <tr> <td>البهو</td> </tr> <tr> <td>محور رئيس</td> </tr> <tr> <td>محور فرعي</td> </tr> <tr> <td>معالجات تصميمية</td> </tr> <tr> <td>فتحات</td> </tr> <tr> <td>مواد شفافة</td> </tr> <tr> <td>مواد عاكسة</td> </tr> <tr> <td>مواد شفافة عاكسة</td> </tr> <tr> <td>المسافة للاقسام من المدخل</td> <td rowspan="14">مدى</td> </tr> <tr> <td>متساوية</td> </tr> <tr> <td>متباينة</td> </tr> <tr> <td>محور الحركة</td> </tr> <tr> <td>واحد</td> </tr> <tr> <td>متفرع</td> </tr> <tr> <td>متشعب</td> </tr> </table>	الرقم (5-1)	شكل المخطط	تكرار	متناظر	غير متناظر	موقع الحركة العمودية	البهو	محور رئيس	محور فرعي	موقع الاقسام من المدخل	البهو	محور رئيس	محور فرعي	معالجات تصميمية	فتحات	مواد شفافة	مواد عاكسة	مواد شفافة عاكسة	المسافة للاقسام من المدخل	مدى	متساوية	متباينة	محور الحركة	واحد	متفرع	متشعب	<table border="1"> <tr> <td rowspan="14">الرقم (5-1)</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="14">الوحدة</td> </tr> <tr> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>الخدمات</td> </tr> <tr> <td>بنية تحتية</td> </tr> <tr> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>بيئة طبيعية</td> </tr> </table>	الرقم (5-1)	بالهيمنة	الوحدة	شكلية	بالتكرار	بالتوازن	الطرز	المواد	الالوان	الرموز	الخدمات	بنية تحتية	مرافق ترفيهية	بيئة طبيعية	<table border="1"> <tr> <td rowspan="14">الرقم (5-1)</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="14">الوحدة والتنوع</td> </tr> <tr> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>الخدمات</td> </tr> <tr> <td>بنية تحتية</td> </tr> <tr> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>بيئة طبيعية</td> </tr> </table>	الرقم (5-1)	بالهيمنة	الوحدة والتنوع	شكلية	بالتكرار	بالتوازن	الطرز	المواد	الالوان	الرموز	الخدمات	بنية تحتية	مرافق ترفيهية	بيئة طبيعية	<table border="1"> <tr> <td rowspan="14">الرقم (5-1)</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="14">الوحدة والتنوع</td> </tr> <tr> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>الخدمات</td> </tr> <tr> <td>بنية تحتية</td> </tr> <tr> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>بيئة طبيعية</td> </tr> </table>	الرقم (5-1)	بالهيمنة	الوحدة والتنوع	شكلية	بالتكرار	بالتوازن	الطرز	المواد	الالوان	الرموز	الخدمات	بنية تحتية	مرافق ترفيهية	بيئة طبيعية
	الرقم (5-1)		شكل المخطط		تكرار																																																																			
			متناظر																																																																					
			غير متناظر																																																																					
			موقع الحركة العمودية																																																																					
			البهو																																																																					
			محور رئيس																																																																					
			محور فرعي																																																																					
			موقع الاقسام من المدخل																																																																					
			البهو																																																																					
			محور رئيس																																																																					
			محور فرعي																																																																					
			معالجات تصميمية																																																																					
			فتحات																																																																					
مواد شفافة																																																																								
مواد عاكسة																																																																								
مواد شفافة عاكسة																																																																								
المسافة للاقسام من المدخل	مدى																																																																							
متساوية																																																																								
متباينة																																																																								
محور الحركة																																																																								
واحد																																																																								
متفرع																																																																								
متشعب																																																																								
الرقم (5-1)		بالهيمنة	الوحدة																																																																					
		شكلية																																																																						
		بالتكرار																																																																						
		بالتوازن																																																																						
		الطرز																																																																						
		المواد																																																																						
		الالوان																																																																						
	الرموز																																																																							
	الخدمات																																																																							
	بنية تحتية																																																																							
	مرافق ترفيهية																																																																							
	بيئة طبيعية																																																																							
	الرقم (5-1)	بالهيمنة		الوحدة والتنوع																																																																				
		شكلية																																																																						
بالتكرار																																																																								
بالتوازن																																																																								
الطرز																																																																								
المواد																																																																								
الالوان																																																																								
الرموز																																																																								
الخدمات																																																																								
بنية تحتية																																																																								
مرافق ترفيهية																																																																								
بيئة طبيعية																																																																								
الرقم (5-1)		بالهيمنة	الوحدة والتنوع																																																																					
		شكلية																																																																						
	بالتكرار																																																																							
	بالتوازن																																																																							
	الطرز																																																																							
	المواد																																																																							
	الالوان																																																																							
	الرموز																																																																							
	الخدمات																																																																							
	بنية تحتية																																																																							
	مرافق ترفيهية																																																																							
	بيئة طبيعية																																																																							
	تنوع بالمواد																																																																							


 <p>البهو الداخلي</p> <p>مساحة البهو قليلة نسبيا</p>	<p>10</p> <p>4</p> <p>4</p> <p>4</p>	<p>تناسب مساحة البهو مع مساحة المبنى %</p> <p>تناسب مساحة كل قسم مع الاقسام الاخرى</p> <p>تناسب اشكال المخطط فيما بينها</p> <p>تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>
 <p>محاور الحركة</p>	<p>3</p> <p>3</p>	<p>المخطط ككل</p> <p>محاور الحركة</p> <p>شكلي * لا شكلي</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p>التصميم ضمن المساحات المطلوبة</p> <p>التصميم ضمن القوانين في الارتفاع والارتداد</p>	<p>3</p> <p>2</p> <p>4</p> <p>2</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى</p> <p>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</p> <p>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</p> <p>التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)</p> <p>التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ .)</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>

استمارة (5-40) : التحليل الكرافيكي لمشروع بلدية دهوك (C1) (الواجهة - الهوية المعمارية) (اعداد: الباحثة)

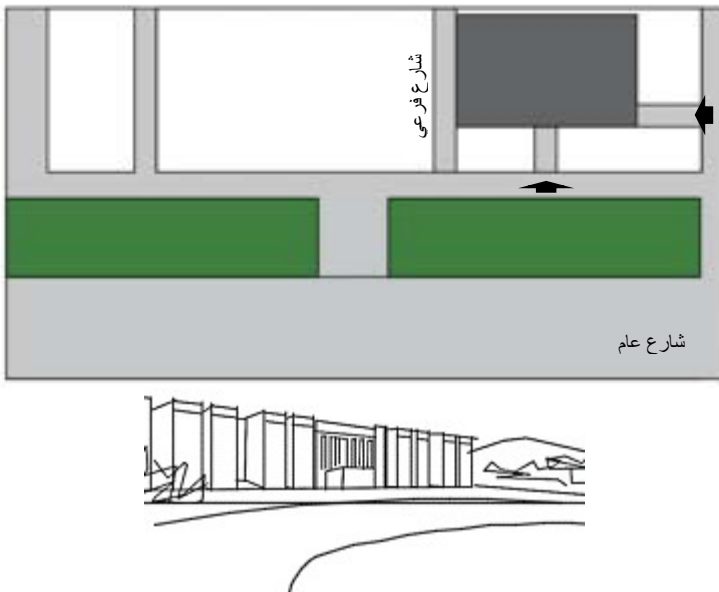
المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)		العقود	النظام الديمقراطي																			
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	العقود الديمقراطية	النظام الديمقراطي																			
 <p>الواجهات العاكسة</p> <p>الواجهات المنبوية</p> <p>طرز عالمي</p>	<table border="1"> <tr> <td>نسبة الفتحات</td> <td rowspan="4">70</td> <td rowspan="4">المواد</td> <td rowspan="4">طبيعية</td> </tr> <tr> <td>نسبة المواد الشفافة</td> </tr> <tr> <td>نسبة المواد العاكسة</td> </tr> <tr> <td>نسبة المواد الشفافة العاكسة</td> </tr> <tr> <td>مطورة</td> <td>محلية</td> <td rowspan="2">الطرز</td> <td rowspan="2">محلي</td> </tr> <tr> <td>صناعية</td> <td>غير محلية</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>محلي</td> <td rowspan="2">عالمي</td> <td rowspan="2">عالمي</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>عالمي</td> </tr> </table>	نسبة الفتحات	70	المواد	طبيعية	نسبة المواد الشفافة	نسبة المواد العاكسة	نسبة المواد الشفافة العاكسة	مطورة	محلية	الطرز	محلي	صناعية	غير محلية	5	محلي	عالمي	عالمي	5	عالمي	تصويرا %	الشفافية
	نسبة الفتحات	70				المواد	طبيعية															
	نسبة المواد الشفافة																					
	نسبة المواد العاكسة																					
	نسبة المواد الشفافة العاكسة																					
	مطورة	محلية	الطرز	محلي																		
	صناعية	غير محلية																				
	5	محلي	عالمي	عالمي																		
	5	عالمي																				
	 <p>تكرار النوافذ الشريطية</p> <p>هيمنة كتلة المدخل</p>	<table border="1"> <tr> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="10">2</td> <td rowspan="10">الاشكال</td> <td rowspan="10">التنوع</td> </tr> <tr> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>الملمس</td> </tr> <tr> <td>الاتجاه</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الاشكال</td> </tr> </table>	بالهيمنة	2	الاشكال	التنوع	شكلية	بالتكرار	بالتوازن	الطرز	المواد	الالوان	الرموز	الملمس	الاتجاه	2	الاشكال	الوحدة	الوحدة والتنوع			
بالهيمنة		2	الاشكال				التنوع															
شكلية																						
بالتكرار																						
بالتوازن																						
الطرز																						
المواد																						
الالوان																						
الرموز																						
الملمس																						
الاتجاه																						
2	الاشكال																					

 <p>الوضوحية في التعبير عن الوظيفة ضعيفة مع ضعف التعبير عن المكان</p>	<p>2 1 1</p>	<p>الشكل مع الوظيفة المواد مع المناخ الرموز مع المكان</p>	<p>التناسب المساواة</p>
 <p>توازن لاشكلي</p> <p>مواد موحدة في الواجهة</p>	<p>3 3 2</p>	<p>الاشكال المواد الالوان</p>	<p>شكلي لاشكلي * التوازن الاستقرار</p>
 <p>عدم اخذ المواد المحلية والطرز المحلية بنظر الاعتبار بالتصميم</p> <p>التصميم ضمن معايير الارتفاعات والارتداد والخدمات المطلوبة</p>	<p>1 1 1 1 4</p>	<p>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد</p>	<p>الاجتهار ضمن المعايير الحرية</p>

استمارة (5-41) : التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)

المعلومات العامة		اسم المشروع: محكمة دهوك	الوظيفة: عام - حكومي		
رقم الاستمارة: C2		موقع المشروع: دهوك	سنة الانجاز: 2004		
المحور الاول	منهجية التصميم	المصممين: مكتب هندسي محلي			
		منهجية التصميم: مغلقة			
		الجهة المستفيدة: وزارة العدل			
		مشاركة المستخدمين (1-5): 3			
					
ت	اسم المعنى	الموقع	الوظيفة	سنة الانشاء	الرمز
1	محافظة السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2010	A1
2	بلدية السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2011	A2
3	جوازات السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2014	A3
4	فاملي مول	السليمانية	عام - ترفيهي	2016	A4
5	محافظة اربيل	اربيل	عام - حكومي	قيد الانجاز	B1
6	وزارة الاوقاف	اربيل	عام - حكومي	2005	B2
7	محكمة اربيل	اربيل	عام - حكومي	2013	B3
8	مكتبة الزيتون	اربيل	عام - ثقافي	2008	B4
9	بلدية دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C1
10	محكمة دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C2
11	مركز طلابي لجامعة دهوك	دهوك	عام - ثقافي ترفيهي	2015	C3
12	دهوك مول	دهوك	عام - ترفيهي	2011	C4


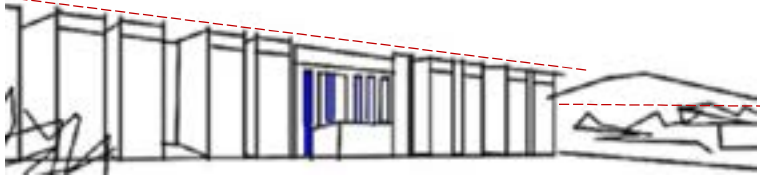

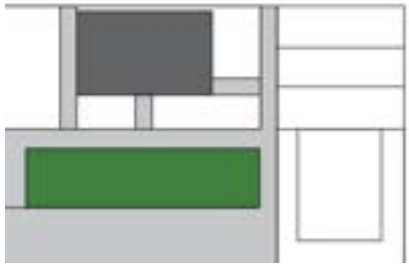

استمارة (5-42) : التحليل الكرافيكي لمشروع محكمة دهوك (C2) (الموقع) (اعداد: الباحثة)

المحور الثاني (الموقع)		العصارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي			
<p>التحليل الكرافيكي</p>  <p>تقع المحكمة على شارع عام مهم بالمدينة وعلى ارض مرتفعة قليلا</p>	<p>المفردات التفصيلية</p> <p>التقييم (5-1)</p>	<p>الوضوحية</p>	<p>الشفافية</p>			
	5			عام	الشارع	بصريا
	4			فرعي	الطوبوغرافية	
				مغلق		
	2			مرتفعة	الحدائق والساحات	ماديا
	3			معتلة		
				منخفضة	الطرق المؤدية	
	4			امامية		
				خلفية	مداخل الحدائق والساحات	
				جانبية		
	3			(4-1)	من الخارج	
	3			من الداخل		
2						
4		بالهيمنة	الوحدة			
2		شكلية				
1		بالتكرار				
1		بالتوازن	التنوع			
3		الطرز				
3		المواد				
3		الالوان				
2		الرموز				
4		بنية تحتية		الخدمات		
1		مرافق ترفيهية				
2		بيئة طبيعية				
4			عدد الطوابق			
1			1			
1			1			


مبنى من الالمنيوم(حادثة متأخرة) مبنى من الكونكريت (حادثة)


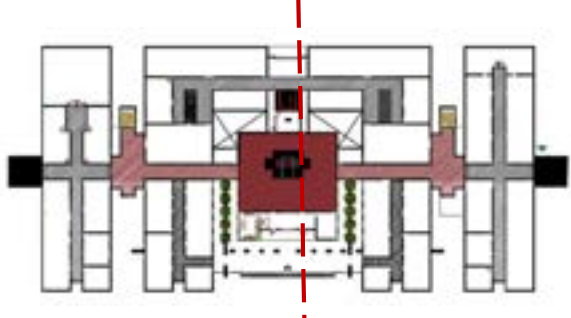




المحكمة بالطراز الكلاسيكي

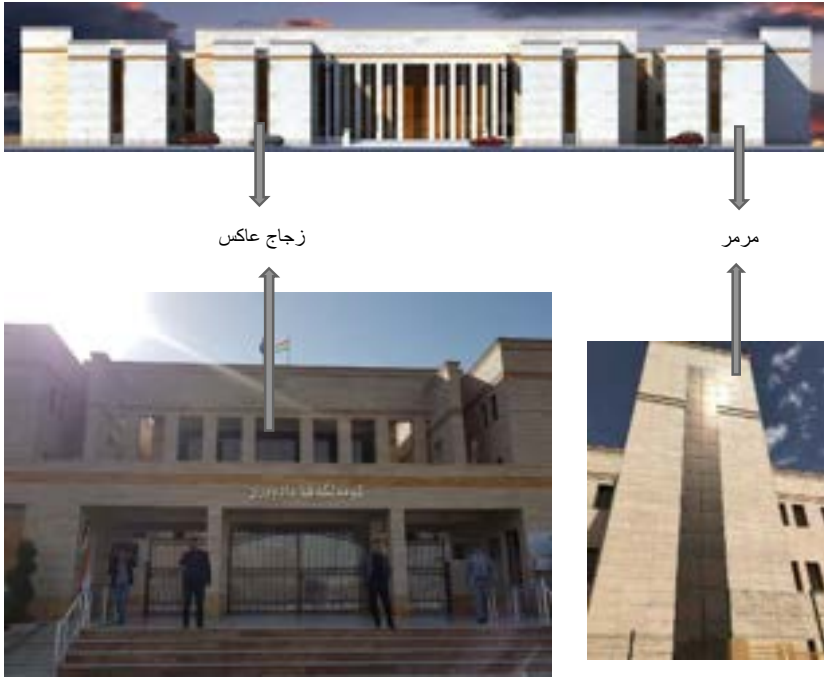
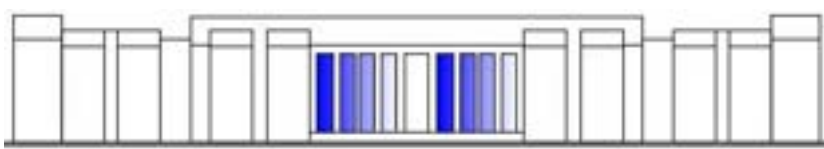

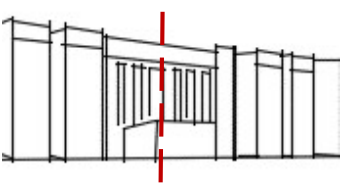
 <p>تنوعت الابنية من حيث الطرز والمواد</p>  <p>متجانسة مع ابنية المنطقة من حيث الاستخدام والارتفاعات</p>	<p>4</p> <p>1</p> <p>2</p> <p>1</p> <p>60</p>	<p>الاستخدام</p> <p>الطرز</p> <p>الالوان</p> <p>الرموز</p> <p>نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى %</p>	
 <p>اكثر توازنا مع المجاورات</p>  <p>مساحة مفتوحة على الجهة الاخرى من الشارع</p>	<p>1</p> <p>2</p> <p>1</p> <p>3</p>	<p>على جانبي الشارع</p> <p>المجاورات</p> <p>الحدائق والمساحات مع المبنى</p> <p>الحدائق والمساحات فيما بينها</p>	<p>لا شكلي *</p> <p>شكلي</p> <p>التوازن</p> <p>الاستقرار</p>
 <p>الالتزام بمعايير عدد الطوابق ومراعاة الطراز نوعا ما</p>	<p>3</p> <p>3</p> <p>4</p> <p>2</p> <p>3</p> <p>2</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحات المياني</p> <p>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</p> <p>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</p> <p>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p> <p>الحرية (التأنيبية)</p>


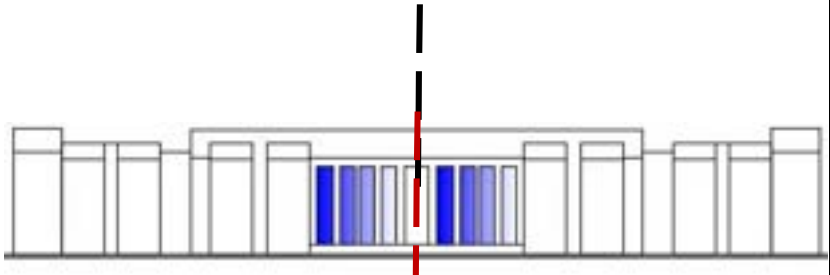


شكل (5-43) : استمارة التحليل الكرافيكي لمشروع محكمة دهوك (C2) (المبنى - المخطط) (اعداد: الباحثة)

المحور الثالث (المبنى) / المخطط		العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																																																																												
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	الوضوحية	الشفافية																																																																												
	التحليل الكرافيكي			المفردات التفصيلية																																																																											
 <p>المخطط متناظر</p>   <p>توجد بعض الفتحات على مستوى الطوابق</p>	<table border="1"> <tr> <td>5</td> <td>متناظر</td> <td rowspan="2">شكل المخطط</td> <td rowspan="14">توازن</td> </tr> <tr> <td></td> <td>غير متناظر</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>البهو</td> <td rowspan="2">موقع الحركة العمودية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>محور رئيس</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>محور فرعي</td> <td rowspan="2">موقع الاقسام</td> </tr> <tr> <td></td> <td>البهو</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>محور رئيس</td> <td rowspan="4">معالجات تصميمية</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>محور فرعي</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>فتحات</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مواد شفافة</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مواد عاكسة</td> <td rowspan="2">المسافة للاقسام من المدخل</td> </tr> <tr> <td></td> <td>مواد شفافة عاكسة</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>متساوية</td> <td rowspan="2">محور الحركة</td> <td rowspan="14">تنوع</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>متباينة</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>واحد</td> <td rowspan="2">مترفع</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>متشعب</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="3">الوحدة</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>بالتوازن</td> <td rowspan="10">الوحدة والتنوع</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بنية تحتية</td> <td rowspan="3">الخدمات</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>بيئة طبيعية</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>تكرار الاشكال والمواد والالوان</td> <td rowspan="3">التنوع</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الطرز الغالب هو الكلاسيكي</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الوحدة والتنوع</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>التعددية</td> <td></td> </tr> </table>			5	متناظر	شكل المخطط	توازن		غير متناظر	3	البهو	موقع الحركة العمودية	1	محور رئيس	1	محور فرعي	موقع الاقسام		البهو	1	محور رئيس	معالجات تصميمية	4	محور فرعي	1	فتحات		مواد شفافة		مواد عاكسة	المسافة للاقسام من المدخل		مواد شفافة عاكسة	4	متساوية	محور الحركة	تنوع	1	متباينة	4	واحد	مترفع	3	متشعب	3	بالهيمنة	الوحدة	3	شكلية	3	بالتكرار	5	بالتوازن	الوحدة والتنوع	1	الطرز	2	المواد	2	الالوان	1	الرموز	4	بنية تحتية	الخدمات	1	مرافق ترفيهية	1	بيئة طبيعية	3	تكرار الاشكال والمواد والالوان	التنوع	1	الطرز الغالب هو الكلاسيكي	1	الوحدة والتنوع	1	التعددية	
	5			متناظر	شكل المخطط			توازن																																																																							
				غير متناظر																																																																											
	3			البهو	موقع الحركة العمودية																																																																										
	1			محور رئيس																																																																											
	1			محور فرعي	موقع الاقسام																																																																										
				البهو																																																																											
	1			محور رئيس	معالجات تصميمية																																																																										
	4			محور فرعي																																																																											
	1			فتحات																																																																											
				مواد شفافة																																																																											
				مواد عاكسة	المسافة للاقسام من المدخل																																																																										
		مواد شفافة عاكسة																																																																													
	4	متساوية	محور الحركة	تنوع																																																																											
1	متباينة																																																																														
4	واحد	مترفع																																																																													
3	متشعب																																																																														
3	بالهيمنة	الوحدة																																																																													
3	شكلية																																																																														
3	بالتكرار																																																																														
5	بالتوازن	الوحدة والتنوع																																																																													
1	الطرز																																																																														
2	المواد																																																																														
2	الالوان																																																																														
1	الرموز																																																																														
4	بنية تحتية		الخدمات																																																																												
1	مرافق ترفيهية																																																																														
1	بيئة طبيعية																																																																														
3	تكرار الاشكال والمواد والالوان		التنوع																																																																												
1	الطرز الغالب هو الكلاسيكي																																																																														
1	الوحدة والتنوع																																																																														
1	التعددية																																																																														

 <p style="text-align: center;">البهر الرئيس</p>	<p>10</p> <p>4</p> <p>4</p> <p>4</p>	<p>تناسب مساحة البهو مع مساحة المبنى %</p> <p>تناسب مساحة كل قسم مع الاقسام الاخرى</p> <p>تناسب اشكال المخطط فيما بينها</p> <p>تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>	
 <p style="text-align: center;">التوازن الناتج عن التناظر كمخطط عام مع اختلاف قليل في محاور الحركة</p>	<p>5</p> <p>4</p>	<p>المخطط ككل</p> <p>محاور الحركة</p>	<p>شكلي</p> <p>لا شكلي</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p style="text-align: center;">التصميم ضمن الانماط الخاصة بالمحكمة</p> <p style="text-align: right;">ادرج الطوارئ</p>  <p style="text-align: center;">التصميم ضمن الارتفاعات المسموحة والمساحات المفتوحة المطلوبة نسبيا</p>	<p>4</p> <p>3</p> <p>4</p> <p>4</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى</p> <p>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</p> <p>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</p> <p>التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)</p> <p>التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ .)</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>	

استمارة (5-44) : التحليل الكرافيكي لمشروع محكمة دهوك (C2) (الواجهة - الهوية المعمارية) (اعداد: الباحثة)

المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)		العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي	
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	الوضوحية	الشفافية	
	النسبة			النسبة
 <p>زجاج عاكس</p> <p>مرمر</p> <p>طراز يمزج بين المحلية والعالمية</p>	نسبة الفتحات	تصويرا %	مابيا	
	نسبة المواد الشفافة			
	نسبة المواد العاكسة			
	10	نسبة المواد الشفافة العاكسة		
	طبيعية	المواد		الطرز
	مطورة			
	صناعية	غير محلية		محلي
	3			
	3	عالمي		عالمي
	2			
3	بالهيمنة	الوحدة	التعددية	
3	شكلية			
4	بالتكرار			
5	بالتوازن			
2	الطرز			
2	المواد	التنوع		
2	الالوان			
1	الرموز			
1	الملمس			
1	الاتجاه			
1	الاشكال			
 <p>تكرار للعناصر</p>				
 <p>هيمنة المدخل</p>	 <p>الوحدة بالتوازن (التناظر)</p>			

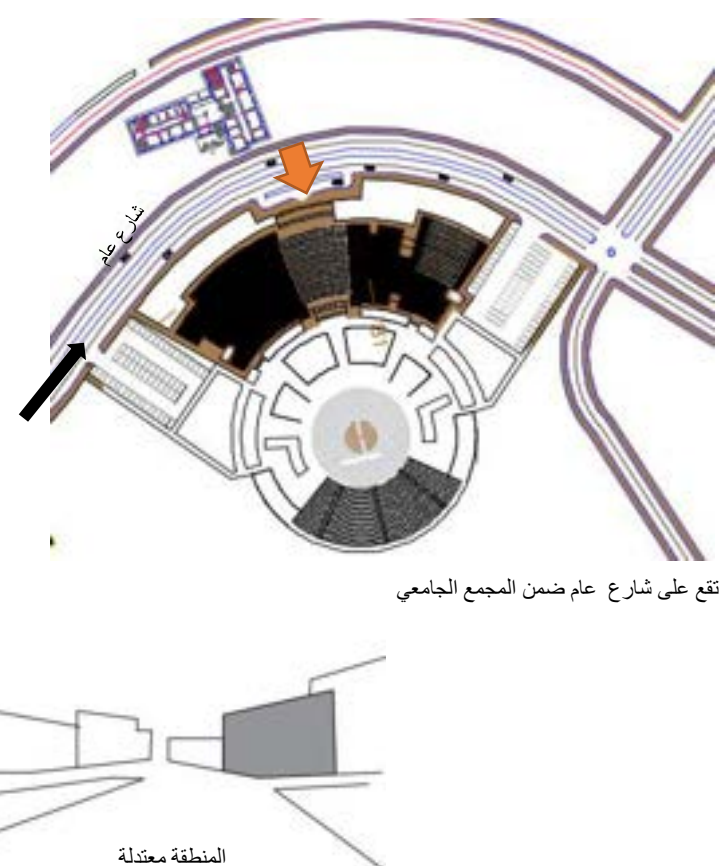
 <p>الشكل صادق في التعبير عن وظيفة المحكمة</p>	<p>4</p> <p>2</p> <p>3</p>	<p>الشكل مع الوظيفة</p> <p>المواد مع المناخ</p> <p>الرموز مع المكان</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>	
 <p>توازن شكلي</p>	<p>5</p> <p>4</p> <p>3</p>	<p>الاشكال</p> <p>المواد</p> <p>الالوان</p>	<p>شكلي *</p> <p>لاشكلي</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p>مراعاة الطراز المحلي والالوان واهمال المواد المحلية</p>  <p>تطبيق قوانين البلدية الخاصة بعدد الطوابق والارتداد والخدمات</p>	<p>1</p> <p>3</p> <p>3</p> <p>3</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>	

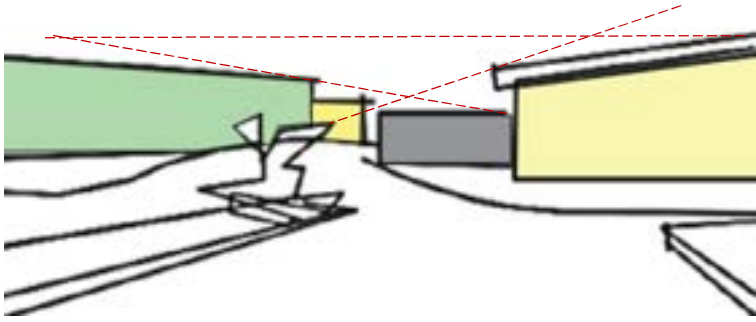
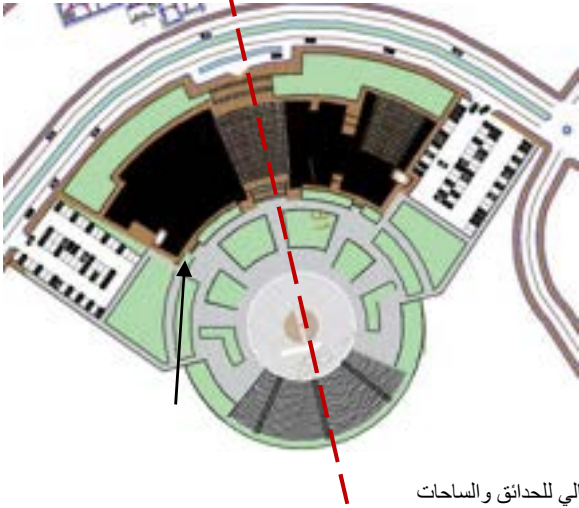

استمارة (5-45) : التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)

المعلومات العامة	اسم المشروع: المركز الطلابي	الوظيفة: عام - تعليمي
رقم الاستمارة: C3	موقع المشروع: دهوك (جامعة دهوك)	سنة الانجاز: 2015
المحور الاول	منهجية التصميم	المصممين: مكتب هندسي محلي
		منهجية التصميم: مغلقة
		الجهة المستفيدة: وزارة التعليم العالي
		مشاركة المستخدمين (1-5): 1
		

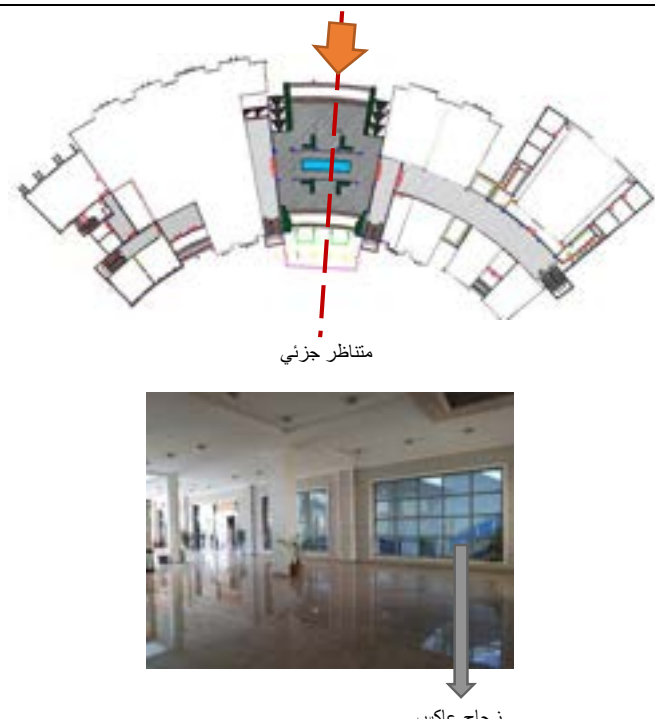
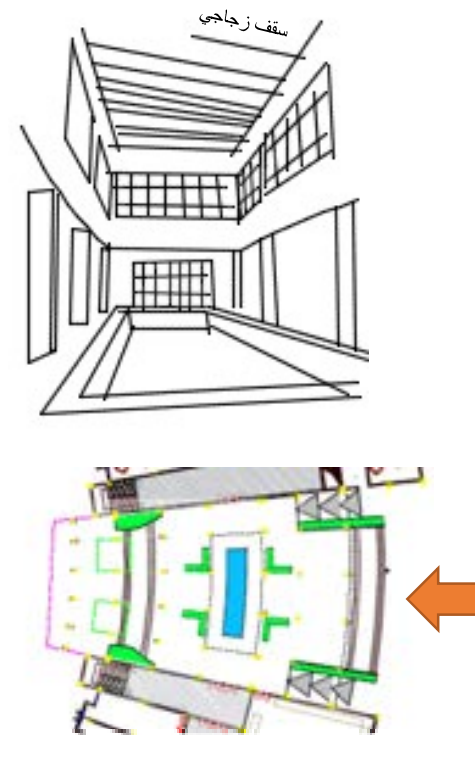
ت	اسم المبنى	الموقع	الوظيفة	سنة الانشاء	الرمز
1	محافظة السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2010	A1
2	بلدية السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2011	A2
3	جوزات السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2014	A3
4	فاملي مول	السليمانية	عام - ترفيهي	2016	A4
5	محافظة اربيل	اربيل	عام - حكومي	قيد الانجاز	B1
6	وزارة الاوقاف	اربيل	عام - حكومي	2005	B2
7	محكمة اربيل	اربيل	عام - حكومي	2013	B3
8	مكتبة الزيتون	اربيل	عام - ثقافي	2008	B4
9	بلدية دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C1
10	محكمة دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C2
11	مركز طلابي لجامعة دهوك	دهوك	عام - ثقافي ترفيهي	2015	C3
12	دهوك مول	دهوك	عام - ترفيهي	2011	C4

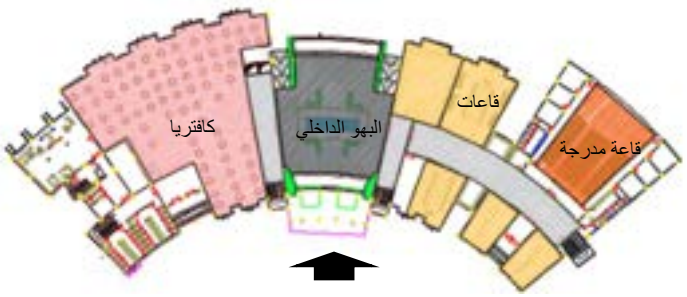
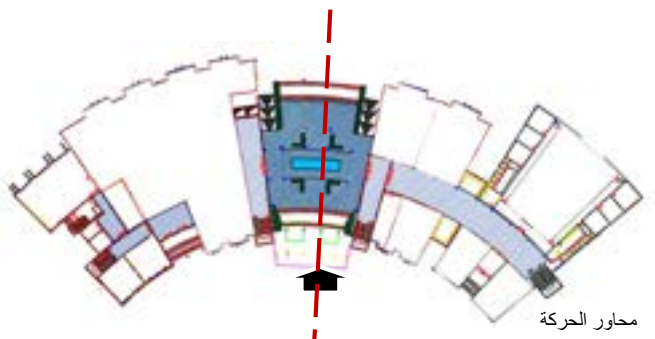
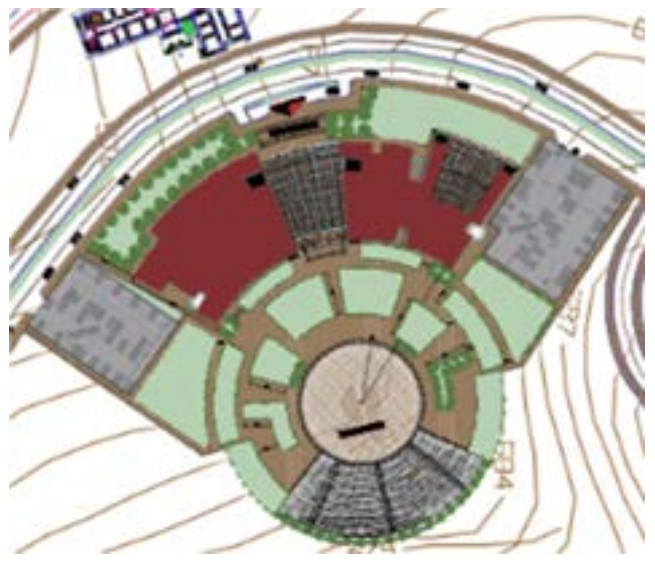
استمارة (5-46) : التحليل الكرافيكي لمشروع المركز الطلابي (C3) (الموقع) (اعداد: الباحثة)

المحور الثاني (الموقع)		العصارة الديمقرراطية	النظام الديمقرراطي
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية		النظام الديمقرراطي
	التقييم (5-1)		
 <p>تقع على شارع عام ضمن المجمع الجامعي</p> <p>المنطقة معتدلة</p>	3	الشارع عام فرعي مغلق	الوحدة التنوع
	1	الطوبوغرافية مرتفعة	
	4	معتدلة منخفضة	
	1	الحدائق امامية	
	2	والساحات خلفية	
	2	جانبية	
	1	الطرق (4-1) المؤدية	
	4	مداخل من الخارج	
	4	الحدائق والساحات من الداخل	
	3	بالهيمنة	
	1	شكلية	
	1	بالتكرار	
	1	بالتوازن	
	2	الطرز	
4	المواد		
4	الالوان		
1	الرموز		
4	الخدمات بنية تحتية		
4	مرافق ترفيهية		
3	بيئة طبيعية		

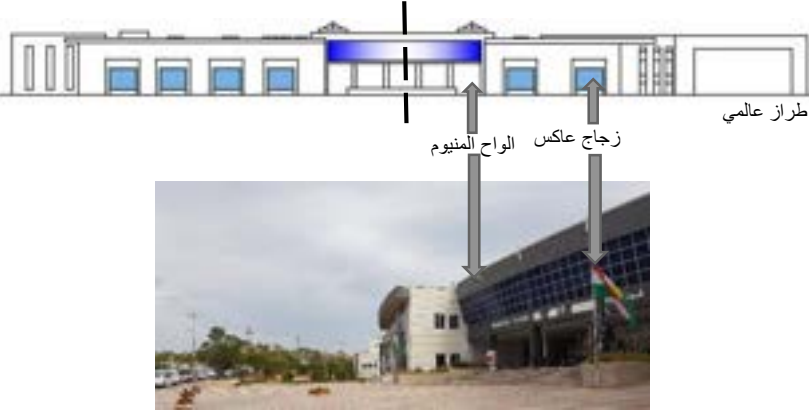
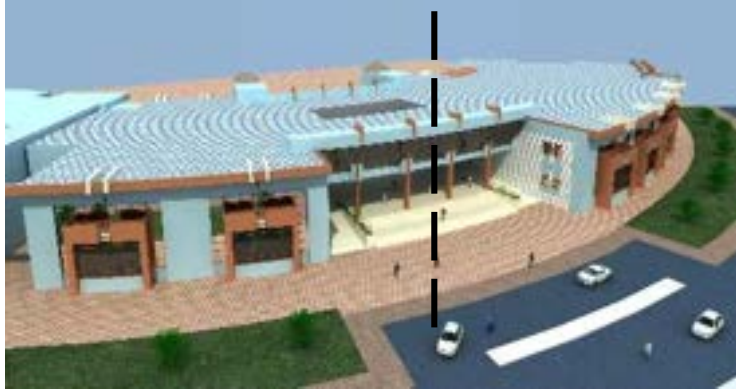
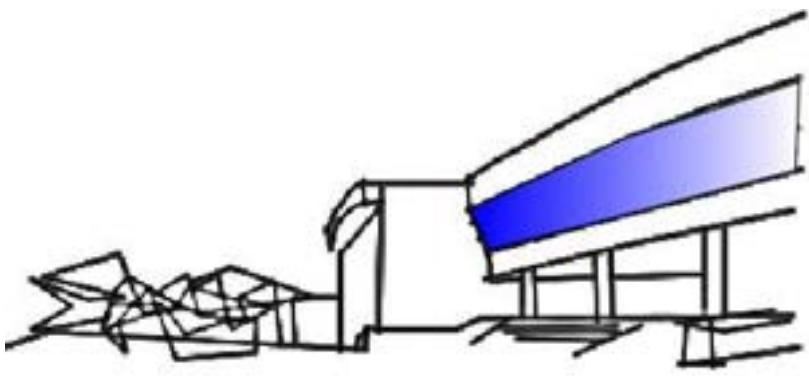
 <p>تقاربت المباني باستخدام وعدد الطوابق واختلفت بالالوان والمواد</p>	4	عدد الطوابق	التناسب	المساواة (القانونية)	
	4	الاستخدام			
	3	الطرز			
	1	الالوان			
	1	الرموز			
	100	نسبة مساحة الحدائق والساحات الى مساحة المبنى %			
 <p>توازن عالي للحدائق والساحات</p>	2	على جانبي الشارع	لا شكلي * شكلي	التوازن	الاستقرار
	3	المجاورات			
	1	الحدائق والساحات مع المبنى			
	4	الحدائق والساحات فيما بينها			
 <p>توفر المساحات المفتوحة لممارسة الفعاليات والنشاطات</p>	4	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني	الاختيار ضمن المعايير	الحرية (القانونية)	
	4	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة			
	4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق			
	1	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة			
	1	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة			
	1	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة			

شكل (5-47) : استمارة التحليل الكرافيكي لمشروع المركز الطلابي (C3) (المبنى - المخطط) (اعداد: الباحثة)

المحور الثالث (المبنى) / المخطط		العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																																												
التحليل الكرافيكي		<table border="1"> <thead> <tr> <th>المفردات التفصيلية</th> <th>التقييم (5-1)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td rowspan="2">شكل المخطط</td> <td>3</td> </tr> <tr> <td>2</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">موقع الحركة العمودية</td> <td>1</td> </tr> <tr> <td>4</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">موقع الاقسام</td> <td>4</td> </tr> <tr> <td>1</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">معالجات تصميمية</td> <td>1</td> </tr> <tr> <td>1</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">المسافة للاقسام من المدخل</td> <td>2</td> </tr> <tr> <td>3</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">محور الحركة</td> <td>4</td> </tr> <tr> <td>1</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">مواد شفافة</td> <td>3</td> </tr> <tr> <td>2</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">مواد عاكسة</td> <td>3</td> </tr> <tr> <td>2</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">مواد شفافة عاكسة</td> <td>2</td> </tr> <tr> <td>3</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">متساوية</td> <td>2</td> </tr> <tr> <td>3</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">متباينة</td> <td>3</td> </tr> <tr> <td>4</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">واحد</td> <td>4</td> </tr> <tr> <td>1</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">متفرع</td> <td>1</td> </tr> <tr> <td>متشعب</td> <td></td> </tr> </tbody> </table>	المفردات التفصيلية	التقييم (5-1)	شكل المخطط	3	2	موقع الحركة العمودية	1	4	موقع الاقسام	4	1	معالجات تصميمية	1	1	المسافة للاقسام من المدخل	2	3	محور الحركة	4	1	مواد شفافة	3	2	مواد عاكسة	3	2	مواد شفافة عاكسة	2	3	متساوية	2	3	متباينة	3	4	واحد	4	1	متفرع	1	متشعب		تصوير	الوضوحية	الشفافية
			المفردات التفصيلية	التقييم (5-1)																																											
شكل المخطط	3																																														
	2																																														
موقع الحركة العمودية	1																																														
	4																																														
موقع الاقسام	4																																														
	1																																														
معالجات تصميمية	1																																														
	1																																														
المسافة للاقسام من المدخل	2																																														
	3																																														
محور الحركة	4																																														
	1																																														
مواد شفافة	3																																														
	2																																														
مواد عاكسة	3																																														
	2																																														
مواد شفافة عاكسة	2																																														
	3																																														
متساوية	2																																														
	3																																														
متباينة	3																																														
	4																																														
واحد	4																																														
	1																																														
متفرع	1																																														
	متشعب																																														
	<table border="1"> <tbody> <tr> <td>3</td> <td>بالهيمنة</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td rowspan="2">الخدمات</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بنية تحتية</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>مرافق ترفيهية</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>بنية طبيعية</td> </tr> </tbody> </table>	3	بالهيمنة	2	شكلية	3	بالتكرار	3	بالتوازن	1	الطرز	3	المواد	3	الالوان	1	الرموز	3	الخدمات	3	بنية تحتية	3	مرافق ترفيهية	3	بنية طبيعية	الوحدة	التنوع	الوحدة والتنوع	التعددية																		
		3	بالهيمنة																																												
2	شكلية																																														
3	بالتكرار																																														
3	بالتوازن																																														
1	الطرز																																														
3	المواد																																														
3	الالوان																																														
1	الرموز																																														
3	الخدمات																																														
3		بنية تحتية																																													
3	مرافق ترفيهية																																														
3	بنية طبيعية																																														

	<p>15</p> <p>2</p> <p>3</p> <p>2</p>	<p>تناسب مساحة البهو مع مساحة المبنى %</p> <p>تناسب مساحة كل قسم مع الاقسام الاخرى</p> <p>تناسب اشكال المخطط فيما بينها</p> <p>تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>
	<p>3</p> <p>2</p>	<p>المخطط ككل</p> <p>محاور الحركة</p> <p>شكلي *</p> <p>لا شكلي</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
	<p>3</p> <p>2</p> <p>4</p> <p>2</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى</p> <p>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</p> <p>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</p> <p>التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)</p> <p>التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ .)</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>

استمارة (5-48) : التحليل الكرافيكي لمشروع المركز الطلابي (C3) (الواجهة - الهوية المعمارية) (اعداد: الباحثة)

المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)		النظام الديمقراطي	العامة الديمقراطية																								
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	التقييم (5-1)	نسبة الفتحات نسبة المواد الشفافة نسبة المواد العاكسة نسبة المواد الشفافة العاكسة																								
				تصويرا %																							
 <p>طراز عالمي</p> <p>زجاج عاكس الواح المنيوم</p> <p>استخدام مواد غير محلية وبطراز عالمي</p>	<table border="1"> <tr> <td>50</td> <td>المواد</td> <td>طبيعية</td> <td>محلية</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>مطورة</td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>صناعية</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>غير محلية</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td>الطرز</td> <td>محلي</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>عالمي</td> <td></td> <td></td> </tr> </table>	50	المواد	طبيعية	محلية			مطورة				صناعية		5	غير محلية				الطرز	محلي		5	عالمي			مدينا	الوضوحية
		50	المواد	طبيعية	محلية																						
		مطورة																									
		صناعية																									
5	غير محلية																										
	الطرز	محلي																									
5	عالمي																										
 <p>التوازن والتناظر الجزئي وتكرار بعض العناصر</p>	<table border="1"> <tr> <td>4</td> <td>بالهيمنة</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الطرز</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الملمس</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الاتجاه</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>الاشكال</td> </tr> </table>	4	بالهيمنة	3	شكلية	4	بالتكرار	4	بالتوازن	1	الطرز	2	المواد	2	الالوان	1	الرموز	1	الملمس	2	الاتجاه	2	الاشكال	الوحدة	الوحدة والتنوع		
		4	بالهيمنة																								
3	شكلية																										
4	بالتكرار																										
4	بالتوازن																										
1	الطرز																										
2	المواد																										
2	الالوان																										
1	الرموز																										
1	الملمس																										
2	الاتجاه																										
2	الاشكال																										
 <p>هيمنة المدخل</p>	التنوع	التعددية																									

 <p>تعبير متوسط عن الوظيفة</p>  <p>تعبير ضعيف عن المكان ورموزه ومواده</p>	<p>3</p> <p>1</p> <p>1</p>	<p>الشكل مع الوظيفة</p> <p>المواد مع المناخ</p> <p>الرموز مع المكان</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>	
 <p>التوازن وخاصة بالشكل والمواد اعطى تركيز اكثر على المركز (المدخل)</p>	<p>4</p> <p>4</p> <p>3</p>	<p>الاشكال</p> <p>المواد</p> <p>الالوان</p>	<p>شكلي</p> <p>لاشكلي</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
 <p>التصميم ضمن معايير الارتفاع والارتداد بشكل اساسي واهمال تاثيرات المكان ورموزه ومواده</p>	<p>1</p> <p>1</p> <p>1</p> <p>1</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة</p> <p>التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>	

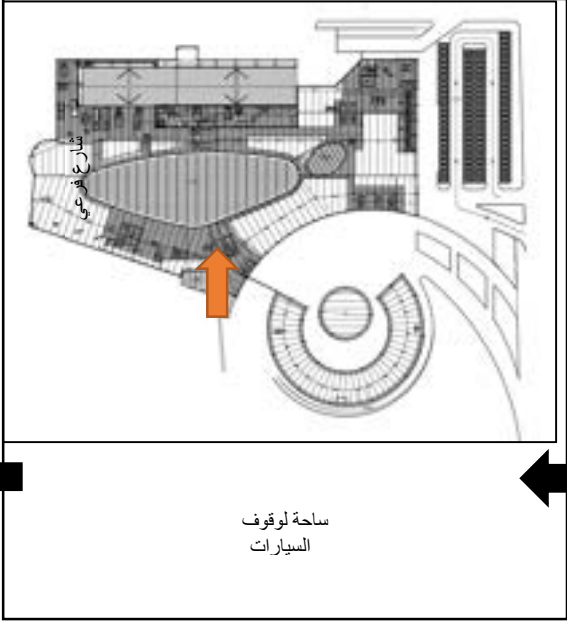

استمارة (5-49) : التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) (اعداد: الباحثة)


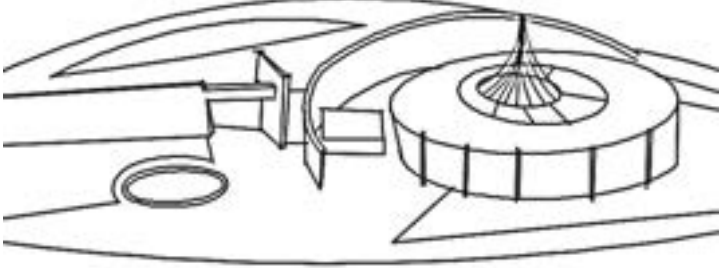
المعلومات العامة	اسم المشروع: دهوك مول	الوظيفة: عام - تجاري
رقم الاستمارة: C4	موقع المشروع: دهوك	سنة الانجاز: 2011
المحور الاول	منهجية التصميم	المصممين: مكتب هندسي تركي
		منهجية التصميم: مغلقة
		الجهة المستفيدة : مستثمر
		مشاركة المستخدمين (1-5): 1



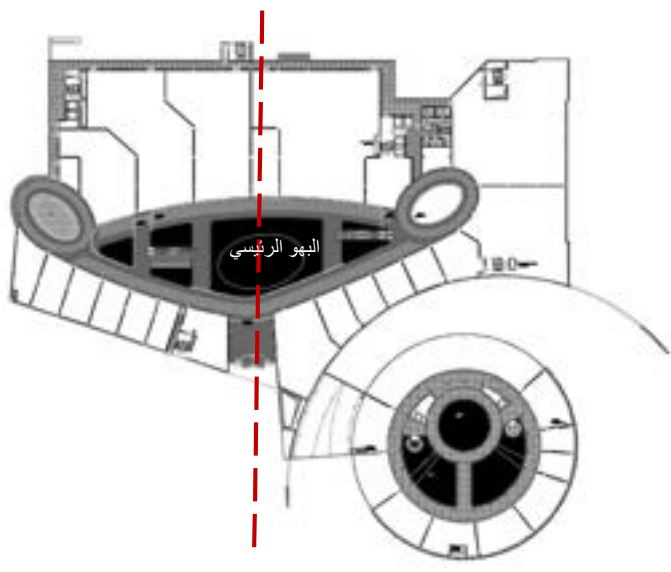
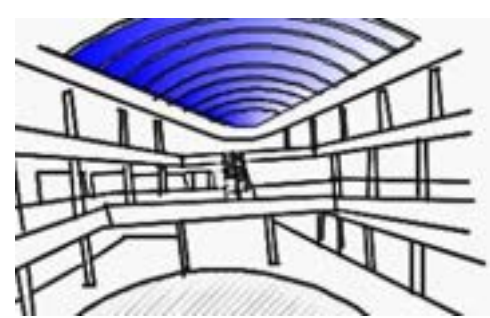

ت	اسم المعنى	الموقع	الوظيفة	سنة الانشاء	الرمز
1	محافظة السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2010	A1
2	بلدية السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2011	A2
3	جوازات السليمانية	السليمانية	عام - حكومي	2014	A3
4	فاملي مول	السليمانية	عام - ترفيهي	2016	A4
5	محافظة اربيل	اربيل	عام - حكومي	قيد الانجاز	B1
6	وزارة الاوقاف	اربيل	عام - حكومي	2005	B2
7	محكمة اربيل	اربيل	عام - حكومي	2013	B3
8	مكتبة الزنتون	اربيل	عام - ثقافي	2008	B4
9	بلدية دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C1
10	محكمة دهوك	دهوك	عام - حكومي	2004	C2
11	مركز طلابي لجامعة دهوك	دهوك	عام - ثقافي ترفيهي	2015	C3
12	دهوك مول	دهوك	عام - ترفيهي	2011	C4

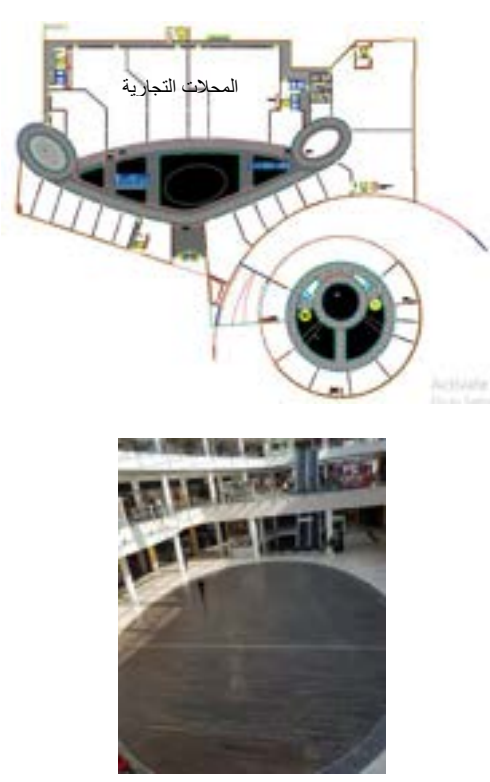
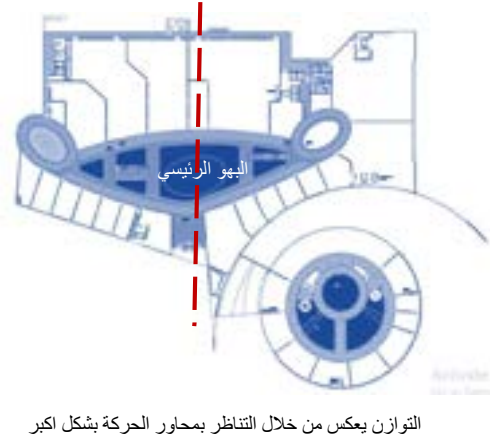

استمارة (5-50) : التحليل الكرافيكي لمشروع دهوك مول (C4) (الموقع) (اعداد: الباحثة)

المحور الثاني (الموقع)		التقييم (5-1)	المفردات التفصيلية		العصارة الديمقرراطية	النظام الديمقرطي	
التحليل الكرافيكي							
<p>شارع فرعي</p>  <p>شارع عام</p> <p>ساحة لوقوف السيارات</p> <p>شارع فرعي</p> <p>وقوع المبنى على اربع شوارع اثنان منها عامة</p> <p>منطقة المشروع معتدلة نسبيا</p>	3	عام	الشارع	بصريا	الوضوحية	التشافية	
	2	فرعي					
		مغلق					
	1	مرتفعة	الطوبوغرافية				
	4	معتدلة					
		منخفضة					
	4	امامية	الحدائق والساحات				
		خلفية					
	1	جانبيهية					
	4	(4-1)	الطرق المؤدية				
		من الخارج	مداخل الحدائق والساحات				
	5	من الداخل					
	 <p>التنافس في الهمينة في المنطقة بين المباني</p>	3		بالهمينة			الوحدة
2			شكليه				
1			بالتكرار				
1			بالتوازن				
1			الطرز				
1			المواد				
1			الالوان				
1			الرموز				
4		بنية تحتية	الخدمات				
4		مرافق ترفيهية					
2		بيئة طبيعية					

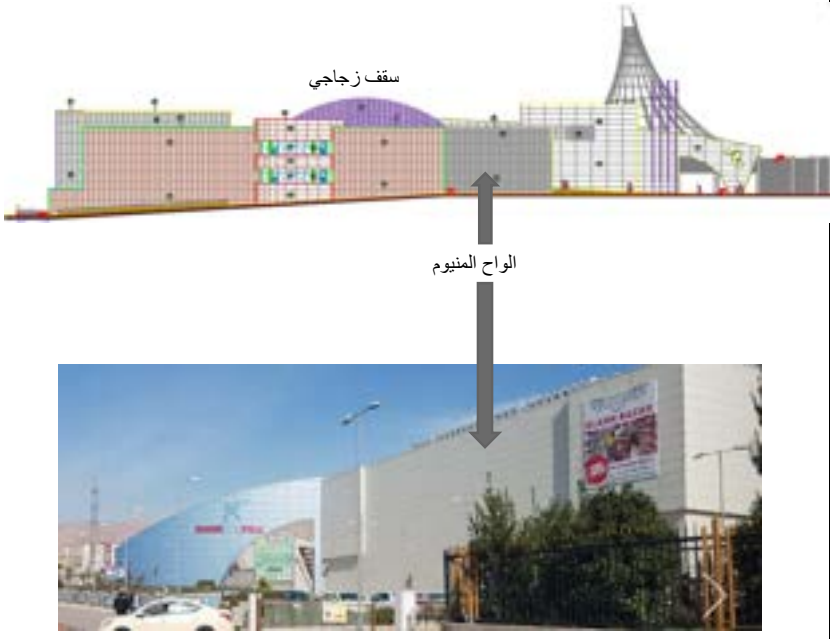


 <p>تناسب عدد الطوابق متوسط الى ضعيف تناسب ضعيف في الالوان والمواد والرموز</p>	<table border="1"> <tr><td>2</td><td>عدد الطوابق</td></tr> <tr><td>3</td><td>الاستخدام</td></tr> <tr><td>1</td><td>الطرز</td></tr> <tr><td>1</td><td>الالوان</td></tr> <tr><td>1</td><td>الرموز</td></tr> <tr><td>>100</td><td>نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى %</td></tr> </table>	2	عدد الطوابق	3	الاستخدام	1	الطرز	1	الالوان	1	الرموز	>100	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى %	التناسب	المساواة (القانونية)
2	عدد الطوابق														
3	الاستخدام														
1	الطرز														
1	الالوان														
1	الرموز														
>100	نسبة مساحة الحدائق والمساحات الى مساحة المبنى %														
 <p>توازن على جانبي الشارع اكثر منه مع المجاورات</p>	<table border="1"> <tr><td>4</td><td>على جانبي الشارع</td></tr> <tr><td>3</td><td>المجاورات</td></tr> <tr><td>1</td><td>الحدائق والمساحات مع المبنى</td></tr> <tr><td>3</td><td>الحدائق والمساحات فيما بينها</td></tr> </table>	4	على جانبي الشارع	3	المجاورات	1	الحدائق والمساحات مع المبنى	3	الحدائق والمساحات فيما بينها	لا شكلي*	شكلي	التوازن	الاستقرار		
4	على جانبي الشارع														
3	المجاورات														
1	الحدائق والمساحات مع المبنى														
3	الحدائق والمساحات فيما بينها														
 <p>الطرز لا ينتمي لطرز المنطقة ولا موادها ولا الوانها</p>	<table border="1"> <tr><td>2</td><td>التصميم ضمن معايير لمساحات المباني</td></tr> <tr><td>2</td><td>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</td></tr> <tr><td>4</td><td>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</td></tr> <tr><td>1</td><td>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة</td></tr> <tr><td>1</td><td>التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة</td></tr> <tr><td>1</td><td>التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة</td></tr> </table>	2	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني	2	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة	4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق	1	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	1	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة	1	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة	الاختيار ضمن المعايير	الحرية (القانونية)
2	التصميم ضمن معايير لمساحات المباني														
2	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة														
4	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق														
1	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة														
1	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة														
1	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة														





شكل (51-5) : استمارة التحليل الكرافيكي لمشروع دهوك مول (C4) (المبنى - المخطط) (اعداد: الباحثة)

المحور الثالث (المبنى) / المخطط		العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي				
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	الديمقراطية	النظام الديمقراطي				
	القيمة (5-1)						
  <p>الانفتاح بين الطوابق</p>	3	متناظر	شكل المخطط	توازن	الوضوحية	الشفافية	
	2	غير متناظر					موقع الحركة العمودية
	3	البهو					
	1	محور رئيس					
	1	محور فرعي	موقع الاقسام				
	4	البهو					
	1	محور رئيس	معالجات تصميمية				
		محور فرعي					
	3	فتحات					
	4	مواد شفافة					
		مواد عاكسة	المسافة للاقسام من المدخل				
	4	متساوية					
		مواد شفافة عاكسة	محور الحركة				
	1	متباينة					
	واحد	متشعب					
1	متفرع						
	متشعب		ماديا				
 <p>هيمنة السقف تكرار لمجموعة من العناصر</p>	4	بالهيمنة	الوحدة	الوحدة والتنوع	التعددية		
	3	شكلية					
	4	بالتكرار					
	4	بالتوازن					
	1	الطرز	التنوع				
	2	المواد					
	3	الالوان					
	1	الرموز					
	4	بنية تحتية				الخدمات	
	4	مرافق ترفيهية					
	1	بيئة طبيعية					

	<p>24</p> <p>3</p> <p>2</p> <p>2</p>	<p>تناسب مساحة البهو مع مساحة المبنى %</p> <p>تناسب مساحة كل قسم مع الاقسام الاخرى</p> <p>تناسب اشكال المخطط فيما بينها</p> <p>تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها</p>	<p>التناسب</p>	<p>المساواة</p>	
	<p>3</p> <p>4</p>	<p>المخطط ككل</p> <p>محاور الحركة</p>	<p>شكلي</p> <p>لا شكلي *</p>	<p>التوازن</p>	<p>الاستقرار</p>
	<p>3</p> <p>2</p> <p>4</p> <p>4</p> <p>4</p>	<p>التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى</p> <p>التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة</p> <p>التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق</p> <p>التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (انماط)</p> <p>التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادرج الطوارئ .)</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير</p>	<p>الحرية</p>	

استمارة (5-52) : التحليل الكرافيكي لمشروع دهوك مول (C4) (الواجهة - الهوية المعمارية) (اعداد: الباحثة)

المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)		العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي																								
التحليل الكرافيكي	المفردات التفصيلية	التقييم (5-1)	نسبة الفتحات نسبة المواد الشفافة نسبة المواد العاكسة نسبة المواد الشفافة العاكسة 7																								
				تصرياً %																							
 <p>سقف زجاجي</p> <p>الواح المنيوم</p> <p>طرز عالمي</p>	<table border="1"> <tr> <td rowspan="2">المواد</td> <td>محلية</td> <td rowspan="2">الطرز</td> </tr> <tr> <td>طبيعية</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">5</td> <td>مطورة</td> <td rowspan="2">ماديا</td> </tr> <tr> <td>صناعية</td> </tr> <tr> <td rowspan="2">5</td> <td>غير محلية</td> <td rowspan="2">عالمية</td> </tr> <tr> <td>محلي</td> </tr> </table>	المواد	محلية	الطرز	طبيعية	5	مطورة	ماديا	صناعية	5	غير محلية	عالمية	محلي	الوضوحية	التشافية												
			المواد		محلية		الطرز																				
طبيعية																											
5	مطورة	ماديا																									
	صناعية																										
5	غير محلية	عالمية																									
	محلي																										
 <p>تنوع في الالوان</p>  <p>هيمنة المدخل</p>	<table border="1"> <tr> <td>3</td> <td>بالهيمنة</td> <td rowspan="4">الوحدة</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>شكلية</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>بالتكرار</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>بالتوازن</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الطرز</td> <td rowspan="8">التنوع</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>المواد</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الالوان</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الرموز</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>الملمس</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>الاتجاه</td> </tr> <tr> <td>4</td> <td>الاشكال</td> </tr> </table>	3	بالهيمنة	الوحدة	1	شكلية	1	بالتكرار	1	بالتوازن	1	الطرز	التنوع	2	المواد	3	الالوان	1	الرموز	1	الملمس	3	الاتجاه	4	الاشكال	الوحدة والتنوع	التعددية
		3	بالهيمنة		الوحدة																						
		1	شكلية																								
		1	بالتكرار																								
		1	بالتوازن																								
		1	الطرز	التنوع																							
		2	المواد																								
		3	الالوان																								
		1	الرموز																								
		1	الملمس																								
		3	الاتجاه																								
		4	الاشكال																								

 <p>تناسب الشكل مع الوظيفة كمينى تجاري ترفيهي الا ان التصميم اهمل المواد المحلية وخصوصية المكان</p>	<p>4 1 1</p>	<p>الشكل مع الوظيفة المواد مع المناخ الرموز مع المكان</p>	<p>التناسب المساواة</p>
 <p>استخدام الواح الالمنيوم وبالوان مختلفة</p> <p>استخدام اشكال مختلفة في التصميم</p>	<p>1 3 1</p>	<p>الاشكال المواد الالوان</p>	<p>شكلي لاشكلي* التوازن الاستقرار</p>
 <p>اهمال المكان وطرزه ومواده</p>  <p>التصميم ضمن المعايير المحددة للارتفاع والارتداد المنطقة تدل على ضعف المعايير التي تحدد الطراز والالوان والرموز والمواد</p>	<p>1 1 1 1 4</p>	<p>التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد</p>	<p>الاختيار ضمن المعايير الحرية</p>

مختصر التحليل الكرافيكي للمشاريع المنتخبة (مؤشر المشاركة) / المصدر [الباحث]

المعلومات العامة		اسم المشروع:	الوظيفة:
رقم الاستمارة:		موقع المشروع:	سنة الانجاز:
المصممين:	محلين	66.7%	اجانب
منهجية التصميم:	مغلقة	100%	مفتوحة
الجهة المستفيدة:	القطاع الحكومي	83.3%	القطاع الخاص
مشاركة المستخدمين (1-5):		36.7%	

منهجية التصميم

المحور الأول

صور المشاريع المنتخبة

دهوك				اربيل				السليمانية			
دهوك مول	المركز الطلابي	محكمة دهوك	بلدية دهوك	مكتبة الزيتون	محكمة اربيل	وزارة الاوقاف	محافظة اربيل	فاملي مول	جوازات السليمانية	بلدية السليمانية	محافظة السليمانية
											

الرمز	سنة الانشاء	الوظيفة	الموقع	اسم المبنى	ت
A1	2010	عام - حكومي	السليمانية	محافظة السليمانية	1
A2	2011	عام - حكومي	السليمانية	بلدية السليمانية	2
A3	2014	عام - حكومي	السليمانية	جوازات السليمانية	3
A4	2016	عام - ترفيهي	السليمانية	فاملي مول	4
B1	فيد الانجاز	عام - حكومي	اربيل	محافظة اربيل	5
B2	2005	عام - حكومي	اربيل	وزارة الاوقاف	6
B3	2013	عام - حكومي	اربيل	محكمة اربيل	7
B4	2008	عام - ثقافي	اربيل	مكتبة الزيتون	8
C1	2004	عام - حكومي	دهوك	بلدية دهوك	9
C2	2004	عام - حكومي	دهوك	محكمة دهوك	10
C3	2015	عام - ثقافي ترفيهي	دهوك	مركز طلابي لجامعة دهوك	11
C4	2011	عام - ترفيهي	دهوك	دهوك مول	12

مختصر التحليل الكرافيكي للمشاريع (الموقع) / المصدر [الباحث]

(المحور الثاني (الموقع))

التحليل الكرافيكي للمشاريع

التحليل الكرافيكي للمشاريع												النسبة المئوية	المفردات التفصيلية			العمارة الديمقراطية	النظام الديمقراطي
دهوك				اربيل				السليمانية					الشارع	الطوبوغرافية	الحدائق والمساحات		
دهوك مول	المركز الطلابي	محكمة دهوك	بلدية دهوك	مكتبة الزيتون	محكمة اربيل	وزارة الاوقاف	محافظة اربيل	فاملي مول	جوازات السليمانية	بلدية السليمانية	محافظة السليمانية	عام				فرعي	مغلق
												68.3	50	0			
												31.7	31.7	51.7			
												5	60	16.7			
												15	15	95			
												30	30	90			
												71.7	31.7	25			
												23.3	53.3	63.3			
												60	35	71.7			
												36.7	36.7	50			
												71.7	63.3	31.7			
												36.7	28.3	66.5			
												33.3	43.3	30			
												58.3	58.3	58.3			
												60	48.3	3			
												75	26.7	28.3			
												28.3	28.3	28.3			

مختصر التحليل الكرافيكي للمشاريع (المبنى المخطط) / المصدر [الباحث]

المحور الثالث (المبنى) / المخطط

التحليل الكرافيكي للمشاريع

التحليل الكرافيكي للمشاريع												النسبة المئوية	المفردات التفصيلية		العامة الديموقراطية	التظام الديموقراطي														
دهوك			اربيل				السليمانية						النسبة المئوية	المفردات التفصيلية			العامة الديموقراطية	التظام الديموقراطي												
دهوك مول	المركز الطلابي	محكمة دهوك	بلدية دهوك	مكتبة الزيتون	محكمة اربيل	وزارة الاوقاف	محافظة اربيل	فاملي مول	جوازات السليمانية	بلدية السليمانية	محافظة السليمانية	النسبة المئوية		المفردات التفصيلية		العامة الديموقراطية			التظام الديموقراطي											
													75	شكل المخطط	بصر		العامة الديموقراطية	التظام الديموقراطي												
												25	غير متناظر																	
												56.7	موقع الحركة العمودية																	
												35	محور رئيسي																	
												10	محور فرعي																	
												28.3	موقع الاقسام العمودية																	
												46.7	محور رئيسي																	
												25	محور فرعي																	
												35	فتحات																	
												40	مواد شفافة																	
												0	مواد عاكسة																	
												10	مواد شفافة عاكسة																	
												70	متساوية	المسافة للاقسام من المدخل																
												28.3	متباينة																	
70	محور الحركة واحد																													
31.7	متفرع	محور الحركة واحد																												
0	متشعب																													
												60	بالهيمنة	الوحدة	الوحدة والتنوع	التعددية														
												46.7	شكلية																	
												61.7	بالتكرار																	
												71.7	بالتوازن																	
												23.3	الطرز																	
												53.3	المواد																	
												41.7	الالوان																	
												21.7	الرموز																	
												71.7	بنية تحتية				الخدمات													
												35	مرافق ترفيهية																	
												38.3	بنية طبيعية																	
																											15.1	تناسب مساحة البهو الى مساحة المبنى %	التناسب	المساواة
																											65	تناسب مساحة كل قسم الى الاقسام الاخرى		
																											63.3	تناسب اشكال المخطط فيما بينها		
51.7	تناسب اتجاهات الخطوط والاشكال فيما بينها																													
												76.7	المخطط ككل	شكلي	التوازن	الاستقرار														
												73.3	محاور الحركة																	
												63.3	التصميم ضمن معايير لمساحة المبنى	الاختيار ضمن المعايير	العربية															
												48.3	التصميم ضمن معايير للمناطق المفتوحة																	
												76.7	التصميم ضمن معايير لعدد الطوابق																	
												56.7	التصميم ضمن معايير لتصميم المخطط (نماط)																	
												75	التصميم ضمن معايير الخدمات (المواقف وادراج الطوارىء)																	

مختصر التحليل الكرافيكي للمشاريع (الواجهة) (الهوية المعمارية) / المصدر [الباحث]

المحور الرابع (الواجهة) / (الهوية المعمارية)

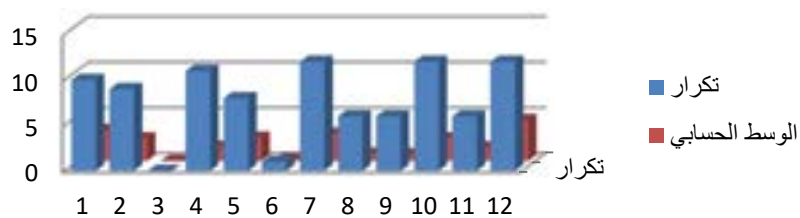
التحليل الكرافيكي للمشاريع

التحليل الكرافيكي للمشاريع												النظام الديمقراطي	العامة الديمقراطية			
دهوك			اربيل				السليمانية							النسبة المئوية	المفردات التفصيلية	
دهوك مول	المركز الطلابي	محكمة دهوك	بلدية دهوك	مكتبة الزيتون	محكمة اربيل	وزارة الاوقاف	محافظة اربيل	فاملي مول	جوازات السليمانية	بلدية السليمانية	محافظة السليمانية	النسبة المئوية	مجموعاً %		مادياً	الوضوحية
														0		
												2.4	نسبة المواد الشفافة			
												0	نسبة المواد العاكسة			
												40.9	نسبة المواد الشفافة العاكسة			
												0	طبيعية	مادياً	الوضوحية	الشفافية
												0	مصنوعة			
												16.7	صناعية			
												80	غير محلية			
												28.3	محلي	الطرز		
												71.7	عالمي			
												63.3	بالهيمنة	الوحدة	الوحدة والتنوع	التعددية
												46.7	شكلية			
												65	بالتكرار			
												75	بالتوازن			
												31.7	الطرز	التنوع	الوحدة والتنوع	التعددية
												38.3	المواد			
												45	الالوان			
												26.7	الرموز			
												30	الملمس			
												35	الاتجاه			
												45	الاشكال			
												58.3	الشكل مع الوظيفة	التناسب	المساواة	
												28.3	المواد مع المناخ			
												38.3	الرموز مع المكان			
												71.7	الاشكال	التوازن	الاستقرار	
												66.7	المواد			
												53.3	الالوان			
												30	التصميم ضمن معايير للمواد المستخدمة	الاختيار ضمن المعايير	الحرية	
												33.3	التصميم ضمن معايير للالوان المستخدمة			
												36.7	التصميم ضمن معايير للطرز المستخدمة			
												35	التصميم ضمن معايير للرموز المستخدمة			
												80	التصميم ضمن معايير ارتفاع المبنى والارتداد			

ملحق رقم (2)

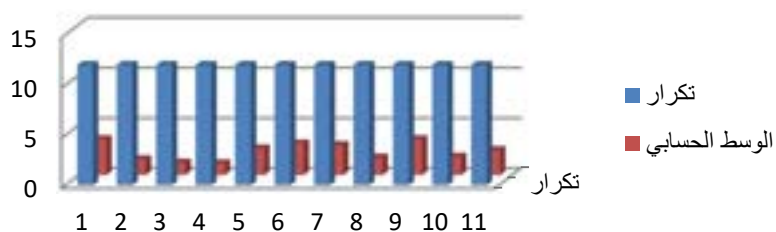
المخططات الخاصة بنتائج الاقليم

الشفافية



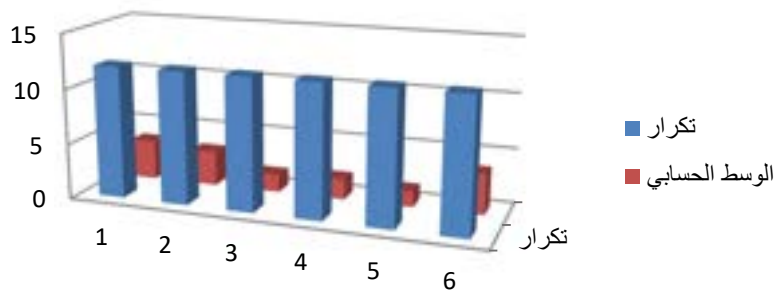
مخطط (1) نتائج مؤشر الشفافية في محور الموقع (اقليم كردستان العراق)

التعددية



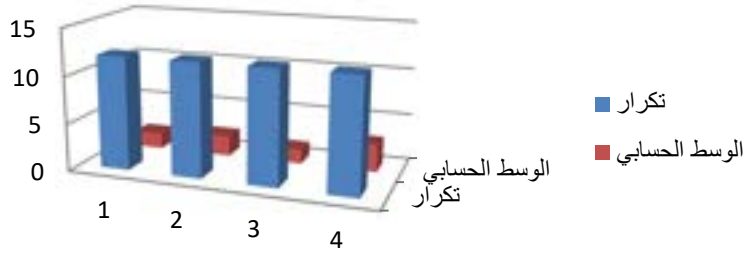
مخطط (2) نتائج مؤشر التعددية في محور الموقع (اقليم كردستان العراق)

المساواة



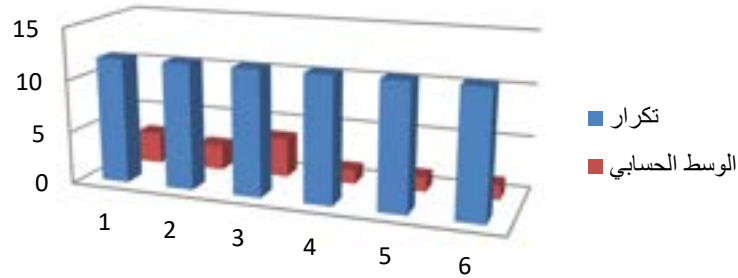
مخطط (3) نتائج مؤشر المساواة في محور الموقع (اقليم كردستان العراق)

الاستقرار



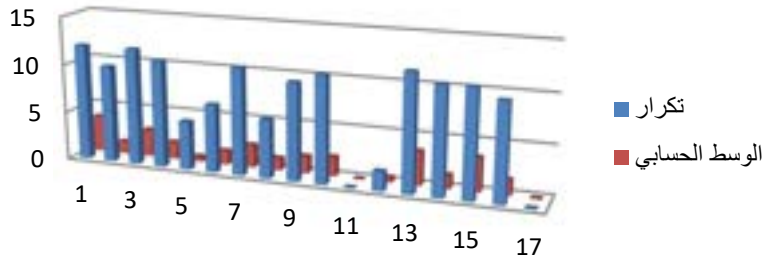
مخطط (4) نتائج مؤشر الاستقرار في محور الموقع (اقليم كردستان العراق)

الحرية



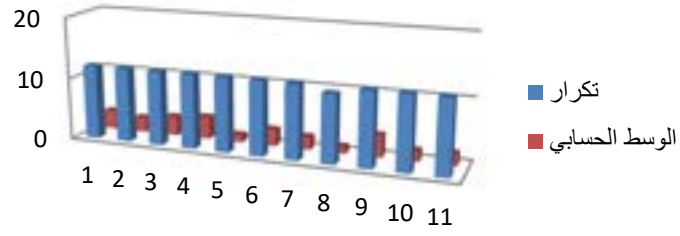
مخطط (5) نتائج مؤشر الحرية في محور الموقع (اقليم كردستان العراق)

الشفافية



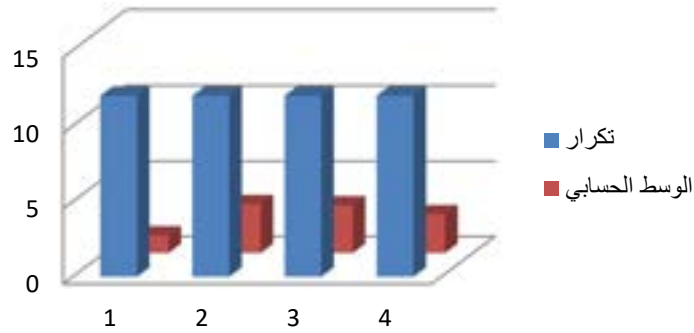
مخطط (6) نتائج مؤشر الشفافية في محور المبنى (اقليم كردستان العراق)

التعددية



مخطط (7) نتائج مؤشر التعددية في محور المبنى (اقليم كردستان العراق)

المساواة



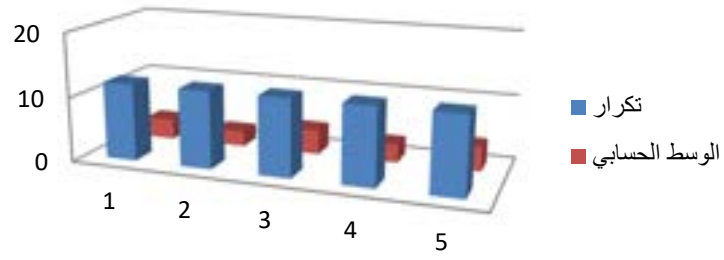
مخطط (8) نتائج مؤشر المساواة في محور المبنى (اقليم كردستان العراق)

الاستقرار



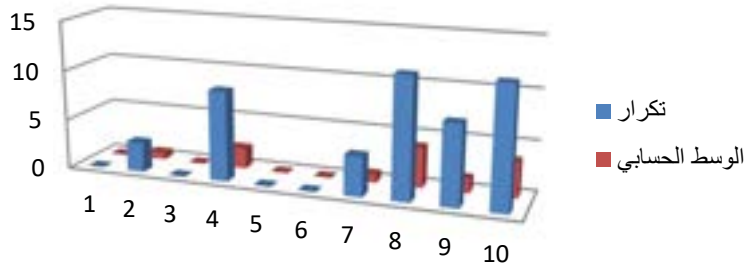
مخطط (9) نتائج مؤشر الاستقرار في محور المبنى (اقليم كردستان العراق)

الحرية



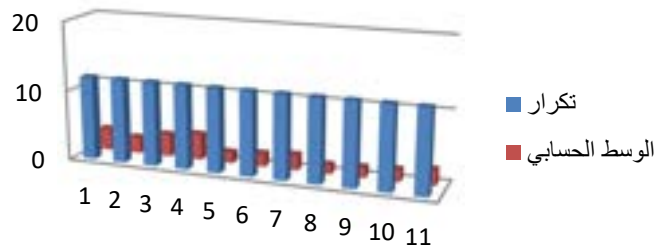
مخطط (10) نتائج مؤشر الحرية في محور المبنى (اقليم كردستان العراق)

الشفافية



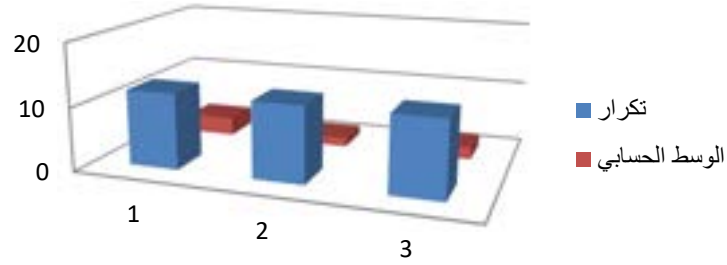
مخطط (11) نتائج مؤشر الشفافية في محور الواجهة (اقليم كردستان العراق)

التعددية



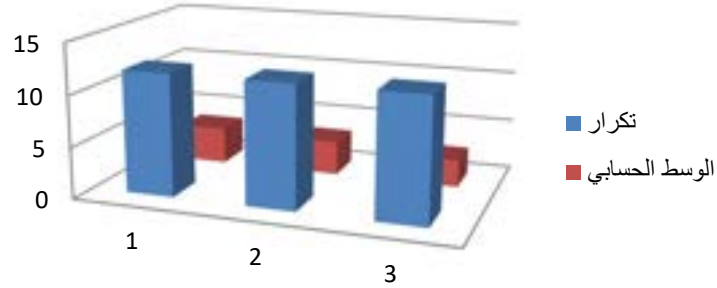
مخطط (12) نتائج مؤشر التعددية في محور الواجهة (اقليم كردستان العراق)

المساواة



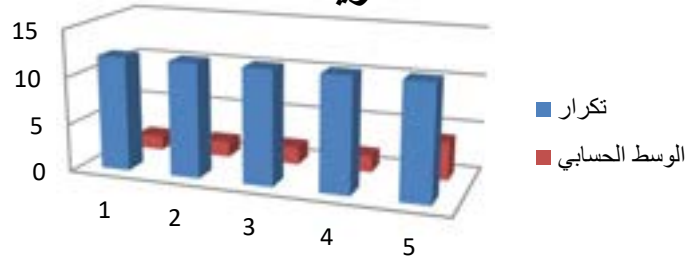
مخطط (13) نتائج مؤشر المساواة في محور الواجهة (اقليم كردستان العراق)

الاستقرار



مخطط (14) نتائج مؤشر الاستقرار في محور الواجهة (اقليم كردستان العراق)

الحرية



مخطط (15) نتائج مؤشر الحرية في محور الواجهة (اقليم كردستان العراق)

ملحق رقم (3)

الجدول الخاصة بالنتائج

جدول (41-5) نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المحاور، المصدر [الباحث]

محافظة السليمانية				
النسبة المئوية %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المحور	
33.9764	0.3874	2.2924	الموقع	A1 محافظة السليمانية
34.8721	0.3263	2.3529	المبنى	
31.1514	0.5431	2.1018	الواجهة	
32.7594	0.1935	2.8615	الموقع	A2 بلدية السليمانية
32.9230	0.6394	2.8758	المبنى	
34.3176	0.4287	2.9976	الواجهة	
31.9600	0.1863	2.4000	الموقع	A3 جوازات السليمانية
35.6765	0.3459	2.6791	المبنى	
32.3635	0.3477	2.4303	الواجهة	
29.4756	0.3574	2.4015	الموقع	A4 فاملي مول
39.6243	0.4151	3.2284	المبنى	
30.9001	0.3709	2.5176	الواجهة	
محافظة اربيل				
31.5145	0.2929	2.4030	الموقع	B1 محافظة اربيل
35.9933	0.3208	2.7445	المبنى	
32.4922	0.3000	2.4776	الواجهة	
29.9234	0.2883	2.4864	الموقع	B2 وزارة الاوقاف
37.2210	0.5360	3.0927	المبنى	
32.8556	0.3016	2.7300	الواجهة	
27.6607	0.2154	2.4061	الموقع	B3 محكمة اربيل
38.9514	0.6284	3.3882	المبنى	
33.3879	0.2879	2.9042	الواجهة	
27.0656	0.2898	2.1530	الموقع	B4 مكتبة الزيتون
36.9891	0.2766	2.9424	المبنى	
35.9453	0.5751	2.8594	الواجهة	
محافظة دهوك				
32.2185	0.1394	2.4258	الموقع	c1 بلدية دهوك
35.4383	0.5444	2.6682	المبنى	
32.3432	0.3401	2.4352	الواجهة	
29.2027	0.2291	2.5394	الموقع	c2 محكمة دهوك
37.8555	0.5076	3.2918	المبنى	
32.9419	0.1582	2.8645	الواجهة	
33.3302	0.1817	2.5980	الموقع	c3 مركز طلابي
31.6964	0.2131	2.4706	المبنى	
34.9734	0.2949	2.7261	الواجهة	
32.1818	0.2484	2.3985	الموقع	c4 دهوك مول
38.7224	0.3715	2.8859	المبنى	
29.0958	0.4949	2.1685	الواجهة	

جدول (42-5) نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المؤشرات في محافظة

النسبة المئوية %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر الرئيسي	المحور	A1 محافظة السليمانية
28.3543	1.4880	3.2500	الشفافية	الموقع	
22.2075	1.2136	2.5455	التعددية		
20.3569	1.5055	2.3333	المساواة		
13.0866	0.5774	1.5000	الاستقرار		
15.9947	0.9832	1.8333	الحرية		

100%					
18.8221	0.6993	2.2143	الشفافية	المبنى	
19.5507	1.3375	2.3000	التعددية		
14.8755	0.5000	1.7500	المساواة		
21.2508	0.7071	2.5000	الاستقرار		
25.5009	1.0000	3.0000	الحرية		
100%					
28.5467	1.8257	3.0000	الشفافية	الواجهة	
18.1661	0.8312	1.9091	التعددية		
12.6874	0.5774	1.3333	المساواة		
25.3749	0.5774	2.6667	الاستقرار		
15.2249	1.3416	1.6000	الحرية		
100%					
النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر الرئيسي	المحور	A2 بلدية السليمانية
23.9637	1.1339	3.4286	الشفافية	الموقع	
17.7912	1.2136	2.5455	التعددية		
18.6384	1.2111	2.6667	المساواة		
17.4735	1.0000	2.5000	الاستقرار		
22.1331	0.7528	3.1667	الحرية		
100%					
17.9663	1.5050	2.5833	الشفافية	المبنى	
17.7028	1.2136	2.5455	التعددية		
15.6481	1.5000	2.2500	المساواة		
27.8188	0.0000	4.0000	الاستقرار		
20.8641	0.7071	3.0000	الحرية		
100%					
17.3474	1.5166	2.6000	الشفافية	الواجهة	
16.3769	1.2933	2.4545	التعددية		
20.0162	1.0000	3.0000	المساواة		
22.2402	0.5774	3.3333	الاستقرار		
24.0194	0.5477	3.6000	الحرية		
100%					
النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر الرئيسي	المحور	A3 جوازات السليمانية
25.0000	1.2247	3.0000	الشفافية	الموقع	
16.6667	1.1832	2.0000	التعددية		
18.0556	0.7528	2.1667	المساواة		
20.8333	1.0000	2.5000	الاستقرار		
19.4444	1.0328	2.3333	الحرية		
100%					
18.3237	1.3685	2.4545	الشفافية	المبنى	
15.6091	0.8312	2.0909	التعددية		
13.0641	0.5000	1.7500	المساواة		
33.5935	0.7071	4.5000	الاستقرار		
19.4096	1.1402	2.6000	الحرية		
100%					
21.3965	1.1402	2.6000	الشفافية	الواجهة	
23.1920	1.0787	2.8182	التعددية		
13.7157	0.5774	1.6667	المساواة		
21.9451	0.5774	2.6667	الاستقرار		
19.7506	1.3416	2.4000	الحرية		

100%					
النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر الرئيسي	المحور	A4 فاملي مول
24.9842	1.3229	3.0000	الشفافية	الموقع	
25.7413	1.0445	3.0909	التعددية		
22.2082	1.3663	2.6667	المساواة		
10.4101	0.5000	1.2500	الاستقرار		
16.6562	1.2649	2.0000	الحرية		
100%					
22.0268	1.3333	3.5556	الشفافية	المبنى	
16.3324	1.4334	2.6364	التعددية		
13.9389	0.9574	2.2500	المساواة		
21.6827	0.7071	3.5000	الاستقرار		
26.0192	0.4472	4.2000	الحرية		
100%					
23.8325	1.8257	3.0000	الشفافية	الواجهة	
19.4993	0.9342	2.4545	التعددية		
18.5364	1.5275	2.3333	المساواة		
23.8325	1.0000	3.0000	الاستقرار		
14.2995	1.3038	1.8000	الحرية		
100%					

جدول (43-5) نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المؤشرات في محافظة اربيل ، المصدر

النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر الرئيسي	المحور	B1 محافظة اربيل
24.9685	1.5811	3.0000	الشفافية	الموقع	
18.1589	1.0787	2.1818	التعددية		
23.5813	0.9832	2.8333	المساواة		
16.6456	0.8165	2.0000	الاستقرار		
16.6456	1.2649	2.0000	الحرية		
100%					
14.5744	1.0801	2.0000	الشفافية	المبنى	
16.5618	1.2721	2.2727	التعددية		
20.0397	1.5000	2.7500	المساواة		
25.5051	0.7071	3.5000	الاستقرار		
23.3190	0.8367	3.2000	الحرية		
100%					
22.6027	1.3038	2.8000	الشفافية	الواجهة	
19.8141	1.1282	2.4545	التعددية		
16.1448	1.0000	2.0000	المساواة		
26.9080	0.5774	3.3333	الاستقرار		
14.5303	1.3038	1.8000	الحرية		
100%					
النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر الرئيسي	المحور	B2 وزارة الاوقاف
25.4723	1.4720	3.1667	الشفافية	الموقع	
17.5503	1.0787	2.1818	التعددية		
24.1316	0.8944	3.0000	المساواة		
14.0768	0.9574	1.7500	الاستقرار		
18.7690	1.5055	2.3333	الحرية		
100%					
17.6367	1.4206	2.7273	الشفافية	المبنى	

17.0488	0.9244	2.6364	التعددية		
22.6337	1.0000	3.5000	المساواة		
25.8671	0.0000	4.0000	الاستقرار		
16.8136	1.1402	2.6000	الحرية		
100%					
23.8095	1.2583	3.2500	الشفافية	الواجهة	
14.6520	1.0000	2.0000	التعددية		
17.0940	1.1547	2.3333	المساواة		
26.8620	0.5774	3.6667	الاستقرار		
17.5824	1.3416	2.4000	الحرية		
100%					
النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر الرئيسي	المحور	B3 محكمة اربيل
24.9370	1.4142	3.0000	الشفافية	الموقع	
19.6474	1.2060	2.3636	التعددية		
16.6247	0.8944	2.0000	المساواة		
20.7809	1.2910	2.5000	الاستقرار		
18.0101	0.9832	2.1667	الحرية		
100%					
16.0987	1.2721	2.7273	الشفافية	المبنى	
13.9522	1.2863	2.3636	التعددية		
19.1843	1.5000	3.2500	المساواة		
29.5144	0.0000	5.0000	الاستقرار		
21.2503	0.5477	3.6000	الحرية		
100%					
16.5275	0.5477	2.4000	الشفافية	الواجهة	
16.9032	1.2136	2.4545	التعددية		
20.6594	1.0000	3.0000	المساواة		
25.2504	1.1547	3.6667	الاستقرار		
20.6594	0.7071	3.0000	الحرية		
100%					
النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر الرئيسي	المحور	B4 مكتبة الزيتونة
24.7713	1.7321	2.6667	الشفافية	الموقع	
20.2674	1.4013	2.1818	التعددية		
21.6749	1.6330	2.3333	المساواة		
16.2562	1.5000	1.7500	الاستقرار		
17.0303	0.9832	1.8333	الحرية		
100%					
16.4264	1.3114	2.4167	الشفافية	المبنى	
17.3018	1.3685	2.5455	التعددية		
15.2935	0.9574	2.2500	المساواة		
30.5870	0.7071	4.5000	الاستقرار		
20.3913	1.2247	3.0000	الحرية		
100%					
34.9724	0.0000	5.0000	الشفافية	الواجهة	
16.5324	1.3618	2.3636	التعددية		
9.3260	0.5774	1.3333	المساواة		
27.9780	1.0000	4.0000	الاستقرار		
11.1912	1.3416	1.6000	الحرية		
100%					

جدول (44-5) نتائج التحليل الكرافيكي لأثر التحول الديمقراطي في تحقيق الهوية المعمارية على مستوى المؤشرات في محافظة دهوك ،

النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر الرئيسي	المحور	1Cبلدية دهوك
26.7958	1.2817	3.2500	الشفافية	الموقع	
20.9869	1.0357	2.5455	التعددية		
20.6121	1.3784	2.5000	المساواة		
16.4897	1.1547	2.0000	الاستقرار		
15.1156	1.3292	1.8333	الحرية		
100%					
17.7172	0.6742	2.3636	الشفافية	المبنى	
12.9472	0.7862	1.7273	التعددية		
24.3612	1.5000	3.2500	المساواة		
22.4872	0.0000	3.0000	الاستقرار		
22.4872	1.0000	3.0000	الحرية		
100%					
38.3275	0.5774	4.6667	الشفافية	الواجهة	
15.6794	0.9439	1.9091	التعددية		
10.9507	0.5774	1.3333	المساواة		
21.9014	0.5774	2.6667	الاستقرار		
13.1409	1.3416	1.6000	الحرية		
100%					
النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر الرئيسي	المحور	2Cمحكمة دهوك
25.5967	1.0351	3.2500	الشفافية	الموقع	
18.6158	1.1201	2.3636	التعددية		
19.6897	1.3784	2.5000	المساواة		
13.7828	0.9574	1.7500	الاستقرار		
22.3150	0.7528	2.8333	الحرية		
100%					
15.4653	1.5725	2.5455	الشفافية	المبنى	
14.3607	1.3618	2.3636	التعددية		
19.7459	1.5000	3.2500	المساواة		
27.3405	0.7071	4.5000	الاستقرار		
23.0875	0.4472	3.8000	الحرية		
100%					
15.7093	0.9574	2.2500	الشفافية	الواجهة	
15.8680	1.3484	2.2727	التعددية		
20.9457	1.0000	3.0000	المساواة		
27.9276	1.0000	4.0000	الاستقرار		
19.5493	1.0954	2.8000	الحرية		
100%					
النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر الرئيسي	المحور	3Cمركز طلابي
18.8180	1.3333	2.4444	الشفافية	الموقع	
19.5956	1.3685	2.5455	التعددية		
23.0949	1.6733	3.0000	المساواة		
19.2457	1.2910	2.5000	الاستقرار		
19.2457	1.6432	2.5000	الحرية		
100%					
18.6810	1.2506	2.3077	الشفافية	المبنى	
20.6057	0.8202	2.5455	التعددية		
16.1902	0.8165	2.0000	المساواة		
20.2378	0.7071	2.5000	الاستقرار		

24.2853	1.0000	3.0000	الحرية		
100%					
31.7919	1.1547	4.3333	الشفافية	الواجهة	
17.3410	1.2060	2.3636	التعددية		
12.2277	1.1547	1.6667	المساواة		
26.9008	0.5774	3.6667	الاستقرار		
11.7386	1.3416	1.6000	الحرية		
100%					
النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشر الرئيسي	المحور	C4دهوك مول
25.0158	1.5119	3.0000	الشفافية	الموقع	
15.9191	1.2210	1.9091	التعددية		
20.8465	1.7607	2.5000	المساواة		
22.9311	1.2583	2.7500	الاستقرار		
15.2874	1.1690	1.8333	الحرية		
100%					
17.0588	1.3301	2.4615	الشفافية	المبنى	
19.5304	1.3280	2.8182	التعددية		
15.5928	0.5000	2.2500	المساواة		
24.2555	0.7071	3.5000	الاستقرار		
23.5625	0.8944	3.4000	الحرية		
100%					
	2.3094	3.6667	الشفافية	الواجهة	
17.6076	1.1362	1.9091	التعددية		
18.4461	1.7321	2.0000	المساواة		
15.3717	1.1547	1.6667	الاستقرار		
14.7568	1.3416	1.6000	الحرية		

كارىگەرى گۇپانكارىيى دىموكراسى لى ناسنامە تەلارسازىدا ھەرىمى كوردستانى عىراق/ نمونە لىكۆلىنەۋەكە

Rana.farhan@uod.ac

abdullah.tayib@univsul.edu.iq

توڭزەر: رنا فتحى فرحان

سەرپەرشت: پ.د. عبدالله يوسف طيب

پوختە

پامپارىي پېرەيىكى ھزرى و ئايدۆلۇڭىيە، كارىگەرى لەسەر ھەموو لايەن و بوارەكانى ژيانى رۇشنىبىرى و كۆمەلەيتى و ئابورىي و... ھەيە، لە نىۋىشياندا تەلارسازىي. گۇپانكارىيە پامپارىيەكان كارىگەرىيەكى گەرەيان لەسەر تەلارسازىي، لە پوى شىۋە و ئاۋەرۇك و ناسنامە تەرزەۋە ھەيە، بەشىۋەيەك پامپارىي بەيەككە لەبەزۆيەنەرە گىرنگەكان دادەنرەيت، كە پوكارى شارستانى لە ھەر شۆيىنكى ئەم دىنبايەدا بەيى كات و قۇناغە سىياسىيە جىاۋازەكان دادەپىزىتەۋە.

مىژوى بەرھەمە تەلارسازىيەكان بەسەر چەند قۇناغىكدا دابەشبوون، كە ھەر قۇناغە رەنگدانەۋەي ئەو گۇپانكارىيە ئايدۆلۇڭىي و بىرىيانە بوۋە، كە ئامانجىان گەۋمەرى گۇپانكارىيەكان بوون لە دواتردا و بەيى بارودۇخى ئاۋچە جىاۋازەكان، كە كارىگەرىيان لەسەر ھەموو ئاستەكان ھەبوۋە، شىۋەيەكى شارستانى جىاۋاز و ئاۋازە تىريان لەۋانەي پىشخۇيان بەرھەمەتپانە، بىگومان لەو كارىگەرىيانەش ، ئەو كارىگەرىيانەن لە تەلارسازىدا رەنگىانداۋەتەۋە، ئەۋانەن كە ئەتەۋەكان لە رىيانەۋە بىرۋچون و دىنبايىنى و بىرگەنەۋەي خۇيانىان پىنەخشاندوۋە، ۋەك چۇن نمونەي پىرەۋى پامپارىي دىموكراسى، خەۋنى زۇرىك لە مىللەتانى دىناۋ ئاۋچەكەيە و ھىۋايەكە كۆمەلگەكان لەپىنباۋىدا ھەۋدەندەن.

چەندىن ھۇكار لە پىشت گۇپانكارىيە دىموكراسىيەكانەۋەن، ھەرۋەك چۇن شىۋازەكان زۇرن ، ئەنجامگىرەكان لە قۇناغىك بۇ قۇناغىك و لە شۆيىنكى بۇ شۆيىنكى جىاۋازن، بەھۇى بايەخى ئەم قۇناغەۋە، لە بەر چەندىن ھۇكار گىتوگۇيەكى زۇرى ھىناۋەتەۋەئاراۋە، كە گىرنگىرەكان كىردەي پەرىنەۋەيە بۇ پىرەۋى دىموكراسى، لە سانى (1992) ۋە، لە ھەرىمى كوردستانى عىراقدا و لە سانى (2003) شەۋە، لەبەشەكانى تىرى عىراق دەستىپىكردوۋە، كە ئەزموونەكە لە دەستىپىك و قۇناغ و ئەنجامەكانىدا، لە ئەزموونى و لاتانى تر جىاۋازە، ئەمە لەلەيەك، لەگەل گىتوگۇى ئەۋەي كە پىرەۋى دىموكراسى خۇى چى دەخۋازىت و دەگەيەنەت و چۇن دەتوانرەيت لە كات و شۆيىنكى دىيارىكراۋدا لە كۆمەلگەدا كارەكىبىرەيت، كە تايبەتەندى مىژۋىي و بىرىي و رۇشنىبىرىي و كۆمەلەيتى خۇى ھەيە، كارىگەرى ئەمانە لەسەر تەلارسازىي و پاشان لەسەر ناسنامەي تەلارسازىي ئەۋ شۆيىنە، ئەۋ ناسنامەيەي كۆمەلگەي كوردىي، كە دۋاي ئەۋ ھەموو سىتەم و چەوساندەۋە يەك بەدۋاي يەكەيدا، كە زۇرجار بىرۋچونى دىبەيەكى ھىناۋەتەئاراۋە و بە خۇيىندەۋەي گۇپانە دىموكراسىيەكان و لىكەۋەتە مىژۋىيەكان، جۇرىك لە تىكچىرۋاۋىي و ھەندىكجارىش دەمارگىرىيان لەلەيەكى ترەۋە ھىناۋەتەئاراۋە. لەسەر بىنەماي پىشۋو ئەم توڭزىنەۋەيە ھەۋلىداۋە پىناسەي پىرەۋى دىموكراسى بكات و بەھۇى گەپان بەناۋ كايە مەرىفەيەكانى زۇرىك لەۋ تىزانەي باسى چەمكى دىموكراسى و كارىگەرىيەكانىيان لەسەر تەلارسازىي و ناسنامەي تەلارسازىي كىردوۋە، ئەۋە دەردەكەۋىت كە زانىبارى پەيوەست بە كارىگەرىي گۇپانكارىيە لە بەرچەستەكردنى ناسنامەي تەلارسازىي لە كات و شۆيىنكى دىيارىكراۋدا، كە خاۋەنى سىمايەكى دىيارىكراۋون، كەموكرتەن و لەم توڭزىنەۋەيەدا ئەم پەيوەندىيە شىدەكرىتەۋە و دەمانگەيەنەتە پىشكىن و دۇزىنەۋەي پوكارى تەلارسازىي و ناسنامەي، لەسايەي گۇپانكارىيە دىموكراسىيەكان لە ھەرىمى كوردستانى عىراقدا و گەيشتن بە ھۇكارو پالئەرەكانى، لەگەل دىيارىكردنى پوكارەكانى لە داھاتوۋدا.

لەپى توڭزىنەۋەكانى پىشترەۋە ئەۋە دەردەكەۋىت، كە زانىبارى پەيوەست بە تىگەيشتى گىشتى و قول لەسەر كارىگەرىي بىرى دىموكراسى لەسەر تەلارسازىي لە چۈرچىۋەي قۇناغەكانى گۇپانكارىي دىموكراسى و لە چىۋەي كۆمەلگە جىاۋازەكاندا و كارىگەرى لەسەر ناسنامەي تەلارسازىي بەشىۋەيەكى گىشتى و لە ھەرىمى كوردستاندا بەشىۋەيەكى تايبەت، كەمەن.

توڭزىنەۋەكە ئامانجىتى پەسنى چەمكى دىموكراسىي و پىرەۋى دىموكراسىي بەرچەستەبكات، لەپى ناسىنى سىروشتى چەمكەۋە مىژۋىي و جۇرى و گىرنگىرەن بىنەماكانى و كۆلەكە بىنەرتىيەكانى و جۇرى گۇپانكارىيە دىموكراسىيەكان و قۇناغەكانى و كارىگەرىيە جىاۋازەكانى لەسەر ھەموو بوارەكان، لەناۋىشياندا تەلارسازىي و ناسنامەي تەلارسازىي، لەگەل دۇزىنەۋەي بونىات و جۇرو بارودۇخە جىاۋازە كان لە پوى كات و شۆيىن و بىرەۋە، ئەمەش وادەكات بتۋاين پەيوەندى پىرەۋى دىموكراسى و كارىگەرىيەكانى لەسەر تەلارسازىي دىيارىكەين، تا تەلارسازىي و دىموكراسى، چىيەتى كارىگەرىيەكانى لەسەر ناسنامەي و لەسەر بەرچەستەكردنى ناسنامەي تەلارسازىي لەۋبارودۇخە تايبەتەندا دەستىپىشەنكەين.

ھەر كۆمەلگەيەك خاۋەن تايبەتەندى تەلارسازىي خۇيەتى، گرىمانەي سەرەكى لە توڭزىنەۋەكەدا ئەۋەيە، كە دىموكراسى ۋەك بىر كارىگەرىي لەسەر تەلارسازىي بەشىۋەيەكى گىشتى و لەسەر ناسنامەي تەلارسازىي بەشىۋەيەكى تايبەت دەبىت و پەيوەستبوونى ئەم كارىگەرىيە سىروشتى بە كاملىبوونى ئەزموونى دىموكراسىي و ئەۋ قۇناغەي كەپىيدا تىدەپەيىت، ۋەك قۇناغىك لە قۇناغەكانى گۇپانكى دىموكراسىي لەلەيەك و بە سىروشتى كۆمەل و تىگەيشتىنى و دركىپىكردنى بىرى دىموكراسى لەلەيەكى ترەۋە پەسندەكات.

دەردەنجامەكان كە پىيگەيشتوۋىن ئەۋە دەخەنەپرو، كە ھەرىمى كوردستانى عىراق تاڭىستاش بە قۇناغى بونىاتنانى دىموكراسىدا تىدەپەيىت، كە بەنەگەرى سىماي تىكچىرۋاۋىي و شلەۋاۋى بە ھەموو لايەنەكانىيەۋە دەردەكەۋىت، تا گەيشتن بە سەقامگىرىي و گۋاستنەۋە بۇ قۇناغىكى تىرى دىموكراسى، كارەكىكردنى دروست و پراۋپىرى دىموكراسى لەسەر تەلارسازىي بەرھەم و لىكەۋەتەي تىگەيشتن و پەيپىرەندى قولى ئەم چەمكەيە، دەردەنجامەكەشى بەرچەستەبوونى ناسنامەي تەلارسازىي تايبەتە بەۋ ئاۋچەيە و رەچاۋكردنى تايبەتتە شۆيىنى و كاتتەيەكانى لە ئەزموونى دىموكراسىدا ، بەپىنچەۋانەشەۋە تىگەيشتىنى پوكەشانە لە پىرەۋى دىموكراسى، دەبىتە ھۇى بەرچەستەبوونى پوكەشانەي لە ھەموولەيەنەكاندا و تەلارسازىيىش لە نىۋىياندا، ئەنجامى ئەمەش پەرت پەرتبوون و لەناۋچون و فوتانى ناسنامەي تەلارسازىي لە ئاۋچەكەدا لىدەكەۋىتەۋە.

The impact of democratic transformation on the architectural identity Kurdistan Iraq Region As A Case Study

Researcher: **Rana Fathi Farhan Al-Omary**
Supervisor: **Prof. Dr. Abdullah Yousif Tayib**

(rana.farhan@uod.ac)
(abdullah.tayib@univsul.edu.iq)

Abstract

Politics is an ideological system that affects all aspects of cultural, social and economic life and what follow it of many aspects and domains including architecture. The political transformations have a great influence on architecture in form and content, identity and layout. Politics is one of the important engines that have shaped the urban facade of all regions in the world and through different political times and periods. The history includes the products of architecture at multiple periods, each period reflected the ideological and intellectual transformations that aim at the essence, which later leads to the formation of a different and distinct cultural pattern from the previous, and within the various conditions of the region, which have their effects at all levels, which must be represented in architecture, and governments have considered them as the most significant means of expressing their ideas and what they glorify. The democratic political system also represented a dream for many peoples of the world and the region, and a vision for which societies sought. The reasons behind the democratic transition varied in many ways, and so their stages; therefore, the outcomes varied from one region to another.

In view of the importance of this stage, which provoked controversy and for several reasons, the most important was the process of transformation of the democratic system, which began since 1992 in the Kurdistan region of Iraq and after 2003 in the rest of Iraq, which represented an experiment that may differ in its beginnings, stages and results from the experiences of other countries. There is a controversy about what the democratic system really means what is veritable to be applied in a particular place and time and in a society that has its own historical, intellectual, cultural and social characteristics and its impact on architecture and thus on its identity. That identity that Kurdish society began to search for after centuries of injustice and oppression, which is a contradiction in the outlooks of what can be under the democratic transformation and in a historical reality marred with confusion sometimes and intolerance in others.

Based on the above, the study sought to define the democratic system in exploring the cognitive reality of many of the proposals tackling the concept of democracy and its impact on architecture and its identity. There is a lack of knowledge about the impact of democratic transformation in achieving the identity of architecture for a specific place and time that make it be characterized by specific features which will lead us to examine and explore the reality of architecture and identity in the light of the democratic transition in the Kurdistan Region of Iraq and to reach the reasons plus determining its future features. Previous studies indicate lack of knowledge concerning the comprehensive and profound understanding of the impact of democratic ideology on architecture within the stages of democratic transformation and within different societies and thus its impact on the architectural identity in general and in the Kurdistan Region in particular.

The objective required the definition of the concept of democracy and the democratic system by identifying the nature of the concept, its history, its types and the most important principles on which it is based, in addition to the basic principles and patterns of democratic transformation and its various stages and influences on all fields, including architecture and its identity, as well as the exploration of identity, its structure and types in the light of diverse spatial, temporal and intellectual circumstances. This provides the possibility to determine the relationship of the democratic system and its impact on architecture to be a democratic one and what its impact is in achieving the identity of architecture and under those special circumstances. The aforementioned explanation required exploration of aspects through which architecture and architectural identity can be studied.

New important vocabulary and concepts were found in achieving this, which lead to the formation of a special democratic architecture for each community. This shaped the specific introduction to the study and on this basis the general hypothesis of the study was that democracy as an ideology impacted on architecture in general and on architectural identity in particular. This effect and its nature are linked to the maturity of the democratic experiment and the stage it is undergoing in the stages of the transformation of democracy on the one hand and the nature of the society and its understanding and assimilation of democratic ideology on the other.

The conclusions reached have shown that the Kurdistan Region of Iraq is still in the process of establishing democracy, which is characterized by the possibility of confusion and unsettlement in all areas until its stability to move to the other stage of democracy. The correct application of democracy in architecture is the result of a deep understanding of it, which ultimately leads to the realization of an architectural identity specific to the region and its spatial and temporal characteristics and within its own democratic experience. In contrast, the superficial understanding of the democratic system will contribute to the superficiality of its applications in all fields, including architecture, which eventually leads to dispersion and loss of the architectural identity of the region.

**THE IMPACT OF DEMOCRATIC TRANSFORMATION
ON THE ARCHITECTURAL IDENTITY – KURDISTAN
IRAQI REGION AS A CASE STUDY**

**A Thesis Submitted to the Council of College of Engineering
University of Sulaimani as a Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy
in Architectural Engineering**

By:

Rana Fathi Al-Oomary

Supervised By:

Dr. Abdullah Yousif Tayib
Professor

2020 A.D.

2720 A.K.

1441 A.H.

